



مجلس الدولة

المكتب الفنى

مَجْمُوعَةُ الْمُبَارَاةِ لِلْقَانُونِ

التي تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع

السنة الخمسون

من أول أكتوبر ١٩٩٥ إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٦



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠٠٢



مجلس الدولة

المكتب الفنى

مَجْمُوعَةُ الْمُبَاحِثَاتِ فِي الْقَانُونِ

التي تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

السنة الخمسون

من أول أكتوبر ١٩٩٥ إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٦



الهيئة المصرية العامة للكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، صلى الله عليه وسلم .

وبعد ...

فبفضل الله سبحانه وتعالى ، ومجهود نخبة ممتازة من الزملاء بالمكتب
الفنى ، تم اعداد هذه المجموعة من المبادئ التى أرستها الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع للسنة الخمسين لتكون عوناً للزملاء وللشادة
المشتغلين بالعدالة الادارية والباحثين عموماً .

نرجو من الله سبحانه وتعالى أن تكون نبراساً هادياً لخطوات جهة
الادارة على درب الحق والعدل والمروعة ، وأن تتوالى الاصدارات فى هذا
المجال ليعم النفع بها باذن الله .

والله يقول الحق وهو يهتد السبيل

وصلى الله على سيدنا محمد النبى الأمى وعلى آله وصحبه وسلم .

رئيس مجلس الدولة

المستشار الدكتور/ عبد الرحمن عثمان عزوز

تشكيل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع السنة الخمسون

من أول أكتوبر سنة ١٩٩٥ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٦

السيد الأستاذ المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة
طارق عبد الفتاح سليم البشرى
رئيس الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
عبد المتعم عبد الغفار فتح الله
رئيس قسم التشريع .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
محمد أحمد البدرى
رئيس اللجنة الأولى من لجان
الفتوى .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
مصطفى الباروق محمد الثامى
رئيس اللجنة الثانية من لجان
الفتوى .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
محمود عبد المتعم موافى
رئيس اللجنة الثالثة من لجان
الفتوى .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
رافقت محمد السيد يوسف
رئيس ادارة الفتوى لوزارته
الصحة والأوقاف وشئون الأزهر

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
نبيل مريم مرقس
عضو قسم التشريع .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
محمد توفيق محمد المربوى
عضو قسم التشريع .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
د . إبراهيم على حسن
رئيس ادارة الفتوى لوزارته
الأشغال العامة والموارد المائية .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
على شحاته محمد سليمان
رئيس ادارة الفتوى لوزارته
الثقافة والإعلام والسياحة
والطيران والقرى العام . . .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
جوده عبد القصور أحمد فرحات
رئيس ادارة الفتوى ذات
الصناعة والبيروقراطية

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
د. محمد أحمد عطية
رئيس إدارة الفتوى لوزارة النقل
البحري والمصالح العامة
بالإسكندرية .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
محمود عادل الشربيني
رئيس إدارة الفتوى لوزارة الدفاع .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
عبد الله أبو العز عمران
رئيس إدارة الفتوى لوزارة الداخلية والخارجية والمعدل .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
أحمد شمس الدين عبد الحليم خطاوي
رئيس إدارة الفتوى لوزارة التعليم والجامعات .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
الإمام عبد المتعم امام العربي
رئيس إدارة الفتوى لوزارة الإسكان والتعمير .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
عل عوفى محمد صالح
رئيس إدارة الفتوى لوزارة النقل والمواصلات .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
حنى سيد محمد حسن
رئيس إدارة الفتوى لوزارات المالية والاقتصاد والتأمين والتجارة الداخلية والتأمينات .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
محمد حمدي مصطفي
رئيس إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والتخطيط والإدارة المحلية .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
محمد مبر السيد أحمد جويل
رئيس إدارة الفتوى لوزارة الزراعة .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
القطاوي محمد القطاوي
عضو قسم التشريع .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
مجدي حسين محمد المجاتي
عضو قسم التشريع (الفترة من ٩٦/١/٨ إلى ٩٦/٩/٣٠) .

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
عبد الفتاح صبري أبو الليل
عضو قسم التشريع .

السيد الأستاذ المستشار ونائب رئيس مجلس الدولة
مصطفى محمد عبد العلي أبو عيشه
عضو قسم التشريع (الفترة من ٩٥/١٠/٨ إلى ٩٦/٣/٣١) .

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

علملون مدنيون بالدولة - قسم مدة خدمة سابقة - قسم مدة التجربة العملية السابقة
في ممارسة مهنة المحاماة - حساب ثلاثة أرباعها ضمن مدة الخدمة .

المادة ٢/٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المواد
الأولى والثانية من قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ - تضمنت المادة
٢/٢٧ حكمان : الأول يتعلق بمدة الطلوات التي يجوز منحها للعامل ، الثاني : عدد سنوات
التجربة الجائز حسابها - شرط ذلك : مراعاة فيه الزميل وفقا للقواعد الواردة بقرار وزير
التنمية الإدارية المشار اليه - مؤدى ذلك : أن ثلاثة أرباع مدة التجربة العملية التي اكتسبت
من ممارسة المهنة تحسب كاملة للعامل وذلك سواء مارس مهنة المحاماة على استقلال
او بالاشتراك مع الغير أو لحسابه - تطبق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢٧ من
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ المعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه : تحسب مدة
الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة
على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات
الرائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة
الوظيفة المعين عليها العامل بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة
عمل الوظيفة المعين عليها العامل وعلى ألا يسبق زميله في ذات الجهة
فى وظيفة من نفس الدرجة فى التاريخ الغرضى لبداية الخبرة المحسوبة
سواء من حيث الأقدمية فى درجة الوظيفة أو الأجر . ويكون حساب مدة
الخبرة وفقا للقواعد التي تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية ، ونفاذاً لذلك
صدر قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ نص فى
المادة الأولى منه على أن : يدخل فى حساب مدة الخبرة العملية المنصوص
عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
المشار اليه للعاملين المؤهلين المدد الآتية : ١ - ٢٠٠٠ - مدد ممارسة
المهن الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ويعتد فى
ذلك بالمدد اللاحقة لتاريخ القيد بعضوية النقابة التي تضم العاملين بهذه
المهنة . كما تنص المادة الثانية من ذات القرار على أنه : يشترط لحساب
المدد المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار ما يأتى : ٠٠٠٠
٤ - مدد العمل التى تقضى فى غير الوزارات والمصالح والأجهزة ذات
الموازنات الخاصة بها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وهيئات

وشركات القطاع العام سواء كانت متصلة أو منفصلة تحسب ثلاثة أرباعها

واستظهرت الجمعية الصومية ما تقدم وعلى ما جرى به افتاؤها .
 أن المادة ٢٧ في فقرتها الثانية تضمنت حكمين : أولهما يتعلق بمسدد
 الملاوات التي يجوز منحها للعامل نتيجة حساب مدة خبرته العملية السابقة
 بواقع علاوة عن كل سنة يتم حسابها بعد أقصى خمس علاوات ، مع
 مراعاة عدم تجاوز مرتب زميله المعين معه في الجهة والوظيفة ذاتها ، والثاني
 يتعلق بعدد سنوات الخبرة الجائز حسابها والأقلعية الافتراضية المترتبة
 على ذلك ، ومن ثم يكون لمن تقدم لحساب مدة خبرته العملية السابقة ،
 تطبيقا لها ، الحق في ارجاع أقلعته في التاريخ الفرضي لبدإيتها ،
 وبمراعاة قيد الزميل وفقا للقواعد التي تضعها لجنة الخدمة المدنية والتي
 صدر بها قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ ،
 المشار اليه والذي أوضح في مادته الأولى مدد الخبرة التي يجوز حسابها
 ومن ضمنها مدة ممارسة المهنة الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون
 من قوانين الدولة حيث يتم حسابها كاملة سواء مارسها العضو بنفسه
 أو لحساب الغير أو من خلاله فيتم حسابها من تاريخ القيد بعضوية النقابة
 التي تضم أبناء هذه المهنة ، أما من حيث شروط حساب هذه المدة ومدى
 جواز حسابها كلها أو بعضها فانه يتعين الرجوع للمادة الثانية من القرار
 المشار اليه والتي قضت بأن مدد العمل التي تقضى في غير الوزارات
 والمصالح والأجهزة ذات الموازنات الخاصة بها ووحدات الإدارة المحلية
 والهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام تحسب
 ثلاثة أرباعها سواء أكانت منفصلة أم متصلة .

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيدة / هناء محمد عاطف الحفنى الموظفة
 بمصلحة الكفاية الانتاجية والتي تقدمت بطلب لحساب مدة خبرة عملية
 سابقة قضتها في ممارسة مهنة المحاماة في الفترة من ١٠/٧/١٩٨٢ حتى
 ١٣/٤/١٩٨٨ في غير الجهات التي حددتها المادة الثانية فقرة ٤ من قرار
 وزير التنمية الإدارية المشار اليه وكانت مهنة المحاماة من المهن الحرة
 الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة وهو القانون
 رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعمول به حاليا فان من حقا ان تحسب ثلاثة أرباع
 كامل المدة سواء كانت قضتها بنفسها أو بالاشتراك مع آخرين أو لحساب
 الغير لتوافر علة الضم .

٤-١١

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن ثلاثة أرباع
مدة الخبرة العملية السابقة التي اكتسبتها من ممارسة المحاماة تحسب
كاملة للسياسة / هناك محمد عاطف الحفنى وذلك سواء مارست مهنة
المحاماة على استقلال أو بالاشتراك مع الغير أو لحسابه -

(فتوى رقم ٧١٦ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩٥ جلسة ٤/١٠/١٩٩٥ ملف رقم ٨٨٧/٣/٨٦) .

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

جلسات - أعضاء هيئة التدريس - أسئلة الجامعات - منح الربط المال المقرر لنائب رئيس الجامعة - كيفية حساب مكافآت الساعات الإضافية .

المادة (٧٠) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ - المشرع قصد فتح السبيل أمام عضو هيئة التدريس الذى مضى على شغلته لتوظيفه استلام مدة عشر سنوات استطلاق الربط المال المقرر لنائب رئيس الجامعة - أثر ذلك : الأستاذ الذى ينسب إليه ذلك الحكم وإن كان قد لعق الراتب الذى يحصل عليه زيادة إلا أن أول مربوط الفئة التى يشغلها « استلام » ما انفك كما هو - نتيجة ذلك : المكافأة المالية المقررة مقابل ساعات الدروس أو المحاضرات أو التمارين العملية الزائدة - إنما يتخذ أساسا لحسابها أول مربوط الفئة المالية للتوظيف التى يشغلها من يلقى هذه المحاضرات - تطبيق .

استبان للجمعية الصومبية لقسمى الفتوى والتشريع أن البند (ثالثا) من المادة (٧٠) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ينص على أن « يستحق الأستاذ الذى مضى على شغلته لتوظيفه استلام مدة عشر سنوات الربط المال لنائب رئيس الجامعة ، مالم يكن يتقاضى مرتبا فعلياً يزيد على ذلك » هذا فى حين تنص المادة (٢٧٩) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقرار رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨١ على أن « يمنح أعضاء هيئة التدريس والمعيدون وسائر القائمين بالتدريس فى كليات الجامعات مكافآت مالية بالفئات المحصورة فى هذه اللائحة بعد عند ندهم لاقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين عملية فى إحدى جامعات جمهورية مصر العربية . » وينحون مكافآت مالية بالفئة المشار إليها عند قيامهم بالقاء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية فى جامعاتهم إذا زاد عدد ساعات الدروس أو المحاضرات والتمارين الصلية التى يقومون بها أسبوعياً على ثمان بالنسبة للأساتذة وعشر بالنسبة للأساتذة المساعدين واثنى عشرة بالنسبة « ٠٠٠ » .

وتنص المادة (٢٨١) من اللائحة ذاتها على أن « تحدد المكافآت المقررة فى المواد السابقة بما يعادل ٣٪ من أول مربوط الفئة المالية عن الدرس الواحد لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين و ٠٠٠ وتحدد المكافآت المذكورة بما يعادل ٥٪ من أول مربوط الفئة المالية عن الدرس الواحد لمن ينسب للجامعات أو الكليات من خارج المدينة التى بها جامعته أو كليته « ٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية الصومية من ذلك ، إن الحكم الذي استحدثه
المشرع بموجب البند (ثالثا) من المادة (٧٠) من قانون تنظيم الجامعات
المشار اليه يقتصر نطاقه على فتح السبيل أمام عضو هيئة التدريس الذي
مضى على شغله لوظيفة أستاذ مدة عشر سنوات الى استحقاق الربط المالي
لنائب رئيس الجامعة ، ما لم يكن يتقاضى مرتبا فعليا يزيد على ذلك ، فلا يمتد
الى تعديل أو تغيير الربط المالي المقرر قانونا لوظيفة أستاذ ، كما أنه لا يفيد
تعديلا في الوظيفة التي يشغلها من يستفيد منه . وبالتالي فإن الأستاذ
الذي يتنشط اليه ذلك الحكم وإن كان قد لحق الراتب الذي يتقاضاه زيادة
إلا أن أول مربوط الفئة المالية للوظيفة التي يشغلها وهي وظيفة أستاذ ،
ما انفك كما هو لم تستطع اليه يد التعديل . والحاصل أن المكافأة المالية
المقررة معادل ساعات الدروس أو المحاضرات أو التمارين الصلية الزائدة
إنما يتخذ أساسا لحسابها أول مربوط الفئة المالية ، ولا ريب في أنها
الفئة المالية للوظيفة التي يشغلها عضو هيئة التدريس القائم بالقاء تلك
الدروس أو المحاضرات أو التمارين . وترتبا على ذلك فإن تلك المكافأة
نحسب بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ، من شاغلي وظيفة أستاذ ،
المستفيدين من حكم البند (ثالثا) من المادة (٧٠) سالف البيان ،
على أساس بداية الربط المقرر لتلك الوظيفة .

يؤكد ذلك ويدعمه أن القول به يكفل تحقيق المساواة بين الأستاذ
الذي أمضى عشر سنوات في وظيفة أستاذ واستفاد من الحكم المشار اليه
وبين زميله الذي مضى عليه المدة ذاتها في ذات الوظيفة ، بيد أنه كان
يتقاضى مرتبا فعليا يزيد على الربط المالي لنائب رئيس الجامعة ، والاحسبت
مكافآت الساعات الزائدة للأخيرة على أساس أول مربوط وظيفة أستاذ
في حين حسبت للأول ، صاحب المرتب الأقل ، على أساس الربط المالي
لنائب رئيس الجامعة ، وهو ربط ثابت ليست له بداية ربط .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن منح
مكافآت الساعات الزائدة للأستاذ الذي استفاد من حكم البند « ثالثا »
من المادة (٧٠) من قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر يكون على أساس
بداية الربط المالي لوظيفة أستاذ .

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة - اجازات - اجازة خاصة لمراقبة الزوج - ترقية - حكم
المنح من الترقية - اجازة وجوبية - ارتفاع حكم المنح من الترقية - الأثر المباشر للقانون
المادة ١/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالدولة بعد
تعديلها بموجب القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ - المترح حرصا منه على جمع شمل الأسرة
والمحافظة على بنائها وبغية كثافة تجميعها في مكان واحد استحدث حكما جديدا - مؤدى
ذلك : وجوب الترخيص للزوج أو الزوجة من العاملين بالوحدات الخاصة بالأحكام قانون
العاملين المنشار اليه بإجازة خاصة بدون مرتب لمراقبة الزوج الآخر سواء كان الأخر من
العاملين بتلك الوحدات أو بالقطاع العام أو بقطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص -
نتيجة ذلك : الأجازة الخاصة لمراقبة الزوج اذا ما تقرر للعامل بوصف كونها جوازية
طبقا للمادة (٢) من المادة ٦٩ المنشار اليها ثم صارت وجوبية اعتبارا من ١/٧/١٩٩٤ ترتب
على ذلك ارتفاع حكم المنح من الترقية - سبب ذلك : الأثر المباشر للقانون - تطبيق .

استيان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٩
من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ ، قبل تعديله بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ ، تنص على أن
" تكون حالات الترخيص بإجازة بدون مرتب على الوجه الآتي : ١ - يمنح
الزوج أو الزوجة اذا رخص لأحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة أشهر على
الأقل أجازة بدون مرتب ولا يجوز أن تتجاوز هذه الإجازة مدة بقاء الزوج
في الخارج . كما لا يجوز أن تتصل هذه الأجازة بإعادة الى الخارج . ويتمن
على الجهة الادارية أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الأحوال .
٢ - يجوز للسلطة المختصة منح العامل أجازة بدون مرتب للأسباب التي
يبيدها العامل وتقديرها السلطة المختصة ووفقا للقواعد التي تتبعها .
ولا يجوز في هذه الحالة ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا الا بعد
عودته من الأجازة كما لا يجوز الترخيص بهذه الأجازة لمن يشغل إحدى
تلك الوظائف قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ شغله لها . وفي غير
حالة الترقية لدرجات الوظائف العليا لا يجوز ترقية العامل الذي تتجاوز
مدة إجازته أربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت أمامها
أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن سنة . وتحدد أقدمية العامل عند
عودته من الأجازة التي تتجاوز مدتها أربع سنوات على أساس أن يوضع
أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة
الأربع سنوات أو جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما

أقل « ٠ هذا في حين تنص المادة الثامنة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة وتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « يستبدل بنص الفقرة الأولى من البند (١) من المادة (٦٩) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ النص الآتي مادة (٦٩) بند (١) فقرة أولى : يمنع الزوج أو الزوجة إذا سافر أحدهما الى الخارج للمصل أو الدراسة لمدة ستة أشهر على الأقل أجازة بدون مرتب ولا يجوز أن تتجاوز هذه الأجازة مدة بقاء الزوج في الخارج « ويسرى هذا الحكم سواء أكان الزوج المسافر من العاملين في الحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص « وتنص المادة العاشرة منه على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويصل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩٤ » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع حرصا منه على جمع شمل الأسرة والمحافظة على بنائها ، وبغية كفالة تجميعها في مكان واحد . استحدثت حكما جديدا بموجب القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ سالف البيان ، المصوب به اعتبارا من ١/٧/١٩٩٤ ، مؤداه وجوب الترخيص للزوج أو الزوجة من العاملين بالوحدات الخاضعة لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج الآخر إذا سافر الى الخارج للمصل أو الدراسة لمدة ستة أشهر على الأقل ، يستوى في ذلك أن يكون الزوج الأخير من العاملين بتلك الوحدات أو بالقطاع العام أو بقطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص ، وذلك عدولا عما كان يقرره نظام قانون العاملين المدنيين بالدولة ، قبل ١/٧/١٩٩٤ ، من قيود تحول دون الترخيص بتلك الأجازة في أحوال معينة . ولما كان من المقرر أن القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التي تمت تحت سلطانه ، أي في الفترة ما بين تاريخ العمل به والفائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ، فيسرى القانون الجديد بآثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولايسرى بآثر رجعي على الوقائع أو المراكز القانونية التي تقع أو تتم قبل نفاذه الا بنص صريح يقرر الأثر الرجعي . ومن ناحية أخرى لايسرى القانون القديم على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد الفائه الا اذا مد العمل به بالنص ، وهذا كله يصدق على الوقائع والمراكز من حيث تكوينها ، اما الآثار المستقبلية المترتبة عليها فتخضع للقانون الجديد بحكم أثره المباشر . وبالنسبة لآثار التصرفات القانونية فتظل خاضعة للقانون القديم حتى ما تولد منها بعد العمل بالقانون الجديد . وينتج عنه وإعمالا للأثر المباشر للقانون ، فإن

الأجازة الخاصة بدون مرتب بمرافقة الزوج التي تقررت للمعرضة حالته في ١٩٩٣/٩/١ ، بوصف كونها جوازية ، طبقاً للبند (٢) من المادة (٦٩) بمذلة البيان قد صارت اعتباراً من ١٩٩٤/٧/١ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ ، أجازة وجوبية ، لا تترخص جهة الإدارة في منحها أو منعها ، كما لا تملك أن تنهيا بإرادتها المنفردة واكتسبت من هذا التاريخ وصفت الأجازة الوجوبية بما يترتب على ذلك من آثار حددها المشرع .

وإذا كان مما لا ريب فيه أن القيد المقرر بالمادة (٢ / ٦٩) من قانون نظام العاملين المدنيين بالمولة ، في شأن عدم جواز ترقية العامل الذي تجاوز مدة أجازته أربع سنوات متصلة ، يقتصر مجال أعماله على العاملين الحاصلين على أجازة خاصة بدون مرتب مما تترخص جهة الإدارة في منحه أو منعه أعمالاً لذلك البند ، ومن ثم فإنه لا ينسب اعتباراً من ١٩٩٤/٧/١ على أجازة صاحب الحالة المعرضة ، بعد أن اكتسبت وصف الأجازة الوجوبية .

لذلك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى القوى والتشريع الى ارتفاع حكم المنع من الترقية في الحالة المعرضة منذ صيرورة أجازة مرافقة الزوج وجوبية بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ المشار اليه .

(فتوى رقم ٦٨١ في ١٤/١٠/١٩٩٥ جلسة ٤/١٠/٩٥ ملك رقم ٨٦/٦/٨٨٨) .

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة - ضم مدة الخدمة العسكرية والوطنية - زميل الجند - العديد
مفهوم التزويل .

المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ - المشرع
رعاية منه للمجنّد وهو يقوم بواجب نفسه ورغبة منه في أن يرفع عنه شرف فوات فرصة
حنيّله ممن أتيت له فرصة الالتحاق بأحدى الوظائف الشاغرة قبل زميله المجنّد - نتيجة
ذلك : اعتبر مدة خدمته العسكرية في مقام الخدمة المدنية كأصل عام - استثناء من ذلك :
أورد المشرع قيّدا وحيدا على ذلك هو ألا يسبق المجنّد الذي ضمت له الخدمة العسكرية
زميله في التخرج المعين معه في ذات الجهة في الأقدمية - مفهوم التزويل - يقصد بالتزويل
الذي يعد قيّدا على المجنّد هو التزويل المعين معه في ذات المجموعة الوظيفية دون غيرها من
المجموعات الأخرى من ذات الجهة التي يعملان فيها - نتيجة ذلك : عدم انحصار مفهوم
التزويل على من يعمل ذات الاسم العلمي للمؤهل الحاصل عليه المجنّد وإنما يتسع ذلك
ليشمل الحاصل على ذات درجة المؤهل وإن تباير اسمه - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة
٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية
الفعليّة الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد أتمام مدة الخدمة الإلزامية
العامة للمجنّدين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها
بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحليّة والهيئات العامة
ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة
في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة . كما تحسب كمدة خبرة
واقدمية بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة
أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون منها العلاوة المقررة . .
وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو
المتقدم أن تزيد أقدمية المجنّدين أو مدة خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة
زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة » . كما تنص المادة ١١
من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ على أن « تقسم وظائف الوحدات التي تخضع لأحكام هذا القانون
إلى مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين
 والترقية والنقل والندب » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع ، رعاية منه للمجند وهو يقوم بواجب من اقدس الواجبات واشرفها ورغبة منه في أن يرمح عنه ضرر نوات فرصة مثيلة ممن اتاحت له فرصة الالتحاق بأحدى الوظائف الشاغرة قبل زيميله المجند اعتبر مدة خدمته العسكرية في مقام الخدمة المدنية كاصل علم ، وبهذا الوصف أصبح الأصل هو ضمها باعتبارها في حكم المدة المدنية فتحسب كمدة اقدمية بالنسبة الى العاملين في الجهاز الادارى للدولة ، وتحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بقطاع العلم بيد أن المشرع اورد قيداً وحيداً على ذلك هو الا يسبق المجند الذى ضمت له مدة الخدمة العسكرية زيميله في التفرج المعين معه في ذات الجهة في الاقدمية . وفي بيان مفهوم زميل الجهة المعين فيها المجند استعرضت الجمعية فتواها الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٩٨٨/٦/٢٢ التي تضمنت الاشارة الى أن قانون نظام الصاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ « يقوم على الاخذ بنظام موضوعى اساسه الوظيفية وما تتطلبه من اشتراطات لشغلها وفقاً لجدول التوصيف والتقييم وتنسب هذه الوظائف الى مجموعات نوعية ومستقلة بحيث تعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعمين والترقية والنقل والندب ، وفي هذا تدور جميع احكام الوظيفية العامة ، كما أن المقارنة بين العاملين المخاطبين بهذا النظام لا ترد الا بين العاملين المنتمين لمجموعة نوعية واحدة ، ومن ثم فإن مفهوم الزميل وفقاً لحكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الذى يعد قيداً على المجند في حساب مدة تجنيده ينصرف الى الزميل المعين معه في ذات المجموعة النوعية دون غيرها من المجموعات الوظيفية الأخرى في ذات الجهة التى يعملان فيها ... » .

وخلصت الجمعية العمومية من كل ما تقدم الى أنه لما كان شغل وظائف المجموعة النوعية لم يعد في ظل احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قاصراً على حملة مؤهل بعينه بل أضحي من الجائز أن يجرى شغلها من بين الحاصلين على ذات درجة المؤهل ، وان اختلف اسمه ومن ثم فانه يفقدو متميّن القول بوجوب الا يقتصر مفهوم الزميل على من يحمل ذات الاسم العلمى للمؤهل الحاصل عليه المجند وانما يتسع ذلك ليشمل الحاصل على ذات درجة المؤهل وان تغاير اسمه ، وبما يؤكد ذلك ويعضده عموم عبارة المشرع في المادة ٤٤ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه حينها ذكر « زملائهم في التخرج » . الأمر الذى يتعين معه تفسيرها على عمومها واطلاقها دون تقييدها بمؤهل ذى اسم معين اكتفاء بالمؤهل العلمى من ذات الدرجة والقول بغير ذلك يعد تخصيصاً للنص بغير مخصص ، اضافة الى أنه يفرق

بين حملة ذات الدرجة العلمية داخل المجموعة النوعية الواحدة بغير
سند قانونى يبرره .

اللائحة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن زميل.
المجنّد هو الزميل في ذات المجموعة النوعية والحاصل على ذات درجة
المؤهل بصرف النظر عن اسمه .

(فتوى رقم ٦٨٢ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٩٥ جلسة ٤/١٠/١٩٩٥ ملف رقم .
٨٩١/٣/٨٦)

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - زيادة الرتب - منط الاستفادة من الزيادة في المرتب هو الوجود الفعلي بالخدمة - عدم اعتبار حساب الأقدمية الثانية عن قسم مدة الخدمة العسكرية وجودا فعلياً بالخدمة .

المادة (٢) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام - منط الاستفادة من الزيادة هو الوجود الفعلي في الخدمة في ١٩٨٣/٧/١ بينما منط الاستفادة من الزيادة المقررة بلادة الأولى من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ هو الوجود بالخدمة في ٣٠ يونيو ١٩٨٤ أو تعيين العامل في تاريخ سابق على العمل بالقانون - عدم توافر منط الاستفادة - أثر ذلك - انتهاء حق العامل في الاستفادة - لا ينال من ذلك ارجاع اقدمية الى تاريخ سابق على العمل بالنسبة اعمالاً لحكم الملاحه ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية العامة للمجندين الذي يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الإداري للدولة و وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية ، وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة . كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تستلزمها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة . وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة . ويعمل بأحكام هذه المادة اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١ . ومع عدم المساس بالحقوق المقررة بهذه المادة لا يجوز الاستناد الى الأقدمية المقررة بها للطعن على قرارات التعيين والترقية التي تمت في الفترة من ١٩٦٨/١٢/١ حتى ١٩٨٠/١٢/١ تاريخ العمل بالقانون » . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الثانية من القانون رقم ٣١ لسنة

١٩٨٣ المشار اليه تنص على أن « تزداد مرتبات العاملين الحاليين والمعينين قبل أول يولية سنة ١٩٨٣ بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام بواقع ٦٠ جنيها سنويا ، وتمنح هذه الزيادة للصامل بعد الصلاوة الدورية المستحقة له في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بها المرتب نهاية الربط المقرر قانونا . وتمنح هذه الزيادة لذوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت الحاليين ولمن يعين منهم بعد العمل بهذا القانون » . هذا في حين تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالمولة والقطاع العام الكادرات الخاصة على أن « تزداد مرتبات العاملين بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام والصادر بجداول مرتباتهم قوانين وكذلك الخاضعين للكادرات خاصة الذين صدر بشأنهم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة والموجودين بالخدمة في ٣٠ يونيه سنة ١٩٨٤ بواقع ستين جنيها سنويا ، وتمنح هذه الزيادة بعد الصلاوة الدورية المستحقة للعامل في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقررة قانونا .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم ، أن مناط الاستفادة من الزيادة المقررة بموجب المادة الثانية من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ هو وجود العامل بالخدمة في ١/٧/١٩٨٣ أو أن يكون قد جرى تعيينه فعلا قبل هذا التاريخ . كما أن مناط الاستفادة من الزيادة المقررة بالمادة الأولى من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ هو الوجود بالخدمة في ٣٠ يونيه سنة ١٩٨٤ ، وهو تاريخ اليوم السابق على العمل بأحكام هذا القانون . وإذا كان الثابت ، على ما تقدم ، أن المعروضة حالته الأولى لم يجر تعيينه بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج إلا في تاريخ لاحق للصل القانون المذكور أولا ، ومن ثم لا يتوافر في شأنه مناط الاستفادة من أحكامه ، وكذلك الحال بالنسبة الى المعروضة حالته الثانية الذي لم يعين إلا بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٤ ، ومن ثم فإن مجال تطبيق القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ ينحصر عن الأول ولا يستحق الزيادة المقررة بموجب المادة الثانية منه ، كما لا تنبسط أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ الى الثاني . ولا ينال من ذلك أن أقدمية كل منهما قد أرجعت الى تاريخ سابق على العمل بأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بالنسبة لصاحب الحالة المعروضة الأول ، وعلى سريان أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بالنسبة الى المعروضة حالته الثانية ، وذلك اعمالا لحكم المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية سالف البيان ، بالنظر الى أن مدة الخدمة العسكرية والوطنية التي يجرى ضمها ، اعمالا لهذا الحكم ، وإن كانت تعتبر وكأنها قضيت

بالخدمة المدنية الا أن هذا الوصف ينحصر حدود الاعتماد به في مجال الأقدمية وفي مجال استحقاق العلاوات المقررة فقط ، اذ لو كان المشرع يقصد اطلاق هذا الوصف بما ينتجه من آثار لما كان بحاجة الى الاستطراد والنص على أثر الضم في مجال الأقدمية واستحقاق العلاوات . ويؤكد ذلك ان اطلاق وصف « وكأنها قضيت بالخدمة المدنية » على مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة يتعارض ومقتضيات ما اشترطه المشرع من مراعاة قيد الزميل لدى ضم تلك المدة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المعروضة حالتينهما لا يمدان من الموجودين بالخدمة في مجال تطبيق أحكام القانونين رقمي ٣١ لسنة ١٩٨٣ و ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليهما .
(تسوى رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٩٥ جلسة ٤/١٠/١٩٩٥ ملف رقم ٨٩٠/٣/٨٦) .

(٦)

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدليون بالدولة - مرتب - زيادة المرتب - منافع استحقاق الزيادة في المرتب -
الوجود الفعلي بالخدمة .

المادة (٢) من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام - المشرع اذ زاد في مرتبات العاملين الموجودين بالخدمة المعينين قبل اول يوليو سنة ١٩٨٣ - نتيجة ذلك : استفادة العاملين الموجودين فعلا بالخدمة في التاريخ المشار اليه - اساس ذلك : ما عبر عنه المشرع بصريح نصه بـ « العاملين الحاليين » - اثر ذلك : عدم استفادة من عين اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ ولو ردت اقدميته حكما الى تاريخ سابق - لا ينال من ذلك تعطيد القوى العاملة اقدمية العاملين في تاريخ سابق اذ لابد من الوجود الفعلي بالخدمة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام نصت في فقرتها الاولى على أن « تزداد مرتبات العاملين الحاليين والمعينين قبل اول يولييه سنة ١٩٨٣ بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام بواقع ٦٠ جنيها سنويا ، وتمنح هذه الزيادة للعامل بعد العلاوة الدورية المستحقة له في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بها المرتب نهاية الربط المقرر قانونا » . في حين تنص المادة ٥ من ذات القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اول يولييه سنة ١٩٨٣ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع اذ زاد في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ ، المشار اليه ، مرتبات العاملين الموجودين بالخدمة المعينين قبل اول يولييه سنة ١٩٨٣ بواقع ستين جنيها سنويا بعد الصلاوة الدورية المستحقة لهم في تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٨٣/٧/١ ولو تجاوز بها العامل نهاية الربط المقرر قانونا ، فان ذلك لا يصدق الا على العاملين الموجودين فعلا في هذا التاريخ وهو ما عبر عنه المشرع بصريح نصه بـ « العاملين الحاليين » واكده - أيضا - بتحديثه تاريخ ١٩٨٣/٧/١ موعدا للعمل بالقانون فيكون بذلك قد حدد نطاق المخاطبين بأحكامه المستحقين للزيادة المشار اليها بانهم الموجودون بالفعل بالخدمة في هذا التاريخ ، ومن ثم ، ولا يفيد من أحكام القانون رقم ٣١

لسنة ١٩٨٣ ، سالف الذكر ، من عين اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٣ وما بعده ولوردت أقميته حتما الى تاريخ سابق شأن المروضة حالتها التي انتفى بالنسبة اليها شرط الوجود الفعل بالخدمة في التاريخ الذي عينه القانون وهو ما سبق ان اكده افتاء الجمعية العمومية بالنسبة الى القوانين المتعاقبة التي صدرت بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام ومن ذلك على سبيل المثال فتواها الصادرة بجلسته ١٩٨٠/١٢/١٠ بالنسبة الى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ ، وفتواها الصادرة بجلسته ١٩٨٤/١١/٢٨ بالنسبة الى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ .

ولا ينال مما تقدم أو ينتقص منه ما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٩١/١٠/٩ من أن المشرع في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه اذ عين اقسامات العاملين المرشحين للتميين من قبل اللجنة الوزارية للخدمات اعتباراً من تاريخ الترشيح ولو تراخى صدور قرار التعيين عن هذا التاريخ ، فانه يتضمن أعمال جميع الآثار القانونية المترتبة على تقلد الوظيفة العامة من هذا التاريخ عدا ما كان مرتبطاً بواقعة تسلم العمل مثل استحقاق الأجر ذلك أن الذي انتهت اليه الجمعية بصحيح فتواها ليس سوى أعمال نصير نص المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ فيما نصت عليه من أنه « مع عدم الإخلال بالأقدمية المقررة للمجندين تحدد أقدميات العاملين الذين يتم اختيارهم طبقاً للمادة (١) من هذا القانون (أى عن طريق اللجنة الوزارية للخدمات) من تاريخ الترشيح » وهو ما يجب أن يعول عليه في ترتيب الآثار المترتبة على تقلد الوظيفة كالأقدمية وتاريخ استحقاق العلاوة الدورية بيد أن هذا الافتاء لم يستطل الى حد اعتبار هذه الأقدمية أقدمية فعلية وهي الأقدمية التي تطلبها المشرع صراحة كشرط للاستفادة من الزيادات التي تقررت للعاملين بموجب القوانين المتعاقبة الصادرة في هذا الشأن ومن بينها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أنه يشترط لإفادة الصائل بالزيادة المقررة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ الوجود الفعل بالخدمة في التاريخ الذي حددته القانون تأكيداً للافتاء السابق للجمعية العمومية في هذا الشأن .

(لتوى رقم ٦٩٢ في ١٩٩٥/١٠/١٥ جلسته ٩٥/١٠/٤ ملف رقم ١٢٨١/٤/٨٦) .

(٧)

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

رسوم - رسوم جبركية - اتفاق التعاون الفنى بين جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا - اعطاء سيارات الركوب الخاصة .

المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ - المشرع وضع أصلاً عاماً يلغى بفضوع جميع الواردات للضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب الإضافية استثناءً من ذلك : المادة ١٠١ من القانون ذاته - أجاز المشرع الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة - شرط ذلك : أن يتم بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير المالية - اتفاق التعاون الفنى بين جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ - مفاده : اعطاء المركبات ذات المحركات والمعدات الأخرى المقدمة من الحكومة الهولندية للحكومة المصرية من كافة الرسوم على الواردات - نتيجة ذلك : اعطاء سيارات الركوب الخاصة من الرسوم الجبركية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التى تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريف الجبركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص .. وتحصل الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق بمناصفة ورود البضاعة أو تصديرها وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل اتمام الإجراءات الجبركية وإداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القانون » وتنص المادة (١٠) من القانون ذاته على أنه « يجوز الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة .. » . كما تبين للجمعية العمومية أن اتفاق التعاون الفنى بين جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ نص فى المادة الخامسة منه على أنه « ستمنى حكومة (ج . م . ع) المعدات (المركبات ذات المحركات) والمعدات الأخرى التى تقدمها الحكومة الهولندية والمرتبطة بمشروع ما من كافة الرسوم على الواردات أو أى رسوم أخرى » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع أصلاً عاماً فى قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها

وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة . واستثناء من ذلك أجاز المشرع الانراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية . وأن اتفاق التعاون الفني بين جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ أعفى المركبات ذات المحركات والمعدات الأخرى التي تقدمها الحكومة الهولندية للحكومة المصرية والمرتبطة بمشروع ما يجري تنفيذه من كافة الرسوم على الواردات أو أى رسوم أخرى . وقد ورد إعفاء المركبات ذات المحركات بصيغة مطلقة بما مفاده انسحاب حكمها على سيارات الركوب الخاصة باعتبارها من المركبات ذات المحركات بركيزة من أن عبارة النص إذا وردت مطلقة فلا يسوغ تقييدها دون مقتضى أو دليل . ومن ثم تتمتع السيارة محل المنازعة الواردة برسم معهد شلل الأطفال بالإعفاء من الرسوم الجمركية وتندو مطالبة مصلحة الجمارك المائلة لا سند لها من صحيح القانون متمينة الرفض .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشر إلى رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجمارك بالزام معهد شلل الأطفال التابع لهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية أداء مبلغ ٣٠٨٨٥ جنيهاً (ثلاثين ألفاً وثمانمائة وخمسة وثمانين جنيهاً) كرسوم جمركية مستحقة على سيارة ماركة بيجو طراز ٥٠٥ مشمول البيان الجمركي رقم ١٣٣٩ م . س .

(فتوى رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١٥ في جلسة في ١٩٩٥/١٠/٤ رقم الملف ٢٣٣٠/٢/٣٢) .

(٨)

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

ضرائب ورسوم - ضرائب ورسوم جمركية - استيراد - الوافدة المنشأة للجمركية
الجمركية .

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المشرع وضع أصلا عاما مكتسبة لرسوم جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص بإعفاؤها - مناهج الاستهلاك - عند ورود البضاعة للأقليم الجمركي الوطني - نتيجة ذلك : لا تبرأ ذمة المستورد إلا بالأداء أو الإعطاء وفقا لأحكام التشريعات السارية في هذا الشأن - سبب ذلك : عملا للأثر المباشر للقانون - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما استثنى بنص خاص .. وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها » . كما تبين للجمعية العمومية أن بروتوكول المباحثات التي أجريت بين وفد جمهورية مصر العربية ووفد الجمهورية اللبنانية في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ تضمن « ١ - إعادة العمل فورا بكافة الاتفاقات الاقتصادية والتجارية التي كانت سارية قبل المقاطعة وفي مقدمتها البروتوكول الموقع في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٥ - عقد صفقة خاصة يدخل ضمنها تصدير التفاح اللبناني إلى مصر يتم بمقتضاها وعلى أساسها تصدير سلع مصرية إلى لبنان تحدد قيمتها وكمياتها وكيفية سداد هذه القيمة بمعرفة لجان فنية تشكل لهذا الغرض ٥٠ » . كما أن اتفاق التجارة الموقع بين البلدين في ٨ من فبراير سنة ١٩٩٢ والمعمول به اعتبارا من ٢١/١١/١٩٩٢ نص في مادته الثالثة على أن « ١ - يعلى كل من الطرفين المنتجات ذات المنشأ المصري أو اللبناني المدرجة في القائمتين (١) ، (ب) الملحقين بهذا الاتفاق من الضرائب الجمركية والضرائب والرسوم الملحق بها (سداد ضريبة المبيعات) » .

٤- لا ينحصر التبادل التجاري بين البلدين على السلع المدرجة بهاتين القائمتين فقط بل يمكن تبادل سلع أخرى مع سداد الضرائب

والرسوم وفقا للقوانين واللوائح السارية في كل منها » . ونصت المادة الحادية عشرة منه على أن « يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق التجارى المعقود بين البلدين بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٧ وجميع التعديلات والبروتوكولات اللاحقة حتى تاريخ بدء العمل بهذا الاتفاق » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفاؤها . وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة . ومن ثم فمناطق استحقاق الضرائب والرسوم الجمركية هو ورود البضاعة للتعليم الجمركى الوطنى . فبهذا الورود تتحدد الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وبه يقوم الالتزام قانوناً بأداء هذه الضريبة ، ولا تبرأ ذمة المستورد الا بالأداء أو الاعفاء وفقاً لأحكام التشريعات السارية في هذا الحين وذلك أمهالا للأثر المباشر للقانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن شركة النصر للتصدير والاستيراد تأنبت بالتعاقد مع شركة الزعترى للتجارة العامة بלבنا في ١٩ من أبريل سنة ١٩٩٢ لاستيراد تفاح وتم ورود رسائله الى مصر خلال المدة من شهر يناير سنة ١٩٩٣ حتى شهر أبريل سنة ١٩٩٣ . واذ كان اتفاق التجارة الموقع بين جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية ، الموقع في ٨ من فبراير سنة ١٩٩٢ والمصوب به اعتبارا من ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٩٢ لم يتضمن اعفاء التفاح اللبنانى من الضرائب والرسوم الجمركية ، فمن ثم تلتزم شركة النصر للتصدير والاستيراد بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها .

ولا يجوز الحجاج فى هذا الشأن بأن الاتفاق بين شركة النصر للتصدير والاستيراد وشركة الزعترى للتجارة العامة لاستيراد التفاح قد أبرم في ١٩ من أبريل سنة ١٩٩٢ وأنه تم فتح حساب للصفقة بين بنكى القاهرة والبحر المتوسط ببيروت بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٩٢ . ذلك أن هذه الاتفاقات لا علاقة لها بواقعة ورود البضاعة للتعليم الجمركى المصرى التى تقوم بها الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتحدد من ثم القاعدة القانونية الحاكمة لها استحقاقا أو اعفاء .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم تمتع رسائل التفاح اللبنانى — فى الحالة المعروضة — بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة .

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

أعضاء الإدارات القانونية - غم مدة خدمة سابقة - مرتب - الاحتفاظ بالمرتب الذى كان يتقاضاه عضو الإدارة القانونية أبان عمله السابق .

المواد (١٢) من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، (٢٧) و (٢٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المشرع تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية وضمانا لحيدرتهم فى أداء أعمالهم - نتيجة ذلك : أفرد لهم تنظيما قانونيا خاصا نظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة إذ عين هذه الوظائف على سبيل الحصر واشترط فيمن يشغلها فوق الشروط المقررة للتعين فى قانون العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العلم أن يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد والمدة المبينة قرين كل وظيفة - المشرع اعتد فى هذا الصدد بمدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظرية طبقا للقانون العامة - نتيجة ذلك : حسابها ضمن المدد المشترطة للتعين فى هذه الوظائف - يترتب على ذلك عدم جواز حسابها لثانية كمدة خبرة عملية طبقا للمادة ٢٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة - سبب ذلك : حتى لا تضاعف مدة سبق ضمها - لا ينال من ذلك استدعاء حكم المادة ٢٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الغاص بالاحتفاظ بالمرتب السابق الذى كان يتقاضاه عضو الإدارة القانونية - سبب ذلك : اعتبار هذا الحكم مكملا لا ورد بنظام توظيفهم الغاص - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١٢) من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أنه « يشترط فيمن يعين فى إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن تتوافر فيه الشروط المقررة فى نظام العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام ، حسب الأحوال وأن يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد الواردة فى المادة التالية وأن تتوافر فيه الشروط الأخرى التى تقررها اللجنة المختصة عليها فى المادة (٧) من هذا القانون » فى حين تنص المادة (١٣) من ذات القانون على أنه « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها على النحو التالى ٠٠٠ وتحسب مدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظرية طبقا لقانون المحاماة ضمن المدة المشترطة للتعين فى الوظائف الخاضعة لهذا النظام » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع - تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وضمانا لحيدرتهم فى أداء أعمالهم - أفرد تنظيما

قانونيا خاصا نظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة اذ عين هذه الوظائف على سبيل الحصر واشترط فيمن يشغلها - فوق الشروط المقررة للتعيين في قانوني العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - أن يكون مقيدا بجدول العاملين المشتغلين طبقا للقواعد والمدد المبينة قرين كل وظيفة من الوظائف المشار إليها في المادة ١٢ والتي تختلف من وظيفة الى أخرى ، واعتد في هذا الصدد بمدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظرية طبقا لقانون المحاماة وقرر حسابها ضمن المدد المشتركة لتعيين في هذه الوظائف .

ولما كانت مدة الاشتغال بالمحاماة محسوبة من تاريخ القيد بنقابة المحامين وكذلك مدة القيام بالأعمال القانونية النظرية تؤخذ ، كما سلف ، في الاعتبار عند التعيين في إحدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية ، ومن ثم ، فلا وجه لاعادة حسابها ثانية كمدة خبرة عملية على سند من نص الفقرة الثانية من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على انه « كما تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بعد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل ٠٠٠ » والقول بغير ذلك من شأنه اضافة مدة سبق أخذها في الاعتبار عند تعيين الوظيفة التي يشغلها العامل ، اضافة الى أن قانون الادارات القانونية بانؤسسة العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها إنما ينتظم أحكاما وظيفية خاصة لا يجوز معها استدعاء الأحكام التي ترصدها أنظمة التوظيف العامة وحيث يقوم تعارض بين الأحكام في الحالين شأن واقع الحال المعروض .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى عدم أحقية السيد/ المحامي بالادارة المركزية للشئون القانونية بالأزهر في ضم مدة خدمته السابقة التي قضاه بالهيئة القومية للبريد .

أما عن مدى أحقية المعروضة حالته في الاحتفاظ بالأجر الذي كان يتقاضاه عند عمله في الهيئة القومية للبريد فانه تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يستحق العامل عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة طبقا لجدول الأجور رقم (١) المرافق لهذا القانون » .

واستثناء من ذلك اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط ألا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصادية والعاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم في الوحدات التي يسرى عليها أحكام هذا القانون

وواضح مما تقدم أن المشرع اذ احتفظ للعاملين بالمولدة ومن بينهم العاملين بنظم خاصة بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في وظائفهم السابقة لدى إعادة تعيينهم فإن هذا الحكم يسرى على أعضاء الإدارات القانونية باعتباره مكملاً للأحكام التي تضمنها القانون المنظم لشئونهم الوظيفية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ومن ثم يفلو متعينا القول بأحقية المعروضة حالته في الاحتفاظ بمرتبه الذي كان يتقاضاه بجهة عمله السابقة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيد / المحامي بالإدارة المركزية للشئون القانونية بالأزهر في ضم مدة خدمته السابقة بالهيئة القومية للبريد وأحقية في الاحتفاظ براتبه الذي كان يتقاضاه أبان عمله السابق .

(فتوى رقم ٧٥٨ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٩٥ جلسة ٤/١٠/١٩٩٥ ملف رقم ٨٩٢/٣/٨٦) .

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

مسئولية - مسئولية تقصيرية - خطأ مشترك - تعويض .

الواد ١٦٣ ، ١٧٤ ، ٢١٦ من القانون المدني - المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه تقوم على اساس مفاهيم - مفاده : يكفى ان يثبت ان وقوع العمل غير المشروع من التابع كان حال تاديبه وظيفته او بسببها - نتيجة ذلك : قيام هذه المسئولية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه - شرط ذلك : ان يكون للتابع سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه - اشتراك كل من وزارة الدفاع والهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الخطأ - نتيجة ذلك : جواز انقاص القاضي لمقدار التعويض او لا يحكم بتعويض اذا كان الدائن بطلته قد اشترك في احداث الضرر او زاد فيه - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » كما تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع، متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها » .

وتقوم رابطة التبعية ، ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه ، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية ، طبقاً لنص المادة ١٦٣ سابق الذكر . بينما تقوم - مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع طبقاً لحكم المادة ١٧٤ سابقة الذكر على اساس مفاهيم اذ يكفى لقيام هذه المسئولية ان يثبت ان وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تأدية وظيفته او بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . ومن حيث ان الثابت ان الكتبية ٣٠ مياء . و ٣٢ مياء التابعتين لوزارة الدفاع تسببتا في قطع الكابل المحوري الاسكندرية - مطروح وذلك قبل ابرام التنسيق المبرم بين الوزارة والهيئة وتحرر عن هذه التلقيات المحاضر أرقام ٨٧/٥ ، ٨٧/٦ ، ٨٧/٨ ، ادارى وعسكرى الضبعة وتكببت الهيئة في سبيل اصلاحها مبلغ ٧٩٤٢ ج ولم تقسم وزارة الدفاع اى دفع يدرأ عنها هذه المسئولية ، ومن ثم يتعين

الزامها بقيمة اصلاح هذه التلفيات التى لحقت بمنشأة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٨٧/٨/٣١ أبرم محضر تنسيق بين وزارة الدفاع (ادارة المياه) والهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية اتفقا فيه على أن تقدم الهيئة الخرائط الخاصة بخط مسار الكابل الجوى وأن يحضر مندوب عنها لموقع العمل لتحديد هذا المسار على الطبيعة مع التزام وزارة الدفاع بأن تقوم بعمل جسات قبل الحفر ومن حيث انه قد حدثت تلفيات بعد ابرام هذا الاتفاق حرر عنها المحاضر ارقام ٨٧/٩ ، ٨٨/٤ ، ٨٨/٦ ، ٨٨/٨ ، ٨٨/١٠ ، ٨٨/١٩ تكبدت الهيئة فى اصلاحها مبلغ ٧٣٩٠٠ ج .

ومن حيث انه يبين من استقراء الأوراق ان كل من وزارة الدفاع والهيئة قد تسببتا بخطئهما المشترك فى احداث هذه التلفيات حيث ان الكتيبة المنفذة للأعمال لم تقم بإجراء الجسات للكابل عند الشك فى المسار المسلم لهما من الهيئة مما نتج عنه قطع الكابل فى أماكن متفرقة كما انها لم تلتزم بالحطة أثناء الحفر مما أدى الى طول مسافة القطع الذى تراوح ما بين ٧ الى ١٥ متر ، بينما تمثل خطأ الهيئة فى عدم الدقة فى تحديد المسار للكابل وعدم حضور مندوبها لموقع العمل لتحديد المسار على الطبيعة .

ومن حيث انه وفقا للمادة ٢١٦ من القانون المدنى والتى تقضى بأنه « يجوز للقاضى أن ينقص مقدار التعويض أو لا يحكم بتعويض ما اذا كان الدائن بخطئه قد اشترك فى احداث الضرر أو زاد فيه » فانه اذا كان المضرور خطأ أيضا ، وساهم هذا الآخر بخطئه فى الضرر الذى اصابه فانه يجب أن يراعى ذلك فى تقدير مبالغ التعويض المستحق له فلا يحكم له على الغير الا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير .

وبتطبيق ما تقدم على التلفيات التى لحقت بمنشآت الهيئة بعد ابرام محضر التنسيق فى ١٩٨٧/٨/٣١ فانه لما كانت الهيئة ووزارة الدفاع قد تسببتا بخطئهما المشترك فى احداث الاضرار التى لحقت بالكابل الجوى الاسكندرية - مطروح ومن ثم يتحولا بقيمة اصلاح هذه الاضرار التى بلغت ٧٣٩٠٠ جنيها مناصفة بينهما ، وعلى هذا فان وزارة الدفاع تكون ملتزمة بأن تؤدى للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبالا مقداره ١١٦٣٧٠٦ ج عبارة عن مبلغ ٧٩٤٢ جنيها قيمة التلفيات

التي حدثت بمنشآت الهيئة قبل إبرام محضر التنسيق ومبلغ ٣٦٩٥٠٦ ج
قيمة نصف التلغيات التي حدثت بعد إبرام محضر التنسيق .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة
الدفاع أداء مبلغ ١١٦٣٧٦ ج الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية
واللاسلكية عوضاً عن التلغيات التي لحقت بالكابل المحوري اسكندرية -
مطروح .

فتوى رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٥ جلسة ١٠/١٠/١٩٩٥ ملف رقم (٢٠٢٩/٢/٣٣) .

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة - تحديد نسبة تشغيل المعوقين - كيفية حسابها .
 المواد ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعاقين المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ - رعاية من المشرع لطائفة المعاقين وصونا لكرامتهم الانسانية وحماية لهم من ألوان المعاملة غير اللائقة وتأكيدا لحقهم في أن ينالوا المساعدة والوقاية وفرص التأهيل اللائمة - نتيجة ذلك : تخصص عددًا من الوظائف داخل كل وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام لا يزيد على ٥ ٪ من مجموع عدد العاملين بكل وحدة - على وزير الشؤون الاجتماعية إصدار قرار بتحديد الوظائف القصرة عليهم - شرط ذلك : أن يكون ذلك في حدود النسبة المشار إليها - أثر ذلك : النسبة تحسب على أساس عدد العاملين بالوحدة الانتاجية أو الخدمية ككل وليس على أساس عدد الوظائف الواردة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسى الفئوى والتشريع ان المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين المعدل بالقانون رقم ٤٩/١٩٨٢ تنص على أن « تخصص لمعوقين الحاصلين على شهادات التأهيل نسبة خمسة في المائة من مجموع عدد العاملين بكل وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام ٠٠٠ » كما تنص المادة ١١ من ذات القانون على انه « لوزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع الوزير المختص إصدار قرار بتخصيص وظائف وأعمال معينة من الوظائف والأعمال الخالية في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها للمعوقين الحاصلين على شهادات التأهيل وذلك في حدود النسبة المشار إليها بالمادة السابقة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم انه رعاية من المشرع لهذه الطائفة من المواطنين وحرصا لكرامتهم الانسانية وحماية لهم من ألوان المعاملة غير اللائقة وتأكيدا لحقهم في أن ينالوا المساعدة والوقاية وفرص التأهيل اللائمة التى يمكن لهم من خلالها الاسهام الى أقصى حد مستطاع فى ممارسة مسئوليات الحياة الكاملة فى المجتمع الذى ينتموا اليه ، وبما يتمشى واعادة بناء قطاع هام من الموارد البشرية يكون نافعا ومستقرا ، مؤديا لدوره فى مجال التنمية خصص عددا من الوظائف داخل كل وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام لا يزيد على ٥ ٪ من مجموع عدد العاملين بكل وحدة ، كما

ناط بوزير الشؤون الاجتماعية إصدار قرار يعين فيه الوظائف التي تكون مقصورة عليهم فيتقدموا على غيرهم من العاملين لشغلها مستأثرين من دونهم بهذه الوظائف بحيث لا يلج أبواها أحد يزاحمهم فيها أو يتقاسمها معهم ، بل ينفردون بها ، ويتصدرون لشغلها على أن يكون ذلك في حدود النسبة المشار إليها ، وبناء على ذلك صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٤ بتحديد هذه الوظائف ، إلا أن ذلك لا يخل بإمكانية تعيين الموق في وظيفة أخرى غير واردة في هذا القرار طالما استوفى شروط التعيين فيها من حيث الحصول على شهادة التأهيل والمؤهّل المناسب وكان ذلك في حدود النسبة المقررة .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة محل التساؤل فانه يتعين تحديد النسبة المنصوص عليها في المادة العاشرة سابق الإشارة إليها على أساس عدد العاملين بالوحدة الانتاجية أو الخدمية ككل وليس على أساس عدد الوظائف الواردة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية سابق الإشارة اليه فقط لما في ذلك من تخصيص للنص بحرمان الموقين أصحاب المؤهلات العليا من التمتع بهذه النسبة ، باعتبار أن قرار وزير الشؤون الاجتماعية انما حدد الوظائف والأعمال التي يعين فيها الموقين المؤهلين الذين لا يحملون مؤهلا دراسيا أو من يحملون مؤهلا متوسطا أو فوق المتوسط، دون أن يتطرق لغيرها من الوظائف والأعمال .

وما يؤكد ذلك التطور لنص المادة العاشرة اذ كانت قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ تحدد نسبة ال ٥٪ على أساس مجموع الوظائف الخالية بالمستوى الثالث فقط وبالجهات المشار إليها باعتبارها أدنى المستويات الوظيفية في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الساري في ذلك الوقت ثم عدل النص وورد دون أي قيد يتعلق بقصر تعيين الموقين على الذين لا يحملون مؤهلات عالية أو على وظائف من درجة معينة بل جاءت صياغة المادة بعد تعديلها عامة ومطلقة ومن ثم فلا وجه لتخصيص عمومها وتقييد إطلاقها بما يخل بحق من حقوق المنتمين لهذه الطائفة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن نسبة ال ٥٪ المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥

المادة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تأهيل المعوقين تحسب على أساس عدد العاملين في مختلف المجموعات الوظيفية في الوحدة ، وتشغل بالوظائف الواردة بالمجموعات المحددة في قرار وزير الشؤون الاجتماعية الصادر في هذا الشأن .

١ فتوى رقم ٧٦٠ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٩٥ جلسة ٤/١٠/١٩٩٥ رقم الملف ٤٤٩/٦/٨٦ ،

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

إدارة محلية المناقصات ومزايدات - تفويض - اختصاصات المحافظ في شأن وزارة الأولاد .

المواد ٦ ، ١٢ ، ١٣ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ - المواد ٢٧ ، ٣١ ، ٤٦ ، ٤٨ من قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ الصادر باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات المشار اليه .

المادة ٢٧ مكرر (١) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية المشار اليه الصادر بقرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ .

المرجع ناط بالسلطة المختصة في قانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تشكيل لجنة تتولى إجراءات الممارسة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية يشترك في عضويتها مندوب عن وزارة المالية إذا تجاوزت القيمة عشرين ألف جنيه وعضو من مجلس الدولة إذا تجاوزت القيمة مائة ألف جنيه - المشرع في المادة ٢٧ مكررا (١) من قانون نظام الإدارة المحلية المشار اليه نصب المحافظ رئيسا لجميع العاملين - مؤدى ذلك : الأصل انه إذا لم نط بسلطة من السلطات اختصاص من فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تفوض فيه سلطة أخرى - استثناء من ذلك : يجوز التفويض استثناءا إذا تضمن القانون نصا ياذن به - شرط ذلك : أن يكون قرار التفويض محدد - نتيجة ذلك : لو غير الأولاد أصلا عن نفسه كسلطة إدارية تفويض بعض من اختصاصه إلى المحافظين - أثر ذلك : على المحافظ في هذه الحالة أن يباشر الاختصاص بنفسه دون غيره - سبب ذلك : لا يجوز أن يرد تفويض على تفويض - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « تتولى إجراءات الممارسة لجنة تشكل بقرار من السلطة المختصة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية حسب أهمية وطبيعة التعاقد ويشترك في عضويتها مندوب عن وزارة المالية إذا تجاوزت القيمة عشرين ألف جنيه وعضو من مجلس الدولة إذا تجاوزت القيمة مائة ألف جنيه » . وتنص المادة (١٢) على أن « يكون البت في المناقصات بأنواعها عن طريق لجنتين تقوم أحدهما بفتح المطاريق والأخرى بالبت في المناقصة » . وتنص المادة (١٣) من ذات القانون على أن « يصدر بتشكيل لجان فتح المطاريق ولجان البت قرار من السلطة المختصة على أن يراعى في تشكيلها أهمية وقبلة التعاقد ، على أن تضم تلك اللجان

عناصر فنية ومالية وقانونية » - كما أن المادة (٢٧) من قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ الصادر باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات المشار إليه تنص على أن « يكون تشكيل لجان البت بقرار من سلطة الاعتماد المختصة برئاسة رئيس الإدارة المركزية أو المدير العام المختص أو من يندبه ... » . وتنص المادة (٣١) على أن « ترفع لجنة البت توصياتها موقعة من جميع أعضائها ومن رئيسها للاعتماد من السلطات الآتية : ٠٠٠٠٠ (ب) رئيس الإدارة المركزية المختص إذا لم تزد القيمة على ٢٠٠٠٠٠ جنية (مائتي ألف جنية) » (ج) الوزير المختص أو من يمارس سلطاته فيما يزيد على ذلك » . وتنص المادة (٤٦) من اللائحة على أن « يكون التعاقد بطريق الممارسة في الحالات المنصوص عليها بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات بقرار من سلطة الاعتماد المختصة وتصدر تلك السلطة قرارا بتشكيل لجنة الممارسة ... » . كما تنص المادة (٤٨) على أن « يكون اعتماد توصيات لجنة الممارسة من السلطات الآتية : ٢٠٠٠ - رئيس الإدارة المركزية المختص لغاية ٥٠٠٠٠ جنية ٣ - الوزير المختص أو من يمارس سلطاته فيما يزيد على ذلك » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع ناط بالسلطة المختصة في قانون المناقصات والمزايدات تشكيل لجنة تتولى اجراءات الممارسة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية يشترك في عضويتها مندوب عن وزارة المالية إذا جاوزت القيمة عشرين ألف جنية وعضو من مجلس الدولة إذا جاوزت القيمة مائة ألف جنية . كما ناط بها بتشكيل لجان فتح المطاريف المقدمة في المناقصات التي يعلن عنها وكذلك لجان البت فيها على أن يراعى في تشكيلها أن تضم عناصر فنية ومالية وقانونية شريطة أن يشارك في عضويتها مندوب عن وزارة المالية إذا زادت القيمة التقديرية للمناقصة على خمسين ألف جنية وعضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة إذا زادت القيمة على ثلاثمائة ألف جنية . وترفع لجنة الممارسة توصياتها للاعتماد الى رئيس الإدارة المركزية المختص إذا كانت قيمتها لا تتجاوز خمسين ألف جنية أو للوزير المختص أو من يمارس سلطاته إذا زادت قيمتها على ذلك . كما ترفع لجنة البت في المناقصة توصياتها للاعتماد الى رئيس الإدارة المركزية المختص إذا لم تزد قيمتها على مائتي ألف جنية وإلى الوزير المختص أو من يمارس سلطاته فيما يزيد على ذلك .

ومن حيث ان المادة ٢٧ مكررا (١) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة

١٩٨١ تنص على أن « يكون المحافظ رئيسا لجميع العاملين المدنيين في نطاق المحافظة في الجهات التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ويمارس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير. ٠٠٠ ويجوز لكل وزير ممن لم تنقل اختصاصات وزارته الى الوحدات المحلية أن يفوض المحافظ في بعض اختصاصاته » ٠ وتنص المادة (٢٥) من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية المشار اليه الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ على أن « تتولى المحافظة دراسة خطط استثمارات الأوقاف ومشروعاتها في نطاق المحافظة وايداء التوصيات اللازمة بشأنها ، كما تتولى المحافظة بالاتفاق مع وزارة الأوقاف معاومتها في مباشرتها لاختصاصاتها في مجال الدعوة الاسلامية وتنمية أعمال البر والخيرات وصيانة المساجد وانتظام الشعائر الدينية بها وحماية أموال الأوقاف » ٠

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن قانون نظام الادارة المحلية نصب من المحافظ رئيسا لجميع العاملين المدنيين في نطاق محافظته وخوله اختصاصات الوزير المختص بالنسبة لهم ، وأجاز لكل وزير لم تنقل اختصاصات وزارته الى الوحدات المحلية تفويض المحافظ في بعض الاختصاصات ، وقصرت اللائحة التنفيذية للقانون اختصاصات المحافظ في شأن وزارة الأوقاف على محض دراسة خطط استثمارتها ومشروعاتها الواقعة في نطاق المحافظة وايداء التوصيات في هذا النطاق ، فضلا عن معاومتها في مجال الدعوة الاسلامية وتنمية أعمال البر والخيرات وصيانة المساجد وانتظام الشعائر الدينية بها وحماية أموال الأوقاف .

ومن حيث أنه ولئن كان الأصل أنه اذا ما نيط بسلطة من السلطات الادارية اختصاص معين بمقتضى المبادئ الدستورية او القوانين او اللوائح فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تفوض فيه سلطة أو جهة أخرى لأن مباشرة الاختصاص عندئذ يكون واجبا قانونيا عليها وليس حقا لها يجوز أن تهد به لسواها . الا أنه يجوز التفويض استثناء اذا تضمن القانون نصا يأذن به ، وفي هذه الحالة ينبغي أن يكون قرار التفويض محددا بحيث لا يفرط به صاحب السلطة في جميع الاختصاصات التي منحه القانون اياها بركيزة من أن الاختصاص يمارس ولا يتنازل عنه . ومن ثم فإن لوزير الأوقاف أصيلا عن نفسه كسلطة ادارية تفويض بعضا من اختصاصاته المخولة له بمقتضى القوانين الى المحافظين كل في دائرة محافظته بحيث مباشر المحافظ ما وسد اليه من اختصاصات دون غيره وبما لا ينبغي له تفويض سواء فيما فوض فيه . واذا بشر وزير الأوقاف

بسنده من ذلك ما نيط به من اختصاصات بموجب قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ وعهد بالمحافظ المختص - بمقتضى القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٩٤ وبركيزة من قانون الإدارة المحلية - اعتماد توصيات لجان البت فى مناقصات مقاولات الأعمال والتوريدات التى تزيد قيمتها على مائتى ألف جنيه ، وفى الممارسات التى تزيد قيمتها على خمسين ألف جنيه فمن ثم يضحى قراره فى هذا الشأن منفقا وصحيح حكم القانون ولا تشريب عليه بما لا يسوغ معه لمحافظ المنيا تفويض مديرية الأوقاف فيما فوض من اختصاص وزير الأوقاف بمقتضى قانون تنظيم المناقصات والمزايدات اذ لا يرد تفويض على تفويض. الأمر الذى لا تنبسط به أحكام قرار محافظ المنيا رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٦ على مديرية الأوقاف بالمحافظة فى هذا الشأن .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان قرار محافظ المنيا رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٦ على السلطات المعقودة لوزير الأوقاف بموجب أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ .

(فتوى رقم ٧٦١ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٥ جلسة ٤/١٠/١٩٩٥ ملف رقم

٣٢٥/١/٥٤)

عاملون مدنيون بالمولة - ترقيية - وظائف قيادية - قرار ادارى - سحب القرار
الادارى الصحيح - القرار الساحب معيب فى محله - اعداد ركن المحل - انعدام القرار .

المواد ١ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ فى شأن الوظائف المدنية القيادية
فى الجهاز الادارى للمولة والقطاع العام - المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ،
١٠ من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الاشارة اليه الصادرة بقرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ١٥٩٦ لسنة ١٩٩١ - المادة (١٥) من لائحة شئون العاملين بالهيئة المصرية
العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات الصادرة بقرار رئيس مجلس ادارة الهيئة رقم ٧١
لسنة ١٩٨١ - الشرع استحدث بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ المشار اليه ولائحته التنفيذية
احكاما جديدة لشغل الوظائف المدنية القيادية - نتيجة ذلك : بات اتباع هذه الاحكام دون
غيرها هو السبيل الى شغل تلك الوظائف - التقيد بالترتيب النهائى للمرشحين لشغل
الوظائف المذكورة ومن بينها وظائف مديرى العموم - نتيجة ذلك : ان اى اخلال بالقاعدة
السابقة يعد منسوخا طبقا لنص المادة ٦ من القانون المشار اليه - ما ينص على قرار الترقية
من مخالفة تتمثل فى ان الترقية تمت على الرغم من عدم محو الجزاءات الموقفة على المرقى
الا فى تاريخ لاحق هو معنى غير سديد - سبب ذلك : عدم المحو لا يعول دون الترقية -
صدور قرار الترقية فى تاريخ لاحق لمحو الجزاء - يؤدى الى صفة هذا القرار - نتيجة ذلك :
عدم جواز سحب مثل هذا القرار الصحيح اذ فى سحبه نفسه مخالفة اذ بقاء القرار لمدة
سبعة اشهر دون الطعن عليه فضاء - مؤداه : ضرورة القرار حسيئا عصيا على السحب
نتيجة ذلك : القرار الساحب معيبا فى محله - مؤدى ذلك : اعداد ركن المحل من شأنه
ان يصير القرار منعدم - تطبيق .

استبيان للمجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان
المادة (١) من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر تنص على ان
« يكون شغل الوظائف المدنية القيادية فى الحكومة و وحدات الادارة
المحلية والهيئات العامة ، والأجهزة الحكومية ، التى لها موازنة
خاصة ، وهيئات القطاع العام وشركاته ، والمؤسسات العامة وبنوك
القطاع العام والأجهزة والبشرك ذات الشخصية الاعتبارية العامة
لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة او لمدة أخرى طبقا لأحكام
هذا القانون ، وذلك كله مع عدم الاخلال بأحكام القوانين واللوائح
فيما يتعلق بباقي الشروط اللازمة لشغل الوظائف المذكورة . ويقصد
بهذه الوظائف تلك التى يتولى شاغلوها الادارة القيادية بأنشطة الانتاج
او الخدمات او تصريف شئون الجهات التى يعملون فيها من درجة مدير
عام او الدرجة العالية او الدرجة الممتازة او الدرجة الأعلى
وما يعادلها » . وتنص المادة (٥) منه على ان « تصدر اللائحة التنفيذية

لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشره ، متضمنة قواعد الاختيار والاعداد والتأهيل والتكوين ، وتنص المادة (٦) على أن يُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون ، في حين تنص المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٦ ١٥ لسنة ١٩٩١ على أن « في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد : (١) بالوظائف المدنية القيادية : الوظائف من درجة مدير عام أو الدرجة المسالية أو الدرجة الممتازة أو الدرجة الأعلى وما يعادلها التي يراس شغلها وحدات ، أو تقسيمات تنظيمية من مستوى إدارات عامة أو إدارات مركزية أو قطاعات وما في مستواها . (ب) بالوحدات : وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والأجهزة الحكومية التي لها موازنة خاصة وهيئات القطاع العام وشركاته وبنوك القطاع العام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العامة . (ج) بالسلطة المختصة : الوزير أو المحافظ أو رئيس الوحدة المختص بحسب الأحوال . (د) بالسلطة المختصة بالتعيين : الجهة التي ناطت بها القوانين واللوائح سلطة إصدار قرارات التعيين . وتنص المادة (٢) على أن « تعد إدارة شؤون العاملين بكل وزارة أو مصلحة أو وحدة بيانا شهريا عن الوظائف القيادية الحالية والمتوقع خلوها خلال ستة أشهر على أن يتضمن البيان مصميات هذه الوظائف ودرجاتها المالية شغلها . ويعرض هذا البيان على السلطة المختصة للنظر على اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو الاعلان عن شغل هذه الوظائف » . وتنص المادة (٣) منها على أن « تعلن كل جهة عن شغل الوظائف القيادية الحالية بها أو المتوقع خلوها من بين العاملين بها أو من غيرهم في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار ... ويجب أن يتضمن الاعلان في الحالتين مصميات الوظائف ووصف موجز لها وشروط شغلها ودرجاتها المالية والمدة المحددة لتلقى الطلبات والجهة التي تقدم اليها » . وتنص المادة (٤) على أن « يشترط فيمن يتقدم للاعلان : (١) أن يكون مستوفيا لشروط شغل الوظيفة المعلن عنها . (ب) أن يرفق بطلبه بيانا عن أبرز انجازاته واسهاماته في الوحدة ... » . وتنص المادة (٥) من اللائحة ذاتها على أن « يكون شغل الوظائف المعلن عنها طبقا للقواعد والمعايير الواردة بهذه اللائحة » . في حين تنص المادة (٦) على أن تشكل بقرار من السلطة المختصة في كل وزارة أو محافظة أو وحدة لجنة دائمة للوظائف القيادية من درجة مدير عام أو الدرجة العالية ، ويكون نطاق عمل اللجنة المشكلة في ديوان عام الوزارة ... » . وتنص

المادة (٧) على أن « تختص اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في الترشيح والاختيار والاعداد لشغل الوظائف القيادية الشاغرة وتقويم نتائج أعمال شاغلي هذه الوظائف » . كما تنص المادة (٨) منها على أن « تشكل بقرار من السلطة المختصة في كل وزارة أو محافظة أو وحدة أمانة فنية للجان الدائمة للوظائف القيادية » . وتنص المادة (٩) على أن « تتلقى الأمانة الفنية الطلبات المقدمة من الراغبين في شغل الوظائف القيادية التي يعلن عنها وتدون ما يعن لها في ملاحظات في شأنها ، وتعد كشرف مقارنة بالبيانات الخاصة بالمقدمين » . وتنص المادة (١٠) من تلك اللائحة على أن « تقسم لجنة الوظائف القيادية المختصة بفحص طلبات المتقدمين من واقع الكشوف التي تعرضها الأمانة الفنية ولها أن تجري المقابلات والاختبارات التي تراها لازمة للتعرف على قدراتهم ويتم ترتيبهم وفقا لمجموع درجات كل منهم في العنصرين الآتيين : أولا : تاريخ التقدم في النجاح وتحقيق الانجازات أثناء حياته الوظيفية ، وتقدر درجات هذا العنصر بخمسين درجة . ثانيا : المقترحات التي تقدم بها لتطوير أنظمة العمل في الجهة التي تقدم لشغل وظيفة قيادية بها والانجازات التي يرى أنه قادر على تحقيقها ٠٠٠ » وتنص المادة (١١) على أن « تقوم اللجنة المشار إليها بترشيح عدد من المتقدمين يتناسب مع عدد الوظائف المطلوب شغلها لإيقادهم للتدريب اللازم لشغل هذه الوظائف طبقا لترتيبهم ، وتعد اللجنة الترتيب النهائي للمتقدمين الذين اجتازوا التدريب بنجاح وفقا للدرجات التي حصل عليها كل منهم في العنصرين المنصوص عليهما في المادة السابقة . ويستثنى من شرط التدريب الوظائف القيادية التي تعلو درجتها الدرجة الممتازة وما يعادلها » . هذا في حين تنص المادة (١٢) من اللائحة المشار إليها على أن « يتم التعيين في الوظائف القيادية بحسب الأسبقية الزائدة في الترتيب النهائي للمتقدمين وفقا للمادة السابقة ، وتسقط حقوق من لم يدركه الدور للتعين بمضى سنة من تاريخ اعتماد قائمة الترشيح من السلطة المختصة بالنسبة للوظائف من درجة مدير عام أو الدرجة العالية ، وما يعادلها ، ومن الوزير أو المحافظ المختص بالنسبة لباقي الوظائف . ويجوز التعيين من القائمة التي مضى عليها أكثر من سنة إذا لم توجد قائمة أخرى صالحة للترشيح عنها وذلك خلال السنة أشهر التالية لانقضاء السنة » .

كما تدين الجمعية العمومية أن المادة (١٥) من لائحة شئون العاملين بالهيئة المصرية العامة للمستحضرات الصيدية واللقاحات الصادرة

بقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ٧١ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « فيما عدا وظائف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة يكون شغل الوظائف بالتعيين بقرار من السلطة المختصة بعد ١ - يكون التعيين في الوظائف العليا بقرار من الوزير المختص بناء على ترشيح مجلس الإدارة ويجب في حالة الترشيح لشغل هذه الوظائف عرض بيانات وافية لجميع شاغلي وظائف الدرجة الأعلى على مجلس الإدارة حتى يتسنى للمجلس اختيار الشخص المناسب لشغل الوظيفة المطلوب شغلها » ، .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن المشرع استحدث بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩١ المشار اليه واللائحة الموضوعية تنفيذا له أحكاما جديدة لشغل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة الحكومية ، التي لها موازنة خاصة ، وهيئات القطاع العام وبنوكه والمؤسسات العامة ويترك القطاع العام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العامة ، على نحو بات معه اتباع هذه الأحكام ، دون غيرها ، هو السبيل إلى شغل تلك الوظائف ، ومن بينها وظائف مديرو الصوم . وإذا كانت تلك الأحكام قد أوجبت على السلطة المختصة ، لدى إصدار قرار التعيين ، التقيد بالترتيب النهائي للمرشحين لشغل الوظائف المذكورة الذي تضعه اللجنة الدائمة للوظائف القيادية بالجهة « م ١٢ » من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ، وبالتالي فإن ما عساه أن يكون مقرا من قواعد لشغل الوظائف ذاتها بالجهات المخاطبة بأحكام ذلك القانون تعقد سلطة الترشيح لغير اللجنة الدائمة للوظائف القيادية أو تدخل بالترتيب النهائي للمرشحين الذي تخلص إليه إنما يعتبر ذلك منسرخا عملا لحكم المادة (٦) من القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩١ ، ومن ذلك ما تقرره المادة (١٥) من لائحة شؤون العاملين بالهيئة سالفه الذكر من سلطة لمجلس إدارة الهيئة في الترشيح للتعيين في الوظائف العليا . وبناء عليه فلا وجه للنعي على القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٢ الصادر بترقية بعض العاملين بالهيئة إلى وظائف من درجة مدير عام بمخالفة القانون لعدم عرض الترشيحات التي بنى عليها على مجلس إدارة الهيئة المذكورة . كما أنه لا وجه للنعي عليه علما بأن الأمانة الفنية للجنة الدائمة للوظائف القيادية بالهيئة شكلت في اليوم التالي للإعلان عن الوظائف التي تم الترقية عليها بموجب ذلك القرار ، مما ترتب عليه ورود طلبات بعض المتقدمين إلى سكرتارية مجلس إدارة الهيئة ، لا وجه لذلك لأن تشكيل الأمانة هو محض إجراء تنظيمي لا يترتب البطلان

على مجرد التأخير في اتخاذه ، خاصة وأن الغاية من تشكيل هذه الأمانة قد تحققت بإحالة ما قدم الى سكرتارية مجلس الادارة ، وبتلقاها باقى الطلبات ، مما أتاح لها النظر فى أعمال ولايتها فى تدوين ما-يعن لها من ملاحظات بشأن تلك الطلبات ، وكذا أعداد الكشوف المقارنة بالبيانات الخاصة بالمقدمين . ودونما اخلال بالضمانات المقررة للمتقدمين .

كما استظهرت الجمعية العمومية . من استعراض عناصر الموضوع الماثل أن ما ينمى على القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٢ المشار من مخالفته تتمثل فى الترقية الى وظيفة مدير عام اللقحات البيكتيرية على الرغم من أن الجزاءات الموقعة على المرقى عليها لم تمنح الا فى تاريخ لاحق لترشيحه ، هر نعى غير سديد ، اذ فضلا عن أن عدم محو الجزاء التأديبى لا يحول دون الترقية ، وانما مرد الأمر الى ما تقرره المادة (٨٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من مدد لا يجوز الترقية خلالها ، بحسب الجزاء المرقع ، فضلا عن ذلك ، فان قرار الترقية « ١٦٦ لسنة ١٩٩٢ » الذى يتحدد به المركز القانونى للعامل ، وليس الترشيح ، صدر فى تاريخ لاحق لمحو الجزاءات الموقعة على المرقى لتلك الوظيفة . بالإضافة الى أن ما نسب الى القرار ذاته من مخالفة مردها ما شاب الاعلان السابق عليه من خلل ، فحواه ، اغفاله ادراج تخصص « كيمارى » ضمن المتاح لهم التقدم لشغل وظيفة مدير عام الادارة الصامة للبحوث ، لا ينبغى التمويل عليه ، ازاء خلل الأوراق مما يظهر هذا القول ويؤكد صحته ، مما يجعله محض ادعاء لا دليل عليه . وبفرض وجود هذا الدليل ، فان بقاء القرار قائما منتجا لآثاره لأكثر من سبعة أشهر خلال الفترة من مولده فى ١٠/٤/١٩٩٢ حتى ١١/٥/١٩٩٤ اليوم السابق على سحبه ولأكثر من خمسة أشهر من تاريخ التظلم منه فى ٢/١٢/١٩٩٢ حتى ١١/٥/١٩٩٤ ، ان بقاء القرار طوال هذه المدد دون الطعن قضاء عليه ، أو اتخاذه ما من شأنه زعزعة المركز القانونى الذى رتبته ، فى هذه الحدود ، مؤداه لمزوما ، ازاء طبيعة تلك المخالفة ، صيرورة القرار حصينا عصيا على السحب شأنه فى ذلك شأن القرار الإدارى الذى صدر صحيحا . وذلك أعمالا لما استقر عليه الفقه والافتاء والقضاء .

والحاصل أن القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٢ - والحالة هذه - صدر صحيحا متفقا وأحكام القانون ، ومن ثم فانه منذ مولده يتمتع

بحصانة تعصمه من السحب . ويفترض أنه كانت تعلق به شبهة مخالفة القانون ، طبقا لما تقسم بالنسبة إدراج تخصص « كيمائى » فى الاعلان ، - وهذا فرض جدلى لا يقوم عليه دليل من الأوراق - فانه بانقضاء مواعيد الطعن عليه دون سحب ، أو اتخاذ ما من شأنه زعزعة المركز القانونى الذى رتبته فى نطاق تلك الشبهة ، يكون قد اكتسب حصانة تدفع عنه كل مظنة يمكن أن تتخذ ذريعة لهدمه بالسحب ، ربات والقرار الإدارى الذى صدر نقيًا من أوجه العوار على سواء .

وبناء عليه يكون القرار الساحب رقم ١٧٢ لسنة ١٩٩٤ وقع على قرار صحيح يتأبى قانوننا على السحب ، مما يصم ذلك القرار - القرار الساحب - بعييب فى محله . والحال أن هذا العيب على درجة من الجسامته من شأنها إهدار ركن المحل بالقرار ، وهو من الأركان التى ينعدم القرار بفقدانها ، خاصة وأنه لم يصدر الا بعد انتفاء كل شبهة فى القرار المسحوب وبعد صيرورته قرارا صحيحا من جميع الرجوه . بالإضافة الى أن التزام جهة الإدارة بجعل التشريعية هى الضابط لأعمالها ، وذلك أمر لا ريب فيه ، يوجب عليها من تلقاء ذاتها الحرص على انفاذ ما تصدره من قرارات صحيحة مطابقة لأحكام القانون ، من شأنها ترتيب مراكز قانونية لذوى الشأن . كما يوجب عليها فى ذات الوقت المبادرة الى تصويب ما تصدره من قرارات مخالفة للقانون فتضمن مساسا بتلك المراكز ، سواء بسحبها دون اخلال بما استقر من مراكز قانونية ، أو بعدم الاعتداد بها والالتفات عنها ، بحسب مستوى المخالفة ومدى جسامتها . وبالتالي فإن الأمر يقتضى ، فى الحالة المعروضة ، عدم الاعتداد بالقرار الساحب ، وعدم الالتفات اليه فى مجال ترتيب أية آثار على القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٣ المشار اليه ، والذى لا وجه للمدول عنه .

الذات

انتهت الجمعية العمومية لقسمى القتنى والتشريع الى صحة اجراءات تعيين المعروضة حالاتهم بالقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٣ ، ولا وجه للمدول عنه .

مسئولية تقصيرية - أركانها - تمريض .

المادة (١٦٣) من القانون المدني .

المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة : الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما والخطأ لا يفترض وإنما يجب على المضرور إثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جراءه إخلال الهيئة في إقامة الدليل على ثبوت الخطأ في جانب مرفق الصرف الصحي - نتيجة ذلك : قيام مسئولياتها عن الأضرار - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً للمغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى ما جرى به افتاءها - أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة : الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما . وأن الخطأ لا يفترض وإنما يجب على المضرور إثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرائه .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم إلى أن الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إذ أخفقت في إقامة الدليل على ثبوت خطأ في جانب مرفق الصرف الصحي التابع لمحافظة الاسماعيلية يرتب مسئوليتها عن الأضرار التي لحقت الكابل المملوك لها في منطقة الحادث وهو ما حدا بالنيابة العامة إلى أن انتهت إلى حفظ المحضر وقيد الواقعة ضد مجهول فمن ثم تقدموا مطالبتها بالزام المحافظة بقيمة إصلاح التلفيات عارية من سندها حرية بالانقاف عنها ورفضها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع إلى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالزام محافظ الاسماعيلية أداء مبلغ ٤٣٠٢ر٤٥ (أربعة آلاف وثلاثمائة واثنين جنيه وخمس وأربعين قرشاً) قيمة إصلاح التلفيات التي لحقت الكابلات التليفونية بجهة سوق الجمعة بالاسماعيلية .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

جامعات - جامعة الأزهر - مدى جواز انشاء صندوق مركزي للتكافل الاجتماعي
تلاب جامعة الأزهر وصناديق فرعية بكيانها *

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٨٠ بمرين الأحكام المطبقة
في جامعات جمهورية مصر العربية في شأن الريادة العلمية وصناديق التكافل الاجتماعي
والاتحادات الطلابية على جامعة الأزهر المعدل بالقرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٢ - المواد (١٦)
من البند رابعا ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
بشأن تنظيم الجامعات - المادة (٢٤٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١
بشأن الأزهر * جامعة الأزهر اعتبروا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية سائلة الإشارة
اليه صارت فيما يتعلق بتنظيم الشؤون الاجتماعية لطلابها مخاطبة بالأحكام المشار اليها
يشملها الصندوق المركزي للتكافل الاجتماعي لطلاب الجامعات المنشأ بالجلس الأعلى للجامعات
شأنها في ذلك شأن الجامعات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - نتيجة
ذلك : صار الصندوق الفرعي للتكافل الاجتماعي بديلا عن صندوق الخدمة الاجتماعية المنشأ
بجامعة الأزهر - مؤدى ذلك : ان انشاء صندوق مركزي للتكافل الاجتماعي مستقل بجامعة
الأزهر يكون بتعديل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٢ واللائحة التنفيذية
للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في الحدود المشار اليها - تطبيق *

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المشرع بموجب
القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات
التي يشملها اختص جامعة الأزهر ، بصيانتها إحدى الهيئات التي
يشملها الأزهر طبقا للمادة (٨) ، بتنظيم مستقل تنفرد به عن غيرها
من الجامعات المصرية التي تستظل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، وذلك إدراكا منه للطبيعة الخاصة
بجامعة الأزهر وذلك من حيث تبعيتها للأزهر الشريف ، وهو الهيئة العلمية
الاسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الاسلامي ودراسته وتجليته
ونشره ، وتحمل امانة الرسالة الاسلامية الى كل الشعوب ، وتعمل على
اظهار حقيقة الاسلام وأثره في تقدم البشر ورفقي الحضارة ... (م ٣٢
من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١) وكذلك من حيث خصوصية الدور
المحط بها ، وفقا للتعدد الوارد بالمادة (٣٣) من القانون ذاته ،
وما يفرضه على الجامعة من التقيد بمفاهيم وأسس معينة لا فكاك من
الالتزام بها ، ومراعاتها فيما تضعه من سياسات وما تصدره من
قرارات في مناسبة اضطلاعها بدورها الا أنه مع كل ذلك فان رئيس

الجمهورية بماله من سلطة اصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ واللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، قدر ان يجرى تنظيم الشئون الاجتماعية لطلاب جامعة الأزهر طبقا للملحاحم الواردة بالبند (رابعا) من القسم الخامس من الباب الثالث لللائحة التنفيذية للقانون الأخير ، الخاص بالخدمات الطلابية ، وذلك اعمالا لمقتضى المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٨٠ بـسريان الأحكام المطبقة فى جامعات جمهورية مصر العربية فى شأن الريادة العملية وصناديق التكافل الاجتماعى والاتحادات الطلابية على جامعة الأزهر المعدل بالقرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٨٢ التى تنص على ان « تسرى على جامعة الأزهر الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات فى شأن الريادة العملية والطلابية وصناديق التكافل الاجتماعى والاتحادات الطلابية فيما عدا رسم الاتحاد المقرر على الطلاب بالمادة ٢٢٣ من اللائحة المشار اليها » .

والحاصل أن المادة (١١٦) من البند رابعا - صناديق التكافل الاجتماعى لطلاب الجامعات : ، سالف البيان ، تنص على أن « تهدف صناديق « التكافل الاجتماعى لطلاب الجامعات » الى : (١) تحقيق الضمان الاجتماعى للطلاب بصورة مختلفة من تأمين أو رعاية اجتماعية أو قروض . (ب) المساهمة فى تنفيذ الخدمات الطلابية (ج) العمل على حل المشاكل التى تواجه الطلاب وتحول بينهم وبين الاستمرار الهادئ فى دراستهم بسبب عجز دخولهم المالية » . وتنص المادة (١١٧) على أن « ينشأ بالمجلس الأعلى للجامعات صندوق مركزى للتكافل الاجتماعى لطلاب الجامعات وتكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ، ويكون له مجلس ادارة يشكل برئاسة رئيس المجلس الأعلى للجامعات وعضوية كل من : نواب رؤساء الجامعات لشئون التعليم والطلاب ٠٠٠ » . وتنص المادة (١١٨) منه على أن تتكون موارد صندوق التكافل الاجتماعى لطلاب الجامعات من : (١) الاعانات الحكومية التى تخصصها الدولة سنويا للصندوق . (ب) المبالغ التى تخصصها وزارة الأوقاف من إيرادات الأوقاف الخيرية لاستخدامها فى تحقيق أهداف الصندوق . (ج) ٠٠٠٠ » . وتنص المادة (١٢٠) من البند ذاته على أن « ينشأ لكل جامعة من الجامعات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات صندوق فرعى للتكافل الاجتماعى بالجامعة ، ويشكل مجلس ادارته برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب وعضوية ٠٠٠٠ ويختص مجلس ادارة الصندوق بالآتى : (١) العمل على تحقيق أهداف الصندوق بالجامعة (ب) توزيع

الاعانات من الموارد التي تترافق للجامعة لأغراض التكافل الاجتماعي للطلاب على كليات الجامعة ومعاهدها . (ج) ٥٠٠٠ ، كما تنص المادة (١٢١) على أن « ينشأ بكل كلية أو معهد بالجامعة الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات صندوق فرعي للتكافل الاجتماعي لطلاب الكلية أو المعهد ، ويشكل مجلس إدارته برئاسة وكيل الكلية أو المعهد ٥٠٠٠ » .

وترتيباً على ذلك تكون جامعة الأزهر ، اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤١) لسنة ١٩٨٢ المعدل للقرار رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٨٠ ، صارت فيما يتعلق بتنظيم الشؤون الاجتماعية لطلابها مخاطبة بالأحكام المشار إليها ، يشملها الصندوق المركزي للتكافل الاجتماعي لطلاب الجامعات ، المنشأ بالمجلس الأعلى للجامعات ، شأنها في ذلك شأن الجامعات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المنوه عنه . وبات الصندوق الفرعي للتكافل الاجتماعي الذي ينشأ ، وفقاً للمادة (١٢٠) من هذه الأحكام بالجامعات ، ومنها جامعة الأزهر ، بديلاً عن صندوق الخدمة الاجتماعية المنشأ بلك الجامعة ، عملاً للمادة (٢٤٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ آنف البيان الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ ، التي تنص على أن « ينشأ بالجامعة صندوق للخدمة الاجتماعية الغرض منه تقديم مساعدات للطلاب المحتاجين إليها بعد بحث حالاتهم بمعرفة الاختصاصيين الاجتماعيين ويخصص لهذا الصندوق الاعتماد المرسد في الميزانية لهذا الغرض وما يضاف إليه من تبرعات الأفراد والهيئات أو حصيلة الحفلات التي تقام بقصد تمويله ٥٠٠٠ » ومن ثم فلا يحتاج قانوناً لجامعة الأزهر ، طالما بقيت مستقلة بتلك الأحكام ، إنشاء صندوق مركزي للتكافل الاجتماعي لطلابها ، تنبثق عنه صناديق فرعية للتكافل بكلياتها ، وإن سبيلها إلى ذلك يكون باستصدار قرار من رئيس الجمهورية ، بحسبانه مصدر القرار رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه بماله من سلطة إصدار اللوائح التنفيذية للقانونين سالف الذكر ، يتضمن تعديل ذلك القرار على نحو ينحصر نطاق سريان الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات في شأن صناديق التكافل الاجتماعي عن جامعة الأزهر ، ويتضمن في ذات الوقت تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بإضافة بعض المواد الحاكمة لأسلوب تنظيم صناديق التكافل الاجتماعي لطلاب جامعة الأزهر ، واختصاصاتها ، ومواردها ، و ٥٠٠٠ بما يتفق وطبيعة التنظيم الذي اختص به المشرع هذه الجامعة .

والحال انه مما يساعد جامعة الأزهر فيما تسعى اليه ، في هذا الخصوص ما تتمتع به من طبيعة خاصة طبقا لما سبق بيانه اجمالا ، فضلا عما يربته التنظيم القائم حاليا من تداخل في الاختصاصات ، إذ يوجب التنظيم المائل صار المجلس الأعلى للجامعات ، الذي لا تستطيع ولايته الى شمول جامعة الأزهر ، صاحب القول الفصل في تنظيم الشؤون الاجتماعية لطلاب جامعة الأزهر ، في حين أن هذا الاختصاص معقد طبقا للمادة (٤٨) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لمجلس جامعة الأزهر ، الذي يباشر ولايته في اطار ما يضعه المجلس الأعلى للأزهر ، عى حين أن هذا الاختصاص مفقود طبقا للمادة (٤٨) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لمجلس جامعة الأزهر ، الذي يباشر ولايته في اطار ما يضعه المجلس الأعلى للأزهر من سياسات وتوجيهات اعمالا للمادة (١٠) من القانون ذاته .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن انشاء صندوق مركزى للتكافل الاجتماعى مستقل بجامعة الأزهر يكون بتعديل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٢ . واللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فى الحدود المشار اليها .

(فتوى رقم ٧٧٠ فى ٢٤/١٠/١٩٩٥ جلسة ١٨/١٠/١٩٩٥ ملف رقم ٤٨٠/٦/٨٦) .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة - تحديد تاريخ الميلاد الذي يعتمد به في معاملة الصامل
وظيليا .

المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المادة ٢٣ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه - المزداد (٣٠) ، (٣١) من لائحة القومسيونات الطبية الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤ - المادة (١١) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن الأحوال المدنية - المادة (٢٥) من اللائحة التنفيذية للقانون الأحوال المدنية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ١١٢١ لسنة ١٩٩٥ - العول عليه كاصل عام في اثبات سن العاملين المدنيين بالدولة هو البيانات الواردة بسجلات قيد والمات الأحوال المدنية بمصلحة الأحوال المدنية وفروعها - استثناء من ذلك : اذا كان العامل من ساقطى انقيد ، حالة تمزق السجلات القيد بها العامل وعجزه عن تقديم المستندات الرسمية - اساس ذلك : البند ٢/ج من المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية السالف الاشارة اليها - نتيجة ذلك : يقع ما تصدره الجهات الصحية او الجالس الطبية من قرارات بتقدير سن العامل في غير الثالثين المشار اليهما ، فائدة لقوتها وحجيتها في اثبات السن - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « يشترط فيمن يمين في احدى الوظائف : (١) ٠٠٠٠ (٨) ألا يقل السن عن ست عشرة سنة » - وتنص المادة (٢٣) من اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه الصادر بقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ على أن « تثبت شروط التمين في احدى الوظائف طبقا لما يلي :

١ - ٠٠٠ (٨) مستخرج رسمى بتاريخ الميلاد أو شهادة من المجلس الطبي - المختص بتقدير السن وذلك في حالة عدم قيده بسجلات المواليد » - هذا في حين تنص المادة (٣٠) من لائحة القومسيونات الطبية الصادرة بقرار وزير الصحة رقم (٢٥٣) لسنة ١٩٧٤ على أن « تختص القومسيونات الطبية بالمحافظات بتقدير سن الفئات الآتية :

١ - ساقطو القيد من العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة » وتنص المادة (٣١) منها على أن « تقسوم القومسيونات الطبية بتقدير سن العامل بناء على طلب الوزارات والهيئات والمؤسسات

العامة اذا لم تثبت سنه بشهادة الميلاد او بصورة مستخرجة من سجلات القيد » . كما تبين للجمعية أن المادة (١١) من القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن الأحوال المدنية تنص على أن « تعتبر السجلات التي تمسكها المصلحة وفروعها بما تشتمل عليه من بيانات والصور الرسمية المستخرجة منها حجة بصحتها ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم قضائي ويجب على جميع الجهات الحكومية أو غير الحكومية الاعتداد في مسائل الأحوال المدنية بالبيانات المقيمة في هذه السجلات والصور الرسمية المستخرجة منها ٠٠٠ » . وتنص المادة (٢٥) من اللائحة التنفيذية لقانون الأحوال المدنية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ١١٢١ لسنة ١٩٩٥ على أن « تعتبر الواقعة ساقط قيد ميلاد اذا حدثت ولم تبلغ عنها خلال خمسة عشر يوما من حدوثها وفي هذه الحالة تتخذ الإجراءات التالية : أولا - بمعرفة صاحب الشأن : - التقدم بطلب قيد ساقط قيد الميلاد ٠٠٠ ثانيا : - بمعرفة الجهة الصحية المختصة : - مراجعة بيانات الطلب ٠٠٠ - تحديد ميعاد تقدير سن ساقط القيد وتحديد نوعه ٠ - تقدير سن ساقط القيد وأخذ البصمة على الطلب ٠٠٠ »

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ، ان المولود عليه كأصل عام في اثبات سن العاملين المدنيين بالدولة ، الخاضعين لأحكام القانون المشار اليه هو البيانات بسجلات قيد واقامت الأحوال المدنية بمصلحة الأحوال المدنية وفروعها . وانه لا وجه قانونا لأعمال الاستثناء الوارد على ذلك الأصل ، بالاعتداد في مجال اثبات سن هؤلاء العاملين بالشهادات الصادرة عن الجهات الصحية التي عهد اليها بذلك ، طبقا للقانون الحاكم لشئون الأحوال المدنية ، الا اذا كان العامل من ساقط القيد ، أي لم يبلغ عن واقعة ميلاده خلال أجل معين من تاريخ حلولها ، وبالتالي لم يقيد أصلا . او كانت حالته تستظل بحكم البند (٢/ج) من المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢٦٠) لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠ ، في المجال الزمني للعمل بها ، المنظم لحالة تمزق السجلات المقيده بها العامل ، وعجزه عن تقديم المستندات الرسمية المؤيدة لتاريخ ميلاده ، على نحو يفهم من تقدير السن بواسطة المجالس الطبية . فقيد العامل بالسجلات المذكورة ، وبقاء تلك السجلات أو الصور الرسمية المستخرجة منها أو المستندات المشار اليها بالبند (٢/ج) من المادة (٢٦) آتفة الذكر التي كانت الحالة الماثلة تستظل بحكمها في تاريخ استخراج شهادة ساقط القيد ، يحول قانونا دون معاودة تقدير السن بمعرفة الجهات

الصحية أو المجالس الطبية . ومن ثم يقع ما تصدره تلك الجهات أو المجالس من قرارات بتقدير سن العامل في غير الحالتين المشار اليهما ، فاقدة لقوتها وحجيتها في اثبات السن .

والحاصل أن المعروضة حالتها مقيدة بسجلات قيد المواليد ، باعتبارها من مواليد ١٩٣٨/٥/١١ ، وقسمت دليلا على ذلك صورة من قيد ميلادها ، مما كان يتمتع معه من حيث اذصل - والحالة هذه - تقدير سننها بواسطة المجلس الطبي ، واستخراج شهادة قيد بناء على هذا التقدير . ومن ثم يقع قرار تقدير سن صاحبة الحالة المعروضة ، واعتبارها من مواليد ١٩٤٨/١٠/٢٧ ، فاقد قوته وحجيته ، لجريانه خارج الاطار الجائز قانونا اللجوء منه الى تقدير السن . واذا كان من المقرر قانونا أن على جميع الجهات الحكومية الاعتداد في مسائل الأحوال المدنية ، ومن بينها تاريخ الميلاد بالبيانات المقيدة بسجلات قيد واقعات الأحوال المدنية والصور الرسمية المستخرجة منها وكان الثابت أن تاريخ ميلاد المشار اليها من واقع تلك السجلات هو ١٩٣٨/٥/١١ ، وبالتالي فإن هذا التاريخ ، دون غيره ، هو الذي يعتد به في اثبات سننها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يعتد في تعيين تاريخ ميلاد - المعروضة حالتها - بما ورد بقيد ميلادها .
(فتوى رقم ٧٧١ في ١٩٩٥/١٠/٢٤ جلسة ١٩٩٥/١٠/١٨ ملف رقم ٢٥٦/٢/٨٦) .

مجلس الدولة - رئيس مجلس الدولة - نواب رئيس مجلس الدولة - مرتب - مدى
جواز اعادة تسوية مرتباتهم .

المواد ١ ، ٢ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة - لما كان مرتب رئيس مجلس الدولة المحدد بالجدول المرفق بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ قد استغرق جميع الزيادات المقررة بالقوانين السابقة عليها ومن ضمنها تلك المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ - نتيجة ذلك : لا وجه لاعادة حسابها من جديد - سبب ذلك : لانه من ذوى الربط الثابت بعد تاريخ العمل بالقانون المشار اليه - الر ذلك : الطلبات المقدمة من نواب رئيس مجلس الدولة بشأن اعادة تسوية مرتباتهم بمنحهم هذه الزيادة مفتقدة الى صحيح سندها من القانون - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة تنص على أن « تزداد مرتبات العاملين بالدولة و ٠٠ كذلك الخاضعين لكادرات خاصة الذين صدر بشأنهم القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة والموجودين فى الخدمة فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٨١ بواقع مائة وثمانية جنيهات سنويا » . كما تنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « يزداد الأجر السنوى المقرر لذوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت الحاليين والذين يعينون بعد تاريخ العمل بهذا القانون بواقع مائة وثمانية جنيهات سنويا مضافا اليه قيمة علاوتين بفترة مائة جنيهه للملاوة السنوية وذلك فيما عدا الربط السنوى الثابت لأجر وظائف بداية التعين بالهيئات القضائية فيزداد بواقع ٦٠ جنيهات سنويا » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع زاد مرتبات العاملين بالدولة والخاضعين لكادرات خاصة الموجودين بالخدمة فى ١٩٨١/٦/٣٠ بواقع مائة وثمانية جنيهات سنويا ، كما زاد الأجر السنوى لذوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت الموجودين بالخدمة فى هذا التاريخ وكذلك من يعين بعده بمقدار الزيادة المقررة للعاملين دونهم مضافا اليها قيمة علاوتين بفترة مائة جنيهه للملاوة السنوية فيما عدا الربط السنوى الثابت لأجر وظائف بداية التعين بالهيئات القضائية حيث اقتصر مقدار الزيادة على ستين جنيهات سنويا .

واستعرضت الجمعية العمومية التطورات التى طرأت على مرتب رئيس مجلس الدولة منذ صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل

جداول مرتبات الكادرات الخاصة حيث كان هذا المرتب محسوبا بمقدار ٢٥٠٠ جنية سنويا ثم زيد بمقدار ٣٠٨ جنيها سنويا بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ، المشار اليه ، فاضحي اجماليه في ١/٧/١٩٨١ ، ٢٨٠٨ جنيها سنويا ، وفي ١/٧/١٩٨٣ صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه وزاد مرتبات جميع العاملين بالدولة بواقع ستين جنيها سنويا وقد بلغ مرتب رئيس مجلس الدولة بهذه الزيادة ٢٨٦٨ جنيها سنويا وفي الوقت ذاته عدل القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٣ ، المشار اليه ، الجداول المرفقة بقوانين الكادرات الخاصة ومن بينها الجدول المرفق بقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقد ورد به أن الأجر السنوي الثابت لرئيس مجلس الدولة مقداره ٢٨٦٨ جنيها سنويا أي أنه استجيب للزيادات التي تقررت في الاعوام السابقة على صدوره وصممتها جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وهو ما أوضحت عنه بالفعل المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ حيث ورد بها أنه « أعد مشروع القانون المرافق متضمنا تعديل بنائية ونهاية مربوط درجات وظائف الكادرات الخاصة بحيث تشمل الزيادات المقررة بالقوانين المشار اليها وايضا الزيادة المقترحة » وهي الزيادة التي قررها القانون بواقع ستين جنيها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ الذي حددته بمقدار ٤٨٠٠ جنية سنويا بالاضافة الى بدل تمثيل مقداره ٤٢٠٠ جنية سنويا .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه كان مرتب رئيس مجلس الدولة المحدد بالجدول المرفق بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ قد استغرق جميع الزيادات المقررة بالقوانين السابقة عليها ومن ضمنها تلك المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ومن ثم فلا وجه لاعادة حسابها من جديد بحسبانها من ذوى الربط الثابت المعينين بعد تاريخ العمل به ، وتكون بالتالي الطلبات المقدمة من نواب رئيس مجلس الدولة بشأن اعادة تسوية مرتبات سيادتهم بمنحهم هذه الزيادة باعتبارهم من ذوى الربط الثابت مفتقدة صحيح سندها من القانون .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اعادة تسوية مرتب رئيس مجلس الدولة ونواب رئيس المجلس بالتطبيق لنص المادة (٢) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(فتوى رقم ٧٧٢ في ٢٨/١٠/١٩٩٥ جلسة ١٨/١٠/١٩٩٥ ملف رقم ٩٠٨/٣/٨٦) .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

هيئات قضائية - هيئة قضايا الدولة - أعضاء الهيئة - منح بدلات الوظيفة الأعلى .
 المادة (١) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات العاملين بالدولة - منح بدلات الوظيفة الأعلى - ملابها :
 بلوغ مرتب العضو نهاية الربط الوظيفي المقرر بجدول الوظائف الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية - أساس ذلك : استبدال المشرع بموجب القانون ٣٢ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه جدول مرتبات القانون ٨٩ لسنة ١٩٧٣ - استثناء من ذلك : حالتين : الأولى : تتعلق بالقواعد الملحق بالجدول الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ - الثانية : - تتمثل في أحقية العضو في الطلوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة وفقا لجدول القانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ وليس الجدول الملحق بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٨٣ - دليل ذلك : ما يستفاد من اختلاف اسم الإشارة « د » ، وذلك بما يفيد اختلاف المشار إليه - القول بغير ذلك : يؤدي إلى عدم إعمال نص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ - سبب ذلك : كل زيادة نظرا على بداية المربوط تلحق أيضا بنهايته - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (١) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات العاملين بالدولة تنص على أنه « يستبدل بجداول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ و ٠٠٠ القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء هيئة قضايا الدولة بالجداول أرقام ١ - أو ١٠٠٠ - د الملحق بهذا القانون » . وبالرجوع الى الجدول ١/د الخاص بأعضاء هيئة قضايا الدولة يبين أنه نص في عجزه على أن « يستمر العمل بالقواعد الملحق بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، على أن تستحق الطلوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة وفقا لذلك الجدول » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم انه ولئن كان المشرع في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ، وقد استبدل بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء هيئة قضايا الدولة الجدول رقم ١/د الملحق بالقانون الا انه استبقى العمل بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ، المشار إليه ،

وذلك فى ناحيتين الأولى : وتتعلق بالقواعد الملحقّة بهذا الجدول ، والثانية وتمثّل فى أحقية العضو فى العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة وفقا لذلك الجدول أى الجدول المرفق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ وليس القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ وهو ما يستفاد من اختلاف اسم الإشارة « هذا وذلك » الواردتان فى عجز الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بما يفيد اختلاف المشار اليه بكل منهما وبما يفيد أن دلالة اسم الإشارة « ذلك » تعود على الجدول الأول دون الثانى ، وانقول بغير ذلك يؤدى الى عدم أعمال هذا النص ويخرجه من حيز الوجود اخذا بعين الاعتبار أن كل زيادة تطرأ على بدايه المربوط تلحق ايضا بنهايته .

ولما كان ذلك وكانت هيئة قضايا الدولة قد منحت بدلات الوظيفة الأعلى لنسب بلوغ العضو فى الحالة المعروضة نهاية الربط المقرر لوظيفته وفقا للجدول المرفق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ دون القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ ومن ثم فإنها بذلك تكون قد التزمت فى التطبيق صحيح حكم القانون وتكون مناقضة الجهاز المركزى للمحاسبات لها فى هذا الشأن مفتقدة ما يؤيدها قانونا .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن منح بدلات الوظيفة الأعلى رهين بلوغ مرتب العضو نهاية الربط الوظيفي المقرر بجدول الوظائف الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ .

(فتوى رقم ٧٧٨ فى ٣١/١٠/١٩٩٥ جلسة ١٨/١٠/١٩٩٥ ملف رقم ١٢٨٦/٤/٨٦) .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

إنجمنية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - طلب عرض النزاع - وجوب تقديمه من صاحب الصفة .

المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

اختصاص الجمعية بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها بالفقرة (د) من المادة (٦٦) هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفرض المنازعات - نتيجة ذلك : يجب أن يقدم طلب النزاع إلى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجهه إلى من يمثل الجهة الموجه إليها قانوناً - سبب ذلك : أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبقاً في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات وبين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأي الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك - وعلى ما استقر عليه افتأؤها - أن اختصاصها بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (٦٦) هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفرض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاع إلى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضي ، طبقاً للقانون ، وأن يوجهه إلى من يمثل الجهة الموجه إليها قانوناً ، ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم أن طلب عرض النزاع المائل إذ لم يقدم من صاحب الصفة في التقاضي قانوناً عن المجلس الأعلى للآثار وهو وزير الثقافة بوصفه رئيساً لمجلس الإدارة وفقاً للمادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى

للآثار ، فقد تعين عدم قبوله الى أن يرد الى الجمعية العمومية طلب العرض من الوزير .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب عرض النزاع المائل حتى يرد الطلب من الوزير بوصفه رئيسا للمجلس الأعلى للآثار .

(فتوى رقم ٧٧٩ في ١٠/٣١/١٩٩٥ جلسة ١٨/١٠/١٩٩٥ ملف رقم ٢٥٢٦/٢/٣٢) .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

الآثار - طرق عامة - حماية الآثار - نزاع - المصالح المصنوعة من حماية الآثار بإنشاء سور حولها متقدمة على الأضرار المقول بترتيبها على إقامته .

المواد ١٠ ، ١٢ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة - المواد ٣ ، ٥ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار - المواد الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار - المادة (١) من قرار وزير الثقافة والإعلام رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن إخضاع قطعة أرض بناحية أبو زعبل عرب المليقات والمصالحاة مركز شبيخ القناطر للقانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ في شأن حماية الآثار .

المشرع بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ أولى الأراضي الواقعة على جانبي الطرق العامة والطرق الرئيسية والطرق الإقليمية رعاية خاصة - دليل ذلك : عدم جواز إقامة أية منشآت على تلك الأراضي - سبب ذلك : حتى لا تعد تلك المنشآت من خط السطح لعائدي السيارات - المرسوم في اليوم ذاته بموجب قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ كفل رعاية وحماية خاصة بحدود - دليل ذلك : إنشاء مجلس أعلى للآثار يقوم على حمايتها وحفظها - نتيجة ذلك : حظر إقامة منشآت أو مرافق أو سبب فوات أو أعداد طريق في المواقع أو الأراضي الأثرية - الحظر ورد بعينه مطلق على نحو ينسب إلى استحداث الطرق وإعدادها ابتداء أو إجراء أية توسعات على طرق قائمة وموجودة بالفعل - مؤدى ذلك : أن المشرع لزم المصالح على المواقع والأراضي الأثرية على التصحاح المسجحة من أعداد طريق في منطقة معينة . تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن المادة (١٠) من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة وبإلغاء القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة تنص على أن « تعتبر ملكية الأراضي الواقعة على جانبي الطرق العامة لمسافة خمسين مترا بالنسبة إلى أنطوق السريعة وخمسة وعشرين مترا بالنسبة إلى الطرق الرئيسية وعشرة أمتار بالنسبة إلى الطرق الإقليمية وذلك خارج الأورنيك النهائي المحدد بحدائمه المساحة طبقا لخرائط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق ، محملة لخدمة أغراض هذا القانون بالأعباء الآتية : (أ) لا يجوز استغلال هذه الأراضي في أى غرض غير الزراعة ويشترط عدم إقامة أية منشآت عليها . ولا يسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن إلا فى الأجزاء المارة بأراضي زراعية . (ب) وللجهة المشرفة على الطريق أن تأخذ من تلك الأراضي الأثرية اللازمة لتحسين الطريق ووقايتيه بشرط عدم تجاوز المصق الفى يصدر بتجديله قرار من مجلس إدارة المؤسسة ويؤدى

لأصحاب هذه الأراضي تعويض عادل » ٠ وتنص المادة (١٢) منه على أن « مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٠) لا يجوز بغير مرافقة الجهة المشرفة على الطريق إقامة أية منشآت على الأراضي الواقعة على جانبي الطريق العام ولمسافة توازي مثلا واحدا للمسافة المشار إليها في المادة (١٠) ٠ وعلى صاحب الشأن أن يقدم الى الجهة المشرفة على الطريق الرسومات والمواصفات الخاصة بالمنشآت المطلوب - إقامتها وللجهة المشرفة على الطريق الاعتراض على هذه الرسومات والمواصفات أو تعديلها وذلك وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية » ٠ كما تبين لها أن المادة (٣) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار تنص على أن « تعتبر أرضا أثرية الأراضي المملوكة للدولة التي اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون التي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص ٠٠٠ » وتنص المادة (٥) على أن « هيئة الآثار المصرية هي المختصة بالإشراف على جميع ما يتعلق بشئون الآثار في متاحفها ومخازنها وفي المواقع والمناطق الأثرية والتاريخية ولو عثر عليها بطريق المصادفة » ٠ ونص المادة (١٣) منه على أنه « يترتب على تسجيل الأثر العقارى وإعلان المالك بذلك طبقا لأحكام المادة السابقة الأحكام الآتية : ١ - ٦٠٠٠٠ - لهيئة أن تباشر في أى وقت على نفقتها ما تراه من الأعمال اللازمة لصيانة الآثار ٠٠٠ » ٠ وتنص المادة (٢٠) من القانون ذاته على أن « لا يجوز منح رخص للبناء في المواقع أو الأراضي الأثرية ٠ ويحظر على الغير إقامة منشآت أو مدافن أو شق قننوات أو أعداد طرق أو الزراعة فيها أو في المنافع الصامة للآثار أو أراضي الداخلة ضمن خطوط التجميل المصمتة ٠ كما لا يجوز عرس أشجار بها أو قطعها ورفع أنقاض منها أو أخذ أتربة أو أسمدة أو رمال أو إجراء غير ذلك من الأعمال التي يترتب عليها تغيير في مصالح هذه أو توسع والأراضي الا بترخيص من الهيئة وتحت إشرافها ويسرى حكم ٠٠٠ » ٠ كما تنص المادة (٢١) على أن « يتعين أن تراعى مواقع الآثار والمواقع الأثرية والمباني والمواقع ذات الأهمية التاريخية عند تغيير تخطيط المدن والأحياء والقرى التي توجد بها ولا يجوز تنفيذ التخطيط المستحدث أو التوسع أو التعديل في المناطق الأثرية والتاريخية وفي زمامها الا بعد موافقة هيئة الآثار كتابة على ذلك ٠٠

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار تنص على أن « تنشأ

هيئة عامة قومية تسمى « المجلس الاعلى للآثار » تكون بها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة ، وتتبع وزير الثقافة . • ونص المادة الثانية منه على أن « يهدف المجلس الى المشاركة فى التوجيه العومى ، وتنفيذ مسئوليات وراثة الثقافة فى مجالات الآثار المصرىة والاسلامية والقبطية وغيرها ، وللمجلس فى سبيل ذلك القيام بجميع الاعمال التى تؤدى الى تحقيق اغراضه ، وعنى الاخص ما ياتى : (١) (٢) اصدار التوجيهات والقرارات اللازمة لحفظ وحماية الآثار .. » فى حين تنص المادة (١) من قرار وزير الثقافة والاعلام رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن اخضاع قطعة ارض بـنـاحية أبو زعبل عرب العليقات والصوالحة مركز شبين القناطر للقانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ فى شأن حماية الآثار على أن « لا يجوز اخذ أسباح او انربة أو غيرها من الارض المبينة الحدود والمعال على الخريطة المساحية لها الشامل بالقطعة ١٤ ، ٢٠ والرموز لها (أ ، ب ، ج ، د ، و ، ز ، ن ، ل ، ش ، ع ، م ، خ ، ص ، س) بحوض الزهار بناحية أبو زعبل بقرية شبين القناطر والملون من الدائر باللون الاحمر الا بترخيص من هيئة الآثار » .

واستظهرت الجمعية العمومية ، مما نعدم ، انه ولئن كان المشرع بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، أولى الاراضى الواعه على جانبى الطرق العامة والطرق الرئيسيه والطرق الاقليميه ، وذلك فى حدود ممينه بحسب نوع الطريق ، رعاية خاصه ، لا يجوز وفقا لها اقامه أية منشآت على تلك الاراضى ، حتى لا تكون تلك المنشآت - كما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون - سببا يحد خط النظر لقائدى السيارات ، مما يؤثر تبعا على سلامه حركة السير وكفاءة الطريق . ولكفاله اجراء التوسعات المستقبلية للطرق المذكورة هذا فضلا عما يرتبه ذلك المنع من امكانية الاستفادة من الاراضى المشار اليها فى تدبير الأتربة اللازمة لتحسين الطريق ووقايته ، اعمالا للسلطة المقودة قانونا لهيئة العامة للطرق والكبارى ، ولئن كان ذلك ، فان المشرع فى الوقت ذاته ، بموجب القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان ، كفل رعاية وحماية خاصة للآثار ، بحسبانها تراثا وثروة قومية يجب المحافظة عليها وعدم التفريط فيها ، ومن ذلك انه أنشأ لها جهازا متخصصا ، هو المجلس الاعلى للآثار ناط به شأن تلك الآثار ، وعقد له ولاية اصدار التوجيهات والقرارات اللازمة لحفظها وحمايتها ، كما انه حظر اقامة منشآت أو مرافق أو شق قنوات أو اعداد طرق فى المواقع أو الاراضى الأثرية أو فى المنافع العامة للآثار أو الاراضى الداخلة ضمن خطوط التجميل الممتدة . وأوجب

مراعاة مواقع الآثار والإراضى الأثرية والمباني والمواقع ذات الأهمية التاريخية عند تغيير تخطيط المدن والأحياء والقرى التى توجد بها .

والحاصل أن حظر اعداد طرق فى المواقع او الإراضى الأثرية الذى قرره المشرع ، بالقانون المشار إليه ، ورد بصيغه مطلقة على نحو ينبسط الى استحداث الطرق واعدادها ابتداء أو اجراء أية توسعات على طرق قائمة وموجودة بالفعل ، الأمر الذى يمتنع معه قانونا اجراء توسعات للطرق ، بأنواعها ، اذا كانت تلك التوسعات ستتدخل مع المواقع أو الإراضى الأثرية وبذلك يكون المشرع فى نظرتة الى المصالح الجديرة بالرعاية قدم الحفاظ على المواقع والإراضى الأثرية وحمايتها على المصلحة المتحققة من اعداد طريق فى منطقة معينة أو اجراء توسعات فيه أخذا بعين الاعتبار أن المصلحة الأخيرة قد يكون لها من البدائل ما يتيح تحقيقها ، فى الوقت الذى يتعذر فيه ذلك اذا تضمن الأمر انتهاك حرمة المواقع أو الإراضى الأثرية باستخدام جزء منها كطريق .

كما استظهرت الجمعية العمومية أن السور الذى اقامه المجلس الأعلى للآثار اعمالا لولايتة حول منقصة المقابر الصخرية بقرية عرب العليقات والصوالجة مركز شبين القناطر وهى من المناطق الأثرية ، وذلك بغية حماية الأثر من العبث به أو الاعتداء عليه - حسب الثابت من الأوراق - أقيم بعد مسافة مقدارها ٦٥ مترا من الطريق الذى يربط بين مساكن أبو زعبل وطوخ . وأن الطريق فى المسافة المقابلة لمنطقة الأثر المقام حولها السور - حسب ما يظهر من الرسم الكروكى المقدم بالأوراق - لبست به أية منحنيات ، وانما على شكل مستقيم ومن ثم فانه ليس من شأن ذلك السور - والحالة هذه - أن يحد من خط النظر لقائدى السيارات على الطريق فى المسافة المقابلة للسور أو القرية منها ، وبالتالي لا يؤثر على سلامة حركة السير وكفاءة الطريق ، وتلك هى إحدى الغايات المستهدفة من حجم منم اقامة منشآت فى الإراضى على جانبي الطرق العامة والطرق الرئيسية والطرق السريعة ، طبقا لما تقسم .

ولما كان الثابت على ما سبق أن اقامة السور محل النزاع كان بقصد المحافظة على منطقة أثرية وحمايتها ، باعتبارها من تراثنا وثروتنا القومية ، وذلك هدف ومصلحة أولاها المشرع رعاية خاصة وقدمها على المصالح والأهداف التى اتجهت ارادة المشرع الى تحقيقها بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بترك مسافات محددة على جانبي الطريق تستخدم ، أن لزم

الأمر في اجراء التوسعات المستقبلية للطرق . وكان الثابت من الأوراق أن موقع ذلك السور على الطبيعة لا يتعارض مع ما استهدفه المشرع في القانون الأخير من تجنب الحد من خط النظر لقائى السيارات على الطريق والحرص على سلامة حركة السير عليه . وبالتالي تكون المنافع المقصودة من انشاء هذا السور متقدمة على الأضرار المقول بترتيبها على اقامته داخل المنطقة الكائنة على جانب الطريق رقم ٤٠ الذى يربط بين مساكن أبو زعبل وطوخ ، التى لا يجوز اقامة منشآت بها . ومن ثم يكون انشاء ذلك السور أمرا مشروعا قانونا ، مما يندو معه القرار رقم ٥٧٤ لسنة ١٩٩٢ الصادر عن الهيئة العامة للطرق والجبارى بازالته صدر مخالفا صحيح حكم القانون ، جديرا بالالتفات عنه ، وعدم انفاذ أثره فى هدم السور .

ذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ازالة السور المتنازع حول منطقة المقابر الصخرية الأثرية بقرية عرب العليقات والصوالحة ، مركز شبين القناطر .

(فتوى رقم ٧٨٠ فى ٣١/١٠/١٩٩٥ جلسة ١٨/١٠/١٩٩٥ ملف رقم ٢٥٥١/٢/٣٢) .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

هيئات قضائية - هيئة قضايا الدولة - مدى التزام صندوق أراضى الاستصلاح بأداء مقابل الاتعاب الذى تطالب به هيئة قضايا الدولة لقاء الدعاوى التى تباشرها نيابة عن الصندوق .

المواد ١ ، ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم هيئة قضايا الدولة المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ - المادة ٣ من مواد اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الانادة القانونية - المواد ١ ، ٣ ، من مواد ذات القانون السالف الاشارة اليه - المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من مواد قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء صندوق اراضى الاستصلاح المعدل بالقرار رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٧٧ .

المرجع ناط بهيئة قضايا الدولة النيابة القانونية عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها - صندوق اراضى الاستصلاح يتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة - نتيجة ذلك : نيابة هيئة قضايا الدولة عنه نيابة قانونية وهى ليست رهينة بإرادة هيئة قضايا الدولة ولا بإرادة الصندوق الأصل أن الهيئة لا تتقاضى مقابلًا تلقائيًا عن استغلالها بالدور التوط بها قانونًا كما لا تملك أن تفرض مقابلًا تقرره على الجهات العامة - مؤدى ذلك : لا التزام على صندوق اراضى الاستصلاح بأداء مقابل الاتعاب الى هيئة قضايا الدولة عن الدعاوى التى تباشرها نيابة عنه - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم هيئة قضايا الدولة المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ تنص على أن « هيئة قضايا الدولة هيئة قضائية مستقلة تلحق بوزير العدل » وتنص المادة (٦) منه على أن « تنوب هذه الهيئة عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا وتسلم اليها صور الاعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بتلك الجهات ما اتصل منها بجهات القضاء العادى أو جهة القضاء الإدارى أو أى هيئة قضائية أخرى ... » هذا فى حين تنص المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على أن « لا يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق ، الإخلال باختصاصات الهيئات القضائية المقررة فى قوانينها ولا بأحكام قانون المحاماة » . وتنص المادة الثالثة من المواد ذاتها

على أن « استثناء من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية تسلم اعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في مراكز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة » . في حين تنص المادة (١) من القانون المشار إليه على أن « الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجهزة معانة للجهات المنشأة فيها وتقوم بإداء الأعمال القانونية اللازمة لحسن سير الانتاج والخدمات والمحافظة على الملكية العامة للشعب » . وتتولى الإدارة القانونية في الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية : أولاً - المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي ومتابعة تنفيذ الأحكام » . وتنص المادة (٣) من القانون ذاته على أن « لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة تكليف إدارتها القانونية بأى عمل ... كما يجوز لمجلس إدارة الهيئة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها بناء على اقتراح إدارتها القانونية إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها » . أو التعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها » . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء صندوق أراضى الاستصلاح المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن « ينشأ صندوق يسمى « صندوق أراضى الاستصلاح » تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير الزراعة » . وأن المادة (٢) منه تنص على أن « يكون للصندوق موازنة خاصة تبدأ ببداية السنة وتنتهى بانتهائها ويفتح له حساب خاص بالبنك المركزى أو بأحد البنوك التجارية ... » . وتنص المادة (٣) على أن « يسرى على أموال الصندوق الأحكام المتعلقة بالأموال العامة كما تخضع هذه الأموال لرقابة أجهزة الدولة » . وتنص المادة (٤) من القرار ذاته على أن « يختص الصندوق بما يأتى : (١) وضع السياسة العامة للاتفاق طبقاً للأولويات التى يحددها مجلس إدارة الصندوق (ب) متابعة تنفيذ مشروعات استصلاح الأراضى واستكمال تحسينها » . يقتصر التصرف ... » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن المشرع ناطق بهيئة قضايا الدولة بموجب المادة (٦) من قانون الهيئة آنف الذكر ، النيابة القانونية عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة ، فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، ولدى

الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا ، وذلك بعد أن كانت تلك النيابة مقصورة ، وفقا للقانون ذاته قبل تعديله بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٦ ، على الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية . مما ينبىء عن اتجاه قصد المشرع الى ازالة ما كان عساه يثور من شبهة انحصار ولاية الهيئة فى نطاق جهات بعينها دون غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، تفسيراً للنص قبل تعديله بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٦ . ويكشف فى الوقت ذاته عن ارادته فى بسط نطاق اختصاص الهيئة الى كافة الأشخاص الاعتبارية العامة ، أيا كان الاسم الذى يطلق عليها . واذ كان صندوق أراضى الاستصلاح ، طبقا للقرار الجمهورى الصادر بانشاءه يتمتع بالشخصية الاعتبارية ، وله موازنة خاصة ، ويقوم على مرفق عام بغية تحقيق منفعة عامة أو مصلحة عامة وتسرى على أمواله الأحكام المتعلقة بالأموال العامة ، ومؤدى ذلك انه يندرج فى عداد الأشخاص الاعتبارية العامة التي يعقد ل هيئة قضايا الدولة النيابة القانونية عنها لدى المحاكم وجهات القضاء .

والحاصل أن تلك النيابة ، طبقا لما سبق ان خلصت اليه الجمعية العمومية بجلسة ١٩٧١/٤/٢٩ ، ليست رهينة بارادة هيئة قضايا الدولة ولا بارادة صندوق أراضى الاستصلاح ، فهي ليست من قبيل الوكالة ، وانما هى اختصاص قررره القانون لجهة ناط بها النيابة عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة ، فذلك أمر يدخل فى نطاق ترتيب المصالح ، يتعين ممارسته على النحو الذى رسمه المشرع . ومما يؤيد تلك النيابة أن المشرع فى المادة (٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، جعل لمجلس ادارة الأشخاص الاعتبارية العامة الخاضعة لأحكامه احوالة بعض الدعاوى والمنازعات التى تكون تلك الأشخاص طرفا فيها ، دون تعليق ذلك على قبول هيئة قضايا الدولة ، كما هو الحال فى التعاقد أو التفويض . وذلك مما لا يتأتى القول به الا بحسبان تلك الهيئة صاحبة ولاية فى هذا الصدد ، وفقا لما سبق أن ارتأته الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٢/٥/٣٠ .

ولا ينال من ذلك أن المشرع ، بموجب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه عقد للادارة القانونية بالهيئات العامة المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ، ولدى الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائى ، اذ فضلا عن أن الهيكل التنظيمى للصندوق المشار اليه لا يتضمن ادارة قانونية يقع على عاتقها أداء ذلك الدور . كما انه لا الزام عليه قانونا بانشاء تلك الادارة . وفضلا عن أن تطبيق أحكام

ذلك القانون يجب الا يترتب عليه الاخلال بالاختصاصات المعقودة للهيئات القضائية ، ومن بينها هيئة قضايا الدولة ، وفقا لقوانينها السارية ، سواء حالا أو مستقبلا وذلك اعبالا للمادة الثانية من مواد الاصدار ، فضلا عن كل ذلك ، فان ما ورد بالقانون المذكور في شأن الدور المنوط بالادارات القانونية بالجهات الخاضعة لأحكامه لا يعدو أن يكون مكنة الاشخاص الاعتبارية العامة الداخلة في عداد هذه الجهات في أن تباشر قضاياها بنفسها عن طريق المحامين العاملين بها ، غير أن هذه المكنة ، نزولا على ذات الفكر الذي أرسته الجمعية العمومية بجلستها سالفة الذكر ، ليس من شأنها إلغاء النيابة القانونية المقررة لهيئة قضايا الدولة في هذا الصدد أو الحد منها ، فهذه النيابة - كما سبقت الإشارة - اختصاص قررره المشرع لجهة أولاها وظيفية الدفاع عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة . وقد ورد قانون الادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام خلوا من نص صريح يحصر حدود تلك النيابة عن الأشخاص الاعتبارية العامة التي يسرى عليها . بالإضافة الى أنه لا وجه للقول بأن أحكام ذلك القانون تتعارض مع أحكام قانون هيئة قضايا الدولة المشار اليه تعارضا ينسخه . يؤيد ذلك ما أورده المحكمة الادارية العليا في الحكم الصادر بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٦/٢٥ « الطعن رقم ٢٦٠٧ لسنة ٣١ القضائية » من أن اختصاص الادارات القانونية بالجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ آنف البيان بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات نيابة عنها أمام المحاكم لا يخل باختصاص هيئة قضايا الدولة بأن تنوب عن الجهات المنصوص عليها في المادة السادسة من قانونها ، فيما يرفع من هذه الجهات أو عليها لدى المحاكم ، على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، لدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا ، وذلك دونما حاجة الى تفويض خاص في كل قضية .

إذا كان الأصل أن هيئة قضايا الدولة لا تتقاضى مقابلا اتفاقيا عن اضطلاعها بالدور المنوط به قانونا ، كما لا تملك أن تفرض مقابلا تقررره على الجهات العامة ، كما أن الفرض مما خصها به المشرع من النيابة القانونية من الأشخاص الاعتبارية العامة لا ينصرف الى تحقيق خدمة خاصة لهذه الأشخاص ، وإنما القصد فيه تحقيق الصالح العام باسناد ولاية الدفاع عنها ، واقامة الدعاوى ومباشرتها الى هيئة تتمتع بالاستقلال ، ولديها من الخبرات والتخصصات القانونية الكوادر القادرة على حمل تلك الأمانة ، والاضطلاع بتبعاتها وبذل العناية المرجوة ، وتلك غايات ومقاصد أنشئت الهيئة من أجلها ونظمت وشملت ميزانية الدولة والأصل ألا تتقاضى جهة عامة من جهة عامة أخرى مقابلا عما تؤديه لها من مهام ، وإذا كان المشرع

يقصد تقرير حق الهيئة على وجه الخصوص في تقاضى مقابل من الأشخاص الاعتبارية العامة التي تتولى النيابة عنها ما أعوزه النص استثناء من ذلك الأصل . وبمراعاة أيضا أن المنح على خلاف الأصل يحتاج الى نص صريح يقره .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا الزام على صندوق اراضى الاستصلاح بأداء مقابل الأتماب الى هيئة قضايا الدولة عن الدعاوى التي تباشرها نيابة عنه .

(فتوى رقم ٧٨١ في ١٠/٣٩/١٩٩٥ جلسة ١٠/١٨/١٩٨٥ ملف رقم ١٣٩٠/٤/٨٦) .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة - تعيين - ضم مدة خدمة حكومية - اقدمية - وجوب مراعاة قيد التزيم سابق التعيين في عدم المساس باقدميته .

المادتان (٢٤ ، ٢٧) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

المادة (١) من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة للشباب الذي انهي المراحل التعليمية المعدل بالقانونين رقمي ٩٨ لسنة ١٩٧٥ ، ٩٩ لسنة ١٩٧٧ .

المشرع في القانون العام للتوظيف قنن اصلا عاما من مقتضاه ان اقدمية العامل في الوظيفة المعين عليها تتحدد اعتبارا من تاريخ هذا التعيين ، وهو وان كان عدل عن هذا الاصل العام في ذات القانون لصالح العامل حينما اوجب في الفقرة الثانية من المادة ٢٧ منه حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة التجربة والمطلوب توافرها لشغل الوظيفة على اساس ان تضاف الى بداية اجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بعد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل ، متى توافرت فيه شروط حسابها ، واستهدف المشرع من ذلك مصلحة العامل في عدم الافراد به باسقاط مدة عمل سابقة له متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها شريطة الا يضر بمصلحة التزيم سابق التعيين - راعى المشرع التوفيق بين مصلحة العامل في الضم ومصلحة زميله الاقدم منه في الا يضار من جراء هذا الضم وذلك بكون قد ادرى مبدأ عاما يجب مراعاته ولو لم ينص عليه صراحة شأن الحال في قانون الخدمة العامة يعصيان ان هذا المبدأ قد املته المفاهيم المستخلصة من احكام قانون نظام العاملين واكدته المادة ٤٤ من قانون التجنيد وهي مفاهيم تآبى ان يسبق الاحدث الاقدم في اقدمية الوظيفة بسبب ضم مدة خدمة اعتبارية لم تقضى فعلا في الوظيفة - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص في فقرتها الأولى على أن « تعتبر الاقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين ... » في حين تنص المادة ٢٧ من ذات القانون على أنه « تحسب مدة الخبرة المكتسبة علميا التي تتفق مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وما يترتب عليها من اقدمية افتراضية وزيادة في أجر بداية التعيين للعامل الذي تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة . كما تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة

المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط ٠٠٠٠ وعلى ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر ٠٠ . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تعتبر الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية العاملة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضاءها بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة و ٠٠٠ . كانها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة الى العاملين بالقضاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشتراطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة ٠٠٠ وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في النخرج الذين عينوا في ذات الجهة ، ، وأخيرا تلاحظ الجمعية العمومية أن المادة (١) من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية المعدل بالقانونين رقمي ٩٨ لسنة ١٩٧٥ و ١٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على انه « يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية تكليف الشباب من الجنسين الذين أتموا المراحل التعليمية أو ٠٠٠٠ ممن يزيدون عن حاجة القوات المسلحة أو بتقرير اعفاؤهم من الخدمة العسكرية للعمل في المجالات الآتية ٠٠٠٠ » كما تنص المادة (٣) من ذات القانون على أن « مدة التكليف بالخدمة العامة سنة ٠٠٠ وتضاف مدة التكليف الى مدة الخدمة للمكلف بعد تعيينه ويتقاضى عنها العلاوات المقررة » .

واستظهرت الجمعية العمومية من مجموع النصوص المتقدمة أن المشرع في القانون العام للتوظيف قطن أصلا عاما من مقتضاه أن أقدمية العامل في الوظيفة المعين عليها تتحدد اعتبارا من تاريخ هذا التعيين ، وهو أن كان عدل عن هذا الأصل العام في ذات القانون لصالح العامل حينما أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٢٧ منه حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة والمطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها

العامل ، متى توافرت فيه شروط حسابها ، واستهدف المشرع من ذلك مصلحة العامل في عدم الأضرار به بإسقاط مدة عمل سابقة له متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها ، إلا أنه لم يشأ أن يجرى هذا النفع للعامل حديث التعيين على حساب زميله سابق التعيين في الوظيفة ذاتها ، وراعى - في الوقت ذاته ومن باب العدالة واحترام الواقع - مصلحة زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الغرضي لبداية الخبرة المحسوبة ، فأراد المشرع بذلك حماية الزميل سابق التعيين في ألا يضار من حساب مدة الخبرة العملية لمن عين بعده فجعل من أقدمية الأول قيما يجب مراعاته عند حساب المدة السابقة للثاني حتى لا يسبق الأحدث الأقدم وعلى ذات النهج وللملة ذاتها استمد المشرع في قانون الخدمة العسكرية والوطنية ذات المبدأ فنص على اعتبار مدة الخدمة العسكرية والوطنية للمجنّد في مقام الخدمة المدنية فتحسب كمدة أقدمية بالنسبة إلى الصاملين بالجهاز الإداري للدولة وكمدة خبرة بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام على ألا يسبق العامل الذي ضمت له مدة الخدمة العسكرية زميله في التخرج المعين في ذات الجهة سواء في ذات التاريخ أو في تاريخ سابق عليه .

وبهذا يتكشف للجمعية العمومية من قراءتها للمادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية أن نصها يتضمن حكماً ، أولهما أن تضم إلى أقدمية المجنّد المعين مدة تجنيده حتى لا يضار بفوات هذه المدة عليه ، وثانيهما ألا يخل ذلك بحقوق الغير وبما استقر له من مراكز قانونية ، والغير في هذه الحالة هو الزميل سابق التعيين الذي ينبغي ألا يضار بما كسبه زميله الطارئ عليه من مدة مضمومة لم يقضها فعلاً في عمله المعين فيه وإنما ضمت له بحسبانها مدة خدمة اعتبارية في هذا العمل الأخير ، والمعروف أن الواقع الفعلي أحق بالاعتبار من الوصف الاعتباري ، وأن من عمل فعلاً أجدر بالمراعاة ممن اعتبر عاملاً حكماً وأن الوجود الفعلي يغلب الوجود الحكي عنهما تتعارض المراكز القانونية المترتبة عليهما .

واستخلصت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع بمسلكه المتقدم - سواء في قانون العاملين المدنيين بالدولة أو قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار إليهما - وقد راعى التوفيق بين مصلحة العامل في الضم ومصلحة زميله الأقدم منه في ألا يضار من جراء هذا الضم - يكون قد أرسى مبدأ عاماً تجب مراعاته ولو لم ينص عليه صراحة شأن الحال في قانون الخدمة العامة المشار إليه بحسبان أن هذا المبدأ قد أمّلته المفاهيم المستخلصة من أحكام قانون نظام العاملين وأكده المادة (٤٤) من قانون

التجنيد ، وهي مفاهيم تأبى أن يسبق الأحداث الأقدم فى أقدمية الوظيفة بسبب ضم مدة اعتبارية لم تقض فعلا فى الوظيفة . ومن ثم أضحت متعينا مراعاة هذا القيد عند اضافة مدة التكليف بالخدمة العامة للمكلف بعد تعيينه خاصة وأن الخدمة العامة ما هى الا بديل عن الخدمة العسكرية ولا يسوغ أن تفوق الميزة المترتبة على البديل متمثلة فى ضم التكليف بالخدمة العامة على تلك المترتبة على الاصيل وانما الأولى أن تماثلها فبراعى قيد الزميل عند حسابها .

لما كان ذلك وكان المعروضة حالته أقدم من زملائه المعينين فى ذات الهيئة سواء فى التخرج أو فى تاريخ التعيين ، ومن ثم فقد كان يتمتع على الهيئة وهي بصدد حساب مدد الخدمة الحكيمية لزملائه (تجنيدا كان أو خدمة عامة) مراعاته بعدم الاضرار به والمساس بأقدميته واعتبار تاريخ تعيينه قيدا يقف عنده حساب أى من هذه المدد الأمر الذى يستوجب المبادرة باصدار قرار يعيد تنظيم الأقدميات بما يتفق وقيد الزميل بالمفهوم المتقدم وضعا للأمور فى نصابها الصحيح قانونا .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب مراعاة حق الزميل سابق التعيين فى عدم المساس بأقدميته عند ضم مدة خدمة حكيمية للأحداث منه سواء اكانت مدة تجنيد أو مدة خدمة عامة .

(فتوى رقم ٧٨٢ فى ١٩٩٥/١٠/٣١ جلسة ١٩٩٥/١٠/١٨ ملف رقم ٧٩٩/٣/٨٦) .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

جامعات - رئيس الجامعة ونوابه - كيفية حساب مكلفات الساعات الزائدة عن النصاب
المواد (١/٢٩ ، ٦٤ ، ١١٢ مكرراً) من مواد القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن
تنظيم الجامعات المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ .

المواد (١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٨١) من مواد اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم
الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

لكن كانت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات قد اعتبرت رئيس الجامعة ونوابه
الثلاثة مترشحين للقيام بوظائفهم طوال مدة عمل الواحد منهم رئيساً للجامعة أو نائب
لرئيس بها ، إلا أن هذا التفرغ ينبغي ألا يكون من شأنه حرمان أى منهم من إلقاء دروس
أو محاضرات أو تمارين عملية في كليته - مفاد ذلك : ألا يلتزم أى من رئيس الجامعة
ونوابه بما يلتزم به الأستاذ العادي من التقيد بنصاب معين عند إلقاء هذه الدروس أو
المحاضرات - سبب ذلك : أن قيام رئيس الجامعة أو أى من نوابه بعمله الأصلي إنما يجعل
محل النصاب المترد لغرض هيئة التدريس - نتيجة ذلك : ما يليق من محاضرات بعد عملا
الحالياً زائداً عن النصاب يستحق منه مكافأة مالية - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن طلب الرأى
المائل وإن كان ينصب حول ما إذا كانت مكافآت الساعات الزائدة عن
النصاب تصرف لرئيس الجامعة ونوابه على أساس الربط المالى الثابت
المقرر لكل وظيفة طبقاً لجدول المراتب الملحق بقانون تنظيم الجامعات
الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، أم على أساس هذا الربط مضافاً
إليه العلاوات الخاصة التى أدمجت فيه اعتباراً من ١/٧/١٩٩٢ بالتطبيق
للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ - إلا أنه لاحظت الجمعية العمومية أن طلب
الرأى إنما يثير - أيضاً - التساؤل حول مدى التزام رئيس الجامعة
ونوابه بإلقاء محاضرات ودروس في كلياتهم ، وكذلك مدى تقييمهم بنصاب
التدريس المقرر للأساتذة رغم أنهم بنص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم
الجامعات - مترغون لشغل وظائفهم وهو ما يتعين النظر فيه ابتداءً .

وفى هذا الصدد تبين للجمعية العمومية أن المادة ١/٢٩ من قانون
تنظيم الجامعات المشار إليه المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ تنص
على أن « يكون لكل جامعة ثلاثة نواب لرئيس الجامعة يعاونوه في إدارة
شئونها ويقوم أقدمهم مقامه عند غيابه » . وتنص المادة ٦٤ من ذات القانون
على أن « أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاضعة لهذا القانون هم :

(أ) الأساتذة • (ب) الأساتذة المساعون (ج) المدرسون • وتنص المادة ١١٢ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ، المشار اليه ، على أن « يكون رئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة وأمين المجلس الأعلى للجامعات خلال مدة شغلهم لهذه الوظائف أساتذة في كلياتهم الأصلية ولهم فيها كافة حقوق الأستاذ » • ونصت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ في المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ منها على تفرغ رئيس الجامعة ونوابه الثلاثة لأداء مهامهم ، ثم نصت في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٩ منها على أنه « ويمنحون (أى أعضاء هيئة التدريس والمعلمون وسائر القائمين بالتدريس في كليات الجامعات) مكافآت مالية بالفئات المشار إليها عند قيامهم بالقاء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية في جامعاتهم إذا زاد عدد ساعات التدريس أو المحاضرات والتمارين العملية التي يقومون بها اسبوعيا على ثمان بالنسبة للأساتذة • • • » وأخيرا تنص المادة ٢٨١ من اللائحة ذاتها على أن « تحدد المكافآت المقررة في المواد السابقة بما يعادل ٣٪ من أول مربوط الفئة المالية عن الدرس الواحد لأعضاء هيئة التدريس » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه أنه ولئن كانت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، المشار إليها ، قد اعتبرت رئيس الجامعة ونوابه الثلاثة متفرغين للقيام بوظائفهم طوال مدة عمل الواحد منهم رئيسا للجامعة أو نائبا للرئيس بها ، إلا أن هذا التفرغ ينبغي ألا يكون من شأنه حرمان أى منهم من القاء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية في كليته وإنما مفاده ينصرف الى عدم التزامه بما يلتزم به الأستاذ العادى من التقيد بنصاب معين عند القاء هذه الدروس أو المحاضرات بحسبان أن قيام رئيس الجامعة أو أى من نوابه بعمله الأصلى إنما يحل محل النصاب المقرر لعضو هيئة التدريس بحيث إذا تولى أى منهم التدريس في كليته فوق قيامه بعمله الأصلى كان ذلك عملا اضافيا زائدا عن النصاب يستحق عنه المكافأة المشار إليها •

ولما كان صرف هذه المكافأة - حين يتحقق موجه لرئيس الجامعة أو أحد نوابه - لا يجرى بوصفهم شاغلين لمناصبهم الادارية هذه - وإنما بحسبانهم أساتذة في كلياتهم ولهم فيها - بنص القانون - كافة حقوق الأستاذ ، ومن ثم فانه يتعين أن يراعى في هذا الصرف أن يكون محسوبا بنسبة ٣٪ من أول مربوط الفئة المالية لوظيفة أستاذ عن الدرس الواحد ، ويقدر من ثم التساؤل المطروح في طلب الرأى المائل حول ما إذا كان

حساب مكافأة الساعات الزائدة عن النصاب لرئيس الجامعة أو أحد نوابه على أساس الربط المالي الثابت لكل وظيفة حسبما ورد بالجنول المرفق بقانون تنظيم الجامعات. أم على أساس هذا الربط مضاف إليه العلاوات الخاصة التي جرى ضمها إليه منذ سنة ١٩٩٢ في غير محله .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

أولا : أن عمل رؤساء الجامعات ونوابهم يقوم مقام نصاب التدريس المقرر للأستاذ .

ثانيا : استحقاق رؤساء الجامعات ونوابهم مكافأة الساعات الزائدة عما يقومون به من تدريس بالإضافة الى عملهم الأصلي وذلك بنسبة ٣٪ محسوبة من أول مربوط الفئة المالية لوظيفة أستاذ .

(فتوى رقم ٧٩٣ في ١٩٩٥/١١/٤ جلسة ١٩٩٥/١٠/١٨ ملف رقم ١٣٠٩/٤/٨٦) .

(٢٤)

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع - وجوب ان يكون طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقاضي قانونا .

المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الصفة شرط لقبول الدعوى او بديلها من وسائل حماية الحقوق واذا لم طلب النزاع المائل من مدير عام الشؤون القانونية بوزارة الداخلية وهو ليس صاحب الصفة في التقاضي قانونا عن وزارة الداخلية - نتيجة ذلك : عدم قبول الطلب - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى فى المسائل والموضوعات الآتية : . . . (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم وما استقر عليه افتاؤها أن اختصاص الجمعية العمومية بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها فى الفقرة (د) من المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفضى المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاع الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة فى التقاضى طبقا للقانون وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا : ذلك ان الصفة شرط لقبول الدعوى او بديلها من وسائل حماية الحقوق . واذا قدم طلب النزاع المائل من مدير عام الشؤون القانونية بوزارة الداخلية وهو ليس صاحب الصفة فى التقاضى قانونا عن وزارة الداخلية فقد تعين عدم قبوله .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول نظر طلب النزاع المائل .

(فتوى رقم ٧٩٤ فى ١١/١١/١٩٩٥ جلسة ١٨/١٠/١٩٩٥ ملف رقم ٢٢٤٤/٢/٣٢) .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

شركات - شركات استثمار - عقود شركات الاستثمار - اعطاء من رسوم التوثيق
والشهر - رسم التصديق على توقيعات الشركاء .

المادة (١) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر - المادة (١٤) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ - المادة (٥٣) من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٥ - تمتع عقود تأسيس مشروعات الاستثمار بالاعفاء من رسوم التوثيق والشهر - استثناء من ذلك : رسم التصديق على توقيعات الشركاء اساس ذلك : مهابة الشرع للمشروعات التي تقام بنظام الاستثمار بالعديد من المزايا والاعفاءات - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أن « يفرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات واجراءات الرسوم الآتية : رسم مقرر - رسم حفظ - رسم نسبي » . كما تنص المادة (١٤) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ على أن « تعفى من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه » وتنص المادة (٥٣) من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٥ على أن « تختص الهيئة بمراجعة عقود تأسيس المشروعات وأنظمتها واعتمادها وفقا لأحكام هذا القانون ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات إيا كان شكلها القانوني بما فى ذلك المشروعات فى المناطق الحرة وذلك مقابل رسم تصديق مقداره ربع فى المائة من قيمة رأسمال المشروع ، وذلك بحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادلها من النقد الأجنبى بحسب الأحوال . . . » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع فرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات أنواعا ثلاثة من الرسم هى الرسم المقرر ورسم الحفظ والرسم النسبي ، وعين حالات تحصيل كل منها ، كما حدد قدر الرسم المستحق وكيفية تحصيله وجبايته . وفى إطار السياسة العامة للدولة التى ترمى الى تشجيع الاستثمار حبا المشرع المشروعات التى تقام بنظام الاستثمار بالعديد من المزايا والاعفاءات ، فأعطى عقود تأسيس المشروعات والعقود المرتبطة بها من رسوم التوثيق

والشهر وذلك بمقتضى الحكم الوارد بالمادة (١٤) من قانون الاستثمار المشار اليه عدا ما نصت عليه المادة (٥٣) من ذات القانون من تحصيل رسم تصديق على توقيعات الشركاء على العقود مقداره ربع في المائة من قيمة رأسمال المشروع بحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادلها بالنقد الأجنبي بحسب الأحوال . واذ كانت عبارة نص القانون واضحة الدلالة جلية المعنى وجب من ثم التزام حكمها وأعمال مقتضاها بما تفضى اليه من تمتع عقود تأسيس المشروعات التي تقام بنظام الاستثمار بالاعفاء من رسوم التوثيق والشهر عدا رسم التصديق على توقيعات الشركاء .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تمتع عقود تأسيس مشروعات الاستثمار بالاعفاء من رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فيما عدا رسم التصديق على توقيعات الشركاء المنصوص عليه في المادة (٥٣) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٥ .
(فتوى رقم ٧٩٥ فى ١١/٤/١٩٩٥ جلسة ١٨/١٠/١٩٩٥ ملف رقم ٥١٤/٢/٣٧) .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

رأب - ضريبة عامة على المبيعات - اتفاقية التعاون الفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة هولندا - اعطاء المركبات ذات المحركات .

المادة الرابعة من مواد اصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ .

المادتان (٢ ، ٦) من مواد قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ .

المادتان (٥ ، ٨) من مواد قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة هولندا .

الشرع فى قانون الضريبة العامة على المبيعات وضع تنظيمها شاملا لهذه الضريبة عين بمقتضاء السلع والخدمات الطائفة لها فالخض السلع المحلية والمستوردة والخدمات التى اورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة وجعل استحقاقها على السلع المستوردة منوطا بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وذلك ايا كان الفرض من استيرادها ودون الحلال بالاغلاقات المقررة بموجب الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والدول الاجنبية - اذا كانت المادة (٥) ساللة الذكر قد تضمنت اعطاء لكافة المركبات ذات المحركات من كافة الرسوم على الواردات او اية رسوم عامة اخرى - نتيجة ذلك : اعطاء تلك المركبات من الطحوس للضريبة العامة على المبيعات - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة الرابعة من مواد اصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « لا تخل أحكام هذا القانون بالاغفاءات المقررة بمقتضى الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية والمنظمات الدولية أو الإقليمية أو الاتفاقيات البترولية والتعدينية » ، وتنص المادة (٢) من قانون الضريبة العامة على المبيعات على أن « تفرض الضريبة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص » وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون . . . ، وتنص المادة (٦) من ذات القانون على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لأحكام هذا القانون . . . كما تستحق الضريبة بالنسبة الى السلع المستوردة فى مرحلة الافراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية . . . » كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٥) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة هولندا تنص على أنه « ستعفى حكومة (ج.م.ع) المملات (المركبات ذات المحركات) والمعدات

الأخرى التى تقدمها الحكومة الهولندية والمرتبطة بمشروع ما من كافة الرسوم على الواردات أو أية رسوم عامة أخرى » . وتنص المادة (٨) من الاتفاقية على أنه « تمت من أصلين متطابقين - بالقاهرة باللغة الانجليزية فى اليوم الثلاثين من أكتوبر سنة ١٩٧٦ » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع فى قانون الضريبة العامة على المبيعات وضع تنظيمًا شاملاً لهذه الضريبة عين بمقتضاها السلع والخدمات الخاضعة لها ، فأخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التى أورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة ، وجعل استحقاق الضريبة على السلع المستوردة منوطاً بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وذلك أياً كان الغرض من استيرادها ، ودون إخلال بالاعفاءات المقررة بمقتضى الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والبلدان الأجنبية والمنظمات الدولية والإقليمية . وقد تضمنت المادة (٥) من الاتفاقية الموقعة بين الحكومة المصرية والحكومة الهولندية حكماً خاصاً يعفى كافة المعدات (المركبات ذات المحركات) والمعدات الأخرى التى تقدمها الحكومة الهولندية والمرتبطة بمشروع ما من كافة الرسوم على الواردات أو أية رسوم أعانة أخرى ، مما مفاده أن المعدات التى تستظل بأحكام الاتفاقية المشار إليها تتمتع بالاعفاء من الرسوم على الواردات أو أى فرائض مالية عامة أخرى ، الأمر الذى يسوغ معه إعفاء تلك المعدات من الضريبة العامة على المبيعات فى ضوء من أن المعاهدات الدولية ما هى إلا تعاقدات بين الدول يجرى تنفيذها فى إطار ما يوجبه حسن النية ، وهو ما عنته الاتفاقية فى نصها الانجليزى الذى حررت به فقط ووقعته الحكومتين المصرية والهولندية ، إذ انصرفت إدارة عقديها الى إعفاء المعدات التى ترد للمشروعات التى يجرى تنفيذها بين الطرفين من الرسوم على الواردات أو أى فرائض مالية عامة أخرى

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إعفاء المعدات التى ترد للمشروعات المقامة فى ظل أحكام اتفاقية التعاون الفنى المبرمة بين جمهورية مصر العربية ومملكة هولندا الصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٧٧ من الضريبة العامة على المبيعات .

(فتوى رقم ٧٩٦ فى ١٩٩٥/١١/٤ جلسة ١٩٩٥/١٠/١٨ ملف رقم ٣٣٢/١/٥٤) .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

مال عام - الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل - نقل الانتفاع بين اشخاص في القانون العام يكون بنقل الاشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل .
المادة (٨٧) من القانون المدني - المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بإنشاء الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر .

المشرع أنشأ الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر وناط بها دون غيرها ادارة موانئ البحر الأحمر وخولها انشاء واستغلال المخازن والمستودعات والساحات داخل الموانئ والملاحق المقررة لها خارجها - نتيجة ذلك : يحظر على الجهات والمنشآت والشركات والأفراد العمل داخل الموانئ، التي تديرها الهيئة الا بترخيص منها - الأصل في ملكية الدولة انها ملكية عامة تتفق منها ادارة المرافق العامة - نتيجة ذلك : الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يفرج عن كونه استملاكاً للمال فيما أعد له - نقل الانتفاع به بين اشخاص القانون العام بنقل الاشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل - لا يعد ذلك من قبيل التزول عن أموال الدولة او التصرف فيها - استثناء من ذلك : للجهة العامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في القرى الذي أعد له بمقابل - شرط ذلك : أن يكون أداء هذا المقابل رهيناً بموافقة الجهة المستفيدة - لا يعد الاتفاق تأجيراً بل هو عقد انتفاع بمال عام - نتيجة ذلك : يسرى عليه القواعد العامة في العقود - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٨٧ من القانون المدني تنص على أن . تعتبر أموالاً عامة ، المقارات والمنقولات التي للمولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص .
كما تنص المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « تنشأ هيئة عامة تسمى « الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر » . . . وتكون لها الشخصية الاعتبارية . . . وتنص المادة (٢) على أن « تختص الهيئة دون غيرها بإدارة موانئ البحر الأحمر . . . ولنهيئة على الإخص بالنسبة للموانئ التي تتولى ادارتها ما يلي : ٢٠٠٠) انشاء وإدارة واستغلال المخازن والمستودعات والساحات داخل الموانئ والملاحق المقررة خارجها » وتنص المادة (٣) من ذات القرار على أنه « لا يجوز لأى جهة أو منشأة أو شركة أو فرد العمل داخل الموانئ التي تديرها الهيئة الا بترخيص منها . . . » كما تنص المادة (٥) على أن « تتكون موارد الهيئة من : (٣) إيرادات الهيئة الناتجة عن نشاط واستغلال الأموال المملوكة للمولة » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع أنشأ الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر وناط بها دون غيرها إدارة موانئ البحر الأحمر والملاحق المقررة لها خارجها ، وحظر على الجهات والمنشآت والشركات والأفراد العمل داخل الموانئ التي تديرها الهيئة الا بترخيص منها ، واعتبر من بين - مواردها المالية حصيلة إيرادات الهيئة الناتجة عن مزاوله نشاطها واستغلال الأموال المملوكة لها .

ومن حيث أن الأصل في ملكية الدولة أنها ملكية عامة تنفي منها إدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيما أعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين أشخاص القانون العام بنقل الاشراف الإداري على هذه الأموال بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها . واستثناء من هذا الأصل يكون للجهة العامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الغرض الذي أعد له بمقابل شريطة أن يكون أداء هذا المقابل رهينا بموافقة الجهة المستفيدة . ولا يعد هذا الاتفاق تأجيلا بل هو عقد انتفاع بمال عام تسرى عليه القواعد العامة في العقود من ضرورة الالتزام بها وعدم جواز تعديل العقد أو زيادة مقابل الانتفاع الا بإرادة الطرفين .

ولما كان ذلك كذلك وكانت الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر قد قامت بتسليم الهيئة القومية للبريد بحجرة بصالة الركاب الجديدة بميناء سفاجا لاستغلالها كمكتب للخدمات البريدية بالميناء ، وإذا جاءت الأوراق خلوا من اتفاق بينهما على جعل أو مقابل انتفاع بتلك الحجرة ، فمن ثم لا يجوز للهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر استثناء مقابل عن هذا الانتفاع ، الأمر الذي يضحى معه طلبها المائل لا سند له من القانون متعين الرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية تقسمي الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر بالزام الهيئة القومية للبريد أداء مقابل انتفاع بالحجرة التي تشغلها كمكتب للخدمات البريدية بصالة الركاب الجديدة بميناء سفاجا .

الاتحاد المصري للتأمين - اتحاد مهني - رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات .

المادة (١) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ - المادة (٣) من ذات القانون - المادة (٢٥) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر .

خضوع الاتحاد المصري للتأمين لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات باعتباره اتحادا مهنيا - اساس ذلك : ناط المشرع بالجهاز المركزي للمحاسبات الرقابة على الاموال العامة كذا حدد الجهات التي يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة لها على سبيل الحصر - نتيجة ذلك : تنحصر رقابة الجهاز اذ لم تكن اموال الجهة اموالا عامة او لم يرد ذكرها ضمن الجهات المحددة في نص المادة (٣) سالف الاشارة اليها - عمدة النظر في الموضوع المروغ هو تقدير ما اذا كان الاتحاد المصري للتأمين يلحق به وصف المهني ام ينحصر عنه - سبب ذلك : ان الاتحاد لا يتدرج ضمن اى من الجهات المنصوص عليها في البنود ١ ، ٢ ، ٣ من هذه المادة - المستفاد من نص المادة (٢٥) سالفه الذكر ان المشرع اجاز لشركات التأمين ان تنشأ فيما بينها اتحادا تكون عضويته قاصرة على الشركات العاملة في مجال التأمين - نوافر وصف المهني للاتحاد - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق بمجلس الشعب ، تهدف أساسا الى تحقيق الرقابة على اموال الدولة ، وعلى اموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا القانون ٠٠ » كما تنص المادة (٣) من ذات القانون على أن يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية : ٠٠٠ (٤) النقابات والاتحادات المهنية والعمالية .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع أنشأ الجهاز المركزي للمحاسبات ومنحه الشخصية الاعتبارية وناط به الرقابة على الاموال العامة ، كما حدد الجهات التي يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة لها على سبيل الحصر بحيث اذا لم تكون اموال الجهة اموالا عامة او لم يرد ذكرها ضمن الجهات المحددة في نص المادة (٣) سابقة الذكر انحصر عن الجهاز سلطة الرقابة .

ومن حيث أن عملة النظر في الموضوع المعروض هو تقدير ما اذا كان اتحاد شركات التأمين يلحق به وصف المهني أم ينحصر عنه بحسبان أن الاتحاد لا يندرج تحت أى من الجهات المتصوص عليها فى البنود ١ ، ٢ ، ٣ من هذه المادة ، ويرد ذلك من استقراء أحكام القانون المنظم لانشاء الاتحاد حيث تنص المادة ٢٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر على أنه « يجوز لشركات التأمين أو اعادة التأمين الخاصة وفقا لأحكام هذا القانون أن تنشئ فيما بينها اتحادا أو جهازا معاونا أو أكثر وذلك بقصد الاتفاق على تحديد الأسعار أو على اصدار وثائق موحدة أو القيام بجمع وتحليل ونشر المعلومات أو القيام بأعمال نفع وتقليل الخسائر أو تقوية الروابط مع اتحادات التأمين بالخارج أو غير ذلك من الأعمال التى تهم الأعضاء » .

ومن حيث أن المستفاد من هذه النصوص أن المشرع أجاز لشركات التأمين أن تنشأ فيما بينها اتحادا تكون عضويته قاصرة على الشركات العاملة فى مجال التأمين وإعادة التأمين بهدف تقديم الخدمات المهنية لها سواء بالاتفاق على نموذج موحد لعقود التأمين وتبادل المعلومات وتحليلها ونشرها على الشركات العاملة فى هذه المهنة أو غير ذلك من الأعمال التى تهم قطاع التأمين .

ومن حيث أن الوصف المهني يلحق اتحادا ما بموجب قيام عضويته قاصرة على العاملين فى مجال محدد بذاته فلا يجوز أن ينضم اليه غيرهم ، كذلك بقيامه بمساعدة أعضائه على تطوير سبل العمل بمهنتهم من حيث المهارة أو تحديث كفاياتهم وتنمية دخولهم والافساح لهم فى فرص العمل ، وبتطبيق ما تقدم على الاتحاد المصرى للتأمين فانه يصدق عليه وصف انه اتحاد مهني حيث أن عضويته قاصرة على الشركات العاملة فى مجال التأمين ، وهو يعنى بتقديم الخدمات المهنية للشركات العاملة فى هذا القطاع ، ومن ثم يندرج ضمن الجهات التى تخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات خاصة وأن نصوص القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ لا تمنع ممارسة هذه الرقابة بل وتنص عليها طالما انها لا تعوق الاتحاد عن أداء هذه الخدمة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية تقضى الفتوى والتشريع الى خضوع الاتحاد المصرى للتأمين لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات باعتباره اتحادا مهنيا .

(فتوى رقم ٧٩٨ فى ١١/٤/١٩٩٥ جلسة ١٨/١٠/١٩٩٥ ملف رقم ١٢٨٢/٤/٨٦) .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة - ترقية - اجر - زيادة الأجر بمناسبة الترقية .
المادة (٣٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

المادتان (١ ، ٣) من مواد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرَات الخاصة .

احقية المرقى في زيادة أجره بمناسبة الترقية بما لا يعاوزه نهاية ربط الأجر المقرر للوظيفة المرقى اليها مضافا اليها ما سبق الحصول عليه من زيادة تقررت بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ - المشرع نص في قانون العاملين على استحقاق العامل بمناسبة الترقية بداية الأجر المقرر للوظيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها - هذه العبارة الأخيرة إنما تشير صراحة وعلى ما جرى به الناء، الجمعية السابق الى علاوة من العلاوات الدورية للوظيفة المرقى اليها وتفيد استحقاق هذه العلاوة الدورية استحقاقا معجلا بموجب الترقية - نتيجة ذلك : خضوع استحقاق هذه العلاوة للأحكام المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٨٤ - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٣٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يصدر قرار الترقية من السلطة المختصة بالتعيين وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها ويستحق العامل بداية الأجر المقرر للوظيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر اعتبارا من هذا التاريخ ولا يخل ذلك باستحقاق العلاوة العورية في موعدها » . كما تنص المادة ١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرَات الخاصة على أن « تزداد مرتبات العاملين بالدولة بالدولة ... بواقع ستين جنيها سنويا » في حين تنص المادة ٣ من القانون ذاته على أن « يستمر العاملون المنصوص عليهم في المادة الأولى في الحصول على العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بالفئات وفي المواعيد المقررة قانونا وذلك بما لا يعاوزه نهاية ربط الأجر للوظيفة مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في هذا القانون » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى ما جرى به افتاؤها
بجلسات ٢٧/١٠/١٩٩٣ و ٦/٧/١٩٩٤ و ٢١/١٢/١٩٩٤ أن عبارة
« علاوة من علاواتها » الواردة بالمادة ٣٨ من قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة المشار اليه انما تشير صراحة الى علاوة من العلاوات المورية للوظيفة المرقى اليها ، وتفيد استحقاق هذه العلاوة المورية استحقاقا معجلا بموجب الترقية وطبقا للقانون اذا كان يزيد بها الأجر عن البداية المقررة للوظيفة المرقى اليها ، دون أن يخل استحقاقها المعجل بالمواعيد المورية لاستحقاق مثيلاتها من بعدها ، ومن ثم فان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه اذ نص في المادة ١٣ منه على استمرار العاملين المخاطبين بأحكامه في الحصول على العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل به بالفئات وفي المواعيد المقررة قانونا ، وذلك بما لا يجاوز نهاية ربط الأجر للوظيفة المرقى اليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في المادة ١ منه وكانت العلاوة التي تمنح بمناسبة الترقية من قبيل هذه العلاوات فمن ثم يفند متعينا القول بأحقية الترقى في الحالة المعروضة في زيادة أجره بمناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية الأجر للوظيفة المرقى اليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ومقدارها ستون جنيها . اذ أن استحقاق المرقى لهذه العلاوة لا يخل به سبق الحصول على الزيادة المقررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ والتي قضت المادة ٣ منه على اضافتها الى نهاية ربط الوظيفة عند بيان ما لا يجوز أن تتجاوزه العلاوات الدورية .

للاسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية المرقى في زيادة أجره بمناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية مربوط الوظيفة المرقى اليها مضافا اليها ما سبق الحصول عليه من زيادة تقررت بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ .

(فتوى رقم ٨١٠ في ١٩٩٥/١١/٨ جلسة ١٩٩٥/١٠/١٨ ملف رقم ٨٩٩/٣/٨٦)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

توثيق وشهر - عقد القسمة - رسم نسبي - تصرفات سابقة على عقد القسمة لم تشهر محرراتها - اعفاء من الرسوم النسبية .

الواد ٩ ، ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى - الواد ١ ، ١٨ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر - المادة ٣٤ مكررا . من القانون ذاته معدلا بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ .

اعتبار عقد القسمة من المحررات المنصوص عليها بالمادة (٣٤ مكررا) المشار اليها يعطى ما سبقه من تصرفات لم تشهر محرراتها من الرسوم النسبية - أساس ذلك : أن جميع التصرفات التي من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ومن بينها البيع يجب شهرها بطريق التسجيل وكذلك الحال بالنسبة للتصرفات المقررة لحق من تلك الحقوق ومن بينها عقد القسمة - سبب ذلك : ما يعلقه عقد القسمة من الفرائض نصيب كل شريك مشتاع في المقار - نتيجة ذلك : عدم التسجيل يؤدي الى عدم نشأة أو نقل أو زوال أو تغيير لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة لفريقهم بينما عدم تسجيل عقد القسمة يؤدي الى عدم حجته على الغير - مناه الاستفادة من خفض الرسم النسبي المستحق على المحررات الغاصبة بطلبات الشهر أن تكون قائمة في ١٤/٣/١٩٩١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ - مناه تمتع بالاعفاء من أداء الرسم النسبي أن يكون التصرف محل المعرد المطلوب شهره في تاريخ سابق - نتيجة ذلك - لا يشترط الأسبقية في الفراغ المقعد في المعرد طالما ثبتت أسبقية انعقاد المقعد الذي يحدث بمجرد تلاقي الإيجاب والقبول - تطبيق .

استبناج للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٩) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى تنص على أن « جميع التصرفات التي من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل في هذه التصرفات الوقف والوصية . و يترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنقل ولا تغيير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم . ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن » . وتنص المادة (١٠) منه على أن « جميع التصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية يجب كذلك تسجيلها و يترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير . ويسرى هذا الحكم على القسمة ولو كان محلها أموالا موروثة » . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١) من القانون

رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أن « يفرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات وإجراءات الرسوم الآتية : رسم المقرر - رسم حفظ - رسم نسبي » وتنص المادة (١٨) منه على أن « يفرض رسم نسبي على كل تصرف أو موضوع مما تشمله المحررات المطلوب توثيقها أو التصديق على توقيعات ذوي الشأن فيها أو شهرها أو ايداعها أو التي يقتضى الأمر حفظها ولم تكن موضوع اشهاد » . وتنص المادة (٣٤ مكررا) من القانون ذاته معديا بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ على أن « يخفض الى النصف الرسم النسبي المستحق على المحررات الخاصة بطلبات الشهر القائمة وقت العمل بهذا القانون وتلك التي تقدم طلبات شهرها خلال ثلاث سنوات من التاريخ المذكور فإذا كان المحرر المطلوب شهره قد سبقته تصرفات لم يتم شهر محرراتها من قبل تغفى هذه التصرفات السابقة من الرسوم النسبية المنصوص عليها في هذا القانون عند شهرها » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ، أن جميع التصرفات التي من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ، ومن بينها البيع ، يجب شهرها بطريق التسجيل . وكذلك الحال بالنسبة للتصرفات المقررة لحق من تلك الحقوق ، ومن بينها عقد القسمة ، بما يحققه من افراز نصيب كل شريك مشتاع في العقار . ويترتب على عدم تسجيل النوع الأول من التصرفات أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم ، بينما يترتب على عدم تسجيل النوع الثاني منها أن الحقوق محلها لا تكون حجة على الغير . وتجرى عملية التسجيل بعد استيفاء الاجراءات المرسومة ، وأداء الرسم النسبي المقرر قانونا . كما استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع حثا للأشخاص وتشجيعا لهم على المسارعة الى تسجيل تلك التصرفات ، التزاما بأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ آنف البيان ، خفض الرسم النسبي المستحق على المحررات الخاصة بطلبات الشهر القائمة في ١٤/٣/١٩٩١ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ ، أو تلك التي تقدم طلبات شهرها خلال ثلاث سنوات تبدأ من هذا التاريخ ، الى النصف ، وكذلك أعفى ما لم يكن قد جرى شهر محرراته من التصرفات السابقة على التصرفات محل المحررات المذكورة أولا من الرسم النسبي المستحق فمناط التمتع بالاعفاء هو أسبقية التصرف المعفى على التصرف محل المحرر المطلوب شهره ، وهو ما يتحقق بمجرد تلاقي الإيجاب والقبول على التصرف في تاريخ مسابق ، وتقرير ذلك يختلف من حالة الى أخرى ، حسب ظروفها وملابساتها ، دون أن يكون

هناك وجه لاشتراط ثبوت تاريخ هذا التصرف كشرط للاستفادة من الاعفاء ، اذاء عموم نص المادة (٣٤ مكررا) المشار اليها واطلاقها . وطالما ثبتت الأسبقية في انعقاد العقد فان افراده في ذات الحرر محل طلب الشهر لا يخل وسريان الاعفاء من الرسم . بالاضافة الى انه لا وجه لتعليق التمتع بالاعفاء على ثبوت تناسب معين بين مقدار الرسم النسبي المستحق على التصرف السابق ، ومقدار الرسم النسبي المخفض ، لما في هذا القول من تقييد للنص بلا مسوغ قانوني ، ولا يفيب عن البال أن الأمر يتعلق برسم يستحق لقاء أداء خدمة معينة ، وليس ضريبة يفصل الالتزام بها عن الاستفادة من خدمة محددة .

والحاصل أن قسمة العقار ، بحسبانها من التصرفات واجبة الشهر ، طبقا للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري ، انما تندرج المحررات المتضمنة لها أو المفرغة بها في عداد المحررات المشار اليها بصدر المادة (٣٤ مكررا) سالفة البيان ، ومن ثم ينبسط اليها حكم تخفيض الرسم النسبي المستحق ، وفقا للمادة ذاتها والحاصل أيضا أن العقار الذي وردت عليه تلك القسمة اذا كان قد آل الى المتقاسمين بطريق الشراء أو بغير ذلك من التصرفات فان واقعة بيعه لهم تعد ، بمجرد تلاقى الإيجاب والقبول في شأنها في تاريخ سابق على الاتفاق بين المشتريين على القسمة ، تصرفا سابقا ، يستظل بحكم الاعفاء من الرسم النسبي ، اعمالا لصريح حكم المادة المذكورة ، غيما تشترطه من لزوم أسبقية التصرفات السابقة . وعلى النقيض من ذلك ينأى التصرف المعاصر للاتفاق على قسمة العقار محل التصرف عن نطاق ذلك الاعفاء .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار عقد القسمة من المحررات المشار اليها في نص المادة (٣٤ مكررا) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ يعفى بموجبه ما سبقه من تصرفات لم تشهر محرراتها من الرسوم النسبية .

(فتوى رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٩٥/١١/٨ جلسة ١٩٩٥/١١/١ ملف رقم ٥١٦/٣٧) .

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

عاملون مديون بالدولة - حساب مدة خبرة عملية - حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية - التمييز على وظيفة دائمة .

المادة (٢٧) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

يفترض للاستفادة من أحكام المادتين سالفى الذكر أو ايهما أن يكون العامل معيناً على وظيفة دائمة وله الأهمية فيها - دليل ذلك : أن المشرع قيد حساب الأولى بالأى يسبق العامل زميله المعين فى ذات الجهة فى وظيفة من نفس الدرجة من حيث الأهمية فى درجة الوظيفة أو الأجر وكذلك الثانية - شغل العامل وظيفته محام ثالث بمقد مؤلف - نتيجة ذلك : عدم استفادة العامل بأحكام حساب مدة الخبرة العملية وكذلك العسكرية الى أن يتم تمييزه على وظيفة دائمة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص فى فقرتها الثانية على أن « ... تحسب مدة الخبرة العملية التى تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التمييز عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل ، بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل ، وعلى ألا يسبق زميله المعين فى ذات الجهة فى وظيفة من نفس الدرجة فى التاريخ الفرضى لبداية الخبرة المحسوبة ، سواء من حيث الأهمية فى درجة الوظيفة أو الأجر . ويكون حساب مدة الخبرة ... وفقاً للقواعد التى تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية » ونفاذاً لذلك صدر قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ معدلاً بقراريه رقمى ٧١ لسنة ١٩٨٨ و ٥ لسنة ١٩٨٩ ونص فى المادة الأولى منه على أن « يدخل فى حساب مدة الخبرة العملية المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ... للعاملين المؤهلين المدد الآتية : (١) ... (٢) مدد ممارسة المهن الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ويعتد فى ذلك بالمدد اللاحقة لتاريخ القيد بعضوية النقابة التى تضم العاملين بهذه المهنة » . كما تنص المادة الثانية من ذات القرار على أنه « يشترط لحساب المدد المشار إليها فى المادة

الأولى من هذا القرار ما يأتي : (١) ٠٠٠٠ (٢) مدد التميين التي تقضى القوانين والدوائج بضرورة تمضيتهما بعد الحصول على المؤهل العلمى كشرط لمزاولة المهنة تحسب بالكامل مدة خبرة فى الوظيفة التي يعين فيها الموظف وفقا للأوضاع السابقة سواء كان التميين فى الحكومة أو هيئة معتمدة من الحكومة لهذا الغرض ، وتنص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء وبعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية العاملة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضاءها بالجهاز الإدارى للدولة و ٠٠٠ الهيئات العامة و ٠٠٠ كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة فى الأقدمية واستحقاقى العلامات المقررة وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرتهم فى التخرج الذين عينوا فى ذات الجهة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه أن حساب مدد التميين التي تقضى القوانين والدوائج بضرورة تمضيتهما بعد الحصول على المؤهل العلمى كشرط لمزاولة المهنة باعتبارها ضمن مدة الخبرة العملية الواجب حسابها طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، المشار اليه ، وكذلك حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية العاملة للمجندين طبقا للمادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار اليه انما يفترض للاستفادة بأيهما أو كليهما أن يكون العامل معينا على وظيفة دائمة وله أقدمية فيها حتى يجنى ثمرة هذا الحساب ، سواء فى الأقدمية أو فى استحقاق العلاوات المقررة ، وهو ما يبدو واضحا حينما قيد المشرع حساب الأول بالا يسبق العامل زميله المعين فى ذات الجهة فى وظيفة من نفس الدرجة من حيث الأقدمية فى درجة الوظيفة أو الأجر وما اشترط فى الثانية بالا يترتب على حسابها أن تزيد أقدمية المجندين على أقدمية زملائهم فى التخرج وهو ما لا يتأتى الا حيث يكون العامل معينا على درجة .

وخلصت الجمعية العمومية من ذلك الى أنه لما كان الثابت من وقائع الموضوع المائل أن المعروضة حاله لم ينفك يشغل وظيفة محام ثالث بعقد مؤقت بجهاز تنمية مدينة بى سويف ، فمن ثم لا يستظل بأحكام حساب مدة الخبرة العملية وكذلك حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية

المنصوص عليهما في قانوني نظام العاملين المدنيين بالدولة والخدمة العسكرية والوطنية المشعار اليهما الا أن يتم تثبيته على وظيفة دائمة ولا ينقص من ذلك أن قرار رئيس مجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٢١ سنة ١٩٩٠ ساوى في المادة ٧ منه بين العاملين الدائمين والمؤقتين في المعاملة الوظيفية ، ذلك أنه بالرجوع الى هذا النص تبين أنه يجرى على أن « يتم معاملة العاملين المؤقتين بالهيئة وأجهزتها من النواحي المالية أسوة بأقرانهم الدائمين وذلك لحين اتخاذ اجراءات تعيينهم في ضوء الخدرات المتاحة » وهو ما يستفاد منه أن مبدأ التسوية في المعاملة بين العاملين الدائمين والمؤقتين مقصور على النواحي المالية دون غيرها من النواحي الوظيفية الأخرى ، فلا يمتد الى ما يتعلق بحساب مدة الخبرة العملية أو مدة الخدمة العسكرية والتي تفترض لتطبيقها أن يكون العامل معينا على وظيفة دائمة وله اقلعية فيها على نحو ما سلف بيسانه الأمر غير المائل في الحالة المعروضة .

للك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية - المعروضة حالته - فى ضم مدد التمرين والخدمة العسكرية الالزامية والاحتياطية .

(فتوى رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٥ جلسة ١٩٩٥/١١/١ ملف رقم ٨٨٢/٣/٨٦) .

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - رئيس الأكاديمية - تعيينه - مدة شغله
الوظيفة .

المواد ١ ، ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦١٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم
أكاديمية البحث العلمى بمدة القرار رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٠ .

المشروع أنشأ أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وناطت لائحة تنظيمها برئيس
الجمهورية تعيين رئيس الأكاديمية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد - خلو قرار تعيين
رئيس الأكاديمية من تحديد مدة تعيينه لا يفيد تأييدا أو خروجاً على مدة شغلها المشار
إليها باللائحة تنظيم الأكاديمية - مؤدى ذلك : قرار التعيين يفتح العلاقة الوظيفية بين الممن
وجهة عمله ويحدد بمقتضاه حقوقه الوظيفية ومنها مدة شغله الوظيفة المؤقتة بأربع سنوات
وهو امر ترعى بتقريره التشريعى لائحة الأكاديمية - نتيجة ذلك : لا يجوز بعد ذلك
إصدار قرار فردى مغالف لما أوردته اللائحة من احكام عامة ومجردة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة الأولى
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦١٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا تنص على أن « تكون لأكاديمية
البحث العلمى والتكنولوجيا شخصية اعتبارية مستقلة ٠٠٠٠ »، وتنص
المادة الثالثة من ذات القرار المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨
لسنة ١٩٩٠ على أن « يصدر بتعيين رئيس الأكاديمية وتحديد مرتبه
قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير البحث العلمى ٠٠٠
ويعاون رئيس الأكاديمية نواب الرئيس وأمين عام يصدر بتعيينهم
وتحديد مرتباتهم قرار من رئيس الجمهورية ٠٠٠ ويكون تعيين رئيس
الأكاديمية ونوابه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد » .

ومفاد ما تقدم أن المشروع أنشأ أكاديمية البحث العلمى
والتكنولوجيا ، وناطت لائحة تنظيمها برئيس الجمهورية تعيين رئيس
الأكاديمية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، كما ناطت به تحديد مرتب
رئيس الأكاديمية بقرار منه وذلك بناء على عرض وزير البحث العلمى ،
ولما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بتعيين المعروضة
حالته رئيسا لأكاديمية البحث العلمى ، فمن ثم يكون هذا التعيين لمدة
أربع سنوات قابلة للتجديد ولو ورد قرار التعيين خلوا من تحديد لمدة

تعيينه لان سكوت القرار لا يفيد تأييدا أو خروجاً على مدة شغلها المشار إليها بلانحة تنظيم الأكاديمية .

ومن جهة أخرى فإن قرار التعيين يفتح العلاقة الوظيفية بين المعين وبين جهه عمله ويحدد بموجبه الحقوق الوظيفية الأخرى الواردة بلانحة تنظيم الأكاديمية ومنها مدة شغله الوظيفة المؤقتة بأربع سنوات ، وهو أمر تترخص بتقريره التشريعي لانحة تنظيم الأكاديميه الصادر بها قرار رئيس الجمهورية التي أجازت له تجديد شغلها لمدة أخرى ولا يجوز من بعد بذات الاداة اصدار قرار فردى مخالف لما أوردته اللانحة من أحكام عامة ومجردة ، ومتى كان تعيين الدكتور على على حبيش رئيسا للأكاديمية بقرار جمهوري قد جاء خلوا من مدة محددة ، فإن الواجب في مجال عمله على الصحة أن يكون شغله للوظيفة محددا بالمدة المقررة باللانحة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية- لتسمى الفتوى والتشريع الى أن مدة شغل الدكتور / على على حبيش كرئيس لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا تنتهى فى ١٩٩٦/١/١٩ تاريخ مضى أربع سنوات على صدور قرار التعيين التزاما بأحكام لانحة تنظيم الأكاديمية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٦٧ لسنة ١٩٧١ .

(فتوى رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٩٥/١١/١٨ جلسة ١٩٩٥/١١/١ ملف رقم ٤٩٣/١/٧٦ ، -

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

رسوم - رسم تنمية الموارد المالية للدولة - البيع بالزاد - نشاط الخضوع بالنسبة
لأنشطة الجهات العامة .

المواد (٣٠١) من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ يفرض رسم تنمية الموارد المالية
للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ .

المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة
١٩٨٦ - المشرع اخضع البيع بالزاد لرسم تنمية الموارد المالية للدولة بنسبة ٥٪ من قيمة
البيع ، وهذا الرسم عيني يلحق حصيلة البيع بالزاد فلا يتغير استحقاقه بتغير وصف
البائع بكونه شخصا عاما او خاصا وذلك متى كان محل البيع خاضعا للضريبة - المشرع
قرن استحقاق الرسم بخضوع محله لضريبة مقررة بقانون ورسم تنمية موارد الدولة المالية
وذلك بمراعاة أن التصرفات التي تجريها الأشخاص العامة الاقليمية او المرفقية على الأموال
التي تمتلكها ملكية خاصة يفرض استقلالها والوصول على ما تنتجته من موارد مالية عن
طريق البيع أو الشراء، أو الإيجار أو المبادلة تخضع لما تظنح له تصرفات الأفراد العاديين
سواء، بسواء نظرا لوحدة الطبيعة القانونية للنشاط في الحالتين - نتيجة ذلك : أن
انخضوع المخرية مرجعه كمنه المال الخاضع لوعاء، المخرية هل هو مال عام فيخرج من مجال
فرض الضرائب أو مال خاص فيدخل في هذا المجال وليس العبرة بكون الشخص المعنوي
شخصا عاما أو شخصا خاصا - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١)
من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ يفرض رسم تنمية الموارد المالية
للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ تنص على أن « يفرض رسم
يسمى « رسم تنمية الموارد المالية للدولة على ما يأتي :
(١٣) البيع بالزاد : ٥٪ من قيمة البيع يلتزم بها البائع ، وتنص
المادة (٣) على أنه « فيما عدا الرسم المنصوص عليه في الفقرة ثانيا من
البند (١) من المادة الأولى لا يستحق الرسم في الحالات المعفاة من
الضريبة أو الرسم عن الأيراد أو الخدمة المشار إليها بمقتضى تلك
القوانين أو أبة قوانين أخرى » . كما استعرضت الجمعية العمومية المادة
(١٥) من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم
٧٦ لسنة ١٩٨٦ التي تنص على أن « يسرى رسم التنمية المفروضة بالبند
(١٣) من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون
رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ على جميع حالات البيع بالزاد سواء كان بيعا اختياريا
أو قضائيا أو اداريا ، وسواء تعلق البيع بعقار أو بمنقول أو بحقوق

معنوية . ويكون الرسم بواقع ٥٪ من ثمن البيع ، ويلتزم به البائع ويستمر الرسم فور رسو المزاد ٠٠٠ ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ومن افتائها الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٩٤ أن المشرع أخضع البيع بالمزاد لرسم تنمية الموارد المالية للدولة بنسبة ٥٪ من قيمة البيع، وهذا الرسم عيني يلحق حصيلة البيع بالمزاد فلا يتغير استحقاقه بتغير وصف البائع بكونه شخصا عاما أو خاصا ، وذلك متى كان محل البيع بالمزاد خاضعا للضريبة ، إذ أن المشرع قرن استحقاق الرسم بخضوع محله لضريبة مقررة بقانون ، ورسم تنمية الموارد رسم عيني تبقي يلحق ضريبة أصلية ربط المشرع بينهما تقريرا واعفاء تنمية موارد الدولة المالية ، وذلك بمراعاة أن التصرفات التي تجريها الأشخاص العامة - الإقليمية أو المرفقية - على الأموال التي تمتلكها ملكية خاصة بفرض استقلالها والحصول على ما تنتجه من موارد مالية عن طريق البيع أو الشراء أو الإيجار أو المبادلة تخضع لما تخضع له تصرفات الأفراد العاديين سواء بسواء ، نظرا لوحدة الطبيعة القانونية للنشاط في الحالتين ، وفي صدد الخضوع للضريبة بالنسبة لأنشطة الجهات العامة ، يكشف استقراء فتاوى الجمعية العمومية ، عن أن الأصل في بيان فيصل الخضوع للضريبة أو عدم الخضوع ، لا يتأتى من كون الشخص المعنوي شخصا عاما أو شخصا خاصا، وإنما يتأتى من كون المال محل النشاط أو المحدد لوعاء الضريبة هو مال عام فيخرج من مجال فرض الضرائب ، أو مال خاص فيدخل في هذا المجال إلا إذا وردت نصوص تشريعية خاصة تفيد غير هذا المفاد ، ومن ثم يلتزم مشروع المحاجر التابع لحساب الخدمات والتنمية بمحافظة بنى سويف بأداء رسم تنمية موارد الدولة على حصيلة بيع منتجاته بالمزاد العلني متى كانت خاضعة للضريبة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع مبيعات المحاجر بمحافظة بنى سويف لرسم تنمية الموارد المالية للدولة المقرر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

(فتوى رقم ٨١٢ بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٥ جلسة ١/١١/١٩٩٥ ملف رقم ٥١٢/٢٧) .

(٣٤)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

شركات - شركات قطاع عام - شركات قطاع الأعمال العام - اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة - سلطة مجلس إدارة الشركة - انحسار ولاية الاعتماد الممنوحة للوزير المختص من تاريخ العمل بقانون قطاع الأعمال العام .

المادة (٨) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المادة (٣٢) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ - المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام - المواد ٤ ، ١٣ من ذات القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

لئن كان المشرع بقانون نظام العاملين بالقطاع العام جعل سلطة مجلس إدارة شركة القطاع العام في اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة نهايةً غير خاضعة لتصديق سلطة أعلى - استثناء من ذلك : استحدث القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بعض القيود منها على المجلس مراعاة الضوابط التي يضعها مجلس إدارة هيئة القطاع العام المختصة ، وجوب اعتماد ما يتعلق بالوظائف العليا بالهيكل من الوزير المختص - نتيجة ذلك : لا يجوز قانوناً إضافة إحدى الوظائف العليا للهيكل التنظيمي لشركة قطاع عام إلا بعد موافقة الوزير المختص - بإصدار القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار إليه انحسر نطاق سريان أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته عن الشركات القابضة والشركات التابعة - نتيجة ذلك : استرد مجلس إدارة شركة قطاع الأعمال ولايته في وضع الهيكل التنظيمي للشركة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٨) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تضع كل شركة هيكلًا تنظيميًا لها وكذلك جدول توصيف وتقسيم الوظائف المطلوبة لها » .

ويعتمد الهيكل التنظيمي وجدول التوصيف والتقييم من مجلس الإدارة . ولمجلس الإدارة أن يعيد النظر في الهيكل التنظيمي وفي الجداول المشار إليها كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك » . وتنص المادة (٣٢) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على أن « يكون لمجلس إدارة الشركة جميع السلطات اللازمة لإتمام بالأعمال التي يقتضيها تحقيق أغراض الشركة وعليه على وجه الخصوص : ١ - وضع الهيكل التنظيمي والهيكل الوظيفي للشركة في ضوء الضوابط التي يضعها مجلس إدارة هيئة القطاع العام المختصة على أن يتم اعتماد ما يتعلق بالوظائف العليا من الوزير المختص » . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من

القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام تنص على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيتها شكل شركات المساهمة ، ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . ولا تسرى أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على الشركات المشار إليها » . وتنص المادة الرابعة منه على أن « ينقل العاملون بكل من هيئات القطاع العام وشركاته الموجودون بالخطة في تاريخ العمل بهذا القانون الى الشركات القابضة أو الشركات التابعة بذات أوضاعهم الوظيفية وأجورهم وبدلاتهم وإجازاتهم ومزاياهم النقدية والعينية والتمويلية » . وتستمر معاملة هؤلاء العاملين بجميع الأنظمة والقواعد التي تنظم شئونهم الوظيفية وذلك الى أن تصدر لوائح أنظمة العاملين بالشركات المنقولين إليها طبقاً لأحكام القانون المرافق خلال سنة من التاريخ المذكور ٠٠٠ » . وتنص المادة الثالثة عشر من القانون ذاته على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقسم ، انه ولئن كان المشرع بقانون نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه جعل سلطة مجلس إدارة شركة القطاع العام في اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة نهائية ، غير خاضعة لتصديق سلطة أعلى ، الا انه بموجب قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ استحدثت بعض القيود التي تحد من سلطة مجلس الإدارة في هذا الخصوص ، اذ أصبح من المتعين على المجلس لدى وضع الهيكل مراعاة الضوابط التي يضعها مجلس إدارة هيئة القطاع العام المختصة في هذا الشأن ، هذا فضلاً عن وجوب اعتماد ما يتعلق بالوظائف العليا بالهيكل من الوزير المختص ومن ثم فقد بات من غير الجائز قانوناً إضافة إحدى الوظائف العليا للهيكل التنظيمي لشركة القطاع العام ، في ظل أحكام القانون الأخير ، الا بعد موافقة الوزير المختص . والحاصل انه اعتباراً من ١٩٩١/٧/٢٠ تاريخ الصل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سالف البيان ، الذي حلت بموجب المادة الثانية منه الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام ، كما حلت الشركات التابعة محل الشركات التي تعبر عنها عليها هذه

الهيئات الحاصل ، انه اعتبارا من هذا التاريخ انحسر نطاق سريان احكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته عن اشركات القايضة والشركات التابعة ، وتبعا لذلك فقد ارتفعت الفوائد المفروضة على سلطه مجلس ادارة الشركة التابعة بموجب المادة (١٠/٣٢) منه ، واسترد المجلس مطلق ولايه في وضع الهيكل التنظيمي للشركة ، بما في ذلك ما يتصلق منه بالوظائف العليا ، دون حاجة الى اعتماد من الوزير المختص .

ولما كان من المقرر انه اذا ما صدر قرار من غير مختص أو شابيه عيب شكلي أو أعوزه تصديق نهائي ، طبقا للقواعد الحاكمة عند صدوره ، ثم لحق هذه القواعد تعديل بما يعقد الاختصاص لمصدر القرار أو يحوره من الاجراء الجوهرى اللازم لصحته أو يرفع عنه التصديق المطلوب لنهائيته ، فانه يصير قرار صحيحا أو نهائيا ، حسب الأحوال بمقتضى هذا التعديل . وترتبا على ذلك فان قرار مجلس ادارة شركة الاسكندرية التجارية الصادر بتاريخ ١٩٩١/٦/٢٧ باضافة وظيفة رئيس قطاع البحوث الاقتصادية ، بالدرجة العالية ، الى الهيكل التنظيمي للشركة ، وان كان يعوزه في تاريخ صدوره لكي ما يكتسب صفة النهائية ويقوم متفقا وأحكام القانون ، اعتماد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، بحسبانه الوزير المختص ، اعمالا لحكم المادة (١٠/٣٢) المشار اليها ، الا انه اعتبارا من ١٩٩١/٧/٢٠ ، تاريخ انحسار ولاية الاعتماد المعقودة للوزير المختص عن مثل هذه القرارات ، أصبح القرار نهائيا مستوفيا مراحل ، الامر الذي كشف عنه تصديق مجلس ادارة الشركة بتاريخ ١٩٩١/٧/٣٠ على محضر جلسته السابقة التي صدر فيها القرار وما جرى عقب ذلك من شغل الوظيفة ندبا .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن القرار المروض صادر نهائيا غير خاضع للتصديق منذ العمل بأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار اليه .

(فتوى رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٩٥/١١/٨ جلسة ١٩٩٥/١١/١ ملف رقم ٤٩١/٦/٨٦) .

(٣٥)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية تقسمى الفتوى والتشريع - طلب رأى - دعاوى قضائية - عدم ملائمة
ابداً الرأى .

إذا كان كلا من صندوق أراضى الاستصلاح والشركة المصرية لإنتاج اللحوم والألبان
قد لجأ إلى القضاء بإقامة الدعاوى المشار إليها بنية انصافه والحكم لصالحه ضد الطرف
الأخر وإذا كان موضوع تلك الدعاوى هو عين موضوع طلب الرأى المعروف على الجمعية -
نتيجة ذلك : يفدو من غير الملأئم التصدى بإبداء الرأى فى شأنه - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية تقسمى الفتوى والتشريع أن كلا من
صندوق أراضى الاستصلاح والشركة المصرية لإنتاج اللحوم والألبان ،
الذين يثور بينهما الخلاف فى الرأى فى شأن الموضوع المائل ، لجأ إلى
القضاء بإقامة الدعاوى المشار إليها ، بنية انصافه والحكم لصالحه ضد
الطرف الآخر ، وإذا كان موضوع تلك الدعاوى ، هو عين موضوع طلب
الرأى المطروح على الجمعية ، فمن ثم يفدو من غير الملأئم التصدى بإبداء
الرأى فى شأنه ، حسبما جرت عليه الجمعية العمومية فى هذا الصدد .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية تقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم ملائمة
إبداء الرأى فى الموضوع المائل .

(فتوى رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٥/١١/١٩٩٥ جلسة ١٩٩٥/١١/١ ملف رقم
٩٢/١/٧) .

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

ضباط الشرطة والفرادها - عاملون بالبحر الأحمر - المقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية .

المادة الأولى من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ - المادتان ٣٦ ، ٧٧ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ .
المادة ٧٨ من ذات اللائحة السابقة معدلة بقرار رئيس الوزراء رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٥ - المادة ٧٨ مكررا من ذات اللائحة المضافة بقرار رئيس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ معدلة بقراريه رقمي ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ و ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ .

المشرع رخص للعاملين ومن بينهم افراد هيئة الشرطة بمناطق معينة بقصد تشجيعهم على العمل فيها بالسفر هم وعائلاتهم ذهابا وايابا الى الجهة التي يخاضونها عددا محددا من المرات سنويا بالمجان او برقع اجرة - لهؤلاء العاملين حق الخيار بين الحصول على استثمارات السفر المجانية او صرف مقابل نقدي عن عدد مرات السفر - شرط ذلك : ان يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل واسرته - افراد هيئة الشرطة يتمتعون بميزة السفر المجانية او نصف المجانية - نتيجة ذلك : يتعين مراعاة ذلك عند تحديد قيمة المقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والتي تسرى على ضباط وأفراد هيئة الشرطة عملا بالمادتين ٣٦ و ٧٧ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تقيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية : ٠٠٠٠ ويقصد بكلمة الموظف الواردة في هذه اللائحة (الموظف الدائم أو المؤقت أو الضابط المستخدم الخارج عن الهيئة أو العامل باليومية ومن في حكمهم كالصول والكونستابل وضباط الصف والعسكر ٠٠٠) وتنص المادة ٧٨ من هذه اللائحة المعدلة بقرار رئيس الوزراء رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٥ على أنه « يرخص للعاملين بمحافظة مطروح والادى الحديد والبحر الأحمر ومنطقة سيناء عدا البلاد الواقعة على الضفة الشرقية لقناة السويس وكذلك العاملون بوادى النطرون والواحات البحرية بالسفر هم وعائلاتهم - دون الخدم - ذهابا واناا الى الجرة التي يختارونها أربع مرات سنويا بالمجان . ويرخص للموظفين بمحافظة قنا وأسوان بالسفرهم وعائلاتهم دون الخنم ثلاث مرات في كل

سنة ميلادية اثنين بالمجان والثالثة برقع أجرة ٠٠٠ « فى حين تنص المادة ٧٨ مكررا من ذات اللائحة والمضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ معدلة بقراريه رقمى ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ و ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ على أن « يصرف للعامل الذى يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدي أو استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية :

أولا : اذا اختار العامل المقابل بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته بالمجان أو برقع أجرة ٠٠٠ فيحدد المقابل على النحو التالى : (١) أن يكون هذا المقابل معاد للتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التى يعمل بها الى القاهرة . (٢) أن يكون المقابل النقدي عن عدد مرات السفر المقررة وفقا للأحكام الواردة بلائحة بدل السفر على أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل . (٣) أن يقسم المقابل النقدي السنوى على ١٢ (اثنى عشر شهرا) يؤدى للعامل شهريا مع المرتب . ثانيا : اذا اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستثمارات المجانية أو برقع أجرة فتسرى أحكام المادة ٧٨ من هذه اللائحة » .

واستعرضت الجمعية العمومية فتاها الصادرة بجلسة ١٩٨٣/٥/٤ وما ارتأتة وهى بصدد بيان هذه النصوص من أن المشرع « رخص للعاملين ومن بينهم أفراد هيئة الشرطة بمناطق معينة بقصد تشجيعهم على العمل فيها - بالسفرهم وعائلاتهم ذهابا وإيابا الى الجهة التى يختارونها عددا محددا من المرات سنويا بالمجان أو برقع أجرة ، وأعطى لهؤلاء العاملين حق الخيارين التصريح لهم باستثمارات السفر المجانية أو برقع أجرة أو صرف مقابل نقدي عن عدد مرات السفر المقرر على أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التى يعمل بها الى القاهرة ، ومن ثم فإن حساب المقابل النقدي المستحق للعامل يتحدد بتكاليف سفر أسرته من الجهة التى يعمل بها الى القاهرة وفقا للشروط والأوضاع المقررة فى هذا الشأن » وأنزلت الجمعية العمومية هذه الأحكام على أفراد هيئة الشرطة مرتاية انهم « يتمتعون بمزية السفر بنصف أجرة على خطوط السكك الحديدية ووسائل المواصلات العامة وانه يتعين أن يراعى ذلك عند حساب المقابل النقدي المشار اليه بحيث يتحدد بنصف أجرة بالنسبة الى من يتمتع بمزية السفر بنصف الأجرة وكامل الأجرة بالنسبة الى الباقين من أفراد الأسرة الذين يتمتعون بهذه الميزة ما لم يكن هناك اعفاء أكثر سخاء فيؤخذ فى الاعتبار عند تقرير هذا المقابل « كما اطلعت الجمعية العمومية على الفتوى الصادرة من ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات رقم ١٤١٢ فى ١٩٩٠/٨/٤ والتي انتهت فيها الى أحقية العاملين والأفراد بجهاز الشرطة بالبحر الأحمر فى صرف المقابل النقدي

كاملا بحد أقصى ثلاثة أفراد استنادا الى ما ورد لها من شركة النيل
لأتوبيس الوجه القبلي من انه لا يوجد بها تخفيض للضباط والأفراد
العاملين بجهاز الشرطة .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه الى أنه ليس هناك
تعارض بين ما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية وما خلصت اليه ادارة
الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات ، اذ أن الجمعية العمومية خلصت
الى أن المقابل النقدي « لاستثمارات السفر المجانية ٠٠٠ » يقدر بنصف
أجرة بالنسبة لأفراد هيئة الشرطة بما يتمتعون به فى تقلاتهم العادية من
ميزة السفر بنصف أجرة على خطوط السكك الحديدية ووسائل
المواصلات العامة ، ما لم يكن هناك اعفاء أكثر سخاء فرُخذ فى الاعتبار
فان افتناها ذلك لم يكن خاصا بالعاملين بالبحر الأحمر ، انما كان يصدر
عن فهم عام لدى الجمعية العمومية وهو أن المقابل النقدي يستحق بقدر
ما من شأنه أن يتكبد المستفيد به من مصروفات السفر ، ولأصل ان
يستحق المقابل عن كامل الأجرة المفروض أن يؤديها ان سافر على حسابه .
فان كان السفر على الحساب يكبد نصف أجرة فقط طبقا لنظام يتبع
بشأنه ، كان المقابل المؤدى له يماثل نصف الأجرة التى كان يؤديها ان
سافر على حساب نفسه ومؤدى هذا الفهم انه اذا كان العاملون بالشرطة
بالبحر الأحمر لا يتمتعون أصلا بميزة السفر بنصف الأجرة فى وسيلة
المواصلات المعتادة لمثالهم ، انما يؤدون أجرة كاملة ان سافروا على
حساب أنفسهم ، فقد وجب أن يقدر مقابل السفر المستحق لهم حسب
شروطه اللائحية أى يقدر بكامل الأجرة التى كانوا يؤدونها لو سافروا
على حساب أنفسهم ، لانه اذا لم يتحقق الاستثناء وهو التمتع بحق السفر
بنصف أجرة ارتد الحكم الى أصله وهو استحقاق ما يقابل كامل الأجرة .
وغنى عن البيان أن العبرة فى ذلك بوسيلة المواصلات المناسبة اذا لم
توجد خطوط للسكك الحديدية ، وبشرط الا توجد وسيلة مواصلات
مناسبة أقل تكلفة . وفى هذه الحالة يصرفون ما يكون لهم من فروق
جرى خصمها اذا قام موجبها وبمراعاة مدد التقادم المقررة قانونا .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المقابل
النقدي لاستثمارات السفر المجانية التى تستحق لضباط الشرطة وأفرادها
العاملين بالبحر الأحمر انما تقدر بحسب الأجرة المستحقة وبشرط
الا تكون هناك وسيلة أخرى مناسبة أقل تكلفة .

(قسوى رقم ٨٥٠ بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢١ جلسة فى ١٩٩٥/١١/١ ملف رقم

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - اعانة تهجير - مناصب الاستفادة - مناصب استحقاقها -
متطوع للخدمة بالقوات المسلحة - عدم احقيته في تقاضي اعانة التهجير .

المادة الأولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين
بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة .

المشرع رعاية منه للظروف التي مرت بها محافظات سيناء وقطاع غزة قرر منح من
كانوا يعملون بها حتى ٥ يونيو ١٩٦٧ اعانة شهرية بواقع ٢٠٪ من الراتب الأصلي الشهري
بعد ادنى قدره ثلاثة جنيهاً - مناصب استحقاقها : أن يكون العامل من أبناء سيناء او قطاع
غزة وأن يكون خاضعاً لأحد النظم الواردة بهذه المادة على سبيل الحصر وأن يكون قد خدم
في هذه المناطق في ٥ يونيو ١٩٦٧ - نتيجة ذلك : اذا كان العامل من المخطئين بأحكام
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فمن ثم يتخلف أحد الشروط مما يؤدي الى عدم احقيته
في تقاضي اعانة التهجير - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة
الأولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين
بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن « تمنح اعانة شهرية
بواقع ٢٠٪ من الراتب الأصلي الشهري لأبناء سيناء وقطاع غزة من
العاملين المدنيين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام
العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة أو العاملين بالمنشآت
الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام
الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات
المسؤولية المحدودة ، وكذلك العاملين بالجمعيات التعاونية الذين كانوا
يخدمون بهذه المناطق في ٥ من يونيو سنة ١٩٦٧ وذلك بعد ادنى قدره
ثلاثة جنيهاً » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع رعاية منه
للظروف التي مرت بها محافظات سيناء وقطاع غزة قرر منح من كانوا
يعملون بها حتى ٥ يونيو ١٩٦٧ اعانة شهرية بواقع ٢٠٪ من الراتب
الأصلي الشهري بعد ادنى قدره ثلاثة جنيهاً وذلك اذا توافر مناصب
استحقاقها ، وهى أن يكون العامل من أبناء سيناء او قطاع غزة وأن يكون
من الخاضعين لأحد النظم الواردة بهذه المادة على سبيل الحصر وأن يكون
قد خدم بهذه المناطق في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن المعروضة حالته لم يكن في ٥ يونية ١٩٦٧ من العاملين المدنيين بالدولة أو عاملا بالقطاع العام أو من العاملين بكادرات خاصة أو من العاملين الخاضعين - لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض أحكام خاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذلك فهو ليس من العاملين بالجمعيات التعاونية وهم العاملون المخاطبون بأحكام هذا القانون على سبيل الحصر الأمر الذي يخرجهم من عداد المخاطبين بأحكام هذه المادة لأنه في هذا التاريخ كان يعد من أفراد القوات المسلحة ، ومن ثم فإنه كان مخاطبا بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين ولضباط الصف والجنود فلا يستحق اعانة التهجير المنصوص عليها في القانون سالف الذكر .

« الفاك »

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية المعروضة حالته في اعانة التهجير المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح العاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة اعانة تهجير .

(فتوى رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢١ جلسة ١٩٩٥/١١/١ ملف رقم ١٢٧٩/٤/٨٦) .

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - اعانة تهجير - منط الاستفادة - منط استحقاق
الإعانة - حظر النقل - مفهوم النقل - ضم اعانة التهجير الى المرتب والعاش .

المواد ١ ، ٢ ، ٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين
بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة .

المشرع وتب على نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة خارج هذه
المناطق بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ حرمانهم من الاعانة - سبب ذلك : زوال صفة الخاضعين للقانون
آنف البيان على وجه ينتلى به وجه احقيتهم في هذه الاعانة - مؤدى ذلك : ان الاثر الواجب
لصرف هذه الاعانة ينصرف الى ذات مفهوم النقل كما سبق تحديده - نتيجة ذلك : النقل
بين هذه المناطق بعضها البعض لا ينطى احقية ائصال في استصحاب هذه الاعانة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لها ان المادة
الاولى من القانون رقم (٩٨) لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين
المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على ان « تمنح اعانة
شهرية بواقع ٢٠٪ من الراتب الشهري لأبناء سيناء وقطاع غزة من
العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة ...
الذين كانوا يخدمون بهذه المناطق في ٥ يونية ١٩٦٧ وذلك بعد أدنى قدره
ثلاث جنيهاً » كما تبين لها أيضا ان المادة الثانية من ذات القانون تنص
على ان « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى الشهري
لن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا
اليها والذين مازالوا يقيمون في المحافظات المضيفه من العاملين الخاضعين
لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة ... وذلك بعد أقصى قدره عشرون
جنيهاً وبعد أدنى قدره خمسة جنيهاً » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم انه رعاية من المشرع للظروف
التي مر بها العاملون بمحافظة سيناء وقطاع غزة قرر منح من كانوا يعملون
بها حتى ١٩٦٧/٦/٥ اعانة شهرية بواقع ٢٠٪ من الراتب الاصلى وذلك
بعد أدنى قدره ثلاثة جنيهاً ، كما قرر رعاية منه لذات الظروف - منح
من كانوا يعملون بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ اعانة شهرية
بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى الشهري . ومن ثم يكون المشرع قد ناط
استحقاق تلك الاعانة بكتساب صفة العامل بالجهات المحددة على سبيل

الحصر بهذه المناطق والدخول في عداد — العاملين بها في التاريخين المشار اليهما . ولما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه قد نصت على أنه « لا يجوز نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة الذين يعملون في هذه المناطق الى جهات أخرى حتى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ — ويترتب على النقل بعد هذا التاريخ وقف صرف الاعانة الشهرية المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢ من هذا القانون اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ النقل » الأمر الذي من مناهه أن المشرع رتب على نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة خارج هذه المناطق بعد ١٩٧٥/١٢/٢١ حرمانهم من الاعانة سابق الإشارة اليها لكونهم قد زایلهم صفة الخاضعين للقانون آنف البيان على وجه ينتفى به وجه أحقيتهم في هذه الاعانة ولاحظت الجمعية العمومية أن مفهوم النقل الذي لم تجزئه هذه المادة قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ هو أن يكون خارج أحد المناطق المخاطبة بأحكام هذا القانون حيث أن هذه المادة حددت نطاق حظر النقل بأن يكون الى جهات أخرى غير مناطق الاستفادة (سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ومن ثم فإن الأثر الواقف لصرف هذه الاعانة ينصرف الى ذات مفهوم النقل ، كما حدد أنفا بأن يكون خارج مناطق الاستفادة سابقة الذكر . فالتنقل بين هذه المناطق بعضها البعض لا يرتب هذا الأثر لعدم تحقق العلة منه الا وهي زوال صفتهم كخاضعين لأحكام هذا القانون ، وعلى هذا فإن مناط استمرار العامل في استحقاق الاعانة أن يستمر مستصحباً خدمته الوظيفية مكانيا في أحد المناطق الخاضعة لأحكام هذا القانون حتى لو تم النقل مكانيا بين بعضها البعض ، لأن المشرع اعتبرها منطقة واحدة في مفهوم النقل وفقا لنص المادة السادسة من القانون سالف الذكر .

وبتطبيق ما تقدم على المعروضة حالتهم فهم قد نقلوا من العمل في محافظات القناة بعد ١٩٧٥/١٢/٢١ للعمل بمحافظة شمال سيناء ، ومن ثم لم يتحقق في شأنهم الأثر الواقف للنقل لاستمرار خدمتهم مكانيا داخل مناطق الاستحقاق ومن ثم يستمرون في صرف هذه الاعانة بوصفهم من أبناء محافظات القناة .

ومن حيث أنه عن مدى أحقية المعروضة حالتهم في ضم هذه الاعانة وفقا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ ، فإن المادة الأولى منه تنص على أن « يعاد حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدينين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة للخاضعين لأحكامه ، على أجورهم الأساسية المستحقة في ١٢ من

أبريل ١٩٨٦ « وتنص المادة الثانية منه على أن « تضم الاعانة المشار إليها في المادة السابقة الى الاجر الأساسي للعامل اعتبارا من ١٢ من أبريل ١٩٨٦ حتى وان تجاوزوا بها الربط المقرر لدرجة الوظيفة » .

ومن حيث انه وفقا لما جرى عليه افتاء الجمعية العمومية فان الخاضع في مفهوم القانون ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المعمول به اعتبارا من ١٨/٤/١٩٨٨ هو عين الخاضع لأحكام القانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ طالما لم تبرحه هذه الصفة ، ومن ثم فان مناط الاستفادة من أحكام القانون ٥٨ لسنة ١٩٨٨ هو استمرار العامل في صرف الاعانة المقررة بالقانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ فان زایلته هذه الصفة انتفى عنه مناط الاستفادة بأحكام الضم وفقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ .

ومن حيث ان المعروضة حالتهم ما انفكوا خاضعين لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ على الوجه المبين آنفا ومن ثم تحقق بالنسبة لهم مناط التمتع بأحكام الضم وفقا لنصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ وذلك على التفصيل السابق .

« الفـ كـ »

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المعروضة حالتهم في صرف اعانة التهجير المنصوص عليها في القانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ واحقيتهم في الاستفادة من أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة التهجير الى المرتب والمعاش .

(فتوى رقم ٨٥٨ بتأريخ ١١/١١/١٩٩٥ جلسة ١١/١١/١٩٩٥ ملف رقم ٤٤٦/٨٦) .

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

(١) تامينات اجتماعية - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - طلب الراى من الجمعية العمومية - قبول طلب الراى الوارد من غير وزارة التامينات فيما سبق ان طلبت وزارة التامينات الراى فيه من قبل .

المادة ١٥٩ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

امكان طلب الراى من غير وزارة التامينات فيما سبق ان طلبت وزارة التامينات الراى فيه - سبب ذلك : سبق طلب الراى من وزارة التامينات فى مسالة من مسائل قانون التامينات انما يعبر عن سابق موافقتها على طرح هذه المسالة على جهات الفتوى المختصة - تطبيق .

(ب) تامينات اجتماعية - نظم التأمين الأفضل - تحديد نطاق المستفيدين منها .

المواد ١٨ ، ٧٠ ، ٧١ من قانون التامينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٥ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - المادة ٨٩ من قانون التامينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - المادة ٢/١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . المشرع خير اصحاب الأعمال المرتبطين مع عمالهم بنظام تاميني افضل بين الخوض الكمال لنظامه التاميني او الإبقاء على نظمهم الخاصة - نتيجة ذلك : من اختار نظامه التاميني الخاص حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ يلزم باداء قيمة الزيادة التي كان يتحملها في تلك الأنظمة - يشترط للاستفادة من المادة ٨٩ سائلة الذكر شرطان اولهما : ان يختار رب العمل الإبقاء على نظامه الأفضل عند العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ثانيهما : ان يرتبط العامل مع رب العمل بهذا النظام فى ظل العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وحتى ١٩٦٤/٣/٢٢ التاريخ الذى اعتمد به المشرع فى القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ للاستفادة من المادة ٨٩ سائلة الذكر - نتيجة ذلك : التزام رب العمل باداء قيمة الزيادة الناتجة من النظام الأفضل الى هيئة : لتامينات عند انتهاء علاقته بالعمل بنقله الى جهة اخرى او بعيثته فيها او لاي سبب من اسباب انتهاء الخدمة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لها ان المادة ١٥٩ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، اذا كان حكم هذه المادة يقصر طلب الراى على وزارة التامينات ، فان هذا القصر لا يخل بطبيعة الحال ، بايكان طلب الراى من غير وزارة التامينات فيما سبق ان طلبت وزارة التامينات الراى منه من قبل بحسبان ان سبق طلب وزارة التامينات الراى فى مسالة من مسائل قانون التامينات انما يعبر عن سابق موافقتها على طرح هذه المسالة على جهات الفتوى المختصة ، وباعتبار ان تعليق طلب الراى على

وزارة التأمينات انما هو تعليق على حكم موضوعي وليس على موقف ذاتي من الوزارة وفي حالة خاصة ، انما هو يشكل اجازة من الوزارة لغيرها من الجهات باستخدام مكنة طلب الراى من جهات الفتوى بشأن هذه المسألة السابق عرضها .

ومن حيث أن الجمعية العمومية قد انتهت الى قبول طلب الراى في الحالة المعروضة مستعرضة افتائها السابق يجلسة ١٩٧٩/١٢/٢ فتبين لها أن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أنشأ مؤسسة التأمينات الاجتماعية وجعل في مادته الثامنة عشر التأمين الزاميا بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال ، ونص في الفقرة الثانية من المادة (٧٠) منه على أن « يلتزم صاحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكافآت أو ادخار أفضل بدمع الزيادة كاملة الى المؤمن عليه أو المستحقين عنه مباشرة » وقضت المادة (٧١) بادخال المدة التي ادبت عنها اشتراكات وفقا لنظام خاص ضمن مدة الاشتراك في التأمين المقرر في هذا القانون دون اقتضاء أى فروق من العامل ، على أن يؤدي النظام الخاص عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه مبالغ بنسب معينة مقابل حصة صاحب العمل والعامل وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٥٦ وفيما يتعلق بالداة السابقة على هذا التاريخ فانها تدخل ضمن المدة المحسوبة في المعاش على أن يؤدي النظام الخاص مبالغ نقدية عنها وفقا لنظام الدفع المحدد في الجدول المرفق بالقانون واستثناء من احكام المادة (١٨) اجاز القانون في المادة ٧٨ لأصحاب الأعمال المرتبطين مع عمالهم بنظام معاشات أفضل أن يطلبوا اعفائهم من الاشتراك في نظام التأمين المقرر بهذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به ، ولقد صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والزم أرباب العمل والعمال بالتأمين طبقا لاحكامه وقضى في المادة ٨٩ بالزام أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بعدما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافاة نهاية الخدمة القانونية ، على أن تحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العامل سواء في ذلك بمدد الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في الهيئة ، وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون اجراء أى تخفيض . وقرر في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة تشكيل لجنة بقرار من وزير العمل تختص بتفسير احكام هذه المادة ، وبناء على ذلك أصدر وزير العمل قراره رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل تلك اللجنة على ألا تكون قراراتها نافذة الا بعد اعتمادها منه وبجلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ قرر مجلس الوزراء قصر تطبيق المادة ٨٩ سائلة

البيان على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٦٤/٣/٢٢ تاريخ صدور قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ومصدر قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ونص في المادة ١٦٢ فقرة (٢) على أن يلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بأداء قيمة الزيادة بعدما كانوا يتحملونها في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لحكم الفترة السابقة وذلك بالنسبة للعاملين الذين كانوا موجودين بالخدمة حتى ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ خير أصحاب الأعمال المرتبطين مع عمالهم بنظام تأميني أفضل بين الخسوع الكامل لنظامه التأميني أو الإبقاء على نظمهم الخاصة والزم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من اختار منهم الإبقاء على نظامه التأميني الخاص حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأداء قيمة الزيادة التي كانوا يتحملونها في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أن تحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العامل مع خضوعهم للنظام التأميني المقرر بالقانون المذكور . ومن ثم فانه يشترط لانعاده العامل من حكم المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومن بعدها المادة ١٦٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ شرطان أولهما أن يختار رب العمل الإبقاء على نظامه الأفضل عند العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وثانيهما أن يرتبط العامل مع رب العمل بهذا النظام في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وحتى ١٩٦٤/٣/٢٢ التاريخ الذي اعتد به المشرع في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لتحديد نظام المخاطبين بأحكام المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٤ فان توافر هذان الشرطان التزم رب العمل بموجب المادة المذكورة ومن بعدها المادة ١٦٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأداء قيمة الزيادة الناتجة عن النظام الأفضل إلى هيئة التأمينات عند انتهاء علاقته بالعمل بنقله إلى جهة أخرى أو بتعيينه فيها أو لأي سبب من أسباب انتهاء الخدمة .

ومن حيث أن القانون قد حدد نطاق المستفيدين من نظم التأمين الأفضل وفقاً لمفهوم نص المادة ٧٩ ومن بعدها المادة ١٦٢ فيمن كان مميئاً قبل ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ ، فمن ثم يعمين القول بعدم انطباق نص

المادة ٢/١٦٢ من القانون المشار اليه على الحالة محل التساؤل المطروح باعتبار أن صاحب الحالة المعروضة قد جرى تعيينه بعد ١٩٩٤/٣/٢٢ .

« الفلبك »

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر إلى عدم سريان نص المادة ٢/١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على العاملين المعيّنين بعد ١٩٦٤/٣/٢٢ تأكيداً لافتائها السابق في هذا الشأن .

(فتوى رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٨ جلسة ١٩٩٥/١١/١ ملف رقم ٦٩/١/٥٨) .

(٤٠)

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

هيئات عامة - الهيئة العامة لتماوينات البناء والاسكان - علم استحقاق الرسوم
القضائية ورسوم الشهر والتوثيق *

المادتان ١١٠ ١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة - (المادة ٥٠)
من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية - المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠
لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر *

المشرع اعطى الحكومة من أداء الرسوم القضائية ورسوم الشهر والتوثيق - الهيئة
العامة تنشأ لإدارة مرفق عام بهدف تحقيق المصالح العام لا تفرج عن كونها مصالح حكومية
منعها المشرع الشخصية الاعتبارية وكلل لها استقلالاً اقتضته طبيعة المرافق القائمة وأنه
وإن كانت لها ميزانية مستقلة إلا أن هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة - نتيجة ذلك :
دخولها في عموم لفظ الحكومة وبالتالي يتحقق في شأنها مناهل الإعفاء - تطبيق *

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة تنص على أنه « يجوز
بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لإدارة مرفق عام مما يقوم على
مصلحة عامة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية » وتنص
المادة ١١ من ذات القانون على أن « تعتبر أموال الهيئة العامة أموالاً عامة
وتجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة ما لم ينص على خلاف
ذلك في القرار الصادر بإنشاء الهيئة » كما استعرضت الجمعية العمومية
ما نصت عليه المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم
القضائية من أنه « لا تستحق رسوم على المعاوى التى ترفعها الحكومة فإذا
حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة ،
وكذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والمخصصات
والشهادات والترجمة لصالح الحكومة » وأخيراً تنص المادة ٣٤ من القانون
رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أن « يعفى من
الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون : (أ) المحررات والاجراءات التى
تؤول بمقتضاها ملكية العقارات أو المنقولات أو الحقوق الى الحكومة *
(ب) الصور والشهادات والكشوف والمخصصات والترجمة للوزارات
أو المصالح الحكومية أو لجهة وقف خيرية * (ج) * » *

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع أعفى الحكومة بصريح نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية وبصريح نص المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر - وفي عبارات قاطعة في دلالتها من أداء الرسوم القضائية ورسوم الشهر والتوثيق - وقد استقر افتاء وقضاء مجلس الدولة على أن الهيئة العامة وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة تنشأ لإدارة مرفق عام بهدف تحقيق الصالح العام وهي بهذه المثابة لاتخرج عن كونها مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وكفل لها استقلالا اقتضته طبيعة المرافق القائمة على ادارتها وأنه وان كانت لها ميزانية مستقلة الا أن هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة ، ومن ثم تسفل في عموم لفظ الحكومة المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما ، ويتحقق في شأنها تبعا لذلك مناط الاعفاء المنصوص عليه في هاتين المادتين .

وخلصت الجمعية العمومية من ذلك الى انه لما كانت الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان من قبيل الهيئات العامة المنشأة طبقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فمن ثم يفرض متعينا القول باعفاؤها من الرسوم القضائية ورسوم الشهر المنصوص عليها في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ و ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما تأكيدا للافتاء الذي خلصت اليه الجمعية العمومية في ذات الموضوع بجلستها المنعقدة في ٢٢/١٠/١٩٨٦ وما استقر عليه كذلك افتاؤها في الموضوعات الماثلة متبعا في ذلك بما استقر عليه قضاء مجلس الدولة في هذا الشأن والذي لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى العدول عنه ، ودون أن ينتقص من ذلك أن لحكمة النقض أحكاما تحمل تفسيراً مغايراً لما انتهت اليه الجمعية العمومية في هذه المسألة ، ذلك أن حجة هذه الأحكام قاصرة على أطراف الخصومة التي فصل فيها ، وليس من شأن ذلك ما يحلو الجمعية العمومية الى العدول عن الرأي القانوني الذي كشفت به عن وجه الحق وصائب حكم القانون وما استظهرته من صحيح الأمر في فهمه وتفسيره في افتائها السابق في ذات الموضوع والموضوعات الماثلة له .

للك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأكيد الافتاء السابق للجمعية العمومية فى شأن علم استحقاق رسوم قضائية عن الدعاوى المقامة من الهيئة العامة لتعاونيات البناء وكذلك رسوم الشهر والتوثيق المنصوص عليهما فى القانونين رقمى ٩٠ لسنة ١٩٤٤ و ٧٠ لسنة ١٩٦٤ .

(فتوى رقم ٨٤٩ فى ١١/٢٠/١٩٩٥ جلسة ١١/١٥/١٩٩٥ ملف رقم ٥١٣/٢/٣٧) .

(٤١)

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

عقد ادارى - عقد توريد - تنفيذ العقد - تأخر فى التنفيذ - فوائد تأخير .

المادتان (١٤٧ ، ١٤٨) من القانون المدنى .

المادة الأولى من مواد اصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ .

المادة (٦١) من لائحة الشراء والبيع الخاصة بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٣ .

المشرع وضع أصلا علما سواء بالنسبة للعقود المدنية او العقود الادارية وهو أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او للأسباب التى يقررها القانون وأن تنليه يجب أن يكون طبقا لما اشتمل عليه وطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية - مقتضى ذلك : ضرورة مراعاة حسن النية فى تنليه فلا يتصف أى طرف فى المطالبة بعقوله الناشئة منه والمتنبئة عنه - أما عن المطالبة بالفوائد التأخيرية لأن مناط القضاء بها أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار تتم المطالبة بالقضائية به وفقا للمادة ٦٣ من قانون الرافعات - الجمعية العمومية ليست لها ولاية القضاء - نتيجة ذلك : يجب على الادارة أن تتجرد عن المطالبة بالفوائد التأخيرية عن المبلغ محل المنازعة أخذا بعين الاعتبار صحيح التقضيات التى من أجلها ضرب الصلح عن التمسك بالتقادم بين الجهات الادارية دون اخلال بعقدها فى طلب التعويض اذا توافرت موجباته قانونا وتكاملت أركانها - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١/١٤٧ من القانون المدنى تنص على أن « العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقررها القانون » فى حين نص المادة ١/١٤٨ من ذات القانون على أنه « يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية » ، كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من مواد اصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « تسرى أحكام اللائحة المرفقة على جميع الوزارات والمصالح و وحدات الادارة المحلية كما تسرى على الهيئات العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى لوائحها الخاصة بتنظيم المناقصات والمزايدات التى تعدها » ، وأخيرا تنص المادة ٦١ من لائحة الشراء والبيع الخاصة بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٢١٥

لسنة ١٩٧٣ على انه « اذا تأخر المتعهد فى توريد كل أو بعض الأصناف التى تعهد بتوريدها ويدخل فى ذلك الأصناف المرفوضة توقع غرامة التأخير المنصوص عليها فى العقد وتقوم الجهة الطالبة عند طلب الشراء بتحديد قيمة الغرامة التى توقع على المتعهد اذا تأخر فى التوريد بحيث لا تقل عن ١/٢ ٪ ولا تجاوز ٣ ٪ من قيمة الكمية التى تأخر فى توريدها عن كل أسبوع تأخير أو جزء من أسبوع » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن ما نص عليه المشرع فى المادتين ١٤٧ و ١٤٨ من القانون المدنى يعد أصلا من أصول القانون ينطبق فى العقود المدنية والعقود الادارية على حد سواء . فهذان الصنفان من العقود سواء فى أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقررها القانون وأن تنفيذه يجب أن يكون طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية . ومن مقتضى ذلك مراعاة حسن النية فى تنفيذ العقد فلا يتصرف أى طرف فى المطالبة بحقوقه الناشئة منه والمنبثقة عنه ، وعلى ذلك اذا كانت لائحة الشراء والبيع الخاصة بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية أبانت الأحكام المتعلقة بقرامات التأخير ، فإن مناط انطباقها لا يفسخ الا حيث يثبت فى حق المتعاقد مع الهيئة تأخير فى التوريد من جانبه يستوجب عليها استثناء قيمة الغرامة منه أو استنزائها من المبالغ التى عساها تكون مستحقة له بموجب العقد .

وخلصت الجمعية ما تقدم الى أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية أصدرت فى ١٠/٣/١٩٩٢ أمرا للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية لتوريد بنود مطبوعات الاذونات الثلاثة المشار إليها خلال أربعة أشهر من تاريخ صدور الأمر فاوافت الهيئة الأخيرة بالتزامها وانتهت من تنفيذ ما طلب منها فى الميعاد المحدد وتسلمت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية جميع المطبوعات عدا كمية عددها ٣٠٠٠٠ دفتر اتصال تليفون من اجمالى كمية الاذن رقم ٧٨٦٢/١٩٩١ وعددها ٢٠٠٠٠٠ دفتر حيث تقاعست عن استلامها رغم استحقاقها على ذلك قبل انتهاء الموعد المحدد ، ومن ثم فلا يكون هناك تأخير فى جانب الهيئة المتعاقدة معها تسأل عنه ويفسو من ثم قيام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بخضم مبلغ ٣٢٢ر٥٠ من مستحقات هيئة المطابع لديها كقرامة تأخير مفتقدا صحيح سنه قانونا بما يتعين معه التزامها برد هذا المبلغ للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ولا ينال من ذلك ما ورد بدفاع

الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من أن سياستها كانت متواجدة بالمطابع الأميرية خلال أيام ٤ و٥ و٦ و١١ و١٢/٧/٩٢ إذ أن هذا لا ينفي رجوع التراخي إليها في استلام الكمية المتبقية والتي انتهت هيئة المطابع من طبعها وأخطرتها من ١/٧/١٩٩٢ بضرورة استلامها وتكرر أخطارها بذلك يومي ٨ و ٩٢/٧/٩٢ قبل انتهاء ميعاد التوريد .

ومن حيث أنه عن طلب الهيئة الملصية الزام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بأداء الفوائد القانونية عن المبلغ المشار إليه فقد استقر افتاء الجمعية العمومية على أن مناط القضاء بالفوائد التأخيرية أن يكون محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار تتم المطالبة القضائية به وفقاً للمادة ٦٣ من قانون المرافعات بتحرير صحيفة الدعوى ثم إيداعها قلم كتاب - المحكمة ، وإذا كان المشرع في قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد ناط بالجمعية العمومية مهمة الافتاء في المنازعات التي تقوم بين السلطة التنفيذية وفروعها بإبداء الرأي مسبباً في شأنها ، إلا أنه لم يصف عليها ولاية القضاء في هذه المنازعات ودون أن يقدم في ذلك ما أضفاه المشرع على رأيه من صفة الالتزام للجانبين ، لأن هذا الرأي الملزم لا يتجاوز حد الفتوى ، كما أن الجمعية العمومية ليست من هيئات القسم القضائي لمجلس الدولة ولا تتبع عند طرح المنازعة عليها الإجراءات التي رسمها قانون المرافعات المدنية والتجارية أو أية قواعد إجرائية أخرى تقوم مقامها وتتوافر بها سمة اجراء التقاضي وعلاماته ، كما لا يحوز الرأي الذي تبديه بشأنها حجج الأمر المقضى . ومن ثم فيجب على الإدارة إزاء ذلك أن تتجرد في مثل هذه المنازعة المائلة عن المطالبة بالفوائد التأخيرية عن المبلغ محل المنازعة أخذاً بعين الاعتبار صحيح مقتضيات التي من أجلها ضرب الصفع عن التمسك بالتقدم بين الجهات الإدارية دون إخلال بحقوقها في طلب التعويض إذا تكاملت أركانها وتوافرت موجباته قانوناً .

للك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية أداء مبلغ ٣٢٢ر٥٠ (ثلاثمائة واثنتين وعشرين جنيهاً وخمسين قرشاً) الى الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية دون فوائد .

(فتوى رقم ٨٥٢ في ٢١/١١/١٩٩٥ جلسة ١٥/١١/١٩٩٥ ملف رقم ٢٥٧٩/٢/٣٢) .

(٤٢)

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع - نزاع - رأى ملزم - علم جواز معاودة طرحه مرة أخرى .

المادة (٥٦/د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

المشرع ناط بالجمعية العمومية الاختصاص بإبداء الرأى مسببا فى المنازعات التى تنشأ بين الجهات التى حددها عل أن يكون رأيا ملزما للجانبين حسما لأوجه النزاع وقطعا له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب عل ما تنتهى اليه الجمعية العمومية من رأى ملزم - نتيجة ذلك : الرأى الصادر من الجمعية فى مجال المنازعات هو رأى نهائى حاسم لأوجه النزاع تستنفد ولايتها بإصداره ، ولا يجوز معاودة طرحه مرة أخرى حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، ويكون رأى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين « .

واستظهرت الجمعية العمومية من هذا النص أن المشرع ناط بالجمعية العمومية الاختصاص بإبداء الرأى مسببا فى المنازعات التى تنشأ بين الجهات التى حددها عل أن يكون رأيا ملزما للجانبين حسما لأوجه النزاع وقطعا له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب عل ما تنتهى اليه الجمعية العمومية من رأى ملزم ، وعلى هذا فإن الرأى الصادر من الجمعية فى مجال المنازعات هو رأى نهائى حاسم لأوجه النزاع تستنفد ولايتها بإصداره ، ولا يجوز معاودة طرحه مرة أخرى حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية .

وإذ كان الثابت من الأوراق أن موضوع النزاع المائل سبق وحسمته الجمعية العمومية برأى ملزم فيه ، حيث انتهت الى رفض المطالبة

المقدمة من رئاسة الجمهورية بالزام وزارة الدفاع بإداء مبلغ ٢٤٦٧٠٤ جنيه قيمة التلفيات التي لحقت بالسيارة رقم ٣٠٩ التابعة لرئاسة الجمهورية ، ومن ثم لايجوز إعادة النظر فيما سبق حسسه من منازعات ، خاصة وإن المستندات المقدمة من رئاسة الجمهورية في شأن هذا النزاع ، كانت تحت نظر الجمعية العمومية منذ إصدارها رأيها الملزم السابق ، ولم تجد الجمعية العمومية فيما سبق عرضه عليها مقنعا لها بثبوت المسئولية لأنه لم يظهر من الأوراق أن الحكم على السائق كان عن ذات الواقعة المحرر عنها المحضر المرفق بالأوراق ، وهي لاتجد في تكرار عرض المستندات عليها مزيدا في الاقناع .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز إعادة النظر في الموضوع المائل لسابقة ابداء الرأي الملزم فيه .

(فتوى رقم ٨٥٣ في ٢١/١١/١٩٩٥ جلسة ١٥/١١/١٩٩٥ ملف رقم ١٥٩٥/٢/٣٣) .

اتحاد الإذاعة والتلفزيون - هيئة عامة اقتصادية - محاسبة حكومية - رقابة مالي
قبل الصرف .

المادتان ١ ، ٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية - المادة (٢٣) من ذات القانون قبل استبدالها بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ .

قانون المحاسبة الحكومية المشار اليه أخضع لسلطانه جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية - سبب ذلك : تعميم الرقابة المالية على الاتفاق قبل الصرف بالجهات الإدارية وأحكام الرقابة على المال العام إيرادا ومصدورا - المشرع بسط نطاق الرقابة بحيث مد نطاق اختصاص وزارة المالية في أعمال الرقابة المالية قبل الصرف الى حسابات جهات لم تكن تخضع أصلا لقانون المحاسبة الحكومية - نتيجة ذلك : خضوع الهيئات العامة الاقتصادية للقواعد المالية المطبقة - اتحاد الإذاعة والتلفزيون هيئة اقتصادية خضوعه للرقابة المالية من قبل وزارة المالية وذلك طبقا للقواعد المالية الواردة بلوائح هذا الاتحاد ونظامه المالية دون إزواعه الحكومية - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على وحدات الجهاز الإداري ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة الخدمية وكافة الأجهزة الأخرى التي تشملها موازنه العامة للدولة ٠٠ » ، وتنص المادة (٣) منه على أن « تهدف المحاسبة الحكومية بصفة أساسية الى تحقيق الأغراض الآتية :

الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي بالنسبة لأموال الجهات الإدارية أو الأموال التي تديرها سواء كانت إيرادا أو أصولا أو حقوقا ٠٠ » . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢٣) من ذات القانون قبل استبدالها بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ تنص على أنه « يجوز للأشخاص العامة غير الخاضعة لهذا القانون أن تطلب الاستعانة بوزارة المالية لأجراء الرقابة قبل الصرف على حساباتها طبقا للقواعد المطبقة في هذه الجهات وعلى وزارة المالية أن تستجيب لهذا الطلب » . وقد استبدل بنص هذه المادة المادة الآتية بالقانون المشار اليه آنفا « تقوم وزارة المالية بأجراء الرقابة المالية قبل الصرف على حسابات جميع الهيئات العامة الاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة ، وذلك طبقا للقواعد المطبقة في هذه الجهات » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ أخضع لسلطانه جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية ، بفرض تدعيم الرقابة المالية على الاتفاق قبل الصرف بالجهات الإدارية ، وأحكام الرقابة على المال العام إيرادا ومصرفا ، وأجاز للأشخاص العامة غير الخاضعة لهذا القانون - قبل تعديله بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ - أن تطلب الى وزارة المالية معاونتها في اجراء الرقابة المالية قبل الصرف على حساباتها طبقا للقواعد المطبقة لديها ، وأوجب على وزارة المالية الاستجابة لطلبها . بيد أن المشرع عدل حكم المادة ٢٣ من قانون المحاسبة الحكومية بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ، وبسبب نطاق تلك الرقابة لما لها من أثر ايجابي فعال في حماية أموال وترشيده انفاقها في الأوجه المقررة لذلك ، بحيث مد نطاق اختصاص وزارة المالية في أعمال الرقابة المالية قبل الصرف الى حسابات جهات لم تكن تخضع أصلا لقانون المحاسبة الحكومية آنف البيان قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ، على نحو باتت معه الهيئات العامة الاقتصادية خاضعة أيضا لتلك الرقابة طبقا للقواعد المالية المطبقة بها ، وبما لا يخل بمضمون الرقابة التي عينها في قانون المحاسبة الحكومية .

ومن حيث أن المشرع أنشأ بمقتضى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل ، بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٩ هيئة قومية تسمى اتحاد الإذاعة والتلفزيون وناط به دون غيره شئون الإذاعة المسبوعة والمرئية وحوله وحدة انشاء وتملك محطات البث الإذاعي المسموع والمرئي في جمهورية مصر العربية ، وأجاز له أن يتعاقد وأن يجرى جميع التصرفات والأعمال المحققة لأغراضه دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية ، واختصه بموازنة مستقلة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية يراعى في وضعها القواعد والمتبعة في اعداد موازنة المشروعات الاقتصادية على أن يرحل فانض إيراداته من سنة مالية الى السنة التالية .

ولما كان ذلك وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي قد اعتبر اتحاد الإذاعة والتلفزيون هيئة اقتصادية ، ومن ثم فانه يخضع بهذا الوصف لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ التزاما بصريح نص القانون ، ودون محاجة بأن أحكام النظم واللوائح المالية الخاصة به مغايرة للقواعد والنظم الحكومية . وذلك أن الرقابة المالية التي ستجريها

وزارة المالية على اتحاد الاذاعة والتلفزيون ستكون طبقا للقواعد المالية الواردة بلوائح هذا الاتحاد ونظمه المالية دون القواعد الحكومية .

الملك

انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى خضوع اتحاد الاذاعة والتلفزيون للرقابة المالية قبل الصرف طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ .

(فتوى رقم ٨٦٥ فى ٢٧/١١/١٩٩٥ جلسة ١٥/١١/١٩٩٥ ملف رقم ٥٠٧/٢/٣٧) .

(٤٤)

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

هيئات عامة - الهيئة العامة للسلع التموينية - سندات على الخزنة العامة - الفوائد المتحصلة من تلك السندات - عدم خضوعها للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .
المادة الثانية من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩١ يربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ .

المادة (١) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .
الفوائد المتحصلة عن السندات التي أصدرتها وزارة المالية في شهر يونية سنة ١٩٩٢ لسداد مديونية الهيئة العامة للسلع التموينية للبنوك التجارية لا تخضع للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة - لا يجوز العجاج بأن التزام وزارة المالية قبل البنوك الدائنة نشأ بطريق التجديد بدلا من التزام هيئة السلع التموينية (المدين الأصلي) وبذلك تضيى العلاقة بين وزارة المالية والبنوك الدائنة مستقلة عن العلاقة السابقة بين هذه البنوك والهيئة - نتيجة ذلك : الفائدة التي تغلها السندات التي أصدرتها وزارة المالية للواء بالديونية تخضع للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة - سبب ذلك : أن هذه الأوراق صدرت متقدمة لخصائص السندات وبالتالي لا يمكن أن يطلق عليها لفظ سندات الواردة بالمادة (١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع اقتسامها الصادر بجلستها المنعقدة في ١٣ من أبريل سنة ١٩٩٤ وتبين لها أن المادة الثانية من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩١ يربط الموازنة الصامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ تنص على أن « لوزير المالية اصدار أذن وسندات على الخزنة العامة وفقا للشروط والأوضاع التي يتفق عليها مع البنك المركزي المصري لمواجهة ما يلي : ٠٠٠ (ب) تمويل عجز الهيئات الاقتصادية المرحل في السنوات السابقة بالقدر الذي يثبت أنه ينبغي على الخزنة العامة تمويله » . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تسرى الضريبة على الإيرادات الآتية :

١ - الفوائد وغيرها مما تنتجه السندات وأذن الخزنة وما يدفع من مكافآت التسديد ومن الأنصبة الى حاملي السندات وغيرهم من الدائنين ٠٠٠ » كما تنص المادة (٤) على أن « يعفى من الضريبة :

١ - فوائد السلفيات والديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة بشرط أن تكون داخلة في حساب المنشآت المتفقة بها الكائنة في جمهورية

مصر العربية وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال . . .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع أجاز لوزير المالية بمقتضى قانون ربط الموازنة العامة للدولة للعام المالى ١٩٩٢/٩١ ، إصدار سندات وأذون على الخزنة العامة وفقا للشروط التى يتم الاتفاق عليها مع البنك المركزى المصرى ، لمواجهة تمويل عجز الهيئات الاقتصادية المرحل عن سنوات سابقة ، وذلك بالقدر الذى يثبت أنه ينبغى على الخزنة العامة تمويله . كما أخضع المشرع بموجب قانون الضرائب على الدخل الفوائد ، نئى ثقلها السندات وأذون الخزنة العامة وما يدفع من مكافآت التسديد ومن الأعباء الى حاملي السندات وغيرهم من الدائنين للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة . وأعفى المشرع من هذه الضريبة فوائد السلفيات والديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة شريطة أن تكون هذه الفوائد داخلة فى حساب المنشآت المنتفعة بها فى جمهورية مصر العربية وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال .

ومن حيث ان وزارة المالية قامت بإصدار سندات على الخزنة العامة للدولة بقيمة العجز المرحل غير الممول فى حساب ختامى الهيئة العامة للسلع التموينية ، فى حدود لا تجاوز رصيد السحب على المكشوف للهيئة لدى البنوك التجارية وقدره ٨٣٨٣ر٤ مليون جنيه ، وتمهت الوزارة بموجب هذه السندات أن تدفع لحاملها قيمة كل منها على أن يقتصر تداولها بين وحدات الجهاز المصرفى دون البنك المركزى المصرى وبسعر قائمة يقل عن متوسط سعر الفائدة على أذون الخزنة العامة بواقع ٢٪ ومدتها خمس سنوات قابلة للتجديد فى ضوء الظروف السائدة وقتها .

ولما كانت السندات هى أوراق مالية تصدر بقيمة اسمية واحدة تكون قابلة للتداول بالطرق التجارية وفقا للشكل الذى تصدر به . ويكون لها كوبونات ذات أرقام متسلسلة ومشملة على رقم السند ، وتعطى السندات لصاحبها الحق فى استيفاء عائد محدد يدفع فى آجال معينة ، وتوفى الجهة مصدرة السندات بقيمتها وفقا للشروط التى وضعت عند الإصدار بغير تقديم لمباد الوفاء أو تأخير .

فاذا ما صدرت السندات مفتقدة لكل أو بعض تلك الخصائص لم تعد أوراقا مالية وينتفى عنها وصف السندات . ولفظ (السندات) الوارد

في المادة (١) من قانون الضرائب على الدخل لا يجوز حمله الا على السندات بالمعنى الاصطلاحي لها كأوراق مالية ، والفى يبين من استقراء وقائع الموضوع المروض ان السندات محل النزاع صدرت بقيمة العجز المرحل غير الممول فى حساب ختامى الهيئة العامة للسلع التموينية فى حدود مالا يجاوز رصيد السحب على المكشوف للهيئة فى البنوك ، أى صدرت طبقا للبند (ب) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩١ المشار اليه لقاء مبالغ كان يتعين أن تلتزم بها وزارة المالية لتمويل العجز المرحل من سنوات سابقة فى موازنة هيئة السلع التموينية ، فهى فى حقيقتها مبالغ اقتراضتها من البنوك لتمويل احتياجات البلاد التموينية ، على أن يكون الملتزم بها أصلا وزارة المالية طبقا للقانون ، وبذلك تكون ديننا نشأ فى ذمة وزارة المالية بسبب مباشرة المهنة وقد صدرت بغير قيمة موحدة ، وليست لها كوبونات وأجيز تعديلها فى ضوء الظروف السائدة فضلا عن قصر تداولها على البنوك التجارية فقط ، وبذلك تكون هذه السندات صدرت فاقدة لخصائص الورقة المالية ولا تصد سندات فى الاصطلاح القانونى أو فى مفهوم المادة (١) من قانون الضرائب على الدخل وانما تعد صكوك ديون عادية متصلة بمباشرة المهنة ، ومن ثم تعفى فوائدها من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .

ولا يجوز الحجاج فى هذا الشأن بأن التزام وزارة المالية قبل البنوك الدائنة نشأ بطريق التجديد بدلا من التزام هيئة السلع التموينية (المدين الاصل) وبذلك تضحي العلاقة بين وزارة المالية والبنوك الدائنة مستقلة عن العلاقة السابقة بين هذه البنوك والهيئة ، وتبعا فان الفائدة التى نفلها السندات التى أصدرتها وزارة المالية للوفاء بالمديونية تخضع للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، لا يجوز الحجاج بذلك لأن السندات المروض أمرها صدرت طبقا للبند (ب) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩١ المشار اليه ، وكان يتعين أن تلتزم بقيمتها وزارة المالية لتمويل العجز المرحل غير الممول فى حساب ختامى الهيئة أى أن المدين الاصل بها هى وزارة المالية وهو مالا يتفق وأحكام التجديد الذى هو عقد يتفق فيه الطرفان على أن يقضيا على التزام سابق وأن يحل محله التزاما آخر جديدا يختلف عن الأول فى أحد عناصره - العاقدان أو الموضوع أو السبب - كما لا يصح استنباط الاستبدال أو افتراضه بل يجب أن تظهر نية العاقدين فى انقضاء الالتزام السابق وفى احلال الالتزام الجديد محله ظهورا واضحا ، وهو مالا يتوافر فى الحالة المروضة .

ولما كان ما ساقته وزارة المالية من أسانيد وحجج تحت بصيرة هيئة الجمعية العمومية أبان إصدارها لافئائها السابق ، واذ لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى له المدول عن هذا الافتاء الذى كشفت به عن وجه الحق وصائب حكم القانون .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الفوائد المتحصلة عن السندات التى أصدرتها وزارة المالية فى شهر مايو سنة ١٩٩٢ بمبلغ ٨٣٨٣٤ مليون جنيه لسداد مديونية الهيئة العامة للسلع التموينية للبنوك التجارية لاتخضع للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة تأييدا لما صغر منها من افتاء سابق فى هذا الشأن .

(فتوى رقم ٨٦٨ فى ١٩٩٥/١١/٢٨ جلسة ١٩٩٥/١١/١٥ ملف رقم ٧٨/٢/١٦) .

(٤٥)

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

عقد ادلى - تنفيذ العقد - مبدأ حسن النية *

نص المادة ١٤٨ من القانون المدني على وجوب أن يكون تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية - لا يقتصر العقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والمعادلة بحسب طبيعة الالتزام *

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٤٨ من القانون المدني تنص على أنه « (١) يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية (٢) ولا يقتصر العقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والمعادلة بحسب طبيعة الالتزام » *

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن العقود تخضع لأصل عام من أصول القانون يقضى بأن يكون تنفيذها بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ويمتد هذا الالتزام ليشمل ما هو لصيق بالعقد ويعتبر من مستلزماته *

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مديرية الضرائب العقارية بكفر الشيخ تعاقدت على شراء عدد أربع وحدات سكنية من الوحدة المحلية لمركز ومدينة بلطيم ثمنها ٧٦٠٠٠ ج وقامت بسداد مبلغ ٥٨٧٠٠ ج من هذا المبلغ ومن ثم يتعين الزامها بأداء مبلغ ١٧٣٠٠ ج باقى ثمن هذه الوحدات الى الوحدة المحلية وذلك تنفيذاً للعقد المبرم بينهما *

للك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام مديرية الضرائب العقارية بمحافظة كفر الشيخ أداء مبلغ ١٧٣٠٠ جنيه للوحدة المحلية لمركز ومدينة بلطيم باقى ثمن الوحدات السكنية التى قامت بشرائها *

(فتوى رقم ٨٨١ في ١٢/٢/١٩٩٥ جلسة ١١/١٥/١٩٩٥ ملف رقم ٢٥٩٤/٢/٣٣) *

عقد اداني - عقد توريد - توريد الوجبات الغذائية - ضريبة دفعة - توريد مشتريات يدخل في مكوناتها اصناف مسخرة جبريا .

المواد ٩ ، ٨٠ ، ٨٢ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

المشرع فرض ضريبة دفعة على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المملوكة لها سواء تم الصرف مباشرة أو بطريق الانابة ويتحمل بمبناها الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له - استثناء من ذلك : يعفى من ضريبة الدمغة النسبية والاضافية ما يصرف نظير مشتريات مسخرة جبريا أو خدمات معدة مقابل ادائها بمعرفة إحدى الجهات الحكومية - إذا كان محل عقد التوريد مشتريات يدخل في مكوناتها اصناف مسخرة جبريا - نتيجة ذلك : عدم تمتع هذه الاصناف بالاعفاء المشار اليه - سبب ذلك : بالتمتع الصنف المسخر جبريا في مكون يزايله التسعير الجبري باعتبار أن محل التوريد هو المكون الجديد وليس الصنف المسخر جبريا - إذا كان محل العقد توريد وجبات غذائية فانها لا تطرأ من ضريبة الدمغة - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقدسي الفتوى والتشريع أن المادة (٩) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تستحق ضريبة نسبية على ما تصرفه الجهات الحكومية وشركات القطاع العام من المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها والاعانات على الوجه الآتي : ٠٠٠ » وتنص المادة (٨٠) على أنه « فيما عدا المرتبات والأجور وما في حكمها والاعانات تستحق على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المملوكة لها ، وسواء تم الصرف مباشرة أو بطريق الانابة علاوة على الضريبة المبينة في المادة السابقة ضريبة اضافية مقدارها ثلاثة أمثال الضريبة المشار اليها » . كما تنص المادة (٨٢) من ذات القانون على أن « تعفى من الضريبة المنصوص عليها في المادتين ٧٩ و ٨٠ من هذا القانون المبالغ التي تصرف في الأحوال الآتية : ٠٠٠٠٠٠٠٠ (و) ما يصرف نظير مشتريات مسخرة جبريا ، أو خدمات محددة مقابل ادائها بمعرفة إحدى الجهات الحكومية ٠٠٠ » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع فرض ضريبة دفعة على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المملوكة لها سواء تم الصرف مباشرة أو بطريق الانابة ، ويتحمل عبء هذه الضريبة الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له . إذ الأصل في فرض ضريبة الدمغة هو الإلزام بأدائها

فيخضع لها كل من تعامل مع جهة حكومية وأثر هذا التعامل عن استحقاقه لمبالغ من الأموال المملوكة للجهة الحكومية فيخضع صرفها له لضريبة الدمغة النسبية العادية وإضافية ولا استثناء من هذا الأصل إلا بمقتضى نص فى قانون يتاح على موجه هذا الإعفاء على نحو ورد بنص المادة (٨٠) من قانون ضريبة الدمغة الذى أعفى من ضريبة الدمغة النسبية والإضافية ما يصرف نظير مشتريات مسعرة جبريا أو خدمات محددة مقابل أدائها بمعرفة إحدى الجهات الحكومية . بيد أنه إذ كان العقد محلّه توريد مشتريات يستل فى مكوناتها أصناف مسعرة جبريا فلا تتمتع هذه المشتريات بالإعفاء المتاح على موجب حكم المادة (٨٠) من قانون ضريبة الدمغة . ذلك أنه بالنسبة للصنف المسعر جبريا فى مكون يزايله التسعير الجبرى باعتبار أن محل التوريد هو المكون الجديد وليس الصنف المسعر جبريا . وبناء عليه فإن العقد المائل وقد اشتمل على توريد وجبات غذائية فإنها لا تعفى من ضريبة الدمغة ولو كانت مكوناتها أصنافا مسعرة جبريا ، إذ أن قيمة الوجبة ليست مجموع أسعار الأصناف المسعرة جبريا المكونة لها وإنما تشمل بجانب ذلك قيمة مضافة روعيت فى تحديد ثمن الوجبة عند تقديم المطاء .

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك كذلك إلا أن المستقر عليه فى افتاء الجمعية العمومية فى مجال تفسير العقود أن تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية هو أصل عام من أصول القانون الذى يحكم العقود المدنية والعقود الإدارية على حد سواء وبمقتضاء يلتزم كل طرف من طرفى العقد بتنفيذ ما اتفقا عليه فى ضوء ما انصرفت إليه إرادتهما المشتركة . ومقتضى أعمال ذلك فى الحالة المعروضة مقترنا بنص البند (١٥) الوارد بالتحفظات المتممة لأمر التوريد ، والذى يعزى بأنه « لا تخصم أى دمغات على الأصناف المسعرة جبريا الداخلة فى مكونات الوجبة ، أن يستحق المورد قيمة ضريبة الدمغة المقررة على الأصناف المسعرة جبريا الداخلة فى مكونات الوجبات محل العقد دون أن يعد ذلك تعديلا لمن أوجب القانون تحمله بالضريبة واعتبره المكلف بها قانونا أمام جهات الجباية للضريبة بأن ينقل المكلف بها قانونا عبأها المالى إلى المتعاقد معه فتنتزع فى مكونات المقابل المالى الذى يستحقه أحد طرفى العقد على الآخر بموجب رضائهما بذلك وإنما هو فى حقيقته نقل العبء الاقتصادى أعمالا لأحكام العقد التى تلاقى عليها إرادة الطرفين .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى علم سريان حكم المادة (٨٢) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ على توريد الوجبات الغذائية لطلبة جامعة الأزهر في العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١ .

(فتوى رقم ٨٨٢ في ١٢/٢/١٩٩٥ جلسة ١٥/١١/١٩٩٥ ملف رقم ٤٩٧/٢/٧) -

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

عقد ادارى - عقد توريد - تنفيذ العقد .

نص المادة (١٤٨) من القانون المدنى .

من المبادئ المسلمة ان العقود تخضع لاصل عام من اصول القانون يقضى بان يكون تنفيذها بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية وهذا الاصل مطبق فى العقود جميعها سواء المدنية او الادارية ولا يخل بذلك ان العقود الادارية تتقيد بطابع خاص مناطه احتياجات المرفق الذى يستهدف العقد تسييره وتغليب المصلحة العامة على مصلحة الأفراد - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع ان المادة ١٤٨ من القانون المدنى تنص على انه « (١) يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية (٢) ولا يقتصر العقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول ايضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام ... » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم انه من المبادئ المسلمة ان العقود تخضع لاصل عام من اصول القانون يقضى بان يكون تنفيذها بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية وهذا الاصل مطبق فى العقود جميعها سواء المدنية او الادارية ولا يخل بذلك ان العقود الادارية تتقيد بطابع خاص مناطه احتياجات المرفق الذى يستهدف العقد تسييره وتغليب المصلحة العامة على مصلحة الأفراد الخاصة .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية قامت بتنفيذ التزامها تجاه المركز الصحى بطبع وتوريد الكميات المطلوبة من الدفاتر فئة ١٠٠ ورقة وتم تسليم هذه الكميات بالفعل ومن ثم يتعين الزام المركز اداء مبلغ ١٤١١ جنيه قيمة هذه الدفاتر ولا يخل بذلك ما تجرته النيابة الادارية من تحقيق فى هذا الشأن .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى الزام المركز الصحى ببيت عقبة التابع لوزارة الصحة اداء مبلغ ١٤١١ جنيه للهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية قيمة الدفاتر التى قامت الهيئة بطبعها وتوريدها .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية لـ: من الفتوى والتشريع - نزاع - رأى ملزم - عدم جواز اعاده عرض الموضوع لسابقة ابداء الرأى فيه .

المادة (٦٦ د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
المشرع ناط بالجمعية الاختصاص بابداء الرأى مسببا فى المنازعات التى تنشأ بين جهات حددها على أن يكون رأيا ملزما للجانبين حسما لأوجه النزاع وقطعا له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على ما تنتهى اليه الجمعية العمومية فى هذا الشأن - نتيجة ذلك : الرأى الصادر من الجمعية العمومية فى مجال المنازعة هو رأى نهائى حاسم للنزاع تستنفد ولايتها باصداره ولا يجوز معاودة طرحه مرة أخرى حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بابداء الرأى فى المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠ (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين ٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية من هذا النص أن المشرع ناط بالجمعية الاختصاص بابداء الرأى مسببا فى المنازعات التى تنشأ بين جهات حددها على أن يكون رأيا ملزما للجانبين حسما لأوجه النزاع وقطعا له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على ما تنتهى اليه الجمعية العمومية فى هذا الشأن ومن ثم فإن الرأى الصادر من الجمعية العمومية فى مجال المنازعات هو رأى نهائى حاسم للنزاع تستنفد ولايتها باصداره ولا يجوز معاودة طرحه مرة أخرى حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية .

ولما كان الثابت من الأوراق أن موضوع النزاع سبق وأن حسمته الجمعية العمومية برأى ملزم بجلستها المنعقدة فى ١٢/٧/١٩٩٤ برفض المطالبة المقدمة من الوحدة المحلية لمركز ومدينة الاسماعيلية بالزام محافظة مطروح أداء مبلغ ٨٧٥٢٢٧ ج قيمة معدات وقطع غيار ، ومن ثم تكون قد

استفدت ولايتها بنظر النزاع ولا يجوز لها أن تعيد النظر فيما سبق.
وأن انتهت إليه في هذا الشأن .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لهيئة الفتوى والتشريع إلى عدم حواز
اعادة عرض النزاع القائم بين الوحدة المحلية لمركز ومدينة الاسماعيليه
ومحافظة مطروح حول أداء مبلغ ٨٧٥٢ ج لسابقة ابداء الرأي بشأنه .
(لدوى رقم ٨٨٤ فى ١٩٩٥/١٢/٢ جلسة ١٩٩٥/١١/١٥ ملف رقم ٩٣٠/٢/٣٣ / ..

(٤٩)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

عاملون مديون بالدولة - عاملون بالقطاع العام - عاملون بالجهاز المركزي للمحاسبات .

شركات قطاع الأعمال العام - الشركة القابضة للنقل البحري - شركات اجنبية مملوكة للشركة القابضة - بدلات سفر وانتقال .

المواد ٤٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٥ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والمادة (١) ، ٧/١٠ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٥ ، والمادتان ٢ ، ٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ .

المشرع في كافة التصويص سائلة الذكر حرص على تمويش الموظف او العامل عما يتكبد من نفقات ومصروفات فعلية وضرورية في سبيل اداء اعمال وظيفته او فيما يكلف به من مهام من قبل جهة عمله وما قد يتطلبه السفر من ظهور في بعض المحافل وما يقتضيه تمثيل الجهة المولدة - مؤدى ذلك : وجوب النظر الى جوهر الايفاد وحقيقتها وغرضه - نتيجة ذلك : وجوب التقيد باحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال والاقامة الواردة باللائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المطبقة في الجهة المولدة طالما كان ايفاد الموظف او العامل لعمل من اعمال وظيفته وطالما كان الهدف من الايفاد مصلحة مباشرة للجهة المولدة تعود عليها بالنفع خاصة - مفاد ذلك : احقية الجهة المولدة فيما ورد باللائحة الشركة المولدة لديها من بدلات والجهة المولدة هي من تمنح المولد ما تقدره من بدلات سفر والاقامة في حدود لوائحها المنظمة لذلك - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٤٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يسترد العامل النفقات التي يتحملها في سبيل اداء اعمال وظيفته وذلك في الأحوال ووفقا للأوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية » ، في حين تنص المادة ٤٥ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن « يصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بالأحكام والفئات الخاصة ببديل السفر ومصروفات الانتقال التي تصرف للعاملين تعويضا لهم عما ينفقونه في سبيل اداء وظائفهم » .

واستعرضت الجمعية العمومية ما نصت عليه المادة (١) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ من أن « بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية :

- (١) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة . (ب) . . .
- (ج) الليالي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحية ،

كما ورد النص في البند سابعاً من المادة (١٠) من ذات اللائحة معدلاً بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٥ على أنه « إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت فئات بدل السفر التي تصرف إليه إلى الثلث » .

كما استعرضت الجمعية العمومية ما نصت عليه المادة (٢) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ من أن « بدل السفر هو المبلغ الذي يمنح للعامل مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية :

- (١) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها . (ب) . . (ج) الليالي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهام العمل » .

وتنص المادة (٦) من ذات اللائحة معدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٨٥ على أن « يخفض بدل السفر بمقدار الثلث في حالة الإقامة بأحدى استراحات هيئات القطاع العام أو . . . أو أي منزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية أو شركة أخرى وما في حكم ذلك ويسرى الحكم على العاملين الموفدين للخارج كما يخفض بدل السفر بمقدار الثلثين إذا تحملت الجهة المنتدب أو الموفد إليها العامل بكافة نفقاته مدة التنب أو الإيفاد » .

ويؤخذ من النصوص التشريعية سالفة الذكر أن المشرع في قوانين العاملين المتعاقبة سواء المدنيين بالدولة أو القطاع العام (وآخرها القانونان رقم ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨) حرص على تعويض الموظف أو العامل عما يتكبده من نفقات ومصروفات فعلية وضرورية في مسبيل أداء أعمال وظيفته ، أو فيما يكلف به من مهام من قبل جهة عمله وما قد يتطلبه

السفر من ظهور في بعض المحافل وما يقتضيه تمثيل الجهة الموفدة .
وفي هذا الصدد أفردت للعاملين المدنيين بالدولة أحكام خاصة ببدلات
السفر ومصاريف الانتقال صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة
١٩٥٨ ، كما اخص العاملين بالقطاع العام بأحكام أخرى مستقلة صدر
بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ .

والجمعية العمومية تستخلص من استظهار صريح النصوص الحاكمة
لبدلات السفر ومصاريف الانتقال ومن مقتضيات تطبيق القواعد المنظمة
لهذا الشأن وجوب النظر الى جوهر الايفاد وحقيقته وغرضه فاذا كان
ايفاد الموظف أو العادل لعمل من أعمال وظيفته بحكم علاقة العمل التي
تربطه بالجهة الموفدة أو الباعثة ، أو لمهمة من المهام التي تكلف بها ويؤدى
فيها مستهدفا في ذلك مصلحة مباشرة للجهة الموفدة تعود عليها بالنفع
خاصة - كانت أحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال والاقامة الواردة
بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المطبقة في الجهة الموفدة منظمة
لهذا المقام يتعين الالتزام بمحدوده ونسبه المقررة والصل بمقتضاها .

ولاحظت الجمعية العمومية من مطالعتها للقواعد المطبقة في شأن
بدل السفر للعاملين بالشركات الأجنبية - في الحالة المعروضة - انه ورد
بلائحة شركة الاسكندرية للملاحة (نيويورك) ليستد أن الشركة تتحمل
مصاريف السفر بالدرجة الأولى بالطائرة والاقامة في فنادق الدرجة الأولى
لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عند سفرهم في مأموريات خاصة بالشركة
وكذلك للوفد في مأموريات رسمية للشركة من نفس المستوى الوظيفي .
كما تتحمل الشركة بمصاريف الانتقال الفعلية ، وتؤدى الشركة بدل
السفر والاستقبال لرئيس مجلس الإدارة بواقع ٤٠٠ دولار يوميا وعضو
مجلس الإدارة بواقع ٣٠٠ دولار يوميا ، كما تؤدى بدل السفر بذات
الفتن للوفد في مأمورية رسمية للشركة وفقا لمستواه الوظيفي ، كما
تتحمل الشركة مصاريف السفر بالدرجة السياحية والاقامة بالكامل في
فنادق الدرجة الأولى لباقي العاملين .

كما ورد باللجنة التنظيمية لشركة الاسكندرية للملاحة (لندن)
المحددة بأنه ، بالإضافة الى مراقب الحسابات الذي يعينه مجلس الإدارة
طبقا للقوانين الانجليزية يحق لكل شريك أو لكل صاحب مصلحة في
التفتيش على دفاتر وحسابات الشركة ان يطلع على كافة المستندات
والقوائم المالية للشركة وكذلك لفروعها واستثماراتها ، وفي جميع الأحوال
تتحمل الشركة بكافة تكاليف التفتيش بما فيها مصاريف السفر والاقامة

في الفنادق وبدلات السفر التي تقررها اللائحة المالية الخاصة بالشركة .
ويجب أن يعلم رئيس مجلس الإدارة بكل تفتيش أو اطلاع ونتائجه .

كما تناولت القواعد الخاصة بشركة الخديوية للملاحة (هامبورج)
تحديد فئات بدلات السفر ونفقاته التي تؤدي لرئيس مجلس الإدارة
وعضو مجلس الإدارة وعضو المجلس المنتدب والمدير العام وباقي الموظفين
بالشركة .

والحاصل أن التساؤل المطروح على الجمعية العمومية انما ينصب
حول مدى جواز التقيد بالفئات والنسب المنصوص عليها في لوائح بدل
السفر الحكومية أو الخاصة بالقطاع العام وذلك بالنسبة الى من تقرر
ايفادهم من العاملين بالحكومة أو القطاع العام أو الجهاز المركزي
للمحاسبات في مهام تتعلق بالشركة القابضة للنقل البحري في الخارج
واقضى الأمر سفرهم لمباشرة أعمال وظائفهم في تمثيل الجهة الموفدة لدى
الشركات الأجنبية المملوكة للشركة القابضة للنقل البحري ، انه بالنظر
الى أن سفر هؤلاء كان بصفتهم ممثلين للجهة الموفدة أو مندوبين عنها من
تربطهم علاقة عمل مباشرة بها أو لتفتيش على هذه الشركات ومراجعة
حساباتها ، بالنظر الى أن ايفاد لا ينصرف الى تحقيق خدمة خاصة
للموفد أو الجهة الموفد اليها وانما كان صالح للجهة الموفدة أو الباعثة .
فانه تبعا لذلك لا محيص من الالتزام بالمعاملة المالية المقررة باللائحة السفر
ومصاريف الانتقال المطبقة بالجهة الموفدة ، وليس فيما ورد بلوائح تلك
الشركات الأجنبية ما ينهض سنداً قانونياً صحيحاً يستباح معه عدم
التقيد بلوائح بدل السفر الحكومية أو الخاصة بالقطاع العام على من
تقرر ايفادهم وبحسبان أن أحكام اللوائح الخاصة بالشركات الأجنبية
انما لا يستلزم بها الا العاملين لديها والمخاطبين بها ، وفي مأموريات خاصة
بتلك الشركات وهو الأمر غير المائل في الحالة المعروضة .

واذا كانت الشركة الموفد اليها تقرر في نظمها ومعاملاتها بدلات
سفر واقامة لمن يوفد اليها من الشركة أو الجهة المالكة أو جهة الرقابة
فان هذه الجهة الموفدة هي من تستحق تلك البدلات باعتبار تمثيل الموند
منها لها ، وباعتبارها الاصيل الذي يتمثل حضورها الاعتباري بحضور
الموفد منها . والحاصل أن علاقة الموفد بالجهة التي أوفدته هي علاقة
ثنائية تقوم أوضاعها والالتزامات والحقوق المتبادلة بها في اطار طرفيها
وحدهما وان علاقة الجهة الموفدة بالجهة الموفد اليها هي أيضا علاقة ثنائية
متميزة عن العلاقة الأخرى فلا تختلط بها ، والحاصل ان ليس ثمة علاقة

ثنائية مباشرة وذات التزامات وحقوق متبادلة بين الموفد وبين الجهة الموفد إليها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الجهة الموفدة فيما ورد بلائحة الشركة الموفد لديها من بدلات والجهة الموفدة هي من تمنح الموفد ما تقدره من بدلات سفر وإقامة في حدود لوائحها المنظمة لذلك .

(فتوى رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٩٦/١/١٦ ملف رقم ١٣٩١/٤/٨٦) .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع - اختصاص - فقدان عنصر المصلحة
فى النزاع - عدم قبول نظره .

المادة (٦٦/د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

مناط اختصاص الجمعية بإبداء الرأى الملزم فى المنازعات هو بما ينشأ منها بين الوزارات وبين المصالح العامة وبين المؤسسات العامة وبين الهيئات المحلية وبين هذه الجهات وبعضها البعض - إذا حكم بالالغاء فإن جهة الإدارة تلتزم بتنفيذ الحكم دون أن يكون لها أن تمتنع عن التنفيذ أو تتقاعس عنه على أى وجه كان - سبب ذلك : أن حكم الالفه حجة على الكافة وهو يعدم بذاته الأثر القانونى المباشر للقرار منذ توقيده دون أن يتوقف ذلك على تدخل جهة الإدارة - نتيجة ذلك : أن صدور حكم المحكمة الإدارية العليا بعدم الاعتداد بقرار الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بالاستيلاء على المساحة المتنازع عليها ومن ثم فقد بات اثر القرار معدوماً وبالتالي لم يعد للهيئة مصلحة قانونية تصلح سنداً لاستمرارها محطوف فى المنازعة مما يؤدى الى عدم قبول نظر النزاع للفدان الهيئة عنصر المصلحة - تطبيق

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى المسائل والموضوعات الآتية : (أ) ٠٠٠ (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين » . واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن مناط اختصاصها بإبداء الرأى الملزم فى المنازعات ، هو بما ينشأ منها بين الوزارات وبين المصالح العامة وبين المؤسسات العامة وبين الهيئات المحلية وبين هذه الجهات وبعضها البعض . وإذا كان من المقرر أن الأحكام الصادرة بالالغاء ، على نحو ما استقر عليه الافتاء والقضاء ، تكون حجة على الكافة ، وتلك النتيجة لا معدى عنها ادراكاً للطبيعة العينية لدعوى الالفه ، ولكون الدعوى مخاصمة للقرار الإدارى فى ذاته ، فإذا حكم بالالغاء فإن جهة الإدارة تلتزم بتنفيذ الحكم دون أن يكون لها أن تمتنع عن التنفيذ أو تتقاعس عنه على أى وجه كان نزولاً عند حجة الأحكام والتزاماً بسيادة القانون ، وأن حكم الالفه يحقق بذاته اعدام الأثر

القانونى المباشر للقرار منذ تقريره دون أن يتوقف ذلك على تدخل جهة الادارة . والحاصل أن ذلك جميعه ما يتحقق بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٧ القضائية سالف البيان ، الذى قضى بعدم الاعتداد بقرار الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بالاستيلاء
من ط ف

على مساحة ٥ ١٠ ١ المتنازع عليها ، ومن ثم فقد بات أثر القرار الصادر بالاستيلاء على تلك المساحة معدوما فى شأن ما يرتبه من سلطة للهيئة على المساحة المذكورة . ولم يعد لها مصلحة قانونية تصلح سنداً لاستمرارها كطرف فى المنازعة ، الأمر الذى يتمخض عنه فقدان الهيئة العنصر الذى يمكن أن تقوم به طرفاً فى هذا النزاع وهو المصلحة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول نظر النزاع المائل .

(فتوى رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٠/٢/١٩٩٥ جلسة ٦/١٢/١٩٩٥ ملف رقم ١٩٨٨/٢/٢٢)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع حول الضريبة على الدخل - عدم اختصاص الجمعية بنظره .

المادة (٦٦ / د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
المواد (١٢٥ ، ١٥٧ ، ١٦١) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

لئن كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض إلا أن المشرع في قانون الضرائب على الدخل المشار إليه خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي نشود حول الضريبة على الدخل استئنافاً ومقداراً لاستئن طريقاً خاصاً للطعن فيها أمام لجنة الطعن والتي يجرى الطعن في قراراتها بدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة وفق المواعيد والإجراءات التي عينها النص - نتيجة ذلك : عدم اختصاص الجمعية بنظر النزاع - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بأبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية : - (أ) ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانين » . وأن المادة ١٢٥ من قانون - الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « على المصلحة أن تخطر الشركة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة وبقيمنتها وأن تدعوها الى موافاتها كتابة بملاحظاتهما على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي أجرته المصلحة وذلك خلال شهر من تاريخ تسلم الاخطار ويتم ربط الضريبة على النحو الآتي : ٢٠٠٠٠٠٠ - إذا لم توافق الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقدير أو لم تقم بالرد في الميعاد على ما طلبته المأمورية من ملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير ، تربط المأمورية الضريبة وفقاً لما يستقر عليه رأيها وتكون واجبة

الأداء على أن تخطر الشركة بهذا الربط وعناصره بخطاب موسى عليه
 بعلم الوصول تحدد لها فيه ميعاد ثلاثين يوما لقبوله أو الطعن فيه
 طبقا لأحكام المادة ١٥٧ من هذا القانون ، فإذا وافقت الشركة على
 الربط أو انقضى الميعاد المشار اليه دون طعن أصبح الربط نهائيا ،
 أما إذا لم توافق الشركة على الربط أحيل الخلاف الى لجنة الطعن .
 ٣ - إذا لم تقدم الشركة الاقرار والمستندات وفقا لأحكام المادتين
 ١٢١ ، ١٢٢ من هذا القانون تربط الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأى
 المأمورية المختصة وتكون الضريبة واجبة الأداء . ويكون للشركة ابداء
 ملاحظاتها على هذا التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلم الاخطار .
 وللشركة أن تطعن فى التقدير وفقا للإجراءات المنصوص عليها فى المادة
 ١٥٧ من هذا القانون ، وتنص المادة ١٥٧ من القانون آنف البيان المستبدلة
 بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على انه : « مع عدم الاختلال بحكم المادة
 ٦٥ من هذا القانون يكون للمول خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بربط
 الضريبة فى الأحوال المنصوص عليها فى الفقرة (ب) من المادة ١٠٥
 والمادة ١٠٦ والفقرة (٢) من المادة ١٢٥ من هذا القانون أو من تاريخ
 توقيع الحجز عليه فى الأحوال المنصوص عليها فى الفقرتين الثالثة
 والرابعة من المادة ١٤٩ من هذا القانون أن يطعن فى الربط فإذا انقضى
 هذا الميعاد دون طعن أصبح الربط نهائيا . ويرفع الطعن بصحيفة من
 ثلاث صور يودعها المول المأمورية المختصة ٠٠٠ وعلى المأمورية خلال ستين
 يوما من تاريخ تقديم صحيفة الطعن أن ترسلها الى لجنة الطعن مشفوعة
 بملخص الخلاف والاقرارات والمستندات المتعلقة به وأن تخطر المول بكتاب
 موسى عليه بعلم الوصول بعرض الخلاف على لجنة الطعن ٠٠٠ » .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ١٦١ من قانون الضرائب على
 الدخل المشار اليه تنص على أن « لكل من مصلحة الضرائب والمول
 الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال
 ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان بالقرار . وترفع الدعوى للمحكمة التى يقع
 فى دائرة اختصاصها المركز الرئيسى للمول أو محل اقامته المعتاد أو مقر
 المنشأة وذلك طبقا لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار اليه .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أنه ولئن كان الأصل هو
 اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات

التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض إلا أن المشرع في قانون الضرائب على الدخل المشار إليه خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنور حول الضريبة على الدخل استحقاقا ومقدارا فاستن طريقا خاصا للطعن فيها أمام لجنة الطعن والتي يجري الطعن في قراراتها بدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة وفق الاجراءات والمواعيد التي عينها النص .

ولما كان الحكم الخاص يعمل به في خصوصه فإن الاختصاص بالفصل في تلك المنازعات ومن بينها المنازعة الماثلة ينحصر عن الجمعية العمومية وينعقد للجهة التي ناط المشرع بها هذا الاختصاص وهي لجنة الطعن ومن بعدها المحكمة الابتدائية المختصة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل .

(فتوى رقم ٨٩٩ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٥ جلسة ١٦/١٢/١٩٩٥ ملف رقم ٧٠٥٣/٧/٧٧) .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع - نزاع - سابقة ابداء الرأى المزمع فيه -
عدم جواز نظره .

المادة (٥/٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
المشرع اختص الجمعية العمومية بابداء الرأى مسببا فى الأنزعة التى تنشأ بين الجهات
الإدارية بعضها البعض ، وذلك بدلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفى
النزاعات وأغنى المشرع على رأيها صلة الإلزام للجانبين حسما لأوجه النزاع ، وقطعا له
ولم يعد لجهة ما حق التعقيب عليه أو مساوذة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية
- الرأى الصادر عن الجمعية العمومية فى مجال المنازعة هو رأى حاسم للنزاع ويكون
فيه فصل الخطاب - لما غلت أوداى طلب إعادة نظر النزاع من اية مستجدات من شأنها
أن تغير وجه الرأى فيه - نتيجة ذلك : عدم جواز نظر الموضوع المائل لسابقة الفصل
فيه - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع ، فتبين لها
سابقة نظرها لذات النزاع بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٩/٦/٧ ، بين
الأطراف ذاتها ، وانتهت الى الآتى : أولا - الزام الهيئة العامة للإصلاح
الزراعى والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية برد الأراضى
المصادرة - محل النزاع - الى وزارة المالية « الهيئة العامة للخدمات
الحكومية » . ثانيا : الزام الهيئة انعاما لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية
بأداء مقابل الانتفاع المقرر نظير شغلها للاستراحة والاسطبل والاكشاك
القائمة بالعامة منذ تاريخ شغلها وحتى تاريخ رد الأراضى محل النزاع ،
وذلك الى وزارة المالية « الهيئة العامة للخدمات الحكومية » . بحسبان
أن المشرع بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن توزيع الأراضى الزراعية
على صغار الفلاحين المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ استثنى من
الاستيلاء ، والنزوع ما تم مصادرته من أراضى الحدائق وأراضى المباني
الداخلة فى حدود المدن ، والثابت أن الأراضى المتنازع عليها لدى مصادرتها
كانت عبارة عن أراضى حدائق وأراضى مباني داخلية فى كردون مدينة
العامة . وقد كان يتعين على الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الالتزام
 بالاتفاق المقود مع وزارة المالية الذى أسند للأولى إدارة الأراضى نيابة
عن الوزراء لقاء ١٠٪ من ريعها ، بيد أن الهيئة خالفت الاتفاق وسلمتها
الى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى لتقوم بإدارتها والتصرف
فيها .

والحاصل أن المشرع اختص الجمعية العمومية بموجب المادة (٦٦/د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإبداء الرأي مسببا في الأنزعة التي تنشأ بين الجهات الإدارية بعضها البعض ، وذلك بديلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ، وأضفى المشرع على رأيها صفة الالتزام للجانبين حسما لأوجه النزاع . وقطعا له ، ولم يعط لجهة ما حق التعقيب عليه أو معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية . وأن الرأي الصادر عن الجمعية العمومية في مجال المنازعة هو رأي حاسم للنزاع ويكون فيه فصل الخطاب . وفضلا عن ذلك فإن أوراق طاب إعادة نظر النزاع وردت جميعا خلوا من أية مستجدات من شأنها أن تغير من وجه الرأي الذي خلصت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٦/٧ لدى نظرها لذلك النزاع لأول مرة ، ولا يعدو ما تضمنته تلك الأوراق أن يكون ترديدا لما سبق ان كان تحت نظر الجمعية بتلك الجلسة ، وقدردت في ضوء منه الخلوص الى رأيها المشار اليه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز نظر الموضوع المائل لسابقة ابداء الرأي الملزم فيه .

(فتوى رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٥ جلسة ٦/١٢/١٩٩٥ ملف رقم ١٣٣٠/٢/٣٢ ،
(١٥٥٥/٢/٣٢)

(٥٣)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

رسوم - رسوم محلية - تحصيل رسوم محلية - تحديد نسبة ١٠٪ مصاريف ادارية
مقابل عملية التحصيل - تكاليف اداء خدمة التحصيل .

المادة (٥٧١) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات - المادة (٢) من قانون نظام
الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١
و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ .

مجال اعمال المادة ٥١٧ المشار اليها فيما تقرر من اضافة نسبة ١٠٪ الى تكاليف
الخدمات كمصاريف ادارية يتحدد نطاقه بالخدمات التي تتم بين الجهات والمصالح العامة -
استثناء من ذلك : اذا كان اضطلاع أى من الجهات السابقة باداء الخدمة نزولا على التزام
تشريعى - نتيجة ذلك : قيام احد اشخاص القانون الخاص بتادية الخدمة لاحدى الجهات
او المصالح العامة لا يدخل ضمن نطاق تطبيق المادة السابقة وبالتالي يخضع تحديد المقابل
للعلاقة القائمة بين الطرفين وما جرى الاتفاق عليه بينهما - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥١٧)
من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن « تضاف مصاريف
ادارية بواقع ١٠٪ الى تكاليف الخدمات متى كانت احدى الجهتين المتعاملتين
خارجة عن موازنة الخدمات . ويستثنى من ذلك الجهة التي تؤدي خدمات
عامة عن طريق الالتزام التشريعى اذا كانت تلك الخدمات مدرجا بها
اعتمادات في موازنة الجهة المستفيدة تقابل تكاليفها بالكامل » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن مجال تطبيق المادة (٥١٧)
المشار اليها ، فيما تقرر من اضافة نسبة ١٠٪ الى تكاليف الخدمات
كمصاريف ادارية ، يتحدد نطاقه بالخدمات التي تتم بين الجهات والمصالح
العامة ، ما لم يكن اضطلاع أى منها باداء الخدمة نزولا على التزام تشريعى ،
فلا ينسبط الى الحالة التي ينول فيها أحد اشخاص القانون الخاص
تادية الخدمة لاحدى الجهات او المصالح العامة . وبناء عليه يخضع تحديد
مقابل اداء الخدمة فى الحالة الأخيرة للعلاقة القائمة بين الطرفين ، وما جرى
الاتفاق عليه بينهما فى حدود ما تسمح به القواعد المنظمة والحاكمة
لارادة كل منهما وولايته فى هذا الخصوص .

والحاصل ان شركة توزيع كهرباء جنوب الدلتا ، وهى شخص من
اشخاص القانون الخاص ، الداخلة فى مرفق الكهرباء ، تنأى عن أنه

نشمّلها الولاية المعقودة لوحّدات الادارة المحليّة اعمالاً للمادة (٢) من قانون نظام الادارة المحليّة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ، وذلك باعتبار أنّ مرفق الكهرباء يعدّ من المرافق ذات الطّبيعة الخاصّة في تطبيق أحكام ذلك القانون طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٦ باعتبار مرفق الكهرباء من المرافق ذات الطّبيعة الخاصّة في تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلي . الأمر الذي يفدو معه جلياً أنّه لا سلطان على الشركة من الوحدات المشار إليها بما يؤدي إلى الزّواها بتحصيل الرسم السالف البيان دون مقابل ، إلا إذا قبلت الشركة ذلك بإرادتها وكانت الأنظمة الخاصّة بها تتيح ذلك . وإذا كان الثابت من الأوراق أنّ الشركة المذكورة قدّرت القيام بتحصيل ذلك الرسم في إطار ما تنصّ عليه المادة (٤٠) من اللائحة التجاريّة لشركات توزيع الكهرباء الاقليميّة ، الصادرة بقرار المفوض بالادارة رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ ، من أنّ « تستقطع الشركة لحسابها ١٠٪ مصاريف ادارية من المبالغ التي تحصل من المشتركين لحساب المجالس المحليّة ، ووزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامّة وما في حكمها » ، ومن ثمّ فانه لا يسرغ - والحالة هذه - حرمان الشركة من مقابل الاضطلاع بعملية تحصيل الرسوم المحليّة خلال الفترة المذكورة تمويضاً لها عما تكبدته في هذا الخصوص وذلك في الحدود التي تضمنها المادة (٤٠) من اللائحة التجاريّة المخاطبة بها ، بحسبان أنّ النسبة المحددة بها تمثل الإطار الذي يدور في فلكه تحديد تكاليف أداء خدمة التحصيل .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى أحقية شركة

قرش جنيّه

توزيع كهرباء جنوب الدلتا في استثناء مبلغ ٣٥٠٧٧٤ المشار إليه مقابل تحصيل الرسوم المحليّة لصالح وحدات الادارة المحليّة في الفترة من عام ١٩٨٥ حتى ١٩٩٣/٦/٣٠ .

(فتوى رقم ٩٠١ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٥ جلسة ١٢/٦/١٩٩٥ ملف رقم

٢٥٤٧/٢/٣٢) .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

جامعات - جامعة القاهرة فرع الخرطوم - عاملون بالقرع - بدل سفر ومصاريف
انتقال - انتهاء ندب - مقابل نقدي .

المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، المادة ٧٨ مكررا من ذات اللائحة المضافة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ معدلة بقراريه رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ و ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ .

المشرع رغبة منه في تشجيع العاملين على العمل في المناطق النائية والسودان رخص
لهم بالسفر هم وعائلاتهم بالمهوم الذي عناء ذهابا وايابا الى الجهة التي يختارونها عددا
معيانا من المرات سنويا بالمجان او برقع اجرة واعطى لهؤلاء العاملين الخيار بين التصريح لهم
باستمارات السفر الجانية او برقع اجرة وبين صرف مقابل نقدي عن عدد مرات السفر
المقررة - شرط ذلك : ان يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل واسرته من الجهة
التي يعمل بها الى القاهرة - مناط استحقاق المقابل النقدي : يتوافر مناط الاستحقاق متى
اختاره مع بداية كل عام - نتيجة ذلك - انتهاء ندب العامل خلال العام الذي يجري فيه
الصرف لا يخل بعقده في الصرف وتقاضي باقي الاقساط عن هذا العام - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة
٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على ان « يرخص للعاملين
بمحافظة مطروح والوادي الجديد والبحر الاحمر ومنطقة سيناء على
البلاد الواقعة على الضفة الشرقية لقناة السويس وكذلك العاملون
بوادي النطرون والواحات البحرية بالسفر هم وعائلاتهم - دون
الخدم - ذهابا وايابا الى الجهة التي يختارونها أربع مرات سنوياً
بالمجان . ويرخص للموظفين بمحافظة قنا واسوان بالسفر هم
وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنين بالمجان
والثالثة برقع اجرة - ويرخص للموظفين في السودان ومحافظة سوهاج
والبلاد الواقعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر وعائلاتهم
دون الخدم مرتين احداها بالمجان والثانية برقع اجرة ٠٠٠ » في حين
تنص المادة ٧٨ مكررا من ذات اللائحة والمضافة بقرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ معدلة بقراريه رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧
و ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ على ان « يصرف للعامل الذي يرخص له بالسفر
طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدي او استمارات سفر مجانية وفقاً
للقواعد والشروط الآتية : اولا : اذا اختار العامل المقابل النقدي بدلا

من الترخيص له بالسفر وأسرته بالمجان أو ببيع أجرة بالاستثمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالي :

١ — أن يكون هذا المقابل معادلاً لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها إلى القاهرة .

٢ — أن يكون هذا المقابل عن عدد مرات السفر وفقاً للأحكام الواردة باللائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال على أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل .

٣ — أن يقسم المقابل النقدي السنوي على ١٢ (اثني عشر شهراً) يؤدي إلى العامل شهرياً مع المرتب .

ثانياً : إذا اختار العامل السفر وفقاً لنظام الاستثمارات المجانية أو ببيع أجرة فتسرى أحكام المادة ٧٨ من هذه اللائحة » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع رغبة منه في تشجيع العاملين على العمل في المناطق النائية والسودان رخص لهم بالسفر هم وعائلاتهم — بالمفهوم الذي عناه — ذهاباً وإياباً إلى الجهة التي يختارونها ، عدداً معيناً من المرات سنوياً بالمجان أو ببيع أجرة ، وأعطى لهؤلاء العاملين الخيار بين التصريح لهم باستثمارات السفر المجانية أو ببيع أجرة وبين صرف مقابل نقدي عن عدد مرات السفر المقرر على أن يكون هذا المقابل معادلاً لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها إلى القاهرة ، وبينت اللائحة طريقة صرف هذا المقابل بعد تحقق مناط استحقاقه إذ يجرى ذلك مقسطاً على اثني عشر شهراً يستأديه العامل شهرياً مع مرتبه .

ومن حيث أن مناط استحقاق المقابل النقدي المشار إليه كاملاً يتوافر بشأن العامل متى اختاره مع بداية كل عام بمناسبة العمل في إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال سائلة الذكر ، دون نظر إلى واقع السفر الفعلي أو عدد مراته ودون أن يغير من ذلك أن اللائحة جعلت صرفه للعامل مقسطاً على اثني عشر شهراً إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون تنظيماً لعملية الصرف نفسها وليس من شأن هذا التنظيم المساس بأصل الاستحقاق الذي توافر بالفعل — مناطه بالنسبة إلى العامل ، وعلى ذلك فإن من انتهى ندبه من الجهة التي كان يعمل بها خلال العام الذي يجرى فيه الصرف يكون من حقه تقاضي باقي الاتساق عن هذا العام ولو أضحي يعمل في غير الجهات المنصوص عليها في المادة ٧٨ سائلة الذكر .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى انه ولئن كان قد صدر قرار جامعة القاهرة بالفاء نذب بعض العاملين بها بفرع الجامعة بالخرطوم اعتباراً من ١٩٩٣/٧/١ بسبب الأحداث التي مر بها الفرع في ١٩٩٣/٣/٩ ، الا أن ذلك لا ينهض في ذاته سبباً لحرمان هؤلاء العاملين من استثناء باقى قيمة أقساط المقابل النقدي عن السفر لعام ١٩٩٣ بعد أن تحقق في شأنهم مناط استحقاقهم مع بداية هذا العام الأمر الذى يقتضى — صدقاً وعدلاً — القول بأحقيتهم في صرف ما أوقف صرفه من المقابل النقدي المستحق لهم اعتباراً من ١٩٩٣/٧/١ اليوم التالى لانتهاء نديهم بفرع الجامعة بالخرطوم حتى ١٩٩٣/١٢/٣١ .

«الذليـك»

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية العاملين بجامعة القاهرة فرع الخرطوم — في الحالة المعروضة — في الاستمرار في صرف باقى قيمة أقساط المقابل النقدي عن السفر لعام ١٩٩٣ .

(فتوى رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١٢ جلسة ١٩٩٥/١٢/٦ ملأ رقم ١٣٠٣/٤/٨٦)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

جامعات - طلبة الجامعة - توقيع الطلبة للرضى على تذاكر العلاج باستلامهم الأدوية -
اعفاء من ضريبة الدمغة التوعية .

المواد ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠
والمعدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ .

المشرع فرض ضريبة نوعية قدرها عشرون قرشاً على كل إيصال أو مخالصة أو فاتورة
مؤشراً عليها بالتخليص لا تقل قيمتها عن مائة قرش على أن يتعمل بهذه الضريبة من يسلم
الإيصال أو المخالصة - استثناء من ذلك : أعلى المشرع الإيصالات الداخلية المتبادلة بين
موظفي المنشأة الواحدة أو أقسامها أو بينها وبين فروعها من الضريبة - شرط ذلك :
أن يكون القصد من الصرف تنظيم العمل الداخل - صرف تذاكر العلاج للطلبة المرضى بقصد
منه تنظيم العمل الداخل بالرعاية الطبية بالجامعة - نتيجة ذلك : تعد تلك التذاكر من
قبل الإيصالات الداخلية المطاعة من الضريبة - تطبيق .

استبثان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة
(٥٤) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠
والمعدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ تنص على أن « تستحق ضريبة
دمغة نوعية مقدارها عشرون قرشاً عن كل إيصال أو مخالصة أو فاتورة
مؤشراً عليها بالتخليص عما لا تقل قيمته عن مائة قرش » وتنص المادة
(٥٥) على أن « يتحمل الضريبة : ١ - من يسلم الإيصال أو المخالصة
٠٠٠ . كما تنص المادة ٥٦ من ذات القانون على أن « يعفى من
الضريبة : ٢٠٠٠ - الإيصالات الداخلية المتبادلة بين موظفي المنشأة
الواحدة أو أقسامها أو بينها وبين فروعها بشرط أن تكون بقصد تنظيم
العمل الداخلي » .

ومناد ما تقدم أن المشرع فرض ضريبة دمغة نوعية قدرها عشرون
قرشاً على كل إيصال أو مخالصة أو فاتورة مؤشراً عليها بالتخليص
لا تقل قيمتها عن مائة قرش ، على أن يتحمل بهذه الضريبة من يسلم
الإيصال أو المخالصة . وأعفى المشرع الإيصالات الداخلية المتبادلة بين
موظفي المنشأة الواحدة أو أقسامها أو بينها وبين فروعها من الضريبة
طالما أن صرف الإيصالات قصد منه تنظيم وضبط العمل الداخلي .

ولما كان ذلك وكان صرف تذاكر العلاج للطلبة المرضى قصد منه
تنظيم العمل الداخلي بالمراقبة الطبية بالجامعة وضبط صرف كميات
الدواء للطلبة المرضى حتى تكون على بيئة من أمر مخزونها من الأدوية

والمعاقير بما يساعدها على تدبير ما أصابها من نقص حتى تتمكن من حسن أداء وظيفتها في علاج الطلبة . ومن ثم تعد تذاكر علاج الطلبة من قبيل الايصالات الداخلية التي قصد منها تنظيم العمل داخل المراقبة الطبية وتغدو بهذا الوصف مشمولة بالاعفاء من ضريبة الدمغة النوعية الوارد بالبند (٢) من المادة (٥٦) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

« الف - ك »

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن توثيق الطلبة على تذاكر العلاج بتسليم الأدوية مشمول بالاعفاء الوارد بالبند (٢) من المادة (٥٦) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

(فتوى رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٩٤ جلسة ٦/١٢/١٩٩٥ ملف رقم ٥١٩/٢/٣٧ ، -

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

هيئات عامة - هيئة قناة السويس - نزاع - ضريبة دمغه .

المواد ١ و ١٢ و ١٤ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

المشروع فرض ضريبة دمغة على المحررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المشار إليها بالقانون المشار إليه - استثناء من ذلك : إعفاء المعاملات التي تجرى بين الجهات الحكومية أو بينها وبين شخص معفى من أداء ضريبة الدمغة - هيئة قناة السويس من الهيئات العامة - نتيجة ذلك : الملحق المبرم بينها وبين هيئة ميناء دمياط يكون مشمولاً بالإعفاء - تطبيق .

هيئات عامة - هيئة قناة السويس - رسوم محلية - دمغة نقابة المهن الهندسية - دمغة نقابة المهن التطبيقية .

المواد ٢ و ١٢ من قانون الأداة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

المواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين .
المادة ٥٢ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن التطبيقية المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ .

المشروع ناط بالجلسة الشعبية المحل للمحافظة فرض الرسوم ذات الطابع الحل أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الإعفاء منها أو إلغاؤها شريطة موافقة مجلس الوزراء، نتيجة ذلك : عدم استيفاء هذه الاشتراطات باستصدار موافقة مجلس الوزراء، فمن ثم لا يجوز خصمها من مستحقات هيئة قناة السويس - تطبيق .

المشروع أوجب لصق دمغة نقابة المهن الهندسية والتطبيقية على الأوراق وإدخالها والرسومات الهندسية والعقود - حظر قبول الأوراق من قبل الوزارات والمصالح والهيئات إلا بعد استيفاء رسم الدمغة المقررة - تحمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة والهيئات الاقتصادية التابعة لها بقيمة الدمغات المستحقة في الأحوال المقررة قانوناً - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لتقسيم الفتوى والتشريع أن المادة

(١) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تفرض ضريبة دمغة على المحررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها في هذا القانون » وتنص المادة (١٢) منه على أنه « لا تسرى الضريبة على المعاملات التي تجرى بين الجهات الحكومية أو بينها وبين شخص معفى من الضريبة »، كما تنص المادة (١٤) من ذات القانون على أنه « يقصد بالجهات الحكومية في تطبيق أحكام هذا القانون : ... (ج) الهيئات العامة » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع فرض ضريبة دمغة على المحررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المشار إليها بقانون ضريبة الدمغة ، وأعطى المعاملات التي تجرى بين الجهات الحكومية أو بينها وبين شخص معفى من الضريبة من أداء هذه الضريبة . وعين المشرع في المادة (١٤) المقصود بالجهات الحكومية وأورد من بينها الهيئات العامة . ولما كانت هيئة قناة السويس من الهيئات العامة بموجب المادة (١) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ الصادر بنظام هيئة قناة السويس ، فمن ثم يضحى العقد المبرم بينهما وبين هيئة ميناء دمياط لتطهير مدخل ميناء دمياط مشمولاً بالاعفاء المقرر بالمادة (١٤) المشار إليها بما لا يسوغ معه لهيئة ميناء دمياط خصم ضريبة دمغة من قيمة العقد ، وإذا أجرت هذا الخصم يكون قد تم على خلاف صحيح القانون ويتعين عليها رد قيمته إلى هيئة قناة السويس .

ومن حيث أن المادة (١٢) من قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « يتولى المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في حدود السياسة العامة للدولة للرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة وفقاً للمادة (٢) من هذا القانون ... ويختص في إطار الخطة العامة والموازنة المعتمدة وبراعة القوانين واللوائح بما يلي . . . (٧) فرض الرسوم ذات الطابع المحلي — وفقاً لأحكام هذا القانون — أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الإعفاء منها أو إلغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع ناط بالمجلس الشعبي المحلي للمحافظة فرض الرسوم ذات الطابع المحلي أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الإعفاء منها أو إلغاؤها شريطة موافقة مجلس الوزراء وإذا أجدبت الأوراق من أن رسوم خدمات المحافظة ورسم إنشاء وإدارة بيوت الطلبة بمحافظات دمياط قد تم استيفاء إجراءات فرضها وذلك باستصدار موافقة مجلس الوزراء على تقريرها ، فمن ثم لا يجوز لهيئة ميناء دمياط خصمها من مستحقات هيئة قناة السويس الأمر الذي تلتزم معه هيئة ميناء دمياط بردها إليها .

ومن حيث أن المادة (٤٥) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين تنص على أن « تتكون إيرادات النقابة من : (٨) حصيلة طوابع الدمغة الهندسية على الأوراق والدفاتر والرسومات والمعقود الهندسية » وتنص المادة (٤٦) على أنه « يكون لصق دمغة

النقابة الزامياً على الأوراق والدفاتر والرسومات الآتية : (١) جميع الرسومات الهندسية التي يباشرها أو يوقعها عضو النقابة بصفته المهنية الخاصة وكذلك صور هذه الرسومات التي تعتبر كمستندات . (ب) أصول عقود الأعمال الهندسية وأوامر التوريد الخاصة بها . وكذلك صورها التي تعتبر مستنداً ، وتعتبر الفواتير الخاصة بهذه التوريدات كمعقود اذ لم تحرر لها عقود . وتنص المادة (٧) من ذات القانون على أنه « لا يجوز أن تقبل الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والمؤسسات والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التعامل بالأوراق او الدفاتر الا اذا كان ملصقاً عليها طابع الدفعة المقرر . . . وتتحصل الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها قيمة الدفاتر المستحقة عليها في الأحوال وبالفئات المنصوص عليها في هذا القانون » . كما تنص المادة (٥٢) من القانون رقم (٦٧) لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن التطبيقية المعدل بالقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٩ على أن « يكون لصق دفعة النقابة الزامياً على الأوراق والدفاتر والرسومات الآتية : (١) أصول عقود الأعمال الفنية التنفيذية التي يباشرها أو يشرف عليها عضو النقابة وكذلك عقود الأعمال الفنية التنفيذية التي تقوم بها عضو النقابة لحسابه الخاص وأوامر التوريد الخاصة بها ، وكذلك صورها التي تعتبر مستنداً ويعتبر العقد أصلاً اذا حمل توقيع الطرفين مهما تعددت الصور » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع أوجب لصق دفعة نقابة المهن الهندسية والتطبيقية على الأوراق والدفاتر والرسومات الهندسية والعقود ، وحظر المشرع على الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة قبول الأوراق والدفاتر والرسومات الهندسية والعقود ، الا اذا كانت مستوفاة رسم الدفعة المقرر ، وتتحمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بقيمة الدفاتر المستحقة في الأحوال وبالفئات المنصوص عليها في القانون ، ومن ثم تتحمل هيئة قناة السويس بقيمة الدفاتر المستحقة لنقابتي المهندسين والمهن التطبيقية المقررة على قيمة العقد محل النزاع المائل ، وبالتالي يضحي خصم قيمة هذه الدفاتر من مستحقاتها الناشئة عنه متفقاً وأحكام القانون .

« لآلآك »

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى :

اولا : احتية هيئة قناة السويس في استرداد ما خصم منها كضريبة
دمغة ورسم خدمات المحافظة ورسم انشاء وادارة بيوت الطلبة بمحافظه
دمياط .

ثانيا : رفض ما علما ذلك من طلبات .

(فتوى رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٩٥ جلسة ٦/١٢/١٩٩٥ ملف رقم ١٨٨٨/٢/٢٢) .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

(١) عاملون مدنيون بالدولة - حكم جنائي - اسقاط مدة الحبس من مدة الخدمة -
عدم استحقاق الملاوة الدورية .

المواد ٨٤ ، ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ .

الحبس نفاذا لحكم قضائي جنائي قاطع في دلالته على تأنيب العامل وإدانته جنائيا
يجب ألا تنحصر تماما عقب الإفراج عنه بعد قضاء مدة العقوبة وإنما يجب أن تلاحقه وترنو
عليه - مؤدى ذلك : أن تستنزل مدة الحبس المؤتم بقضاء نهائي في جريمة غير مغلقة بالشرف
أو الأمانة من مدة خدمته - سبب ذلك : لما لخدمة الحبس المؤتم من طبيعة خاصة لا يمكن
مما أن ترفى إلى حد اعتبارها مدة خدمة فعلية لكون العامل لم يسطع خلالها بأعباء وواجبات
الوظيفة - نتيجة ذلك : لا يحق له صندا وعدلا أن يستجمع حقوقها ومزاياها شاملة اتصال
مدة خدمته واستحقاق الملاوات الدورية عن مدة الحبس - تطبيق .

(ب) عاملون مدنيون بالدولة - أجر - مدى استحقاق العامل للأجر عن المدة من
تاريخ تقديمه بطلب الدودة للعمل إلى تاريخ تسليمه العمل فعلا .

العامل بتقديمه طلب العودة إلى العمل يعد قد وضع نفسه تحت امرة جهة العمل
ومكنها من استدعائه وتكليفه بواجبات وظيفته - تراخي جهة الادارة في اعادة العامل لعمله
اكثر من ستة اشهر - نتيجة ذلك : عدم اخلال ذلك بحق العامل في العودة منذ تقديمه
الطلب ولا يغفل من استحقاقه ما يقابل أجره عن تلك المدة - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة

٨٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « كل عمل يجس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم
جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره
في حالة حبسه احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي ويحرم من كامل
أجره في حالة حبسه تنفيذاً لحكم جنائي نهائي . ويعرض الأمر عند
عودة العامل إلى عمله إلى السلطة المختصة لتقرير ما يتبع في شأن
مسئولية العامل التأديبية ، فإذا اتضح عدم مسئوليته صرف له نصف
أجره الموقوف صرفه » . وتنص المادة ٩٤ من ذات القانون على أن
« تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية : (١) (٧) الحكم
عليه بعقوبة جنائية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات
أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بعقوبة
مقيدة الحرية في جريمة مغلقة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن الحكم مع وقف
التنفيذ . ومع ذلك فإذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة فلا يؤدي إلى

انتهاء الخدمة الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة ان بقاء العامل يتعارض مع مقتضيات الوظيفة او طبيعة العمل » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان المشرع اوجب وقف العامل عن عمله بقوة القانون في حالتي حبسه احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي ، وزاد على ذلك حرمانه من نصف مرتبه ما لم يكن الحكم الجنائي نهائيا ، اذ يحرم — في هذه الحالة — من كامل مرتبه ، كما اوجب المشرع انتهاء خدمته اذا كان الحكم صادرا بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ او كان قد صدر عليه لأول مرة ، الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين في الصلة الاخرى وبقرار مسبب من واقع اسباب الحكم او ظرف الواقعة ان بقاء العامل يتعارض مع مقتضيات الوظيفة او طبيعة العمل . واستعرضت الجمعية العمومية ما تواتر عليه افتاؤها ومنه على سبيل المثال ما صدر بجلسته ١٩٩٢/١٢/٢٠ من انه لما كان الحبس نفادا لحكم قضائي جنائي قاطع في دلالته على تأثيم العامل وادانته جنائيا ، فان آثار هذا الحكم يجب الا تنحصر تماما عقيب الافراج عنه بعد قضاء مدة العقوبة وانما يجب ان تلاحقه وترنو عليه ، وذلك بان تستنزل مدة الحبس المؤتم بقضاء نهائي في جريمة غير مخلة بالشرف او الامانة من مدة خدمته ، لما لدة الحبس المؤتم من طبيعة خاصة لا يمكن معها ان ترقى الى حد اعتبارها مدة خدمة فعلية ، لكون العامل لم يظطلع اصلا — خلالها — باعباء وواجبات الوظيفة ، ومن ثم فلا يحق له — صدقا وعدلا — ان يستجمع حقوقها ومزاياها شاملة اتصال مدة خدمته واستحقاقه العلاوات — الدورية عن مدة الحبس ... » .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى انه اذ قضى بجنسية ١٩٩١/١٢/١٣ بمعاينة السيد / بالحبس لمدة سنتين ، مع الشغل في القضية رقم ١٥١ لسنة ١٩٩٠ ج صرفا « قتل عمد » رعى لا نستوى جريمة مخلة بالشرف او الامانة على ما استظهرته لجنة شئون العاملين التي يناط بها تقدير ذلك ، واخرج عنه بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٥ فمن ثم يتعين لدى عودته الى عمله عدم حساب مدة الحبس في أقدميته وكذلك عدم احقيته في العلاوتين الدورييتين اللتين حل ميعادهما خلالها ، ولا رجه في هذا الخصوص الى الارتكان الى ما ورد بكتاب دورى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ٣ لسنة ١٩٩٣ لأن هذا الكتاب صدر بشأن تعميم تطبيق ما انتهى اليه اثناء الجمعية العمومية بجلسته ١٩٩٢/١٢/٦ —

اتساقا مع ما قضت به المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩٨٩/٥/٤ بخصوص ضم مدة الانقطاع الى مدة الخدمة وما يترتب على ذلك من آثار منها استحقاق العلاوة الدورية مادام انه لم يترتب على الانقطاع انتهاء خدمة العامل وهو الأمر غير المائل في الحالة المعروضة والتي ثبت للجمعية العمومية أن الانقطاع منها راجع الى سابقة حبس العامل نفاذاً لحكم جنائي نهائي وما يقتضيه ذلك من وقفه عن العمل بقوة القانون .

أما عن مدى احقية المعروضة حالته في الأجر عن المدة التالية فإن الثابت للجمعية العمومية - أنه بتقديمه طلب العودة الى العمل قد وضع نفسه تحت أمرة جهة العمل ومكنها من استدعائه وتكليفه بإجابات وظيفته ، وأن انتهاء جهة العمل الى أن ما ثبتت نسبته اليه مما اقتضى توقيع العقاب الجنائي عليه لا يتعارض مع مقتضيات وظيفته ، أو طبيعة عمله ، هو أمر كاشف عن عدم التعارض ، فضلا عن أنه أمر يخلص عن بحث جهة الإدارة لهذه المسألة منذ صدور الحكم وبموجب مطالمة جهة العمل لأسبابه ولا يتوقف على تقديم العامل طلب العودة . فإذا كانت جهة العمل تراخت في اعادته للعمل أكثر من ستة أشهر فإن ذلك لا يخل بحقه في العودة منذ تقديمه الطلب ولا يخل من استحقاقه ما يقابل أجره عن تلك المدة .

« انذالك »

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي :
أولا : اسقاط مدة حبس - المعروضة حالته - من مدة خدمته وعدم حسابها في أتمديته وعدم استحقاقه العلاوات الدورية عن مدة الحبس .

ثانيا : احقية المعروضة حالته في اقتضاء ما يعادل أجره من تاريخ تقديم طلب العودة الى عمله عقب الامراج عنه حتى عودته الفعلية .

ثالثا : عدم انطباق كتاب ديري الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ على الحالة المعروضة .

(فتوى رقم ٩٢٩ في ٢٠/١٢/١٩٩٥ جلسة ١٢/١٢/١٩٩٥ ملف رقم ١٣١٧/٤) .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

عاملون بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية - علاوة دورية - استحقاقها - كيفية حسابها .

المادة ٣٧ مكرر من قرار وزير المواصلات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ الصادر بلائحة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

المادة ٤١ مكرر من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .
استحقاق العلاوة الدورية في أول يوليو من كل عام إنما هو عن سنة سابقة بدأت في أول يوليو وانتهت في الثلاثين من يونيو - مؤدى ذلك : أن اليوم الأول من يوليو هو يوم البدء في استحقاق العلاوة وأنه يحسب ضمن أيام الشهر الذي تستحق عنه العلاوة كما يحسب اليوم الأول من العمل ضمن الأيام التي يستحق عنها أجر الدامل - نتيجة ذلك : يتعين في حساب السنة عدم حساب أى يوم سبق حسابه من أيام السنة والا يتكرر أحد الأيام في حساب تمام العول والا نداخلت السنوات بقدر عدد الأيام المتكررة من دورة العول - مفاد ذلك : يتعين عنه حساب مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٣٧ مكرر من اللائحة سالفة الذكر مراعاة أن حساب مدة السنة إنما تكتمل بانتهاء اليوم السابق على اليوم المقابل ليوم بدئها - تطبيق .

استقبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٣٧ مكرر من قرار وزير المواصلات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ الصادر بلائحة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية على أنه « إذا أمضى العامل ثلاث سنوات دون استحقاق علاوة دورية لوصول أجره إلى الحد الأقصى المسموح به وفقاً للقواعد المعمول بها بمنح علاوة اضافية بفئة العلاوة الدورية المقررة لدرجة الوظيفة وذلك في أول يوليو التالي لمضى المدة المذكورة بشرط ألا يجاوز أجره بهذه العلاوة نهاية الربط المقرر للوظيفة الأعلى مباشرة أو ربطها الثابت » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن نص اللائحة سابق الذكر وهو المائل لنص المادة ٤١ مكرر من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حدد ميعاد استحقاق العلاوة الدورية بأول يوليو التالي لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من استحقاق العلاوة الدورية السابقة ، كذلك استحدث حكماً جديداً بمنح العامل علاوة اضافية بفئة العلاوة الدورية المقررة لدرجة الوظيفة التي يشغلها متى مضت عليه ثلاث سنوات دون استحقاق العلاوة الدورية المقررة

لوصول مرتبه الى الحد الأقصى المسموح به قانوناً ، على أن تستحق هذه العلاوة في أول يوليو التالي لانقضاء المدة المذكورة بشرط ألا يجاوز أجره بمنحه ايها الرطب المالي المقرر لدرجة الوظيفة الأعلى مباشرة . ومن حيث انه من المستقر ان استحقاق العلاوة الدورية في أول يوليو من كل عام انها هو عن سنة سابقة بدأت في أول يوليو وانتهت في الثلاثين من يونيو ، بما يفيد أن اليوم الأول من يولييه هو يوم البدء في استحقاق العلاوة ، وانه يحسب ضمن ايام الشهر الذي تستحق عنه العلاوة كما يحسب اليوم الأول من العمل ضمن الايام التي يستحق عنها أجر العامل ، وكما يحسب اليوم الأول لتنفيذ الترقية أو النقل ضمن ايام شغل الوظيفة المرقى اليها أو المنقول لها ، ومن ثم فانه يتعين في حساب السنة عدم حساب اي يوم سبق حسابه من ايام السنة والا يتكرر احد الايام في حساب تمام الحول ، والا تداخلت السنون بتدر عدد الايام المتكررة من دورة الحول . فعن ثم يتعين عند حساب مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٣٧ من اللائحة سابق الإشارة اليها مراعاة أن حساب مدة السنة انها تكتمل بانتهاء اليوم السابق على اليوم المقابل ليوم بدئها وهو ذات ما أخذت به المحكمة الادارية العليا في الطمون رقم ١٤١٣ لسنة ٣٧ القضائية .

« الفلك »

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر الى أن يسوم الأول من يولية الذي استحققت فيه العلاوة الدورية السابقة يدخل ضمن حساب السنوات الثلاث المحددة بالمادة ٣٧ من لائحة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

(فتوى رقم ٩٣١ في ٢١/١٢/١٩٩٥ جلسة ٦/١٢/١٩٩٥ ملف رقم ١٣٠٨/٤/٨٦) .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

رسوم - رسوم محلية - استحداث اوعية يجوز فرض رسوم محلية عليها - اختصاص
(ادارة محلية)
الواد ٤ ، ١٢ من قانون نظام الافارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدلة بالقانونين
رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة
١٩٧١ بشأن الرسوم المحلية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٩٠ بزياده
الرسوم المحلية .

اختصاص المجلس الشعبى المحل للمحافظة بفرض الرسوم ذات الطابع المحل او تعديلها
او تقصير اجل سريانها او الاعفاء منها او إلغائها بعد موافقة مجلس الوزراء - شرط
ذلك : وجوب تحديد الموارد والرسوم المحلية وفقا لأحكام هذا القانون - نتيجة ذلك :
يجوز زيادة فئات الرسوم الواردة بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١
بشأن الرسوم المحلية وفقا للضوابط الواردة بنص المادة الرابعة من مواد اصدار قانون
الادارة المحلية اما استحداث رسوم جديدة وهو ما ناطه الشارع بالمجالس الشعبية المحلية
للمحافظات لانه معلق على صدور تحديد للموارد والرسوم المحلية والى حين صدور هذا
التحديد سواء بقانون او بقرار لالغى لانه يتمتع على هذه المجالس ممارسة هذا الاختصاص -
مؤدى ذلك : انه فى الاطار التشريعى القائم لا يجوز استحداث اوعية اخرى للرسوم المحلية
غير ما ورد بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية للسمى الفتوى والتشريع ان المادة
الرابعة من قانون نظام الادارة المحلية تنص على أنه « يعمل بأحكام قرار
وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن
الموارد المالية والرسوم المحلية وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم
طبقا للأحكام الواردة فى القانون المرافق » ويجوز زيادة الرسوم المشار
اليها بما لا يجاوز مثلى الفئات المنصوص عليها فى القرار المشار اليه
وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالادارة
المحلية واقتراح المجلس الشعبى المحل للمحافظة المختصة » كما تنص
المادة ١٢ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أن « يتولى المجلس الشعبى
المحل فى حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق
والأعمال التى تسفل فى اختصاص المحافظة وفقا للمادة ٢ من هذا
القانون ٠٠٠ » ويختص فى اطار الخطة العامة والموازنة المعتمدة وبمراجعة
القانون واللوائح بما يأتى : ١ - ٧٠٠٠٠ - فرض الرسوم ذات الطابع
المحل - وفقا لأحكام هذا القانون - أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها

أو الاعفاء منها أو الفأؤها بعد موافقة مجلس الوزراء ، كما استعرضت افتتاحها السابق في هذا الشأن .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وإن اختص المجلس الشعبي المحلي للمحافظة بفرض الرسوم ذات الطابع المحلي أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو الفأؤها بعد موافقة مجلس الوزراء ، إلا أنه علق ممارسة هذا الاختصاص على شرط تحديد الموارد والرسوم المحلية وفقا لأحكام هذا القانون ، فالمادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بعد أن اعتمدت قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم المحلية ، وأجازت تعديل الفئات الواردة به بقرار من مجلس الوزراء ، علقت ممارسة الاختصاص بشأن فرض رسوم جديدة وفقا لأحكام هذا القانون إلى حين تحديد الموارد والرسوم المحلية . وهو لا يعتبر تعطىلا لنص البند ٧ من المادة ١٢ الخاص بسلطة المجلس المحلي في فرض الرسم ، إنما هو أعمال لحكم خاص ورد بالمادة الرابعة من مواد إصدار القانون ، وقيد النص العام فيما يتعلق بممارسة الاختصاص بفرض الرسم وعلقه على صدور تحديد للموارد والرسوم المحلية .

وتلاحظ الجمعية العمومية في هذا الشأن أن المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ كانت تجيز زيادة الرسوم المشار إليها بما لا يتجاوز مثل الفئات المنصوص عليها في قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ وأنه رغبة من المشرع في تحريك فئات هذه الرسوم بما يكفل زيادة الموارد المالية المتاحة المحلية فقد تم تعديل حكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ على نحو يجيز زيادة الرسوم المشار إليها بقرار من مجلس الوزراء وذلك بما لا يجاوز مثل الفئات المنصوص عليها في قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ وقد صدر بالفعل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٩٠ متضمنا زيادة الرسوم المشار إليها بمثلها الأمر الذي يستفاد منه أن حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وإن كان حكما مؤقتا إلا أن قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ الذي قضت المادة باستمرار العمل بأحكامه مازال قائما في التطبيق ، وإن وقف العمل بأحكام القرار المشار إليه واستقاطه من التطبيق رهن بصدور تشريع جديد يحل محل هذا القرار ويتناول بالتنظيم الموارد والرسوم المحلية على مستوى جميع المحافظات .

ومن ناحية أخرى فقد جاء نص البند السابع من المادة ١٢ من قانون نظام الإدارة المحلية صريحا في أن سلطة المجالس الشعبية المحلية للمحافظات في فرض الرسوم المحلية مقيدة بما ورد بقرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ وبعبارة فرض الرسوم ذات الطابع المحلي - وفقا لأحكام هذا القانون التي وردت في صدر هذا البند تفيد أن المشرع عندما منح المجالس الشعبية المحلية للمحافظات الاختصاص بفرض الرسوم المحلية أورد في ذات النص قييدا على مباشرتها هذا الاختصاص مؤداه أن يكون فرض هذه الرسوم وفقا لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية ولا تعارض في هذا الشأن بين تقرير الاختصاص وتقييده كما ذهب بحق هيئة الجمعية العمومية في افتتاحها السابق .

وعلى هذا فانه يجوز زيادة فئات الرسوم الواردة بقرار الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم المحلية وفقا للضوابط الواردة بنص المادة الرابعة من مواد اصـدار قانون الإدارة المحلية أما استحداث رسوم جديدة وهو ما ناطه الشارع بالمجالس المحلية الشعبية للمحافظات فانه مطلق على صدور تحديده للموارد والرسوم المحلية وإلى حين صدور هذا التحديد سواء بقانون أم بقرار لائحي - فانه يتمتع على هذه المجالس ممارسة هذا الاختصاص .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - في الاطار التشريعي القائم - الى عدم جواز استحداث أوعية أخرى للرسوم المحلية غير ما ورد بقرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ تأييدا لافتائها السابق .

﴿ فتوى رقم ٩٣١ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٩٥ جلسة ١٢/٦/١٩٩٥ ملف رقم ٤٩١/٢/٣٧ ،

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى - الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - نزاع -
التركات الشاغرة .

المادة (٤) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموارىث ، القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بظفر تملك الأجانب للأراضى الزراعية .

مناط ايلولة التركة أو ما بقى منها الى الخزانة العامة هو عدم وجود ورثة فاذا انتفى
المناط امتنع انزال الحكم - استيلاء الهيئة العامة لبنك ناصر على تركة المعروضة حالته رغم
وجود ورثة له فى تاريخ غير قائم على سند صحيح من القانون وبالتالي فان قرارها بضمها
يفسد مخالفا لأحكام القانون حريا بالالتفات عنه - استيلاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعى
على المساحة محل النزاع نفلاذا لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان باعتبار
انها كانت مملوكة لأجنبى فى تاريخ العمل به قائمة على سند صحيح من القانون مما يفسد
معه طلب البنك بالفاء، قرارى ازالة التمدى سالفى الذكر جديرا بالرفض - مؤدى ذلك :
رفض طلب البنك بشأن قطعتى الأرض المشار اليها - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن المادة (٢)
من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموارىث تنص على أن « يؤدى
من التركة بحسب الترتيب الآتى : أولا : ٠٠٠ ثالثا : ما اوصى به فى
الحد الذى تنفذ فيه الوصية . ويوزع ما بقى بعد ذلك على الورثة ،
فاذا لم يوجد ورثة قضى من التركة بالترتيب الآتى : أولا : ٠٠٠ ثانيا :
ما اوصى به فيما زاد على الحد الذى تنفذ فيه الوصية فاذا لم يوجد أحد
من هؤلاء آلت التركة أو ما بقى منها الى الخزانة العامة » . واستظهرت
الجمعية العمومية من ذلك أن مناط ايلولة التركة أو ما بقى منها الى
الخزانة العامة هو عدم وجود ورثة ، فاذا انتفى المناط امتنع انزال
الحكم . واذا كان الثابت من الأوراق أن السيد / نسيم مراد وتوفى
بتاريخ ١٩٥٣/٥/٣ عن ورثة هم اولاده الأربعة وأرملته ، ومن ثم تؤول
تركته اليهم ، ولا شأن للإدارة العامة لبيت المال بها ، سواء ابان تبعتها
لوزارة الخزانة « المالية حاليا » أم بعد ضمها الى الهيئة العامة لبنك ناصر
الاجتماعى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٧١
- الأمر الذى يفسد معه وضع تلك الهيئة يدها على القطعتين محل النزاع -
والحالة هذه - غير قائم على سند صحيح يظاهاه ، ويكون قرارها بضمهما ،
الصادر استنادا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة

الذى ينحسر النطاق الزمني للعمل بأحكامه عن شمول الحالة الماثلة أصلا.
مخالفا لأحكام القانون حريا بالالتفات عنه .

ولا كان الثابت أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قد استولت على المساحة محل النزاع نفاذا لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان ، باعتبار انها كانت مملوكة لأجنبي في تاريخ العمل به ، وذلك في الحدود التي تنبئ عنها الأوراق المطروحة المقدمة من تلك الهيئة ، وبالتالي تكون مطالبتها لبنك ناصر برفع يده عن القطعتين المشار اليهما وإزالة التعدي الواقع منه عليهما قائمة على صحيح سندها قانونا .
مما يفدو معه طلب البنك بالفناء قرارى ازالة التعدي سالفى الذكر جديرا بالرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى بشأن قطعتى الأرض المشار اليهما .

(فتوى رقم ٩٣٧ فى ١٢/٢٤/١٩٩٥ جلسة ٦/١٢/١٩٩٥ ملف رقم ٣٢/٢/٢٥٠٠ .)

عاملون بمشروع هيئة التنمية الدولية لتنظيم الأسرة - مكافآت تشجيعية ومكافآت تدريب - الحد الأقصى لما يحصل عليه العامل - تفويض .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد والضوابط الخاصة بمشروعات البحوث المشتركة مع جهات أجنبية ودولية - قرار وزير الصحة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة المالية والإدارية للمشروع .

خضوع المكافآت التشجيعية ومكافآت التدريب التي تمنح للعاملين بمشروع هيئة التنمية الدولية لتنظيم الأسرة للحد الأقصى المنصوص عليه في القوانين سالف الذكر - أساس ذلك : أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ وضع ضوابط لما يحصل عليه العاملون بمشروعات التنمية من مكافآت مالية بأن وضع حداً أقصى لجملة ما يتقاضاه العامل بالمشروع بحيث لا تزيد عن ٢٠٠٪ من الراتب الأساسي في حالة العمل بمشروع واحد و ٣٠٠٪ من الراتب الأساسي في حالة العمل في أكثر من مشروع - نتيجة ذلك : يتعين عدم مخالفة ذلك - تفويض الوزير المختص في وضع اللوائح المالية لهذه المشروعات - صدور قرار وزير الصحة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٢ عملاً بهذا التفويض ناصحاً على أن الحد الأقصى لمكافأة العاملين بالمشروع هو ٢٠٠٪ من الراتب الأساسي - مؤدى ذلك : ممارسة اختصاص التفويض من صاحب السلطة الأصلية إنما يجب أن يتم في الحدود التي رسمها قرار التفويض - المكافآت التشجيعية ومكافآت التدريب التي أجاز قرار وزير الصحة سالف الإشارة إليه منحها تدخل ضمن الحد الأقصى للمكافآت المالية الذي حدده قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ - تطبيق .

استئذان للجمعية العمرمية لمسمى الفتوى والتشريع أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد والضوابط الخاصة بمشروعات البحوث المشتركة مع جهات أجنبية أو دولية ينص في المادة الأولى منه على أن « تتبع القواعد والضوابط المنصوص عليها في هذا القرار بشأن مشروعات البحوث المشتركة التي تجرى في الجهاز الإداري للدولة أو الجامعات .. » كما تنص المادة ٤ من ذات القرار على أن « تصدر بقرار من الوزير المختص بناء على عرض رئيس الجهة ذات الشأن اللوائح المالية والإدارية للمشروع .. وتشمل اللوائح المذكورة على وجه الخصوص أسلوب إدارة المشروع وأوجه الاتفاق ... » كما تنص المادة ٧ من ذات القرار على أن « يكون الحد الأقصى للكافآت المالية التي تمنح للعاملين بالمشروعات البحثية شهرياً طوال مدة البحث على النحو التالي - في حالة العمل في مشروع واحد ٢٠٠٪ من المرتب الأصلي للباحث في حالة العمل في أكثر من مشروع ٣٠٠٪ من المرتب

الاصلى للباحث » ، كما تنص المادة (٨) من ذات القرار على أن « يرفع ما يتقاضاه الباحثون بالزيادة عن الحدود المشار اليها في المادة السابقة في الصناديق القائمة أو التي تنشأ في كل جهة لتتبع البحوث ويتم الصرف من حصيلتها هذه الصناديق على البحوث ذات الشأن » .

واستظهرت الجمعية العمومية أن قرار رئيس الجمهورية قد وضع ضوابط لما يحصل عليه العاملون بمشروعات التنمية من مكافآت مالية بأن وضع حداً أقصى لجملة ما يتقاضاه العامل بالمشروع بحيث لا تزيد على ٢٠٠٪ من الراتب الأساسي في حالة العمل في مشروع واحد و ٢٠٠٪ من الراتب في حالة العمل في أكثر من مشروع وفوض الوزير المختص في وضع اللوائح المالية لهذه المشروعات وذلك في الإطار العام لما تضمنه هذا القرار من أحكام بحيث يقع عليها مخالفتها ثم قضى بأن توضع المبالغ الزائدة عن الحدود المشار اليها في صندوق خاص تقوم الجهة بالانفاق منه على البحوث الأخرى .

وبناء على التفويض الصادر من رئيس الجمهورية على التفصيل السابق صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٢ متضمناً اللائحة المالية والإدارية لمشروع هيئة التنمية الإدارية لتنظيم الأسرة ناصاً على أن الحد الأقصى لمكافأة العاملين بالمشروع هو ٢٠٠٪ من الراتب الأساسي .

ومن حيث أن ممارسة اختصاص التفويض من صاحب السلطة الأصلية إنما يجب أن يتم في الحدود التي رسمها قرار التفويض .

ومن حيث أن قرار وزير الصحة سابق الإشارة اليه والصادر بناء على تفويض رئيس الجمهورية بوضع اللائحة المالية للمشروع وأن تضمن جواز منح مكافآت تشجيعية ومكافآت تدريب فانه يجب أن يكون منح هذه المكافآت داخلاً ضمن الحد المنصوص عليه في اللائحة المالية للمشروع وقرار رئيس الجمهورية والقول بغير ذلك يعطى الحق لوزير الصحة أن يضمن قراره بإصدار لائحة المشروع أحكاماً بالمخالفة للحدود التي فوضه فيها رئيس الجمهورية .

وعلى ذلك فإن المكافآت التشجيعية ومكافآت التدريب التي أجاز قرار وزير الصحة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة المالية لمشروع للتنمية الدولية لتنظيم الأسرة منحها تتدخل ضمن الحد الأقصى للمكافآت المالية الذي حدده قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ .

« أ ل ك »

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع المكافآت التشجيعية ومكافآت التدريب التي تمنح للعاملين بمشروع هيئة التنمية الدولية لتنظيم الأسرة للحد الاقصى المنصوص عليه في قرار وزير الصحة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ .

(فتوى رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٩٥ جلسة ٦/١٢/١٩٩٥ ملف رقم ١٣٧/٤/٨٦ ،

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٥.

عاملون مدنيون بالهولة - تعيين - نقل - الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار -
المعاملة المالية لرئيس الهيئة .

المادة (٤) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ في شأن محو الأمية وتعليم الكبار .
المادة (١٤٩) من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط
القوات المسلحة المعدلة بالقانونين رقمي ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ و ٤٩ لسنة ١٩٧١ .

المشرع ناط برئيس الجمهورية تعيين رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لمحو الأمية
وتعليم الكبار وتحديد معاملته المالية في ذات قرار تعيينه وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة
للتجديد - حدد المشرع بموجب المادة ١٤٩ المشار اليها كيفية تحديد المعاملة الوظيفية والمالية
لمن ينقل من ضباط القوات المسلحة الى جهة مدنية - تحديد مركز العامل بالنسبة الى
الوظيفة التي يشغلها منوطا بالقرار الإداري الصادر بإسنادها اليه - نتيجة ذلك : ان
الدبره في ائزال حكم القانون على العامل تكون بقرار تعيينه وحده وبحسب الوصف الذي
أسبغه عليه ولا يؤثر في هذا القرار او يفقو من طبيعته معاصرتة لاي اجراء يتعلق بانها
علاقة العامل بوظيفته السابقة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لمقسمى الفتوى والتشريع أن المادة
٤ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ في شأن محو الأمية وتعليم الكبار تنص
على أن « تنشأ هيئة عامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ذات شخصية
اعتبارية تتبع وزير التعليم . . . ويكون للهيئة جهاز تنفيذي يصدر
بتعيين رئيسه وتحديد معاملته المالية قرار من رئيس الجمهورية بناء
على عرض وزير التعليم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد » . كما تبين
للجمعية العمومية أن المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩
بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدلة بالقانونين
رقمي ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ و ٤٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « في حالة
نقل أحد الضباط الى جهة مدنية ينقل الى الدرجة أو الوظيفة المعادلة
لرتبته العسكرية . . . ويتحدد اجر الضابط في الوظيفة المنقول اليها
على أساس الرواتب الأصلية التي كان يتقاضاها في الخدمة العسكرية
مضافا اليها التعويضات الثابتة المقررة لرتبته العسكرية أو الأجر المقرر
الوظيفة المنقول اليها أيهما أكثر » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع ناط برئيس
الجمهورية تعيين رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم

الكبار وتحديد معاملته المالية في ذات قرار تعيينه وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ومن ناحية أخرى بين المشرع في المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه كيفية تحديد المعاملة الوظيفية والمالية لمن ينقل من ضباط القوات المسلحة الى جهة مدنية وقصر نطاق أعمال هذا الحكم على حالة النقل فقط والذي يقتضى بطبيعة الحال عدم وجود فاصل زمنى بين الخدمتين العسكرية والمدنية على ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية ، بيد أن عدم وجود فاصل زمنى في ذاته لا يستلزم دائما القول — في جميع الأحوال وبغض النظر عن ظروف الحال — بأن الأمر نقل من القوات المسلحة ، وخاصة متى ثبت أنه لم تتبع إجراءات النقل بالفعل التى تقتضى موافقة السلطات المختصة بالجهتين المنقول منها والمنقول اليها .

وإذا كان تحديد مركز العامل بالنسبة الى الوظيفة التى يشغلها منوطاً بالقرار الإدارى الصادر بإسنادها اليه ، فإن العبرة فى انزال حكم القانون على العامل تكون بهذا القرار وحده وبحسب الوصف الذى أسبغه عليه ولا يؤثر فى هذا القرار أو يغير من طبيعته معاصرته لآى إجراء يتعلق بإنهاء علاقة العامل بوظيفته السابقة .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أن الثابت من الأوراق أن السيد / انتهت خدمته بالقوات المسلحة بالاحالة الى المعاش فى ١٩٩٢/٧/١ وتقرر له معاش بعد أن انفصلت علاقته بالوظيفة العسكرية على هذا الوجه وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٢ لسنة ١٩٩٢ فى ١٩٩٢/٧/٢٦ مفوضاً فى ذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ وقرر صراحة تعيينه رئيساً للجهز التنفيذى للهيئة العامة لحو الأمية وتعليم الكبار من الدرجة الممتازة ولم تسلك فى شأنه إجراءات النقل المقررة فانه وبالتالي يكون قد شغل الوظيفة المدنية بطريق التمييز وليس النقل وما يستتبعه ذلك من معاملته ماليا المعاملة التى عينها له قرار تعيينه وهى تلك المقررة لشاغلى وظائف الدرجة الممتازة على النحو الوارد بالجدول رقم (١) الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

« التلخيص »

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق المعروضة حالته راتب الدرجة الممتازة الوارد بالجدول رقم (١) من الجداول المرفقة بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(فتوى رقم ١٢ فى ١٩٩٦/١/٨ جلسة ١٩٩٥/١٢/٢٠ ملف رقم ٤٨٧/٦/٨٦) .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاص - نزاع - هيئة الأولاد المصرية .

المادة (٦٦/د) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

المشرع وضع أصلاً علماً مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها وبعض وهي من أشخاص القانون العام - نتيجة ذلك : الجمعية لا تختص بنظر المنازعة التي تمثل فيها هيئة الأولاد المصرية باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف - سبب ذلك : أن ناظر الوقف في هذه الحالة يعد شخص من أشخاص القانون الخاص - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي في المسائل والموضوعات الآتية : (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات وبين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع في المادة ٦٦ فقرة (د) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أصلاً علماً مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها وبعض وهي من أشخاص القانون العام ، ومن ثم فإن الجمعية العمومية لا تختص بنظر المنازعة التي تمثل فيها هيئة الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف على أساس أن نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف في قيامها على شؤون الأموال الموقوفة إنما هو نشاط ناظر الوقف وهو من أشخاص القانون الخاص ، فلا يتحقق للهيئة بهذه المثابة الوصف القانوني الذي يتطلبه في المادة (٦٦ د) المشار إليها في جميع أطراف النزاع لكي يتمتع اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر النزاع .

وتأسيسا على ما تقدم فإن النزاع المثلل بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وهيئة الأوقاف بصفتها نائبة عن وزير الأوقاف ناظر الوقف بشأن الأراضى المقام عليها ميناء دمياط يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة .

« الفـ لـ ك »

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المثلل بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وهيئة الأوقاف بوصفها نائب عن وزير الأوقاف ناظر الوقف .

(فتوى رقم ٣٦ فى ١٩٩٦/١/٩ جلسة ١٩٩٥/١٢/٢٠ ملف رقم ٣٢/٢/٣٦١٠) .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

الهيئة القومية للاستثمار عن بعد وعلوم الفضاء - مؤسسة علمية - شاغل وظيفة
رئيس الهيئة - معاملته معاملة الوزير من حيث المعاش .

المواد ١ ، ٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين من
المؤسسات العلمية .

الشرح لفي بأن احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على
المؤسسات العلمية الواردة بالجدول المرافق للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ أو التي ستضاف
الى هذا الجدول - سرعان قانون الجامعات على الباحثين العلميين بهذه المؤسسات العلمية
فيما لم يرد بشأنه نص في نواتج هذه المؤسسات - سبب ذلك : افراد المساواة بين
شاغل الوظائف الفنية في المؤسسات العلمية ونظرائهم التساهلين لوظائف معادلة في التدريس
بالجامعة وتمتع الأولين بلذات الزايا المقررة للآخرين - سرعان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣
على الهيئة القومية للاستثمار عن بعد وعلوم الفضاء واعتبارها من المؤسسات العلمية -
نتيجة ذلك : تعادل وظيفه رئيس الهيئة مع وظيفة رئيس الجامعة من حيث المرتب والمعاش -
مقتضى ذلك : سرعان ذات القواعد التي تحكم المركز القانوني لرئيس الجامعة من حيث
المرتب والمعاش على رئيس الهيئة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن المادة
(١) من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين
في المؤسسات العلمية تنص على انه « تسرى احكام القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات المحددة بالجدول
المرفق وذلك في حدود وطبقا للقواعد الواردة فى المواد التالية . ويجوز
بقرار من رئيس الجمهورية بعد العرض على مجلس الوزراء اضافة
جهات أخرى الى هذه المؤسسات العلمية » كما تبين أن المادة الثامنة
من ذات القانون تنص على أن « تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء
على ما يعرضه الوزير المختص وعلى ما يقترحه المجلس الخاص
بالمؤسسة العلمية الخاضعة لاحكام هذا القانون اللائحة التنفيذية له
وتشمل هذه اللائحة على القواعد المنظمة لما يلى :
(ب) التسميات الخاصة بالوظائف العلمية فى المؤسسة وتعادل وظائفها
مع الوظائف الواردة بجدول المرتبات والمكافآت الملحقه بالقانون رقم
٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه . . . وتسرى فيما لم يرد فيه نص فى هذه
اللائحة التنفيذية على شاغلى الوظائف العلمية القواعد الواردة فى
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ . . » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع قضى بأن أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات في الحدود وطبقاً للقواعد التي عينها لهذا الغرض - تسرى على المؤسسات العلمية الواردة بالجدول المرافق للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ أو التي ستضاف الى هذا الجدول ، كما قضى بأن تتضمن اللائحة التنفيذية لكل مؤسسة علمية التسميات الخاصة بالوظائف العلمية في المؤسسة وتعادل وظائفها مع الوظائف الواردة بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، على أن يسرى هذا القانون الأخير على الباحثين العلميين بهذه المؤسسات فيما لم يرد بشأنه نص بهذه اللوائح ، وذلك بهدف اقرار المساواة بين شاغلي الوظائف الفنية في المؤسسات العلمية ونظرائهم الشاغلين وظائف معادلة في التدريس بالجامعة وتمتع الأولين بذات المزايا المقررة للآخرين ، أخذاً في الاعتبار تماثل طبيعة العمل في الحالتين في أساسها وجوهرها وركونها في الأصل على الدراسة والبحث العلمي ومتى كان ذلك وكانت الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء تعتبر من المؤسسات العلمية وفقاً لنص المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٩٤ في شأن إعادة تنظيم الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء ، التي قضت باعتبارها من الجهات التي يسرى عليها القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ ، كما أن وظيفة رئيس الهيئة تعتبر معادلة لوظيفة رئيس الجامعة وفقاً للمادة ٢٨ من لائحة المركز القومى للبحوث والتي استعمار قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر أحكامها لتسرى على الهيئة ، ومن ثم فإن مقتضى ذلك ولازمه سريان ذات القواعد التي تحكم المركز القانونى لرئيس الجامعة من حيث المرتب والمعاش على رئيس الهيئة . والقول بغير ذلك من شأنه أن يفرغ التعادل الذى قرره الشارع بصريح النص من مضمونه ويقعد بالنص عن انتاج اثره وتحقيق غاياته ويجعله في غير محل ، فليس ثمة جدوى من اقرار المساواة والتعادل بين الوظائف الفنية بتلك المعاهد العلمية ونظريتها بوظائف التدريس بالجامعة اذا لم ينصرف ذلك الى ذات المعاملة من حيث المرتب والمعاش . فضلاً عن تناقض ذلك مع التنظيم القانونى المائل في هذا الصدد والذي يستقيم في جوهره على قاعدة مفادها خضوع نوعى انوظائف المشار اليها - أعضاء هيئة التدريس وشاغلي الوظائف الفنية بالمؤسسات العلمية - للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وذلك فيما لم يسرد بشأنه نص في اللوائح التنفيذية لهذه الأخيرة .

ومن حيث أن اللائحة التنفيذية السارية على الهيئة القومية للاستشعار عن بعد قد سككت عن التنظيم القانونى لمعاملة أعضائها من

حيث المعاش فانه لا سبيل الا الرجوع للقواعد الواردة بقانون تنظيم الجامعات والتي قضى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ والمعدل لاحكامه بمعاملة رئيس الجامعة معاملة الوزير من حيث المعاش . ومن ثم فانه يتمتع سريان هذا الحكم على شاغل وظيفة رئيس الهيئة باعتباره جزء من النظام القانونى الذى يحكم مركزه :

« الفاك »

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الدكتور رئيس الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء فى معاملته معاملة الوزير من حيث المعاش .

(فتوى رقم ٢٧ فى ١٩٩٦/١/٩ جلسة ١٩٩٥/١٢/٢٠ ملف رقم ٩٢٣/٣/٨٦) .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

عاملون مديون بالدولة - علاوات - علاوة دورية - استحقاقها - كيفية حسابها .
المادة (٤١ مكررا) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

اليوم الأول من يوليو هو يوم البدء في استحقاق العلاوة ، وأنه يحسب ضمن أيام الشهر الذي تستحق عنه العلاوة كما يحسب اليوم الأول من العمل ضمن الأيام التي يستحق عنها أجر العامل ، وكما يحسب اليوم الأول لتغاذ الترقية أو النقل ضمن أيام شغل الوظيفة المرقى إليها أو المنقول لها - نتيجة ذلك : يتعين في حساب السنة عدم حساب أى يوم سبق حسابه من أيام السنة ومن ثم يتعين عند حساب مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٤١ مكرر سابقة الذكر مراعاة أن حساب مدة السنة أنها تكتمل بانتهاء اليوم السابق على اليوم المقابل ليوم بدنها - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٤١ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فنص على أنه : إذا أمضى العامل ثلاث سنوات دون استحقاق علاوة دورية لوصول أجره الى الحد الأقصى المسموح به وفقا للقوانين المعمول بها يمنح علاوة اضافية بفترة العلاوة الدورية المقررة لدرجة الوظيفة وذلك في أول يوليو التالى لمضى المدة المذكورة بشرط الا يجاوز أجره بهذه العلاوة الربط المالى الثابت المقرر لدرجة الوظيفة الأعلى مباشرة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع بعد أن حدد ميعاد استحقاق العلاوة الدورية بأول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من استحقاق العلاوة الدورية السابقة . استحدث حكما جديدا بمنح العامل علاوة اضافية بفترة العلاوة الدورية المقررة لدرجة الوظيفة التى يشغلها متى مضت عليه ثلاث سنوات دون استحقاق العلاوة الدورية المقررة لوصول مرتبه الى الحد الأقصى المسموح به قانونا ، على أن تستحق هذه العلاوة في أول يوليو التالى لانقضاء المدة المذكورة بشرط الا يجاوز أجره بمنحه اياها الربط المالى المقرر لدرجة الوظيفة الأعلى مباشرة .

ومن حيث أنه من المستقر عليه أن استحقاق العلاوة الدورية في أول يوليو من كل عام التى هو عن سنة سابقة بدأت في أول يوليو وأنتهت في

الثلاثين من يوليو ، بما يفيد أن اليوم الأول من يوليو هو يوم البدء في استحقاق العلاوة ، وأنه يحسب ضمن أيام الشهر الذي تستحق عنه العلاوة كما يحسب اليوم الأول من العمل ضمن الأيام التي يستحق عنها أجر العامل ، وكما يحسب اليوم الأول لتنفيذ الترقية أو النقل ضمن أيام شغل الوظيفة المرقى إليها أو المنقول لها ، ومن ثم فإنه يتعين في حساب السنة عدم حساب أى يوم سبق حسابه من أيام السنة ، والا يتكرر أحد الأيام في حساب تمام الحول والا تداخلت السنون بقدر عدد الأيام المذكورة من دورة الحول ، فمن ثم يتعين عند حساب مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٤١ مكرر سابق الإشارة إليها مراعاة أن حساب مدة السنة إنما تكتمل بانتهاء اليوم السابق على اليوم المقابل ليوم بدئها وهو ذات ما أخذت به المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٧ القضائية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن اليوم الأول من يوليو الذي استحققت فيه العلاوة الدورية السابقة يدخل ضمن الثلاث سنوات المحددة بالمادة ٤١ مكرر من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(فتوى رقم ٤٢ في ١٦/١/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٥/١٢/٢٠ ملف رقم ٤٩٢/٦/٨٦) -

الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - طلب رأى - ضريبة المبيعات - حفظ.

الموضوع .

طلب وزير الاعلام من الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع تحديد النسبة التي تذكر على اسمها ضريبة المبيعات على أشرطة الفيديو التي تتولى شركة صسوت القاهرة للصوتيات والمرئيات تصويرها لصالح جامعتي القاهرة والاسكندرية ومدى خضوع مقابل استخدام استوديوهات هذه الشركة لذات الضريبة وذلك وفقاً لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ - حفظ الموضوع بناءً على طلب وزارة الاعلام التي - أرح الموضوع أصلاً بطلب منها - بعد أن أئذت بالانفاق على الضريبة المستحقة الذي تم بين مصلحة الضرائب على المبيعات وشركة صسوت القاهرة للصوتيات والمرئيات - نتيجة ذلك : استغلاق باب الخلاف في شأنه - تطبيق .

« ألكك »

وانتهت الى حفظه بناءً على طلب وزارة الاعلام الذي طرح الموضوع أصلاً بطلب منها واستغلاق باب الخلاف في شأنه تبعاً لذلك .

(فتوى رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٩٥ ملف رقم ٥١١/٢/٣٧) .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

عاملون مديون بالدولة - بدلات - بدل تمثيل - احقية القائم بأعباء الوظيفة في بدل التمثيل .

المواد ١٢ ، ٤٢ من مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة
المشرع حينما اجاز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلي الوظائف العليا وفقا
للقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن غاير في الصياغة وهو يصدد
تعيين مستحق هذا البديل فتارة اطلق عليه « شاغل الوظيفة » وتارة اخرى نعت به
« يقوم بأعبائها » - مفاد ذلك : أن لكل منهما مدلوله الخاص به - دليل ذلك : أن شغل
الوظيفة يكون باحدى طرق اربعة هي التعيين والترقية واسل والندب بينما القيام بأعبائها
لا يستلزم أن يتم باحدى هذه الطرق - نتيجة ذلك : منح بدل التمثيل يكون للقائم بأعباء
الوظيفة كما هو لتشاغلها - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لفسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٢ من
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
تنص على أن « يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين أو الترقية أو النقل
أو الندب بمراعاة استيفاء الاشتراطات اللازمة » . كما تنص المادة ٤٢
من ذات القانون على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلي
الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقا للقواعد التي يتضمنها القرار
الذي يصدره في هذا الشأن وذلك بحد أقصى ١٠٠٪ من بداية الأجر
المقرر للوظيفة ويصرف هذا البديل لشاغل الوظيفة المقررة لها . وفي حالة
خلوها يستحق لمن يقوم بأعبائها ولا يخضع هذا البديل للضرائب » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حينما اجاز لرئيس
الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلي الوظائف العليا . وفقا للقواعد التي
يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن غاير في الصياغة وهو يصدد
تعيين مستحق هذا البديل : فتارة اطلق عليه « شاغل الوظيفة » وتارة
اخرى نعت به « يقوم بأعبائها » . مما يقطع بأن لكل منهما مدلوله
الخاص به والذي يختلف عن مدلول الآخر ومقصود المشرع منه ، ذلك أن
شغل الوظيفة عين المشرع وسائله في المادة ١٢ من قانون نظام العاملين
المدنيين المشار اليه وحصرها في اربعة طرق هي التعيين والترقية والنقل
والندب بينما القيام بأعباء الوظيفة - في حالة خلوها والى حين شغلها -
لا يشترط فيه أن يتم باحدى هذه الوسائل ، ومما يؤكد ذلك أن المشرع

لو لم يكن يقصد التمييز بين شغل الوظيفة وبين القيام بأعبائها ما كان في حاجة الى هذه المغايرة في الصياغة من ناحية ، وكانت عبارته التي نص فيها على انه « وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعبائها » بمثابة تحصيل حاصل وتزويد من جانبه من ناحية أخرى ، وهو الأمر الذي ينزه المشرع عنه ، وأن هذا الذي استظهرته الجمعية العمومية من النص المتقدم يتفق والمعة التي من أجلها تقرر منع بدل التمثيل والتي يتوافر في شاغل الوظيفة كما تتوافر في القائم بأعبائها سواء بسواء ، ولو لم يكن قيامه بأعبائها قد جرى بأحدى وسافل هذا الشغل .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى انه ولئن كان المعروضة حالته في عام ١٩٨٥ أعيد تقييم وظيفته دون أن يقترن ذلك بصدور قرار باسنادها اليه طبقا للمادة ١٢ من قانون نظام العاملين المدنيين المشار اليه الا أن ذلك لا ينفي عنه انه قائم بأعبائها ، وأنه بهذا الوصف توافر في شأنه مناط استحقاق بدل التمثيل المنصوص عليه في المادة ٤٢ ، الأمر الذي يفدو معه متعينا القول بأحقية في صرف هذا البديل اعتبارا من تاريخ اعادة تقييم وظيفته ورفعته الى الدرجة العالية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية المعروضة حالته في بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير مديرية التنظيم والإدارة لمحافظة قنا ، بعد رفعها الى الدرجة العالية .

(فتوى رقم ٩٣٨ في ١٢/٢٤/١٩٩٥ جلسة ٢٠/١٢/١٩٩٥ ملف رقم ١٣١٨/٤/٨٦) .

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع - مصلحة الجمارك - صاحب الصلة
 في طلب عرض النزاع - عدم قبول طلب عرض النزاع كالمثل لتقديره من غير ذي صلة .
 المادة (٦٦/د) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

المشرع قرر أصلاً عاماً من مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
 دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين
 الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض - اختصاص
 الجمعية في هذه الحالة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفرض
 المنازعات وقد حدد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها كما تتحرك ولايتها
 ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يقدم طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية مباشرة
 من صاحب الصلة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجهه إلى من يمثل الوجهة إليها قانوناً -
 سبب ذلك : أن الصلة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من
 قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية
 العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل
 والموضوعات الآتية : ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين
 المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين
 الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية
 العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع قرر أصلاً عاماً من مقتضاه اختصاص
 الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات
 التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة
 أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض ، واختصاص
 الجمعية العمومية في هذا الشأن هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة
 لحماية الحقوق وفرض المنازعات وقد حدد القانون وسائل اتصالها
 بالمنازعات التي تعرض عليها كما تتحرك ولايتها ويستنهض اختصاصها
 ومن ذلك أن يقدم طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية مباشرة من
 صاحب الصلة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجهه إلى من يمثل الوجهة
 إليها قانوناً ، ذلك أن الصلة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل
 حماية الحقوق .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن طلب عرض النزاع المائل لم يقدم من رئيس مصلحة الجمارك صاحب الصفة في التقاضي قانونا عنها ، فمن ثم تعين عدم قبوله .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب النزاع المائل لتقدمه من غير ذي صفة .

(فتوى رقم ٩٤٠ في ١٢/٢٤/١٩٩٥ جلسة ١٢/٢٠/١٩٩٥ ملف رقم ٢٥٥٩/٢/٣٢) .

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع - رفض المطالبة .

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ .

اصدار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضي قراره بتكليف شركة النصر للمباني والانشاءات بتنفيذ بعض الاعمال الميكانيكية اللازمة لتطوير مشروع الصرف الصحي بمدينة شبين الكوم - نتيجة ذلك : قيام الشركة بهذه الاعمال استنادا لهذا القرار - استقلال الشركة في قيام بهذه الاعمال من الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي - مطالبة الوحدة المحلية لمركز ومدينة شبين الكوم للهيئة برد تكاليف رد الشئ. لاصله (دم اعمال الطر) غير قائمة على سند صحيح جديرة بالرفض - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « يجوز لوزير الاسكان والمرافق أن يكلف أيًا من شركات أو منشآت المقاولات الداخلة في القطاع العام بتنفيذ الاعمال اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية » . ويصدر أمر التكليف من الوزير الى الشركة أو المنشأة مباشرة ، كما تبين لها انه نفاذا لهذا النص اصدر وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضي القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٤ بتكليف شركة النصر للمباني والانشاءات بتنفيذ بعض الاعمال الميكانيكية اللازمة لتطوير مشروع الصرف الصحي بمدينة شبين الكوم ، واستنادا الى ذلك القرار قامت الشركة باجراء أعمال الحفر اللازمة لتنفيذ مسار خط طرد قطر ٤٠٠ م زهر ببعض شوارع المدينة ، الأمر الذي يكشف بوضوح عن أن تلك الاعمال لم تتم بها الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي ، بل باشرتها الشركة المذكورة بركيزة من قرار التكليف ، وذلك على وجه الاستقلال عن الهيئة ، حيث لم يثبت من الأوراق المعروضة أن الشركة قامت بأعمال الحفر بوصفها تابعا للهيئة ، بل كلفتها بذلك من قبل الوزير وبناء عليه تكون مطالبة الوحدة المحلية لمركز ومدينة شبين الكوم الهيئة

المشار اليها بقيمة تكاليف رد الشيء لأصله غير قائمة على سند صحيح
جديرة بالرفض .

للك

انتهت الجمعية الصومية لقسم الفتوى والتشريع الى رفض
المطالبة الماثلة .

(فتوى رقم ٩٤١ في ٢٤/١٢/١٩٩٥ جلسة ٢٠/١٢/١٩٩٥ ملف رقم ٢/٣٣ / ٢٥١٥) -

جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٩٥

شركات - شركات قطاع عام - شركات قطاع الأعمال العام - سندات حكومية - مدى
جواز استرداد شركات قطاع الأعمال العام للمبالغ التي سبق تجنبها من أرباحها الصافية
لشراء سندات حكومية .

المادة (٦٣) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات
القطاع العام . قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٦ لسنة ١٩٦٧ .

المادة (٥٨) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شأن المؤسسات العامة وشركات
القطاع العام . المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٤ .

المادتان (٢/٤ ، ٢/٤١) قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

المادة الأولى فترة نأية من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن قانون شركات قطاع
الأعمال العام . اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر
حلت الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام ، كما حلت الشركات التابعة محل شركات
القطاع العام - خلو هذا القانون من أية نصوص تلقى عل كامل شركات قطاع الأعمال
العام التزام بتجنب نسبة من أرباحها الصافية لشراء سندات - نتيجة ذلك : شركات
قطاع الأعمال العام غير مكلفة من حيث الأصل بتجنب أية نسبة من أرباحها الصافية لشراء
السندات الحكومية أو ايداعها البنك المركزي في حساب خاص - عكس ذلك : شركات
القطاع العام التي لا زالت مخاطبة بأحكام القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المنو عنه - كالة القوانين
والقرارات سالة الذكر سكنت عن أن تتناول بالتنظيم مدى احلية الشركات المخاطبة بحكم
التجنب في استرداد المبالغ المجنية او في تغير الغرض الذي تستغل او تستثمر فيه -
نتيجة ذلك : لا فكاك من الإبقاء عل المبالغ المجنية للغرض الذي جنب من أجله ويبقى
حلها عليها مقيدا بما خصصها به المشرع عل نحو يعد من حركتها ويقيد من أوجه
استثمارها - تطبيق .

تأبعت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع المراحل التشريعية
التي مر بها تقرير حكم التزام الشركات المساهمة بتجنب نسبة من أرباحها
لشراء سندات حكومية فتبين لها أن تقرير ذلك الحكم بدأ بالنسبة الى
الشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن
بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسئولية المحدودة اعتباراً من ١٠/١/١٩٥٩ تاريخ العمل
بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة
١٩٥٤ أشار اليه ، الذي أضاف بموجب المادة (٣) منه الى المادة (١٤)
من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بندا نصه الآتي ٥ - يجنب من الأرباح

الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية وذلك بعد توزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأس مالها على المساهمين . ولا يسرى هذا الحكم إلا بالنسبة للشركات التي تسمح أرباحها بتجنيب هذا القدر أو بمقدار ما يسمح به رصيد أرباحها . وتؤكد الحكم وتثبتت دعائمه ، مع اختلاف في طريقه التجنيب ، بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، بما قضت به المادة الثانية منه من جعل تجنيب تلك النسبة سابقا على إجراء أية توزيعات من الأرباح الصافية . ولقد استمر ذلك الالتزام قائما الى أن تقرر بموجب المادة (١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة إلغاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف البيان . واذ وردت أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ خلوا من الأحكام التي عساها أن ترتب على عاتق شركات المساهمة التي تستظل بنصوصه التزام بتجنيب أو استقطاع أية نسبة من الأرباح الصافية التي تحققها لشراء سندات حكومية ، ومن ثم فإن هذه الشركات اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون أصبحت محررة من حكم الالتزام بالتجنيب الذي كانت ترتبه أحكام القانون الملغى .

كما تبين للجمعية العمومية انه بالنظر الى أن شركات القطاع العام كانت تنأى عن نطاق سريان أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ آنفى البيان ، نفاذا لما كانت تتضمنه نصوص القوانين المنظمة لها من أحكام تحول دون ذلك ، فقد اختص المشرع تلك الشركات بنص يخضعها لحكم مماثل ضمنه القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام - المادة (٦٣) - يقضى بأن « ٠٠٠ يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد النسبة التي تجنب من الأرباح الصافية لشراء سندات الحكومية أو تودع البنك المركزى فى حساب خاص » ، وبذلك تكون شركات القطاع العام صارت هي الأخرى ، اعتبارا من ١٥/٨/١٩٦٦ تاريخ العمل بهذا القانون ، مخاطبة بحكم التجنيب سالف الذكر . وقد حدد رئيس الجمهورية بالقرار رقم ٨٨٦ لسنة ١٩٦٧ النسبة الواجب تجنيبها بخمسة فى المائة . وخزعا من المشرع على استمرار التزام شركات القطاع العام بذلك الحكم ، فقد عاود النص عليه فى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام - الذى ألغى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - بما قضت به المادة (٥٨) منه

من أن « ٠٠٠ يصدر قرار رئيس الجمهورية بتحديد النسبة التي تجنب من الأرباح الصافية لشراء سندات حكومية أو تودع البنك المركزي في حساب خاص » ، ونظاذا لتلك المادة صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٤ بتحديد النسبة التي تجنب من الأرباح الصافية بشركات القطاع العام لشراء سندات حكومية ، ونصت المادة الأولى منه على تحديد هذه النسبة بخمسة في المائة . وحينما صدر قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ - الذي ألغى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بموجب المادة (٥) من قانون الإصدار - استبقى المشرع ذات الحكم ، وأن كان غاير في السلطة المنوط بها تحديد النسبة التي تجنب ، وذلك بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة (٤) منه من أن « كما يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد النسبة التي تجنب من الأرباح الصافية لشراء سندات حكومية أو تودع البنك المركزي في حساب خاص » .

والحاصل أنه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام حلت الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ، كما حلت الشركات التابعة محل شركات القطاع العام التي كانت تشرف عليها تلك الهيئات . ولما كانت مواد قانون شركات قطاع الأعمال العام وردت خلوا من أية أحكام تلتقى على كاهل شركات قطاع الأعمال العام التزام بتجنيب نسبة من أرباحها الصافية لشراء سندات حكومية أو ما إلى ذلك بالإضافة إلى أن أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، ومن بينها الفقرة الثانية من المادة (٤١) لم تعد تسرى على تلك الشركات ، أعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر . هذا فضلا عن أن الأحكام التي يرصدها القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ ، بحسبائه الشريعة العامة المنظمة للشركات المساهمة ، ليس بها ما يرتب ذلك الالتزام على عاتق الشركات الخاضعة له ، كما سبق البيان . وبناء عليه تكون شركات قطاع الأعمال العام غير مكلفة ، من حيث الأصل ، بتجنيب أية نسبة من أرباحها الصافية لشراء السندات الحكومية أو إيداعها البنك المركزي في حساب خاص ، على خلاف الحال بالنسبة إلى شركات القطاع العام التي ما أفككت تحت سلطان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المنوّه عنه .

والحاصل أيضا أن الجمعية العمومية لاحظت من استعراض أحكام القوانين والقرارات سائلة البيان ، فيما قُضت به هذه الأحكام من تقرير

حكم تجنيب حصة من الأرباح الصافية لشركات القطاع العام لشراء سندات حكومية ، وفيما قضت به من تحديد النسب التي تجنب ، انها جميعا سكنت عن أن تتناول بالتنظيم مدى أحقية الشركات المخاطبة بحكم التجنيب في استرداد المبالغ المجنبية أو في تغيير الغرض الذي تستغل أو تستثمر فيه . هذا فضلا عن انه لم تصدر حتى الآن أى تشريعات أخرى تخول الشركات هذا الحق . ومن ثم فانه لانكاز لتلك الشركات من الإبقاء على المبالغ المجنبية للغرض الذي جنبت من أجله ، ويبقى حقها عليها مقيدا بما خصصها به المشرع على نحو يحد من حركتها ، ويقيد أوجه استثمارها . ولما كانت المبالغ التي جنبتها شركات القطاع العام التي تحولت إلى شركات تابعة قد انتقلت إلى الشركات الأخيرة ، بموجب كونها خلفا للشركات المذكورة ومحملة بذات الأوصاف والالتزامات التي كان يدور في نطاقها حق الشركات السلف ، مما مؤداه أن سلطة شركات قطاع الأعمال العام في المبالغ المشار إليها تنحصر هي أيضا في حدود الغرض الذي اختصها به المشرع ولم تتحرر منه ، وهو شراء سندات حكومية أو ايداعها البنك المركزي في حساب خاص ، فلا يتاح لها استردادها أو تغيير وجه استغلالها ، طالما لم يجر تقرير ذلك بأداة قانونية مناسبة تحولها ولاية الاسترداد أو تعديل وجه الاستثمار تصدر من بعد .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز استرداد المبالغ المشار إليها الا بأداة تشريعية تصدر من بعد .
(فتوى رقم ٩٥١ في ١٢/٢٥/١٩٩٥ جلسة ٢٠/١٢/١٩٩٥ ملف ٤٩٢/٢/٣٧) .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

جامعات - اعضاء هيئة التدريس - تعيين - مرتب - اعادة تعيين - الاحتفاظ بالمرتب الذى كان يتقاضاه .

المادة (٥٦ مكررا) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها والمضافة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ .

المادة (١٩٥) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

المادة (٣) من القواعد الملحقه بالجدول المرافق للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

المادة (٢٣) من قانون نظام الصاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

المشرع فى قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ احتفظ لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين ممن كانوا يشغلون وظائف بالحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام بأخر مرتب كانوا يتقاضونه فى هذه الوظائف متى كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة المعين عليها شرط ذلك : ألا يتجاوز المرتب المحتفظ به نهاية الربط المقرر للدرجة ، ولم يتطلب المشرع للإلادة بهذا الحكم أن يتم التعيين فى وظائفهم الجديدة دون وجود أى فاصل زمنى بين تعيينهم فى هذه الوظائف وتركهم لوظائفهم السابقة - معنى ذلك : أن حكم هذه القاعدة قد جاء مطلقا غير مقيد بهذا الشرط - نتيجة ذلك : أن يفيد منه كل موظف سابق بالحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام إذا ما تم تعيينه بوظيفة معيد أو مدرس مساعد أو باحث وظائف هيئة التدريس ولو كان هناك فاصل زمنى بين تركه الخدمة باحدى هذه الجهات وبين تعيينه فى وظيفته الجديدة - مؤدى ذلك : سريان نص المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين سالف الذكر على اعضاء هيئة التدريس بالجامعات - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٥٦ مكررا من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها المضافة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يعامل أعضاء هيئة التدريس والمعيدون بجامعة الأزهر من حيث المرتبات والرواتب الإضافية معاملة نظرائهم فى جامعات جمهورية مصر العربية » . وتنص المادة ١٩٥ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أن « مرتبات رئيس الجامعة ونوابه وأمين المجلس الأعلى للجامعات وأعضاء هيئة التدريس وبدلاتهم ومعاشاتهم ومرتبات المدرسين المساعدين والمعيدين وبدلاتهم وقواعد تطبيقها على الحاليين منهم مبينة

بالجدول المرافق لهذا القانون » وقد نصت المادة ٢ من هذه القواعد على أنه « عند تعيين أعضاء هيئة التدريس أو مدرسين مساعدين أو معيدين ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام ، فانهم يحتفظون بأخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف إذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يعينون عليها وبشرط ألا يتجاوز المرتب المحتفظ به عن نهاية الربط المقرر للدرجة . واعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون تسوى طبقاً لهذا الحكم مرتبات أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين الحاليين من موظفي الهيئات العامة أو القطاع العام ، وذلك دون صرف أى فروق عن الماضي » . كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي نصت على أنه « ... يجوز إعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاه في وظيفته السابقة في الأقدمية وذلك إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها ، على ألا يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة ضعيف » .

واستظهرت الجمعية العمومية من مجموع ما تقدم أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ احتفظ لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين ممن كانوا يشغلون وظائف بالحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام احتفظ لهم بأخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف متى كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة المعينين عليها شريطة ألا يتجاوز المرتب المحتفظ به نهاية الربط المقرر للدرجة ، ولم يتطلب المشرع للافادة بهذا الحكم أن يتم التعيين في وظائفهم الجديدة دون وجود أى فاصل زمني بين تعيينهم في هذه الوظائف وتركهم لوظائفهم السابقة ، وهو ما يستفاد منه أن حكم هذه القاعدة جاء مطلقاً غير مقيد بهذا الشرط ، ومن ثم يفيد منه كل موظف سابق في الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام إذا تم تعيينه بوظيفة معيد أو مدرس مساعد أو باحث وظائف هيئة التدريس ولو كان هناك فاصل زمني بين تركه الخدمة باحثاً هذه الجهات وبين تعيينه في وظيفته الجديدة . ولا ينقص من ذلك ولا ينال منه أن هذه القاعدة كان منصوباً عليها في ظل العمل بقانون الجامعات الملغى رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ وصدر إبان العمل بها قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقرار رقم

٦ لسنة ١٩٦٩ الذى تطلب - للافادة من حكم الاحتفاظ بآخر مرتب فى الوظيفة السابقة لدى التعيين فى الوظيفة اللاحقة عدم وجود فاصل زمنى بين تاريخ ترك الأولى وبين تاريخ التعيين فى الثانية ذلك أن تطبيق قرار التفسير التشريعى المشار اليه مقصور على الفترة التى كان فيها التشريع محل التفسير مازال ساريا دون أن يستطيل ذلك الى ما بعد الفائه وصدور تشريع جديد بدلا منه ، اذ لو أراد المشرع اعتناق هذا التفسير لما أعوزه النص على ذلك صراحة وهو بصدد اصدار التشريع اللاحق . ومما يؤكد ذلك أن المشرع فى قانون تنظيم الجامعات الحالى قرر سريان الحكم الجديد الذى أورده خلوا من هذا القيد من تاريخ نفاذه على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعبدن الحاليين من - موظفى الهيئات العامة والقطاع العام وذلك دون صرف أى فروق عن الماضى وهم الذين ما كانوا يستفيدون منه فى ظل القواعد السابقة التى تطلبت بمقتضى قرار التفسير التشريعى التواصل الزمنى المشار اليه ، فأراد بذلك التحلل من هذا القيد وافادة العاملين الحاليين منه دون صرف فروق عن الماضى .

ومن ناحية أخرى فقد استظهرت الجمعية العمومية من نص المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع أجاز إعادة تعيين العامل فى وظيفته السابقة التى كان يشغلها أو فى وظيفة أخرى مماثلة فى ذات الوحدة أو فى وحدة أخرى واحتفظ له فى هذه الحالة بأجره الأسمى الذى كان يتقاضاه وبالمدة التى قضاهما فى وظيفته السابقة فى الإقليمية وذلك متى توافر بشأنه شرطان : الأول : استيفائه اشتراطات شغل الوظيفة التى يعاد تعيينه عليها .

والثانى : ألا يكون التقرير الأخير المقدم عنه فى وظيفته السابقة بمرتبة ضئيفة ، وقد جرى افتاء الجمعية العمومية بجلسته ١٩٩٥/٤/١٩ على سريان نص المادة ٢٣ مسالفة الذكر على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بما يتفق والنظم الجامعية ازاء غياب مثيله فى قانون تنظيم الجامعات المشار اليه بحسبان لا يتعارض مع أحكام النصوص الخاصة بهذا القانون الأخير ولا مع مقتضيات هذه الأحكام .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أن الثابت من استعراض حالة الدكتور / صلاح الدين عبد العزيز حجاج انه كان يشغل وظيفة مدرس بقسم الرياضيات بكلية العلوم بنين بالقاهرة وانتهت خدمته للقطاع فى ١٩٨٨/٩/١ ثم عين بوظيفة مدرس بقسم الرياضيات بكلية العلوم بنين بفرع الجامعة فى أسيوط فى ١٩٩٣/٣/٣ ومن ثم فإن هذا

القرار الأخير لا يعد في حقيقته أن يكون قرار بإعادة تعيينه بالمفهوم الذي عناه نص المادة ٢٣ ، وبمقتضاه يحق للمعروضة حالته الاحتفاظ بآخر مرتب كان يتقاضاه في وظيفته السابقة . أما بالنسبة الى الدكتور فإن حقه في الاحتفاظ بآخر مرتب كان يتقاضاه بوظيفته السابقة (هيئة الشرطة) مستمد من اطلاق الحكم الذي تضمنته المادة ٣ من قواعد المرتبات والبدلات والمعاشات المرفقة بقانون تنظيم الجامعات والذي لم يقيد الافادة بأحكامه بضرورة الاتصال الزمنى من تاريخ ترك الوظيفة السابقة وتاريخ التعيين في الوظيفة الجديدة على نحو ما استظهرته الجمعية العمومية آنفاً ، ومن ثم يفدو متعيناً القول بأحقيته في الاحتفاظ بآخر مرتب كان يتقاضاه في وظيفته السابقة شريطة ألا يتجاوز به نهاية الربط المقرر للدرجة المعين عليها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية كل من المعروضة حالته في الاحتفاظ بمرتبه السابق على تعيينه بالجامعة على التفصيل الوارد بالفتوى .

(فتوى رقم ٩٥٢ في ١٩٩٥/١٢/٢٥ جلسة ١٩٩٥/١٢/٢٠ ملف رقم ٤٨٥/٦/٨٦) .

الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - نزاع - مسئولية تقصيرية - عدم ثبوت الخطأ .

المادة ١٦٣ من القانون المدني . المادة ١٧٤ من القانون المدني .

المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما والخطأ لا يفترض وإنما على المضرور اثباته واستظهار وجه الضرر الذي حاق به من جرائه - مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع تقوم على أساس مغاير إذ يكفي لقيام هذه المسئولية أن يثبت وقوع العمل غير المشروع من المتبوع حالة تأدية وظيفته أو بسببها وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » في حين تنص المادة ١٧٤ من القانون ذاته على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن الخطأ لا يفترض وإنما على المضرور اثباته واستظهار وجه الضرر الذي حاق به من جرائه ، ومن ناحية أخرى فإن مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع تقوم - طبقاً لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدني - على أساس مغاير ، إذ يكفي لقيام هذه المسئولية أن يثبت وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه .

لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن المحضر الذي جرى تحرير بمناسبة وقوع الحادث وما تضمنه من معاناة مكان الحادث على الطبيعة وقد تقرر حفظه إدارياً في ١٢/١٠/١٩٨٩ ، كما أن أوراق الواقعة ذاتها دشتت حسبما أفادت الهيئة المدعية وأضحى مصيرها غير

معلوم ، فانه ازاء غياب الدليل على ثبوت خطأ تابع هيئة النقل العام يفدو متعينا القول بعدم ثبوت أحقية الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة في استثناء قيمة التلفيات التي لحقت سور حديقة ميدان التحرير لتعذر اثبات الخطأ في جانب سائق هيئة النقل العام .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة في استثناء قيمة التلفيات التي لحقت سور حديقة ميدان التحرير .

(فتوى رقم ٩٥٤ في ١٩٩٥/١٢/٢٥ جلسة ١٩٩٥/١٢/٢٠ ملف رقم ٧٥٨٦/٢/٢٢) .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية تقسمى الفتوى والتشريع - نزاع - هيئة الأوقاف المصرية - تقدير رسوم قضائية - عدم اختصاص .

المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . المواد (١٦ ، ١٧ ، ١٨) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فى شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية .

المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

الأصل اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض - استثناء من ذلك : استن المشرع فى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية طريقا خاصا للظن فيها إذ ناط ذلك بالمحكمة التى أصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضى حسب الأحوال وذلك أيا كان أطراف النزاع - نتيجة ذلك : انحصار الاختصاص عن الجمعية - نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف فى قيامها على شئون الأموال الوقفية إنما هو نشاط ناهر الولف وهو من أشخاص القانون الخاص - نتيجة ذلك - انحصار الاختصاص عن الجمعية العمومية طبقا لنص المادة ٦٦/د سائلة الذكر - الاحالة طبقا لحكم المادة ١١٠ سائلة الذكر لا تكون الا من محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين فى حين أن الجمعية العمومية لا تعد محكمة بالمعنى الذى اعناه المشرع فى المادة المذكورة وإنما هى جهة فتوى لا يتجاوز رأيها الملزم حد الفتوى - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ببدء الرأى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية : (أ) (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » . وتنص المادة ١٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فى شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية على أن « تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضى حسب الأحوال بناء على طلب قلم كتاب المحكمة ويعلم هذا الأمر للمطلوب منه الرسم » وأن المادة (١٧) من القانون ذاته تنهى على أنه « يجوز لذوى الشأن أن

يعارض في تقدير الرسوم الصادر بها الأمر المشار اليه في المادة السابقة ، وكما تنص المادة ١٨ على أن « مقدم المعارضة الى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضى حسب الأحوال ، ويصدر الحكم فيها بعد مساع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ، ويجوز استئناف الحكم في ميعاد عشرة أيام من يوم صدوره والا سقط الحق في الطعن » . وأخيرا تنص المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بأحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية . وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أنه وإن كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين الجهات بعضها البعض الا أن المشرع في القانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنور حول تقدير الرسوم القضائية فاستن طريقا خاصا للطعن فيها إذ ناط ذلك بالمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضى حسب الأحوال ، ولما كان الخاص يقيد العام فان اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينحصر عن الجمعية العمومية وينعقد للمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضى حسب الأحوال وذلك أيا كان أطراف النزاع . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد استقر افتاء الجمعية العمومية على عدم اختصاصها بنظر المنازعة التي تمثل فيها الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف على أساس أن نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف في قيامها على شئون الأموال الموقوفة إنما هو نشاط ناظر الوقف . وهو من أشخاص القانون الخاص ، فلا يتحقق للهيئة بهذه المثابة الوصف القانوني الذي يتطلبه نص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة المشار اليه في جميع أطراف النزاع لكي ينعقد اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظره .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه فضلا عن أن النزاع في الحالة المروضة مقام بين هيئة الأوقاف المصرية بصفتها نائبة الوزير ناظر الوقف وهي من أشخاص القانون الخاص وبين وزارة العدل حول أمرى تقدير الرسوم عن الاستئناف رقم ٦٤ لسنة ٣١ ق ببنى سوف

المشار اليه فان الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتقدير الرسوم القضائية ينحصر ايضا عن الجمعية العمومية وفقا لما سبق ومن ثم يخرج النزاع المائل عن اختصاص الجمعية العمومية ودون أن ينتقص من ذلك أن النزاع اتصل بالجمعية العمومية عن طريق الاحالة من محكمة استئناف بنى سويف وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، المشار اليه ، ذلك أن الاحالة طبقا لحكم هذه المادة لا تكون الا من محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين ، في حين أن الجمعية العمومية لا تعد محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع فى المادة المشار اليها ، وانما هي جهة فتوى لا يتجاوز رأيها الملزم حد الفتوى ، حدد المشرع اختصاصها ، ووسائل اتصالها بالمنازعات التى تعرض عليها ، ومن ثم فان قضاء المحكمة فى التظلم ، المشار اليه ، ليس من شأنه أن يثبت لها اختصاصا غير موقود لها بحكم الأصل .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(فتوى رقم ١٣ فى ١٩٩٦/١/٨ جلسة ١٩٩٦/١/٣ ملف رقم ٢/٣٢٠٤) .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية - ارباحها - خضوع ارباح الهيئة للضرائب المقررة على ارباح شركات الاموال في قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

المواد (١١١ ، ١١٣ ، ١١٤) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

المشروع انظذ ضريبة ارباح شركات الاموال على الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ولم يستثن من ذلك الا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع بنص صريح مما يدل على انه لو لم يستثن صراحة لضخ للضريبة - وعاء هذه الضريبة : هو صافي الربح الذى تحققه الهيئة العامة او الشخص الاعتبارى العام وهو ما يعد مناط الخضوع لهذه الضريبة - لا تعارض بين ان تحقق تلك الهيئات العامة او الأشخاص الاعتبارية العامة ربح وبين الهدف الاساسى من قيامها الا وهو تقديم الخدمة العامة - نتيجة ذلك : انه طالما حققت تلك الهيئات ربحا ضمن خضوعه لتلك الضريبة - تطبق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (١١١) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكلية لشركات الاموال المشتغلة فى مصر ايا كان الفرض منها بما فى ذلك الأرباح الناتجة عن مباشرة نشاط فى الخارج ما لم يكن متخذاً شكل منشأة مستقلة : وتسرى الضريبة على : (١ - ٤) الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ويستثنى من ذلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع » . وتنص المادة (١١٣) منه على أن « تحدد الضريبة سنوياً على أساس صافى الربح خلال السنة السابقة او فى فترة الاثنى عشر شهرا التى اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال » . فى حين تنص المادة (١١٤) من القانون ذاته على أن « يحدد صافى الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص : (١) قيمة ايجار المقاررات التى تشغلها الشركة سواء كانت مملوكة لها أو مستأجرة وفى الحالة الأولى تكون المبرة بالإيجار الذى اتخذ أساساً لربط الضريبة على المقاررات المبنية فإذا لم تكن الضريبة قد ربطت فتكون القيمة على أساس ايجار

المحل ٠ (٢) الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجري عليه العمل عادة طبقا للعرف وطبيعته كل صناعة أو تجارة أو عمل ٠
(٣) خمسة وعشرون في المائة من تكلفه الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها الشركة أو الجهة أو تقوم بتصنيعها لاستخدامها في الانتاج وذلك اعتبارا من تاريخ الاستخدام في الانتاج ولمرة واحدة ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع أنفذ ضريبة أرباح شركات الأموال على الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة، ولم يستثن من ذلك الاجهز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع بنص صريح ، بما يدل على انه لو لم يستثن صراحة لخضع للضريبة ٠ ويتحدد وعاء تلك الضريبة سنويا على أساس صافي الربح الذي تحققه الهيئة العامة أو الشخص الاعتباري العام خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية ، بحسب الأحوال ، وذلك على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقا لأحكام قانون الضرائب على الدخل ، بعد خصم جميع التكاليف ، ومن بينها قيمة ايجارات العقارات التي تشغلها الهيئة أو الشخص الاعتباري العام ، والاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجري عليه العمل عادة طبقا للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل ٠ بالإضافة الى خمسة وعشرين في المائة من تكلفه الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها الهيئة أو الشخص الاعتباري العام أو تقوم بتصنيعها لاستخدامها في الانتاج ٠٠٠ فمناطق الخضوع لتلك الضريبة هو أن تحقق الهيئة العامة أو الشخص الاعتباري العام ربحا صافيا مما تزاوله من نشاط ٠ وغنى عن البيان أنه لا تعارض بين الهدف الأساسي الذي تقوم على تحقيقه هذه الهيئات أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، وهو تقديم - الخدمة العامة ، وبين تحقيق أرباح تخصص للتمويل الذاتي للمشروعات التي تقوم بها كل منها ، ولتحسين خدماتها، والحاصل أن تحقيق الأرباح جانب جوهري في نشاط تلك الهيئات والأشخاص ، كأصل عام ، بل هو في الغالب واجب عليها ، فرضه المشرع حينما رسم لها أن تواجه بنفسها أعباء الاستقلال - والتمويل كلها ، أما القول بأن هذه الهيئات والأشخاص لا تستهدف تحقيق الربح لأنها تبتغي القيام بخدمة عامة ، فهو يبنى على خلط مزدوج ٠ اذ فيه خلط بين المعنى الاقتصادي للربح باعتباره مضاربة لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح كما هو الشأن في المشروعات الخاصة ، والمعنى القانوني للربح كمعصر مميز للعمل التجاري والذي يكفي فيه توخي فائض نقدي من وراء العمل ، ولو كان الربح المتوخى محدودا باعتبارات

أخرى غير مجرد الرغبة في تحقيق أقصى ربح ممكن ، وهو ما يتفق ومعنى الربح في نشاط له غايات اجتماعية . كما انه يتضمن خطأ بين تحقيق الربح وتوزيعه فكل ما تفتقر به الهيئات والأشخاص الاعتبارية المشار إليها عن الشركات أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة ، هو أن هذه الأخيرة كانت توزع الأرباح المحققة على مساهميها أو أصحابها ، بعكس الحال في الهيئات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة . بحسبانها تملك رأس المال جميعه ، اذ توجه أرباحها للتمويل والتوسع . وليس هذا الفارق يذى شأن في مقام تجارية أعمال الهيئات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة لان العبرة في هذا الموطن هي بقصد تحقيق الربح ، سواء كان هذا الربح معدا للتوزيع ، أم لم يكن . وطالما ثبت أن الهيئات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة حققت أرباحا نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي - زاولتها أثناء سنتها المالية ، فان الارباح المحققة تخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال ، التزاما بصريح نص المادة (٤/١١١) سالف الذكر .

والحاصل ان المشرع بموجب القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، عقد للهيئة مباشرة جميع الأعمال اللازمة لانشاء وتشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية على المستوى القومي ، وربطها بالمجال الدولي في اطار الخطة السياسية والاقتصادية العامة للدولة . ومن ذلك تقديم الخدمات التليفونية السلكية واللاسلكية ، وإدارة وصيانة المنشآت والأجهزة اللازمة لتقديم تلك الخدمات ، وكذلك تنفيذ المشروعات اللازمة لتحقيق أغراضها أو المرتبطة بهذه الأغراض وتطوير خدماتها (م ٢) . هذا فضلا عما أتاحة المشرع للهيئة في سبيل تحقيق أغراضها من تأسيس شركات المساهمة بمفردها أو مع شركاء آخرين (م ٤) . وبالنظر الى أن الهيئة تحصل على مقابل للخدمات التي تضطلع بتقديمها بالأسعار الموضوعة طبقا للمادة (١٢) من القانون المشار اليه ، مما دعى المشرع الى اعتبار حصيلة هذا المقابل ، وكذا حصيلة نشاطها وما تتقاضاه لقاء الأعمال التي تؤديها للغير أحد الموارد التي تتكون منها مواردها (م ٦/٢) . ولا ريب أن من بين عناصر هذه الحصيلة ما يدره مساهمة الهيئة في الشركات من عائد ، بالنظر الى ذلك ، فان ما عساه يتحقق للهيئة نتيجة لما تبشره من عمليات وأوجه نشاط بعد خصم جميع التكاليف من صافي ربح ، يخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال ، باعتبار أن الهيئة في جوهر الأمر وحقيقته ، كما تقدم ، تتوخى فائضا نقديا من وراء ما تقوم به من أوجه نشاط وصولا الى تحقيق الأهداف المرسومة لها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع صافي الربح الذي تحققه الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية للضريبة على أرباح شركات الأموال المقررة بقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ، تأييداً للافتاء السابق .

(فتوى رقم ١٤ في ١٩٩٦/١/٨ جلسة ١٩٩٦/١/٣ ملف رقم (٤٤٧/٢/٣٧)) .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

أراضي - أراضي صحراوية - أراضي صحراوية بوادي النطرون - اختصاص الهيئة العامة لمشروعات التعمير بإدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية بوادي النطرون .
 المواد (١ ، ٢ ، ٣ ، ١٠) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية
 المواد (٢ ، ٤) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة
 بأملاك الدولة الخاصة - المادة (٣٦) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بقانون
 رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ بضم بعض المناطق إلى المحافظات
 المتاخمة لها . المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٢ في
 شأن ما يعد محافظات صحراوية .

المشروع المراد للأراضي الصحراوية تنظيما خاصا بموجب القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١
 بأنها الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة خارج الزمام بعد مسافة كيلو مترين ،
 ويقصد بالزمام انه حد الأراضي التي تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سجلات
 المساحة وفي سجلات المكلفات وخضمت للضريبة العقارية على الأقطان - نتيجة ذلك :
 اختصاص المحافظات الصحراوية بحكم خاص بأن اعتبر بموجبه كردون المدن والقرى القائمة
 بتلك المحافظات في تاريخ العمل بالقانون والتي ستقام مستقبلا وحتى مسافة كيلو مترين
 زماما - بناء عليه : عدد الجهات المنوط بها ولاية إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي
 الخاضعة لأحكامه وجعل الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية - ودون غيرها -
 هي جهاز الدولة المسئول عن التصرف واستغلال وإدارة الأراضي الصحراوية في أغراض
 الاستصلاح والاستزراع - استحدثت المشروع بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ جهات جديدة
 اسند اليها ولاية إدارة واستغلال والتصرف في جزء من الأراضي الصحراوية كالهيئة العامة
 للتنمية السياحية - اذا كان وادي النطرون قد قسم الى محافظة البحيرة بقرار رئيس
 الجمهورية سالف الذكر وكانت لا تعد من المحافظات الصحراوية طبقا لقرار رئيس مجلس
 الوزراء سالف الذكر : نتيجة ذلك : زمام تلك المحافظة بما فيها وادي النطرون يعد مدها
 في حد الأراضي التي تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سجلات المساحة وفي
 سجلات المكلفات وخضمت للضريبة على الأقطان - سبب ذلك : انحصار مجال الرجوع الى
 الكردون بصريح النص على المحافظات الصحراوية فقط - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمة الفتوى والتشريع أن المادة
 (١) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية
 تنص على أن « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالأراضي الصحراوية
 والأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة . والواقعة خارج الزمام بعد
 مسافة كيلو مترين - ويقصد بالزمام حد الأراضي التي تمت مساحتها
 مساحة تفصيلية وحصرت في سجلات المساحة وفي سجلات المكلفات

وخضعت للضريبة العقارية على الإطيان وبالنسبة للمحافظات الصحراوية يعتبر زماما كردون المدن والقرى القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون والتي تقام مستقبلا وحتى مسافة كيلو مترين . ويصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بتحديد ما يعتبر من المحافظات الصحراوية في تطبيق أحكام هذا القانون » . وتنص المادة (٢) منه على أن « تكون إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا للأوضاع والإجراءات المبينة فيما يلي : (أ) يصدر وزير الدفاع قرارا بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لا يجوز تملكها ويتضمن القرار بيان القواعد الخاصة بهذه المناطق والجهات المشرفة عليها . ولا يجوز استخدامها في غير الأغراض العسكرية إلا بموافقة وزير الدفاع وبالشروط التي يحددها » . (ب) وفيما عدا الأراضي المنصوص عليها في البند (أ) يصدر الوزير المختص باستصلاح الأراضي قرارا بتحديد المناطق التي تشملها خطة ومشروعات استصلاح الأراضي ، وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير وإدارة هذه الأراضي ويكون التصرف فيها واستغلالها بمعرفة الهيئة بعد أخذ رأى وزارة الدفاع وبمراعاة ما تقرره في هذا الشأن من شروط وقواعد تتطلبها شؤون الدفاع عن الدولة . . . (ج) الأراضي غير الواقعة في المناطق العسكرية أو في مواقع الاستصلاح المشار إليها في الفقرتين السابقتين يتم استغلالها إدارتها والتصرف فيها بمعرفة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالتنسيق مع وزارة الدفاع . . . » . وتنص المادة (٣) من القانون ذاته على أن « يكون استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية وكسب ملكيتها والاعتداد بها والتصرف فيها وإدارتها والانتفاع بها وفقا لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . . . وتكون الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية هي جهاز الدولة المسئول عن التصرف واستغلال وإدارة هذه الأراضي في أغراض الاستصلاح والاستزراع دون غيرها من الأغراض ويعبر عنها في هذا القانون « بالهيئة » . ومع عدم الإخلال بما يخص مشروعات الدولة . . . » هذا في حين تنص المادة (١٠) من القانون المشار إليه على أن « يحظر على أي شخص طبيعي أو معنوي أن يحوز أو يضع اليد أو يعتدي على أي جز من الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون وفيما عدا ما تقوم به القوات المسلحة تنفيذًا لخطة الدفاع عن الدولة يحظر إجراء أية أعمال أو إقامة أية منشآت أو غراس أو اشغال بأي وجه من الوجوه إلا بأذن الهيئة . ويقع باطلا كل تصرف وتقرير لأي حق عيني أصل أو تبعي أو تأجير أو تمكين بأي صورة من الصور على تلك الأراضي يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولا يجوز شهره ولكل ذي شأن التمسك بالبطان أو طلب الحكم به وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . . . » .

كما تبين للمجموعة الصومية أن المادة (٢) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأموال الدولة الخاصة تنص على أن « تكون إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية وفقا للأوضاع والإجراءات الآتية : (أ) يصدر رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الدفاع قرارا بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لا يجوز تملكها ، ويتضمن القرار بيان القواعد الخاصة بهذه المناطق . (ب) فيما عدا الأراضي المنصوص عليها في البند (أ) يصدر رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص - حسب الأحوال - قرارا بتحديد المناطق التي تشملها خطة مشروعات استصلاح الأراضي ، أو مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ، أو المناطق السياحية . وتنشأ هيئة عامة تسمى « الهيئة العامة للتنمية السياحية » يصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية ، وتتولى إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض إقامة المناطق السياحية . وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التصحر والتنمية الزراعية إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض الاستصلاح والاستزراع ، كما تتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض إقامة المجتمعات الجديدة . وتمارس كل هيئة من الهيئات المشار إليها سلطات المالك في كل ما يتعلق بالأموال التي يعهد بها بها ٠٠٠ ، وتنص المادة (٤) منه على أن « تتولى وحدات الإدارة المحلية كل في نطاق اختصاصها إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي المدة للبناء المملوكة لها أو للدولة ، أو الأراضي القابلة للاستزراع داخل الزمام . ويضع المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة طبقا للقواعد العامة التي يقرها مجلس الوزراء قواعد التصرف في هذه الأراضي على أن تعطى الأولوية ٠٠٠٠ وفيما يتعلق بالأراضي المتاخمة والممتدة خارج الزمام إلى مسافة كيلو مترين فيكون استصلاحها وفق خطة قومية تضعها وزارة استصلاح الأراضي وتتولى تنفيذها بنفسها أو عن طريق الجهات التي تحددها بالتنسيق مع المحافظة المختصة ، وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية إدارة هذه الأراضي واستغلالها والتصرف فيها ، ويحدد مجلس الوزراء نصيب المحافظة في حصيلة إدارة واستغلال والتصرف في هذه الأراضي . ويسرى في شأن إدارة واستغلال والتصرف فيما تستصلحه المحافظة من هذه الأراضي حتى تاريخ العمل بالخطة المشار إليها ، أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة . وتسرى أحكام المادة (٣٦) من

قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، على ما يؤول الى المحافظة وغيرها من وحدات الادارة المحلية من حصيلة ادارة واستغلال والتصرف في الاراضى المشار اليها في الفقرتين السابقتين . وتبين للجمعية العمومية أيضا أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ بضم بعض المناطق الى المحافظات المتاخمة لها فضلا عن محافظة مطروح تنص على أن « ٠٠٠ ويضم وادى النطرون الى محافظة البحيرة وذلك فضلا عن محافظة مطروح » . بينما تنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٢ ، الصادر نفاذاً للفقرة الرابعة من المادة (١) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، على أن « تعتبر محافظات صحراوية في تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه المحافظات التالية : محافظة مطروح ٠٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن المشرع أفرد للأراضى الصحراوية بموجب القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ تنظيميا خاصا ، افتتحه بتعريفها ، بغية تحديد النطاق الذى تنبسط اليه أحكام ذلك القانون ، بأنها الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة خارج الزمام بعد مسافة كيلو مترين ، وبين المقصود بالزمام أنه حـد الاراضى التى تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت فى سجلات المساحة ، وفى سجلات المكلفات وخضعت للضريبة العقارية على الأطيـان . واختص المحافظات الصحراوية بحكم خاص اعتبر بموجبه كردون المدن والقرى القائمة بتلك المحافظات فى تاريخ العمل بالقانون ، والتى ستقام مستقبلا وحتى مسافة كيلو مترين زماما . ثم ضمنه بعد هذا تعدادا للجهات المنوط بها ولاية ادارة واستغلال والتصرف فى الاراضى الخاضعة لأحكامه ، ونطاق ولاية كل منها ، فجعل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة صاحبة الولاية العامة فى هذا المجال ، بعد استبعاد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية التى يصدر بتحديدنها قرار من وزير الدفاع ، والمناطق التى تشملها خطة مشروعات استصلاح الاراضى ، حسبما يصدر بتحديدنه قرار من الوزير المختص باستصلاح الاراضى . وفى الوقت ذاته جعل الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، دون غيرها ، هى جهاز الدولة المسئول عن التصرف واستغلال وادارة الاراضى الصحراوية فى أغراض الاستصلاح والاستزراع ٠٠٠ الى آخر ما انطوى عليه القانون المذكور من تنظيم .

والحاصل أن المشرع بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ سالف البيان تناول بالتنظيم جانبا من الأحكام التى تضمنها القانون رقم ١٤٣ لسنة

١٩٨١ المشار اليه ، سواء باستحداث جهات جديدة أسند اليها ولاية ادارة استغلال والتصرف في جزء من الاراضي الصحراوية كاليه العامه للتنمية السياحية أم باسناد الاختصاص الى رئيس الجمهورية في تحديد نطاق المساحة من الأراضي الصحراوية التي ينمقد لكل جهة من هذه الجهات ولاية ادارة واستغلال والتصرف فيها ، مما ترتب عليه تعليق بده مباشرة تلك الجهات لولايتها على اصدار قرارات رئيس الجمهورية بالتحديد ونج عنه أيضا سلب الولاية العامة التي كانت معقودة لهيئة المجتمعات العبرانية الجديدة بموجب القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ سالف البيان .

وفضلا عن ذلك أسند المشرع بموجب ذلك التنظيم الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، بالإضافة الى ما يتضمنه قرار رئيس الجمهورية الذي يصدر بتحديد المناطق التي تشملها خطة الاستصلاح .

لانة اداة واستغلال والتصرف في الاراضي المتاخمة والممتدة خارج الزمام الى مسافة كيلو مترين التي يجرى استصلاحها وفقا للخطة القومية التي تضعها وزارة الاستصلاح الأراضي بالتنسيق مع المحافظة المختصة .

دونا اخلال بحق وحدات الادارة المحلية في ادارة واستغلال والتصرف فما استصلحته أو تستصلحه من تلك الأراضي حتى تاريخ العمل بتلك الخطة .

والحاصل أيضا أن أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ سالف البيان فيما أجراه من تعديل لبعض أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ وردت خلوا من تحديد نطاق الأراضي الصحراوية التي تسري عليها أحكام كل منهما ، ومن ثم فانه لافكاك من استدعاء الأحكام التي يرصدها القانون الأخير في شأن تعيين الأراضي الصحراوية ، وكذلك تعيين المقصود بالزمام الذي يتخذ شاهدا على نطاق هذه الأراضي بالنسبة للمحافظات الصحراوية في تطبيق أحكامه ، باعتباره القانون الحاكم .

واذ كان وادي النطرون قد ضم الى محافظة البحيرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر ، وكانت تلك المحافظة ، بحسب التحديد الذي تضمنه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٢ ، لاتمد من المحافظات الصحراوية في تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ الذي عدلت بعض أحكامه بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ .

وبالتالي فان زمام تلك المحافظة بما فيها وادي النطرون يجد مداه في حد الأراضي التي تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سجلات المساحة وفي سجلات التكاليف وخضعت للضريبة على الاطيان ، دون نظر الى واقع الأمر في شأن نطاق كردون وادي النطرون التي يثور في شأنها

الخلف ، اذ تنحصر مجال الرجوع الى الكردون بصريح النص على المحافظات الصحراوية فقط فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١
أنف البيان .

وترتيباً على ذلك فإن الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية تكون هي صاحبة الولاية ، كأصل عام ، فى إدارة واستغلال والتصرف فيما يجرى استصلاحه ، طبقاً للخطة القومية الموضوعة ، من الأراضى الصحراوية المتاخمة والممتدة خارج حد الأراضى التى تمت مساحتها مساحة تفصيلية بوادى النطرون ، وحشرت فى سجلات المساحة وفى سجلات المكلفات ، وخضعت للضريبة على الأقطان . دونما اخلال بحق محافظة البحيرة فى تقاضى نصيبها الذى يحدده مجلس الوزراء من حصيلة إدارة واستغلال والتصرف فى تلك الأراضى . واستثناء من ذلك الأصل تختص محافظة البحيرة بإدارة واستغلال والتصرف فيما استصلحته أو تستصلحه من الأراضى المشار إليها قبل تاريخ العمل بالخطة القومية التى تضمنها وزارة استصلاح الأراضى لاستصلاحها بالتنسيق مع المحافظة ، اعمالاً للحكم الأخير الوارد بالفقرة الثانية من المادة (٤) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ المنوه عنه ، مع مراعاة القواعد الموضوعة فى هذا المقام .

للك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص الهيئة العامة لمشروعات التعمير بإدارة واستغلال والتصرف فى الأراضى الصحراوية بوادى النطرون فى الحدود المشار إليها .

(فتوى رقم ١٥ فى ١٨/١/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/١/٣ ملف رقم ٩٦/٧) .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالوكالة - تجنيد - حساب مدة التجنيد في الألفية بعد تعيين الدائم بمؤعله التوسط أثناء الخدمة .

المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

المشرع رعاية منه للمجنّد وهو يقوم بواجب من القس الواجبات وأشرفها ورغبة منه في أن يرفع عنه ضرر فوات فرصة مثبته من أتيحت له فرصة الالتحاق بأحدى الوظائف الشاغرة قبل زيمه المجنّد اعتبر مدة خدمته العسكرية في مقام الخدمة المدنية فتحسب كمدة الألفية بالنسبة الى العاملين في الجهاز الإداري للدولة وتحسب كمدة خبرة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام - شرط ذلك : ألا يسبق المجنّد الذي خدمت له مدة الخدمة العسكرية زيمه في التخرج الثمين منه في ذات الجهة في الألفية - حساب مدة التجنيد يتعين أن يكون عند التعيين الأول في إحدى الجهات الواردة بنص هذه المادة سواء أثناء مدة التجنيد أو بعد انقضائها نتيجة ذلك : متى طبق هذا النص وحسبت مدة التجنيد بقيد الزميل فإن العامل يكون قد استنفد حقه المقرر بالمادة المذكورة ولا يجوز له طلب إعادة حسابها عند تعيينه مرة أخرى أو نقله الى جهة أخرى - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة اللازمة العامة للمجنّدين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الألفية واستحقاق العلاوات المقررة . كما تحسب كمدة خبرة وألفية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة ٠٠٠ وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجنّدين أو مدة خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع - رعاية منه للمجنّد وهو يقوم بواجب من القس الواجبات وأشرفها ورغبة منه في أن يرفع عنه ضرر فوات فرصة مثبته ممن أتيحت له فرصة الالتحاق بأحدى

الوظائف الشاغرة قبل زميله المجند - اعتبر مدة خدمته العسكرية في مقام الخدمة المدنية كأصل عام ، وبهذا الوصف أصبح الأصل هو ضمها باعتبارها في حكم المدة المدنية فتحسب كمدة أقدمية بالنسبة الى العاملين في الجهاز الإداري للدولة وتحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام ، يه أن المشرع أورد قيودا وحيدا على ذلك هو ألا يسبق المجند الذي ضمت له مدة الخدمة العسكرية زميله في التخرج المعين معه في ذات الجهة في الأقدمية .

وفي هذا الصدد استعرضت الجمعية العمومية ما جرى به افتاؤها بجلساتها المنعقدتين في ١٨/٣/١٩٨٧ و ٤/٤/١٩٩٣ من أن حساب مدة التجنيد طبقا للمادة ٤٤ يتعين أن يكون عند التعيين الأول في إحدى الجهات الواردة بنص هذه المادة سواء أثناء مدة التجنيد أو بعد انقضائها ، ومتى طبق هذا النص في شأن العامل وضمت له مدة الخدمة العسكرية - كلها أو بعضها - بحسب الأحوال أو لم تحسب بسبب قيد الزميل فإنه يكون قد استنفد حقه المقرر بالمادة ٤٤ ولا يجوز له أن يطلب إعادة حسابها عند تعيينه مرة أخرى أو نقله الى جهة أخرى من الجهات المشار إليها في هذه المادة لو كان تعيينه الجديد منبت الصلة بتعيينه السابق ، ولو لم يستصحب أي اثر من آثار مدة خدمته السابقة .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه وقد ثبت من مطالعة الأوراق أن المعروضة حالته اذ التحق بموجب عقد تدريب تلمذة صناعية بشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع غداة حصوله على الشهادة الإعدادية سنة ١٩٧٩ فانما كان ذلك لتدريبه على حرفة بأقسام الشركة وليس العمل بها ، ولا يغير من ذلك أنه كان يتقاضى أجرا إبان فترة تدريبه لأنه ليس من شأن هذا الأجر أن يغير من طبيعة العقد الذي التحق بموجبيه بالشركة كمعهد تدريب وليس كمعهد عمل ، ومن ثم فإن نجاح المعروضة حالته في التدريب وحصوله على دبلوم الثانوى الصناعى سنة ١٩٨٣ وتجنيدته عقب ذلك في الفترة من ٣٠/١٠/١٩٨٣ حتى ٢٢/١٢/١٩٨٥ ثم تعيينه في ٩/٨/١٩٨٤ بمقتضى هذا المؤهل على وظيفة من الدرجة الرابعة بالشركة تعيينا جديدا منبت الصلة تماما بوضعه قبل الحصول على المؤهل كتلميذ يتعلم حرفة ينشئ له الحق في حساب مدة تجنيده في أقدميته في الوظيفة طبقا للمادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والمدنية المشار اليه والتي لم يسبق تطبيقها من قبل على حالته وباعتبار أن تعيينه على هذه الوظيفة وبحسب صحيح التكييف القانوني له هو التعيين الأول

وليس إعادة تعيين - ومن ثم تقدر مناقضة الجهاز المركزي للمحاسبات
حيث انتهت الى خلاف ذلك مفتقدة صحيح سندها من الواقع او القانون .

« لذلك »

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المروضة
حالته فى حساب مدة تجنيده فى اقلمية الوظيفة المعين عليها .

(فتوى رقم ٢٥ فى ١٩٩٦/١/٩ جلسة ١٩٩٦/١/٣ ملف رقم ٩١٨/٣/٨٦) .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

إدارة محلية - مجالس شعبية محلية - تخصيص أراضي بالمحافظة لأعضاء المجالس الشعبية - حظر التخصيص - وجوب إسقاط العضوية عن المخالف *

المواد ١٢ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٦ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الملحق بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ *

المشرع ناط بالمجالس الشعبية المحلية للمحافظات في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة - نتيجة ذلك : حظر على أعضائها أثناء مدة عضويتهم ما هو مباح لغيرهم وعدم الإفادة خلال مدة العضوية من أية منفعة شخصية - مؤدى ذلك : عدم جواز - كاصل عام - التعاقد بالذات أو بالواسطة مع المحافظة - إلا عند الضرورة وفي حالة وجود مصلحة محقة للمحافظة شريطة موافقة أغلبية أعضاء المجلس والمحافظة المختصين - تطبيق *

استبيان للجمعية العمومية لقسمى :عنسوى إسترشع
أن المادة (١٢) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « يتولى المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة وفقا للمادة (٢) من هذا القانون » وله أن يطلب عن طريق المحافظ أية بيانات تتعلق بنشاط الوحدات الأخرى الانتاجية والاقتصادية وغيرها العاملة في دائرة المحافظة * كما يتولى الاشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية ومتابعتها وذلك على النحو المبين بالقانون واللائحة التنفيذية * ويختص في اطار الخطة العامة والموازنة الممتدة ... » وتنص المادة (٩٠) على أن « لا يتقاضى عضو المجلس الشعبي المحلي أية رواتب أو مكافآت مقابل عمله ، ويجوز منح أعضاء المجالس المحلية والمجالس التنفيذية مقابل ما يتكبده من أعباء طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية » * وتنص المادة (٩١) منه على أن « لا يسأل عضو المجلس الشعبي المحلي عما يبيده من آراء أثناء اجتماعات ومناقشات المجلس ولجانه ... ولا يجوز تعيين أعضاء المجلس الشعبي المحلي في وظائف وحدات الحكم المحلي أو نقلهم إليها أثناء عضويتهم الا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الشعبي المحلي المختص وأغلبية أعضاء المجلس الشعبي المحلي للمحافظة » * في حين تنص

المادة (٩٢) من القانون ذاته على أن « يحظر التعاقد بالذات أو بالواسطة بين الوحدة المحلية وأى عضو فى مجلسها الشعبى المحلى ومع ذلك يجوز عند الضرورة وفى حالة وجود مصلحة محققة للوحدة المحلية أن يبرم العقد مع العضو بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى والمحافظة المختص » - كما تنص المادة (٩٣) على أن « يحظر على عضو المجلس الشعبى المحلى أن يحضر جلسات المجلس أو لجانه اذا كانت له أو لأحد أقربائه أو أصحابه لغاية الدرجة الرابعة بالذات أو بالواسطة مصلحة شخصية فى المسألة المعروضة أو اذا كان وصيا أو قيميا أو وكلا عن له فيها مثل هذه المصلحة » - وتنص المادة (٩٦) من القانون المشار اليه على أن « تسقط عضوية المجلس الشعبى المحلى عن من تزول عنه صفة العامل أو الفلاح التى قام عليها انتخابه فى المجلس أو يفقد شرط من الشروط اللازمة للترشيح ويجب اسقاط العضوية عن من تثبت مخالفته لأحكام المادة (٩٢) أو من يفقد الثقة أو الاعتبار ٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن المشرع ناط بالمجالس الشعبية المحلية للمحافظات ، فى حدود السياسة العامة للدولة ، الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التى تدخل فى اختصاص المحافظة ، وفقا للمادة (٢) من قانون الادارة المحلية المشار اليه ، ولكى ما يجرى اضطلاع تلك المجالس بذلك الدور فى حيدة واستقلال ، بعيدا عن مواطن الشبهات والظنون ، حظر المشرع على أعضائها ، اثناء مدة عضريتهم ، ما هو مباح لغيرهم ، تنزيها لهم عن المظنة وهذا أركى لهم وأكفل بقيامهم بواجبات عضريتهم ، وعدم الاقادة خلال مدة العضوية من أية منفعة شخصية نتيجة لها أو تكون مظنة لذلك وذلك لتوطيد الثقة العامة بهم ، فقد حظر على أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات ، كأصل عام ، التعاقد بالذات أو بالواسطة مع المحافظة الا عند الضرورة وفى حالة وجود مصلحة محققة للمحافظة ، شريطة موافقة أغلبية أعضاء المجلس والمحافظة المختصين - وازاء خطورة عدم الالتزام بهذا الحظر أو الخروج عليه أوجب المشرع اسقاط العضوية عن من تثبت مخالفته - كما حظر على العضو أن يحضر جلسات المجلس أو لجانه اذا كانت له أو لأحد أقربائه أو أصحابه لغاية الدرجة الرابعة بالذات أو بالواسطة مصلحة شخصية فى المسألة المعروضة ، أو اذا كان وصيا أو قيميا أو وكلا عن له فيها مثل هذه المصلحة - هذا فضلا عما قضى به قانون الادارة المحلية من أنه لا يجوز تعيين عضو المجلس فى وظائف وحدات الحكم

المحلى أو نقلهم إليها اثناء مدة عضويتهم الا بعد تحقق ضمانه محددة .
 بالإضافة الى ما قرره من أن أعضاء المجالس الشعبية المحلية لا يتقاضون
 أية رواتب أو مكافآت لقاء قيامهم بواجباتهم . وتلك المحظورات والقيود
 جميعا صادرة عن نظر المشرع في رغبة الى اجراء المعاملات أو التصرفات
 محل الحظر أو المنع ، فأراد درأها عن هؤلاء الأعضاء ، ابعادا لهم عن
 الشبهة وتزيتها عن المظنة .

وإذا كان الثابت من الأوراق ان الجمعية التعاونية للبناء والاسكان
 لأعضاء المجلس الشعبى المحلى لمحافظة شمال سيناء والعاملين بقطاع
 المحليات ، تعاقدت مع المحافظة على قطعة ارض بغرض توزيعها على
 أعضائها ، ومن بينهم أعضاء المجلس الشعبى المحلى للمحافظة ، الأمر
 الذى لا تعدو معه الجمعية ، فى الواقع ، أن تكون مجرد وسيط بين
 الأعضاء والمحافظة ، والأمر الذى يندرج معه تعاقد أعضاء المجلس مع
 الجمعية فى نطاق الحظر المقرر بالمادة (٩٢) من قانون الادارة المحلية
 سالف البيان ، باعتباره « تعاقد بالواسطة » ، وهو مما لا يجوز
 قانونا ، ويترتب على مخالفته ، اعمالا لصريح النص ، وجوب اسقاط
 عضوية المجلس الشعبى المحلى عن المخالف .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
 حذر تخصيص الأراضى على شاطئ العريش بمحافظة شمال سيناء ،
 لأعضاء المجلس الشعبى المحلى للمحافظة ولو عن طريق الجمعية التعاونية
 للبناء والاسكان المنشأة لهذا الشأن .

(فتوى رقم ٤٠ فى ١٩٩٦/١/١١ جلسة ١٩٩٦/١/٣ ملف رقم ١٧٧/٢/٧)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

شركات - شركات قطاع الأعمال العام - نقل بحرى - التزام الشركات بالنقل عن طريق الشركات التابعة للشركة القابضة العاملة في مجال النقل البحري .

المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري .

التزام شركات قطاع الأعمال العام طبقا لاحكام المادة ٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بنقل البضائع والركاب بحرا عن طريق الشركات التابعة للشركات القابضة التي حلت محل المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المشرع تقديرا منه لأهمية مرفق النقل البحري في اطار ما يضطلع به من دور حيوى في المساعدة على تشجيع الصادرات ونقل وارداتها عن طريق سفن الدولة التي تجوب البحار وشواطئ الدول المختلفة ، رافعة لعلها عاملة على تنشيط تجارتها ، وتمشيا مع ما قامت به الدول المختلفة من تدعيم لهذا المرفق والاشراف عليه ، سعيًا الى تحقيق الانعاش الاقتصادى . بالاضافة الى ما طرأ من زيادة على حمولة الأسطول التجارى البحرى المصرى ، تقديرا لذلك تمشيا معه اعاد تنظيم ذلك المرفق بانشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري ، كخلف للمؤسسة العامة للنقل البحرى المنشأة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ ، وجرى ذلك بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ سالف البيان ، على الرغم من أن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص باصدار قانون المؤسسات العامة والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى كانا يجيزان أن يكون انشاء المؤسسات العامة ، نافذا لأى منهما ، بقرار من رئيس الجمهورية ، بركيزة من أن ثمة احكاما يستلزم تطبيقها أن يجرى تقريرها بقانون ، ومن ذلك ما انطوت عليه المادة (٦) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ من الزام للوزارات والمصالح والهيئات العامة والمؤسسات والشركات التي تملك الحكومة أو لحدى المؤسسات العامة ٢٥٪ من أسهمها على الأقل يحول بينهما وبين الارتباط على نقل البضائع أو الركاب بحرا الا عن طريق الشركات التابعة للمؤسسة ، التي تشكل انصبة الحكومة ، رؤوس أموالها عنصرا من العناصر التي يتكون منها رأس مال المؤسسة (م/٤ ج) ، كما يعمل جانبها مما تحققه

من صافى الأرباح مورداً من الموارد المالية (م/ب) * ويموجب التنظيم المشار إليه أسند المشرع الى المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ولاية الاشراف والتنظيم ورسم الخط ووضع السياسات فى مجال النقل البحرى ، ومن أن يكون لها سلطة مباشرة النشاط بذاتها ، وانما يتم ذلك من خلال الجمعيات التعاونية التى تنشئها المؤسسة ، وكذلك من خلال الشركات التابعة المشار اليها ، والتى كانت تعرف فى ذلك الوقت ، وفقاً للقواعد القانونية الحاكمة للمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، بشركات أو وحدات القطاع العام * ولقد حبا المشرع تلك الشركات برعاية خاصة بما رتبته على عاتق الجهات المحددة بالمادة (٦) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها ، ومن بينها الشركات التى تملك الحكومة أو احدى الأشخاص الاعتبارية العامة ٢٥٪ من أسهمها على الأقل ، من التزام بعدم الارتباط على نقل البضائع أو الركاب بحرا الا عن طريقها * وغنى عن البيان أن نطاق سريان الالتزام لا يقتصر على شركات القطاع العام فقط بل يمتد الى شركات لا ينطبق عليها ذلك الوصف *

والحاصل أنه ولئن كانت المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى قد ألغيت نفاذاً لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام الذى قضى بإلغاء المؤسسات العامة التى لا تباشر بذاتها الا أن الشركات التابعة لتلك المؤسسة المدعومة بالمرية المنوه عنها ، ما أفكت قائمة تباشر اختصاصاتها فى تنفيذ سياسة الدولة المرسمة فى هذا المجال ونقل البضائع والأفراد للجهات آنفة البيان ، وذلك تحت اشراف ومتابعة المجلس الأعلى للقطاع المستحدث بالقانون المذكور * وبمصدور قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، حلت هيئة القطاع العام للنقل البحرى المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئة القطاع العام للنقل البحرى ، الصادر اعمالاً لأحكام هذا القانون ، محل المجلس الأعلى للقطاع فى الاشراف على عدة شركات ، من بينها شركات القطاع العام العاملة فى مجال النقل البحرى المشار اليها التى تستغل بالرعاية التى كفلتها المادة (٦) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ * وقد استقر افتاء الجمعية العمومية أن هيئات القطاع العام المنشأة ، وفقاً لأحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته آنفة البيان ، تتوافر لها ذات - مقررات المؤسسة العامة ، سواء من حيث التمتع بالشخصية الاعتبارية العامة ، ومن حيث طبيعة أموالها وملكية الدولة لهذه الأموال ، أو من حيث الدور المنوط بكل منها فى تنمية الاقتصاد القومى

والعمل على تحقيق خطة التنمية بالاشراف كوحدة قابضة على مجموعة من شركات القطاع العام أو مباشرة نشاط معين بذاتها فى بعض الأحيان . كما أن ما تشرف عليه تلك الهيئات ، بالإضافة الى الشركات التى كانت تتبع المؤسسات العامة ، يتفق فى الطبيعة القانونية مع هذه الشركات . ومقتضى ذلك أن هيئة القطاع العام للنقل البحرى بما تشرف عليه من شركات أو وحدات القطاع العام تعد امتدادا للمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى (الملقاة) وما كان يتبعها من شركات وذلك فى تطبيق حكم المادة (٦) سالفة الذكر ، على نحو يحظر معه على كل شركة من الشركات التى يتوافر للحكومة أو للأشخاص الاعتبارية العامة فى ملكية رأس مالها الحد الأدنى للنصاب المحدد بتلك المادة ، ومن بينها بطبيعة الحال شركات القطاع العام ، يحظر عليها نقل البضائع أو الأفراد الا عن طريق شركات القطاع العام العاملة فى مجال النقل البحرى التى تشرف عليها - الهيئة .

والحاصل أيضا أنه بصدر القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ بأصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام (المادة الثانية) حلت الشركات القابضة محل هيئتها - القطاع العام وحلت الشركات التابعة محل شركات القطاع العام التى تشرف عليها تلك الهيئات ، على نحو صارت معه شركات قطاع الأعمال العام خلفا لهيئات القطاع العام ولشركات القطاع العام المشمولة باشراف - تلك الهيئات . واذ كان المشرع بموجب قانون شركات قطاع الأعمال العام المشار اليه ، حسبما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية ، استبدل تشكيلا بتشكيل وتنظيما بأخر ، دون أن يغير بذاته - أوضاع الملكية العامة ، ولا صفة للملكية العامة للأموال التى تقوم عليها هذه التشكيلات ولا نسبتها الى الشعب ، مما يرتب اندراج شركات قطاع الأعمال العام فى عموم ما عبر عنه بالقطاع العام وهى تضطلع بالدور المنوط بها ، مستصحية لما تقرر لها من أوضاع قررتها القوانين للشركات السلف - ومن بينها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ م (م ٦) . وكان من المقرر أن الحد الأدنى للملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة فى أموال شركات قطاع الأعمال العام تجاوز بكثير الـ ٢٥٪ المحددة بالمادة (٦) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فإن تلك الشركات تندرج فى عداد الشركات المخاطبة بحكم الحظر الذى رددته هذه المادة ، فلا يسوغ لها أن ترتبط على نقل البضائع أو الركاب بحرا الا عن طريق الشركات التابعة للشركة القابضة العاملة فى مجال النقل البحرى التى تستغل

بالحماية والرعاية التي يربتها ذلك الحظر ، باعتبارها امتدادا قانونيا
للمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري « الملغاة » والشركات التابعة
لها .

« لذلك »

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
التزام شركات قطاع الأعمال العام طبقا لأحكام المادة (٦) من
القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بنقل ابضائع والركاب
بحرا عن طريق الشركات القابضة التي حلت محل المؤسسة المصرية
العامة للنقل البحري (الملغاة) .

(فتوى رقم ٤١ في ١١/١/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/١/٣ ملف رقم ١٧٤/١/٤٧ ،)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - طلب رأى - منازعات قضائية - عدم ملامة ابداء الرأى .

استطلاع رأى الجمعية العمومية حول جواز زيادة قيمة القساط الوحدات السكنية والادارية التى اقامتها احدى المحافظات وذلك باضافة الفوائد المستقلة لبنك الاستثمار القومى الى التكلفة الفعلية التى يلتزم بها مشتركو تلك الوحدات - تبين للجمعية العمومية ان عددا من المواطنين مستأجرو الوحدات السكنية محل طلب الرأى اقاموا دعاوى امام الحاكم المختصة على مستوى الجمهورية وقد صدرت عدة احكام وتم تنفيذها بالفعل الامر الذى يحول بين الجمعية العمومية وبين نظر الموضوع لاستظهار وجه الرأى بشأنه حسبما يجرى عليه العمل بالجمعية العمومية وقسم الرأى بمجلس الدولة - مؤدى ذلك : عدم ملامة ابداء الرأى فى الموضوع المائل - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع من الأوراق وأخصها كتاب وكيل مدير مديرية الاسكان بمحافظة الاسكندرية رقم ١٦٩٢ المؤرخ ١٩/١٠/١٩٩٥ أن عددا من المواطنين مستأجرو الوحدات السكنية محل طلب الرأى اقاموا دعاوى امام المحاكم المختصة على مستوى الجمهورية ، وقد صدرت عدة احكام وتم تنفيذها بالفعل ، الامر الذى يحول بين الجمعية العمومية وبين نظر هذا الموضوع لاستظهار وجه الرأى فى شأنه حسبما يجرى عليه عمل الجمعية العمومية وقسم الرأى بمجلس الدولة .

« لذللك »

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملامة ابداء الرأى فى الموضوع المائل .

(فتوى رقم ٤٥ فى ١٩٩٦/١/٢٣ جلسة ١٩٩٦/١/٣ ملف رقم ٤٥٤/٢/٣٧) .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

عقد إداري - عقد مقابلة الأعمال - تعديل حجم الأعمال موضوع العقد - مدى جواز أعمال شرط أولوية العطاء - محاسبة المقاول عن الأعمال الزائدة التي كلف بتنفيذها .

المادة (١٨) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ .

المادة (٧٦ مكرراً) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ المضافة بقرار وزير المالية رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٤ .

المشرع نظم أحكام المناقصة العامة كاحدى وسائل الإدارة في اختيار افضل المتنافسين - نتيجة ذلك : اوجب ترسية المناقصة على صاحب العطاء، الافضل شروطاً والاقبل سعراً - يجوز للجهة الادارية اجراء تعديل في كميات او حجم العقد بالزيادة او النقص في حدود النسب الواردة بنص المادة ٧٦ مكرراً السالف الإشارة إليها وذلك بذات الشروط والأسعار المتعاقد عليها مع المقاول الفائز دون موافقته او حقه في التمويش - استثناء من ذلك : يجوز لجهة الإدارة تعديل كميات او حجم العقد بنسب تتجاوز النسب المشار إليها سلفاً - شرط ذلك : في حالة الضرورة للجهة وبموافقة المتعاقد معها شريطة الا يؤثر ذلك على اولوية المتعاقد - سبب ذلك : ان ذلك يعد تعاقداً جديداً - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لها ان المادة (١٨) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « يجب ارساء المناقصة على صاحب العطاء الافضل شروطاً والاقبل سعراً ... » وأن المادة ٧٦ مكرراً من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ المضافة بقرار وزير المالية رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه « يحق للمجهاات الادارية التي تصرى عليها أحكام هذه اللائحة تعديل كميات أو حجم عقودها بالمزياة أو النقص في حدود ١٥٪ في عقود التوريد و ٣٠٪ في عقود توريد الأغذية و ٢٥٪ في عقود الأعمال بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للمتعاقد مع هذه الجهات الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك .

ويجوز بقرار من السلطة المختصة بموافقة المتعاقد تجاوز الحدود الواردة بالفقرة السابقة في حالات الضرورة الطارئة بشرط ألا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه ووجود الاعتماد المالي اللازم » .

وأسقطت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع نظم أحكام المناقصة العامة بمقتضى أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات — كاحدى وسائل الإدارة في اختيار أفضل المتنافسين لتنفيذ ما تطرحه من أعمال ومشروعات ولذلك أوجب المشرع عليها ترسية المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شروطاً والأقل سعراً ، وأجاز لها في ضوء التنفيذ الفعلى للعملية موضوع المناقصة ، إجراء تعديل في كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص في حدود النسب التي أوردها في الفقرة الأولى من المادة (٧٦ مكرراً) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات بذات الشروط والأسعار المتعاقد عليها مع المقاول الفائز دون موافقته أو حقه في التعويض عما أجرتة من تعديل باعتبار أن ذلك امتداد للعقد المبرم بينهما الذى روعى عند انتمائه أولوية العطاء الفائز على غيره من العطاءات المقدمة في المناقصة من حيث كونه الأفضل شروطاً والأقل سعراً .

بيد أن المشرع أورد حكماً مغايراً في الفقرة الثانية من المادة (٧٦ مكرراً) آنفة الذكر أجاز بمقتضاه لجنة الإدارة تعديل كميات أو حجم العقد بنسب تتجاوز النسب المشار إليها في الفقرة الأولى منها وذلك في حالة الضرورة الملجئة وتوفر الاعتماد المالي وبموافقة المتعاقد معها شريطة ألا يؤثر ذلك على أولوية العطاء باعتبار أن ذلك بمثابة تعاقد جديد يتبرم بموجب توافق ارادتين جديدتين بما تقرره جهة الإدارة وما يوافق عليه المتعاقد معها ، وهو تعاقد يجرى اسناد موضوعه دون اتخاذ إجراءات الاعلان عنه في مناقصة جديدة ، الأمر الذى حدا بالمشرع الى وجوب مراعاة جهة الإدارة — عند أعمال رخصتها في ذلك — للقيود الواردة بهذه الفقرة التى منها توفر شرط أولوية العطاء . ومن ثم فإن حكم الفقرة الثانية من المادة ٧٦ مكرراً سالفة الذكر هو حكم موجه الى جهة الإدارة يوجب عليها الالتزام به لكونه يقرر تعاقداً على كميات لم يشملها العقد الأول ولم تدخل في حساب ترتيب الأولويات التى انبنى عليها رسو العطاء على متعاقد دون غيره ، لذلك أوجب حكم تلك الفقرة مراعاة هذا الأمر .

ولما كان ذلك وكانت قيمة الزيادة في الأعمال موضوع العقد في الحالة الماثلة تبلغ ٨٪ . أى أنها تدخل في النسب الواردة في الفقرة الأولى

من المادة (٧٦ مكررا) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات المشار إليها . فمن ثم فلا يتقيد في شأنها بشرط أولوية العطاء مما يسوغ معه للوحدة المحلية لمركز الواسطى بمحاضرة بني سويف أن تؤدي للمقاول قيمة الزيادة في الأعمال التي اقتضتها طبيعة العملية ولم تكن ظاهرة في المتايصة الابتدائية ، سولو تجاوز بها العطاء الذي يليه انفاذاً للعلاقة العقدية بين الطرفين بحيث يتم تنفيذه بالفئات المحددة به طبقاً لما اسفر عنه التنفيذ العملى .

« **الذالك** »

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اعمال شرط أولوية العطاء في الحالة المعروضة .

(فتوى رقم ٥٠ فى ١٩٩٦/١/٢٨ جلسة ١٩٩٦/١/٣ ملف رقم ٣٢٨/١/٥٤) .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

شهر عقارى وتوثيق - عقود الكفالة المصرفية - توثيقها - تحديد قيمة ضريبة الدمغة المستحقة على عقود الكفالة المصرفية عند توثيقها اذا اعطيت فى محرر مستقل .
المواد (١ ، ٢ ، ٥٨) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

المادة (١) من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون ضريبة الدمغة .
المادة الأولى من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٨٩ بتعديل قانون ضريبة الدمغة .

المشرع فرض بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ضريبة دمغة على الأعمال والمحركات المصرفية ففرض ضريبة دمغة نوعية قدرها خمسمائة مليم على خطاب الضمان وعقد الكفالة وضمائن الأوراق التجارية أيا كان نوعه إذا أفرغ فى محرر مستقل ، ثم زاد بمقتضى القانون ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه فثبات ضريبة الدمغة النوعية بمقدار المثل فيما عدا الأوعية المبينة فى الجدول المرفق به ففرض لها ضريبة دمغة جزائية - ورد خطاب الضمان بين الأوعية الضريبية التى اشتغل عليها هذا الجدول وعين له المشرع ضريبة دمغة مفروضة قدرها عشرة جنيهات بحيث تستحق هذه الضريبة الجزائية إذا تحقق فى المحرر وصف خطاب الضمان - تخلف هذا الوصف يؤدي الى عدم استحقاق الضريبة الجزائية وإذا تزايد الضريبة على الأوعية الخاضعة لها بمقدار المثل فحسب - نتيجة ذلك : أن تدفع ضريبة الدمغة المستحقة على عقد الكفالة آنذاك مائة مليم - سبب ذلك : أنها ليست من بين تلك الأوعية الواردة بالجدول المرفق بالقانون التى قدر لها ضريبة جزائية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تفرض ضريبة دمغة على المحركات والمحطوبات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها فى هذا القانون » وتنص المادة (٢) على أن « ضريبة الدمغة نوعان :

(١) ضريبة دمغة نوعية .

(ب) « ضريبة دمغة نسبية » ، وتنص المادة (٥٨) من ذات القانون على أن « تستحق الضريبة النوعية على الأعمال والمحركات المصرفية على الوجه الآتى ٦٠٠ - خطابات الضمان وعقود الكفالة : خمسمائة مليم على كل خطاب ضمان ، وعقد الكفالة وضمائن الأوراق التجارية أيا كان نوعه إذا أعطى فى محرر مستقل » . كما تبين للجمعية العمومية أن القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون الدمغة نص فى المادة

(١) منه على أن « تزداد بمقدار المثل ثلثات ضريبة الدمغة النوعية المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وذلك فيما عدا الضريبة على الأوعية المبينة في الجدول المرفق فتكون ثلثاتها وفقاً لما هو مبين قرين كل منها » . وورد في هذا الجدول خطاب الضمان وضريبة الدمغة النوعية المفروضة عليه عشرة جنيهات . ثم صدر القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٩ ونص في المادة الأولى منه على أن « تزداد بمقدار المثل ضريبة الدمغة المنصوص عليها في قانون الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ وذلك فيما عدا الأوعية المبينة بالجدول المرفق فتكون الضريبة عليها وفقاً لما هو مبين قرين كل منها » ولم يتضمن الجدول المرفق بالقانون خطاب الضمان أو عقد الكفالة . ثم أعقب ذلك صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة ونص في المادة الأولى منه على أن « تزداد بمقدار خمسين في المائة ضريبة الدمغة النوعية المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع فرض بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ضريبة دمغة على الأعمال والحركات المصرفية ، فقرر ضريبة دمغة نوعية قدرها خمسمائة مليم على خطاب الضمان وعقد الكفالة وضمان الأوراق التجارية أيّاً كان نوعه إذا أفرغ في محرر مستقل . ثم زاد بمقتضى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ ثلثات ضريبة الدمغة النوعية المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمغة المشار اليه بمقدار المثل فيما عدا الأوعية المبينة في الجدول المرفق به فقرر لها ضريبة دمغة جزائية وفقاً لما هو مبين قرين كل منها وورد خطاب الضمان بين الأوعية الضريبية التي اشتمل عليها هذا الجدول وعين له المشرع ضريبة دمغة مفروضة قدرها عشرة جنيهات ، بحيث تستحق هذه الضريبة الجزائية إذا تحقق في المحرر وصف خطاب الضمان فإذا تخلف هذا الوصف فلا تستحق الضريبة الجزائية وإنما تزداد الضريبة على الأوعية الخاضعة لها بمقدار المثل فحسب ، ومن ثم تغدو ضريبة الدمغة المستحقة على عقد الكفالة آنذاك مائة مليم باعتبار أنها ليست من بين تلك الأوعية الواردة بالجدول المرفق بالقانون التي قدر لها ضريبة جزائية بثلاث مختلفات وأدّ رّد المشرع ، بمقتضى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٩ ضريبة الدمغة المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ . بمقدار المثل فيما عدا الأوعية المبينة بالجدول المرفق به فقرر لها ضريبة دمغة وفقاً لما هو مبين قرين كل منها

ولم يتضمن هذا الجدول أيا من خطاب الضمان أو عقد الكفالة فمن ثم تغدو ضريبة الدمغة المستحقة على خطاب الضمان قدرها عشرون جنيها بينما تصبح ضريبة الدمغة المستحقة على عقد الكفالة قدرها مائتا مليم .

وبمصدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٣ وزيادة ضريبة الدمغة النوعية المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمغة المشار اليه بمقدار خمسين في المائة تغدو ضريبة الدمغة النوعية المستحقة على خطاب الضمان ثلاثين جنيها وتستحق على عقد الكفالة ضريبة دمغة نوعية قدرها ثلاثمائة مليم . وفي هذا الشأن لا يصح القول بأن ضريبة الدمغة المستحقة على عقد الكفالة تزداد بنفس الزيادة التي طرأت على ضريبة الدمغة المستحقة على خطاب الضمان اعتماداً على الظن بأن المشرع قد سوى بينهما في الحكم بأن أوردتها تحت عنوان واحد في قانون ضريبة الدمغة هو خطابات الضمان وعقود الكفالة لكونهما من جنس واحد هو الضمان ، لا يصح القول بذلك لأن عقد الكفالة يختلف في طبيعته عن خطاب الضمان ، فالكفالة عقد مدني تابع للالتزام الأصلي المكنول من حيث صحته وانقضائه وبطلانه ، في حين أن خطاب الضمان هو التزام أصيل ينشأ في ذمة البنك يلتزم بمقتضاه وبمجرد اصداره ووصوله الى المستفيد بوفاء المبلغ الذي يطلبه به المستفيد باعتباره حقاً له ، وهو بذلك التزام مستقل عن التزام العميل في مواجهة المستفيد ومن ثم فإن عقد الكفالة وخطاب الضمان وإن كانا يتفقان من حيث كونهما من محررات ضمان الغير إلا أنها يفترقان من حيث طبيعتهما بما لا يجوز معه القول بأنه ينظمهما نظام قانوني واحد أو ينسحب على أيهما ما يخضع له الآخر من أحكام قياسية ، ذلك أن شرط القياس هن التماثل بين المقيس والمقاس عليه وهو ما لا يتوفر في شأن عقد الكفالة وخطاب الضمان لتختلف علة الحكم بينهما ، وبذلك لا يسوغ المساواة بينهما في الحكم لمحض الجمع بينهما تحت عنوان واحد إلا اذا ورد نص صريح على ذلك ابعالاً لقاعدة شرعية النص الضريبي ولا يعدو الجمع بين عقد الكفالة وخطاب الضمان في عنوان واحد سوى تسهيل التصنيف للوعية الخاضعة للضريبة .

اذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مبلغ الضريبة المستحقة على عقد الكفالة عند توثيقه اذا أعطى في محرر مستقل هو ثلاثة جنيهات فقط .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

عقد - عقد مدني - عقد الايجار - عقد ايجار ارض فضاء بين الشركة العامة لمنتجات الغزل والصيني وشركة النصر لصناعة الزجاج والبللور التابعة للشركة القابضة للمتعددين والفراديات وبين مجلس خدمات مدينة شبرا الخيمة - فسح العقد - مدى جواز نسخ عقد الايجار .

المواد (٥٥٨ ، ٥٦٣ ، ٥٦٣) من القانون المدني .

المادة (١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر .

المادة (١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتاجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر .

الاصل ان عقد الايجار عقد رضائي يتم باتفاق طرفيه وينقصد للمدة المتفق عليها لقاء اجر معلوم وينتهي بانتضاء هذه المدة - ابرام عقد الايجار دون تحديد مدة او عقد لمدة غير معينة او تعذر اثباتها اعتبر الايجار منعقدا للفترة المينة لدفع الاجرة - نتيجة ذلك : ينتهي العقد بانتضاء هذه الفترة - شرط ذلك : اذا طلب احد طرفيه وقام بتنبيه الطرف الاخر بالاخلاء في المواعيد المحددة قانونا - استثناء من ذلك : فرض المشرع امتدادا قانونيا . اة الايجار اذا ورد على غير الاراضى للفضاء وفي الاماكن على اختلاف انواعها المدة للسكن او لغير ذلك من الاغراض فيها عدا الاماكن المفروشة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (٥٥٨) من القانوني المدني تنص على ان « الايجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه ان يمكن المستاجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء اجر معلوم » وان المادة (٥٦٣) تنص على انه « اذا عقد الايجار دون اتفاق على مدة او عقد لمدة غير معينة او تعذر اثبات المدة المدعاة ، اعتبر الايجار منعقدا للفترة المينة لدفع الاجر » وينتهي بانتضاء هذه الفترة بناء على طلب احد المتعاقدين اذا هو نبه على المتعاقد الآخر بالاخلاء في المواعيد الآتية بيانها : » كما تبين للجمعية العمومية ان المادة (١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر تنص على انه « فيها عدا الاراضى الفضاء تسرى احكام هذا الباب على الاماكن واجزاء الاماكن على اختلاف انواعها المدة للسكنى او لغير ذلك من الاغراض سواء كانت مفروشة او غير مفروشة مؤجرة من المالك او من غيره وذلك في عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا ... » وان المادة (١٨) من

انقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر تنص على أنه « لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد الا لاحد الاسباب الآتية : ... ولا تمتد بقوة القانون عقود ايجار الاماكن المفروشة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل أن عقد الايجار عقد رضائي يتم باتفاق طرفيه وينعقد للمدة المتفق عليها لقاء أجر معلوم وينتهي بانقضاء هذه المدة . بيد أنه اذا أبرم عقد الايجار دون تحديد لمدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر اثباتها اعتبر الايجار منعقداً للفترة المعينة لدفع الاجرة بحيث ينتهي العقد بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد طرفيه اذا نبه على الطرف الآخر بالاخلاء في المواعيد انواردة بالمادة (٥٦٣) من القانون المدني . الا أن المشرع خرج على هذا الأصل وفرض امتداداً قانونياً لمدة الايجار اذا ورد على غير الاراضى انقضاء وفي الاماكن على اختلاف انواعها المدة للسكن أو لغير ذلك من الأغراض فيما عدا الاماكن المفروشة .

ولما كان ذلك وكان الاتفاق المبرم في ١٩٨٨/٢/٢٣ بين الشركة العامة للخزف والصيني وشركة النصر للزجاج والبللور وبين مجلس خدمات المدينة موضوعه تأجير ١٨ ط / ١٨ ف كارض فضاء لذلك فأنه يخضع في انتهائه للقواعد العامة المقررة في القانون المدني والتي من بينها حكم المادة (٥٦٢) التي قضت بأنه اذا كان عقد الايجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر اثبات المدة المدعاة ، اعتبر الايجار منعقداً للفترة المعينة لدفع الاجرة ، وينتهي بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين اذا هو نبه على المتعاقد الآخر في المواعيد الواردة بها . ومن ثم يغدو لكل من الشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني وشركة النصر لصناعة الزجاج والبللور التابعتين للشركة القابضة للتعمدين والحراريات الحق في انتهاء الاتفاق المبرم بينهما وبين مجلس خدمات مدينة شبرا الخيمة في خصوص قطعة الأرض الفضاء المشار اليها في ضوء ما ورد من احكام في القانون المدني ، ودون الحاجة بأن العقد أبرم بين الشركتين المذكورتين ومجلس خدمات مدينة شبرا الخيمة الذي لا يتبع بشخصية اعتبارية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٧٣ بانشائه . ذلك أن العقد المشار اليه قد وافق عليه مجلس ادارة شركة النصر للزجاج والبللور في ١٩٨٨/٣/٢٠ ، كما وافق عليه مجلس ادارة الشركة العامة للخزف و الصيني في

١٩٨٨/٣/٢٦ وتم عرضه على مجلس خدمات مدينة شبرا الخيبة الذى يرأسه محافظ القليوبية فأقره الأهر الذى يقتضى حمله على الصحة وذلك بانفاذ أحكامه .

أذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة عقد ايجار الأرض الفضاء المبرم فى ١٩٨٨/٢/٢٣ بين الشركة العامة لمنتجات الخزف والصينى وشركة النصر لصناعة الزجاج والبللور ومجلس خدمات مدينة شبرا الخيبة . وجواز انهائه وفقاً للأحكام الواردة بالقانون المدنى .

(فتوى رقم ٥٢ فى ١٩٩٦/١/٢٨ جلسة ١٩٩٦/١/٣ ملف رقم ٤٠٤/٢/٤٧) .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

عاملون بالقطاع العام - إجازات - الأجازة لا ترد على إجازة أخرى .

المواد (٦٥ ، ٦٧ ، ٦٩) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

المشرع أورد تنظيمًا متكاملًا للإجازات الاعتيادية والمرضية وغيرها مما يجوز منحه للعاملين بالقطاع العام عند توافر سبب منتج أى منها - بناءً عليه : الأجازة تعتبر انقطاعًا مشروعًا عن العمل طبقًا للقانون وللأسباب التى يراها المشرع - نتيجة ذلك : لا تستحق للعامل إلا إذا توافرت الأسباب التى تتيح له الحصول عليها - الأجازة الاعتيادية لا تستحق إلا بدوران التحول على العادل ، ودأب عمله وهى مقررة بدوران التحول للراحة من أداء العمل - نتيجة ذلك : لا يجوز منحها للعامل الحاصل على إجازة مرضية مدة السنة ذاتها - سبب ذلك : لعدم توافر سبب استحقاقها فيه بعدم انخراطه فى العمل مدة التحول - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٥ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يستحق العامل فى حدود القواعد والضوابط التى يضعها مجلس الإدارة الآتى بيانها ٢٠٠٠ - إجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل لا يسفل فى حسابها عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية كما تنص المادة ٦٧ من ذات القانون على أن « يستحق العامل كل ثلاث سنوات تقضى فى الخدمة إجازة مرضية تمنح بقرار من الجهة الطبية التى يحددها مجلس إدارة الشركة » . كما تنص المادة ٦٩ من ذات القانون أيضاً على سريان أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الأمراض المزمنة على العاملين بالقطاع العام وهى الخاصة بمنح المرضى بأحد الأمراض المزمنة إجازة بأجر كامل .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع أورد تنظيمًا متكاملًا للإجازات الاعتيادية والمرضية وغيرها مما يحوز منحه للعاملين بالقطاع العام عند توافر سبب منتج أى منها ، فالإجازة باعتبارها انقطاعًا مشروعًا عن العمل طبقًا للقانون وللأسباب التى يراها المشرع مبررا لذلك ، لا تستحق للعامل إلا إذا توفرت الأسباب التى تتيح له الحصول عليها ، والإجازة المرضية سببها حالة المرض التى تفزل

بالمعامل فلا يستحقها الا العامل المريض وفقا للشروط التي حددتها المادة (٦٧) ، والاجازة الاعتيادية تستهدف راحة العامل فترة من الزمن كل حول يعود بعدها للعمل متجدد النشاط والحيوية ، وسبب منح الاجازة الاعتيادية انخراط العامل في العمل للمدة التي حددها القانون ، والاجازة الاسبوعية تستحق بطول موعدها في آخر ايام الاسبوع كل سنة ايام عمل ، والاجازة الرسمية تستحق بمجيء مناسبتها العامة ، والاجازة الخاصة تستحق بتقدير جهة العمل اسباب منحها لمدتها المقدرة ... وهكذا .

والحاصل أن الاجازة الاعتيادية لا تستحق الا بدوران الحول على العامل مؤدي عمله وهي مقرررة بدوران الحول للراحة من أداء العمل ، وهي لا تستحق الا عن مدة عمل حددها القانون ، فلا يجوز منحها للعامل الحاصل على اجازة مرضية مدة السنة ذاتها وذلك لعدم توافر سبب استحقاقها فيه بعدم انخراطه في العمل مدة الحول .

ومن جهة أخرى فإن الأصل أن تعدد الأسباب المتجمعة نتائجها على حال واحد ، لا يفيد تعدد النتائج المترتبة على تلك الأسباب ، لأن الأسباب يستغرق بعضها بعضا متى تجمعت متعاصرة في حال واحد ، وأن نتائجها وأن كانت قابلة منطقياً للتعدد بتعدد الأسباب ، فهي لا تتعدد واقعياً ولا تتكاثر ، لأن تراخيا يرد على زمان واحد في حال واحد . وأن النتيجة الواحدة تجزئ عن السبب الواحد كما تجزئ عن الأسباب المتعددة ، لأنها توفيقها جيمها فلا يعود ثمة فصل وفاء بها بعد تحققها ، لذلك قيل من قبل أن الاجازة لا ترد على اجازة أخرى ، والمستقر طبقاً لهذا النهج أن ايام الجمع والاعيد و ايام العطلات الرسمية لا تحسب للعامل مضاعفة اذا تخللت اجازاته السنوية او المرضية او غيرها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتبة العامل لاجازة اعتيادية عن فترة وجوده في اجازة مرضية أو اصابة عمل ادة سنة أو اكثر .

(فتوى رقم ١٠٩ فى ١٤/٢/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/١/٣ ملف رقم ٤٩٦/٦/٧٦)

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع - عدم اختصاصها بنظر المنازعة التي تمثل فيها الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف - صفة في التقاضي - عدم جواز نظر النزاع .

المادة (٦٦ د) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

استقر افتاء الجمعية العمومية في هذا الشأن على عدم اختصاصها بنظر المنازعة التي تمثل فيها الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف - سبب ذلك : أن نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف في قيامها على شؤون الأموال الموقوفة إنما هو نشاط ناظر الوقف وهو من أشخاص القانون الخاص فلا يتحقق للهيئة بهذه المثابة الوصف القانوني المطلوب في نص المادة ٦٦ سالف الذكر - كما أن افتاء الجمعية العمومية أيضا على أن اختصاصها بنظر المنازعات بين الجهات المحددة بالمادة ٦٦ د هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفرض المنازعات - نتيجة ذلك : أنه يجب أن يقدم طلب النزاع إلى الجمعية من قبل صاحب الصفة في التقاضي طبقا للقانون وأن يوجهه إلى من يمثل الجهة الموجهة إليه قانونا - سبب ذلك : أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المشرع وضع في المادة « ٦٦ د » من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة . أصلا عاما من مقتضاء اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، دون غيرها ، بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

وقد استقر افتاء الجمعية العمومية في هذا الشأن على عدم اختصاصها بنظر المنازعة التي تمثل فيها الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف ، على أساس أن نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف في قيامها على شؤون الأموال الموقوفة ، إنما هو نشاط ناظر الوقف ، والوقف من أشخاص القانون الخاص ، فلا يتحقق للهيئة بهذه المثابة الوصف القانوني الذي يتطلبه نص المادة « ٦٦ د » المشار إليه في جميع أطراف النزاع لكي يتمتع اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر النزاع ، بالإضافة إلى ذلك فقد استقر افتاء الجمعية العمومية أيضا على أن اختصاصها بنظر المنازعات بين الجهات المحددة بالمادة « ٦٦ د »

المشار إليها ، وفي الحدود الواردة بها ، هو بديل عن استعمال الدعوى
توسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب
النزاع إليها من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون ، وأن يوجهه
إلى من يمثل الجهة الموجهة إليه قانوناً ، ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى
أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

وإذ كان الثابت أن طلب عرض النزاع المائل قدم للجمعية العمومية
من مدير منطقة الهيئة بأسبوط وهو غير صاحب الصفة قانوناً في تمثيل
الهيئة ، هذا فضلاً عن أن الهيئة تظهر في ذلك النزاع باعتبارها نائبة عن
الوزير ناظر الوقف ، وليس بحسابها هيئة عامة مما يندرج في عداد
الجهات المشار إليها ، الأمر الذي يخرج النزاع برمته ، بفرض تقديمه
من الممثل القانوني ، عن دائرة اختصاص الجمعية العمومية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز
نظر النزاع المائل .

(فتوى رقم ٤٤ في ١٩٩٦/١/٢٣ جلسة ١٩٩٦/١/١٧ ملف رقم ٢٦٢٠/٢/٣٢) .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٦ .

مبادلة - جمعيات - جمعيات تعاونية انتاجية - صحة قرار تأسيس وشهر الجمعية التعاونية الانتاجية لصيدلة الشرقية .

المواد (١ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٧٢) من قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ .

قرار وزير الدولة للحكم المحل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعريف الحرفي .

المادة (٢/٣٩) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة المعدل بالقانونين رقمي ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ ، ٦١ لسنة ١٩٥٩ .

المادة (٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الصيدلة .

الجمعيات التعاونية الانتاجية التي ينظمها القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر نوعان : - الأول : الجمعيات التعاونية الانتاجية للصناعات الحرفية . والثاني : الجمعيات التعاونية الانتاجية للخدمات - المشرع فرق بين النوعين في الشروط الواجب توافرها فيمن يكون عضوا بكل نوع من النوعين - نتيجة ذلك : استلزم في النوع الأول من الجمعيات أن يكون العضو حرفيا طبقا للإطار الذي رسمه قرار وزير الدولة للحكم المحل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ، بينما أطلق النوع الثاني من ذلك القيد اكفاء . بأن تكون المهنة الأصلية للعضو مباشرة النشاط المحدد في النظام الداخلي للجمعية - الحاصل أن الجمعية التعاونية الانتاجية لصيدلة الشرقية تندرج ضمن النوع الثاني من الجمعيات المشار إليها وهي الجمعيات التعاونية الانتاجية للخدمات - صحة قرار تأسيس وشهر هذه الجمعية - تطبق .

استبان للجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « التعاون الانتاجي فرع من القطاع التعاوني يعمل على تنظيم وتنمية طاقات الانتاج في الصناعات الحرفية والخلفات الانتاجية ويتولى دعمها فنيا واقتصاديا وإداريا وعلى الأخص في مجالات التمويل والتوريد والتسويق والتدريب والتنظيم والتعاقد وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الجمعيات المتعانة الانتاجية ، وذلك بهدف دعم الاقتصاد القومي في إطار الخطة العامة للدولة وفي ظل المبادئ التعاونية » . وأن المادة (٣) تنص على أن « منظمات التعاون الانتاجي هي : (أ) الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية . (ب) الجمعيات التعاونية الانتاجية الاتحادية . » .

بينما تنص المادة (٥) منه على أن « تباشر الجمعية التعاونية الانتاجية الأساسية نشاطها في فرع أو أكثر من فروع الصناعات الحرفية

٠ الخدمات الإنتاجية المتماثلة طبقا لما هو محدد في نظامها الداخلي ٠٠٠ .
كما نبين لها أو المادة (٦) من القانون ذاته تنص على أن « تتولى الجمعية مباشرة كل ما يحقق خدمة المصالح المشتركة لأعضائها اقتصاديا وفنيا وعلى الأخص ما يأتي : (١) تهيئة فرص العمل ٠ (٢) توريد مستلزمات الإنتاج من آلات وأدوات وقطع غيار وخامات ٠ (٣) تسويق الانتاج واقامة المعارض ٠

٤ - تطوير الإنتاج بما يلانم حاجة المستهلكين للسلع أو الخدمات ٠
٥ - تقديم الارشادات ٠٠٠٠ في حين تنص المادة (٧) على أن « يشترط فيمن يكون عضوا بالجمعية ما يأتي : (١) أن يكون حرفيا يعمل لحسابه الخاص بالنسبة للجمعيات التعاونية الإنتاجية للصناعات الحرفية ، أو أن تكون مهنته الأصلية مباشرة النشاط المحدد في النظام الداخلي للجمعية بالنسبة للجمعيات التعاونية الإنتاجية للخدمات وذلك طبقا للتعريف الذي يصدر به قرار من الوزير المختص ٠٠٠٠ وتنص المادة (٧٢) من القانون المشار اليه على أن « يعتبر وزير الدولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية الوزير المختص والجهة الادارية المختصة بالنسبة الى الاتحاد التعاوني الانتاجي المركزي ٠ ويعتبر الوزير المسئول هو الوزير المختص كما يعتبر جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الجهة الادارية المختصة بالنسبة لباقى منظمات التعاون الانتاجي ٠٠٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم ، أن الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية التي ينظمها قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ ، وتشارك في تحقيق الأهداف التي يقصد اليها ، تنقسم الى نوعين من الجمعيات : النوع الأول - وهو الجمعيات التعاونية الانتاجية للصناعات الحرفية ، والنوع الثاني - هو الجمعيات التعاونية الانتاجية للخدمات ٠ وأنه ولئن كان كل من النوعين يضطلع بتحقيق ما يخدم المصالح المشتركة لأعضائها اقتصاديا وفنيا ، وعلى الأخص الأهداف المبينة بالمادة (٦) من القانون ٠ كما أن كل منهما يخضع لذات القواعد التي حددها القانون للتأسيس والادارة ، وغير ذلك من الأحكام ، ولئن كان ذلك ، الا أن المشرع فرق في القانون المذكور بين الشروط الواجب توافرها فيمن يكون عضوا بكل نوع من النوعين ، فاستلزم في النوع الأول من الجمعيات أن يكون العضو حرفيا ، طبقا للآطار الذي رسمه قرار وزير الدولة للحكم المحلي رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعريف الحرفي في تطبيق أحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ ٠ بينما

أطلق النوع الثاني من ذلك القيد اكتفاء بأن تكون المهنة الأصلية للمضرم مباشرة النشاط المحدد في النظام الداخلي للجمعية .

والحاصل أن الجمعية التعاونية الانتاجية لصيدالة الشرقية ، المستطلع الرأي في شأنها ، تندرج في النوع الثاني من الجمعيات المشار إليها ، وهي الجمعيات التعاونية الانتاجية للخدمات ، ومن ثم فانه لا يشترط نوافر وصف الحرفي في أعضائها ، وإنما يفنى عن ذلك أن تكون المهنة الأصلية لأعضائها مباشرة النشاط المحدد في النظام الداخلي للجمعية .

وإذ كانت أوجه ذلك النشاط ، حسب النابت من استعراض الأعمال التي تزاولها الجمعية المذكورة الواردة بملخص عقد التأسيس والنظام الداخلي لها ، تدور في الأصل في فلك المهنة الأساسية للصيدل وتربط بها برباط غير قابل للانفصال . فلا ريب في أن مما يتصل بأوجه نشاط الصيدل ندير الأدوية والخدمات والمعدات والمستلزمات الطبية والآلات الحديثة وقطع الغيار اللازمة للإنتاج والكتب العلمية وأدوات الأبحاث والتحليل . كما أن مما يتصل بأوجه نشاطه إقامة المصنع والمصل والمخزن والصيدلية التعاونية وامتلاكها والمشاركة فيها وإدارتها وتشغيلها وصيانتها ، وكذلك تصريف المنتجات تعاونيا . الخ . وبناء عليه يغفو واضحا أن ما يستلزمه قانون التعاون الانتاجي سالف البيان لعضوية الجمعية التعاونية الانتاجية للخدمات ، المستطلع الرأي في شأنها ، يتوافر في العاملين بمهنة الصيدلة بمحافظة الشرقية ، الأمر الذي يمتنع معه القول بأنه ما كان يسوغ لهم ، في هذه الحدود ، تأسيس تلك الجمعية وإشهارها .

ومما يؤيد ذلك ويدعمه أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة المعدل بالقانونين رقمي ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ و ٦١ لسنة ١٩٥٩ تصور في المادة (٢/٣٩) منه - في مناسبة تعداد أنواع الصيدليات الخاصة - انه يمكن للجمعيات التعاونية المشهورة فتح صيدليات خاصة .

هذا فضلا عن أنه ليس ثمة معارضة البتة بين الأهداف التي تعمل نقابة الصيدالة على تحقيقها ، وفقا للتحديد الوارد بالمادة (٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الصيدالة ٠٠٠ والأهداف التي تسعى الجمعية المذكورة الى تحقيقها من خلال مباشرة الأعمال المحددة بملخص عقد تأسيسها ونظامها الداخلي ، بل على النقيض من ذلك تعدد الجمعية أحد الأدوات المنفذة لما ترسمه النقابة من سياسات في مجال عملها ، وصولا الى تحقيق الأهداف والغايات المرسومة قانونا في مجال مهنة الصيدلة والنشاط الصيدلي .

للك

انتهت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أنه ليس في
قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ ما يمنع
الصيدلة بمحافطة الشرقية من تأسيس الجمعية التعاونية الانتاجية
الخدمية المشار اليها .

(فتوى رقم ٤٦ في ٢٣/١/١٩٩٦ جلسة ١٧/١/١٩٩٦ رقم ملف ٦١/١/٨٨) .

الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - طلب رأى - عدم ملائمة ابداء الرأى .
 طلب الرأى من الجمعية العمومية فى شأن مدى جواز ترقية احد العاملين الى وظيفة رئيس
 قطاع باحدى شركات قطاع الاعمال العام - الجمعية العمومية وهى بصدد بحث الموضوع
 تبين لها ان المعروفة حالته ادركته سن الاحالة الى المعاش وانتهت خدمته من الجهة التى
 يعمل بها واضعاً يتقاضى معاشاً بعد ان زایلته صفته كعامل وهى ركن المحل فى القرار
 الذى يصدر بالترقية - نتيجة ذلك : يفنو من غير الملائم استمرار الجمعية العمومية فى
 بحث مدى جواز ترقية الى وظيفة رئيس قطاع - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وهى
 بصدد بحثه أن المعروضة حالته ادركته سن الاحالة الى المعاش فى
 ١٩٩٥/٥/٢٧ وانتهت خدمته من الجهة التى يعمل بها واضعاً يتقاضى
 معاشاً بعد ان زایلته صفته كعامل وهى ركن المحل فى القرار الذى
 يصدر بالترقية ، ومن ثم يفنو من غير الملائم استمرار الجمعية
 العمومية فى بحث مدى جواز ترقية الى وظيفة رئيس قطاع انشئون
 الادارية بالشركة المصرية العامة للمسياحة والفنادق (ايجوث) رغم
 عدم معاملته بالمؤهل العالى الذى حصل عليه اثناء الخدمة والذى تتطلبه
 اشتراطات شغل هذه الوظيفة ويكون للشركة اذا ما استمسكت برغبتها
 فى الكشف عن وجه الحق وصائب حكم القانون فى مثل الحالة
 المعروضة ان توافق الجمعية العمومية بحالة واقعية تصلح لأن تكون
 محلاً لطلب الرأى .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
 عدم ملائمة ابداء الرأى فى الحالة المعروضة .

(فتوى رقم ٤٧ فى ١٩٩٦/١/٢٨ جلسة ١٩٩٦/١/١٧ ملف رقم ٩١٦/٣/٨٦) .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٦

جامعات - جامعة الأزهر - التمييز بالجامعة - مرتب - الاحتفاظ بالمرتب السابق بما لا يتجاوز نهاية ربط الوظيفة التي عين عليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ .

المادة (٥٦ مكررا) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها المصافاة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ .

المادة (١٩٥) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

المواد (١ ، ٢ ، ٣) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة .

الشرع رغبة منه في تخفيف المي، عن كاهل العاملين بالدولة نتيجة للزيادة المطردة في الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة زاد بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه في مرتبات العاملين في الدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة الوجوديين بالخدمة في ١٩٨٤/٦/٣٠ بواقع ستين جنيها - دليل ذلك : - وتأكيذا من المشرع على حقيقة مقصده من الزيادة وانها زيادة حقيقية لا صوريه قرر من ناحية منح هذه الزيادة بعد العلوة المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقرر قانونا ، ومن ناحية ثانية زاد بداية ربط الأجر السنوي الوارد بجدول اجور العاملين المخاطبين بأحكام هذا القانون حتى ينعم بها كل من يعين بعد تاريخ العمل به ، ومن ناحية ثالثة واخيره سمح بتجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة عند منح العلوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بما لا يتجاوز الزيادة المقررة به - نتيجة ذلك : - يحتفظ لمن يعين في وظيفة من وظائف أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين أو المعيدون من كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أو القطاع العام بأجر مرتب كانوا يتقاضونه اذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة الممنين عليها وبما لا يتجاوز نهاية الربط المقرر لدرجة مضافا اليه الزيادة المقررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٥٦ مكررا من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها المصافاة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يعامل أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بجامعة الأزهر من حيث المرتبات والرواتب الاضافية معاملة - نظرائهم في جامعات جمهورية مصر العربية » . وتنص المادة ١٩٥ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أن « مرتبات رئيس الجامعة ونوابه وأمين المجلس الأعلى للجامعات وأعضاء هيئة التدريس

وبدلاتهم ومعاشاتهم ومرتبات المدرسين المساعدين والمعيرين وبدلاتهم وقواعد تطبيقها على الحاليين منهم مبنية بالجدول المرافق ولهذا القانون » . وقد نصت المادة ٣ من هذه القواعد على أنه « عند تعيين أعضاء هيئة التدريس أو مدرسين مساعدين أو معيرين ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أو القطاع العام فإنهم يحتفظون بأخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف إذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يعيرون عليها وبشرط ألا يتجاوز المرتب المحتفظ به عن نهاية الربط المقرر للدرجة ٠٠٠ » .

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة والذي جرى على أن « تزداد مرتبات العاملين بالدولة ٠٠٠ والصادر بجدول مرتباتهم قوانين خاصة وكذلك للذاهبين لكادرات خاصة ٠٠٠ والموجودين بالخدمة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٨٤ بواقع ستين جنيها سنوياً ، وتمنح هذه الزيادة بعد العلالة الدورية المستحقة للعامل في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بهذه الزيادة نهاية ربط الوظيفة المقرر قانوناً ٠ كما يزداد الأجر السنوي لذوي المناصب العامة وذوي الربط الثابت الحاليين والذين يعيرون بعد تاريخ العمل بهذا القانون بواقع ستين جنيها سنوياً » . في حين تنص المادة (٢) من ذات القانون على أن تزداد بداية الربط الأجر السنوي الوارد بجدول أجر العاملين المنصوص عليهم في المادة الأولى من هذا القانون بواقع ستين جنيها ٠ وأخيراً تنص المادة (٣) على أن « يستمر العاملون المنصوص عليهم في المادة الأولى في الحصول على العلالات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بالفئات وفي المواعيد المقررة قانوناً وذلك بما لا يجاوز نهاية ربط الأجر المقرر للوظيفة مضافاً إليه الزيادة المنصوص عليها في هذا القانون » .

واستظهرت الجمعية العمومية من مجمرع ما تقدم أن المشرع رغبة منه في تخفيف العبء عن كاهل العاملين بالدولة نتيجة للزيادة المطردة في الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة - زاد في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه مرتبات العاملين في الدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة الموجودين بالخدمة في ١٩٨٤/٦/٣٠ بواقع ستين جنيها سنوياً ، وتأكيذاً من المشرع على حقيقة مقصده من الزيادة وأنها زيادة حقيقية لا صورية قرر من ناحية منح هذه الزيادة بعد العلالة

المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقرر قانونا ، ومن ناحية ثانية زاد بداية ربط الأجر السنوى الوارد بجداول أجور العاملين المخاطبين بأحكام هذا القانون حتى ينعم بها كل من يعين بعد تاريخ العمل به ، ومن ناحية ثالثة : أخيرة سمح بتجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة عن منح العلاوة الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بما لا يجاوز الزيادة المقررة به (الستون جنيها) .

وتلاحظ الجمعية العمومية أنه وإن كان المشرع قد نص صراحة في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٤ ، المشار اليه على تعديل بداية ربط الأجر السنوى الوارد بجداول أجور العاملين المخاطبين بأحكامه بمقدار الزيادة سالفة الذكر ، دون نهاية هذا الربط إلا أنه سمح بتجاوز هذا الأخير بذات المقدار وإذا كان ذلك بمناسبة منح العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون فإن الجمعية العمومية واتساقا مع علة الحكم في تقرير هذه الزيادة بسطت بجلستها المنعقدتين في ٢٧/١٠/١٩٩٣ و ١٩٩٤/٧/٦ هذا الحكم بالنسبة على العلاوة التي يستحقها العامل بمناسبة الترقية إذا ما كان مرتبه في تاريخ الترقية يزيد على بداية ربط أجر الوظيفة المرقى إليها ، وتؤكد الجمعية العمومية بجلسته اليوم على وجوب مراعاة ذلك أيضا عند كل حالة يرد فيها ذكر نهاية ربط أجر الوظيفة شأن المادة ٢ من قواعد تطبيق الجدول المرافق لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، حينما احتفظ لمن يعين في وظائف أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين أو المعيدين ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أو القطاع العام بأخر مرتب كانوا يتقاضونه إذا كان يزيد على بداية مربوط - الوظيفة المعينين عليها وبما لا يجاوز نهاية الربط المقرر للدرجة إذ يتمين على جهة الإدارة وهي بصدد أعمال هذا النص إلا توقف عند نهاية الربط المقرر بجدول المرتبات الملحق بقانون تنظيم الجامعات المشار اليه وإنما تضع نصب أعينها الحكم الذي تضمنه القانون ٥٢ لسنة ١٩٨٤ صالف الذكر بما مؤداه الوقوف عند نهاية هذا الربط مضافا اليه الزيادة المقررة بموجب هذا القانون ، والقرل بغير ذلك يتجاهل مقصود المشرع من تقريرها وتأكيد على حقيقة هذه الزيادة وعدم صوريته ، ويخالف حكم المادة الثالثة من هذا القانون فيما تضمنته من بيان أن نهاية ربط الوظيفة صار مزيدا بمقدار العلاوة المضافة اليه .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم أن المروضة حالته اذ عين على وظيفة مدرس ، بكلية الشريعة والقانون وكان ممن يشغلون وظيفة في الحكومة (مصلحة الضرائب) وبمرتب يزيد على بداية مربوط وظيفة مدرس فانه يحق له الاحتفاظ بمرتبه السابق الذي كان يتقاضاه في وظيفة بالحكومة بما لا يجاوز نهاية الربط المقرر لدرجة مدرس ومقداره مائة وتسعة وأربعون جنيها مضافا اليه الزيادة المقررة في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ومقدارها ستون جنيها سنويا . وهو قد زاد راتبه بهذه العلاوة في وظيفته الأولى ، وهو يحتفظ براتبه المزداد بهذه العلاوة عند تعيينه بالجامعة بشرط الا يجاوز نهاية ربط الدرجة المعين عليها ، وهذه نهاية ربط الدرجة هو نهاية ربط مزيد ومضاف اليه بقية العلاوة بالنسبة للممثل الذي يشغل ذات الدرجة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى احقية الدكتور / الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والقانون بأسيرط في الاحتفاظ بمرتبه السابق الذي كان يتقاضاه بمصلحة الضرائب بما لا يجاوز نهاية الربط المقرر للدرجة التي عين عليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

(فتوى رقم ٤٩ في ١٩٩٦/٢/٢٨ جلسة ١٩٩٦/١/١٧ ملف رقم ١٣١٩/٤/٨٦) .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٦

- شركات - شركات استثمار - الزيادة في رأس المال - حرية الدفعة النسبية - اعطاء .
- المواد (١ ، ٢ ، ١١) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .
- المادتان (٨٣ ، ٨٧) من قانون حرية الدفعة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .
- المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض أحكام قانون حرية الدفعة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر .

تمتع اسهم الزيادة في رأس المال بإعطاء من حرية الدفعة النسبية في ظل قانون استثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ - أساس ذلك : - أن الشرع اعتبر مشروعا استثناءا كما نشأت الاقتصاد، أما كان شكاه القانون، رغم نظام الاستثمار الخارجي، ١٩٨٩ - ١٠ أحكام القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ يتم مباشرة في مجالات استثمار واستزراع الأراضي البور والأراضي الصحراوية والصناعة والساحة والاسكان والتمتع والتقدير من الشرع لأهمية المادة مشروعات في هذه المجالات إعطاها من الحرية على الأرباح التجارية - المخصصة ومن الحرية على شركات الأموال بحسب الأحوال كما أعطى توزيعاتها من الأرباح من الحرية على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ومن الحرية العامة على الدخل وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال كما أعطاه من حرية الدفعة النسبية لمدة خمس سنوات - حرية الدفعة النسبية تستحق على الأسهم الصادرة لدى التأسيس كما تستحق لدى كل إصدار جديد للأسهم لزيادة رأس المال - الاعطاء يشمل الحالتين - تطبيق .

استبسان للجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ تنص على أن : يكون الاستثمار وفق أحكام هذا القانون في إطار السياسة العامة للدولة وأهداف والولايات الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك على النحو التالي :

- (١) بنظام الاستثمار الداخلى فى مجالات استثمار واستزراع الأراضي البور والصحراوية والصناعية والسياحة والاسكان والتعمير .
- ويجوز لمجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة اضافة مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد وانشطة اقتصادية تتطلب تقنيات حديثة أو تهدف الى زيادة التصدير أو خفض الاستيراد أو تكثيف استخدام الأيدي العاملة .

(ب) بنظام الاستثمار في المناطق الحرة - « وتنص المادة (٢) على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون : (١) بالمشروع : كل نشاط - أيا كان شكله القانوني - يدخل في أوجه الاستثمار المشار إليها في المادة السابقة وتوافق عليه الهيئة طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له » ، كما تنص المادة (١١) من ذات القانون على أنه « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة أو تتقرر في قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الأموال بحسب الأحوال » وتعفى الأرباح التي توزعها هذه المشروعات من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ومن الضريبة العامة على الدخل » وتسرى الإعفاءات المقررة في الفقرتين السابقتين لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال » وتعفى رؤوس أموال المشروعات أيا كان شكلها القانوني من ضريبة الدمغة النسبية للمعد ذاتها المذكورة فيما سبق اعتبارا من التاريخ المحدد لاستحقاق الرسم قانونا لأول مرة » .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٨٢) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ على أن « تستحق ضريبة سنوية على السندات أيا كانت جهة إصدارها ، وجميع الأسهم والحصص والأنصبة الصادرة من الشركات المصرية سواء كانت مساهمة ، أو توصية بالأسهم أو ذات مسئولية محدودة وسواء مثلت تلك الأسهم والحصص والأنصبة والسندات في صكوك أو لم تمثل وسواء سلمت الصكوك لأصحابها أو لم تسلم » ، وأن المادة (٨٧) تنص على أن « تستحق الضريبة بالنسبة للشركات التي تؤسس أو تزيد رأسمالها بعد أول يناير بنسبة المدة الباقية من السنة مع عدم حساب كسور الشهر » ، » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع اعتبر مشروعا استثماريا كل نشاط اقتصادي - أيا كان شكله القانوني - يقام بنظام الاستثمار الداخلي ويستظل بأحكام القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ يتم مباشرته في مجالات استصلاح واستزراع الأراضي البور والأراضي الصحراوية والصناعية والسياحية والإسكان والتنمية - وتقديرا من المشرع لأهمية إقامة مشروعات في هذه المجالات ورعاية منه لها أعفاها من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الأموال

بحسب الأحوال ، كما أعفى توزيعاتها من الأرباح من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ومن الضريبة العامة على الدخل وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال . وزاد المشرع من رعايته لتلك المشروعات فأعفاها من ضريبة الدمغة النسبية لمدة خمس سنوات اعتبارا من التاريخ المحدد لاستحقاق الرسم قانونا لأول مرة .

ولما كانت ضريبة الدمغة النسبية تستحق - وفقا لأحكام قانون ضريبة الدمغة المشار اليه - على الأسهم التي يتم إصدارها لدى تأسيس الشركة ، كما تستحق لدى كل إصدار للأسهم بمناسبة الزيادة في رأس مالها ، بما مفاده أن استحقاق الضريبة لأول مرة ينسحب ليس فقط عند إصدار الأسهم أول مرة عند تأسيس الشركة بل يمتد ليشمل الأسهم التي يتم إصدارها بمناسبة كل زيادة في رأس مالها . ومن ثم فإن مدة الإعفاء الضريبي من ضريبة الدمغة يسرى من تاريخ إصدار الأسهم بمناسبة التأسيس أو من تاريخ إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة . وبذلك تتمتع أسهم الزيادة في رأس مال الشركة بالإعفاء من ضريبة الدمغة النسبية في ظل قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .

وجدير بالذكر أنه عملا بحكم المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ لم تعد السندات والأسهم والحصص والأنصبة الصادرة من الشركات المصرية سواء كانت مساهمة أو تقيصة بالأسهم أو ذات مسئولية محدودة خاضعة لضريبة الدمغة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٩٦ ، سواء مثلت تلك الأسهم والحصص والأنصبة والسندات في صكوك أو لم تمثل وسواء سلمت الصكوك لأصحابها أم لم تسلم . أما الشركات التي يجري تأسيسها أو يزداد رأس مالها اعتبارا من ٢٤ من مارس ١٩٩٥ فلا تخضع لضريبة الدمغة النسبية نفاذا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ المشار اليه .

المادة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تمتع أسهم الزيادة في رأس المال بالإعفاء من ضريبة الدمغة النسبية في ظل قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .

(فتوى رقم ٩٦ في ٢٨/٢/١٩٩٦ - جلسة ١٧/١/١٩٩٦ ملك رقم ٤٥٩/٢/٢٧) .

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع مسئولية تصيرية - أركانها -
رفض المطالبة المادتان (١٦٣ ، ١٧٤) من القانون المدني .

المسئولية التصيرية تقوم على ثلاثة عناصر هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما
ويكفي لقيام مسئولية المتبوع عن الأضرار التي يحدثها تابعه بعمله غير المشروع أن يثبت
أن العمل غير المشروع وقع من التابع أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - تتوافر علاقة السببية
متى كان للمتبوع سلطة فعلية في توجيهه ورقابته وتقوم مسئولية المتبوع عن أعمال التابع
على أساس الخطأ المفترض في جانب المتبوع - أساس ذلك : فكرة الضمان القانوني ويعتبر
المتبوع في حكم الكفيل بالتضامن ككافة مصدرها القانون - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن
المادة (١٦٣) من القانون المدني تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً
لغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ، وأن المادة (١٧٤) تنص على
أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير
المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وتقوم
رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له
عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية التصيرية
تقوم على ثلاثة عناصر هي الخطأ والضرر وعلاقة اسببية بينهما ،
ويكفي لقيام مسئولية المتبوع عن الأضرار التي يحدثها تابعه بعمله
غير المشروع أن يثبت أن العمل غير المشروع وقع من التابع أثناء
تأدية وظيفته أو بسببها وتتوفر علاقة السببية متى كان للمتبوع سلطة فعلية
في توجيهه ورقابته . وتقوم مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير
المشروعة على أساس الخطأ المفترض في جانب المتبوع في مراقبة من
عهد اليهم بالعمل وفي توجيههم وهي مسئولية مفترضة في أساسها الى فكرة
الضمان القانوني ويعتبر المتبوع في حكم الكفيل بالتضامن ككافة
مصدرها القائلون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ٤ من مارس سنة
١٩٩٢ تصيب العمال التابعون لرفق مساه الاسكندرية في قطع واتلاف

مواسير الكابلات التليفونية المارة بشارع الجزائر امام ٦٩ اثناء القيام بأعمال الحفر لمد مواسير المياه لاحتلال وجنيد شبكات المياه بالمنطقة ، وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٦٦١/١/٤٢ ادارى قسم شرمه الدين * بيد انه وقد ثبت ان الهيئة العامة لمرفق مياه الاسكندرية قامت باصلاح التلفيات التى نجمت عن الحادث وتم على موجه جبر الاضرار التى لحقت بمنشآت الهيئة عيناً ، فمن تم لا يسوع لها ان تصاب المرفق المذكور من بعد بقيمة التلفيات بركيزه من محص معيسته تقديرية تم ارجاء تنفيذها لحين تنفيذ مشروع اخر بالمنطقه ويمفوله ان الاصلاحات التى اجراها المرفق غير مطابقة للمواصفات سيما وان الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية لم تقم باصلاح التلفيات المتدر اليها بعد اصلاحها بمعرفة مرفق مياه الاسكندرية والا كان العول بعير ذلك اقراء للهيئة على حساب الترخه غير مشروع ، الامر الذى تغدر معه مطالبه الهيئة بالزامه أداء مبلغ ١٥٨٥٥ جنيها قيمة اصلاح التلفيات التى اصابته منشاتها لا سند له من القانون خليفه بالرفض *

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لمقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالزام مرفق مياه الاسكندرية أداء مبلغ ١٥٨٥٥ جنيها (خمسة عشر الفا وثمانمائة وخمسين جنيها) قيمة التلفيات التى اصابته منشاتها *

(فتوى رقم ٩٧ فى ١٩٩٦/٢/٨ جلسة ١٩٩٦/١/١٧ ملف رقم ٢٥٠٤/٢/٣) .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٦

- الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع - عدم اختصاص .
المادة (٦٦ د) من قانون مجلس الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ .

المشرع قرر أصلاً عاماً مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها وبعض وهي من اختصاص القانون العام - نتيجة ذلك : الجمعية العمومية لا تختص بنظر المنازعة التي تمثل فيها هيئة الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف - سبب ذلك : نشاط الهيئة في قيامها على شئون الأموال الموقوفة إنما هو نشاط ناظر الوقف وهو من اختصاص القانون الخاص فلا يتعلق للهيئة بهذه المنازعة الوصف القانوني المتطلب في المادة ٦٦ د سالفه الذكر - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن
أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة تنص على أنه « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للمجانبين » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع قرر في المادة سالفه الذكر أصلاً عاماً مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها وبعض وهي من اختصاص القانون العام ومن ثم فإن الجمعية العمومية لا تختص بنظر المنازعة التي تمثل فيها هيئة الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف على أساس أن نشاط الهيئة في قيامها على شئون الأموال الموقوفة إنما هو نشاط ناظر الوقف وهو من اختصاص القانون الخاص فلا يتحقق للهيئة بهذه المنازعة الوصف القانوني الذي تتطلبه المادة ٦٦ د المشار إليها في جميع أطراف النزاع لكي يتمتع اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر النزاع ، ومن حيث أنه النزاع المائل بين هيئة المجارى

والصرف الصحي وهيئة الأوقاف بصفتها نائبة عن وزير الأوقاف ناظر الوقف بشأن القيمة الايجارية للأرض المستقلى عليها بمعرفة هيئة الصرف الصحي مما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ولا يغير من ذلك احالة النزاع من محكمة استئناف طنطا طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات - وأساس ذلك أن الجمعية العمومية لا تعد محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات والاحالة لا تكون الا بين محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين والجمعية العمومية ليست محكمة وانما هى جهة فتوى حدد القانون اختصاصها ووسائل اتصالها بالنازعات التى تعرض عليها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(فتوى رقم ٩٨ فى ١٩٩٦/٢/٨ جلسة ١٩٩٦/١/١٧ ملف رقم ٧٦٤٣/٢/٣٣) .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٦

عاملون مديون بالدولة - التمييز في الوظائف القيادية - حساب مدة الخبرة السابقة .
المادة (١٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - المادة ٢/٢٧ من ذات القانون
المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

فراة لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٠ .

القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الإداري
لدولة .

أحقية المعين طبقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ السالف الإشارة اليه في حساب
مدة الخبرة السابقة الزائدة طبقا للمادة ٢/٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في حالة توافر شروطها - سبب ذلك : أن شاغل الوظائف القيادية
بالجهاز الإداري للدولة وإن تفرّدوا بقواعد خاصة في مجال تعيينهم بهذه الوظائف إلا أنهم
ما انفكوا عاملين بالجهاز الإداري للدولة ينتظم وضعهم الملائم القواعد الواردة بنظام
العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومن بينها الأحكام الخاصة
بصم مدد الخبرة الزائدة - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن المادة ١٥ من قانون نظام العاملين
المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على
أن « يكون التعيين ابتداء في أدنى وظائف المجرعة النوعية الواردة
في جدول وظائف الوحدة ويجوز التعيين في غير هذه الوظائف سواء
من داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب
شغله من وظائف كل درجة طبقا للقواعد والشروط التي تضعها لجنة
شؤون الخدمة المدنية » . وتنص المادة ٢٧ من ذات القانون المعدلة
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ في فقرتها الثانية على أن « تحسب مدة
الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل
الوظيفة على أساس أن تضاف إلى بداية أجر التعيين عن كل سنة من
السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات
درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط أن تكون تلك الخبرة متتقة
مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وعلى ألا يسبق زميله المعين
في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية
الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع استثنى أصلاً ما مقتضاه أن يكون التعيين في أدنى وظائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة . واستثناء من هذا الأصل العام أجاز التعيين في غير هذه الوظائف سواء داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة ، وناط بسببه شئان استخدمه المدينه وضع القواعد والشروط التي ينبع في هذا الشأن حيث صدر قراره رقم ١ لسنة ١٩٨٠ وكان من بين هذه القواعد ألا يقل مدة - الخبرة العملية للمرشح عن مجموع المدد البينية المنزلة فضاءها هي وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها ومعاً لكل مجموعته نوعيه على حده وبدءاً من درجة بدايه التعيين لها . ومن شأنيه أخرى فقد أوجب المشرع حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن يصف الى بداية اجر التعيين علامة من علامات الدرجة المعين عليها عن كل سنة من السنوات الزائدة ويحد أقصى خمس علاوات ، وذلك متى توافر شرطان أولهما أن تتفق مدة الخبرة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وثانيهما ألا يسبق زميله المعين في ذات الجبهه في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية خبره المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر .

كما تبين للجمعية العمومية أنه باستقراء أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام ولائحته التنفيذية يبين أن المشرع نظم قواعد وإجراءات شغل الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الإداري للدولة التفصيل بدءاً من الاعلان عن شغل الوظائف وانتهاء بصدد قرار التعيين حسب الأسبقية الواردة في الترتيب النهائي للمتقدمين وليس من شأن هذا التنظيم الذي هو في مجمله قواعد إجرائية والذي لم يتناول القانون رقم ٥ ما يتنافى أو يتعارض مع ضم مدد الخبرة العملية الزائدة عن المدة المطلوبة وفقاً لنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة للتوظيف التي يتعين الرجوع اليها لتحديد الوضع القانوني لهذه الطائفة من العاملين .

والحاصل أن شاغل الوظائف القيادية بالجهاز الإداري للدولة وان
تفردوا بقواعد خاصة في مجال تعيينهم بهذه الوظائف تكشف ببيانها
القانون سالف الذكر إلا أنهم ما انفكوا عاملين بالجهاز الإداري للدولة
ينظم وضعهم اللاتحي القواعد الواردة بنظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومن ضمنها الأحكام الخاصة
بضم مدد الخبرة الزائدة على النحو السالف ذكره والتي لا يتأبى
تطبيقها مع أحكام التعيين الواردة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١
ولانتهى التنفيذية - والقول بغير ذلك يفرض إلى إهدار حق من حقوق
هذه الطائفة من العاملين وهو تخصيصاً لأحكام القانون دون مقتضى .
ويعنى التفريق من هذه الطائفة من العاملين وغيرهم بما لا وجه لاعماله
إلا في حدود ما اشتمله القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولانتهى التنفيذية
من أحكام وهي تتحد في طريقة شغل الوظيفة القيادية ومدة هذا الشغل
وينفى الأخذ في الاعتبار أن شغل الوظيفة القيادية قد حددها القانون
رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بثلاث سنوات على الأكثر يجرى بعدها إعادة
النظر في شغلها الأمر الذي يتعين معه حساب هذه المدة من تاريخ صدور
قرار التعيين وليس من تاريخ الفرض التي ترجع إليه ، قديمة من لديه خبرة
عملية زائدة إذ أن القدر بغير ذلك فيه تقصير للمدة التي يجوز للمعين
شغلها في حدها الأقصى (ثلاث سنوات) ، والحاصل أن التعيين في أحد
الوظائف القيادية وفقاً لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولانتهى
التنفيذية لا تخل بحق المعين في حساب مدة خبرته العملية الزائدة وفقاً
لنص المادة ٢/٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وذلك على
التفصيل السابق .

الذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى
أحقية المعينين طبقاً للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في حساب مدة الخبرة
الزائدة طبقاً للمادة ٢/٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في حالة
توافر شروطها .

(فتوى رقم ٩٩ في ١٩٩٦/٢/٨ جلسة ١٩٩٦/١/١٧ ملف رقم ٩٢٤/٣/٨٦) .

(٩٢)

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٦

اموال عامة - الانتفاع بالمال العام - تصدى - ازالته .
المادتان (٨٧ ، ٨٨) من القانون المدني .

الأصل في ملكية الدولة أو مصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تنفيا منها إدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل - سبب ذلك : أنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيما أعد له - نقل الانتفاع بالمال العام بين أشخاص القانون العام يكون بنقل الاشراف الادارى عليه ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن اموال الدولة أو التصرف فيها - سبب ذلك : خروج الاموال العامة من دائرة المعاملات - استثناء من ذلك : يمكن أن يكون الانتفاع بالمال العام بمقابل - شرط ذلك : موافقة الجهة المستفيدة - تطبيق .

استثنان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٨٧) من القانون المدني نص على أن « تعتبر اموالا عامة ، المعدرات والمنقولات المعى للمدينة أو لاشخاص الاعبياريه العامة ، والمعى اخرى مخصصه لمصلحة عامة بالفعل ،و بمقتضى قانون ،و مرسوم او قرار من الوزير المختص » وهذه الاموال لا يجوز الصرف فيها ،و الحجر عليها او تملكها بالتقادم ، وان المادة (٨٨) نص على أن « مفقد الاموال العامة صفتها العامة باسهاء تخصيصها للمنفعة العامة » وينتهى التخصيص بمقتضى قانون او مرسوم او قرار من الوزير المختص او بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذى من اجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل فى ملكية الدولة أو مصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تنفيا منها إدارة المرافق العامة التى تضطلع بأعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيما أعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين أشخاص القانون العام بنقل الاشراف الادارى على هذه الاموال بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن اموال الدولة أو التصرف فيها ، فالأملك العامة تخرج من دائرة المعاملات بما نص عليه من عدم جواز بيعها أو التصرف فيها .

واستثناء من هذا الأصل يكون للجهة العامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الغرض الذي أعد له بمقابل شريطة أن يكون أداء هذا المقابل رهينا بموافقة الجهة المستفيدة . ولا يعد هذا الاتفاق ناجحاً بل هو عقد انتفاع بمال عام تسرى عليه القواعد العامة في المعقود من ضرورة الالتزام بما أُنعمت عليه إرادة الطرفين .

ومن حيث الثابت من الأوراق أن الهيئة القومية للبريد اتفقت مع الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية على الانتفاع بقطعة أرض من أملاكها لإقامة مكتب مؤقت لاستئجار مدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد . وإذا انقطعت المنفعة العامة على هذه الأرض بنقل المستأجر إلى مقره الجديد وقامت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بتسليمها لهيئة البريد دون الغرف المقامة بصوم مكتب البريد دون إذن أو تصريح بذلك فمن ثم يضحى هذا التصرف تعدياً على أملاك الهيئة القومية للبريد دون مسوغ أو سند من القانون يضمن إزالته ورد الأرض - إليها ، مع مراعاة أحكام الالتصاق المقررة في القانون المدني فيما يتعلق بما تم بناؤه من غرف على الأرض المعتدى عليها .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إلزام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية برد قطعة الأرض موضوع النزاع إلى الهيئة القومية للبريد .

(فتوى رقم ١١٣ في ١٨/٢/١٩٩٦ جلسة ١٧/١/١٩٩٦ ملف رقم ٢٥٠٣/٢/٣٣) .

مسئولية التصيرية - شيوع الفعل - قيام علاقة التبعية - توافر عناصر المسئولية
التصيرية - تعويض .

- المادتان ١٦٣ ، ١٧٤ من القانون المدني .

المسئولية التصيرية تقوم على اركان ثلاثة الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينما تقوم
مسئولية التبعيد عن الضرر الذي يحدته تابعه بعمله غير المشروع على اساس مقارن ان يكون
لقيام هذه المسئولية اثبات وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تاديه وظيفته وبسببها
وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة
فعليه في الاشراف والتدعيم - نشطة ذلك : مسئولية التبعيد عن أعمال تابعه غير المشروعة
هي مسئولية مردها العمل غير المشروع وهي لا تقوم في المتبوع الا حيث تتعلق بمسئوليته
بناء على خطأ واجب التاديه لا بناء على خطأ مفترض - قيام حكم النقض على اساس دالة
التمتع لشيوع الفعل بين عدد من الأفراد ممن تشملهم جميعا علاقة التبعية لوزارة الدفاع
لا يمنع من توافر عناصر المسئولية التصيرية في جانبهم - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن
المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أنه « كل خطأ سبب ضررا للغير
يلزم من ارتكبه بالتعويض » كما تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على
أنه « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير
المشروع متى كان واقعا منه حال تاديه وظيفته أو بسببها . وتقوم
علاقة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له
عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية التصيرية
طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدني تقوم على اركان ثلاثة هي الخطأ
والضرر وعلاقة السببية بينما تقوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذي
يحدثه تابعه بعمله غير المشروع طبقا لنص المادة ١٧٤ من القانون
سالف الذكر على اساس مقارن ان يكفي لقيام هذه المسئولية اثبات
وقوع العمل غير المشروع من تابع حالة تاديه وظيفته وبسببها وتقوم رابطة
التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه
سلطة فعلية في الاشراف والتوجيه وعلى ذلك فان مسئولية المتبوع عن
أعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية مردها العمل غير المشروع وهي

لا تقوم في التبوع الا حيث تتحقق مسئوليته بناء على خطأ واجب اثباته لا بناء على خطأ مفترض .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على واقعات النزاع فانه لما كان الثابت من الأوراق ان حرق كمال التليفون المملوك للهيئة واتلافه ، انما كان بسبب قيام أفراد وحده الفوج ٥٧٠ مياه التابعين للقوات المسلحة بحفر حفرة عميقة بطريقة عشوائية بجوار قسم الخيمة بالوحدة المذكورة حيث وضعوا بها مخلفات قمامة اشعلوا فيها النيران ، مما ادى الى حدوث التلغيات المشار اليها ، وهو ما ورد بأقوال الجندي اسماعيل مرسى اسماعيل أحد أفراد الفوج ٥٧٠ بمحضر الشرطة المحرر عن الحادث حيث ذكر انه وزملاء قاموا بعمل نظافة في مكان عملهم بالنقطة يتم تجميع القمامة بحفرة بجوار الخدمة لوجود ثعابين وفئران في المكان وانهم اشعلوا النار في هذه القمامة ولم يشاهدوا أية كوابل .

ومن حيث ان القدر المتبقى بشأن هذا الحادث هو تسبب أفراد الوحدة المذكورة فيه ومن ثم تكون وزارة الدفاع هي المسئولة عن التلغيات التي نجمت عنه ولا يؤثر من ذلك حكم البراءة الصادر لصالح الجندي سالف الذكر اذ ان قضاء النقص استقر على انه يكفي في مسالة المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة ان يثبت ان الحادث قد نتج عن خطأ التابع ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه .

والحال ان حكم براءة المتهم المذكور انما تأسس على عدم اقترافه الفعل بشخصه ، ولكنه سجل شيوه هذا الفعل بين عدد من الأفراد ممن تشملهم جميعا علاقة التبعية لوزارة الدفاع . ومن ثم تتوافر عناصر المسئولية التقصيرية في حائهم الامر الذي يتعين معه الزام القوات المسلحة بقيمة اصلاح التلغيات التي تكبدتها الهيئة ، هي مبلغ ٣٠٦٤ جنيه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الدفاع بأن تؤدي الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ٣٠٦٤ جنيه قيمة ما تكبدته في اصلاح ما لحق ببنشأتها من تلغيات في الحالة المعروضة .

(٩٤)

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالخدمة - قسم مدة الخدمة العسكرية والالتزامية - حساب مدة الاستبقاء - مدة الاستدعاء - قيد الزميل .

المادة (٤٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن قانون الخدمة العسكرية والوطنية .

المواد ١٧ ، ٦٦ ، ١٢٥ ، ١٦٥ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

ضابط الاحتياط من طائفة المجندين ذوى المؤهلات يعد طوال فترة خدمته العسكرية الالتزامية - بما فيها مدة الاستبقاء في ذات المركز القانوني لقريبه المجند كجندى - سبب ذلك : ان اساس التزامهما بالخدمة العسكرية هو قانون الخدمة العسكرية - نتيجة ذلك : حساب مدة خدمته العسكرية بما فيها مدة الاستبقاء يتحدد بقيد الزميل الوارد بالمادة ٤٤ المشار اليها - الاستدعاء بالنسبة لطائفة المجندين ذوى المؤهلات يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الالتزامية وفي هذه الحالة تقسم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية اذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في أفتاؤها من وجوب مراعاة قيد الزميل عند ضم الخدمة العسكرية للمضابط الاحتياط من طائفة المجندين ، كما استعرضت نصيب القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن خدمة المضابط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ونصوص قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك . ان ضابط الاحتياط من طائفة المجندين ذوى المؤهلات يعد طوال فترة خدمته العسكرية الالتزامية بما فيها مدة الاستبقاء في ذات المركز القانوني لقريبه المجند كجندى ، من ناحية ان اساس التزامهما بالخدمة العسكرية هو قانون الخدمة العسكرية ، وعليه فان حساب مدة الخدمة الالتزامية له بما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته المدنية عند تعيينه في إحدى الجهات المشار اليها في المادة ٤٤ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتحدد بقيد الزميل المنصوص عليه في ذات المادة ، فلا يجوز ان يترتب على حساب هذه المدة ان تزيد اقدميته او مدد خبرته على الاقدمية او مدد الخبرة التي لزميله في التخرج ممن عين معه او قبله في ذات الجهة ان ما ورد في قانون قواعد خدمة المضابط

الاحتياط من وجوب ضم مدد استدعائهم في الوظائف العامة السابقة على التعيين في تلك الوظائف دون اشارة الى قيد الزميل لا ينصرف الى مدد الخدمة الالزامية ، كما لا ينصرف الى مدد الاستبقاء بعد تمام مدة الخدمة الالزامية التي عالجتها المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية الوطنية . وآية ذلك ان المشرع في القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ نص في المادة ٦٦ على ضم مدة الاستدعاء لضباط الاحتياط في الوظائف العامة ، الا ان هذا الحكم يفترض انتهاء خدمة المجند كضابط احتياط مجند بما فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للخدمة بالقرات المسلحة كضابط احتياط ، أى يفترض وجود فاصل زمنى بين مدة الخدمة الالزامية بما فيها مدة الاستبقاء وبين مدة الاستدعاء ، يؤكد ذلك ان المشرع في المادة ١٢٥ من القانون المشار اليه عين الحالات التي يتم فيها الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة (التدريب ، حضور دورات) ، كما حظر في المادة ١٦٥ على ضابط الاحتياط التخلف عن الاستدعاء وأوجب في المادة ١٧ ان يرتدى الضابط عند استدعائه الملابس العسكرية للضباط العاملين بالقوات المسلحة ، مما يبين منه ان المستدعى كضابط احتياط سبق ان انتهت خدمته الالزامية ثم استدعى ، وهذا يعنى ان الاستدعاء بالنسبة الى طائفة المجندين ذوى المؤهلات المشار اليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الالزامية وفي هذه الحالة تضم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية اذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء .

والحاصل ان ما اتصل يأخذ حكم ما اتصل به ، وما انفصل يستقل بوضعه الخاص ومن ثم فان مدة الاستبقاء اذا ما اتصلت بالخدمة الالزامية فانها تأخذ حكمها من وجوب التقيد بقيد زميل التخرج ، أما اذا استدعى ضابط الاحتياط بعد فترة من انتهاء خدمته الالزامية واستبقائه فانه يكون من حقه ضمها لمدة خدمته المدنية اذا ما عين بعد انتهاء مدة الاستدعاء .

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيد / حمد صالح محمد عثمان يبين ان مدة خدمته العسكرية الالزامية لم تنضم عن مدة استدعائه الى الاحتياط بفاصل زمنى الأمر الذى يتعين معه على جهة الادارة مراعاة التقيد بقيد الزميل المنصوص عليه في المادة ٤٤ من

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ عند ضم مدة الاستدعاء كضابط احتياط تأكيداً لما صدر عن الجمعية العمومية من افتاء سابق لم يطرأ من الموجبات ما يقتضي العدول عنه .

الذالك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب مراعاة قيد الزميل عند حساب مدة الخدمة العسكرية رتبة الاستدعاء كضابط احتياط للصيد / ٠٠٠٠٠٠ ضمن مدة خدمته بهيئة الطاقة الذرية .

(فتوى رقم ١٣٥ في ١٩٩٦/٣/٤ جلسة ١٩٩٦/١/١٧ ملف رقم ٩٢٥/٣/٨٦) .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - طلب عرض النزاع - صاحب الصلة .

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى المسائل الدولة والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينطد الا اذا احيلت المسألة على الجمعية العمومية من حدهم النص على سبيل الحصر وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة - نتيجة ذلك : لم يقول النص غير هؤلاء، احالة هذه المسائل او بعضها الى الجمعية العمومية - ليس للجمعية أن تغوى فيما طلب فيه الرأى اذا ورد عن غير السبيل الذى رسمه القانون - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تختص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى المسائل والموضوعات الآتية :

(١) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

(ب) » .

واستظهرت الجمعية العمومية من النص المتقدم أن اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينعقد الا اذا احيلت المسألة على الجمعية العمومية من حدهم النص على سبيل الحصر وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ولم يخل النص غير هؤلاء احالة هذه المسائل او بعضها الى الجمعية العمومية . ومن ثم فلا يسوغ للجمعية العمومية نزولا عند مريح نص المادة ٦٦ من مجلس

الدولة أن تخوض فيما طلب فيه الرأي إذا ورد عن غير السبيل الذي
رسمه القانون .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول
طلب الرأي المائل .

(فتوى رقم ١٠٤ في ١٣/٢/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٢/٧ ملف رقم ٧٠/١/٥٨) .

(٩٦)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع - طلب عرض النزاع - صاحب
الصفة .

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

المشرع أورد أصلاً عاماً من مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين
الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض واختصاص الجمعية
العمومية في هذا الشأن هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وللمنى
المنازعات وقد حدد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها كما تتحرك ولايتها
ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يقدم طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية مباشرة
من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجهه إلى من يمثل الجهة الوجه إليها
قانوناً - سبب ذلك : أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق -
تطبق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة
(٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن
« تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء السراى
مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية : (د) المنازعات التي
تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو
بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات
وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين » . وإن المادة (٩) من
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء معهد التخطيط
القومى تنص على أن « يعين مدير المعهد بقرار من رئيس الجمهورية
بناء على عرض عرض رئيس مجلس الإدارة ويختص بالآتى :
٧ - تمثيل المعهد في صلاته بالأشخاص والهيئات أمام القضاء .. »
كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٦ لسنة ١٩٦٦ باعتبار المعهد
هيئة عامة .

ومفاد ما تقدم أن المشرع قرر أصلاً عاماً من مقتضاه اختصاص
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في
المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين
الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها

البعض ، واختصاص الجمعية العمومية في هذا الشأن هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ونقض المنازعات وقد حدد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها كيما تتحرك ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يقدم طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية مباشرة من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانوناً ، ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى او بديلها من وسائل حماية الحقوق .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان طلب عرض النزاع المائل لم يقدم من رئيس مجلس ادارة المعهد صاحب الصفة في التقاضي قانوناً عنها ، فمن ثم تعين عدم قبوله .

الذات

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب النزاع المائل .

(فتوى رقم ١٠٦ في ١٣/٢/١٩٩٦ جلسة ٧/٢/١٩٩٦ ملف رقم ٢٢٦١/٢/٣٢) .

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع - نزاع حول زيادة اجرة الامان
مؤجرة لغير الخواص السكنى - عدم اختصاص *

المادة (٦٦ / د) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ *

الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات
التي تنشأ بين الوزارات أو المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة
أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض - استثناء من ذلك : المشرع
في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ خرج على هذا الأصل
فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ عن تطبيق احكامه فناف الاختصاص بالفصل فيها الى
المحاكم العادية دون غيرها - تطبيق *

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة
(٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن
« تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى
المسائل والموضوعات الآتية : (د) المنازعات التي تنشأ بين
الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات
العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض *
ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات
ملزماً للمجانبين » * وأن المادة (٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل
بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه تنص على أن « تختص
المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التي تنشأ عن تطبيق
احكام هذا القانون » *

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أنه ولئن كان الأصل هو
اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى
المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو المصالح العامة أو بين الهيئات
العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه
الجهات بعضها البعض الا أن المشرع فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليها خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكامه ، فباطل الاختصاص بالفصل فيها الى المحاكم العادية دون غيرها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المثلل .

(فتوى رقم ١٠٨ فى ١١/٢/١٩٩٦ جلسة ٧/٢/١٩٩٦ ملف رقم ٢٣٠٥/٢/٢٢) .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع - نزاع معروض على القضاء -
عدم ملازمة ابداء الراى .

اذا كان هناك نزاعا يتعلق بالموضوع معروض على القضاء، إضافة الى ان هناك احكاما صادرة لصالح بعض المواطنين ضد الوزارة بشأن بعض التصرفات التى اجرتها المحافظة على اجزاء من قطعة الارض - نتيجة ذلك : من غير اللائم ان تخوض الجمعية العمومية فيما طلب فيه الراى تقديرا للاجراءات القضائية التى اتخذت بشأنه - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، انه يدور حول مدى احقية محافظة الاسماعيلية فى التصرف فى مساحة القطعة رقم ٦٤٨ أصلية بحوض سرابيوم الشرقى نمرة (٢) عدا المشغول منها بالمطار الحربى ، ومدى سلامة التصرفات التى اجرتها بالبيع فى هذه القطعة .

وحيث تبين أن ثمة نزاعا يتعلق بالموضوع معروض على القضاء فى الدعوى رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٩٣ مدنى كلى الاسماعيلية المقامة من وزارة الدفاع ضد محافظ الاسماعيلية بصفته وآخرين إضافة الى أن هناك احكاما صادرة لصالح بعض المواطنين ضد الوزارة بشأن بعض التصرفات التى اجرتها المحافظة على اجزاء من هذه القطعة الأمر الذى يفدو معه من غير اللائم أن تخوض الجمعية العمومية فيما طلب فيه الراى تقديرا للاجراءات القضائية التى اتخذت بشأنه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملازمة ابداء انراى فى الموضوع .

(فتوى رقم ١١٠ فى ١٣/٢/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٢/٧ ملف رقم ٢٤٣٥/٢/٣٣) .

(٩٩)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

ضرائب (ضريبة الدمغة - منافع استحقاقها - إعفاء منها - السندات الصادرة على الخزانة العامة الولاء بقيمتها عند استردادها أو استبدالها بسندات أخرى .

المادتان (٨٠ ، ٨١) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

المشرع جعل من واقعة صرف الجهات الحكومية لأي مبالغ من الأموال المملوكة لها منافع لاستحقاق ضريبة الدمغة المقررة قانوناً يستوى في ذلك أن يكون الصرف تم مباشرة أو بطريق الإنابة - أعفى المشرع من الخضوع لهذه الضريبة المبالغ التي تصرفها تلك الجهات ومبالغ سبق صرفها - وردت عبارة الإعفاء عامة مطلقة في لفظي الرد والصرف على نحو ينسب إلى رد ما سبق صرفه سواء منها أو إليها فلا يقتصر الأمر على ما يجري رده بعد سبق صرف من لدنها لم يتوج بوفاء لغيرها وإنما يشمل أيضاً ما تردده بعد أن صرف إليها من لدن غيرها - نتيجة ذلك : عدم استحقاق ضريبة الدمغة على القيمة الاستردادية للسندات لشمولها بالإعفاء المقرر بالمادة ٨٢/١ من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ - تطبيق

استسبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٨٠) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « فيما عدا المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها والإعانات تستحق على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المملوكة لها ، سواء تم الصرف مباشرة أو بطريق الإنابة علاوة على الضريبة المبينة في المادة السابقة ضريبة إضافية مقدارها ثلاثة أمثال الضريبة المشار إليها . ويقصد بالصرف عن طريق الإنابة أن تعهد إليه الجهة الحكومية إلى أي شخص ببذل مملوك لها ليتولى الصرف منه نيابة عنها » . وتنص المادة (٨٢) منه على أن « تعفى من الضريبة المنصوص عليها في المادتين ٧٩ ، ٨٠ من هذا القانون المبالغ التي تصرف في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الصرف رداً لمبالغ سبق صرفها ... » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع جعل من واقعة صرف الجهات الحكومية لأي مبالغ من الأموال المملوكة لها منافع لاستحقاق ضريبة الدمغة المقررة قانوناً ، يستوى في ذلك أن يكون الصرف تم مباشرة أو بطريق الإنابة ، وأعفى المشرع من الخضوع لهذه الضريبة المبالغ التي تصرفها تلك الجهات رداً لمبالغ سبق صرفها ، وقد وردت عبارة الإعفاء عامة

مطلقة في لفظي الرد والصرف على نحو ينبسط الى رد ما سبق صرفه سواء منها أو اليها فلا يقتصر الأمر على ما يجري رده بعد سبق صرف من لدنها لم يتوج بوفاء لغيرها ، وإنما يشمل أيضا ما ترده بعد أن صرف اليها من لدن غيرها ، الأمر الذي يصدق على ما سبق ان حصلت عليه الجهات ذاتها كقرض أو غير ذلك مما يجري رده ، كما هو الشأن في الحالة الماثلة ، اذ الثابت أن وزارة المالية أصدرت السندات التي جرى استردادها لقاء ما يتحمل به الجانب المدين من ذمتها المالية لصالح البنوك حاملة تلك السندات . ومن ثم فانه لدى الوفاء بقيمة تلك السندات عند استردادها أو استبدالها بسندات أخرى ، يعد ذلك صرفا لمبالغ سبق صرفها ، وذلك في تطبيق حكم المادة (٨٢ / ١) المشار اليها ، وبالتالي ينبسط عليها الاعفاء المقرر من ضريبة الدمغة على الصرفيات .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق ضريبة الدمغة على القيمة الاستردادية للسندات في الحالة المعروضة لشمولها بالاعفاء المقرر بالمادة (٨٢ / ١) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

(فتوى رقم ١١١ في ١٤/٢/١٩٩٦ جلسة ٧/٢/١٩٩٦ ملف رقم ٤٨٨/٢/٣٧) .

(١٠٠)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

مسئولية التقصيرية - عناصرها - تعويض .

المادتان ١٦٣ ، ١٧٤ من القانون المدني .

المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينها تقوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على أساس مفاير اذ يكفي لقيام هذه المسئولية أن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة « ١٦٣ » من القانون المدني تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » . وأن المادة « ١٧٤ » منه تنص على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها . وتقوم علاقة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه .

ومفاد ذلك أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة ، هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية ، طبقا لنص المادة « ١٦٣ » المشار إليها . بينما تقوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، طبقا لحكم المادة « ١٧٤ » من القانون المدني ، على أساس مفاير ، اذ يكفي لقيام هذه المسئولية أن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها . وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه .

ولما كان الثابت أن تابعي الهيئة العامة لمرق ميا القاهرة الكبرى - مرق ميا السلام - تسببوا في قطع الكابل التليفوني المنوه عنه سابقا ، مما كبد الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ - ١٣٢٦ ج . قيمة تكاليف اصلاحه ، وآية ذلك الحكم الصادر في الجلسة رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٨٩ سالفة الذكر . وبالنظر الى أن الهيئة العامة لمرق ميا القاهرة الكبرى تقاعست عن تقديم أى دفع ليدراً عنها هذه المسئولية ،

الأمر الذى يتعين معه إلزامها بقيمة التلفيات التى تكبدتها الهيئة الطلابية ،
والتي بلغت قيمتها ١٣٢٦ ج .

لذلك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إلزام الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى أداء مبلغ ١٣٢٦ ج . « ألف وثلاثمائة ستة وعشرون جنيها » عوضاً عن التلفيات التى لحقت منشآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

(فتوى رقم ١١٢ فى ١٤/٢/١٩٩٦ جلسة ٧/٢/١٩٩٦ ملف رقم (٢٣٧٣/٢/٩٢) .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

- - -

مجتمعات عمرانية جديدة - حسيلا الاستقلال والادارة والتصرف في الأراضي - ايلولة
الفاطى المستحق بموازنة للهيئة الى الموازنة العامة - نقطة .

المواد (٢ ، ٣٦ ، ٣٣ ، ٣٣) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن انشاء
المجتمعات العمرانية الجديدة .

المادتان (٢ ، ٣) من مواد القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الاراضى الصحراوية .

المادة (٢) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الاحكام المتعلقة باملاك
الدولة الخاصة . هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة دون غيرها هي جواز الدولة المسئول عن
انشاء هذه المجتمعات ولد جعل المشرع من مواردها بيع وايجار ومقابل انتفاع بالأراضي
والعقارات المملوكة لها وهذه الأراضي تتمثل فيما يقع عليه الاختيار وفقا لاحكام القانون
رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه لانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وفيما تخصصه
الدولة من اراضي اخرى للهيئة - نتيجة ذلك : اسند المشرع للهيئة المذكورة ولاية الاستقلال
والادارة والتصرف لقبر المراضى الاستصلاح والاستزراع في الاراضى الصحراوية ويجرى
ذلك لتصلها ويعد موردا من مواردها وفي ظل الحالة هذه لا الزام على الهيئة بتوريد فائض
موازنتها الى الخزنة العامة - المشرع بموجب القانون رقم (٧) لسنة ١٩٩١ سالف الذكر
عدل عن هذا المسلك على انه وباتت معه سلطة الهيئة المذكورة في الاستقلال والادارة
والتصرف في الاراضى الصحراوية تنحصر فيما يخصص بقرار رئيس الجمهورية لاقامة
مجتمعات عمرانية جديدة - نتيجة ذلك - ما يتعلق من فائض من هذا المورد يؤول سنويا
الى الخزنة العامة - مفاد ذلك مجال اعمال هذا الحكم يدور في حدود ما تنطقه الهيئة من
فائض الاستقلال والادارة والتصرف في الاراضى المخصصة اعمالا لاحكام القانون رقم ٧ لسنة
١٩٩١ المشار اليه لا يتعداه الى ما سواه من موارد اخرى - تطبيق .

استبان للمجموعة الصومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة « ٢ »
من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن انشاء المجتمعات العمرانية
الجديدة تنص على أن « يكون انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وفقا
لاحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له » وتنشأ هيئة المجتمعات العمرانية
الجديدة طبقا لاحكام الباب الثانى من هذا القانون ، « ٠٠٠٠ » ، وأن
المادة « ٣١ » منه تنص على أن « يتكون رأس مال الهيئة من : - الأموال
التي تخصصها لها الدولة . - الاراضى التي يقع عليها الاختيار وفقا
لاحكام هذا القانون لانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة . - الاراضى
الأخرى التي تخصصها الدولة للهيئة بما يستلزمه تنفيذ أغراضها ويتفق
مع الأهداف التي قامت من أجلها » .

وأن المادة « ٣٢ » تنص على أن « تتكون موارد الهيئة من : - الاعتمادات التي تخصصها الدولة - حصيلة وإيجار ومقابل الانتفاع بالأراضي والعقارات المملوكة للهيئة ٠٠٠ » . وتنص المادة « ٣٣ » من القانون ذاته على أن « يكون للهيئة موازنة خاصة وحسابات ختامية سنوية ، وتبدأ السنة المالية من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام كما يكون للهيئة حساب خاص تودع فيه مواردها : المحلية أو الخارجية ويرحل الفائض من موازنة الهيئة من سنة إلى سنة أخرى . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية تنص على أن « تكون إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا للأوضاع والإجراءات المبينة فيما يلي : (أ) ٠٠٠ (ب) ٠٠٠ (ج) الأراضي غير الواقعة في المناطق العسكرية أو في مواقع الاستصلاح المشار إليها في الفقرتين السابقتين يتم استغلالها وإدارتها والتصرف فيها بمعرفة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالتنسيق مع وزارة الدفاع وبمراعاة ما تقرره في هذا الشأن من شروط وقواعد تتطلبها شؤون الدفاع عن الدولة » . هذا في حين تنص المادة « ٣ » منه على أن « ٠٠٠ ومع علم الإخلال بما يخص مشروعات الدولة ، تختص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة دون غيرها بالاستغلال والإدارة والتصرف لغير أغراض الاستصلاح والاستزراع ويتم ذلك لحسابها ويعتبر موردا من مواردها » . وتنص المادة « ٢ » من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة على أن « تكون إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية وفقا للأوضاع والإجراءات الآتية : (أ) ٠٠٠٠ (ب) وفيما عدا الأراضي المنصوص عليها في البند (أ) يصدر رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص - حسب الأحوال - قرارا بتحديد المناطق التي تشملها خطة مشروعات استصلاح الأراضي ، أو مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ، أو المناطق السياحية ٠٠٠ وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض الاستصلاح والاستزراع ، كما تتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ٠٠٠ » . بينما تنص المادة « ٧ » منه على أن

« تمت حصيلة ادارة واستغلال والتصرف فى الأراضى والمقارات المخصصة وفق احكام هذا القانون لكل من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والهيئة العامة للتنمية السياحية أموالا عامة وموردا من موارد هذه الهيئة ويصدر بتحديد الأغراض التى تخصص لها وقواعد واجراءات وحدود الصرف منها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص ، ويؤول فائض هذه الأموال سنويا الى الخزانة العامة للدولة »

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم ، أن المشرع بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ أنشأ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتكون دون غيرها جهاز الدولة المسئول عن انشاء هذه المجتمعات • وجعل من موردها حصيلة بيع وايجار ومقابل الانتفاع بالأراضى والمقارات المملوكة لها ، وهذه الأراضى تتمثل فيما يقع عليه الاختيار وفقا لاحكام القانون المشار اليه لانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ، وفيما تخصصه الدولة من اراضى أخرى للهيئة ، على النحو الذى يستلزمه تنفيذ أغراضها ويتفق مع الاهداف التى تظلمع بتحقيقها • وأخذاً بيد الهيئة فى سبيل تنفيذ أغراضها وتحقيق أهدافها ، أسند المشرع لها بموجب القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ولاية الاستغلال والادارة والتصرف ، لغرض الاستصلاح والاستزراع ، فى الأراضى الصحراوية المحددة بالمادة « ٢ / ج » منه ويجرى ذلك لحسابها ويعد موردا • من مواردها • واذ كان المشرع فى القانون المذكور أولا اختص الهيئة بموازنة خاصة ، وجعل لها حسابا خاصا تودع فيه مواردها ، ومن بينها حصيلة استغلال وادارة والتصرف فى الأراضى آنفة البيان كما قضى بأن يرحل الفائض من موازنتها من سنة الى أخرى ، اذا كان ذلك ، فلا وجه قانونى لالزام الهيئة - والحالة هذه - بتوريده فائض موازنتها الى الخزانة العامة •

والحاصل أن المشرع بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر ، عدل عن المسلك الذى انتهجه بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ، على نحو باتت معه سلطة الهيئة المذكورة فى الاستغلال والادارة والتصرف فى الأراضى الصحراوية تنحصر فى الأراضى التى تخصص بقرار من رئيس الجمهورية لأغراض اقامة المجتمعات العمرانية الجديدة • بالإضافة الى أن سلطة الهيئة فى استخدام المورد الذى تحصل عليه ، اعمالا لولايتها على الأراضى المخصصة ، مقيد بالأغراض والقواعد والاجراءات والحدود التى يتضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر فى هذا الشأن وما يتحقق

من فاض من هذا المورد ، بعد ذلك ، يؤول سنويا الى الخزانة العامة ، وذلك خروجاً على الحكم الذى اختصت به الهيئة بموجب المادة « ٣٣ » من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ سالف البيان . ولا ان الثابت بوضوح من استعراض المادة « ٧ » من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ المشار اليه الذى قررت حتم الأيلولة أن مجال أعمال هذا الحكم يدور فى حدود ما تحمفه الهيئة من فاض الاستغلال والادارة والتصرف فى الأراضى المخصصة أعمالا لاحكام ذلك القانون ، فلا يتعدى الى ما عساه أن تحققه الهيئة من موارد أخرى اختصاصها بها المشرع ، كما لا ينسب الى ما خصص للهيئة من ارضى استنادا الى احكام قوانين أخرى أو نفاذا لها . واذ كانت الهيئة تستمسك بأنه لم يجرى تخصيص أية أراضى لها ، طبقاً لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ ، لأغراض إقامة مجتمعات عمرانية جديدة ومن ثم فلا يسوغ قانونا إلزامها بتوريد الفائض الظاهر بموازنتها عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ ، كفائض مقدر بموازنتها . الى وزارة المالية ، نزولا على الأصل العام الذى قننته المادة « ٣٣ » من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ . ولا ينال من ذلك الدفع بأن القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٢ بربط موازنة الهيئة أدرج فائضها على أنه فائض حكومى ، بالنظر الى أن قانون ربط الموازنة قانون شكلى ، ليس من شأنه الإخلال بحكم موضوعى تضمنته المادة « ٣٣ » من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ ، وخول الهيئة ترجيح الفائض من سنة الى سنة أخرى .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن أيلولة الفائض المتحقق بموازنة الهيئة المشار اليها من حصيلة الاستغلال والادارة والتصرف فى الأراضى الى الموازنة العامة مقصور على ما يخصص للهيئة من تلك الأراضى وفقاً لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ سالف البيان .

(فتوى رقم ١١٤ فى ١٨/٢/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٢/٧ ملف رقم ٨٦/١/٧) .

(١٠٢)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

عاملون مهنيون بالدولة - تقدير كطابة - تحديد الاثر المترتب على حصول العامل على تقدير بمرتبة ضعيف حكما - الاستصحاب *

المادتان (٣٤ ، ٣٥) من مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ *

المشروع رتب على حصول العامل على مرتبة ضعيف في التقرير السنوي المقدم عنه حرمانه من نصف مقدار العلاوة الدورية ومن الترقية في السنة التالية للسنة المقدم عنها التقرير ، ويستوى لاعمال هذا الاثر ان ترد هذه المرتبة في التقرير الموضوع عنه بالفعل او ان تكون استصحابا لتقرير سابق في الحالات التي اعتمد فيها المشرع بالتقرير السابق عند وضع تقرير الكطابة - بيد انه يشترط لاعمال الاثر التصوي عليه بالمادة ٣٥ سالفة الذكر ان تكون مرتبة العامل قد وردت في تقريرين موضوعين عن العامل وهو ما لا يتأتى الا حيث يكون مستمرا في القيام باعمال وظيفته ولا يخفى في هذا العدد ان يكون التقرير الثاني استصحابا - تطبيق *

اسبان للجمعية العمومية لسمى العدوى والنشريع ان المادة ٣٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نص على أنه « يحرم العامل المعدم عنه تقرير سنوي بمرتبة ضعيف من نصف مقدار العلاوة الدورية ومن الترقية في السنة التالية للسنة المعدم عنها التقرير ٠٠ » في حين تنص المادة ٣٥ من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ على أن « يعرض أمر العامل الذي يقدم عنه تقريران سنويان متتاليان بمرتبة ضعيف على لجنة شئون العاملين ، فاذا تبين لها من فحص حالته أنه أكثر ملامة للقيام بوظيفة أخرى في ذات درجة وظيفته فررت نقله اليها ، أما اذا تبين للجنة أنه غير صالح للعمل في أية وظيفة من ذات وظيفته بطريقة مرضية اقترحت فصله من الخدمة مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة أو منحه أجازة ، وترفع اللجنة تقريرها للسلطة المختصة فاذا لم تعتمد اعادته اللجنة مع تحديد الوظيفة التي ينتقل اليها العامل ، فاذا كان التقرير التالي مباشرة بمرتبة ضعيف يفصل العامل من الخدمة في اليوم التالي لاعتباره نهائيا مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة » *

واستظهرت الجمعية العمومية أن الاصل في التقارير التي توضع لتقرير كطابة العاملين خلال مدة معينة أنها تستهدف تقييم أعمالهم في

حلال هذه الفترة والحكم عليها وعلى كفاية الموظف خلالها ، فإذا ثبت ان الموظف لم يؤد عملا في الفترة التي وضع التعرير عنها ، فان المشرع يسلك واحدا من نهجين النهج الاول : ان يتدخل ويصدر للعامل مرتبه كفاية حديه ، حتى ان لانت تزيد على مرتبه آخر تقرير وضع عنه ، لما في حالة المجند الذي اوجب المشرع تقدير كفايته حكما بذات مرتبه كفايته قبل تجنيده بشرط الا يصل هذه الكفاية الحكيمية عن مرتبه جيد جدا ، وكذلك امريض الذي بلغت مدة مرضه ثمانية أشهر فأكثر قرر المشرع تقدير كفايته بمرتبه جيد جدا حكما مالم تكن كفايته في العام السابق بتمتاز فتفقد بمرتبه ممتاز حكما . والنهج الثاني : ان يمتد المشرع بأخر تقرير كفاية وضع عن العامل أيا كانت مرتبه هذا التقرير ، وذلك كما في حالات الاعارة للخارج والتصريح للعمل بإجازة خاصة وانتخاب العامل كمضو بالمنظمة النقابية .

وفي غير هذه الحالات لاحظت الجمعية العمومية أن افتاء مجلس الدولة وقضائه مستقران على أنه اذا ثبت أن الموظف لم يؤد عملا خلال الفترة التي وضع عنها التعرير لأمر خارج عن ارادته كقرار صدر بوقفه عن العمل أو في حالة البعثات والأجازات الدراسية ، فانه يمتنع على جهة الادارة أن تضع عنه تقريراً خلال هذه الفترة ، اذ ليست هناك أعمال أداها تكون محلاً للتقييم ، ومتى استحال وضع تقرير كفاية عن الموظف لسبب لا يرجع الى تقصير منه أو إهمال أو إتيان عمل يفضي الى الإخلال بواجبات وظيفته فانه يؤخذ بأخر تقرير كفاية عنه .

وكذلك استعرضت الجمعية العمومية ما خصلت اليه مؤخراً بجلستها المنعقدة في ١٢/٦/١٩٩٥ تأكيداً لما تواتر عليه افتاؤها من أن الحبس نفاذا لحكم قضائي قاطع في دلالته على تأثيم العامل وادانته جنائياً ، انما يرتب بعض الآثار الممتدة ، وليس من شأن هذا الحكم أن تنحسر آثاره تماماً عقب الإفراج عن العامل بعد قضاء مدة العقوبة ، وانما هي تلاحقه لأن مدة الحبس المؤتم بقضاء نهائي تستنزل من مدة خدمته رغم انه حبس عن جريمة غير مخلة بالشرف والأمانة ، لا المدة الحبس المؤتم من طبيعة خاصة لا يمكن معها أن ترقى الى حد اعتبارها مدة خدمة فعلية ولكون العامل لم يضطلع أصلاً خلالها بأعباء الوظيفة وواجباتها ومن ثم فلا يحق له أن يستجمع حقوقها ومزاياها شاملة اتصال مدة خدمته واستحقاقه العلاوات الدورية عن مدة الحبس .

ومن كل ذلك فثمة أوضاع ثلاثة تتعلق بالحالات المستفتى فيها بالنسبة لطريقة الاعتبار بتقارير الكفاية عن مدد لم تقض فعلا في العمل ، منها حالة اسقاط المدة واستئصالها من مدة خدمة العامل ان كان قد غاب من عمله قضاء لعقوبة جنائية وقعت عليه بحكم جنائي نهائي وفي هذه الحالة لا يثور أمر تقدير الكفاية لسقوط المدة المعينة من خدمة العامل .

والحالة الأخرى حالة ما اذا نص التشريع على تقدير محدد للكفاية يستحقه العامل عن مدة غيابه كالجنيد وغيره ، وهي حالة تقدير حكمي يلزم فيه بأمر التشريع فيما قرره من تقدير معين للعامل لاعتبارات رأها المشرع ، والتقدير الحكمي تقدير لا يرد اجتهدا ولا تفسيرا وانما يرد بنص صريح يلزم به بغير حاجة لتأويل .

والحالة الأخيرة هي حالة سكوت المشرع عن تقرير تقدير محدد للعامل عن مدة غيابه . فمادام أن الغياب مما لا يعتبر اخلافا من العامل بواجبات وظيفته ، في ظروف موافقة جهة الادارة على الغياب او اذنها بها او ترخيصها للعامل بها كالاجازة الدراسية أو في ظروف اضطرار لم يكن للعامل قبلا بدوئه كالحبس الاحتياطي أو نفادا لحكم غير نهائي ، ان كان حالة من هذه الحالات ، وجب القول بأن العامل عن مدة الغياب غير المخل بواجبات الوظيفة ، انما يستصحب تقدير الكفاية الذي وضحه له عن مدة عمله الفعلي الأخيرة قبل الغياب .

وتلاحظ الجمعية العمومية ان مصدر الاعتماد لهذا التقدير الأخير انما هو الاستصحاب . والاستصحاب لا يفيد في الحالة المعروضة أن ثمة تقديرا جديدا يمنح للعامل عن فترة الغياب . ولا يقوم وجه للقول بأن تقديرا جديدا يمنح للعامل الا ان يكون مصدره التشريع حالة التقدير الحكمي أو مصدره الواقع حالة قيام مدة العمل الفعلية وقياس كفاية العامل عنها . والاستصحاب هو منهج لمعرفة الواقع أو لتقرير حكم معين ، هو منهج معرفي وتشريعي لا ينشئ الواقعة انشاء ولا ينشئ حكما تشريعا ، انما هو يفيد اعتبار المصاحبة والملازمة أي بقاء ما كان على ما كان مادام لم يشبث ما يفرضه بدليل انشائي حادث لواقع جديد أو لوضع تشريعي جديد . الاستصحاب يسد ثغرة معرفية أو تشريعية تتعلق بالمدة اللاحقة للوضع الواقعي أو التشريعي الأخير ، فهو محض تقرير ثبوت أمر في الزمان الراهن بناء على ثبوته في الزمان السابق ، وهو محض الدلالة المستمرة .

ومن ثم لا يعتبر الاستصحاب في الحالة المعنية بمثابة تقدير جديد لكفاية العامل إنما هو يمثل استمرار تقدير كفايته المقررة عن مبدى سابقه ، استمرار ذلك لمدة نالية ، ويبقى هذا الاستمرار مبدأ لفراغ علم امتياز وضع تقرير كفاية دل لسبب لا يرجع لخلل العامل يصله . ومن ثم فإنه حيث يتطلب المشرع تقرير كفاية معين لترتيب أثر قانوني عليه كاستحقاق علاوة مثلا ، جرى أعمال أثر التقرير الآخر ممتدا للمدة التالية باعتبار استمرار أثره وسريانه عن تلك المدة التالية ، وحيث يتطلب المشرع تقريرين آخرين لترتيب أثر قانوني معين كترقية أو عقاب وظيفي ، وجب الاعتبار بأنه تقرير واحد لأن الامتداد لا ينشئ تقديرا جديدا إنما يفيد الاستمرار لمدة أطول دون أن يفيد تعددا للتقدير .

ولاحظت الجمعية العمومية من استعراض نص المادة ٣٤ من قانون نظام العاملين المشار اليه أن المشرع رتب على حصول العامل على مرتبة ضعيف في التقرير السنوي المعتمد عنه حرمانه من نصف مقدار العلاوة الدورية ومن الترقية في السنة التالية للسنة المقدم عنها التقرير ، ويستوى لأعمال هذا الأثر أن ترد هذه المرتبة في التقرير الموضوع عنه بالفعل أو أن تكون استصحابا لتقرير سابق في الحالات التي اعتمد فيها المشرع بالتقرير السابق عند وضع تقرير الكفاية كما في حالة حصوله على إجازة خاصة شأن الحالة المعروضة . ومن ناحية أخرى رتب المشرع على تقدير كفاية العامل بمرتبة ضعيف مرتين ضرورة عرض أمره على لجنة شؤون العاملين لتقرير نقله الى وظيفة من ذات درجته اذا تبين لها أنها أكثر ملائمة للقيام بها أو فصله من الخدمة مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة أو منحه إجازة ، بيد أنه يشترط لأعمال هذا الأثر أن تكون هذه المرتبة قد وردت في تقريرين موضوعين عن العامل وهو ما لا يتأتى الا حيث يكون مستمرا في القيام بأعمال وظيفته ، ولا يكفي في هذا الصدد أن يكون التقرير الثاني استصحابا لتقرير سابق لأنه في هذه الحالة لن يتوافر سوى تقرير واحد وضع عن العامل جرى استصحابه طبقا للقانون الأمر الذي ينتفى معه مناه تطبيق نص المادة ٣٥ المشار اليه .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أن المعروضة حالته اذ قدرت كفايته سنة ١٩٨٦ بمرتبة ضعيف ثم رخص له بإجازة خاصة في الفترة من ١٩٨٦/٢/٢٢ حتى ١٩٩٠/٩/٢١ فمن ثم يستصحب هذا التقرير بذات المرتبة طوال هذه الفترة بما يستتبعه ذلك من حرمانه من نصف مقدار العلاوة الدورية ومن الترقية طبقا للمادة ٣٤ والتي يكفي لأعمالها

الحصول على تقرير واحد فقط بمرتبة ضعيف ولو جرى استصحابه بمد ذلك ، الا ان ذلك لا يكفي لأعمال حكم المادة ٣٥ لانتفاء مناطها في شأنه الأمر الذي ينحصر عنه حكمها .

الذك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن استصحاب العامل لتقدير كفايته السابق بمرتبة ضعيف من شأنه حرمانه من نصف العلاوة المورية المقررة ومن الترقية طبقا للمادة ٣٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ دون أعمال حكم المادة ٣٥ من القانون ذاته لانتفاء شروط تطبيقها عليه .

(فتوى رقم ١٢٥ في ٢٩/٢/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٢/٧ ملف رقم ٤٦١/٦/٨٦) .

(١٠٣)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

علمون مدنيون بالدولة - تقدير كفاية العامل - الحاصل على اجازة دراسية بمرتبة -
المحبوس تنفيذا لحكم جنائي - الموقوف عن العمل - المنقطع عن العمل دون ان تنتهي
خدمته - مدى جواز وضع تقرير كفاية حكيم - الاستصحاب .

المواد (٢٨ ، ٣٢ ، ٣٣) من مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين
للمدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ .

الأصل في التقارير التي توضع لتقرير كفاية العاملين خلال مدة معينة انها تستهدف
تقييم أعمالهم في خلال هذه الفترة والحكم عليها وعلى كفاءة الموقف خلالها فلذا ثبت ان
الموقف لم يؤد عملا في الفترة التي وضع التقرير عنها لان - المشرع يسلك واحدا من
نهجين : - النهج الأول : ان يتدخل ويقرر للعامل مرتبة كفاية حكيمية حتى وان كانت
تزيد على مرتبة آخر تقرير وضع عنه كما في حالة المجند وكذلك حالة الرقيب الذي بلغت
مدة مرضه ثمانية اشهر فاكثر - والنهج الثاني : ان يعتد المشرع بأخر تقرير كفاية
وضع عن العامل ايا كانت مرتبة هذا التقرير وذلك كما في حالات الاعارة للخارج والتصريح
للعامل باجازة خاصة وانتخاب العامل كعضو بالمنظمة النقابية - اما في غير هذه الحالات
فان افتاء مجلس الدولة وقضاء مستقران على انه اذا ثبت ان الموظف لم يؤد عملا خلال
الفترة التي وضع عنها التقرير لأمر خارج عن إرادته كقرار صدر بوقفه عن العمل او في
حالات البعثات والاجازات الدراسية فانه يتمتع على جهة الإدارة أن ترفع عنه تقريرها خلال
هذه الفترة اذ ليست هناك أعمال اداها تكون محلا للتقييم ومتى استحالت وضع تقرير
كفاية عن الموظف لسبب لا يرجع الى قصور منه او أعمال او اتيان عمل يلحقه الى الإخلال
بواجبات وظيفته فانه يؤخذ بأخر تقرير كفاية عنه - الحبس المؤقت تستنزل مدته من مدة
خدمة العامل ولذلك لا يشور امر تقرير الكفاية لسقوط المدة - التقدير الحكمي تقدير
لا يرد اجتهدا وانما يرد بنص صريح - مصادر الاعتماد للتقدير الأخر بالنسبة لمن باجازة
دراسية بمرتبة او من هو محبوس احتياطي او فلذا لحكم غير نهائي هو الاستصحاب -
اما المنقطع بغير إذن والذي لم تنتهي خدمته فانه لا يستصحب تقريره السابق على الانقطاع
لان الغياب بإرادته - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ، أن المادة ٢٨
من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ تنص على أن « تضع السلطة
المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع
طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها ونوعية الوظائف بها » ويعتبر الأداء
المعادي هو المعيار الذي يؤخذ أساسا لقياس كفاية الأداء ، ويكون تقدير
الكفاية بمرتبة ممتاز أو جيد جدا أو جيد أو متوسط أو ضعيف .
كما تنص المادة ٣٢ من ذات القانون على أنه « في حالة اعارة العامل داخا

الجمهوريه أو ندبه أو تكليفه تختص بوضع التقرير النهائي عنه الجهة انى قضى بها المدة الأكبر من السنة التى يوضع عنها التقرير . فاذا كانت الاعارة للخارج يعتمد فى معاملته بالتقارير السابق وضعها عنه قبل الاعارة . لما يعتمد بالتقارير السابق وضعها عن العمل فى حالة ما اذا صرح له بأجازة خاصة . وبالنسبة للعامل المجند تقدر كفايته بمرتبة جيد جدا حكما ، فاذا كانت كفايته فى العام السابق بمرتبة ممتاز ، تقدر بمرتبة ممتاز حكما ، وبالنسبة للعامل المستدعى الاحتياط أو المستبقى بمرتبة ممتاز بمرتبة ممتاز حكما وبالنسبة لأعضاء المنظمات النقابية تحدد مرتبة كفايتهم بما لا تقل عن مرتبة تقدير كفايتهم فى السنة السابقة على انتخابهم بالمنظمات النقابية « وأخيرا تنص المادة (٢٣) من القانون ذاته على انه « اذا كانت مدة مرض العامل ثمانية أشهر فأكثر تقدر كفايته بمرتبة جيد جدا حكما ، فاذا كانت كفايته فى العام السابق بمرتبة ممتاز تقدر بمرتبة ممتاز حكما » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل فى التقارير التى نوضع لتقرير كفاية العاملين خلال مدة معينة أنها تستهدف تقييم أعمالهم فى خلال هذه الفترة والحكم عليها وعلى كفاءة الموظف خلالها ، فاذا ثبت أن الموظف لم يؤد عملا فى الفترة التى وضع التقرير عنها ، فإن المشرع يسلك واحدا من نهجين : النهج الاول أن يتدخل ويقرر للعامل مرتبة كفاية حكمية ، حتى ان كانت تزيد على مرتبة آخر تقرير وضع عنه ، كما فى حالة المجند الذى أوجب المشرع تقدير كفايته حكما بذات مرتبة كفايته قبل تجنيده بشرط الا تقل هذه الكفاية الحكمية عن مرتبة جيد جدا ، وكذلك المريض الذى بلغت مدة مرضه ثمانية أشهر فأكثر قرر المشرع تقدير كفايته بمرتبة جيد جدا حكما مالم تكن كفايته فى العام السابق بممتاز فتقدر بمرتبة ممتاز حكما . والنهج الثانى . أن يعتمد المشرع بأخر تقرير كتابة وضع عن العامل أيا كانت مرتبه هذا التقرير ، وذلك كما فى حالات الاعارة للخارج والتصريح للعمل بأجازة خاصة وانتخاب العامل كمضو بالمنظمة النقابية .

وفى غير هذه الحالات لاحظت الجمعية العمومية أن افتاء مجلس الدولة وقضائه مستقران على أنه اذا ثبت أو الموظف لم يؤد عملا خلال الفترة التى وضع عنها التقرير لأمر خارج عن ارادته بقرار صدر بوقفه عن العمل أو فى حالة البعثات والأجازات الدراسية ، فإنه يتمتع على جهة الادارة أن تضع عنه تقريراً خلال هذه الفترة ، اذ ليست هناك أعمال

أدما تكون محلا للتقييم ، ومتى استحال وضع تقرير كفاية عن الموظف لسبب لا يرجع الى تقصير منه أو أهمال أو اتيان عمل يفرض الى الاخلال بواجبات وظيفته فانه يؤخذ بأخر تقرير كفاية عنه .

وتذلك استعرضت الجمعية العمومية ما خلصت اليه مؤخرا بجلستها المنعقدة في ١٢/١٢/٦٩٩٥ تأكيدها لما تواتر عليه افتاؤها من أن الحبس نفاذا لحكم قضائي قاطع في دلالته على تائيم العامل وادانته جنائيا ، انما يرتب بعض الآثار المتعددة ، وليس من شأن هذا الحكم أن تنحسر آثاره تماما عقب الافراج عن العامل بعد قضاء مدة العقوبة ، وانما هي تلاحقه لأن مدة الحبس المؤتم بقضاء نهائي تستنزل من مدة خدمته رغم انه حبس عن جريمة غير مخلة بالشرف والأمانة ، لما لمدة الحبس المؤتم من طبيعة خاصة لا يمكن معها أن ترقى الى حد اعتبارها مدة خدمة فعلية ولكون العامل لم يضطلع أصلا خلالها بأعباء الوظيفة وواجباتها ومن ثم فلا يحق له أن يستجمع حقوقها ومزاياها شاملة اتصال مدة خدمته واستحقاقه العلاوات الدورية عن مدة الحبس .

ومن كل ذلك فتمه أوضاع ثلاثة تتعلق بالحالات المستفتى فيها بالنسبة لطريقة الاعتبار بتقارير الكفاية عن مدد لم تقض فعلا في العمل ، منها حالة اسقاط المدة واستنزائها من مدة خدمة العامل ان كان قد غاب عن عمله قضاء لعقوبة جنائية وقعت عليه بحكم جنائي نهائي وفي هذه الحالة لا يثور امر تقدير الكفاية لسقوط المدة المعينة من خدمة العامل .

والحالة الأخرى حالة ما اذا نص التشريع على تقدير محدد للكفاية يستحقه العامل عن مدة غيابه كالتجنيد وغيره ، وهي حالة تقدير حكمي يلتزم فيه بأمر التشريع فيما قرره من تقدير معين للعامل لاعتبارات رآها المشرع ، والتقدير الحكمي تقدير لا يرد اجتهادا ولا تفسيريا وانما يرد بنص صريح يلزم به بغير حاجة لتأويل .

والحالة الأخيرة هي حالة سكوت المشرع عن تقرير محدد للعامل عن مدة غيابه . فمادام أن الغياب مما لا يعتبر اخلالا من العامل بواجبات وظيفية ، في ظروف موافقة جهة الادارة على الغياب أو اذنها بها أو ترخيصها للعامل بها كالأجازة الدراسية أو في ظروف اضطرار لم يكن للعامل قبلا بدورته كالحبس الاحتياطي أو نفاذا لحكم غير نهائي ، ان كان حالة من هذه الحالات ، وجب القول بأن العامل عن مدة الغياب غير المخل

بواجبات الوظيفة ، انما يستصحب تقدير الكفاية الذى وضع له عن مدة عمله العمل الاخيرة قبل الغياب .

وتلاحظ الجمعية الصومية ان مصدر الاعتماد لهذا التقدير الاحير انما هو الاستصحاب . والاستصحاب لا يهيد فى الحالة المعروضة ان تم تقديرها جديدا يمنح للعامل عن فترة الغياب . ولا يقوم وجه للقول بان تقديرها جديدا يمنح للعامل الا ان يكون مصدره التشريع حالة التقدير الحكمى او مصدره الواقع حالة قيام مدة العمل الفعلية وقياس كفاية العامل عنها . والاستصحاب هو منهج لمعرفة الواقع او لتقرير حكم معين ، هو منهج معرفى وتشريعى لا ينشئ الواقعة انشاء ولا ينشئ حكما تشريعيا . انما هو يفيد اعتبار المصاحبة والملازمة اى بقاء ما كان على ما كان مادام لم يثبت ما يغيره بدليل انشائى حادث لواقع جديد او لوضع تشريعى جديد . الاستصحاب يسد فترة معرفية او تشريعية تتعلق بالمدة اللاحقة للوضع الواقعى او التشريعى الأخير ، فهو محض تقرير ثبوت أمر فى الزمان الراهن بناء على ثبوته فى الزمان السابق ، وهو محض الدلالة المستمرة .

ومن ثم لا يعتبر الاستصحاب فى الحالة المعنية بمثابة تقدير جديد لكفاية العامل ، انما هو يمثل استمرار تقدير كفايته المقررة عن مدد سابقة ، استمرار ذلك لمدة تالية ، ويبقى هذا الاستمرار سدا لفراغ عدم امكان وضع تقرير كفاية تال لسبب لا يرجع لاخلال العامل بعمله . ومن ثم فانه حيث يتطلب المشرع تقرير كفاية معين لترتيب اثر قانونى عليه كاستحقاق علاوة مثلا ، جرى أعمال اثر التقرير الأخير ممتدا للمدة التالية باعتبار استمرار اثره وسريانه عن تلك المدة التالية ، وحيث يتطلب المشرع تقريران أخيران لترتيب اثر قانونى معين كترقية او عقاب وظيفى ، وجب الاعتبار بأنه تقرير واحد لأن الامتداد لا ينشئ تقديرًا جديداً انما يفيد الاستمرار لمدة أطول دون أن يفيد تمعدداً للتقدير .

وخلصت الجمعية الصومية من مجموع ما تقدم الى انه بالنسبة الى العامل الذى رخص له بأجازة دراسية وفقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ يتعين الاعتداد فى معاملته بالتقارير السابق وضما عنه شأنه فى ذلك شأن الممار والمرخص له بأجازة خاصة ، كما يستصحب العامل آخر تقرير كفاية وضع عنه اذا جعل بينه وبين عمله لأسباب خارجة عن ارادته كالموقوف عن العمل أو المحبوس نفاذاً لحكم جنائى غير نهائى باعتبار أن موقفه مازال معلقا بين الادانة والامانة ، أما اذا كان الحبس نفاذاً لحكم

جنائي نهائي فانه لما كانت مدة الحبس وعلى ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية تستنزل من مدة خدمة العامل ومن ثم لا يكون ثمة وجه لوضع تقرير عنه مدة حبسه ، وأخيرا فانه بالنسبة للعامل المتقطع عن العمل ولم تنته خدمته ولما كان انقطاعه هذا راجع الى ارادته ومن ثم فلا يستصحب تقريره السابق وضعه عنه قبل الانقطاع .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

١ - الاعتداد بآخر تقرير كفاية وضع عن العامل في حالات الترخيص له بأجازة دراسية وفقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ أو وقفه عن العمل أو حبسه نفاذا لحكم جنائي غير نهائي .

٢ - يتمتع على جهة الادارة وضع تقرير كفاية عن العامل المحبوس نفاذا لحكم جنائي نهائي نتيجة لاستنزال مدة حبسه من كامل مدة خدمته .

٣ - عدم جواز استصحاب آخر تقرير كفاية وضع عن العامل اذا انقطع عن عمله بإرادته ولم تنته خدمته بعد .

(فتوى رقم ١٣٦ في ٢٩/٢/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٢/٧ ملف رقم ٨٨٨/٣/٨٦) .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

عقد ادارى - عقد مقابلة اعمال - استهلاك الما قول فى عطائه بان تؤدى اليه اية زيادة تطرا بقرارات سيادية - زيادة فى الاسعار - احقية الما قول فى استثناء قيمة الزيادة التى طرات على الاسعار .

المادتان ٤ مكرر ، ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة المركزى سلطة تحديد اسعار المنتجات الصناعية المحلية المشرع حرمها منه على تجنب رفع اسعار المنتجات رفعا باعقا لا يتناسب البتة مع تكاليف الانتاج وسد الى وزير الصناعة الاختصاص بتحديد اقصى الاسعار لمنتجات الصناعة المحلية ومن بينها الاسمنت وافغلى المشرع على قرار التحديد صلة الالتزام على نحو يجب معه ان يسود على الكافة بما لا سبيل الى الكالك مما لزمه والا تعرض الما خالف للمقاب الجنائى - نتيجة ذلك : تمت قرار التحديد او التسعير « بالسيادية » - العقد البرم بين الما قول وجهاز تعمير سيناء قد نص على ان يستقيم فى تنفيذ العملية موضوع العقد بلاط سنجابى وطوب اسمنتى يصنع بموقع العملية تمت اشراف مهندس الجهاز وهما من خامة الاسمنت بصفة اساسية ولا يختلفا عن الخرسانة المسلحة وتمسك الما قول فى عطائه بان تؤدى اليه اية زيادة بقرارات سيادية تطرا على اسعار الاسمنت اثناء التنفيذ - نتيجة ذلك - احقية الما قول فى استثناء قيمة الزيادة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٤ مكرر) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح ، المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة المركزى سلطة تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية ، والنص على أنه « استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة المركزى بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها فى تلك المواد » وأن المادة (٩) منه تنص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين : ١ - من باع سلعة مسعرة أو معية الربح أو عرضها للبيع بسعر أو ببيع يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها ٠٠٠ » . كما تبين للجمعية العمومية أن البند (٧) من العقد المبرم بين الجهاز التنفيذى لتعمير سيناء والمما قول حملى يقوب عبد المال لاستكمال ست عمارات اسكان ادارى بحي المساعيد بمدينة العريش ينص على أنه « لا يحق لأى من

الطرفين طلب تعديل الفئات الواردة بغطاء الطرف الثاني - كما أن هذه الفئات تشمل وتغطي جميع المصروفات والالتزامات أيما كان نوعها التي يتكبدها الطرف الثاني بالنسبة لكل بند من البنود وكذلك تشمل القيام باتمام جميع الاعمال وتسليمها للطرف الأول والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان طبقا لشروط العقد ويعمل الحساب الختامي بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملية والتعريف الجمركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الأخرى ، وأن البند (١٥) ينص على أن « وضعت الأسعار على أساس الأسعار الرسمية للمواد التموينية المسعرة جبريا وهي « الاسمنت - حديد التسليح - أخشاب النجارة (باب وشباك) - الزجاج » وذلك وقت فتح المظاريف وفي حالة زيادة الأسعار بقرارات رسمية عن أسعارها وقت فتح المظاريف يحاسب الطرف الثاني عن الفروق وفقا للكميات المنفذة على الطبيعة وخلال مدة تنفيذ العملية الأساسية فقط » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حرصا منه على تجنب رفع أسعار المنتجات رفعا باهظا لا يتناسب البتة مع تكاليف الانتاج ، وسد الى وزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية ومن بينها الاسمنت . وأضفى المشرع على قرار التحديد صفة الالتزام على نحو يجب معه أن يسود على الكافة بما لا سبيل الى الفكاك مما قرره والا تعرض المخالف للعقاب الجنائي : ومن ثم نعت قرار التحديد أو التسعير « بالسيادية » .

ولما كان ذلك ، وكان العقد المبرم بين المقاول وجهاز تعميم سيناء قد نص على أن يستخدم في تنفيذ العملية موضوع العقد بلاط سنجابي وطوب أسمنتى ثم تصنيعه بموقع العملية تحت اشراف مهندس من الجهاز من خامة الاسمنت بصفة أساسية ، وهو في ذلك لا يختلف عن الخرسانة المسلحة المصنعة من الاسمنت ، واذا استمسك المقاول في عطائه بأن تؤدي اليه أية زيادة تطرا بقرارات سيادية على أسعار الاسمنت أثناء التنفيذ ، فمن ثم فانه يستحق تلك الزيادة التي طرأت على سعر الاسمنت المستخدم في صناعة البلاط السنجابي والطوب الأسمنتى .

للك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى احقية المقاول
فى الحالة المروضة فى استثناء قيمة الزيادة التى طرأت بقرارات سيادية.
على سعر الاسمنت المستخدم فى صناعة البلاط السنجابى
والطوب الاسمنى *

(فتوى رقم ١٣٢ فى ١٩٩٦/٣/٤ جلسة ١٩٩٦/٢/٧ ملف رقم ٣٥/٢/٧٨) *

(١٠٥)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

شركات - شركة الاتحاد العربى للنقل البحرى - طبيعتها القانونية - شركات قطاع
عام - مكافآت اعضاء مجلس الادارة - فريية مرتبات .
المادتان (١ ، ٧) من قرار اتحاد الجمهوريات العربية بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤
بانشاء شركة الاتحاد العربى للنقل البحرى .
المادتان الاولى والثانية من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ بانسحاب جمهورية مصر
العربية من اتحاد الجمهوريات العربية .
المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن الشركات الاتحادية
وفروعها العاملة في مصر .

ادارة شركة الاتحاد العربى للنقل البحرى قد آلت الى الحكومة المصرية بموجب
مساهمتها في راس مال هذه الشركة وذلك بعد انسحابها من اتحاد الجمهوريات العربية
بما يسوغ معه قانون حملها على كونها وحدة من وحدات القطاع العام - قانون الضرائب
على الدخل فرض فريية بمصر ٥% ودون أى تخفيض على المبالغ التى يحصل عليها العاملون
الغاضبون للفريية في وحدات الجهاز الادارى للدولة والحكم المحل والهيئات العامة ووحدات
القطاع العام والعاملين بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الاصلية من اى وزارة او هيئة
عامة او جهة ادارية او وحدة من وحدات الحكم المحل او القطاع العام - مفاد ذلك :
لايد من توافر شرطان للخضوع لمثل هذه الفريية اولهما : أن يكون الحاصل على هذه
المبالغ من العاملين الغاضبين لفريية المرتبات ، وثانيهما : أن تؤدى هذه المبالغ علاوة على
المرتب الاصل من احدى الجهات السالف ذكرها - نتيجة ذلك : مكافاة اعضاء مجلس ادارة
الشركة المذكورة تخضع لفريية المشار اليها - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة
(١) من قرار اتحاد الجمهوريات العربية بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤
بانشاء شركة الاتحاد العربى للنقل البحرى تنص على أن « تنشأ في
اتحاد الجمهوريات العربية شركة مساهمة اتحادية تسمى « شركة
الاتحاد العربى للنقل البحرى واسم الشهرة « فامكو » ... لها
الشخصية الاعتبارية وتتبع بجنسية جمهورية مصر العربية » وأن
المادة (٣) تنص على أن « غرض الشركة القيام بأعمال النقل البحرى
للأشخاص والبضائع باختلاف أنواعها وذلك عن طريق أسطول تجارى
هدفه أساساً نقل صادرات وواردات جمهوريات الاتحاد والدول
العربية الاخرى » وأن المادة (٧) تنص على أن « تحدد مرتبات
ومكافآت وبدلات رئيس وأعضاء مجلس الادارة بقرار من المجلس
الوزارى الاتحادى بناء على اقتراح وزير الدولة رئيس مجلس شئون

النقل والمواصلات » . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ بانسحاب جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية تنص على أن « يعلن انسحاب جمهورية مصر العربية من اتفاق اقلية اتحاد الجمهوريات العربية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية والجمهورية السورية الموقعة في بنغازي بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٧١ » وأن المادة الثانية تنص على أن « يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتنظيم عمل الشركات الاتحادية وفروعها العاملة في جمهورية مصر العربية والمنشأة في إطار الاتحاد لحين البت في الوضع النهائي لهذه الشركات » . وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن الشركات الاتحادية وفروعها العاملة في مصر على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام هذا القرار ، تستمر الشركات الاتحادية وفروعها العاملة في جمهورية مصر العربية في ممارسة أنشطتها وتحقيق أهدافها وفقاً لقوانين أنشائها ونظمها الأساسية والقرارات الصادرة بتنظيم العمل فيها » .

ومفاد ما تقدم أن مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية أنشأ بمقتضى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ شركة الاتحاد العربى للنقل البحرى ومنحها الشخصية الاعتبارية وجنسية جمهورية مصر العربية وعهد اليها بنقل صادرات وواردات جمهوريات الاتحاد وسائر الدول العربية الأخرى . كما ناط بالمجلس الوزارى الاتحادى تحديد مرتبات ومكافآت وبدلات رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة وذلك بناء على اقتراح وزير الدولة رئيس مجلس شئون النقل والمواصلات . بيد أنه صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ بانسحاب جمهورية مصر العربية من اتفاق اقلية اتحاد الجمهوريات العربية الموقع في بنغازي بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٧١ ، وناط برئيس الجمهورية تنظيم عمل الشركات الاتحادية وفروعها العاملة في جمهورية مصر العربية لحين البت في الوضع النهائي لها . ونفاذاً لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٤ وقرر استمرار الشركات الاتحادية وفروعها العاملة في مصر في ممارسة أنشطتها وتحقيق أهدافها وفقاً لقوانين أنشائها ونظمها الأساسية وقرارات تنظيم العمل فيها . ومن ثم فإن ادارة شركة الاتحاد العربى للنقل البحرى تكون قد آلت الى الحكومة المصرية بموجب مساهمتها في رأس مال هذه الشركة وذلك بعد انسحابها من اتحاد الجمهوريات العربية بمقتضى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ آنف الذكر بما يسوغ معه قانوننا حملها على كونها وحدة من وحدات القطاع العام بسند من حكم المادة (١٨) من قانون هيئات القطاع العام

وشركائه الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ الذي اعتبر كل شركة يمتلكها شخص علم بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة أو مع شركات أو بنوك القطاع العام شركة قطاع عام ، وبحسبانه أن معيار وصف الشركة بأنها من شركات القطاع العام يتعلق بالملكية العامة لا موالها لا بأسلوب إدارتها أو إمكانيات نشاطها . الأمر الذي تضحى بموجب الشركة المشار إليها داخلة في عموم ما يعبر عنه بالقطاع العام .

ولما كان ذلك وكان قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قبل تعديله بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ أورد أحكام الضريبة على المرتبات في الباب الثالث منه وعينت المادة (٥٦) سعر الضريبة وفقاً لشرائح تبدأ من ٢٪ عن الشريحة الأولى وتصل إلى ٢٢٪ لما زاد عن الشريحة الخامسة . ثم قضت المادة ٥٩ بأنه استثناء من سعر الضريبة المحدد في المادة (٥٦) ٢ - تفرض الضريبة بسعر ٥٪ ودون أي تخفيض على المبالغ التي يحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات الجهاز الإداري للدولة والحكم المحلي والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والمعاملين بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أي وزارة أو هيئة عامة أو أي جهة إدارية أو وحدة من وحدات الحكم المحلي أو القطاع العام غير جهات عملهم الأصلية ولا تخضع المبالغ المنصوص عليها في هذه المادة للضريبة » . ويقاد ذلك أن المشرع حصر نطاق الاستثناء المقرر بموجب ذلك البند في مبالغ معينة مما يجتمع في شأنها شرطان أولهما : أن يكون الحاصل عليها من العاملين الخاضعين لضريبة المرتبات في وحدات الجهاز الإداري للدولة أو الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو من المعاملين بكادرات خاصة .

وثانيهما : أن تؤدي هذه المبالغ علاوة على المرتب الأصلي من إحدى الجهات التي عينها النص غير جهة العمل الأصلية ومن بينها القطاع العام بحيث يتعين أعمال حكم الاستثناء على جميع المبالغ التي يتوافر في خصوصها هذان الشرطان . واذ توافر في شأن مكافآت أعضاء مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي للنقل البحري (فامكو) الشرطان المشار إليهما تكون تلك المبالغ مما ينطبق عليها حكم البند (٢) من المادة (٥٩) من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على نحو ما سلف بيانه . وبمراجعة أنه يصدر القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل

المعمول به اعتباراً من ١/١/١٩٩٤ صار سريان الضريبة على المرتبات على نحو ما جرى عليه نص المادة (٥٢) بعد تعديله على المبالغ التي يحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات الجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمعاملون بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أي وزارة أو هيئة علمية أو أي جهة إدارية أو وحدة من وحدات الإدارة المحلية أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام غير جهات عملهم الأصلي وذلك بغیر تخفيض سواء لمواجهة التكاليف أو الاعباء العائلية وفي جميع الأحوال يتم حجز الضريبة وتوريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر طبقاً للشروط والإجراءات المحددة في اللائحة التنفيذية .

المسك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى خضوع مكائنات أعضاء مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي للنقل البحري (مامكو) لحكم البند (٢) من المادة ٥٩ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وذلك حتى العمل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

(فتوى رقم ١٣٤ في ١٩٩٦/٢/٤ جلسة ١٩٩٦/٢/٧ ملف رقم ١٣٣٢/٤/٨٦) .

(١٠٦)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - اعانة تهجير - شروط الاستحقاق .

المادتان الأولى والثانية من مواد القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة .

الشرع رعاية منه لطائفة من العاملين الذين كانوا يعملون بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة قرر منحهم اعانة مالية خاصة لمواجهة الظروف التي كانت قائمة في ذلك الوقت - شرط ذلك : الوجود بالخدمة في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ بالنسبة لمن كانوا يعملون بسيناء وقطاع غزة او الوجود بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٥ لمن كانوا يعملون في محافظات القناة ، ومن ثم يكون شرط استحقاق هذه الاعانة مطلقا بالنسبة لتاريخ الوجود في الخدمة باختلاف المنطقة التي يخدم بها العامل - كون العامل - خضوع العامل لأحد النظم المذكورة في هاتين المادتين على سبيل العنصر لا يستتبع بالضرورة حصوله على هذه الاعانة بل يتعين التأكد من توافر شرط الاستحقاق بالنسبة له وهو الوجود في الخدمة في التاريخ الذي حددته الشارع بالنسبة للمنطقة التي يخدم بها - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة الأولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على ان « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٠٪ من الراتب الاصلى الشهري لأبناء سيناء وقطاع غزة من العاملين المدنيين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالمحافظات الخاصة بالقطاعات العامة بكليات خاصة او العاملين بالمنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية الذين كانوا يخدمون بهذه المناطق في ٥ يونيو ١٩٦٧ وذلك بعد ادنى قدره ثلاث جنيهات » . كما تنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها او الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالمحافظات العامة او العاملين بكليات خاصة او العاملين في المنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم

والشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية وذلك بعد اقصى قدره عشرون جنيها ويحد ادنى قدره خمسة جنيهاً».

واستظهرت الجمعية بما تقدم أن المشرع رعاية منه لطائفة من العاملين الذين كانوا يعملون بسيّنا وقطاع غزة أو محافظات القناة قرر منحهم اعانة مالية خاصة لمواجهة الظروف التي كانت قائمة في ذلك الوقت ، وذلك بشرط الوجود بالخدمة في ٥ يونيو ١٩٦٧ بالنسبة لمن كانوا يعملون بسيّنا وقطاع غزة ، أو الوجود بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٥ لمن كانوا يعملون بمحافظات القناة . ومن ثم يكون شرط استحقاق هذه الاعانة مختلفاً بالنسبة لتاريخ الوجود في الخدمة باختلاف المنطقة التي يخدم بها العامل فشرط المشرع الوجود في الخدمة في ٥ يونيو ١٩٦٧ بالنسبة لسيّنا وقطاع غزة ، وشرط الوجود في الخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٥ بالنسبة لمحافظات القناة .

وعلى هذا فان خضوع العامل لأحد النظم المذكورة في هاتين المادتين على سبيل الحرص لا يستتبع بالضرورة حصوله على هذه الاعانة بل يتعين التأكد من توافر شرط الاستحقاق بالنسبة له وهو الوجود في الخدمة في التاريخ الذي حدده الشارع بالنسبة للمنطقة التي يخدم بها . وبطبيق ما تقدم على حالة السيد / يتبين أنه عين بمحافظة سيّنا في ١/٩/١٩٧٥ واستلم العمل بها في ١٤/٣/١٩٧٦ ومن ثم لا يتوافر في حقه شرط استحقاق هذه الاعانة لعدم وجوده في الخدمة في ٥ يونيو ١٩٦٧ وهو التاريخ الذي حدده المشرع لاستحقاقها بالنسبة للعاملين بسيّنا ولا يجوز الاستناد الى تعيينه قبل ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ للتدليل على أحقيته في صرف الاعانة لأن هذا التاريخ الوارد بنص المادة الثانية خاص بالعاملين بمحافظات القناة ، والسيد المذكور غير مخاطب بأحكامها لكونه من العاملين بسيّنا .

ومن حيث أن انقضاء الجمعية العمومية قد جرى على أن الخاضع في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المعمول به اعتباراً من ١٨/٤/١٩٨٨ هو عين الخاضع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ طالما لم تبرحه هذه الصفة حتى هذا التاريخ ، والسيد المذكور ليس له أصل حق في صرف اعانة التهجير لعدم توافر شرط استحقاقها بالنسبة له وذلك وفقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وهو الوجود بالخدمة في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، فانه تبعاً لذلك لا يفيد بحكم اللزوم من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ بضم هذه الاعانة الي المرتب .

الفصل

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد المعروضة حالته في صرف اعانة التهجير المنصوص عليها في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وعدم احقيقته في ضمها الى راتبه وفقاً لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ .

(فتوى رقم ١٣٧ رقم ١٩٩٦/٣/٤ جلسة ١٩٩٦/٢/٧ ملك رقم ١٣٣٤/٤/٨٦) .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع - اختصاص القانون الخاص - علم اختصاص .

المادة ٦٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الشرع وضع أصلاً عاماً مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض وهي من اختصاص القانون العام بحيث لا اختصاص للجمعية العمومية إذا كان أحد الأفراد لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سبيل الحصر - نزاع بين الهيئة التومية لمياه الشرب والهرف الصحي والشركة الأمريكية المسند إليها تنفيذ العملية - خروج ذلك من دائرة اختصاص الجمعية - تطبيق .

استنبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية »

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح أو بين الهيئات أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين » .

واستظهرت الجمعية العمومية فيها تقدم أن المشرع وضع أصلاً عاماً مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض وهي من اختصاص القانون العام بحيث لا اختصاص للجمعية العمومية إذا كان أحد الأفراد لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سبيل الحصر .

ومن حيث أن النزاع المائل هو في حقيقته وجوهره نزاع بين الهيئة التومية للتأمينات الاجتماعية والمقاول الأمريكي المسند إليه تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع مياه ومجارى مدن القناة والممول بالمنحة الخاصة

بالاتفاقية المبرمة بين الحكومة الأمريكية والحكومة المصرية وذلك لاستثناء قيمة التأمينات المستحقة على هذا المقاول بوصفه صاحب عمل وفقاً للنسب التي حددها قرار وزيرة التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات ، مما يخرجها عن دائرة اختصاص الجمعية العمومية وفقاً لنص المادة ٦٦ فقره (د) سالفه الذكر (بحسبان أن أحد أطرافه ليس من ضمن الجهات سابق الإشارة إليها) ولا يغير من ذلك أن تكون الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى هى الجهة الادارية القائمة بالاشراف على تنفيذ هذه الاعمال اذ ان ذلك لا يجعل لها صفة فى النزاع الماثل الذى هو فى حقيقته نزاع بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى واحد المقاولين لمصادد قيمة التأمينات المستحقة عليه بوصفه صاحب عمل .

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل .

(فتوى رقم ١٢٨ فى ١٩٩٦/٣/٥ جلسة ١٩٩٦/٢/٧ ملف رقم ٢٤٠١/٢/٣٣) .

(١٠٨)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

عاملون مدينون بالدولة - شاغلو وظائف الإدارة العليا من الوظائف القيادية - علاوة تشجيعية .

المادتان (٢٨ ، ٥٢) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

المواد (٣٠ ، ٣١) من مواد اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر الصادرة بقرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ المعدلة بقرار وزير شؤون مجلس الوزراء، ووزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ .

المواد (١ ، ٥) من مواد القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف المدنية القيادية .

المادة (١٨) من مواد قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٦ لسنة ١٩٩١ باللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه . اخضع المشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه العاملين من شاغل الوظائف العليا لنظام قياس كفاية الأداء، على أساس ما يبيده الرؤساء بشأنهم سنويا شأنهم في ذلك شأن العاملين من شاغل وظائف الدرجة الأولى فمادونها وذات الأمر في شأن العالوة التشجيعية - نتيجة ذلك : جواز منح شاغل وظائف الإدارة العليا من الوظائف القيادية دون الدرجة الممتازة العالوة التشجيعية - شرط ذلك : متى توافرت في شأنهم شروط منحها - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٢٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم (١١٥) - لسنة ١٩٨٣ على أن « تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها ونوعية الوظائف بها . ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التي تعدها الوحدة لهذا الغرض ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز أو كلف أو ضعيف ويقتصر تقدير كفاية الأداء على العاملين الشاغلين لموظائف الدرجة الأولى فما دونها . ثم جرى نص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ، المشار اليه ، على أن « يكون قياس كفاية الأداء مرة واحدة خلال السنة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية ويكون

تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز أو جيد أو متوسط أو ضعيف ويقتصر وضع تقارير الكفاية على العاملين الشاغلين لموظفات من الدرجة الأولى فما دونها ، ويكون قياس كفاية الأداء بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا على أساس ما يبيده الرؤساء بشأنهم سفيراً من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بملفات خدمتهم وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط التي يتم على أساسها تقدير كفاية العاملين . ثم عدلت المادة ٢٨ سالف الذكر مؤخراً ضمن مواد أخرى بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ الذي أضاف الى مراتب تقدير الكفاية مرتبة جيد جداً وعمل به اعتباراً من ١٩٩٢/٦/٢ ، اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٥٢) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، المشار اليه تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الاجر المقرر للوظيفة وذلك طبقاً للارضاء المعنى بقررها وبمراعاة ما يأتي : (١) أن تكون كفاية العامل قد حددت بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين . . . (٢) كما استعرضت الجمعية العمومية اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بها قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ المعدلة بقرار وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ حيث تنص المادة (٢٠) منه على أن « يقدم الرؤساء عن شاغلي الوظائف العليا بيانات سنوية متعلقة بالنواحي الفنية والإدارية والقيادية في مباشرتهم لأعمالهم ، وتعرض هذه البيانات على السلطة المختصة لاعتمادها وإيداعها بملف العامل » كما تنص المادة (٣١) من هذه اللائحة على أنه « لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات المبينة فيما يلي بمرتبة ممتاز : (١) . . . (ب) . . . (ج) . . . العامل من شاغلي الوظائف العليا الذي وقع عليه أي جزاء خلال العام الذي يوضع عنه بيان كفاية الأداء » وأخيراً استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام والتي جرى نصها على أن « يكون شغل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة و لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمد أخرى طبقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك كله مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح فيما يتعلق بباقي الشروط اللازمة لشغل الوظائف المذكورة » ويقصد بهذه

الوظائف تلك التي يتولى شغلها الإدارة القيادية بأنشطة الانتاج أو الخدمات أو ٠ ٠ ٠ من درجة مدير عام أو الدرجة العالية أو الدرجة الممتازة أو الدرجة الأعلى وما يعادلها ٠ « كما تنص المادة (٥) من ذات القانون على أن « تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء ٠٠ متضمنة قواعد الاختيار والاعداد والتأهيل والتكوين » ونفاذاً لذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٦ لسنة ١٩٩١ باللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه ، وكان من بين ما تضمنته ما نصت عليه المادة (١٨) من أن « يقدم شاغل الوظيفة القيادية تقريراً سنوياً عن انجازاته ومعه صورة من المقترحات التي تقدم بها عند شغل الوظيفة الى الأمانة الفنية للجنة الدائمة للوظائف العمومية المختصة والتي تتولى توزيعه على أعضاء اللجنة لدراسته وإبداء ملاحظاتهم في ضوء الانجازات التي حققها وما سبق أن تقدم به من اقتراحات وما تم تنفيذه فضلاً منها ٠ وترفع اللجنة التقرير وملاحظاتها عليه الى السلطة المختصة بالمعين ليكون تحت نظرهما عند انتهاء مدة شغل الوظيفة القيادية ٠

واستظهرت الجمعية العمومية من مجموع ما تقدم أن المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٨ بعد تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ أحصى العاملين من شاغلي الوظائف العليا لنظام قياس كفاية الأداء على أساس ما يبدئه الرؤساء بشأنهم سنوياً من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بملفات خدمتهم ، شأنهم في ذلك شأن العاملين الشاعلين لمواضع من الدرجة الأولى فما دونها ، وإجاز في اللائحة التنفيذية تقدير بيان كفاية الأداء لشاغلي الوظائف العليا بذات مراتب تقارير الكفاية المقررة لشاغلي الدرجة الأولى فما دونها ومنها مرتبة ممتاز ، وتلاحظ للجمعية العمومية - بناء على ذلك - أن المشرع إذ إجاز في المادة ٥٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، المشار اليه ، منح العامل الذي حصل على تقرير كفاية بمرتبة ممتاز في العامين الأخيرين علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة ولم يكن قد تجاوز بها نهاية الأجر المقرر للوظيفة ، فإن من مقتضى ذلك ولازمه جواز منح هذه العلاوة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا دون تلك التي لها ربط ثابت ، إذا تحققت فيهم شروط منحها بالتطبيق للمادة ٥٢ سالف الذكر ، وهو ما جرى به واستقر عليه افتاء الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩/١١/١٩٨٦ و ١٩٨٧/٢/٢٤ ، ١٩٩٠/١/١٧ ٠

ولاحظت الجمعية العمومية من استقراء احكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ فى شان الوظائف المدنية القيادية فى الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام ولائحته التنفيذية ان المشرع نظم قواعد واجراءات شغل الوظائف المدنية القيادية فى الجهاز الادارى للدولة على وجه التفصيل بدءا من الاعلان عن شغل الوظائف وانتهاءا بصدور قرار التعيين حسب الاسبقية الواردة فى الترتيب الزمانى للمتقدمين ، كما حدد مدد شغل هذه الوظائف ، وأنه ليس من شان هذا التنظيم (الذى هو فى مجمله قواعد اجرائية ومدد للشغل) ما يقتضى او يتعارض مع منحهم العلاوة التشجيعية وفقا لنظام العاملين المدنيين بالدولة ، باعتباره الشريعة العامة للتوظيف اننى يتعين الرجوع اليها . متى توافرت فيهم شروط منحها .

والحاصل ان شاغلى الوظائف القيادية بالجهاز الادارى للدولة وان تردوا بقواعد خاصة فى أسلوب تعيينهم بهذه الوظائف ومدد شغلها ، مما تكفل ببيانها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ الا انهم ما انفكوا عاملين بالجهاز الادارى للدولة ينتظم علاقات عملهم ومراكزهم القانونية كعاملين بالدولة القواعد الواردة بنظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومن ضمنها الأحكام الخاصة بمنح العلاوات التشجيعية والتي لا يتأبى تطبيقها مع أحكام التعيين الواردة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية ، والقول بغير ذلك يفضى الى اهدار حق من حقوق هذه الطائفة من العاملين وهو تخصيص لاحكام القانون دون مخصص ويعنى التفرقة بين هذه الطائفة من العاملين وغيرهم بما لا وجه لأعماله الا فى حدود ما اشتمله القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية من احكام وهى تتحدد فى طريقة شغل الوظيفة القيادية ومدد هذا الشغل . ومن ناحية اخرى فان ما استحدثه القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ من تقييم للعاملين الخاضعين لاحكامه وفقا لمعايير تختلف عن معايير تقارير الكفاية انما يقتصر اعماله والاعتداد به عند انتهاء مدة شاغل الوظيفة القيادية ليكون هذا التقييم تحت نظر السلطة المختصة بالتعيين وهى تعمل سلطتها فى تجديد هذه المدة له من عدمه ، ولا شان بهذا التقييم بمعايير تقارير الكفاية المنظمة بقانون العاملين المشار اليه والتي يخضع لها شاغلوا الوظائف العليا حتى فى ظل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ، ومما يؤكد ذلك ان المشرع فى التعديلات المتعاقبة لقانون نظام العاملين - خاصة التى تتعلق بتقارير الكفاية - والتي اعقبت صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ لم يتناول هذه الاحكام بالتعديل ، الامر الذى - يقطع

باستمرار سريانها على جميع العاملين بالدولة حتى شاغلي الوظائف القيادية .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه الى جواز منح شاغلي وظائف الادارة العليا من الوظائف القيادية دون الدرجة الممتازة ، الملاوة التشجيعية في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ، المشار اليه ، متى توافرت في شأنهم شروط منحها .

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية لقمسمى الفترى والتشريع الى انه يجوز منح شاغلي وظائف الادارة العليا من الوظائف القيادية دون شاغلي الدرجة الممتازة الملاوة التشجيعية في ظل العمل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ، المشار اليه ، متى توافرت فيهم شروط منحها .

(فتوى رقم ١٣٩ في ١٩٩٦/٣/٥ جلسة ١٩٩٦/٢/٧ ملف رقم ١٢٧٢/٤/٨٦) .

(١٠٩)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع - أشخاص القانون الخاص - عدم اختصاص .

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

المرجع وضع أصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها وبعض وهي جميعها من أشخاص القانون العام بحيث يمنع اختصاصها إذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سبيل الحصر - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠٠ - المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح أو بين الهيئات أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكرن رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها وبعض وهي جميعها من أشخاص القانون الخاص بحيث يمنع اختصاصها إذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سبيل الحصر .

ومن حيث أن النزاع المائل عن فء، حقيقته وجوهره نزاع بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وشركة لوس أنجلوس الأمريكية المسند إليها تنفيذ المشرع الخاص بإحلال وتجديد وتطهير مرافق مياه الشرب والصرف الصحي ببعض مدن الصعيد ، وذلك لاستئداء قبضة

اشتراكات التأمين المستحقة على هذه الشركة بوصفها صاحبة عمل وفقا للنسب التي حددها قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات ، مما يخرجها عن دائرة اختصاص الجمعية العمومية وفقا لنص المادة ٦٦ فقرة د مאלفة الذكر بحسبان أن أحد أطرافه ليس ضمن الجهات سابق الإشارة إليها ولا يغير من ذلك أن تكون اللجنة القيادية العليا للإشراف على تنفيذ بروتوكول اتفاقية المدة الإقليمية بشمال الصعيد والذي تمثلها محافظة الفيوم هي الجهة الإدارية القائمة بالإشراف على تنفيذ هذه الأعمال إذ أن ذلك لا يجعل لها صفة في النزاع المائل الذي هو في حقيقة نزاع بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والشركة مألفة الذكر لعدد قيمة اشتراكات التأمين المستحقة عليها بوصفها صاحبة عمل .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى القنرى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(فتوى رقم ١٤١ في ١٩٩٦/٣/٥ جلسة ١٩٩٦/٢/٧ ملف رقم ٢٣٠٦/٢/٣٢) .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

عاملون بوزارة التعمير وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - حوافز ومكافآت - عاملون بالإدارة العامة لشرطة التعمير .

المادة (٥٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

المادة (٣٩) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة .
المادة الأولى من قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي ورئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٨١ .

المادة الأولى من قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي ورئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٨١ .

قواعد صرف المكافآت والعزافز للعاملين بديوان عام وزارة الإسكان والتعمير وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والصادر بها قرارى وزير التعمير سالى الذكر اللذان حدثا نطاق سريان أحكامهما وقصرهما على العاملين بوزارة التعمير أو هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أو إحدى الجهات التابعة لهما إداريا وتنظيما - نتيجة ذلك : العاملون بالإدارة العامة لشرطة التعمير وهى إحدى الإدارات المتخصصة التابعة لوزارة الداخلية لا يندرجون ضمن المغاطين بأحكام القرارات سالى الذكر سبب ذلك : انتهاء تبعيتهم الإدارية لى من وزارة التعمير أو هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن
المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « تضع السلطة المختصة نظاما للعزافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء ٠٠٠ » كما تنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة على أن « يضع مجلس إدارة الهيئة اللوائح الداخلية للهيئة ٠٠٠ ويجب أن تراعى فى أحكام هذه اللوائح الأسس الآتية ٠٠٠ (ج) وضع القواعد المنظمة للحوافز والمكافآت بما يكفل تشجيع العاملين على تحقيق أهداف الهيئة وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة » .

ولاحظت الجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي ورئيس مجلس إدارة هيئة

المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تسرى أحكام هذا القرار على العاملين بديوان عام وزارة التعمير والجهاز المركزي للتعمير والأجهزة التنفيذية التابعة له وجهاز بحوث ودراسات التعمير وجهاز الاتفاق وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لها » .

كما تنص المادة الأولى من قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي ورئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٨١ على أن « تسرى أحكام هذا القرار على العاملين بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لها » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن التنظيم الذي أورده المشرع للحوافز المادية والمعنوية في كل من ديوان عام وزارة التعمير وفقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة استنادا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إنما قصد به تخويل السلطة المختصة تقرير هذه الحوافز حشا للعاملين على بذل الجهود وتحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء وذلك حتى لا تحول القيود بين حفز العاملين الجدين ومن ثم يفقد مرتبطا بذلك ولازما له أن يقتصر هذا المنح على العاملين بأى من الجهتين السابقتين وذلك حتى يتسنى للسلطة المختصة بمنح هذه الحوافز أن تقدر هذا الأداء وتراقب بذل الجهد وهذا لا يتأتى الا اذا كانت هناك تبعية إدارية للعامل المخاطب بهذه اللوائح والجهة المختصة بمنح هذه الحوافز .

ولما كانت قواعد صرف المكافآت والحوافز للعاملين بديوان عام وزارة الاسكان والتعمير وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والصادر بها قرارى وزير التعمير رقمى ٥٦٩ لسنة ١٩٨١ و ٥٧٠ لسنة ١٩٨١ قد حددا نطاق سريان أحكامها وقصرها على العاملين بوزارة التعمير او هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة او احدى الجهات التابعة لهما اداريا وتنظيميا . ومن حيث ان العاملين بالادارة العامة لشرطة التعمير وهي احدى الادارات المختصة التابعة لوزارة الداخلية لا يندرجون

ضمن المخاطبين بأحكام القرارات رقمي ٥٦٩ و ٥٧٠ لسنة ١٩٨١ لانتفاء
تعميمهم الإداري لأى من وزارة التعمير او هيئة المجتمعات العمرانية
الجديدة ، فمن ثم ينحصر عنهم أحكام القرارات المشار اليهما وتنتفى بذلك
وجه أحقيتهم فى استثناء تلك المكافآت والحوافز .

الذات

انتهت الجمعية المعممة لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
أحقية العاملين بالإدارة العامة لشرطة التعمير والمجتمعات العمرانية
الجديدة فى صرف المكافآت والحوافز التى تصرف للعاملين بهيئة
المجتمعات طبقا للقرارين رقمي ٥٦٩ و ٥٧٠ لسنة ١٩٨١ .

(فتوى رقم ٢٠٢ فى ١٩٩٦/٣/٢٧ جلسة ١٩٩٦/٣/٧ ملف رقم ١٢٧٥/٤/٨٦) .

مسئولية - مسئولية مدنية - مسئولية حارس الأشياء - تعويض - فوائد تأخرية -
مصاريف افارية -

المادة (١٧٨) من القانون المدني -

الشخص الطبيعي او المعنوي الذي له مكتة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير فإذا ما اخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتمزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا تنقل الى تابعه المتوط به استعمال الشيء - سبب ذلك : لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله إلا أنه يعمل لحساب متبوعه ومصالحته ويأمر بأوامره ويتلقى تعليماته - نتيجة ذلك : المتبوع وحده هو الحارس على الشيء - تطبيق -

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٧٨ من القانون المدني تنص على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة الآلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ، هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة -

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن الشخص الطبيعي او المعنوي الذي له مكتة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير ، فإذا ما اخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتمزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ، ولا تنقل الى تابعه المتوط به استعمال الشيء لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله إلا أنه يعمل لحساب متبوعه ومصالحته ويأمر بأوامره ويتلقى تعليماته ، ومن ثم فإنه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله -

وحيث أن السيارة المتصيبة في الحادث تابعة لهيئة النقل العام وعهد الى سائقها المذكور بمهمة قيادتها ، وبتاريخ ١٢/٢٤/١٩٨٨ وقع حادث التصادم بجرار الهيئة العامة لتنظافة وتجميل القاهرة وحدثت

تلفيات به فإن الحراسة على السيارة الأولى وقت الحادث تكون معقودة لهيئة النقل العام باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية على السيارة ، وبالتالي تكون مسئولة عن الضرر الذى لحق جرار الهيئة المدعية مسئولية مبنية على خطأ مفترض طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى ، وتلتزم من ثم بتعريضها عن الضرر الذى لحقها من جراء الحادث مقصورا فى هذا الشأن على رد قيمة التلفيات التى لحقت بالجرار والتى بلغت - بحسب النابت فى المقايضة المرفقة بالأوراق - ٦١٢٠ جنيها بحسابه التعويض الجابر للضرر المتصل بسببه بأصله الضار ، دون ما زاد على ذلك من مبالغ قدرتها الهيئة كتعويض عما فاتها من كسب نتيجة لتعطل الجرار بسبب الحادث أو كمصاريف ادارية ذلك أنه - وعلى ما جرى به افتاء الجمعية العمومية - ينبغى على الادارة أن تتجرد عن المطالبة بالأولى اعمالا لصحيح المقتضيات التى من أجلها ضرب الصفع عن المطالبة بالفوائد التأخيرية فيما يثور من انزعة بين الجهات الادارية بعضها البعض ، كما وأنه لا محل للمطالبة بالثانية (المصاريف الادارية) الا حيث يتعلق الوضع بتقديم خدمات فعلية فنزولا على حكم المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات الأمر غير المائل فى الصالة المعروضة .

الذات

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة النقل العام اداء مبلغ ٦١٢٠ جنيها (ستة آلاف ومائة وعشرين جنيها) الى الهيئة العامة لتنظافة وتجميل القاهرة عوضا عن التلفيات التى لحقت بالجرار رقم ١٣٤ .

(فتوى رقم ١٣٦ فى ١٩٩٦/٣/٤ جلسة ١٩٩٦/٢/٢٨ ملف رقم ٢٢٣٦/٢/٣٢ د ٤)

(١١٢)

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية - القسم الفتوى والتشريع - نزاع - مسئولية التصيرية - التزام
بتقليد تمهد .

الملحة (١٦/د) من قانون مجلس الشورى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

انه ولئن كان اصل الالتزام بالأداء هو التمييز عن تلبيلات تربت من فعل الشركة
والنقلة مما يقع اركان المسئولية التصيرية بعناصرها المقررة وهي الخطا والضرر وعلاقة
السببية وما يرتبه ذلك من وقوع المسئولية أساسا على عاتق مرتكب الخطا - اذا التزمت
الهيئة القومية - لياه الشرب والصرف الصحي قد تمهدت بسداد المبلغ المستحق عن تلك
التلبيلات ومن ثم يكون مصدر الالتزام بالأداء هو هذه التمهيد ذاته وتكون الهيئة هي الطرف
ملتزم بالفداء - نتيجة ذلك : لا تقوم للمسئولية التصيرية في هذه الحالة باعتبارها مصدر
الالتزام - تطبق .

تبين للجمعية العمومية القسم الفتوى والتشريع
انه ولئن كان أصل الالتزام بالأداء هو التمييز عن تلبيلات
ترتبت من فعل الشركة المنفذة ، شركة هاربرت جونز الأمريكية مما يثير
أركان المسئولية التصيرية بعناصرها المقررة وهي الخطا والضرر
وعلاقة السببية وما يرتبه ذلك من وقوع المسئولية أساسا على عاتق
مرتكب الخطا ، الا انه في الحالة المعروضة فان الهيئة القومية لياه
الشرب والصرف الصحي قد تمهدت بسداد المبلغ المستحق عن تلك
التلبيلات ، ومن ثم تكون التزمت ازاء ذلك المقصد ، بإداء مبلغ ١٩٩٠.٤٥
جنيه الذي قدرته اللجنة المشتركة المشار اليها والذي قطعن الجمعية
العمومية الى تقديرها ، ويكون مصدر الالتزام بالأداء هو التمهيد ذاته
وتكون الهيئة هي الطرف الملتزم بالفداء ولا تقوم المسئولية التصيرية
في الحالة المعروضة باعتبارها مصدرا للالتزام ، انما تتحول الى محض
كونها سببا دافعا للمتعهد الذي أجرته الهيئة على نفسها تجاه المحافظة ،
والهيئة وشأنها في الرجوع على الشركة المذكورة بذلك المبلغ .

انتهت

انتهت الجمعية العمومية القسم الفتوى والتشريع الى

الزام الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بأداء مبلغ ١٩١٩٠-١٩٤٥ جنيها « تسعة عشر ألفا ومائة وتسعين جنيها وخمسة وأربعين قرشا » إلى محافظة بورسعيد تعريضا عن التلفيات المشار إليها .

(فتوى رقم ١٤٠ في ١٩٩٦/٣/٥ جلسة ١٩٩٦/٣/٢٨ ملف رقم ٢١٥٧/٢/٣٢)

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع - علم المختص

المادة (٣٦/د) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

مناط اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض - لما كان الثابت من استعراض عناصر النزاع المائل في ضوء ما تنص عليه المادة (٣٧) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ من أنه يجوز للجهات المختصة لأحكامه عند الاقتضاء أن تترب عن بعضها في مباشرة إجراءات التعاقد في مهمة معينة وفقا للقواعد المعمول بها في الجهة المطالبة - إذا كان النزاع في طبيعته بين المصلحة المذكورة ومقاوئل تنفيذ العملية - نتيجة ذلك : ينحصر الفصل فيه عن اختصاص الجمعية العمومية - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : (أ) (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ، أن مناط اختصاصها في شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض . ولما كان الثابت من استعراض عناصر النزاع المائل في ضوء ما تنص عليه المادة (٣٧) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ من أنه يجوز للجهات المختصة لأحكامه عند الاقتضاء ، أن تترب عن بعضها في مباشرة إجراءات التعاقد في مهمة معينة وفقا للقواعد المعمول

بها في الجهة الطالبة ، الثابت ، أن مديرية الاسكان والتعمير بمحافظة بورسعيد محض نائب عن مصلحة الموانئ والمناشر في التعاقد مع المقاول الذي أسند اليه تنفيذ عملية انشاء مساكن العاملين المنوه عنها .
 ونشاء عليه فان ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات في مواجهة المقاول ، إنما يضاف الى المصلحة ، اعمالا للمادة (١٠٥) من القانون المدني ، فلا تعد المديرية طرفا أصيلا في التعاقد . الأمر الذي يفدو معه واضحاً أن النزاع المائل يقوم في حقيقة الأمر بين المصلحة المذكورة . ومقاول تنفيذ العملية ، وهو من غير الجهات التي حصرها النص أنف البيان ، وبالتالي ينحصر الفصل فيه عن اختصاص الجمعية العمومية .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(فتوى رقم ١٤٢ في ١٩٩٦/٣/٥ جلسة ١٩٩٦/٢/٢٨ ملف رقم ٢٥٩٧/٢/٣٢) .

أموال عامة - الانتفاع بالمال العام - أدلة مقابل الانتفاع رهينا بموافقة الجهة المستفيدة
المادة (٨٧ ، ٨٨) من القانون المدني .

الأصل في ملكية الدولة أو مصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تنفيا عنها إدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استمصالا للمال العام فيما أهد له ويكون نقل الانتفاع به بين أشخاص القانون بنقل الإشراف الإداري على هذه الأموال بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها - استثناء من ذلك : يكون للجهة العامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الغرض الذي له بمقابل شريطة أن يكون أداء مقابل رهينا بموافقة الجهة المستفيدة ولا يعد هذا الاتفاق تاجيرا بل هو عقد انتفاع بمال عام تسرى عليه القواعد العامة في العقود من ضرورة الالتزام بما انعقدت عليه إرادة الطرفين - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية للقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٨٧) من القانون المدني تنص على أن « تعتبر أموالا عامة ، العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص . وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم » وأن المادة (٨٨) تنص على أن « تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة » وينتهي التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل في ملكية الدولة أو مصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تنفيا منها إدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استمصالا للمال العام فيما أهد له . ويكون نقل الانتفاع به بين أشخاص القانون العام بنقل الإشراف الإداري على هذه الأموال بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها . واستثناء من هذا الأصل يكون للجهة العامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الغرض الذي أهد له بمقابل شريطة أن يكون أداء هذا المقابل رهينا بموافقة - الجهة المستفيدة -

ولا يعد هذا الاتفاق تاجيراً بل هو عقد انتفاع بمال عام تسرى عليه القواعد العامة في العقود من ضرورة الالتزام بما انضمت عليه ارادة الطرفين .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المباني التي تشغلها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات داخل ميناء الاسكندرية وآلت اليها من وكالة الوزارة لشئون التصدير بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مخصصة للنفع العام دون مقابل وما زالت مرصودة للأغراض المنوط بالهيئة تحقيقها ، وأن وجه المنفعة العامة الذي أصبح على هذه الأرض لم ينحسر عنها بمقتضى سند قانوني يعتد به ولا كشفت ظروف الحال عن انقطاع تخصيصها للمنفعة العامة بالفعل . فمن ثم لا يسوغ لهيئة ميناء الاسكندرية أن تنشئ تصرفاً بتأجيرها استثناءً مقابل للانتفاع بها الأمر الذي تفدر معه مطالبتها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أداء مقابل انتفاع بهذه الأرض لا سند له من صحيح القانون .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية هيئة ميناء الاسكندرية في استثناء مبلغ ٥٠٤٩٠ ج (خمسون ألفاً وأربعمائة وتسعين جنيهاً) مقابل انتفاع بالأرض التي تشغلها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات داخل ميناء الاسكندرية .

(فتوى رقم ١٦٧ في ١٦/٢/١٩٩٦ جلسة ٢٨/٢/١٩٩٦ ملف رقم ٢٠٩٦/٢/٣٢ -)

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٦

هيئة كهرباء مصر - استحداث وظائف جديدة - سلطة مجلس ادارة الهيئة .
المادتان (١ ، ٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

الواد (٢ ، ١١ ، ١٢) من مواد القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر .

المادتان (٢ ، ٣) من مواد لائحة نظام العاملين بهيئة كهرباء مصر المصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ .

لائحة نظام العاملين بالهيئة نصت صراحة على سلطة مجلس الادارة في وضع جداول وظائف الهيئة وطاقات وصف كل منها بينما حلت من النص على سلطته في اعلاه تقييم هذه الوظائف - ليس مؤدى ذلك ان سلطته مقصورة على وضع هذه الجداول بل ان منحه مكانة وضع الجداول وطاقات وصف كل وظيفة من متضاء الافراد له في ذات الوقت بسلطته في اعادة تقييم هذه الوظائف باعتبار ان من يملك الكل يملك الجزء - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على ٢٠٠٠٠ - العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم ٠٠ » وتنص المادة (٨) من ذات القانون على أن « تضع كل وحدة هيكل تنظيمي لها يعتمد من السلطة المختصة بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ٠٠٠ وتضع كل وحدة جدولاً للوظائف مرفقاً به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها في إحدى المجموعات النوعية وتقييمها بأحدى المراتج المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ، كما يجوز إعادة تقييم وظائف كل وحدة ٠ ويمتد جدول الوظائف وطاقات وصفها والقرارات الصادرة بتقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أنه اعمالا للنظام الموضوعى لترتيب الوظائف عهد المشرع الى الوحدات التى يتألف منها الجهاز

الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها وضع هيكل تنظيمي لها يتفق مع أهدافها واختصاصاتها يتم اعتماده من السلطة المختصة بها بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، كما تضع جداولاً للوظائف يرفق به بطاقات وصف مختلف وظائف الوحدة وتحديد واجباتها ومسئولياتها واشتراطات اللازمة فيمن يشغلها مع تصنيفها وترتيبها في إحدى المجموعات النوعية ويتم اعتماد جدول الوظائف وطاقات وصفها بقرار من رئيس الجهاز ، أى أن المشرع وإن كان قد عهد إلى كل وحدة بوضع هيكلها التنظيمي وجدول الوظائف وطاقات وصفها إلا أنه غاير في أداة اعتماد كل منها فناطق اعتماد الهيكل التنظيمي بالسلطة المختصة بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، فى حين ركن اعتماد جدول الوظائف وطاقات وصفها إلى قرار يصدر من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، وأن ذلك كله وهين فيما يختص بالعاملين بالهيئات العامة بالألا يتعارض مع ما تنص عليه اللوائح الخاصة بهم .

ومن حيث أن المادة (١١) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر تنص على أن « مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين فى هذا القانون وله أن يتخذ ما يراه من قرارات لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله وله على الأخص : ١ - إقرار الهيكل التنظيمي للهيئة . وتنص المادة (١٢) من ذات القانون على أن « يبلغ رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارات مجلس الإدارة إلى وزير الكهرباء خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها لاعتمادها » وتعتبر هذه القرارات نافذة ما لم يعترض الوزير عليها كتابة لمجلس إدارة الهيئة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصولها إليه . » وتنص المادة (٢) من لائحة نظام العاملين بهيئة كهرباء مصر الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ على أن « يضع مجلس الإدارة هيكلًا تنظيميًا للهيئة وله أن يسجل ما يراه من تعديلات عليه وفقاً لتطور العمل واحتياجاته » وتنص المادة (٣) من ذات اللائحة على أن « يضع مجلس الإدارة جداول وظائف الهيئة وطاقات وصف لكل وظيفة تتضمن تحديد واجباتها ومسئولياتها والشروط الواجب توافرها فيمن يشغلها وترتيبها فى إحدى الفئات المالية الواردة بجدول الأجور الملحق بهذه اللائحة وتقسيم وظائف الهيئة إلى مجموعات وظيفية نوعية طبقاً لطبيعة العمل بكل وحدة » .

واستعرضت الجمعية الصومية افتامها الصادر بجلستها المنعقدة فى ١٩ من يناير سنة ١٩٩٢ الذى استند على أن « قانون إنشاء هيئة

كهرباء مصر ولائحة نظام العاملين بها ناطا بمجلس إدارتها إصدار القرارات اللازمة لوضع هيكل تنظيمي لها وإقراره ووضع جداول وظائفها وبطاقات وصفها تبعاً لما تقتضيه حاجة العمل دون أن يقيمه في ذلك باعتماد القرارات الصادرة منه من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على نحو ما أوجبه نص المادة (٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه ، الذي ينظم أحكاماً عامة لاتجد مجالاً لتطبيقها - على ما جرى به افتاء الجمعية العمومية - على العاملين المنظمة شئونهم بلوائح أو قرارات خاصة متى تضمنت هذه اللوائح أو تلك القرارات أحكاماً بديلة كما هو الحال في الموضوع المائل حيث ركن المشرع إلى مجلس إدارة هيئة كهرباء مصر وناط به وحده دون غيره إصدار القرارات اللازمة لوضع الهيكل التنظيمي لها وجداول وظائفها على أن يتم اعتمادها وفقاً لأحكام المادة ١٣ من قانون إنشاء الهيئة ، المشار إليه ، والذي لا يتأتى أن يوسد الاختصاص به لرئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة دون وزير الكهرباء ، لما في ذلك من مساس بالاختصاص الأصلي المقود في هذا الشأن قدرًا لما تتمتع به الهيئات العامة من وضع خاص واستقلال معين يفرق بينها وبين الوزارات » .

ومن حيث أنه فضلاً عما تقدم ، فإذا كانت لائحة نظام العاملين بالهيئة نصت صراحة على سلطة مجلس الإدارة في وضع جداول وظائف الهيئة وبطاقات وصف كل منها ، بينما خلت من النص على سلطته في إحالة تقييم هذه الوظائف إذا دعت الحاجة إلى إجرائه على نحو ما جرت به نصوص لائحة نظام العاملين بالهيئة القومية للتبريد والهيئة القومية لسكك حديد مصر ، فليس مؤدى ذلك أن سلطته مقصورة على وضع هذه الجداول بدءاً ، إذ أن منعه مكنة وضع الجداول وبطاقات وصف كل وظيفة من مقتضاه الإقرار له في ذات الوقت بسلطته في إعادة تقييم هذه الوظائف باعتبار أن من يملك الكل يملك جزءه . فضلاً عن أن سلطة مجلس الإدارة في وضع جداول وظائف الهيئة لا يعدو أن يكونه في حقيقته استحداثاً لها ، الأمر الذي يفرض معه متعيناً القول بأحقية مجلس إدارة هيئة كهرباء مصر في إعادة تقييم وظائف الهيئة كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك ، ومنها استحداث وظائف رئيس ملاحظين بالدرجة الأولى بالمجموعة النوعية للوظائف الحرفية ، وهو ما يتسق مع ما سبق أن قرره له المشرع في المادة (٢) من قانون إنشاء الهيئة من سلطته في إدخال ما يراه من تعديلات على الهيكل التنظيمي لها وفقاً لتطور العمل واحتياجاته - وما قد يتطلبه ذلك من استحداث وظائف جديدة ، وذلك كله دون أن يكون مقيداً باعتماد القرارات الصادرة منه بإعادة تقييم الوظائف من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وإنما يتبع

في شأنها ما جرى عند اعداد هذا الجدول أول الأمر باعتمادها من وزير الكهرباء وحده دون غيره وفقا لأحكام المادة ١٣ من قانون انشاء الهيئة المشار اليه وذلك تأكيداً لما صدر من افتاء للجمعية العمومية في هذا الشأن .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى انه يجوز لمجلس ادارة هيئة كهرباء مصر استحداث وظائف رئيس ملاحظين بالمرتبة الأولى بالمجموعة النوعية للوظائف الحرفية بجدول وظائف الهيئة دون تطلب اعتماد الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

(فتوى رقم- ١٧٥ في ١٨/٣/١٩٩٦ جلسة ٢٨/٢/١٩٩٦ ملف رقم ٨٦/٩٩٤) .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٦

مرائب - ضريبة عامة على المبيعات - عقود المماثلات - عدم الخضوع للضريبة المماثلات - وجوب أعمال الخفاء الجمعية العمومية - تنفيذ أحكام القانون لا يتوقف على إذن أو اعتماد من جهة ما .

تنفيذ الفتوى الصادرة من هيئات الالتقاء - بمجلس الدولة لا يتوقف على موافقة وزير المالية بل يجري أعمال مقتضاها باعتبار أن الفتوى تكشف عن صحيح حكم القانون في المسألة التي تطلب الالتقاء. بشأنها وأن الفتوى تترجم عن التشريع وتبين حكمه فيما يعرض من حالات - تنفيذ حكم القانون على المسائل التي تعرض لا يحتاج إلى موافقة وزير المالية ولا يتوقف تنفيذ حكم القانون على إذن أو اعتماد من الوزير ولا على سماح منه وإذنه واعتماده ليس عنصرا من عناصر استكمال المراكز القانونية وتولية الحقوق المستمدة من التشريعات التي سنتها سلطة التشريع ولم يقل أحد أن العبء المالي الذي يراه وزير المالية من شأنه أن يعجب من اصحاب الحقوق حقوقهم التي كفلتها القوانين .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالإلقاط والعبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها : ٠٠٠ المكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجاً صناعياً أو تاجراً أو مؤدياً لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بغرض الاتجار مهما كان حجم مبيعات السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محلياً أو مستورداً ٠٠٠ الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرفق ٠٠٠ المنتج الصناعي : كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس بصورة اعتيادية أو عرضية وبصفة رئيسية أو تبعية أية عملية تصنيع ٠٠٠ » وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما استثنى بنص خاص . وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرفق لهذا القانون ٠٠٠ » كما تنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقاً لأحكام هذا القانون ٠٠٠ » كما تستحق الضريبة بالنسبة إلى السلع المستوردة في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقاً للإجراءات المقررة في شأنها .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاء السلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، فأخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بياناها بالجدول المرافق للقانون لهذه الضريبة بحيث تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها ، أما بالنسبة إلى السلع المستوردة فجعل استحقاق تلك الضريبة منوطا بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية . وأخضع المشرع للضريبة كل شخص طبيعي أو صناعي يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة متى كان استيراده لها بفرض الاتجار فيها أيا كان حجم معاملاته . كما أوجب على كل منتج صناعي بلغ أجمالى مبيعاته للتسجيل أن يتقدم إلى مصلحة الضرائب على المبيعات بطلب تسجيل من السلع المنتجة محليا أو مورد الخدمة الخاضعة للضريبة الحد المقرر اسمه وبياناته بصفة حصر السلع والخدمات المبعة والرقابة على تحصيل الضريبة المقررة عليها وتوريدها .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات تنص على أن : يكون سعر الضريبة على السلع ١٠٪ وذلك عند السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق للقانون فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها . ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات ٠٠٠ كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين ٠٠٠ وبناء عليه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرافقين للقانون آنفا الذكر ونص في المادة (٢) على أن تضاف إلى الجدول رقم (٢) الخدمات الواردة بالكشف حرف (ب) المرفق به ومنها خدمات التشغيل للغير بفئة ضريبية ١٠٪ .

ومن حيث أن عقد المقاولة - وفقا لأحكام القانوني المدني - من العقود المسماة التي ترد على العمل فإذا قدم المفاوض مادة العمل كلها أو بعضها كان العقد مزیجا من بيع ومقاولة ، فيقع البيع على المادة وتقع المقاولة على العمل والمميز للعمل في المقاولة أنه لا يجرى تحت إدارة صاحب العمل واشترافه . ولما كان قانون الضريبة العامة على المبيعات عرف المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) منه تعريفا عاما ، وخص مفهوم الخدمة بأنها كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون، بما يعني أن المشرع قد عزف عن التعريف للخدمة بالمفهوم العام المجرد، وشاء أن يضع لكل خدمة يرى شمول الضريبة لها أسما تنفرد به على

سبيل الحصر والتعيين في الجدول المرافق للقانون والذي يملك رئيس الجمهورية مكتبة الاضافة اليه وتعديله . يبيد ان هذه المكتبة يتعين ان تكون في اطار ما رسمه المشرع بان يكون بيان الخدمة بالتفريد المعنى لها وليس بالتعريف العام المجرد التي لم يشأ المشرع ان يسلك سبيله فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق احكام هذا القانون وفي ضوء من ذلك ينبغي فهم قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ بما يحمله على الصحة ويعطيه عن اللبس والغموض والتعريفات العامة بما مؤداه ان عبارة خدمات التشغيل للغير المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق للقانون الضريبة العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر تضبط بالسياق وتحمل في اطاره ولو من باب المصوم الذي قصد به الخصوص باعتبار استخلاص عقل لحكم النص الذي ليس امرا خارجا عنه . ودلالة ذلك ان المشرع بعد ان عين في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر عددا من الخدمات التي تدخل في عموم خدمات التشغيل للغير مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقل السياحي وخدمات التاكسي والفاكس والنقل المكيف بين المحافظات وخدمات الوسطاء الفنيين لاقامة الحفلات الصامة او الفاخرة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ باضافة خدمات التليفون والتلفراف المحلي وخدمات الاتصالات الدولية وخدمات التركيبات والتوصيلات التليفونية ثم لورد عبارة خدمات التشغيل للغير وهي عبارة تصنع لكل الخدمات المذكورة آنفا وبما مفاده انهم قصد بها سائر الخدمات المتعلقة بهذا النوع المشار اليه من قبل ومن ثم تخرج عنها عقود المساولة اذ انها ليست من جنس ما ذكر ، ولو قصد المشرع انضامها للضريبة على المبيعات ما اعوزه النص على ذلك صراحة ، وآية ذلك ايضا ان رئيس الجمهورية أصدر بعد ذلك القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ باضافة خدمات اخرى الى ما يخضع للضريبة وهي تتعلق بتأجير الميادين والبريد السريع وشركات الطاقة ، ولو كان يقصد من القرار السابق رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ عموم خدمات التشغيل للمحتاج الى إصدار القرار الأخير . وبناء عليه لا تخضع عقود التجاولات التي تبرمها الوحدات المحلية ومديريات الخدمات بمحافظة البحيرة للضريبة العامة على المبيعات لعدم اشتغال احكام القرار رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ عليها . وبمثل هذا الافتاء انتهت الجمعية العمومية بجلساتها المعقودة في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ و ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٥ و ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥ تأييدا لاقائها الصادر بجلستها المعقودة بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ .

ولا وجه للقول بأن افتاء الجمعية العمومية المشار اليه آنفا معصور على عمود معاولات تنفيذ المرحلة الثانية لمترو الانفاق دون غيرها من عقود المقاولات . وذلك أن الجمعية العمومية أتت بهذا التفسير وطبقته في العديد من الفتاوى التي نظرتها وأيدت بها سابق افتائها بشأن عقد مقاوله مترو الانفاق ، وأن الجمعية العمومية في كل هذه الحالات مجتمعة أو منفردة انما كانت تستخلص معنى عاما من النصوص مفادة أن قرار رئيس الجمهورية المعروض لايشمل عقود المقاولات فيما شمله من خدمات التشغيل للغير ، وهو مفاد يصدق على مقاوله مترو الانفاق كما يصدق على غيرها من المقاولات دون حصر .

واذا كان الاختصاص المقود للجمعية العمومية بموجب المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإيداء الرأي في المسائل القانونية التي تحال اليها بسبب أهميتها قد يقع على حالة واقعية بعينها مما قد يتضمن سؤالا عاما عن مجال تطبيق حكم معين ، وحتى ان كان متعلقا بحالة واقعية . فانه يسوغ قانونا تطبيق الرأي ذاته على الحالات الأخرى الماثلة في الوضع القانوني الذي صدرت فيه الفتوى وعلى الجهات الإدارية المبادرة الى تنفيذه وأعمال مقتضاه في تلك الحالات الماثلة حرصا على أن يسود القانون وتغلف الشرعية تصرفاتها التزاما منها بصحيح تلك مقتضيات .

كذلك لايسوغ قانونا القول بأن افتاء الجمعية العمومية لم يعتمد من وزارة المالية أو غيرها حتى ينفذ أثره ويصل بمقتضاه . ذلك أن المشرع لم يعط لجهة ما التعقيب على ما تنتهي اليه الجمعية العمومية من رأى ولا يسوغ أن يكون الرأى الصادر عنها الذى تكشف به عن صحيح حكم القانون محلا لاعتماد من جهة ما والجمعية فيما تنتهي اليه من رأى انما تكشف عن صحيح حكم القانون في الأمر المعروض عليها وتبين حقيقة حكم التشريع في هذه المسألة ، ولا يقول أحد أن تطبيق حكم القانون وانزاله على الواقعة انما يحتاج الى اعتماد من جهة ما .

واذا كان هذا الفهم مرجحه الى ما ورد بالمادة السادسة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥ بربط الموازنة الصامة للدولة والذي علق تنفيذ الفتاوى في المسائل التي من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزنة العامة سواء بزيادة المصروفات أو بتخفيض الموارد على موافقة وزير المالية . فإن ذلك مردود عليه بأن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥ المشار اليه هو قانون

من حيث الشكل وليست لاحكامه من القوة التشريعية ما يلزم او يحدل
 حكما من احكام القوانين الموضوعية القائمة ، وكذلك قرار رئيس مجلس
 الوزراء رقم ١٥١٦ لسنة ١٩٩٥ الذى جاء ترديدا لنص المادة السادسة من
 القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥ ، وليس من شأن هذا القانون او ذلك القرار
 ان يؤثر فيما قرره قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من اختصاص
 ولا فيما رسمه من اجراءات لنظر طلبات الرأى وابداء الرأى فيها فضلا عن
 ان تنفيذ الفتاوى الصادرة من هيئات الافتاء بمجلس الدولة لا يتوقف على
 موافقة وزير المالية بل يجرى اعمال مقتضاها باعتبار ان الفتوى تكشف عن
 صحيح حكم القانون فى المسألة التى طلب الافتاء بشأنها ، وأن الفتوى
 تترجم من المشرع وتبين حكمه فيما يعرض من حالات .

ومن الجبل ان تنفيذ حكم القانون على المسائل التى تعرض لا يحتاج
 الى موافقة وزير المالية ولا يتوقف تنفيذ احكام القانون على اذن او اعتماد
 من الوزير ولا على سماح منه ، واذنه واعتماده ليس عنصرا من عناصر
 استكمال المراكز القانونية وتوفيه الحقوق المستمدة من التشريعات التى
 سنتها سلطة التشريع ولم يقل أحد ان الصب المالى الذى يراه وزير المالية
 من شأنه ان يحجب عن اصحاب الحقوق حقوقهم التى كلفتها القوانين .

للك

انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع
 عقود المعاومات التى تبرمها الوحدات ومديريات الخدمات بمحافظة البحيرة
 لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١
 لسنة ١٩٩١ .

(فتوى رقم ١٩٧ فى ٢٤/٣/١٩٩٦ جلسة ٢٨/٢/١٩٩٦ ملف رقم ٢٧/٢/٥٢٧) .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٦

عاملون مدينون بالدولة - انقطاع عن العمل - حساب فترة الانقطاع ضمن مدة خدمة العامل - عدم ترقية العامل بسبب اسقاط مدة انقطاعه عن العمل - انقضاء الواعبد المقررة في اللطن على قرار تطعيه - تصصن القرار .

المواد (٣٦ ، ٦٢ ، ٧٤ ، ٩٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

امتناع الجهة الادارية عن ضم مدة الانقطاع ومن ثم التطعي في الترقية كان مرجعه الى راي سابق الجمعية العمومية خلصت فيه الى وجوب اسقاط مدة انقطاع العامل عن العمل من مدة خدمته ذلك ان هذا الافتاء لا يمدو ان يكون معنى راي كاشف لحكم القانون وليس منشأ او مقرر له الامر الذي لا يحول دون لجوء صاحب الشأن الى المحكمة المختصة للمطالبة بها بانه حقا له - نتيجة ذلك : ليس من شأن ما صدر من افتاء للجمعية العمومية الذي حمل تفسيراً مغايراً لما سبق وانتهى اليه راي الجمعية العمومية في هذه المسألة القانونية ان يفتح للمعرضة حالته ميحداً جديداً للطن في قرار تطعيه في الترقية تصصن هذا القرار بغوات الواعبد المقررة قانوناً ، كما انه يفل يد الجهة الادارية في ان ترتب اي اثر في مجال ما تم تصصنه من قرارات - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع نصوص المواد ٣٦ و ٦٢ و ٧٤ و ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وافتاؤها السابق بجلسته ١١/٨/١٩٩٢ والذي انتهت فيه تفسيراً لاحكام القانون سالف الذكر الى ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة استن تنظيمياً دقيقاً للمدد التي ينقطع فيها العامل عن عمله فلم يجز - كقاعدة عامة - الانقطاع عن العمل الا في حدود الاجازات المسموح بها ، واستثناء اأجاز المشرع لجهة الادارة حساب مدد الانقطاع بدون اذن اذا قدم العامل أسباباً تبرر غيابيه وقبلت جهة الادارة هذه الأسباب وعدلت عن انتهاء خدمته وترتيباً على ذلك فلا يسوغ لها بعدئذ استنزال مدة الانقطاع من مدة خدمته لاتصالها قانوناً اذ ان رابطة التوظيف بين العامل وجهة عمله لا تنفصم خلالها وهي ما تنفك قائمة ومنتجة لجميع آثارها القانونية .

ومن حيث انه ترتيباً على هذا الافتاء فان العامل المعروضة حالته يكون قد توافرت فيه شروط استحقاق الترقية وقت اجرامها ولا يسوغ حرمانه منها استناداً على اسقاط مدة انقطاعه من ضمن مدة خدمته ، ومن

حيث أن السيد المذكور كان عليه أن يبادر بالطعن على قرار تخليه في الترقية وفقا للطريق وفي المواعيد التي رسمها القانون ، فإن هو سكت عن ذلك سقط حقه فيها .

ولا يقدم من ذلك القول بأن امتناع الجهة الادارية عن ضم مدة انقطاعه ومن ثم تخليه في الترقية كان مرجعه الى رأى سابق للجمعية العمومية خلصت فيه الى وجوب اسقاط مدة انقطاع العامل عن العمل من مدة خدمته ذلك ان هذا الافتاء لا يمدو ان يكون محض رأى كاشف لحكم القانون وليس منشأ أو مقرر له الأمر الذي لا يحول دون لجوء صاحب الشأن الى المحكمة المختصة للمطالبة بما يأنسه حقا له . وليس من شأن ماصدر من افتاء للجمعية العمومية الذي حمل تفسيراً مغايراً لما سبق وانتهى اليه رأى الجمعية العمومية في هذه المسألة القانونية أن يفتح للمعرضة حالته ميعادا جديدا للطعن في قرار تخليه في الترقية لتحسن هذا القرار بغوات المواعيد المقررة قانونا ، كما انه يفل يد الجهة الادارية في أن ترتب أى اثر في مجال ما تم تحسنه من قرارات .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية المعروضة حالته في الترقية استنادا الى حساب مدة انقطاعه عن العمل ضمن مدة خدمته بعد ان كانت قد أسقطت .

(فتوى رقم ٢٠٤ في ١٩٩٦/٢/٣٠ جلسة ١٩٩٦/٢/٢٨ ملف رقم ٩٢٨/٢/٨٦) .

عاملون بالقطاع العام - إعادة تعيين - حكم قضائي - بدل التجاريين - العمرة في استحقاقه .

المادة (١٩) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

المشرع وإن احتفظ لمن يعاد تعيينه في وظيفته السابقة أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الشركة أو من شركة أخرى بكامل المدة التي قضاه في هذه الوظيفة في الأقدمية إلا أنه عند تعيين المعاملة المالية له لم يحتفظ له من وضعه المالي السابق إلا بما كان يتقاضاه في وظيفته السابقة كمرتب أصل فحسب دون غيره من توابيع المرتب كالمبالات أيا كان سند صرفها في ذلك الوقت ومنها البديل المهني « بدل التجاريين » - نتيجة ذلك : يضيء الحق في صرف هذا البديل مرهونا بالتركز القانوني الناشئ للمعاد تعيينه - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٩ من قانون نظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « ... يجوز إعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الشركة أو في شركة أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاه في وظيفته السابقة في الأقدمية وذلك إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها على أن يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة كفاءه على الأقل » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وإن احتفظ لمن يعاد تعيينه في وظيفته السابقة أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الشركة أو في شركة أخرى بكامل المدة التي قضاه في هذه الوظيفة في الأقدمية إلا أنه عند تعيين المعاملة المالية له لم يحتفظ له من وضعه المالي السابق إلا بما كان يتقاضاه في وظيفته السابقة كمرتب أصل فحسب دون غيره من توابيع المرتب كالمبالات أياً كان سند صرفها في ذلك الوقت ، ومنها البديل المهني شأن الحالة المعروضة ، بيد أن ذلك ليس من مقتضاه حرمان من يعاد تعيينه من توابيع المرتب وإنما يكون محكوماً في صرف هذه التوابيع من عدمه بالقواعد القانونية الحاكمة لذلك لدى إعادة تعيينه واسترجاعه إلى الخدمة .

وخلصت الجمعية العمومية ما تقدم الى انه ولئن كان المعروضة حالته قد استصدر لصالحه حكماً يقضى بأحقية في الاستمرار في اقتضاء البديل المعنى المقرر بقرار رئيس مجلس إدارة الشركة رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٨ ، وقامت جهة الادارة من جانبها بتنفيذه الى ان انتهت خدمته برأبته بالاستقالة في ١٩٨٥/٢/١ الا انه عند اعادة تعيينه يكون مقيداً بالمركز القانوني الذي عينته المادة ١٩ سالفه الذكر لمن يعاد تعيينه ووفقاً لها يحتفظ له بما كان يتقاضاه في وظيفته السابقة كمرتب أصلي دون ما يلحقه من بدلات ورواتب أخرى ومن بينها البديل الذي استحقه بموجب الحكم الصادر لصالحه ويضحي حقه في صرفه مرهوناً بالمركز القانوني الناشئ له عند استرجاعه ما يستحق له به هذا البديل من عده ، والقول بغير ذلك ينطوي على مخالفة لصريح نص المادة ١٩ المشار اليها وذلك كله بمراعاة ما يكون قد طرأ على الشركة من تحول الى شركة من شركات قطاع الاعمال العام وما يقتضيه ذلك - في هذه الحالة - من الاحتكام الى لوائحها الخاصة المنظمة لشئون العاملين فيها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العبرة في استحقاق البديل - في الحالة المعروضة - هي بمدى أحقية المصاد تعيينه فيه في تاريخ استرجاعه مركزه القانوني في ضوء النصوص المنظمة لشئون العاملين بالشركة .

(فتوى رقم ١٧٩ في ١٩٩٦/٣/٢٩ جلسة ١٩٩٦/٣/١٣ ملف رقم ١٢٧٣/٤/٨٦) .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٩٦

مسئولية تقصيرية - توافر عناصر المسؤولية - تمويض .

المادة (١٦٣ و ١٧٤) من القانون المدني .

المسئولية التقصيرية تقوم على ثلاثة عناصر هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينما تقوم بمسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على أساس مغاير اذ يكفى لقيام هذه المسئولية ان يثبت ان وقوع الفعل غير المشروع من التابع حال تأدية وظيفته او بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على ان « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعميض » كما تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على ان « يكون المتبوع مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته او بسببها وتقوم علاقة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم ان المسئولية التقصيرية تقوم على ثلاثة عناصر هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينما تقوم بمسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على أساس مغاير اذ يكفى لقيام هذه المسئولية ان يثبت ان وقوع الفعل غير المشروع من التابع حال تأدية وظيفته او بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق انه وجد قطع بكابل التليفون بمصافة ١٠٠ متر (١٥٠ خط) مغذى للمنطقة الواقعة بجوار ادارة مرور القاهرة وذلك اثناء قيام تابعي اتحاد الشرطة الرياضى بوزارة الداخلية بتنفيذ اعمال الحفر اللازمة لانشاء سور جديد خاص به ومن ثم يكون اتحاد الشرطة الرياضى بوزارة الداخلية مسئولاً عن تعويض هيئة الاتصالات بقيمة اصلاح التليفات الناجمة عن الحادث موضوع النزاع لتوافر عناصر المسئولية في حقه ولا يقال مما تقدم ما ذكرته الادارة العامة

للمشؤون القانونية بوزارة الداخلية من أن شركة داوكو للمقاولات هي التي قامت بجميع الأعمال الموكولة لها من قبل الوزارة بخصوص انشاء ملعب الهوكي ومن ضمنها انشاء السور مما نجم عنه أحداث التفتيات موضوع النزاع لتعارضه مع ما هو ثابت بحكم محكمة الاستئناف رقم ٢٩٥٠ لسنة ١٩٩٠ والذي انتهى الى براءة مسئولى الشركة من تهمة اتلاف الكابل ، كما يتعارض مع ما ورد بكتاب الادارة - العامة لاتحاد الشرطة الرياضى والتي اقرت بأن شركة المقاولات المذكورة قد استلمت الموقع بعد قيام تابعو الاتحاد بأعمال الحفر .

أفـلـك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الداخلية (الادارة العامة لاتحاد الشرطة الرياضى) بأن تؤدى للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ٣٣٩٤٢٠ جنيه عوضاً عن التفتيات التى لحقت بمنشآت الهيئة .

(فتوى رقم ١٩٤ فى ١٩٩٦/٣/٢٤ جلسة ١٩٩٦/٣/١٣ ملف رقم ٢٥٧٦/٢/٣٢) .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٩٦

أعضاء الإدارات القانونية - علاوة تشجيعية - قرار ادائى - تعين القرار بالنقضاء
المواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية الباطلة .

الخلف فى بيان مدى احقية أعضاء الإدارات القانونية فى العلاوات التشجيعية ، والذي
اقتضى العرض على الجمعية العمومية ولنظره أمام القضاء ، ليس من شأنه أن يصمم القرار
الصادر على نقيض ذلك بعبء المخالفة الجسيمة التي تهوى بالقرار الى الانعدام ، وانما يكون
معيباً مادام مرجع العيب الى التفسير الخاطىء غير المتعمد للقانون ، نتيجة ذلك : بالنقض ،
المواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية الباطلة ينفذوا القرار العيب حصيناً من السحب
بمنجاء منه - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع انه بالنسبة
الى مدى جواز منح أعضاء الإدارات القانونية للعلاوة التشجيعية المقررة
وفقاً للتشريعات المنظمة لنظام العاملين المدنيين بالدولة او القطاع العام
نقد ثار خلاف فى الراى بشأنه ، وانه تم استطلاع رآى الجمعية العمومية
فصدرت فتاوى فى خصوصه ، فضلاً عن نظره أمام القضاء وصدرت بشأنه
أحكام قضائية مؤداها عدم افادة أعضاء الإدارات القانونية فى الحصول
على العلاوة التشجيعية المقررة وفقاً لاحكام التشريعات الخاصة بنظام
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على سند من أن قانون الإدارات
القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٣ انما ينظم أحكاماً وظيفية ومعاملة مالية خاصة بهؤلاء لا يجوز
معيها استدعاء الأحكام التي ترصدها أنظمة التوظيف العامة .

لاحظت الجمعية العمومية أن الخلف فى بيان مدى احقية أعضاء
الإدارات القانونية فى العلاوات التشجيعية ، والذي اقتضى المرض
على الجمعية العمومية ولنظره أمام القضاء على ما سلف بيانه ، ليس
من شأنه أن يصمم القرار الصادر على نقيض ذلك بعبء المخالفة الجسيمة
التي تهوى بالقرار الى الانعدام . وانما يكون القرار معيباً مادام مرجع
العيب الى التفسير الخاطىء غير المتعمد للقانون ، وباتقضاء المواعيد
المقررة لسحب القرارات الادارية الباطلة ينفذوا القرار المعيب حصيناً
من السحب بمنجاء منه .

الفصل

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تحصين
القرارات الصادرة بمنح علاوة تشجيعية لبعض المحامين في الادارة
القانونية في الحالة المروضة .

د فتوى رقم ١٩٥ في ١٩٩٦/٣/٢٤ جلسة ١٩٩٦/٣/١٣ ملف رقم ٩٠٠/٣/٨٦ .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم - ضريبة على العقارات المبنية - الضرائب والرسوم التي تقرها المجالس المحلية - الاعطاء منها - مدى سريان الاعطاء، المقرر للجمعيات الانتاجية الأساسية على الجمعيات الانتاجية الملعة .

المادة (١) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية .
المادة (٣٦) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية .

المادة (٥١) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والعمل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ .

المادة (٣) من قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ -
المادة (٤٠) من ذات القانون .

الشرع لفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية ايا كانت المادة التي بنيت منها او الغرض الذي اعدت له وسواء كانت هذه العقارات دائمة او اقيمت بصفة مؤقتة او عارضة وسواء اقيمت على سطح الارض او تحت او على سطح الماء وسواء شغلت بملايل او بدون - الشرع ابقى على هذه الضريبة من حيث كونها ضريبة عامة وان اعتبر حصيلتها موردا من موارد المدينة كوحدة من وحدات الادارة المحلية - الشرع اعطى بموجب قانون التعاون الانتاجي الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية من الضرائب والرسوم التي تقرها المجالس المحلية طبقا لقانون الادارة المحلية - نتيجة ذلك : اعطاء هذه الجمعيات يقتصر نظامه على تلك الفرائض المالية دون غيرها من الضرائب العامة ويغدو بذلك الاعطاء المقرر بموجب المادة (٤٠) سائفة الاثر لا يشمل الضريبة على العقارات المبنية باعتبارها ضريبة عامة - تطبيق .

استقبال للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية ايا كانت مادة بنائها ، وايا كان الغرض الذي تستخدم فيه دائمة او غير دائمة مقامة على الأرض او تحتها او على الماء مشعولة بعرض او بغير عوض ٠٠٠ ، وأن المادة ٣٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية التي كانت تحدد الموارد المالية لمجالس المدن ومصرفاتها تنص على أن « تشمل موارد المجلس الضرائب الآتية :

أولا : الضريبة على العقارات المبنية الواقعة في دائرة اختصاص المجلس والضرائب الإضافية المعلاه عليها ما عدا ضريبة الدفاع ... » وتنص المادة (٥١) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ على أن تشمل موارد المدينة ما يأتي : أولا : حصيله الضريبة على العقارات المبنية الواقعة في دائرة اختصاص المجلس والضرائب الإضافية المقررة عليها ما عدا الضرائب المخصصة حصيلتها طبقا للقانون لأغراض قومية ... » .

ومناد ما تقدم أن المشرع فرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيما كانت المادة التي بنيت منها أو الفرض الذي أعدت له ، وسواء كانت هذه العقارات دائمة أو أقيمت بصفة مؤقتة أو عارضة ، وسواء أقيمت على سطح الأرض أو تحته أو على سطح الماء ، وسواء شغلت بمقابل أو بدونه . وأحال المشرع هذه الضريبة بمقتضى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية الملغى من ضريبة ذات مصرف مركزي إلى ضريبة ذات مصرف محلي حيث وجه حصيلتها إلى مجالس المدن أو مجالس المحافظات ، وذلك دون أن ينقل إجراءات ربطها وتحديد سعرها وجبايتها إلى تلك المجالس ، بل حرص على استمرار الإدارة المركزية في مباشرتها والاضطلاع بأعبائها لا يتوافر لديها من إمكانيات فنية تجعلها أقدر على القيام بها من المجالس المحلية . ومن ثم أضحي دور المجالس المحلية في هذا الشأن قاصرا على تلقى حصيله هذه الضريبة التي بقيت على طبيعتها من حيث كونها ضريبة عامة . واستصحب المشرع بمقتضى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ذات الحكم فأبقى على طبيعة الضريبة على العقارات المبنية كضريبة عامة وإن أعقب حصيلتها موردا — من موارد المدينة كوحدة من وحدات الإدارة المحلية .

ومن حيث أن المادة (٣) من قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « منظمات التعاون الانتاجي هي :

(أ) الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية

(ج) الجمعيات التعاونية الانتاجية العامة » ، وتنص المادة

(٤٠) على أن الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية من :

٢ (الضرائب والرسوم التي تقررها المجالس المحلية طبقا لقانون الحكم المحلي ... » .

ومن حيث ان المشرع اعفى بموجب قانون التعاون الانتاجي الجمعيات التعاونية الانتاجية الاساسية من الضرائب والرسوم التي تقررها المجالس المحلية طبقا لقانون الادارة المحلية . لذلك فان اعفاء هذه الجمعيات يقتصر نطاقه على تلك الفرائض المالية دون غيرها من الضرائب العامة ، ويغدو بذلك الاعفاء المقرر على موجب المادة (٤٠) من قانون التعاون الانتاجي لا يشمل الضريبة على العقارات المبنية باعتبارها ضريبة عامة .

الآنك

انتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى عدم تمتع الجمعيات التعاونية الانتاجية الاساسية بالاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية المقررة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

(فتوى رقم ٢٠٧ فى ١٩٩٦/٣/٣١ جلسة ١٩٩٦/٣/١٣ ملف ٥٢٣/٢/٣٧) .

(١٢٢)

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٩٦

إدارة محلية - أسواق عامة في نطاق المدن - إيراداتها من الموارد المالية للمدن -
أيلول تلك الإيرادات إلى الموازنة العامة للدولة - طلب الجهة الإدارية إعادة النظر فيها
انتهت إليه الجمعية العمومية من رأي .

المادة (٥١) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
المعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ .

المادتان (١ و ٣) من قرار محافظ الفيوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية
لسوق الخضر والفاكهة بمدينة الفيوم وإشارته في ديباجته إلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١
بشان أسواق الجملة . انطلاقاً من حق الدولة الأصل في جباية الضرائب والرسوم
والإيرادات العامة اعتبر المشرع إيرادات الأسواق العامة الواقعة في نطاق المدن مورداً من
مواردها المالية تقوم بتحصيلها وتؤول إلى موازنتها - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع افتاءها
الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ من مايو ١٩٩٢ وتبين لها أن المادة
(٥١) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨
تنص على أن « تشمل موارد المدينة ما يأتي :
تاسماً : إيرادات استئجار أموال المدينة والمرافق التي تتولاها وإيرادات
الأسواق العامة الواقعة في نطاقها » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أنه انطلاقاً من حق الدولة
الأصلي في جباية الضرائب والرسوم والإيرادات العامة اعتبر المشرع
إيرادات الأسواق العامة الواقعة في نطاق المدن مورداً من مواردها المالية
تقوم بتحصيلها وتؤول إلى موازنتها .

وتبين للجمعية العمومية من الأوراق أن سوق الخضر والفاكهة
بمدينة الفيوم إنما أنشأته الوحدة المحلية لمدينة الفيوم سنة ١٩٧١
واقامت به ثمانية وخمسين شادراً ومحلاً من حصيلة المبالغ المودعة
بالحساب الجاري الدائن (تأمينات اشتراكات المواطنين للإنارة والمياه)
لصالح المشتركين ، ثم أعادت هذه المبالغ إلى الحساب المشار إليه من
حصيلة إيجارات ومقابل خدمات الشواذر . فمن ثم تغدو الوحدة المحلية
لمدينة الفيوم هي التي قامت بإنشاء هذا السوق ، ولا يغير من ذلك اسناد

ادارته الى حساب الخدمات والتفنية بالمدينة — الذى لم ينشأ الا بقرار محافظ الفيوم رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٦ — حيث قسام ببعض التعديلات والترميمات لبعض من الشوارع القائمة مما يندرج فى دائرة اعمال الادارة الممنوعة به ، كما أن قبليه باستحداث عشرة شوارع جديدة لا يغير من طبيعة السوق الذى استوى قانونا على صحيح مقوماته قبل انشاء هذا الحساب . واذ صدر قرار محافظ الفيوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية لسوق الخضار والفاكهة بمدينة الفيوم وأشار فى ديباجته الى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ بشأن أسواق الجملة ، ونصت المادة (١) منه على أن « يعمل بالقواعد التالية بشأن تنظيم العمل بسوق الجملة للخضار والفاكهة بمدينة الفيوم » ، كما نصت المادة (٣) على أن « أهداف وأغراض المشروع :

١ — تجميع شوارع الخضار والفاكهة وتجارة الجملة بالمدينة فى مكان واحد لأحكام الرقابة التموينية والاشرفية والأمنية على الخضار والفاكهة وتحديد سعرها طبقا للأسعار الرسمية .

٢ — أحكام الاشراف الصحى » . فمن ثم لا يعدو السوق آنف البيان أن يكون أحد الأسواق — العامة تسرى فى شأنه سائر الأحكام المنظمة لهذه الأسواق ومنها حكم الفقرة التاسعة من المادة (٥١) من قانون نظام الادارة المحلية سالفه البيان فتغدو بذلك إيراداته موردا من الموارد المالية لمدينة الفيوم . واذ تعتبر موازنة المحافظة شاملة موازنات الوحدات المحلية الواقعة فى نطاقها جزءا من الموازنة العامة للدولة وتدرج بها اعمالا للمادة ٦٧ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ الصادر باللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية المعدل بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٣ ، فلا معدى تبعا لذلك من ايلولة تلك الإيرادات بهذا الوصف الى الموازنة العامة للدولة .

ولم يجد من الأوضاع ولا من ظروف الحال ولا من وجهات النظر ما لم يكن تحت بصر الجمعية العمومية وبصيرتها عندما أصدرت فتواها السابقة بجلسة ١٧/٥/١٩٩٢ ، الأمر الذى يتعين معه تأكيد هذا الافتاء السابق .

الآن

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن يسوق
الخضر والفاكهة بمدينة الفيوم لا يعدو أن يكون أحد الأسواق العامة أنشئ
أساساً من قبل الوحدة المحلية بمدينة الفيوم وتؤول إيراداته الى مواردها
(دون حساب الخدمات والتنمية بها) وتتدخل تبعاً في الموازنة العامة
للدولة ، تأكيداً لافتاء الجمعية العمومية الصادر في هذا الشأن والذي لم
يطرأ من الموجبات ما يقتضى العدول عنه .

(فتوى رقم ٢٠٨ في ١٩٩٦/٣/٣١ جلسة ١٩٩٦/٣/١٤ ملف رقم ٢٧١/١/٥٤) .

(١٢٣)

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة - انتهاء خدمة - تحديد السن القانونية لانتهاء خدمة بعض العاملين .

تحديد سن الاحالة الى المعاش هو جزء من نظام الوظيفة العامة الذى يخضع له الموظف ، لدى دخوله الخدمة ، وهو نظام قابل للتعديل باعتبار ان علاقة الموظف بجهة الادارة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح وليس للموظف من سبيل في تعيين الاسباب التى تنتهى بها خدمته ومن بينها تحديد سن احالته الى المعاش ، وانما تعدد نظم التوظيف هذه السن حسبما يوجب الصالح العام مما قد يقتضى تقرير بعض الاستثناءات لدى تحديد سن الاحالة الى المعاش وهو ما نهجه المشرع فى القانونين رقمى ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ اذ قرر اصلا عاما يسرى على العاملين الخاصين باحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بانتهاء خدمتهم لدى بلوغهم سن الستين - استثناء من ذلك : استثنى المشرع من هذا الاصل الموظفين الموجودين بالخدمة فى تاريخ العمل باحكام القانون الذين تجيز نظم توظيفهم بقادهم فى الخدمة بعد بلوغهم هذه السن فيحق لهم الاستمرار فى الخدمة بعدها حتى بلوغهم السن المحددة لانها ، خدمتهم فى القوانين العاملين بها فى ذلك التاريخ كما مد هذا الاستثناء ليسرى على مستخدمى الدولة وعمالها الدائمين وذلك بقضى حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة (٢٠) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وافادت الخبرة فى الاستفاضة من حكم هذا الاستثناء ، هى بالراكز القانونية الثابتة فى ١/٣/١٩٦٠ - تطبيق .

تعيين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من افتائها الصادر بجلستها المنعقدة فى ٢ من فبراير سنة ١٩٩٤ انه اُطوى عن استعراض للنصوص القانونية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وقانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها الدائمين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفى الدولة ، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة وعمالها المدنيين .

وقد استظهرت الجمعية العمومية من النصوص القانونية جميعها ان تحديد سن الاحالة الى المعاش هو جزء من نظام الوظيفة العامة الذى يخضع له الموظف لدى دخوله الخدمة ، وهو نظام قابل للتعديل باعتبار ان علاقة الموظف بجهة الادارة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح وليس للموظف من سبيل في تعيين الاسباب التى تنتهى بها خدمته ومن بينها تحديد سن احالته الى المعاش ، وانما تحدد

نظم التوظيف هذه السن حسبها يوجب الصالح العام مما قد يقتضى تقرير بعض الاستثناءات لدى تحديد سن الاحالة الى المعاش ، وهو ما نهجه المشرع فى القانونين رقمى ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ان قرر أصلاً عاماً يسرى على العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بانتهاء خدمتهم لدى بلوغهم سن الستين ، ثم استثنى من الخضوع لهذا الأصل الموظفين الموجودين بالخدمة فى تاريخ العمل بأحكام القانون الذين تجيز نظم توظيفهم بقاءهم فى الخدمة بعد بلوغهم هذه السن ، فيحق لهم الاستمرار فى الخدمة بعدها حتى بلوغهم السن المحددة لانتهاء خدمتهم فى القوانين المعاملين بها فى ذلك التاريخ . كما مد هذا الاستثناء ليسرى على مستخدمى الدولة وعملها الدائمين ، وذلك بمقتضى حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة (٢٠) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ووضحت العبرة فى الاستفادة من حكم هذا الاستثناء هى بالمرآكز القانونية الثابتة فى ١/٣/١٩٦٠ ان كان الأمر يتعلق بموظف وفى ١/٥/١٩٦٠ ان كان الأمر يتعلق بعامل أو مستخدم ، ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٠ مردداً ذات الحكم فجعل الأصل فى انتهاء خدمة المخاطبين بأحكامه ببلوغهم سن الستين مع استبقاء الموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين بالخدمة اذا كانت لوائح توظيفهم تقضى ببقائهم فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين ، فأقر لهم حق البقاء فى الخدمة حتى هذه السن ومن ثم يتولد لمن له حق البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والستين فى ظل أحكام القانونين رقمى ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ مركز قانونى ذاتى يستصحبه فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وعلى هذا غايته يكفى ان يكون العامل موجوداً فى الخدمة وقت العمل بأى من القانونين رقمى ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ مستظلاً بلائحة توظيف تقضى بإحالة الى المعاش فى سن الخامسة والستين يكفى ذلك لكى ينشأ له مركز ذاتى يستصحبه ويعامل به فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . واذا كان الأمر كذلك على نحو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية فلا معدى معه من تأكيد افتاء الجمعية العمومية السابق والذي لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى العدول عنه .

الآنسة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأكيد افتائها السابق الصادر بجلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٩٤ .
(فتوى رقم ٣٣٣ فى ١٩٩٦/٤/٧ جلسة ١٩٩٦/٣/١٣ ملك رقم ٢٣١/٢)

(١٢٤)

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

عاملون بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الأغراض - علاوة دورية سنوية -
الالتزام بالحدود الدنيا لحقوق العمال الواردة بقانون العمل .

المادة (٤٢) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

المادة (٧٢) من قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ .

المادتان (١ و ١٩) من لائحة نظام العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية
متعددة الأغراض الصادرة بقرار وزير الزراعة رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٨٧ .

المشرع رعاية منه لأوضاع العاملين المالية بالمنشآت التي يزيد عدد العاملين فيها
على خمسة عمال وحماية لهم من تعبد أوضاعهم المالية قرر منح العامل من تاريخ صدور
قانون العمل أو من تاريخ تميته لمن يعين بعد تاريخ العمل به علاوة دورية سنوية لا تقل
عن ٧٪ من الأجر الذي تحسب على أساسه اشتراكات التأمين الاجتماعي - العلاوة المذكورة
تمثل الحد الأدنى الواجب منحه للعامل دوريا وسنوياً - نتيجة ذلك : حكم المادة (٤٢)
المشار إليها لا يكون في حالة عدم وجود حكم في النظام الداخلي للعاملين بالمنشأة ينظم منح
العلاوة الدورية وإنما يكون واجب الاعمال أيضا في حالة عدم وجود نظام مالي أفضل
للعاملين بالمنشأة - سبب ذلك : لا يجوز لأحكام اللائحة الواردة بها أحكام العلاوة الدورية
أن تخرج على أحكام قانون العمل لأنها أدنى مرتبة في سلم التدرج التشريعي - تطبيق .

تبين للمجموعة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٤٢)
من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه
« مع عدم الإخلال بأي نظام أفضل يصبح العاملون بالمنشأة التي يعمل
بها خمسة عمال فأكثر من تاريخ صدور هذا القانون أو من تاريخ التعيين
- لمن يعين بعد هذا التاريخ - علاوة دورية سنوية لا تقل عن ٧٪ من
الأجر الذي تحسب على أساسه اشتراكات التأمين الاجتماعي بحد أدنى
جنيهان ، وبحد أقصى سبعة جنيهاً ، وذلك لمدة عشرين عاماً من تاريخ
استحقاق أول علاوة تطبيقاً لحكم هذه المادة ... » وأن المادة (٧٢)

من قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ تنص
على أن « ... يضع مجلس إدارة الاتحاد لائحة بنظام العاملين بالجمعيات
التعاونية المحلية متعددة الأغراض متضمنة قواعد التعيين وإعادة
والندب والنقل وحقوق وواجبات العاملين وقواعد وإجراءات التأديب .
وتضع باتي الجمعيات التعاونية الأخرى لوائحها التي يقرها الاتحاد .
وتعقد اللوائح المشار إليها في هذه المادة بقرار من وزير الزراعة » .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١) من لائحة نظام العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الأغراض الصادرة بقرار وزير الزراعة رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٨٧ تنص على أن « تسرى أحكام هذه اللائحة على العاملين بالجمعيات التعاونية المحلية متعددة الأغراض وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذه اللائحة » . وأن المادة (١٩) تنص على أن « يقرر مجلس إدارة الجمعية في ختام كل سنة مالية مبدأ استحقاق العاملين العلاوة الدورية أو نسبة منها أو عدم استحقاقها وذلك في ضوء المركز المالي للجمعية وما تحقق من أهدافها » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع رعاية منه لأوضاع العاملين المالية بالمنشآت التي يزيد عدد العاملين فيها على خمسة عمال وحماية لهم من تجمد أوضاعهم المالية ، قرر منح العامل ، من تاريخ صدور قانون العمل أو من تاريخ تعيينه — لن يمين بعد تاريخ العمل به — علاوة دورية سنوية لا تقل عن ٧٪ من الأجر الذي تحسب على أساسه اشتراكات التأمين الإجتماعي ... وهذه العلاوة تمثل الحد الأدنى الواجب منحه العامل دورياً و سنوياً ومن ثم فإن أعمال حكم المادة (٤٢) من قانون العمل لا يكون في حالة عدم وجود حكم في النظام اللائحي للعاملين بالمنشأة ينظم منح العلاوات الدورية فحسب ، وإنما يكون واجب الأعمال أيضاً في حالة عدم وجود نظام مالي أفضل للعاملين بالمنشأة ، ويستهدف في تحديد أفضلية هذا النظام بطبيعة ما حواه من قواعد وأحكام تنظيم شئون العاملين المالية وتعد أفضل من النظام القانوني الذي فرضه المشرع في المادة (٤٢) من قانون العمل ، باعتبار أن أحكام قانون العمل تتعلق بالنظام العام بما تكفله من حدود دنيا لحقوق العمال .

ومن حيث أن المادة (١٩) من لائحة نظام العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الأغراض المشار إليها قد ناطت بمجلس إدارة الجمعية التعاونية في ختام كل سنة مالية تقريراً بمبدأ استحقاق العاملين للعلاوة الدورية أو نسبة منها أو عدم استحقاقها في ضوء المركز المالي لها وما حققته من أهداف . فمن ثم يجري فهم وتفسير هذا النص على أنه يدور في فلك الأفضلية بما مفاده أن منح العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية علاوات دورية يكون بنسبة لا تقل عن ٧٪ من الأجر الذي تحسب على أساسه اشتراكات التأمين الاجتماعي بحد أدنى جنيهان وبحد أقصى سبعة جنيهاً ، وإن كان من الجائز منحهم هذه العلاوات بنسبة تزيد على ما ورد بنص المادة (٤٢) من قانون العمل . ودون الحاجة بأن ما ورد بنص المادة (١٩) من لائحة العاملين بالجمعيات الزراعية المشار إليها صدر بسند من

قانون التعاون الزراعى الذى يعد تشريعاً خاصاً يقيد أحكام قانون العمل ويكون هو الواجب التطبيق . ذلك أن أحكام منح العلاوة الدورية وردت باللائحة المشار إليها وهى أدنى مرتبة فى سلم التدرج التشريعى من قانون العمل بما لا يسوغ لها الخروج على أحكامه أو مخالفتها ومن ثم يكون هو المعمول عليه سيما وأن قانون التعاون الزراعى لم يجرز الخروج على أحكامه .

أناك

انتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى أن منح انملوات الدورية للعاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الاغراض يكون بما لا يقل عما ورد بنص المادة (٤٢) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

(فتوى رقم ٢٩٢ فى ١٣/٤/١٩٩٦ جلسة ١٣/٣/١٩٩٦ ملف رقم ١٣١٢/٤/٨٦) .

عاملون مدنيون بالدولة - تعيين - ترقية - نذب - بطلان - انعدام - تحصن - حد
 الجسامة الذي يفرق بين القرار الادارى المعيب وبين القرار المنظم غير القابل للتحصن .
 القرار الصادر بالترقية وان بنى على تسوية خاطئة انما يشكل قراراً ادارياً منشئاً لمركز
 قانونى ذاتى لا يجوز سحبه الا خلال المواعيد المقررة للطعن القضائى ، ومن ثم يتحصن
 بفوات تلك المواعيد مهما كان وجه الخطأ او مخالفة القانون فى شأنه طالما لم تنحدر المخالفة
 به الى حد الانعدام بما يفقده صفة القرار ويحيله الى مجرد عمل مادى لا يتمتع بشئ . من
 الحصانة المقررة للقرارات الادارية وذلك كله استجابة لدواعى المصلحة العامة التى لا تستقيم
 موجباتها الا باستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرارات الادارية المعيبة بعد فوات
 المواعيد المقررة لسحبها والثانى بها عن الزعزعة واسباب الاضطراب بمراعاة الاتساق بين
 المبدأ المخصوص عليه قانونا الذى يجيز لمصاحب الشان طلب الفاء القرار ويحيله الى مجرد
 عدل مادى لا يتمتع بشئ . من الحصانة المقررة للقرارات الادارية وذلك كله استجابة لدواعى
 المصلحة العامة التى لا تستقيم موجباتها الا باستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على
 القرارات الادارية المعيبة بعد فوات المواعيد المقررة لسحبها والثانى بها عن الزعزعة واسباب
 الاضطراب بمراعاة الاتساق بين المبدأ المخصوص عليه قانونا الذى يجيز لمصاحب الشان
 طلب الفاء القرار الادارى بالطريق القضائى والى ما يباح فيه للإدارة سحب هذا
 القرار .

القرارات الادارية التى تولد خطأ او تنشئ مركزاً ذاتياً لا يجوز سحبها متى صدرت
 صحيحة اما القرار المعيب فيجوز الطعن عليه من ثل المصلحة خلال التوعد الذى رسمه
 القانون ، ويجوز سحبه من الجهة الادارية التى اصدرته طوال مدة بقاء القرار المعيب للفا
 مهدها بالالفاء . فلذا انتهى ذلك صار القرار حصيناً من السحب والالفاء مما يترتب عليه
 ما يترتب على الزرار الصحيح - القرار المنظم انما يكون فى حالات غصب السلطة ، والفسخ .
 وكذلك حالة فقدان القرار لركن المحل كتميين موظف على غير وظيفة - النتيجة : ان القرار
 الصادر بالترقية بناء على تسوية خاطئة قراراً ميباً بسبب لم يصل به الى حد الانعدام
 وبالتالي فهو يتحصن بفوات المواعيد - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ما استقر
 عليه افتاء وقضاء مجلس الدولة من أن القرار الصادر بالترقية - وان
 بنى على تسوية خاطئة - انما يشكل قراراً ادارياً منشئاً لمركز قانونى
 ذاتى لا يجوز سحبه الا خلال المواعيد المقررة للطعن القضائى ، ومن
 ثم يتحصن بفوات تلك المواعيد مهما كان وجه الخطأ او مخالفة القانون
 فى شأنه طالما لم تنحدر المخالفة به الى حد الانعدام بما يفقده صفة القرار
 ويحيله الى مجرد عمل مادى لا يتمتع بشئ . من الحصانة المقررة للقرارات
 الادارية وذلك كله استجابة لدواعى المصلحة العامة التى لا تستقيم

موجباتها الا باستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرارات الادارية المعيبة بعد فوات المواعيد المقررة لسحبها والنأي بها عن الزعزعة وأسباب الاضطراب بمراعاة الاتساق بين الميعاد والمنصوص عليه قانوناً الذي يجوز فيه لصاحب الشأن طلب الفاء القرار الادارى بالطريق القضائى والميعاد الذى يباح فيه للإدارة سحب هذا القرار .

وفى مجال التمييز بين القرار الادارى المعيب الذى يتحصن بعدم سحبه ولا الطعن عليه من خلال ائدة القانونية المعينة ، وبين اقرار الادارى المعدوم الذى لا يتحصن مهما طال عليه الزمن ، فى هذا المجال عرضت النجعية العمومية لبحث حد الجسامة الذى يفرق بين القرار المعيب القابل للتحصن وبين القرار المنعدم غير القابل للتحصين ، واستعرضت سوابق الاحكام والافناء وتداولت فى تبين ملامح حد الجسامة ، من أجل ان يصدق ميزان التفرقة وينضبط دون جهود .

والحاصل أن القرارات الادارية التى تولد حقاً او تنشئ مركزاً ذاتياً لا يجوز سحبها متى صدرت صحيحة ، وذلك استجابة لدواعى المشروعية بحسبان صحة القرار ، واستقراراً للأوضاع بحسبان ما انشأ القرار من مراكز قانونية وما ولد من حقوق . أما القرار المعيب فيجوز الطعن عليه من ذى مصلحة فى هذا الطعن خلال الموعد الذى رسمه القانون ، ويجوز سحبه من الجهة التى اصدرته طوال مدة بقاء القرار المعيب قللاً مهدداً بالالفاء ، سواء لانفتاح موعد الطعن فيه ، او لاقامة الطعن فعلاً حتى يفصل فيه ، فان انتهى ذلك بغير قضاء بالالفاء صار القرار حصيناً من الالفاء والسحب معا ، ويترتب عليه ما يترتب على القرار الصحيح غير المشوب بأى عيب وذلك اقراراً بما ولد من حقوق فردية ، واقراراً لما انشأ من مراكز ذاتية .

والقانون فى كل نروعه يمازج بين الشرعية والاستقرار ، ويجدل منهما معا هياكل الحقوق والمراكز القانونية ، بما تترابط به وشائج العلل والمعلومات بين الشرعية والاستقرار . والقرار المعيب تشويه مخالفته القانون او مخالفة الشكل القانونى او مخالفة الاختصاص او الانحراف فى استعمال السلطة ، واذا اعترته هذه العيوب جميعاً أمكن ان يتحصن بانقضاء مواعيد الطعن القضائى عليه بغير طعن فيه ولا سحب له ، وذلك الا أن يكون القرار منعماً فلا يلحقه تحصن .

وان عيوب القرار الادارى يمكن ان ترد جلها الى عيب مخالفة القانون ، من حيث أن القانون هو من يرسم الاختصاصات والاجراءات

وشروط منح الحق أو سفل المركز القانوني ولكن يظل من الميوب ما يتعلق بركان القرار بوصفه تصرفاً قانونياً ، ومن هنا يرد ركن السبب وركن المحل وركن الغاية من حيث كونها المصلحة العامة الواجب تقييدها . والقرار الإداري بموجب كونه أفضاحاً عن ارادة ملزمة هو مما يدخل في عموم التصرفات القانونية التي يضبط فقته القانون ملائحتها أوضاعاً وآثاراً .

والقرار الإداري بهذه المثابة هو من أعمال الولايات العامة ، من حيث كونه تصرفاً قانونياً يرد من مصدره لا في شأن نفسه ولا في ملك نفسه ، أنها هو تصرف يصدر من صاحبه بموجب ما ينط به من ولاية امضاء القول على الغير ، فلا يكفى في مصدره توافر أهلية إصدار الإرادة ، وإنما يلزم فيه توافر ولاية امضاء القول في مجال معين على الغير في شأن محدد ، فهي ولاية بموجب كونها تمكن صاحب القرار من الزام غيره ومن التصرف في شأن الغير ، وهي ولاية عامة بموجب أنها باصل شرعتها تتعلق بامضاء قول على غير ليس محصوراً ولا معيناً بذاته تعييناً مسبقاً عند اناطة الولاية به ، وهي ليست كشأن الولاية الخاصة والتي تقوم باصل شرعتها متعلقة بامضاء قول على محصور سلفاً عند اناطة الولاية به كما في الوكيل والوصي .

وإذا كان الأصل هو الإباحة بالنسبة لتصرف الشخص في شأن نفسه ، فإن الأصل هو المنع أو عدم النفاذ بالنسبة لتصرف الشخص في شأن غيره ، والولاية بوصفها تجيز التصرف في شأن الغير لا تكون الا بمستند شرعي قانوناً كان أو حكماً قضائياً أو اتفاقاً رضائياً ، وبالنسبة للولاية العامة فهي لا ترد الا بمستند شرعي يرد بقانون أو بمقتضى قانون ، لأنها أنها تنحدر من أصل الشرعية العامة التي تربط الجماعة وتقيم هيئاتها الجامعة والحاكمة .

من هذا التصور الفقهي والنظر القانوني العام تتسلسل أركان القرار الإداري وأوضاعه القانونية ، وأركانه هي الانصاح عن الإرادة الملزمة للغير بموجب الولاية العامة ، عن محل موجود ومشروع ولسبب مشروع . والولاية تصح بشروطها المحددة في سندها ، فيجرى أعمالها في المجال المرسوم لها بما يعبر عنه بالاختصاص ، وتجرى بشروطها التي تشرطها القوانين لصحة أعمالها وبالإجراءات التي توجبها القوانين فالاختصاص يعتبر نوع ولاية منوط بمن يشغل وظيفة معينة ، والشروط القانونية تنفذ قيد أعمال الولاية الا بشرطها ، والإجراءات تنفذ ما أوجبه

مصدر الولاية العامة من شكل محدد ينبغي أن يجرى الانسحاب عن إرادة ذى الولاية العامة من خلاله ، وكل ذلك يتدرج فيها يمكن القول بأنّه شروط أعمال الولاية العامة وضوابطها ومحدداتها . ثم هي من حيث كونها ولاية عامة منوط أعمالها بما يرتبط بأصل شرع الولاية العامة وهو ابتغاء تحقيق المصلحة العامة للجماعة في تصورها القانوني والشرعي .

وإذا كان فقه القانون يمزج بين الشرعية والاستقرار في تبين الحقوق والمراكز القانونية ، فإن الانسحاب من الانعدام من شأنه تغليب عنصر الشرعية والتضييق فيه يقلب عنصر الاستقرار والحل أن قانون مجلس الدولة منذ نشأته في ١٩٤٦ ، أكد على ما يشوب القرار من عيوب تمس ولاية مصدره من حيث نطاق الولاية وضوابطها وأشكال أعمالها ، ومن حيث مدى المساس بركن الغاية المتمثل في مراعاة المصلحة العامة مما يظهر في حالة الانحراف في استعمال السلطة العامة ، وأكد القانون أن هذه العيوب أن شابت القرار منفردة أو مجتمعة كان القرار محلًا للطعن فيه خلال المدة المحددة لرفع الدعوى وهي ستين يوماً ، وذلك يفيد أن أحد عناصر استخدام الولاية العامة من هذه الجوانب المحددة بالقانون لا تفيد بذاتها انعدام القرار ولا عدم نفاذه مطلقاً .

وإذا كان مقتضى القياس المنطقي أن الخروج عن أطر الولاية العامة مجالاً أو ضوابط وشروطاً ، هو مما يجنب بالتصرف إلى مشارف المدمر لمساسه بصالح الجماعة وتعيده إلى المصدر وعدم لزومه صاحبه مصدر القرار ، إلا أن القانون غلب عنصر الاستقرار ، لأن التصرف المعيب في مجال الولايات العامة لا يتعلق أثره بوضع فردى يسهل رده إلى ما كان عليه ويسهل حصر آثاره المتعاقبة كبيع أو اجارة أو نحوه ، إنما هذا التصرف المعيب في مجال الولايات العامة يتعلق دائماً بأعمال متتابعة وآثار متعاقبة ويتداخل بعضها في بعض ، بموجب النظام المؤسسي الذي تقوم عليه الأجهزة التي تمارس تلك الولايات العامة وما تنتفع إليه من تفرعات بعضها يترتب على بعض بالأصول متداخلة وبفروع متشابكة ، والتصرف الإداري أن يطل أو الفنى إنما تقترب عليه من التفرعات والآثار ما قد يصعب حصره ومتابعته . ومن ثم رجح انفانون عنصر الاستقرار بتحديد الأجل الذي يمكن فيه الطعن على القرار من ذى مصلحة ، وجعل السحب فرعاً من الطعن ميعاداً وأسباباً .

وان أفسح ما اتسع له النظر الائتائي والقضائي في شأن انعدام القرار الإداري ، إنما يرد في حالات غصب السلطة الذي يبلغ عدم

الاختصاص فيها حدا يفقد مصدر القرار اية ولاية له في اصداره ، وكذلك حالات الغش الذى يفسد كل التصرفات في أى من مجالات النظر القانوني، وحد الجسامة هو ما تستقط به شبهة قيام الولاية العامة لدى مصدر القرار غمباً للسلطة أو ما هو في حكم الغصب من الخطأ الشبيه بالعدوان من حيث الفظاظة ، والذي يعنى الوقوف عن درته اضطراب توزيع الولايات العامة هيئات ومؤسسات ، وحد الجسامة أيضا هو ما تفقد النية في اصدار القرار بشأنه نتيجة استخدام الغش ، وهو أيضاً ما يصل في شأنه الانحراف في استخدام السلطة الى حد تجريد القرار من ظلال مراعاة المصلحة العامة التي ما تقررت الولايات العامة المتعدية الى الغير غير المحصور الا ببراعاتها وصيانتها وحراستها ، مما قد يلبس به قصد مخالفة القانون أو قصد تحقيق النفع الذاتي أو الجنوح عن مصلحة عامة بواح غير ملتبسة .

ومن حالات الاعتماد افتاء وقضاء كذلك ، حاله فقدان ركن المحل كتعيين موظف على غير وظيفة أو تعيين من هو نافذ أصل الشرط المهيء للعمل والمؤهّل لشغل الوظيفة ، وفي هذا المجال يمكن أعمال الاجتهاد في التمييز بين الجوهرى وغير الجوهرى من خواص ما يرد عليه القرار الادارى ، بالفرقة بين أركان قيام المحل مما ينبئ به أصل التأهيل اللازم لقيام الوضع القانوني ، وبين ما يعتبر شروط كمال في التهيؤ للوضع القانوني طبقا للانساب والاصلاح كشرط الامتياز و تمييز الفاضل عن المفضل سواء في شغل الوظائف أو الالتحاق بمعاهد التدريس أو غيرها ، وهى عناصر اختيار وتقدير للانساب استقرت واطرد الأخذ بها بما جعلها من شروط التهيؤ للوضع القانوني .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى انه ولئن كان قد قضي في الدعوى رقم ٢٦١٦ لسنة ١ ق بالفاء قرار محافظ الاسماعيلية رقم ١١٠٣ لسنة ١٩٨٦ فيها تضمنه من تسوية حالات بعض العاملين بديوان عام المحافظة والوحدات المحلية بها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد انتهاء العمل به في ٣٠/٦/١٩٨٤ الامر الذى كان من شأنه اعادتهم الى الحالة التى كانوا عليها قبل صدور القرار الملغى الا انه وقد أعقب هذه التسوية الباطلة وقبل الحكم بالفائها صدور قرارات بتعيين وترقية بعض العاملين ترقية عادية وفقاً لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ استفاداً الى الإقضية التى بلغوها وفقاً لقرارات التسوية الباطل والتى تشكل ركن السبب ، ومن ثم فإن هذه القرارات تصبح باطلة ، الا أن هذا البطالان

لا يهوى بها الى درك الانعدام ، وانما يصيبها بعيب مخالفة القانون ، ومن ثم ، واذا انتقضت المواعيد الموجبة لسحبها دون أن يبادر من مصدر لصالحهم الحكم بالالغاء الى الطعن على هذه القرارات خلالها تضحى حصينة من السحب والالغاء بمنجاة منها بيد أن ذلك لا ينسحب على الترقيات التي استندت الى هذه التسوية بعد الحكم بالفائتها بحسبان أن ذلك يشكل مخالفة جسيمة في حق جهة الادارة حينما تنكبست الطريق بتعمدها اهدار حجة الحكم المقضى به فيما كسفت به عن وجه الحق وصحيح حكم القانون بالنسبة الى التسوية التي أجرتها للعاملين بها ففضى ببطالانها مما ينحدر بالقرارات الصادرة منها بهذه الترقيات الى حد الانعدام .

اما فيما يتعلق بقرارات النذب الصادرة استناداً الى هذه التسويات فانه واخذاً بعين الاعتبار الطبيعية المؤقتة للنذب والتي ليس من شأنها أن تكسب المنتدب حقاً في استصحاب مزايا الوظيفة المنتدب اليها بعد انتهاء مدته يفدو متعيناً على جهة الادارة وقد قضى بالغاء التسويات التي صدرت - بناء عليها قرارات النذب - سحب هذه القرارات اذ لا حصانة لها تعصمها من السحب أو الالغاء .

الذاتك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ - تحصن القرارات الصادرة بتعيين وترقية العاملين بديون عام محافظة الاسماعيلية والوحدات المحلية بها بناء على قرار تسوية باطلة وقبل الحكم بالفائته .

٢ - انعدام قرارات التعيين والترقية التي تمت بناء على قرار التسوية ، المشار اليه ، وبعد الحكم بالفائته .

٣ - عدم تحصن قرارات النذب الصادرة بناء على قرار التسوية الباطلة سواء بعد الحكم بالفائته أو قبله .

(فتوى رقم ٣٣٤ في ١٩٩٦/٥/٥ جلسة ١٩٩٦/٣/١٣ ملف رقم ٤٧٢/٨٦) .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

عاملون مديون بالدولة - التمين - التمين في الوظائف المدنية القيادية - بطلان -
انعدام - تعصن - حد الجسامة الذي يفرق بين القرار الإداري العيب وبين القرار النعم
غير القابل للتعصن -

المادتان (١ و ٥) من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف المدنية القيادية
في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام .

المادة (٣) من قرار رئيس الوزراء رقم ١٥٩٦ لسنة ١٩٩١ باللائحة التنفيذية للقانون
رقم ٥ لسنة ١٩٩١ المشار اليه .

المرجع استحدث احكاما جديدة لسفل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة ووحدات
الادارة المحلية وغيرها من الجهات المنصوص عليها - مقتضى ذلك : اصحى من الجائز قانونا
ان يجرى سفل اى من هذه الوظائف من بين العاملين بالوحدة او من غيرهم بالجهات
الآخرى متى استوفوا الشروط المقررة قانونا لسفلها ما لم تقرر السلطة المختصة بالتمين
قصر سفلها على العاملين بالوحدة ذاتها دون غيرها - اذا كان البطلان لا يهوى بالقرار الى
درك الانعدام وانما يصعب بسبب مخالفة القانون - نتيجة ذلك : انقضاء المواعيد الموجبة
لسحب تكسيه حماية تعصم من السحب والالغاء استجابة لدواعي الاستقرار - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لمقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١)
من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ هي شأن الوظائف المدنية القيادية في
الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام تنص على أن « يكون تسفل
الوظائف المدنية القيادية هي الحكومة و ٥٠٠ لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات
قابله لمتجديد لمدة او لمدد اخرى طبفا لأحكام هذا القانون ، وذلك كله
من عدم الاخلال بأحكام القوانين واللوائح فيما يتعلق ببقى الشروط
اللازمة لسفل الوظائف المذكورة ، ويقصد بهذه الوظائف تلك التي يتولى
شاغلوها الادارة القيادية بأنشطة الانتاج او الخدمات أو تصريف شؤون
الجهات التي يعملون فيها من درجة مدير عام ، أو الدرجة العالية أو
الدرجة المتقاربة أو الدرجة الأعلى وما يعادلها ، في حين تنص المادة
٤ من ذات القانون على أن « تقوم نتائج أعمال شاغلي الوظائف القيادية
الخاضعة لأحكام هذا القانون الموجودين في الخدمة في تاريخ العمل
بأحكامه عن الفترة السابقة طبقا للقواعد والاجراءات التي تنص عليها
اللائحة التنفيذية لهذا القانون وذلك خلال سنة من تاريخ العمل به .
ويستمر هؤلاء العاملون خلال هذه السنة في سفل الوظائف المدنية

القيادية وذلك حتى يتم تجديد مدة خدمتهم فى هذه الوظائف أو تحديد
أوضاعهم طبقاً لأحكام هذا القانون » . وتنص المادة ٥ على أن « تستدر
اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء خلال ثلاثة أشهر
من تاريخ نشره متضمنة قواعد الاختبار والاعداد والتأهيل والتكوين » .
ونفاذاً لذلك صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٥٩٦ لسنة ١٩٩١ باللائحة
التنفيذية للقانون المشار اليه ونص فى المادة (٣) منه على أن « تعلن
كل جهة عن شغل الوظائف القيادية الخالية بها أو المتوقع خلوها بين
العاملين بها أو من غيرهم فى صحتين يوميتين واسمى الانتقشار ،
ويجوز بقرار من السلطة المختصة بالتميين أن يكرن الاعلان عن شغل
الوظائف المشار إليها بين العاملين بالوحدة » .

وفى مجال التمييز بين القرار الإدارى المعيب الذى يتحصن بعدم
سحبه ولا الطعن عليه خلال المدة القانونية المعينة ، وبين القرار الإدارى
المعذور الذى لا يتحصن مهما طال عليه الزمن ، فى هذا المجال عرضت
الجمعية العمومية لبحث حد الجسامة الذى يفرق بين القرار المعيب
القابل للتحصن وبين القرار المنعزم غير القابل للتحصن ، واستعرضت
سوابق الأحكام والافتاء وتداولت فى تبين ملامح حد الجسامة ، من
أجل أن يدق ميزان التفرقة وينضبط دون جمود .

والحاصل أن القرارات الإدارية التى تولد حقاً أو تنشئ مركزاً
ذاتياً لا يجوز سحبها متى صدرت صحيحة ، وذلك استجابة لدواعى
المشروعية بحسبان صحة القرار ، واستقراراً للأوضاع بحسبان ما أنشأ
القرار من مراكز قانونية وما ولد من حقوق . أما القرار المعيب فيجوز
الطعن عليه من ذى مصلحة فى هذا الطعن خلال الموعد الذى ريسمه
القانون ، ويجوز سحبه من الجهة التى أصدرته طوال مدة بقاء القرار
المعيب قللاً مهدداً بالالغاء ، سواء لانفتاح موعد الطعن فيه ، أو لاقامة
الطعن فعلاً حتى يفصل فيه ، فان انتهى ذلك بغير قضاء بالالغاء
صار القرار حصيناً من الالغاء والسحب معا ، ويترتب عليه ما يترتب
على القرار الصحيح غير المشوب بأى عيب وذلك اقراراً بما ولد من
حقوق فردية ، وقراراً لما أنشأ من مراكز ذاتية .

والقانون فى كل فروعه يمازج بين الشرعية والاستقرار ، ويجدل
منهما معاً هياكل الحقوق والمراكز القانونية ، بما تتربط به وشائج
العمل والمعلومات بين الشرعية والاستقرار . والقرار المعيب تشويه ،

مخالفة القانون أو مخالفة الشكل القانوني أو مخالفة الاختصاص أو الاعتراف في استعمال السلطة ، وإذا اعترته هذه العيوب جميعا أمكن أن يتحصن بانتقضاء مواعيد الطعن القضائي عليه بغير طعن فيه ولا سحب له ، وذلك إلا أن يكون القرار منعما فلا يلحقه تحصن .

وإن عيوب القرار الإداري يمكن أن ترد كلها إلى عيب مخالفة القانون ، من حيث أن القانون هو من يرسم الاختصاصات والإجراءات وشروط منح الحق أو شغل المركز القانوني ولكن يظل من العيوب ما يتعلق بأركان القرار بوصفه تصرفا قانونيا ، ومن هنا يرد ركن السبب وركن المحل وركن الغاية من حيث كونها المصلحة العامة الواجب تقييدها . والقرار الإداري بموجب إقصاها عن إرادة ملزمة هو مما يدخل في عموم التصرفات القانونية التي يضبطها فقہ القانون ملامحها أو ضامعا وأثارا ٠٠

والقرار الإداري بهذه المثابة هو من أعمال الولايات العامة ، من حيث كونه تصرفا قانونيا يرد من مصدره لا في شأن نفسه ولا في ملك نفسه ، إنما هو تصرف يصدر من صاحبه بموجب ما ينط به من ولاية أمضاء القول على الغير ، فلا يكفي في مصدره توافر أهلية إصدار الإرادة ، وإنما يلزم فيه توافر ولاية أمضاء القول في مجال معين على الغير في شأن محدد ، فهي ولاية بموجب كونها تمكن صاحب القرار من إلزام غيره من التصرف في شأن الغير ، وهي ولاية عامة بموجب أنها بأصل شرعيتها تتعلق بامضاء قول على غير لبس محصورا ولا معينيا بذاته تعيينا مسبقا عند انطاة الولاية به ، وهي ليست كشأن الولاية الخاصة والتي تقوم بأصل شرعيتها متعلقة بامضاء قول على محصور سلفا عند انطاة الولاية به كما في الوكيل والوصي .

وإذا كان الأصل في الإباحة بالنسبة لتصرف الشخص في شأن نفسه ، فإن الأصل هو المنع أو عدم النفاذ بالنسبة لتصرف الشخص في شأن غيره ، والولاية بوصفها تجيز التصرف في شأن الغير لا تكون إلا بمستند شرعي قانونا كان أو حكما قضائيا أو اتفاقا رضائيا ، وبالنسبة للولاية العامة فهي لا ترد إلا بمستند شرعي يرد بقانون أو بمقتضى قانون ، لأنها إنما تتحد من أصل الشرعية العامة التي تربط الجماعة وتقيم هيئاتها الجامعة والحاكمة .

من هذا التصور الفقهي والنظر القانوني العام تتسلسل أركان القرار الإداري وأوضاعه القانونية ، وأركانه هي الإقصاء عن الإرادة الملزمة للغير بموجب الولاية العامة ، عن محصل موجود ومشروع ولسبب مشروع . والولاية تصح بشروطها المحددة في سندها ، فيجرى أعمالها في المجال المرسوم لها بما يعبر عنه بالاختصاص ، وتجرى بشروطها التي تشترطها القوانين لصحة أعمالها وبالإجراءات التي توجبها القوانين فالاختصاص يعتبر ذرع ولاية منوط بمن يشغل وظيفة معينة ، والشروط القانونية تقيد قيد أعمال الولاية إلا بشرطها ، والإجراءات تقيد ما أوجب مصدر الولاية العامة من شكل محدد ينبغي أن يجرى الإقصاء عن إرادة ذي الولاية العامة من خلاله ، وكل ذلك يندرج فيما يمكن القول بأنه شروط أعمال الولاية العامة وضوابطها ومحدداتها . ثم هي من حيث كونها ولاية عامة منوط أعمالها بما يرتبط بأصل شرعة الولاية العامة وهو ابتغاء تحقيق المصلحة العامة للجماعة في تصرفها القانوني والشرعي .

وإذا كان فقه القانون يمزج بين الشرعية والاستقرار في تبين الحقوق والمراكز القانونية ، فإن الإقصاء من الاعتماد من شأنه تغليب عنصر الشرعية والتضييق فيه يغلب عنصر الاستقرار والحوال أن قانون مجلس الدولة منذ نشأته في ١٩٤٦ ، أكد على ما يشوب القرار من عيوب تمس ولاية مصدره من حيث نطاق الولاية وضوابطها وأشكال أعمالها ، ومن حيث مدى المساس بركن الغاية المتمثل في مراعاة المصلحة العامة مما يظهر في حالة الانحراف في استعمال السلطة العامة ، وأكد القانون أن هذه العيوب إن شابت القرار منفردة أو مجتمعة كان القرار محلاً للطعن فيه خلال المدة المحددة لرفع الدعوى في ستين يوماً ، وذلك يفيد أن أحد عناصر استخدام الولاية العامة من هذه الجوانب المحددة بالقانون لا تقيد بذاتها انعدام القرار ولا عدم نفاذه مطلقاً .

وإذا كان مقتضى القياس المنطقي أن الخروج عن أطر الولاية العامة مجالاً أو ضوابط مشروطاً ، هو مما يجتنب بالتصرف إلى مشارف العدم لمسامحة بصالح الجماعة وتعميه إلى الغير وعدم إلزامه صاحبه بمصدر القرار ، إلا أن القانون غلب عنصر الاستقرار ، لأن التصرف المييب في مجال الولايات العامة لا يتعلق أثره بوضع فردى يسهل رده إلى

ما كان عليه ويسهل حصر أثاره المتعاقبة كبيع أو اجازة أو تحوّل ،
 إنما هذا التصرف المعيب فى مجال الولاية العامة يتعلق دائماً بأعمال
 متتابعة وأثار متعاقبة ويتداخل بعضها فى بعض ، بموجب النظام
 المؤسسى الذى تقوم عليه الأجهزة التى تمارس تلك الولايات العامة
 وما تتفرع اليه من تفريعات بعضها يقترب على بعض بأصول متداخلة
 وبفروع متشابكة ، والتصرف الإدارى أن يطل أو الغى إنما تقترب عليه
 من التفريعات والآثار ما قد يصعب حصره ومتابعته . ومن ثم رجح
 القانون عنصر الاستقرار بتحديد الأجل الذى يمكن فيه الطعن على
 القرار من ذى مصلحة ، وجعل السبب فرعاً من الطعن ميعاداً وأسباباً .

وإن أفصح ما اتسع له النظر الافتئائى والقضائى فى شأن انعدام
 القرار الإدارى ، إنما يرد فى حالات غصب السلطة الذى يبلغ عدم
 الاختصاص فيها حداً يفقد مصدر القرار فى أى من مجالات النظر القانونى
 حالات الغش الذى يفسد كل التصرفات فى أى من مجالات النظر القانونى
 وحد الجسامة هو ما تسقط به شبهة قيام الولاية العامة لدى مصدر
 القرار غصباً للسلطة أو ما هو فى حكم الغصب من الخطأ الشبيه بالعُدوان
 من حيث الغفظة ، والذى يعنى الوقوف عن درئهِ اضطراب توزيع الولاية
 العامة هيئات ومؤسسات ، وحد الجسامة أيضاً هو ما تفتقد النية فى
 إصدار القرار بشأنه نتيجة استخدام الغش ، وهو أيضاً ما يصل فى
 شأنه الانحراف فى استخدام السلطة الى حد تجريد القرار من ظلال
 مراعاة المصلحة العامة التى ما تقررت الولايات العامة المتعددة الى الغير
 غير المحصورة الا بمراعاتها وصيانتها وحراستها ، مما قد يلتبس به
 قصد مخالفة القانون أو قصد تحقيق النفع الذاتى أو الجنوح عن مصلحة
 عامة بواح غير ملتبسة .

ومن حالات الانعدام افتاء وقضاء كذلك ، حالة فقدان ركن المحل
 كتميين مرفق على غير وظيفة أو تعيين من هو فاقد أصل الشرط المهيء
 للعمل والمؤهل لشغل الوظيفة ، وفى هذا المجال يمكن أعمال الاجتهاد
 فى التمييز بين الجوهرى وغير الجوهرى من خواص ما يرد عليه القرار
 الإدارى ، بالفرقة بين أركان قيام المحل مما يبنى به أصل التماهيل
 اللازم لقيام الوضع القانونى ، وبين ما يعتبر شروط كمال فى التهيئة
 للوضع القانونى طبقاً للانساب والأصلح كشروط الأفضلية وتمييز الفاضل
 عن المضلول سواء فى شغل الوظائف أو الالتحاق بمعاهد التدريس

أو غيرها ، وهى عناصر اختيار وتقدير للنسب استقرت والطرد الاخذ بها بما جعلها من شروط التهيئ للوضع القانونى .

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص المقدمة ومن التوجيهات القانونية السابقة ، ان المشرع استحدث احكاما جديدة لشغل الوظائف المدنية القيادية فى الحكومة ووحدات الادارة المحلية وغيرها من الجهات المنصوص عليها فى المادة (١) من القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩١ ، المشار اليها ، وبمقتضى هذه الاحكام وكذلك الاحكام التى تضمنتها اللائحة التنفيذية لهذا القانون اضمنى من الجائز قانونا ان يجرى شغل أى من هذه الوظائف من بين العاملين بالوحدة أو من غيرهم بالجهات الأخرى متى استوفوا الشروط المقررة قانونا لشغلها ، ما لم تقرر السلطة المختصة بالتعيين قصر شغلها على العاملين بالوحدة ذاتها دين غيرها ، كما اورد المشرع حكما انتقاليا بالنسبة الى شاغلى الوظائف القيادية الموجودين بالخيمة فى تاريخ العمل به فى ١٩٩١/٣/٧ من مقتضاه ان تقيم اعمالهم عن الفترة السابقة طبقا للقواعد والاجراءات التى تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وذلك خلال سنة من تاريخ العمل به على ان يستمروا فى شغل وظائفهم حتى يتقرر تحديد اوضاعهم طبقا لاحكام هذا القانون .

وواضح من ذلك ان مناط اجراء التقييم وفقا لاحكام القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩١ المشار اليه ان يكون العامل شاغلا وظيفه قيادية فى تاريخ العمل به فى ١٩٩١/٣/٧ .

وخلصت الجمعية العمومية الى انه ولئن كان السيد / من الموجودين بالخيمة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ حيث نقل الى وزارة السياحة فى ١٩٩١/٣/٧ الا انه وبالنظر الى ان قرار نقله لم يعين له الوظيفة التى يشغلها فانه لا يكون من الشاغلين لوظيفة قيادية فى هذا التاريخ ومن ثم فما كان يجوز تقييم اعماله فى وظيفته كأمين عام للوزارة والتى صدر قرار وزير السياحة بتعيينه عليها فى ١٩٩١/٣/١٩ وفى تاريخ لاحق على تاريخ العمل بهذا القانون طبقا للمادة (٤) منه وتبعاً لذلك ما كان يجز صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٩٢ بتجديد مدة شغله لهذه الوظيفة وهو ما من شأنه ان يصم هذا القرار بالبطلان . الا ان هذا البطلان لا يهوى به الى

درك الاعتماد وانما يصمه بعيب مخالفة القانون ، ومن ثم فان انقضاء
المواعيد الموجبة لسحبه تكسيبه حضانة تعصمه من السحب والالغاء
استجابة لدواعي الاستقرار التي تفرض متى صدر قرار ادارى معيب
من شأنه أن يولد حقا ضرورة استقرار هذا القرار عقب فترة معينة من
الزمن بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية للقسمى الفتوى والتشريع الى
تحصن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٩٢ فيما
تفسمه من تجديد تعيين السيد / امينا عاما لوزارة السياحة
لمدة ثلاث سنوات .

(فتوى رقم ٣٤٠ فى ١١/٥/١٩٩٦ جلسة ١٣/٣/١٩٩٦ ملف رقم ٩٠١/٣/٨٦) .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٦

الجهز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية - أعضاء الادارات القانونية - اجر - احقية عضو الادارة القانونية في الاحتفاظ بما كان يتقاضاه ابان عمله السابق .

المادة (٨٠) من اللوائح العامة للجهز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية المقابلة للمادة (٢٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

انه ولئن كان الاصل ان العامل يستحق عند التعيين بداية الاجر المقرر لدرجة الوظيفة فان اللوائح العامة للجهز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية مسايرة في ذلك احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة خرجت على هذا الاصل حينما احتفظت لجموعة من العاملين من بينهم الماملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم في الهيئة وكذلك العاملين المدنيين بمكافأة شاملة عند تعيينهم في وظائف دائمة باجورهم التي كانوا يتقاضونها في وظائفهم السابقة اذا كانت تزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها اي منهم - شرط ذلك : الا يجاوز نهاية هذا الاجر وأن تكون مدة خدمته متصلة - نتيجة ذلك : سريان حكم المادة (٢٥) سالفة الذكر على أعضاء الادارات القانونية - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (٨٠) من اللوائح العامة للجهز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية المقابلة للمادة (٢٥) من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه : مع عدم الاخلال باحكام المادة ٤٢ من هذا النظام يحدد اجر المامل عند تعيينه ببداية مربوط الوظيفة التي يعين فيها ٠٠٠ واستثناء من ذلك اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى احتفظ له بالاجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط الا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة . ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصادية والعاملين بنظم خاصة والذين يعاد تعيينهم في الهيئة كما يسرى هذا الحكم على العاملين المعينين بمكافأة شاملة عند تعيينهم في وظائف دائمة ، .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم انه ولئن كان الاصل ان العامل يستحق عند التعيين بداية الاجر المقرر لدرجة الوظيفة فان

اللائحة العامة للجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية - مصايرة في ذلك الأحكام العامة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه - خرجت على هذا الأصل حينما احتفظت لمجموعة من العاملين من بينهم العاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم في الهيئة وكذلك العاملين المعينين بمكافأة شاملة عند تعيينهم في وظائف دائمة بأجورهم التي كانوا يتقاضونها في وظائفهم السابقة اذا كانت تزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها أى منهم شريطة الا يجاوز نهايته وان تكون مدة خدمته متصلة .

وان سبق للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٥ ان انتهت الى سريان حكم المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه المقابلة للمادة (٨٠) من اللوائح العامة للجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية - على اعضاء الادارات القانونية باعتباره مكملا للأحكام التي تضمنها القانون المنظم لشئونهم الوظيفية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فمن ثم يفدر متعينا القول بأحقية المعروضة حالته في الاحتفاظ بالمكافأة الشاملة التي كان يتقاضاها بجهة عمله السابقة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيد / المحامي بمشروع فوسفات أبو طرطور التابع للجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية في الاحتفاظ بالمكافأة الشاملة التي كان يتقاضاها ابان عمله السابق .

(فتوى رقم ١٩٣ في ٢٤/٣/١٩٩٦ جلسة ٢٠/٣/١٩٩٦ ملف رقم ٤٩٨/٦/٨٦) .

(١٢٨)

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٦

جامعات - أعضاء هيئة التدريس بالجامعات - مدرس - بلوغ السن القانونية لانتهاء
الخدمة - استاذ متفرغ .

المادة (٦٤) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .
المادة (١٢١) من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ - المادة (٥٦) من
اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩
لسنة ١٩٧٢ .

إذا كان عضو هيئة التدريس يشغل وظيفة مدرس حتى تاريخ بلوغه سن الإحالة إلى
المعاش فإنه يضمن استاذًا متفرغًا اعتبارًا من هذا التاريخ دون أن يعد ذلك بمثابة ترقية
له وعلى أن يستصحب وضعه السابق على بلوغه السن ويمثل بذات الحقوق والواجبات
المقررة لعضو هيئة التدريس من درجة مدرس دون أن يتصاعدها إلى الطوق المقررة لأعضاء
هيئة التدريس من درجتي استاذ واستاذ مساعد - سبب ذلك : انه ببلوغه السن القانونية
يخرج من عداد الموظفين بحكام الترتيبات المنصوص عليها بقانون تنظيم الجامعات - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن
المادة ٦٤ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٢ تنص على أن « أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاضعة
لهذا القانون هم : (أ) الأساتذة . (ب) الأساتذة المساعدين
(ج) المدرسون . في حين تنص المادة ١٢١ من ذات القانون
معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ على أنه « مع مراعاة حكم
المادة ١١٣ من هذا القانون يعين بصفة شخصية في ذات الكلية
أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين
وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة
في المعاش ، ويتقاضون مكافأة مالية إجمالية توازي الفرق بين الرتب
مضافا إليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين
المكافأة والمعاش . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٥٦ من اللائحة
التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، المشار إليه ، الصادر بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « مع مراعاة أحكام
قانون تنظيم الجامعات يكون للأستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة
للأستاذ وعليه واجباته ، وذلك فيما عدا تلك المراكز الإدارية وله على

وجه الخصوص عضوية مجلس القسم وعضوية مجلس الكلية والاشتراك في اختيار عميد الكلية وفقا للمواد ٥٢ ، ٤٠ ، ٤٣ من قانون تنظيم الجامعات » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع - رغبة منه في ألا تحرم الجامعات من خبرات أعضاء هيئة التدريس بها سواء كانوا أساتذة أو أساتذة مساعدين أو مدرسين الذين عملوا في محرابها أعواما عديدة أوجب - ما لم يرفض عضو هيئة التدريس - تعيينه بصفة شخصية عند بلوغه السن القانونية المقررة لانتهاء الخدمة كأستاذ متفرغ على نحو يستمر معه العضو في استصحاب ذات وضعه بحسب الدرجة الجامعية التي كان عليها في تاريخ إحالته الى المعاش ، دون نظر الى أنه أصبح أستاذا متفرغا ، إذ أنها محض تسمية يجرى التعبير بها مجرى الغالب ، كما أنها لا تعد في حكم الترقية الى درجة أستاذ لمن بلغ سن الستين على درجة أستاذ مساعد أو مدرس بحسبان أنه ببلوغه هذا السن يخرج من عداد المخاطبين بأحكام الترقيات المنصوص عليها بقانون تنظيم الجامعات المشار اليه . ولا ينال مما تقدم أو ينقص منه أن المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات نصت على أن للأستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للأستاذ وعليه واجباته فيما عدا تقلد المناصب الادارية وأن له - على وجه الخصوص - عضوية مجلس القسم وعضوية مجلس الكلية والاشتراك في اختيار عميد الكلية - (حيثما كان يجرى تعيين العميد بالانتخاب) ذلك لأن عضوية مجلس القسم والكلية والاشتراك في اختيار عميد الكلية ليست مقصورة على الأستاذ المتفرغ الذي كان قبل بلوغه سن الستين يشغل وظيفة أستاذ وحده وإنما يشترك معه فيها الأساتذة المساعدون والمدرسون طبقا لتخصص المواد ٤٠ ، ٤٣ (قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤) و ٥٢ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه لما كانت السيدة الدكتورة / فاطمة محمد كاظم تشغل وظيفة مدرس بكلية الزراعة جامعه اسبوط حتى تاريخ بلوغها سن الاحالة الى المعاش في ١٩٩٥/٨/٢٤ ومن ثم فانها طبقا للمادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه تضحى استاذا متفرغا اعتبارا من هذا التاريخ دون ان يعد ذلك بمثابة ترقية لها وعلى أن تستصحب وضعها السابق على بلوغها السن

وتعامل بذات الحقوق والواجبات المقررة لعضو هيئة التدريس من درجة مدرس دون أن تتعداها إلى الحقوق المقررة لأعضاء هيئة التدريس من درجتى أستاذ وأستاذ مساعد .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى
إلى أحقية من بلغ السن القانونية لانتهاء الخدمة من أعضاء هيئة
التدريس بالجامعة فى أن يصير أستاذا متفرغا طبقا للمادة ١٢١ من
قانون الجامعات ، أيا كانت درجة وظيفته السابقة ضمن أعضاء هيئة
التدريس ، ولا يخل حمله لقب أستاذ متفرغ من معاملته المالية حسب
الوظيفة التى كان يشغلها قبل بلوغه سن انتهاء الخدمة .

(فتوى رقم ١٩٦ فى ١٩٩٦/٣/٢٤ جلسة ١٩٩٦/٣/٢٠ ملف رقم ٢٥٨/٢/٨٦ ،)

مخبرات عامة - وظائف المخبرات العامة - نقل - تحديد الفئة المصادرة - إعادة تعيين - حساب الألفية .

المواد (١١ و ١٤ و ٤٠) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظم المخبرات العامة المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨١ في شأن معادلة وظائف المخبرات برتب ضباط القوات المسلحة .

المادة (٥) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بأفراد المخبرات العامة المضافة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ .

المشرع بعد أن بين وظائف المخبرات العامة بتقسيماتها المختلفة ، والمؤهلات العلمية المطلوبة لشغل كل منها عالج بموجب المادة (٥) سאלفة الذكر الآثار المترتبة على حصول أفراد المخبرات العامة الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس المخبرات العامة من شغل الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية على شهادات عليا أثناء الخدمة ، وأوجب عند نقلهم الى الجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام أن يتم النقل الى الوظائف التي تلائم مؤهلاتهم العليا التي حصلوا عليها - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظم المخبرات العامة تنص على أن « تقسم وظائف المخبرات العامة الى : أولا : وظائف المخبرات . ثانيا : وظائف متوسطة فنية وكتابية . ثالثا : وظائف أمن رابعا : وظائف مهنية . خامسا : وظائف معاونى خدمة ٠٠ » وتنص المادة (١٤) من القانون ذاته معدلة بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ على أن « المؤهلات العلمية التي يجب أن يكون المرشح للخدمة حاصلا عليها هي : ١ - مؤهل عال إذا كان التعيين في وظيفة من وظائف المخبرات . ب - مؤهل فوق المتوسط أو متوسط إذا كان التعيين في الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية . ج - أقل من المتوسط إذا كان التعيين في وظائف الأمن ٠٠٠ » وتنص المادة ٤٠ من ذات القانون على أنه « يجوز نقل أو إعادة تعيين أفراد المخبرات العامة في الجهاز الإداري للدولة ٠٠٠ » كما استعرضت الجمعية العمومية ما نصت عليه المادة (٥) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بأفراد المخبرات العامة المضافة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ من أن « أفراد المخبرات العامة الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس

المخابرات العامة من شاغلي الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية الذين حصلوا أو يحصلون على شهادات عليا أثناء الخدمة يمنحون الفئة السابعة بالوظائف المتوسطة الفنية والكتابية وتحسب أقدمياتهم فيها من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات وترفع مرتباتهم الى ٣٠٠ جنيه سنويا لمن لم تصل مرتباتهم الى هذا القدر ، وبالنسبة لمن كان منهم في الفئة السابعة ترد أقدمياتهم منها الى تاريخ الحصول على المؤهل اذا كان سابقا على تاريخ شغلهم هذه الوظيفة وترفع علاوة المخابرات المستحقة للأفراد المشار اليهم في الفقرة الأولى بمقدار ٥٠٪ من قيمتها المحددة بالجدول ويراعى عند نقلهم الى وحدات الجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام أن يتم النقل الى الوظائف التي تلائم مؤهلاتهم التي حصلوا عليها .

كما تبين للجمعية العمومية انه بتاريخ ١٩٨١/٣/٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧١ في شأن معادلة وظائف المخابرات برتب ضباط وأفراد القوات المسلحة وورد بالجدول المرفق لهذا القرار من الدرجة الرابعة بالوظائف المتوسطة المهنية والأمن والمعاونة تعادل الدرجة الثانية بالكادر العام .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع بعد أن بين وظائف المخابرات العامة بتقسيماتها المختلفة ، والمؤهلات العلمية المطلوبة لشغل كل منها ، عالج في المادة (٥) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ الآثار المترتبة على حصول أفراد المخابرات العامة الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس المخابرات العامة من شاغلي الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية على شهادات عليا أثناء الخدمة ، وأوجب عند نقلهم الى الجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام أن يتم النقل الى الوظائف التي تلائم مؤهلاتهم العليا التي حصلوا عليها .

وحيث تبين للجمعية العمومية أن المعروضة حالته قد عين على وظيفة من الوظائف المتوسطة من الفئة الثامنة بجهاز المخابرات العامة وتدرج في وظائفها الى أن وصل الى الدرجة الرابعة في ١/١/١٩٨٩ التي تعادل الدرجة الثانية من درجات الكادر العام طبقا لقرار

رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ثم حصل على بكالوريوس المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية في سبتمبر

سنة ١٩٨٩ ، ومن ثم فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٩٠
اذ راعى مؤهله العالى ، المشار اليه ، حيث نص على نقله الى وظيفة
اخصائى شئون ادارية ثان بالمجموعة النوعية لوظائف التنمية الادارية
- والى يعد هذا المؤهل ضمن المؤهلات اللازمة لشغلها -
صدر متفقاً وصحيح حكم القانون .

ولا ينال مما تقدم القول بأن المعروضة حالته كان يشغل وظيفة
من الوظائف المتوسطة الكتابية بما لم يكن يجوز معه نقله الى مجموعة
الوظائف العالية التخصصية اعمالاً لما نصت عليه المادة (١١) من قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
من أن « تعتبر كل مجموعة وحدة متميزة فى مجال التعيين والترقية
والنقل والندب ، ذلك انه لا مجال لتطبيق الحظر المشار اليه الا حيث
يتماق بالنقل من والى وظائف الوحدات التى تخضع لاحكام هذا القانون
الامر غير المائل فى الحالة المعروضة ، والقول بغير ذلك ينجاهل صريح
١٠ نص عليه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ١٠٥
لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فى عجز المادة ٥ منه من وجوب أن يتم نقل فرد
هيئة المخابرات الى الوظيفة التى تلائم مؤهله العالى الذى حصل
عليه اثناء الخدمة والذى لا يأتى الا بنقله الى احدى الوظائف التخصصية
التي يعتبر هذا المؤهل ضمن المؤهلات اللازمة لشغلها .

ومن حيث أنه فى مجال تحديد اقدمية المعروضة حالته فى الوظيفة
المنقول اليها والذى لا يعدو أن يكون القرار الصادر بذلك اعادة تعيين له
فيها فانه لما كانت المادة ٢/٢٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
المشار اليه تنص على أنه « اذا أعيد تعيين العامل فى وظيفة من مجموعة
اخرى فى نفس درجته او فى درجة اخرى تحسب اقدميته فى هذه
الحالة من تاريخ اعادة تعيينه » فانه يفدو متعيناً القول بأن اقدمية
المعروضة حالته فى الوظيفة المنقول اليها تكون من تاريخ اعادة تعيينه
فيها أى فى ١٩٩٠/٧/٢١ .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

(١) صحة قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٩٠ في الحالة المعروضة .

(٢) حساب اقدمية المعروضة حالته من تاريخ صدور القرار

المشار اليه في ١٩٩٠/٧/٢١ .

(فتوى رقم ٢٠٣ في ١٩٩٦/٣/٣٠ جلسة ١٩٩٦/٢/٢٠ ملف رقم ٩٣٠/٣/٨٦) .

(١٣٠)

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة - المقابل النقدي لاستثمارات السفر - مفهوم الأسرة - عائلة
العمل لوالدته - احقية .

المادتين (٢/٧٨ ، ٧٨ مكررا) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقرار رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ، وقراري
رئيس مجلس الوزراء رقمي ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ و ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ .

المشرع رغبة منه في تشجيع العاملين على العمل بالمناطق النائية وذلك بالمساهمة في
نقلات سفرهم واسرهم من وإلى مقر عملهم وفي سبيل ذلك قرر منحهم ميزة السفر
باستثمارات سفر مرتين مجانا والثالثة برربع اجرة ، كما زاد في دعايتهم بأن خيرهم بين
استعمال تلك الاستثمارات او الحصول على المقابل نقدي لها - يكفى لصرف هذه الاستثمارات
لأفراد أسرة العامل ان يكونوا من افراد أسرته أي من ذوي قريبه الذين يجمعهم اصل
مشترك وتلك المصفة تتحقق باعالة العامل لهم فعلا - نتيجة ذلك : لا يؤثر في ذلك المفايزه
في صياغة المادتين (٧٨ و ٧٨ مكررا) في اللائحة حينما استخدم المشرع في الأول لفظ
« العائلة » وفي الثانية لفظ « الأسرة » - مادام العامل يعول والدته وهي من ذوي قريبه
الذين يشملهم مفهوم الاسره فمن ثم يفقدو متعتنا احقيته في صرف المقابل عنها - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢/٧٨
من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقرار
رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يرخص للموظفين
بمحافظتي قنسا وأسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات
في كل سنة ميلادية اثنتين بالمجان والثالثة برربع اجرة » في حين
تنص المادة ٧٨ مكررا من ذات اللائحة معدلة بقرار رئيس الوزراء رقمي
٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ و ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ على أن « يصرف للعامل الذي
يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدي او استثمارات
سفر مجانية وفقا للقواعد الآتية : أولا : اذا اختار العامل المقابل
النقدي بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته بالمجان أو برربع اجرة
بالاستثمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالي : (١) أن
يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي
يعمل بها الى القاهرة . (٢) أن - يكون هذا المقابل عن عدد مرات
السفر المقررة وفقا للأحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف
الانتقال على أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل .
كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٣٤ من القانون المدني تنص على أن : -

(١) تتكون أسرة الشخص من ذوى قرياه . (٢) ويعتبر من ذوى القربى كل من يجمعهم أصل مشترك .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع رغبة منه في تشجيع العاملين على العمل بالمناطق النائية وذلك بالمصاهمة في نفقات سفرهم وأسرهم من وإلى مقر عملهم ، وفي سبيل - ذلك قرر منحهم ميزة السفر باستثمارات سفر مرتين مجاناً والثالثة بربيع أجرة ، كما زاد في رعايتهم بأن خيرهم بين استعمال تلك الاستثمارات أو الحصول على مقابل نقدي لها وفق الشروط والقواعد التي تضمنتها المادة ٧٨ مكرراً من اللائحة المشار إليها ، واكتفى لصرف استثمار السفر المقررة لأفراد أسرة العامل والبدل النقدي عنها أن يكونوا من أفراد أسرته أي من ذوى قرياه الذين يجمعهم أصل مشترك ، وتلك الصيغة تتحقق بأعالة العامل لهم فعلاً ، ولا يؤثر في ذلك المغايرة في صياغة المادتين ٧٨ و ٧٨ مكرراً في اللائحة حينئذ استُخدم المشرع في الأولى لفظ « العائلة » وفي الثانية لفظ « الأسرة » مما قد يفهم منه أن لكل منهما مدلوله الخاص الذي يستقل به عن الآخر ، ذلك أنه ما دام المشرع قد خير العامل بين أعمال حكم أي من المادتين بشأنه فإنه يتعين تفسير لفظ الأسرة بما يجعله متفقاً مع لفظ العائلة فيكون مقصوداً به كل من يعوله العامل فعلاً من ذوى قرياه بالمفهوم المتقدم .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم إلى أنه لما كان الثابت من الأوراق أن المعرّضة حالته طلب صرف المقابل النقدي لاستثمارات بدل السفر عن والدته التي يعولها وكان الأم من ذوى قرياه الذين يشملهم مفهوم الأسرة في تطبيق المادتين ٧٨ و ٧٨ مكرراً من لائحة بدل السفر المشار إليها ، فمن ثم يفدر متعيناً وقد تقدم بما يفيد إعالته لها القول بأحقية في صرف المقابل عنها .

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى احقية المعرّضة حالته في المقابل النقدي لاستثمارات السفر عن والدته التي يعولها .

(فتوى رقم ٢٠٥ في ١٩٩٦/٣/٣٠ جلسة ١٩٩٦/٣/٢٠ ملف رقم ١٩٥/٦/٨٦) .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية للمسعى الفتوى والتشريع - نزاع - عدم نجاح الجهة المدعية فى البات
حقها - رافى المطالبة .

المادة (٢) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية .

المشرع حظر انشاء او اقامة او استغلال او ادارة المنشآت الفندقية والسياحية بغير
ترخيص بذلك من وزارة السياحة - رافى وزارة السياحة اعتبار مشروع شاليهات بور توفيق
التابع لمحافظة السويس من المشروعات السياحية - الهيئة المدعية فى النزاع اخفقت فى
الهمة الدليل على الاغراض السياحية لهذا المشروع ولم تنجح فى البات حقها - نتيجة ذلك :
تغذى مطالبتها عارية من صحيح سندها حرية بالالتفات عنها - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية للمسعى الفتوى والتشريع ان المادة (٢) من
القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية تنص على
انه « لا يجوز انشاء او اقامة المنشآت الفندقية والسياحية او استغلالها
او ادارتها الا بترخيص من وزارة السياحة طبقا للشروط والاجراءات
التي يصدر بها قرار من وزير السياحة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان المشرع حظر انشاء
او اقامة او استغلال المنشآت الفندقية والسياحية بغير ترخيص
من وزارة السياحة .

وحيث تبين من الأوراق ان وزارة السياحة رفضت اعتبار مشروع
شاليهات بور توفيق التابع لمحافظة السويس من المشروعات السياحية ،
واكدت بكتابها رقم ١٤٣ فى ١٩٩٤/٧/٣ انه غير خاضع لاشراف
الوزارة . وحيث ان الهيئة المدعية اخفقت فى اقامة الدليل على الاغراض
السياحية لهذا المشروع ولم تنجح فى اثبات حقها ، ومن ثم تغذى مطالبتها
له اداء مبلغ ١٥٣٦٢٧٠٦٨ جنيه قيمة استهلاك المياه بفئة الاستخدام
السياحى عن الفترة المشار اليها عارية من صحيح سندها حرية بالالتفات
عنها ورفضها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
رفض مطالبة هيئة قناة السويس بالزام مشروع شاليهات بورتوفيق التابع
لمحافظة السويس اداء مبلغ ١٥٣٦٢٧٠٦٨ جنيه قيمة استهلاك المياه
عن الفترة من ١٩٩١/٦/٣٠ حتى ١٩٩٣/٦/٣٠ بفئة الاستخدام
السياحي .

(فتوى رقم ٢٠٦ في ١٩٩٦/٣/٣٠ جلسة ١٩٩٦/٣/٣٠ ملف رقم ٢٤٥٨/٢/٣٢ ، -

(١٣٢)

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٦

غرائب - اللجنة الأولمبية المصرية - حوافز للعاملين - حرية على الدخل - اعطاء .

المادتان (٤٩ ، ٥١ / ٣) من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

المادة (٤٤) من لائحة تنظيم شؤون العاملين باللجنة الأولمبية .

المشرع وضع أصلا علما مقتضاه سريان الضريبة على الدخل على المرتبات التي تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد إلى أي شخص عن خدمات أدت في مصر - استثناء من ذلك : اعطاء حوافز الانتاج التي تصرفها الجهات السابقة في الحدود المشار إليها في المادة ٥١ سالفة الذكر - حوافز الانتاج لم يعرفها المشرع وإنما وصفها بالوصف السابق - نتيجة ذلك : العبرة في تحديدها بعقيدة الواقع وهي أنها مبالغ تؤدي بالزيادة على المرتب الأصل لعنف العامل لبلد غاية الجهد والعناء لا يعلو أوقات العمل الرسمية وغير الرسمية - الحافز المقرر للعاملين باللجنة الأولمبية لا يعدو أن يكون حافز انتاج - طالما أخضع المشرع مرتبات العاملين باللجنة للضريبة على الدخل فإن ذلك يستتبع بحكم اللزوم سريان الاعطاء الخاص بحوافز الانتاج على المبالغ التي تدفعها اللجنة الأولمبية - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لمقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « تسرى الضريبة على ١ - ٢٠٠٠٠٠ - المرتبات وما في حكمها وماهيات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبطة لدى الحياة فيما عدا المعاشات - التي تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد إلى أي شخص مقيم في مصر وكذلك إلى أي شخص مقيم في الخارج عن خدمات أدت في مصر » ، كما تنص المادة ٥١ من ذات القانون ، فيما عدا ما ورد بالبند (٨) من المادة ٦ من هذا القانون تنحدد الإيرادات الخاصة للضريبة على أساس مجموع ما يحصل عليه العامل من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وإيرادات مرتبة لدى الحياة - فيما عدا المعاشات - وما يكون ممتزجا له من المزايا النقدية أو العينية - وذلك على الوجه الآتي : ١ - ٠٠٠٠ - ٢ - ٠٠٠ . ٣ - لا تسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون كمحافظ انتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من المرتب أو الأجر الأصلي ويشترط

الا يتجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة . وتعتبر حوافز انتاج في تطبيق احكام هذا البند ما يلي : ١ - المبالغ المدفوعة من الحكومة ، ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام - كحوافز انتاج طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها . ب - المبالغ المدفوعة من منشآت القطاع الخاص - الخاضعة لاحكام هذا القانون لزيادة الانتاج او لرفع مستوى الخدمات - طبقا للقواعد التي تصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى وزير القربى العاملة ، .

وأستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع بعد أن وضع أصلا عاما مقتضاه سريان الضريبة على الدخل على المرتبات التي تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد الى أى شخص عن خدمات أديت في مصر ، بعد أن وضع هذا الأصل أعفى حوافز الانتاج التي تصرفها الجهات السابقة في الحدود المشار اليها في المادة (٥١) . ولما كانت « حوافز الانتاج » والتي قضى بعدم سريان الضريبة الا فيما يجاوز مقدارها الحدود التي عينها ، لم يعرفها المشرع وانما اكتفى بوصفها بأنها المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وهو ما يجعل العبارة في تحديدها بحقيقة الواقع من الأمر والسبب والباعث لأدائها من تلك الجهات الى العاملين فيها طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لشئون العاملين فيها ، على اعتبار أن حوافز الانتاج انما هي مبالغ تؤدي بالزيادة على المرتب الأصلي لحفز العامل لبذل غاية الجهد واقتصاء في اوقات العمل الرسمية وغير الرسمية وذلك لئتم تأدية العمل على أكمل وجه وأوفر قدر منه ولحفزه على اجادة العمل واحسانه واتمامه وزيادة المنجز منه .

ومن حيث أن المادة ٤٤ من لائحة تنظيم شئون العاملين باللجنة الأولمبية تنص على أنه « يجوز تحفيز العاملين باللجنة لتحقيق أعلى معدلات الاداء وتمويضهم عن الجهود غير العادية وساعات التشغيل الاضافية وفقا للنظام الذي تقره اللجنة ويعتمده مجلس الادارة » . وتأسيسا على هذا النص صدرت لائحة الحوافز والأجور الاضافية للعاملين باللجنة التي أجازت صرف حافز شهري للعاملين باللجنة بواقع ١٢٠٪ شهريا من قيمة الأجر الأساسي للعامل وذلك حفزا لهم على حسن اداء العمل واحسانه واتمامه الأمر الذي يجعل هذه المبالغ لا تخرج عن كونها حافز انتاج يسرى عليها حكم الاعفاء سابق الإشارة اليه ،

ولا وجه للقول بعدم سريان هذا الاعفاء على تلك المبالغ سالفة الذكر على اعتبار أن اللجنة الأولمبية المصرية وهي هيئة خاصة ذات نفع عام لا تندرج ضمن الجهات التي أوردتها أي من الفقرتين (أ ، ب) من البند من المادة ٥١ في معرضة بيانها لما يعتبر من حوافز الانتاج المدفوعة من الحكومة والقطاع العام أو من منشآت القطاع العام أو من منشآت القطاع الخاص الخاضعة لأحكام هذا القانون ، لا وجه لهذا القول ، لأن المفارقة الواردة في البندين (أ ، ب) سالف الذكر ، لم يقصد بهما القطاع العام والخاص بموجب كونهما جهات للنشاط الاقتصادي ، إنما قصد بهما في صريح نص البند (١) وحدات القطاع العام الاقتصادي فضلا عن وحدات الحكومة والإدارة المصلبة الهيئات العامة ، ومقابل هذا الحكم ما ورد بالبند (ب) من منشآت القطاع الخاص بالمصدر المقابل للبند (١) ، أي سواء كان من جهات للقطاع الخاص الاقتصادي الرامى الى الربح أم كان من جهات القطاع الخاص بالمعنى المطلق له كالجمعيات والمؤسسات الخاصة وغيرها مما لا يستهدف الربح وما قد يستهدف نفعاً عاماً • وأية ذلك أن وجه التفرقة بين مجالى البندين (١ ، ب) لم يتعلق بنوع الحوافز المعفاة من الضريبة ولا بأشخاص من يتمتعون بالاعفاء ، إنما جاء وجه التفرقة فى إطار أو تفاصيل الاعفاء بالنسبة لمجال البند (١) إنما يتحدد طبقاً للقوانين واللوائح المنظمة له ، بينما تتحدد هذه التفاصيل بالنسبة للبند (ب) طبقاً لما يصدر به قرار وزير المالية بعد أخذ رأى وزير القوى العاملة ، وذلك ممن يخضعون لقانون العمل سواء كان رب العمل وحدة اقتصادية أو من الجمعيات والجهات التى لا تهدف ربحاً •

• ومن حيث أن المادة ٤٩ قضت بسريان الضريبة على الدخل على المرتبات التى تدفعها الجمعيات والمؤسسات الخاصة وهى ما ينطبق على مرتبات العاملين باللجنة الأولمبية الأمر الذى يستتبع بحكم اللزوم سريان الاعفاء الخاص بحوافز الانتاج على المبالغ التى تدفعها اللجنة وفقاً للمرصوف السابق •

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان الاعفاء المقرر بالبند (٣/ب) من المادة ٥١ من القانون المشار اليه على الحوافز التى يتقاضاها العاملون باللجنة الأولمبية المصرية •

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٦

أموال عامة - تخصيص - الانتفاع بالمال العام - مصدر الالتزام بأداء المقابل .
المادتان ٨٧ و ٨٨ من القانون المدني .

الأصل في ملكية الدولة وممتلكاتها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تنفيا منها إدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيما أعد له - نقل الانتفاع بالمال العام بين أشخاص القانون العام يكون بنقل الأثراف الإداري - الأملاك العامة خارج دائرة المعاملات - استثناء من ذلك : يكون للجهة العامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الفرض الذي أعد له بمقابل - شرط ذلك : أن يكون أداء المقابل بموافقة الجهة المستفيدة - إذن نقل المال العام من جهة إلى جهة هو في حقيقته نقل أثراف ونقل رعاية وصيانة وإدارة المال هو خارج عن مجال التعامل - مصدر الالتزام بأداء مقابل مرجعه الموافقة والاتفاق بين الجهتين - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لمسمى الفقري والتشريع أن المادة (٨٧) من القانون المدني تنص على أن « تعتبر أموالا عامة ، العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص . وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم » ، وأن المادة (٨٨) تنص على أن « تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهي تخصيصها بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل في ملكية الدولة وممتلكاتها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تنفيا منها إدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيما أعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين أشخاص القانون العام بنقل الأثراف الإداري على هذه الأموال بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزول أو التصرف فيها ، فالأملاك العامة تخرج من دائرة المعاملات بما نص عليه من عدم جواز بيعها أو التصرف فيها . واستثناء من هذا الأصل يكون للجهة العامة

أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الغرض الذي أعد له بمقابل شريطة أن يكون أداء هذا المقابل رهينا بموافقة الجهة المستفيدة . ويسرى على ذلك القواعد العامة في العقود من ضرورة الالتزام بما انضمت عليه ارادة الطرفين . ومن هنا يلزم التنويه بأن مصدر الالتزام بأداء المقابل لا يتأتى من نقل التخصيص من وجه من وجوه المنفعة العامة التابع لاحدى الهيئات العامة الى وجه آخر تابع لجهة أخرى من الجهات العامة وانما يتأتى مصدر التزام الجهة المنقول الى اشرافها المال العام من موافقتها واتفاقها على أداء هذا الالتزام الذي انصرفت اليه ارادتها خالصة صريحة . والحاصل أن نقل المال العام من جهة الى جهة هو في حقيقته ليس نقلا ملك يتمكن به المنقول اليه من استغلاله والتصرف فيه ، انما هو في حقيقته نقل اشراف ونقل رعاية وصيانة وإدارة لمال هو خارج عن مجال التعامل بموجب تخصيصه للنفع العام وانتقال تخصيصه من وجه نفع عام لوجه آخر للنفع العام ومن جهة عامة أمينة لجهة عامة أخرى راعية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن محافظ القاهرة أصدر قراره رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٩ بتخصيص قطعة الأرض رقم ١٠٦١ بالبساتين لهيئة النقل العام بالقاهرة لتقيم عليها فرعا لها وجراجا لمركباتها تمكينا لها من ادارة مرفق النقل العام بالقاهرة ، وذلك بالثمن الذي يتفق عليه . وأن قدرت اللجنة العليا لمتنمين أراضي الحكومة - وقتئذ - سعر المتر المربع من المساحة المشار اليها بأربعة جنيهات ، فمن ثم يتعين الالتزام بما انضمت عليه ارادة الطرفين في هذا الشأن بما لا يسوغ معه لمحافظة القاهرة النكريل عنه أو إعادة تقدير ثمن الأرض بما يخالف هذا الاتفاق .

الذات

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية هيئة النقل العام بالقاهرة في تملك قطعة الأرض محل النزاع وللشن المحدد من قبل اللجنة العليا لمتنمين أراضي الدولة بأربعة جنيهات للمتر المربع .

(فتوى رقم ٢٨٩ في ١٣/٤/١٩٩٦ جلسة ٢٠/٣/١٩٩٦ ملف رقم ٢٤٢٨/٢/٣٢) .

أموال عامة - تخصيص - الانتفاع بالمال العام - عدم انحسار وجه المنفعة العامة عن الأرض - عدم جواز التصرف بيها .
المادتان (٨٧ ، ٨٨) من القانون المدني .

الأصل في ملكية الدولة أو وحداتها المحلية أو مصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكية تنفيا منها إدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيما أعد له ، ويتم رصدها للمنفعة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ، كما يكون نقل الانتفاع بالمال العام بين أشخاص القانون بنقل الأسراف الإداري على هذه الأموال بدون مقابل ولا يحد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها إنما هو نقل للتخصيص من وجه من وجوه النفع العام إلى وجه آخر من هذه الوجوه ، وأن مفهوم المال العام يختلف من حيث الطبيعة عن مفهوم المال الخاص - سبب ذلك : لأن المال العام خارج عن إطار التعامل بموجب تخصيصه للنفع العام و يد الدولة عليه القرب إلى يد الأمانة والرعاية منها إلى يد التصرف والاستغلال وذلك حتى تنتهي صلت كمال عام بانتهاء تخصيصه لأي من وجوه النفع العام بموجب سند قانوني بذلك أو بالفعل - تطبيق .

تتبن للجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٨٧) من القانون المدني تنص على أن « تعتبر أموالا عامة المقارنات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص . وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم » وأن المادة (٨٨) تنص على أن « تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة ، وينتهي التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل في ملكية الدولة أو وحداتها المحلية أو مصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تنفيا منها إدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها . وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيما أعد له ، ويتم رصدها للمنفعة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص . كما يكون نقل الانتفاع

بالمال العام بين أشخاص القانون ينقل الاشراف الادارى على هذه الاموال بدون مقابل ، ولا يعد ذلك من قبيل التزول عن اموال الدولة او التصرف فيها ، انما هو نقل للتخصيص من وجه من وجوه النفع العام الى وجه آخر من هذه الوجوه * وان مفهوم المال العام يختلف من حيث الطبيعة عن مفهوم المال الخاص ، لان المال العام ليس مملوكا للدولة بذات السلطات التى تملكها الدولة او الافراد بالنسبة لما يملكونه ملكيه خاصة ، لان المال العام خارج عن اطار التعامل بموجب تخصيصه للنفع العام ، ويد الدولة عليه اقرب الى يد الامانة والرعاية منها الى يد التصرف والاستغلال ، وذلك حتى ينتهى صفته كمال عام بانتهاء تخصيصه لاي من وجوه النفع العام ، بموجب سند قانونى بذلك او بالفعل *

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الأرض التى تشغلها الهيئه العامه للأرصاء الجويه يهضبه حلوان محصصه للنفع العام بالفعل منذ عام ١٦٥٨ حين وضعت الهيئه يدها عليها ، وانها ما زالت مرصوده للاعراض المفرض بالهيئه تحقيقها ، وان وجه المنفعه التى اسبغ على هذه الارض لم ينحسر عنها بمقتضى سند قانونى يعتد به ولا كشفت ظروف الحال عن انقطاع تخصيصها للمنفعة العامة بالفعل ، فمن ثم لا يسوغ لمحافظة القاهرة أن تنشذ تصرفا ببيعها واستثناء مقابل لذلك الأمر الذى تغدو معه مطالبتها الهيئه العامه للأرصاء الجويه اداء ثمن هذه الأرض لا سند له من صحيح القانون *

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية لمقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية محافظة القاهرة فى استثناء ثمن الأرض محل النزاع *

(فتوى رقم ٢٩٠ فى ١٣/٤/١٩٩٦ جلسة ٢٠/٣/١٩٩٦ ملف رقم ٩٩/١٧) *

اصلاح زراعى - تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الاصلاح الزراعى - التصرف فى اراضي الاصلاح الزراعى .

المادة (٦) من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الاصلاح الزراعى .

المشرع رغبة منه فى استقرار الأوضاع الناجمة عن تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى بتعيين حد أقصى للملكية وبحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية أجاز للهيئة العامة للإصلاح الزراعى بيع أراضي الاصلاح الناشئة عن استيلاء الحكومة على الأراضي بالتطبيق للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لوضع اليد بالممارسة وبالثلثن الذى تقدره اللجنة العليا لتقدير أثمان أراضي الدولة - المشرع حثا للجهة الادارية على سرعة التنفيذ قرر تحديد مدة سنتين - تراخى الجهة الادارية عما اوصى به المشرع لا يفل يدها عن الاستمرار فى التنفيذ بما كللها به المشرع - دليل ذلك : عدم توضيح جزاء رتبته المشرع على البيع بعد هذا الميعاد - نتيجة ذلك : انه ليس هناك ما يفيد ان الوعد المخروط ينتهى بانتهائه ترخص جهة الادارة فى البيع بشروط هذا القانون واوضاعه - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة السادسة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه « فيما عدا الأرض الخاضعة للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى التصرف فى أراضي الاصلاح الزراعى بالممارسة لواعضى اليد عليها بالثلثن الذى تقدره اللجنة العليا لتقدير أثمان أراضي الدولة وذلك بالشروط ووفقا للضوابط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون » كما تنص المادة الثامنة من ذات القانون على أن « يتم الانتهاء من تنفيذ هذا القانون فى مدة أقصاها سنتان على أن تصدر اللائحة التنفيذية له بقرار من وزير الزراعة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أنه ، رغبة من المشرع فى استقرار الأوضاع الناجمة عن تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى بتعيين حد أقصى للملكية وبحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية ، أجاز للهيئة العامة للإصلاح الزراعى بيع أراضي الاصلاح الناشئة عن استيلاء الحكومة على الأراضي بالتطبيق للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية ، بيع تلك الأراضي لواعضى اليد بالممارسة وبالثلثن

الذى تفدره اللجنة العليا لتقدير اثمان اراضى الدولة ، وحثا من المشرع على سرعة تنفيذ ما ورد بهذا القانون من أحكام قرر أن تبادر الجهة الادارية فى تنفيذه فى مدة أقصاها سنتين من تاريخ المصل به ، وعلى هذا فإن استقالة مدة التنفيذ بعد الميعاد الذى ضربه المشرع لجهة الادارة فإن كان يفيد التراخى عما اوصى به المشرع الا انه لا يفيد الجبهة الادارية الباتعة عن الاستمرار فى تنفيذ ما كلفها المشرع به . والحاصل ان القانون لم يتضمن جزاء رتبته على مباشرة جهة الادارة البيع بعد هذا الميعاد الامر الذى يفيد أنه موعده تنظيمي ، والحاصل أيضا أن الأعمال التحضيرية للقانون لم تتضمن اشارة ما الى ما يفيد أن الموعد المضروب قصد به انتهاء ولاية جهة الادارة فى البيع بعده ، كما أن القول بغير ذلك من شأنه أن يجعل تنفيذ أحكام هذا القانون مرتبطا بأجل محدد لم يظهر وجه ارتباط له بالأهداف التى نيط بالقانون تحقيقها ، الأمر الذى يظهر منه جميعه أن ليس ثمة نص صريح ولا حكم ضمني ولا فهم يرد من سياق القانون ولا اشارة فى الأعمال المصاحبة لنصوص القانون ، ليس فى أى من ذلك ما يفيد أن الموعد المضروب ينتهى بانتهائه ترخص جهة الادارة فى البيع بشروط هذا القانون وأوضاعه .

للك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الموعد المشار اليه فى المادة الثامنة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ بشأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين اصلاح الزراعة هو ميعاد تنظيمي قصد به حث الجهة الادارية على الاسراع فى تطبيق أحكامه .

(فتوى رقم ٢٩١ فى ١٣/٤/١٩٩٦ جلسة ٢٠/٣/١٩٩٦ ملف رقم ١٠٠ / ٨٢/١) .

(١٣٦)

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٦

شركات قطاع الأعمال العام - عقد مقاومة الأعمال - زيادة في الأسعار - قراوات
سيادية - ظروف طارئة .

المادة (٤ مكرر و ٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير
الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة
المركزي سلطة تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية .

المشرع حرصا منه على تجنب رفع أسعار المنتجات ولما باهظ لا يتناسب البتة مع
تكاليف الإنتاج وسد الى وزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة
المحلية ومن بينها الأسمنت وأضفى المشرع على قرار التعديد صفة الالتزام على نحو يجب
معه أن يسود على الكافة بما لا سبيل الى الفكالك مما قرره والا تعرضى المخالف للجزاء
الجنائي ومن ثم تمت قرار التعديد او التسعير « بالسيادية » - الزيادة في سعر الأسمنت
قد تمت بموجب قراوات غير سيادية - نتيجة ذلك - لا حق للشركة في المطالبة بالفروق
كما لا يمكن الاستناد الى نظرية الظروف الطارئة لعدم توافر شروطها - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٤ مكرر)
من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد
الأرباح ، المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة
المركزي سلطة تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية تنص على أنه
« استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة المركزي بتحديد
أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالإجراءات المنصوص
عليها في تلك المواد » وان المادة (٩) منه تنص على أن « يعاقب بالحبس
مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهه
ولا تزيد على خمسمائة جنيهه أو بأحدى هاتين العقوبتين :

١ - من باع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر
أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها .. » كما تبين
للمجموعة العمومية أن الشروط العامة للمناقصة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ
من العقد المبرم بين الهيئة المصرية العامة لحماية الشبواطي، وشركة النصر
للمباني والانشاءات (إيجيكو) لصلية حماية الساحل الشمالى شرق مصب
فرع دمياط نصت في المادة الثامنة منها على أنه « بالنسبة لأسعار مواد
البناء الأسمنت والحديد والخشب دون غيرها المسعرة جبريا ستقوم الادارة

بمحاسبة المفاوض على فرق السعر سواء بالزيادة أو النقص في حالة قيام الحكومة بزيادة السعر أو تخفيضه وذلك بالنسبة للكمية التي يتسلمها بعد تعديل الأسعار وتكون لازمة للصناعات وللإدارة وحدها الحق في تحديد هذه الكميات ٠٠ ، كما تضمن محضر المفاوضات التي تمت مع الشركة - الذي يعد جزءاً من العقد وفقاً لنص المادة الأولى منه - أن يصرف للشركة أي زيادة في الأسعار من تاريخ تقديم الطلب في ٨/١٠/١٩٩٢ سواء للأسمنت أو الحديد بناءً على قرارات سيادية ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حرصاً منه على تجنب رفع أسعار المنتجات رفعاً باهظاً لا يتناسب البتة مع تكاليف الإنتاج ، وسد إلى وزير الصناعة اختصاصاً بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية ومن بينها الأسمنت ٠ واضفى المشرع على قرار التحديد صفة الالتزام على نحو يجب معه أن يسود على الكافة بما لا يسبيل إلى الفكك مما قرره والا تعرض المخالف للجزاء الجنائي ، ومن ثم نعت قرار التحديد أو التسعير « بالسيادية » ٠

ولما كان ذلك وكان العقد المبرم بين الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ وشركة النصر للمباني والانشاءات (ايجيكو) قد تضمن أحقية الشركة في تقاضي الزيادة التي تطرأ على سعر الأسمنت بموجب قرارات سيادية ، وإذا كانت الزيادة في سعر الأسمنت التي تتصلب الشركة بدائها إليها قد تمت بموجب قرارات صادرة من الشركة القابضة لاتتوافق فيها ذات عناصر قرار التحديد أو التسعير الجبري المشار إليه سواء من حيث السلطة المختصة بإصداره أو سنه هذا الإصدار وغاياته أو خاصية الالتزام ، وهو لا يعمد أن يكون تحديداً لسعر البيع تجريه الجهة البائنة في إطار أوضاع السوق وآلياته ، فمن ثم لا يندرج ذلك في عداد ما يعرف بالقرارات السيادية التي يسوغ معه للشركة استناداً إليها المطالبة بقيمة الزيادة التي طرأت على سعر الأسمنت ٠ كما لم يظهر من بنود عقد العملية مقترناً بالشروط العامة للمناقصة ومحضر المفاوضات أن إرادة الطرفين قد انصرفت إلى اقتضاء الشركة لأية زيادة تطرأ على سعر الأسمنت ٠ بل أن العقد مقترناً بالشروط العامة للمناقصة تناول تنظيم هذه المسألة ولم يسكت عنها وعين نطاقها بقيام الإدارة بمحاسبة المفاوض على فرق السعر سواء بالزيادة أو النقص في حالة قيام الحكومة بزيادة السعر أو تخفيضه وذلك بالنسبة للكمية التي يتسلمها بعد تعديل الأسعار وتكون لازمة للصناعات وللإدارة وحدها تحديد هذه الكميات ، بما لا يجوز للشركة من

بعد المطالبة بالزيادة الطارئة على سعر الأسمنت بموجب قرارات صادرة من الشركة القابضة نزولا عند قاعدة أن العقد شريفة المتعاقدين . ولم تر الجمعية العمومية - في الحالة المعروضة - الاستناد الى احكام نظرية الظروف الطارئة لتعويض الشركة المذكورة عن قدر ما أصابها من خسارة من جراء ارتفاع سعر الأسمنت . ذلك أن كمية الأسمنت المستخدم في العملية تبلغ ٣١٥٩٤ طن ، وأن خسارة الشركة نتيجة زيادة سعر الأسمنت تبلغ ٢١٣٣ ٠٠٠ جنيه . أى بنسبة ٥٪ من قيمة العقد الكلي للعملية بما لا يقوم به أثر الحادث الطارئ من صيرورة التزام الشركة بالتنفيذ مرهقا ويهدمها بخسارة فادحة تختل به اقتصاديات العقد اختلال جسيما اذ لا تبلغ الخسارة المشار اليها حد الفداحة وذلك في ضوء ما أوردته الشركة من بيان .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية شركة النصر للمباني والانشاءات (إيجيكو) في تقاضى فروق الزيادة فى اسعار الأسمنت فى الحالة المعروضة .

(فتوى رقم ٣٣٣ فى ٢١/٤/١٩٩٦ جلسة ٢١/٣/١٩٩٦ ملف رقم ٣١/٢/٧٨) .

(١٣٧)

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٦

عاملون بشركات قطاع الأعمال العام - إنهاء خدمة العاملين بسبب الانقطاع عن العمل -
عدم لزوم العرض على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في قانون العمل .
المواد (٤ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٨) من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات
قطاع الأعمال العام .

المادة (٨٥) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادرة بقرار
رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ .

تضمن القانون سالف الذكر وكذا اللائحة التنفيذية الصادرة تنفيذا له على سبيل
تفصيل الأحكام المتعلقة بانها، والخدمة للاستقالة الصريحة أو الضمنية - نتيجة ذلك :
لا وجه لاستمارة الأحكام الواردة بقانون العمل ومن ضمنها وجوب عرض حالات إنهاء الخدمة
للاستقالة على اللجنة الثلاثية - سبب ذلك : وجوب التفرقة بين إنهاء الخدمة للاستقالة
وبين الفصل من الخدمة كقوة تأديبية التي يتعين عرضها على اللجنة الثلاثية - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة الرابعة
من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال
العام تنص على أنه « ينقل العاملون بكل من هيئات القطاع العام وشركاته
الموجودون بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون الى الشركات الفاضة
أو الشركات التابعة لها بذات أوضاعهم الوظيفية .. وتستمر معاملة
هؤلاء العاملين بجميع الأنظمة والقواعد التي تنظم شؤونهم الوظيفية ، وذلك
الى أن تصدر لوائح أنظمة العاملين بالشركات المنقولين اليها » كما تنص
المادة (٤٤) من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون
رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على أن « تسرى في شأن واجبات العاملين
بالشركات الفاضة والتحقيق معهم .. وتسرى في شأن واجبات العاملين
بالشركات التابعة والتحقيق معهم وتاديبهم أحكام الفصل الخامس من
الباب الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ » .
وتنص المادة (٤٥) من ذات القانون على أن « تنتهي خدمة العامل لأحد
الأسباب الآتية : ٦٠٠ - لاستقالة ، وتحدد اللائحة التنفيذية الأوضاع
والإجراءات الخاصة بانتهاء خدمة العامل بسبب الاستقالة أو عدم
اللياقة للخدمة صحيا » . وتنص المادة (٤٨) من ذات القانون أيضا
« .. كما تسرى أحكام قانون العمل على العاملين بالشركة فيما لم يرد
بشأنه نص خاص في هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذا له ، وتنص

المادة (٨٥) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ على أن ، يعتبر العامل مقبدا استقالته في الحالتين الآتيتين : ١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من عشرة أيام مالم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه بعذر يقبله رئيس مجلس الإدارة ٢٠٠ - إذا انقطع عن عمله دون عذر يقبله رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو من يفوضه أى منهما حسب الأحوال أكثر من عشرين يوما متصلة في السنة ، وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لانتهاء هذه المدة . ويتعين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة سبعة أيام في الحالة الأولى وخمسة عشر يوما في الحالة الثانية .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع قد استحدث نظاما جديدا للعاملين بالشركات الخاضعة لاحكام هذا القانون تقضى بأن تستمر معاملتهم بذات الأوضاع السابقة لحين صدور اللوائح المنظمة لشئونهم ، الا انه استعمار بعض الأحكام الواردة بقانون العمل ، وكذلك المتعلقة بواجبات العاملين والتحقيق معهم وتاديبهم الواردة بالفصل الخامس من الباب الثالث من القانون المشار اليه ، وجعل من قانون العمل الشريعة العامة التي يتعين الرجوع اليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في احكام القانون رقم ٢٠٣ أو اللوائح الصادرة تنفيذا له .

ومن حيث أن قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ جعل من أسباب انتهاء خدمة العامل الاستقالة وأحال الى اللائحة التنفيذية الصادرة تنفيذا له ، بيان الاحكام التفصيلية لهذه الاستقالة سواء اكانت صريحة أو ضمنية ، فجعلت المادة (٨٥) من هذه اللائحة من انقطاع العامل بغير عذر مقبول المدد المشار اليها بهذه المادة قرينة على عزوفه عن العمل وربت على ذلك ذات آثار تقديم الاستقالة واعتبرتها في مقام الاستقالة الضمنية ، واجازت للشركة انهاء خدمته لهذا السبب ، وذلك بعد انذاره وفقا لاحكامها ، ولم تلزم الشركة بوجوب عرض هذه الحالات على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في قانون العمل .

ومن حيث ان القانون سالف الذكر واللائحة الصادرة تنفيذا له تضمنتا على سبيل التفصيل الاحكام المتعلقة بانهاء الخدمة للاستقالة الصريحة أو الضمنية ، فانه لا وجه لاستمارة تلك الاحكام المنظمة لها الواردة بقانون العمل ومن ضمنها وجوب عرض حالات انهاء الخدمة

للاستقالة على اللجنة الثلاثية سابق الإشارة إليها * وذلك اعمالا لنص المادة (٤٨) من قانون شركات قطاع الأعمال التي تقصر الرجوع الى قانون العمل على المسائل التي لم يتناولها القانون أو اللوائح المنظمة له * كما انه يجب التفرقة بين انتهاء الخدمة للاستقالة التي وردت الأحكام المنظمة لها في المادة ٨٥ من اللائحة التنفيذية للقانون وبين الفصل كمقوبة ، اذا انها وان كانا يتفقان في النتيجة الا انها يفترقان في الطبيعة والاجراءات والآثار ، لأن الفصل كمقوبة تأديبية يسبقه اجراءات التحقيق مع العامل بما تتضمنه من ضمانات عديدة تبدأ من سماع أقواله وانتهاء بتوقيع العقوبة من سلطة بذاتها ، كما ان انقضاء رابطة العمل تأديبيا بالفصل يكون مرجعه لجهة العمل فيما تنسبه الى العامل من مخالفة معينة في حين أن انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الضمنية مرجعه الى ارادة العامل نفسه يعزوفه عن العمل وتركه اياه ، مع توافر ضمانات أخرى بدءا من اذاره وتنبيهه الى ما تنويه جهة العمل من اتخاذ اجراء حياله مع تمكينه من تقديم اعذاره المبررة لانقطاعه وانتهاء بخضوع هذا كله لرقابة القضاء ومن ثم فانه يجب اعمال الأحكام الخاصة بكل منهما ، كلا في مجاله دون خلط أو ربط بينهما لم يهدف اليه المشرع ، وعلى هذا فان الأحكام الخاصة بوجود عرض حالات الفصل من العمل كجزاء تأديبي لا وجه لاعمالها أو استمارة أحكامها بالنسبة لحالات انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل ، وترتبا على ما تقدم فان حالات انتهاء الخدمة للعاملين بشركات قطاع الأعمال العام بسبب الانقطاع عن العمل لايلزم عرضها على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة (٦٢) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ *

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم لزوم عرض حالات انتهاء خدمة العاملين بشركات قطاع الأعمال العام بسبب الانقطاع عن العمل على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة (٦٢) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ *

(فتوى رقم ٣٢٤ في ١٩٩٦/٤/٢٢ جلسة ١٩٩٦/٣/٢٠ ملف رقم ٢٥٧/٢/٨٦) *

(١٣٨)

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٦

محكمة الثورة - مصادرة - غزو - اصلاح زراعى - حكم قضائى - كيفية تنفيذ الحكم -
الافراج عن الاطيان - ملكية طارئة - كيفية اداء التمويش .

المادة (١٠١) من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ مصادرة ارض أحد الأشخاص من قبل محكمة الثورة ، ثم صدور الطو عن كافة الأناو والعقوبات - نتيجة ذلك : ضرورة رد أموال وممتلكات هذا الشخص طائفا لم تزل هذه الأموال والممتلكات على ملك الدولة أما ما تم التصرف فيه فيحكم تاريخ التصرف وما اذا كان قبل الطو او بعده - ارض المروغة حالته لم يكن قد بيع منها شئ - معاد ذلك - تنفيذ حكم المحكمة لا يمكن أن تعدل فيه جهة الافتاء، نظرا لما له من قوة الامر المحكوم به وحجيته - رد الاموال -ينا او التوى عنها فى جميع الاحوال انما يكون فى حدود ما تقضى به قوانين الاصلاح الزراعى المتعاقبة بما تضمنته من تنظيم لاحكام الملكية الطارئة - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (١٠١) من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة غيبا فصلت فيه من حقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة » .

ومعاد ذلك أن الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة بها فصلت فيه بحيث يعتبر الحكم عنوان الحقيقة غيبا قضى فيه . بيد أن هذه الحجة لا تكون قاصرة على منطق الحكم فحسب وانما تمتد الى أسبابه التى يقوم عليها هذا المنطوق وارتبط بها ارتباطا وثيقا ، مما يجب مراعاتها عند تنفيذه فلا يأتى تنفيذ الحكم مخالفا لمنطوقه او لتلك الأسباب التى ارتبطت به وحازت حجة سواء بسواء مع منطق الحكم .

ومن حيث أن محكمة القضاء الادارى (دائرة منازعات الافراد والهيئات) قضت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٨٥ فى الدعوى رقم ٨٨ لسنة ٣٥ القضائية المقامة من السيد / ضد نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية بصفته الرئيس الأعلى للإدارة العامة للأموال المستردة ورئيس مجلس إدارة الهيئة

العامة للإصلاح الزراعي أولا : بإلغاء القرار السلبي الصادر من الجهة الإدارية بالامتناع عن تسليم المدعى أطيانه على الوجه المبين بالأسباب ، والزمّت الجهة الإدارية مصروفات هذا الطلب . ثانيا : وبالنسبة لطلب التعويض باحالة الدعوى الى مكتب خبراء وزارة العدل ليندب أحد خبرائه المختصين للانتقال الى عين النزاع ومعاينتها لتقدير التعويض المستحق للمدعى اعتبارا من ١٩٨٠/٢/٦ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ . »

واقامت المحكمة قضاءها على أن عقوبة المصادرة التي حكم بها على السيدة وشقيقتها قد ترتب عليها إيلولة الأموال المصادرة الى ملكية الدولة ، ومن ثم فإن العفو عن كافة الآثار والعقوبات يقتضى رد أموال وممتلكات السيدة / وشقيقتها ازالة لهذا الاثر واستقاطا لعقوبة المصادرة المحكوم بها ، وذلك بطبيعة الحال بالنسبة للأموال والممتلكات التي مازالت على ملك الدولة في ١٩٦٠/٢/٦ تاريخ صدور قرار العفو المذكور ، وكذلك رد ريع وثمار هذه الأموال والممتلكات مع مراعاة احكام التقادم . أما الأموال التي تصرفت فيها الدولة للغير بتصرفات نافذة للملكية ، فاذا كان قد تم قبل تاريخ صدور قرار العفو فلا يجوز الرجوع الى هذه التصرفات ويقتصر حق العفو عنه على استرداد صافي المقابل الذي حصلت عليه الدولة فعلا لقاء هذا التصرف دون الريع والثمار باعتبار أن الدولة في هذه الحالة في حكم الحائز حسن النية . أما اذا كانت التصرفات بعد قرار العفو فانها لا تسرى في حق العفو عنهم وترتب على هذه التصرفات حق المالك في التعويض عنها بقيمتها السوقية وقت البيع . وكذلك حقه في مقال الثمار المتولدة عن المال المتصرف فيه ، وبطبيعة الحال فان الأموال التي ترد عينا أو يعوض عنها يكون في حدود ما تقضى به قوانين الإصلاح الزراعي . وترتيباً على ذلك ، وان ثبت للمحكمة أن الأوراق قد خلت مما يفيد أن الدولة قد تصرفت في أموال وممتلكات المدعى تصرفات نافذة للملكية قبل ١٩٦٠/٢/٦ ، ومن ثم فإنه يحق له استرداد أمواله وممتلكاته وريعه وثمار هذه الأموال والممتلكات من تاريخ صدور قرار العفو . وخلصت المحكمة الى أنه متى كان قرار العفو المذكور يشمل المدعى ، كما أن أملاكه المصادرة ومن بينها الأطيان موضوع الدعوى لم يتم التصرف فيها قبل صدور قرار العفو ، لذلك يكون من المتعين على الجهة الإدارية أن ترد اليه هذه الأطيان مع ريعها وثمارها اعتبارا من ١٩٦٠/٢/٦ تاريخ صدور قرار العفو وأن امتناعها عن ذلك يمثل قرارا إداريا سلبيا مخالفا للقانون تقضي المحكمة بإلغائه .

واستظهرت الجمعية العمومية من حيثيات الحكم المشار اليه ان ارض المعروضة حالته لم يكن قد بيع منها شيء حتى ٦ من فبراير سنة ١٩٦٠ تاريخ صدور قرار العفو عن عقوبة المصادرة . ومن ثم فان الاصل ان ما بقى في حيازة الحكومة حتى صدور حكم محكمة القضاء الادارى المشار اليه يسلم عينا للمعروضة حالته . أما اذا تصرفت الدولة للفسر في اطيان المعروضة حالته تصرفا ناقلا للملكية بعد صدور قرار العفو ، فان هذه التصرفات لا تسرى في حقه الذى ارتفع اثر المصادرة عن ملكه بالعفو ، ما لم يتعطل حقه في استرداد هذه الأموال وثباتها او ريعها طبقا لقواعد الحيازة بشروطها المنصوص عليها في القانون المدنى . وعندئذ يترتب له حق قبل الدولة في الحصول على تعويض يقدر بالقيمة السوقية لها في تاريخ البيع وأن حكم المحكمة قد افاد جهارا وبوضوح ان التعويض انذى يقدر في هذه الحالة يمثل القيمة السوقية للأرض وقت بيعها وليس وقت الحكم بالتعويض او الاتفاق على تقديره ، وليس لجهة الافتاء ان تعدل في هذا الشأن عما قضت به المحكمة قضاء نهائيا تنسب عليه قوة الامر المحكوم وحججه ويغزو مناط الحقوق ومتعلقها ، وكذلك الامر بالنسبة لاستحقاق مقابل الشار المتولدة عنها . بمرعاة ان رد تلك الاموال عينا أو التعويض عنها في جميع الاحوال انها يكون في حدود ما تقضى به قوانين الاصلاح الزراعى المتعاقبة بما تضمنته من تنظيم لاحكام الملكية الطارئة .

ومن حيث ان قوانين الاصلاح الزراعى المتعاقبة وضعت حدا اقصى للملكية الاراضى الزراعية ، وضمانا لعدم مجاوزته له او الاخلال به وضعت جزاء على مخالفته وذلك بالنص على بطلان كل عقد يترتب عليه زيادة ملكية الفرد أو الأسرة عن الحد الاقصى المقرر قانونا ، وعدم جواز شمله . بيد ان المشرع رعاية منه لحالات قد تزيد فيها ملكية الفرد على الحد الاقصى بغير طريق التعاقد كالميراث أو الوصية وتوفيقا للالتزام بوضع حد اقصى للملكية وبين ما يكون للمالك من حق التصرف في القدر الزائد في ملكيته على النصاب اجازت له قوانين الاصلاح المتعاقبة ان يتصرف في القدر الزائد الطارىء في ملكيته خلال سنة من تاريخ ايلولتها اليه والا حق للحكومة ان تستولى عليه نظير التعويض المقرر قانونا . وقد نصت على ذلك الفقرة (ز) من المادة (٢) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى ، والمادة (٢) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، والمادة (٧) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ التى جرى نصها على انه « اذا زادت بعد العمل بهذا القانون — ملكية الفرد على خمسين فداناً بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق

كسب الملكية بغير طريق التعاقد أو ملكية الأسرة على المائة فدان بسبب من تلك الأسباب أو بسبب الزواج أو الطلاق ، وجب تقديم اقرار الى الهيئة العلية للاصلاح الزراعى عن الملكية بعد حدوث الزيادة وذلك خلال المواعيد ووفقاً للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية . ويجوز للفرد أو الأسرة التصرف فى القدر الزائد - بتصرفات ثابتة التاريخ - خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة والا كان للحكومة أن تستولى ، نظير التعويض المنصوص عليه فى المادة (٩) على مقدار الزيادة اعتباراً من تاريخ انقضاء تلك السنة » . ومن ثم فإن حق الدولة فى الاستيلاء منوط بعدم استعمال المالك للرخصة أو المكتة التى قررها له القانون خلال المدة المحددة . فإذا امتنع عن المالك استعمالها لسبب خارج عن ارادته امتنع انزال الحكم الذى فرضه المشرع .

ومن حيث أن مكتة التصرف للمعروضة حالته فى القدر الزائد على حد الاحتفاظ المقرر قانوناً تقوم وتتوافر بقدرته على إجراء مثل هذا التصرف وهو ما لا يكون الا بتسليمه الفعلى لأطيانه واسترداده لها ، ومن هذا التاريخ يبدأ سريان المهلة المحددة للتصرف فى القدر الزائد على حد الاحتفاظ ، ومن ثم وجب تسليم المعروضة حالته أطيانه انفاذاً للحكم الصادر لصالحه ، على أن يقوم بالتصرف فى القدر الزائد منها على حد الاحتفاظ خلال سنة من تاريخ التسليم الفعلى ، فإذا كانت الأطيان قد تم بيعها وجب أن يؤدى اليه تعويض عنها يماثل قيمتها السوقية وقت البيع .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولاً : اذا كانت أرضه السابق مصادرتها ثم الافراج عنها والأرض الموروثة له عن شقيقته ، تزال لدى الدولة لم يجر التصرف فيها الى الغير بتصرفات ناظلة للملكية فانها تسلم اليه وما زاد منها على نصاب الملكية المحددة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يعتبر فى حكم الملكية الطارئة مما يجيز له التصرف فيها خلال سنة من تاريخ الافراج عنها وتسليمها اليه مما يتيح له ملكية التصرف فيها وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

ثانياً : ما جرى التصرف فيه من الدولة بتصرفات ناظلة للملكية بعد صدور قرار العفو يعوض عنها بقيمتها السوقية وقت البيع ، طبقاً لما ورد بأسباب حكم المحكمة المحال اليها فى المنطوق .

ثالثا : لجهة الادارة والمالك ان يتفقا على ان تؤدى الدولة التعويض للمحكوم له فى صورة اطينان زراعية او عقارية على ان يجرى اولا حساب التعويض النقدى له مقدرا بالقيمة السوقية لما بيع من ارضه وقت حصول البيع وذلك امثالا لما نص عليه الحكم النهائى ذى الحجية وقوة التنفيذ الملزمة ، ثم يستبدل المحكوم له بهذا التعويض اعيانا من ملك الدولة مقدرة بالسعر السوقى للاعيان عند تمام الاتفاق بين الطرفين وذلك بشرط الا يزيد حجم الارض الزراعية التى يستوفى بها التعويض عن حد الملكية المسموح به وقت الاتفاق باعتبار ان امتلاكه لهذه الارض هو امتلاك لأرض جديدة يجرى بطريق ارادى ويبطل فيما :
 :أد عن حد النصاب المحدد فى القانون .

(فتوى رقم ٣٣٩ فى ١١/٥/١٩٩٦ جلسة ٢٠/٣/١٩٩٦ ملف رقم ١٠٠/١/٧) -

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٩٦

جامعات - أعضاء هيئة التدريس - الأستاذ المتفرغ - مكافآته .

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .

مكافآة الأستاذ المتفرغ - عدم دخول بدل تمثيل الوظائف التي شغلها الأستاذ المتفرغ قبل إحالته الى المعاش فمن عناصر حساب المكافآة التي تستحق له كاستاذ متفرغ - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢٥ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « يصدر بتعيين رئيس الجامعة قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي . . . ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا وظيفه استاذ على سبيل التذكآر فإذا لم تجدد مدته أو ترك رئاسة الجامعة قبل نهاية المدة عاد الى شغل وظيفه استاذ التي كان يشغلها من قبل اذا كانت شاغرة ، فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية الى أن تخلو » . وتنص المادة ١/١٢١ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ على أنه « مع مراعاة حكم المادة ١١٤ على أن يبقى بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من بلغوا سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ولا تحسب هذه المدة في المعاش ، ويتقاضون مكافآة أجمالية توازي الفرق بين المرتب مضافاً اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين المكافآة والمعاش » . كما تبين للجمعية العمومية أن البند ٨ من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات الملحق بقانون تنظيم الجامعات ، المشار اليه ، نص على أن يحتفظ بمرتبه بصفة شخصية رئيس الجامعة أو نائب رئيس الجامعة أو أمين المجلس الأعلى للجامعات الذي يترك منصبه لآى سبب من الأسباب ، ويعود الى هيئة التدريس » كما ينص البند ٩ من القواعد ذاتها قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ على أن « يسوى معاش رئيس الجامعة على أساس المرتب الذي يتقاضاه على ألا يتجاوز المعاش ١٥٠ جنيها شهريا .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع - من ناحية - احتفظ لرئيس الجامعة طوال مدة شغله لرئاسة الجامعة بوظيفته

الأصلية كاستاذ على سبيل التفكار فإذا لم تجدد مدة شغله لها أو تركها قبل نهايتها عاد الى شغل وظيفه أستاذ التي كان يشغلها اذا كانت شاغرة أو يشغلها بصفة شخصية الى أن تخلو اذا لم تكن شاغرة وفي هذه الحالة يحتفظ له المشرع - أيضا - بمرتبه بصفة شخصية ، أما اذا كانت خدمته كرئيس للجامعة انتهت لبلوغه سن الاحالة الى المعاش فقد أوجب المشرع تسوية معاشه على أساس المرتب الذي كان يتقاضاه كمرتب للجامعة ، وبما لا يجاوز مائة وخمسين جنيها طبقا لحكم البند ٩ من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات المحقق بقانون تنظيم الجامعات ، المشار اليه ، قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ .

ومن ناحية أخرى ، ورغبة من المشرع في الا تحرم الجامعات من خبرات أستاذتها الذين عملوا في محرابها أعواما عديدة أوجب - ما لم يرفض عضو هيئة التدريس - تعيينه عند بلوغه السن القانونية المقررة لانتهاء خدمته كاستاذ متفرغ حتى بلوغه سن الخامسة والستين طبقا لحكم المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ الذي جعل التعيين في وظيفة أستاذ متفرغ مدى الحياة ودون حد أقصى ما لم يعترض عضو هيئة التدريس - وذلك لتاء مكافأة اجمالية توازي الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش .

واستعرضت الجمعية العمومية ما جرى به اتفاقها بجلستي ١٩٨٠/٢/٢٠ و ١٩٨٥/٤/١٧ من أنه وان كان يتمين الاعتراد كأصل عام عند حساب المكافأة بعد الاحالة الى المعاش بالمرتب والرواتب الإضافية المقررة للوظيفة التي يشغلها عضو هيئة التدريس عند احالته الى المعاش ، الا أن المشرع وقد قرر تسوية معاش رئيس الجامعة على أساس هذا المرتب بعد احالته الى المعاش فإنه استثناء من الأصل العام سالف الذكر تحدد مكافأة الاستاذ المتفرغ الذي شغل وظيفة رئيس الجامعة قبل احالته الى المعاش على أساس مرتب هذه الوظيفة . ولما كان الاعتراد بهذا المرتب يمثل استثناء من القاعدة العامة المقررة في حساب المكافأة المستحقة لمن يعين بعد بلوغه سن الستين فإنه لا يجوز اتوسع في هذا الاستثناء باضافة بدل التمثيل المقرر لشاغل وظيفة رئيس الجامعة الى المرتب عند حساب مكافأة رئيس الجامعة الذي يعين بعد احالته الى المعاش بوظيفة أستاذ متفرغ ، وانما يتمين حساب مكافأته على أساس الفرق بين المرتب المقرر لرئيس الجامعة والبدلات الإضافية

المقرر للاستاذ وبين المعاش المستحق له ، أما بدل التمثيل فانه لا يصرف الا لشاغل الوظيفة المقرر لها هذا البديل الامر الذى لا يتحقق بالنسبة الى رئيس الجامعة المحال الى المعاش لانه لا يقوم بأعباء هذه الوظيفة وانما بوظيفة استاذ متفرغ هذا فضلا عن أن رئيس الجامعة الذى بلغ سن المعاش انما يمين استاذاً متفرغاً بموجب كونه يحتفظ بوظيفة استاذ على سبيل التذكار وشأنه في ذلك شأن العميد أو رئيس القسم الذى يحتفظ بوظيفة الاستاذ فعلاً ، كما أن اهلية التعيين في وظيفة الاستاذ المتفرغ انما ترد من سبق شغل المعين وظيفه الاستاذ فعلاً أو على سبيل التذكار ولا ترد بموجب شغل أى وظيفة أخرى بالجامعة سواء رئاسة الجامعة أو نيابة الرئيس أو العمادة أو رئاسة القسم .

وخلصت الجمعية العمومية ما تقدم الى أنه لما كان تعيين الاستاذ رئيس جامعة القاهرة الأسبق استاذاً متفرغاً بكلية طب قصر العيني والاستاذ الدكتور / استاذاً متفرغاً بكلية الزراعة انما جرى بموجب كون الأول محتفظ بوظيفة استاذ على سبيل التذكار وسبق شغل الثانى وظيفه الاستاذ فعلاً أثر انتهاء خدمته كوزير للزراعة واستصلاح الاراضى ولم يرد هذا التعيين بموجب شغل الأول وظيفه رئيس جامعة القاهرة وشغل الثانى وظيفه وزير ومن ثم فانه يفقد متعينا عند حساب المكافأة المقررة عند التعيين على وظيفة استاذ متفرغ الا يشمل بدل التمثيل الذى كانا يتقاضاه كل منهما في وظيفته السابقة .

الذات

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم دخول بدل التمثيل ضمن العناصر التى تحسب على أساسها المكافأة المستحقة للاستاذ المتفرغ في الحالة المعروضة .

(فتوى رقم ٢٣٠ في ١٩٩٦/٤/٧ جلسة ١٩٩٦/٤/٣ ملف رقم ١٢٩٩/٤/٨٦) .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضريبة اللمعة - فرضها - (رسوم) (هيئة الشرطة) .

القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن اللمعة - القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ بفرض رسم اضافي على التذاكر المبيعة في المباريات الرياضية والطلات التي تفرغ عليها ضريبة اللمعة - التذاكر المبيعة لرواد مدينة الملاهي بشاطئ المعمورة - تكليفها - لا تعد تذاكر او اجرة مكان وانما هي مقابل استخدام رواد المدينة للالعب الموجودة بها وليست تذاكر دخول مباراة او حفلة مما تفرغ عليه ضريبة اللمعة .

نتيجة ذلك : عدم خضوع التذاكر المبيعة لرواد مدينة الملاهي بشاطئ المعمورة للرسم الاضافي المقرر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي تنص على أنه « تفرض ضريبة على كل دخول او اجرة مكان في الدور والمحال المبينة بالجدولين ١ ، ب المحققين بهذا القانون وذلك وفقاً للفئات الواردة فيها ويجوز لوزير المالية بقرار يصدره اضافة دور او محال مماثلة للدور او المحال الواردة فيها » . كما تنص المادة الثالثة من ذات القانون على انه « لا تحصل الضريبة على المحال التي يكون الدخول فيها حراً ، ومع ذلك اذا ادرج المستغل اجرة الدخول في ثمن مأكولات او مشروبات او غيرها او اية خدمة يؤديها فرضت الضريبة على المبلغ الزائد على قيمة الاشياء المذكورة » ، في حين تنص المادة ١٦ على أنه « تسرى احكام هذا القانون في المدن والبنادر والجهات المبينة في الجدول الملحق بهذا القانون » . ولوزير المالية أن يضيف بقرار يصدره الى الجدول المذكور بندر او بنادر او جهات أخرى . وتلاحظ للجمعية العمومية انه كان قد صدر قرار وزير المالية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ بسريان احكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، المشار اليه ، على مدينة الاسكندرية ، كما صدر قراره رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الضرائب في اضافة دور او محال مماثلة للدور او المحال الواردة بالجدول (ب) الملحق بانقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، المشار اليه وقد أصدر الأخير قراره رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ باضافة الشواطئ التي يكون الدخول فيها بأجر ومنها شاطئ المعمورة الى الجدول (ب) الملحق بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه اعتباراً من ١٩٨٣/٩/٢٥ . وتبين للجمعية العمومية ايضاً أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ المشار

اليه تنص على أنه « يفرض رسم اضافى على ما يأتى : (١)
 (ج) التذاكر المباعة فى المباريات الرياضية والحفلات التى تفرض عليها
 ضريبة بموجب القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ويحدد الرسم
 بمشرة قروش اذا كانت قيمة التذاكر تقل عن جنيه واحد وعشرين قرشا
 اذا زادت قيمتها على ذلك » . واستعرضت الجمعية العمومية فتواها
 رقم ٣٠٦ فى ١٩٩١/٥/٢ - الصادرة بجلستها المنعقدة فى ١٩٩١/١/٢
 والتى انتهت فيها الى بطلان قرار رئيس مصلحة الضرائب رقم ٢ لسنة
 ١٩٨٢ ورقم ١٠١١ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمناه من اضافة دخول الشواطىء
 المتميزة العامة الأخرى الى المحال والدور التى تستحق عليها الضريبة
 على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى المقررة بالقانون رقم
 ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ... » . تاسيساً على أن السلطة التفويضية المقررة
 لوزير المالية فى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ « مما يجب أن يبأشرها
 بنفسه وليس له أن يفوض ذلك الى غيره اذا اختصه الشارع به وحده
 ولم يجعل له أن يكل ذلك الى غيره » . فما أوجب القانون على وزير المالية
 واختصه به وجعل لما يصدر منه من قرارات فى هذا الخصوص قوة
 القانون وحكمه وهو ما يجب أن يقوم به بقرارات تصدر منه نفسه ولا يجوز
 أن يفوض فى ذلك غيره » .

واستظهرت الجمعية العمومية بما تقدم أن ضريبة الملاهى المقررة
 بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، المشار اليه ، انما تفرض على كل دخول
 أو اجرة مكان من الأماكن المشار اليها بالجداول الملحقه بهذا القانون
 (ب) ، كما أن الرسم الاضافى المقرر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١
 يفرض على التذاكر المباعة فى المباريات الرياضية والحفلات التى تفرض
 عليها الضريبة المقررة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

ومن حيث أنه ولئن كان شاطئ المعمورة ضمن الأماكن المشار
 اليها بالجداول الملحقه بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بموجب قرار رئيس
 مصلحة الضرائب رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ الذى سبق أن انتهت الجمعية
 العمومية الى بطلانه ، الا أن التذاكر المباعة لرواد مدينة الملاهى بشاطئ
 المعمورة لا تعد تذاكر دخول أو اجرة مكان وانما هى مقابل استخدام
 رواد المدينة للألعاب الموجودة بها ، فضلا عن أنها ليست تذاكر دخول
 مباراة أو حفلة مما تفرض عليه الضريبة وفقا لهذا القانون ، ومن ثم فانها
 لا تخضع للرسم الاضافى المقرر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ المشار
 اليه .

الذاتك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع
التذاكر المباعة لرواد مدينة الملاهي بشاطئ المعمورة بالاسكندرية مقابل
استخدامهم للالعاب الموجودة بها للرسم الاضافى المقرر بالقانون رقم ٣٥
لسنة ١٩٨١ .

(فتوى رقم ٢٣١ فى ١٩٩٦/٤/٧ - جلسة ١٩٩٦/٤/٣ ملف رقم ٤٨٩/٢/٣٧) .

عاملون مدنيون بالدولة - بدل سفر ومصاريف انتقال - (لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال) - حكم - تنفيذ مناط صرف بدل السفر ومصاريف الانتقال المنصوص عليه بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال مرهون بقيام الموظف فعلا بأعباء الوظيفة المقرر لها هذا البدل أو ذلك - لا يكفى مجرد شغل الوظيفة حكما - استقلال بدل الانتقال الثابت عن المرتب من حيث شروط استحقاقه وموانع تقاضيه ترقية أحد العاملين بأثر رجعي من تاريخ صدور القرار الحكومى بالفاته مع ما يترتب على ذلك من آثار شاملا للفروق المالية عن المرتب الاساسى للوظيفة وملحقاته - لا يدخل ضمن هذه الملحقات ما يكون منها مرهونا بالاناء الفعل لأعمال الوظيفة - نتيجة ذلك - عدم اندراج البدل ضمن الآثار المالية المترتبة على الحكم - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه « يجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد وبناء على اقتراح ديوان الموظفين تقرير راتب ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحية - ولا يمنح هذا الراتب الا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعى القيام بأعمالها المصلحية استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا ، كما استعرضت الجمعية العمومية ما ورد بالكتاب - الدورى رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن بدل السيارات لبعض كبار الموظفين من أنه « بناء على قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥١ سحبت السيارات الحكومية التى كانت مخصصة لحضرات وكلاء الوزارات ومن هم فى درجاتهم أو فى درجات أعلى ، وكلاء الوزارات المساعدين وصرف لهم بدل نقدى مقداره الآن ٢٠ جنيها فى الشهر لكل من سحبت منه السيارة التى كانت مخصصة له » وأن اللجنة المالية « رأت الموافقة على صرف بدل السيارة لمن يكلف بقرار كتابى للقيام بعمل وظيفة من الوظائف التى قرر لشاغلها بدل سيارة من السيارات المسحوبة أو يكون قيامه بعمل الوظيفة عملا بنص قانونى » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أنه سواء تعلق الأمر ببديل الانتقال الثابت المقرر بالمادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار إليها أو ببديل السيارة الذى قرره مجلس الوزراء فى ١٩٥١/٧/٢٢ فإن مناط صرف أى منهما مرهون بقيام الموظف فعلا

بأعياء الوظيفة المقرر لها هذا البديل أو ذلك ، ولا يكفى فى هذا الصدد مجرد شغل هذه الوظيفة حكما . وإن بديل الانتقال الثابت وإن اعتبر من توابيع المرتب يدور معه من حيث الدورية ومن حيث ارتباطه بشغل الوظيفة لمركز قانونى ، فإنه يستقل بذاته من حيث شروط استحقاقه وموانع تقلضه .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه وإن كان المعروضة حالته قد استصدر لصالحه حكما من المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٢٩٧٥ لسنة ٣٦ قى يقضى بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخليه فى الترقية لوظيفة رئيس الادارة المركزية للشئون القانونية مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وكان من مقتضى تنفيذ هذا الحكم اعادة الحال الى ما كان عليه لو لم يصدر هذا القرار وترقيته الى هذه الوظيفة اعتبارا من تاريخ صدور القرار الملقى مع ما يترتب على ذلك من آثار شاملا الفروق المالية عن المرتب الاساسى المقرر لهذه الوظيفة وملحقاته ، الا انه لا يدخل ضمن هذه الملحقات ما يكون منها موهونا بالاداء الفعلى لأعمال الوظيفة شأن بديل الانتقال الثابت أو بديل السيارة فى الصالة المعروضة ، ومن ثم يفدو متعينا عدم اندراج هذا البديل ضمن الآثار المالية المترتبة على هذا الحكم وبالتالى عدم احقية المعروضة حالته فى صرف البديل المشار اليه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد / فى صرف بديل الانتقال الثابت المقرر لشاغلى وظائف الدرجة العالية .

(فتوى رقم ٢٣٢ فى ١٩٩٦/٤/٣ جلسة ١٩٩٦/٤/٣ ملف رقم ٨٩٥/٣/٨٦) .

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضريبة ارباح واسمالية .

المادتان ١١١ ، ١١٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

المشرع الضريبي وضع اصلا عاما مقتضاه خضوع الارباح التي حققتها شركات الاموال مصرية كانت او اجنبية العاملة في مصر ايا كان الغرض من نشاطها للضريبة المفروضة على شركات الاموال وقضى بسريان هذه الضريبة على البنوك والشركات والمنشآت الاجنبية وذلك بالنسبة لارباحها المحققة عن نشاطها في مصر - وعاء الضريبة الارباح التي تحقق عند بيع اصل من اصول الشركة .

اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر - نطاق سريانها - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١١١ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافي الارباح الكلية لشركة الاموال المشتغلة في مصر ايا كان الغرض منها بما في ذلك الارباح الناتجة عن مباشرة نشاط في الخارج ما لم يكن متخذاً شكل منشأة مستقلة وتسرى الضريبة على :

٣ - البنوك والشركات والمنشآت الاجنبية التي تعمل في مصر سواء اكانت اصلية ولو كان مركزها الرئيسي في الخارج أو كانت فروعا لهذه البنوك والشركات والمنشآت بالنسبة للارباح التي تحققها عند مباشرة نشاطها في مصر » وتنص المادة ١١٧ من ذات القانون على أن « تسرى الضريبة على الارباح الناتجة عن بيع أى أصل من الاصول الراسمالية للشركة وكذا الارباح المحققة من التعويضات نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أى أصل من هذه الاصول سواء اثناء قيام الشركة أو عند انقضائها » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع الضريبي وضع اصلا عاما مقتضاه خضوع الارباح التي حققتها شركات الاموال مصرية كانت او اجنبية العاملة في مصر ايا كان الغرض من نشاطها للضريبة المفروضة على شركات الاموال وقضى بسريان هذه الضريبة على البنوك والشركات والمنشآت الاجنبية وذلك بالنسبة لارباحها المحققة عن نشاطها

فى مصر ، وجعل وعاء لهذه الضريبة للأرباح التى تحققها أى من هذه الشركات عند بيع أصل من أصولها .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة يبين أن شركة K.E. المالكة للرصيف العائم موضوع الخلاف وإن كانت أمريكية الجنسية إلا أنها خاضعة للضريبة على شركات الأموال وذلك عن الأرباح الناتجة عن نشاطها فى مصر من خلال هذا الرصيف العائم الذى قامت بتأجيره لشركة أخرى استخدمته فى تفريغ الحبوب فى بورسعيد لمدة عدة سنوات فإذا ما قامت ببيعه كأصل من أصولها خضعت الأرباح الرأسمالية الناتجة من بيعه للضريبة سابق الإشارة إليها ، ومما يؤكد ذلك أن اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر والتى وافق عليها مجلس الشعب ونشرت بالجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٣/٢٦ تنص فى المادة (١) منها على أن « الضرائب التى تتناولها الاتفاقية هى ... (ب) بالنسبة لمصر ٣٠٠٠٠ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية كما تنص المادة ٢ منها على أن « تسرى أحكام هذه الاتفاقية أيضاً على الضرائب الماثلة فى جوهرها للضرائب المذكورة فى الفقرة (١) والتى تفرض بالإضافة أو بدلا من الضرائب القائمة بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية » وتنص المادة ٨ من هذه الاتفاقية أيضاً على أن الأرباح الصناعية أو التجارية التى يحتقها شخص يقيم فى إحدى الدولتين المتعاقبتين تعفى من الضريبة فى الدولة المتعاقدة الأخرى ما لم يكن للشخص المقيم منشأة دائمة فى تلك الدولة المتعاقدة الأخرى فإذا كان للشخص المقيم منشأة دائمة فى تلك الدولة المتعاقدة الأخرى يكون لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض الضريبة على أرباح الشخص المقيم فى حدود ما يختص تلك المنشأة الدائمة فقط من هذه الأرباح ، وترى الجمعية العمومية أن الاستفادة من نصوص هذه الاتفاقية أن الأرباح الصناعية والتجارية التى يحتقها شخص مقيم فى إحدى الدولتين المتعاقبتين تعفى من الضريبة فى الدولة المتعاقدة الأخرى ما لم يكن للشخص المقيم منشأة دائمة فى تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإذا كان للشخص المقيم منشأة دائمة فى تلك الدولة كان لها أن تفرض الضريبة على أرباح الشخص المقيم ولكن فى حدود ما يختص تلك المنشأة فقط من هذه الأرباح .

ومن حيث أن هذه الاتفاقية تسرى على الضرائب الماثلة فى جوهرها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . ومن ثم فإنها تسرى على الضريبة على أرباح شركات الأموال المقررة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة

١٩٨١ بشأن قانون الضرائب على الدخل والتي هي مماثلة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

ومن حيث ان الشركة S.A. قد اتخذت من الرصيف موضوع الخلاف مقراً ثانياً مارست من خلاله نشاطاً تجارياً خاضعاً لاحكام قانون الضرائب يتمثل في تاجيره لشركة اخرى استخدمته لعدة سنوات في تفرغ الحبوب في بورسعيد ومن ثم فانه يعتبر منشأة دائمة في مفهوم المادة (٥) من الاتفاقية التي قضت بأن المنشأة الدائمة يقصد بها المقر الثابت للعمل الذي من خلاله يزاول شخص مقيم في احدى الدولتين المتعاقبتين نشاطاً صناعياً او تجارياً وغنى عن البيان ان هذا المقر الثابت الذي يمارس من خلاله النشاط الخاضع للضريبة يستوى أن يكون عقاراً أو منقولاً طالما انه يمارس من خلاله نشاطاً خاضع للضريبة ومن ثم فان الارباح الناتجة عن بيع هذا الرصيف كأصل من أصول الشركة سابق الاشارة اليها يكون خاضعاً للضريبة وفقاً لنص المادة ١١٧ من قانون الضريبة على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الارباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الرصيف العائم للضريبة على ارباح شركات الاموال في مصر .

(فتوى رقم ٣٢٨ في ١٩٩٦/٤/٢٤ جلسة ١٩٩٦/٤/٣ ملف رقم ٤٧/٢/٤١٠) .

(١٤٣)

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٩٦

عقد أدارى - إبرامه - التزام المرافق العامة (شركات قطاع الأعمال العام) .

(مرفق عام) .

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن ادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات - شركات قطاع الأعمال العام يتحقق في شأنها وصف الشركات المساهمة - نتيجة ذلك - يتوفر في شأن شركات قطاع الأعمال العام مناط انطباق المادة ٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ يجوز الترخيص لشركات قطاع الأعمال العام بإدارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات عن طريق الالتزام اذا تقدمت بالفصل العروفي في المزايدة أو الممارسة التي تطرح لهذا الغرض - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون نظام منح التزامات إدارة مرافق النقل العام للركاب بالسيارات الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « لا يجوز لغير الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام الأخرى إدارة مرفق من مرافق النقل العام للركاب بالسيارات ، ومع ذلك يجوز الترخيص بإدارة هذه المرافق عن طريق الالتزام وذلك في المناطق أو على الخطوط التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير النقل وفقاً للسياسة العامة للدولة بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل والمجالس المحلية المختصة طبقاً للأحكام الواردة بهذا القانون » . وأن المادة (٣) تنص على أنه « لا يجوز منح الالتزام إلا لشركة منشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات النوصية بالإسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة أو جمعية تعاونية منشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية . كما يجوز منح الالتزام للمستثمرين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة وذلك بشرط أن يحصل المستثمر على الموافقة المنصوص عليها في المادة (٢٧) من القانون المذكور قبل منحه الالتزام » . كما تنص المادة (١١) من ذات القانون على أنه « لا يجوز منح الالتزام إلا بقانون . وفيما عدا مرفق النقل العام للركاب بالسيارات بإقليم القاهرة الكبرى ومدينة الإسكندرية

يجوز منح الالتزام في نطاق المحافظة الواحدة أو للربط بين ثلاث محافظات متجاورة على الأكثر بقرار من وزير النقل .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن انشاء المرافق العامة وادارتها واستغلالها هي في الأصل — وطبقاً للتصور القانوني القائم — مسؤولية الدولة تقوم بها ايماناً في ضمان تحقيق النفع العام الذي انشأ من أجله المرفق ، ويكون ذلك بالطريق المباشر من خلال اشخاصها العامة الاقليمية — كوحدات الادارة المحلية — أو المرفقية — كالهيئات العامة وهيئات القطاع العام وما يتبعها من وحدات القطاع العام — . كما أجاز المشرع الترخيص بإدارة مرفق النقل العام للركاب عن طريق الالتزام من خلال الشركات المنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة — الذي حل محله القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات — المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة — أو للجمعيات التعاونية المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ، أو للمستثمرين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة — الذي حل محله القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ باصدار قانون الاستثمار — ويكون الترخيص بإدارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات بطريق الالتزام بمقتضى قانون ووفقاً للسياسة العامة التي تضعها الدولة وفي المناطق أو على الخطوط التي يحددها وزير النقل في هذا الشأن . وفيما عدا مرفق النقل العام بالتعليم القاهرة الكبرى ومدينة الاسكندرية ، أجاز المشرع لوزير النقل منح الالتزام بإدارة المرفق اذا اقتصر على نطاق محافظة واحدة أو كان للربط بين ثلاث محافظات متجاورة على الأكثر .

كما تبين للجمعية العمومية من تسمى نظم المرافق العامة أنها بدأت في نطاق ضيق ومحدود هو نطاق المرافق الادارية ثم تطورت المرافق العامة وتجاوزت نطاقها المحدود الى ميادين النشاط الاقتصادي، ونشأت مرافق اقتصادية في صور مختلفة وأشكال عديدة ، واقترن هذا التطور بتطور مماثل في أساليب ادارتها ، فبعد أن كانت تدار مباشرة من الدولة أو بما يعرف بطريقة (الريجي) أصبحت تدار بوسائل وأساليب أكثر مرونة وأقل تعقيداً على غرار الوسائل والأساليب التي تدار بها المشروعات الخاصة ، واتخذ بعضها شكل المؤسسات العامة أو الهيئات العامة الاقتصادية أو هيئات القطاع العام ، لما تناز به نظماً من المرونة والاستجابة لمقتضيات المصلحة العامة في سر

١٤

وسرعة وسهولة . واختلقت وسائل إدارة هذه المرافق ، فمنها ما احتفظ بطابعه العام — رغم استقلال شخصيته وضمته المالية كالهيئات العامة الاقتصادية ، ومنها ما يدار بطريقة الاقتصاد المخطط حيث يساهم الأفراد والهيئات الخاصة في إدارة المرفق بعد انشائه في صورة شركة مساهمة ، يكون للدولة النصيب الأكبر في أسهمها ويكون للأفراد والهيئات الخاصة أيضاً نصيب ، ومن ثم تخضع لإشراف الدولة ورقابتها سواء باختيار القائمين على إدارتها ورسم سياستها أو التعقيب على ما تتخذه من قرارات أو مراقبة ميزانيتها ومراجعة حساباتها الختامية أو نحوه من صور الإشراف — والرقابة .

واستعرضت الجمعية العمومية اغتاءها الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٦ من يولية سنة ١٩٩٤ في شأن تحديد الطبيعة القانونية لشركات قطاع الأعمال العام الخاضعة لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، واستظهرت من هذا القانون أنه ولئن أبعد في مادة إصداره الأولى الشركات الخاضعة له من مجال تطبيق قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فقد قضت مادة إصداره الثانية بحلول الشركات القابضة التي أنشأها قانون قطاع الأعمال العام محل هيئات القطاع العام ، وبحلول الشركات التابعة في القانون اللاحق محل شركات القانون الأسبق « وتنقل إلى الشركات القابضة والشركات التابعة لها . . . كافة ما لهيئات انقطاع العام وشركاته الملقاة من حقوق » ودل حكما هاتين المادتين على أن القانون اللاحق قد استبدل تشكيلا وتنظيماً بآخر ، دون أن يغير بذاته أوضاع الملكية العامة ولا صفة الملكية العامة للأموال التي تقوم عليها هذه المنشآت ولا نسبتها إلى الشعب طبقاً للمفهوم الدستوري المشار إليه في المادتين ٢٩ و ٣٠ من الدستور ، كما أن قانون قطاع الأعمال العام وإن غاير من أسلوب إدارة الشركات التي أخضعها لأحكامه ، وأعاد تنظيمها بما يكفل لها قدراً أكبر من وسائل التسيير الذاتي والإدارة الذاتية ، وقدراً أقل من هيمنة السلطات الوصائية ، وبما يكفل قيام علاقة التبعية بين مستوياتها بأسلوب التتابع إذ يناط بكل مستوى تشكيل ما دونه ، لا بأسلوب التوازي الذي يتيح للمستوى الأعلى التدخل المباشر في شؤون ما تتابع من مستويات أدنى ، وبما يكفل تعويض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساغلتها حسب النتائج وتيسير إمكان توسيع قاعدة الملكية مستقبلاً ، وإن كان القانون الأخير قد غاير في كل ذلك ، فلا تزال الطبيعة القانونية لما خضع له من شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع العام ، بحسب أن معيار وصف الشركة بأنها

من شركات القطاع العام تتعلق بالملكية العامة لأموالها لا بأسلوب ادارتها وامكانيات نشاطها . وبحسبان ما ترتبه بالملكية العامة من وجوب التعبير عنها في اطار الإرادة العامة التي تمثل الشخص المعنوي العام المالك للمال . ومن ثم فإن انتقال عدد من الشركات من الخضوع للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركائه الى الخضوع لقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، لا يفيد بذاته انحصار وصف القطاع العام عن هذه الشركات ، كما ان عدم انطباق أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على هذه الشركات لا يفقدها بذاته ذلك الوصف ما بقيت في اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة ٢٩ من الدستور ، وترتيباً على ما تقدم فإن شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخلية في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام . ولذلك يجوز اسناد مرفق النقل العام للركاب بالسيارات بالطريق المباشر لشركات قطاع الأعمال العام المنشأة طبقاً للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

ومن حيث أنه عن مدى جواز الترخيص لشركات قطاع الأعمال العام بإدارة مرفق ما لنقل الركاب بالسيارات عن طريق الالتزام اذا تقدمت بأفضل العروض في المزايدة أو الممارسة التي تطرح لهذا الغرض، فإن المادة (٣) من قانون نظام منح التزامات إدارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ أجازت منح الالتزام بإدارة مرفق النقل للركاب بالسيارات للشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الذي حل محله القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ولما كانت المادة الأولى من مواد اصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قد قضت بأنه يقصد بقطاع الأعمال العام الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لهذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيتها شكل الشركات المساهمة ويسرى عليها ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه ، نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . ومن ثم فإن شركات قطاع الأعمال العام وقد تحقق فيها وصف شركة المساهمة يكون قد توفر في شأنها مناط انطباق حكم المادة (٣) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ويجوز

الترخيص لها بإدارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات عن طريق الالتزام إذا تقدمت بأفضل العروض في المزايدة أو الممارسة التي تطرح لهذا الغرض .

لذلك

- انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :
- ١ - جواز اسناد ادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات لشركات قطاع الأعمال العام بالطريق المباشر .
 - ٢ - جواز الترخيص لشركات قطاع الأعمال العام بإدارة المرفق المشار اليه عن طريق الالتزام اذا تقدمت بأفضل العروض في المزايدة أو الممارسة التي تطرح لهذا الغرض .
- (فتوى رقم ٣٢٩ في ٢٤/٤/١٩٩٦ جلسة ٣/٤/١٩٩٦ ملف رقم ٤١٤/١/٤٧) .

(١٤٤)

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

رسوم - رسوم محلية - زيادتها - (ائارة محلية) (مجالس شعبية محلية) -
اختصاصها .

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الادارة المحلية ممدا بالقانونين
رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٩١
بشان الموارد المالية والرسوم المحلية .

المشروع اختص المجلس الشعبي المحلي للمحافظة بفرض الرسوم ذات الطابع المحلي أو
تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعلاء منها أو إلغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء -
اختصاص المجالس الشعبية المحلية بفرض الرسوم المحلية طبقا لقانون الادارة المحلية أصحى
مقيدا بما تضمنته المادة الرابعة من قانون الإصدار - من النص على استمرار العمل بأحكام
قرار وزير الادارة المحلية المشار اليه حتى تحدد الموارد والرسوم طبقا لأحكام القانون
المذكور - جواز زيادة الرسوم الواردة بقرار وزير الادارة المحلية المشار اليه بما لا يجاوز
مثل الفئات المنصوص عليها في هذا القرار - وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على
عرض الوزير المختص بالادارة المحلية واقتراح المجلس الشعبي المحلي للمحافظة المختص طبقا
لعلم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون المذكور - صدور قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٩٠ بزيادة فئات الرسوم المنصوص عليها في القرار المشار اليه بمقدار
مثليها - لا يسوغ قانونا تجاوز هذه الزيادة مثل الرسوم الواردة بقرار وزير الادارة
المحلية وفقا للجداول المرفقة به في تاريخ العمل بالقانون المذكور .

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة
(١) من قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن
« تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجالس المحلية وفقا للفئات - المبينة
بالجداول المرفقة ، ويجوز لكل من المجالس المحلية تحديد بعض الفئات
المبينة بالجداول المرفقة أو اتباع القواعد الواردة بها التي تتفق وطروفيها
المحلية السائدة بدائرة اختصاصه ٠٠٠ » وأن المادة الرابعة من
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الادارة المحلية المعدل
بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن
« يعمل بأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١
والقرارات المكملة له بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية ، وذلك حتى
تحدد هذه الموارد والرسوم طبقا للأحكام الواردة في القانون المرافق
ويجوز زيادة الرسوم المشار اليها بما لا يجاوز مثلي الفئات المنصوص
عليها في القرار المشار اليه وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على
عرض الوزير المختص بالادارة المحلية واقتراح المجلس الشعبي المحلي
للمحافظة المختص » كما تنص المادة (١٢) من ذات القانون على أن

• يتولى المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة وفقا للمادة (٢) من هذا القانون ٠٠٠ ويختص في اطار الخطة العامة والموازنة المعتمدة وبمراجعة القوانين واللوائح بما يأتي ٠٠ (٧) فرض الرسوم ذات الطابع المحلي - وفقا لأحكام هذا القانون - أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو إلغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٩٠ تنص على أن « تزداد فئات الرسوم المنصوص عليها في قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه بمثلها وذلك مع علم الاخلال بما قد يكون هناك من تشريعات خاصة تتعلق بالحد الأقصى للرسوم أو الاعفاء منه بالنسبة لبعض الجهات أو الافراد ويستثنى من الزيادة المقررة في الفقرة السابقة الرسوم الخاصة بمراكب الصيد •

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع اختص ، بمقتضى المادة (٧/١٢) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، المجلس الشعبي المحلي للمحافظة بفرض الرسوم ذات الطابع المحلي أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو إلغاؤها وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء • بيد أن هذا الاختصاص قد قيده المشرع بحكم وقته ضمنه المادة الرابعة من مواد اصدار القانون من استمرار العمل بأحكام قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ حتى تحدد الموارد والرسوم طبقا للأحكام الواردة في هذا القانون • وبذلك أضحي اختصاص المجالس الشعبية المحلية بفرض الرسوم المحلية ، الذي ورد في قانون نظام الإدارة المحلية خاليا من أي قيد من حيث وعاء الرسم أو فئاته ، أضحي مقيدا بما تضمنته المادة الرابعة من قانون الاصدار من النص صراحة على استمرار العمل بأحكام قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ ، وذلك حتى تحدد الموارد والرسوم طبقا لأحكام القانون المذكور • وبذلك يكون المشرع في ظل العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه أنفذ أحكام قرار وزير الإدارة المحلية آنف الذكر فيما يتعلق بأوعية الرسوم الواردة به وفئاتها •

ومن حيث أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية أجازت زيادة الرسوم الواردة بقرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بما لا يجاوز مثل الفئات المنصوص عليها في هذا القرار وذلك بقرار

من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالإدارة المحلية واقتراح المجلس الشعبي المحلي للمحافظة المختص ، وبسند من ذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٩٠ بزيادة فئات الرسوم المنصوص عليها في قرار وزير الإدارة المحلية المشار إليه بمقدار مثليها . واذا وردت الرسوم المحلية بقرار وزير الإدارة المحلية على سبيل التجميد والتفريد لكل نشاط وبالفئات المبينة بالجداول المرفقة به ، فمن ثم لا يسوغ قانونا أن تتجاوز زيادة الرسوم المحلية وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه ، مثلى الرسوم الواردة بقرار وزير الإدارة المحلية وفقا للفئات المبينة بالجداول المرفقة به وذلك في تاريخ العمل بقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مضاعفة الرسوم المحلية الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٩٠ ترد على فئات الرسوم الواردة بقرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٩ في تاريخ العمل بقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

(فتوى رقم ٣٣٠ في ١٩٩٦/٤/٢٤ جلسة ١٩٩٦/٤/٣ ملف رقم ٥٢٢/٢/٣٧) .

(١٤٥)

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

ترخيص - ترخيص المحلات التجارية والصناعية - شروطها .

(الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة) - اختصاصها بتنفيذ وتطبيق احكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات التجارية والصناعية - القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن النظافة .

الاشتراطات العامة لترخيص المحال التجارية - اختصاص وزير الاسكان بتعديدها - تفويض المحافظين في مباشرة هذا الاختصاص - صدور قرار من المحافظ المختص بضرورة تقديم مخالصة ممتمة من الهيئة للأكووة او من تمهد له بذلك باءاء اشتراك جمع القمامة او نقلها كشرط لمنح او تجديد ترخيص المحال الصناعية او التجارية - صحة ذلك - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى القترى والتشريع أن المادة (١) من قانون النظافة العامة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ حظرت وضع القمامة او القاذورات او المخلفات او المياه القذرة في غير الأماكن المحددة لها . وأوجبت المادة (٢) من القانون على شاعلى المقارنات البنية واصحاب المحال العامة والملاهى والمحال الصناعية وغيرها من المحال المقلقة للراحة او المضرة بالصحة او الخطرة او ما يماثلها ، حفظ القمامة والقاذورات والمخلفات بجميع أنواعها فى أوعية خاصة وتفريضا طبقا للشروط والمواصفات التى تحددها اللائحة التنفيذية للقانون . كما حظرت المادة (٦) من ذات القانون ممارسة حرفة جمع المخلفات او نزع الخزانات الا بعد الحصول على الترخيص اللازم . وتبين للجمعية العمومية أن اللائحة التنفيذية لقانون النظافة العامة الصادرة بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨ ناطت بالجهة القائمة على أعمال النظافة العامة أن تتولى بأجهزتها المختصة جمع القمامة والقاذورات والمخلفات من المباني السكنية وغير السكنية كاللدور الحكومية ودور المؤسسات والهيئات والشركات والمصانع والمحال على اختلاف أنواعها ونقلها الى الأماكن المخصصة لذلك والتخلص منها ، كما اجازت اللائحة للجهة القائمة على أعمال النظافة العامة أن تمهد بهذه العمليات أو بعضها الى متهد أو أكثر : وحظرت المادة (١٤) منها نقل القمامة أو القاذورات أو المخلفات بغير وسائل النقل التابعة للجهة المختصة بأعمال النظافة العامة أو المتهد أو لمن يرخص له بذلك .

كما استظهرت الجمعية العمومية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة أن

المشروع حول الهيئة جميع الأعمال المتعلقة بنظافة وتجميل القاهرة ،
وناطت بها المادة (١) تطبيق وتنفيذ أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة
١٩٦٧ في شأن النظافة العامة واللوائح المنفذة له .

ومن حيث أن المادة (٢) من قانون المحال الصناعية والتجارية
وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة رقم ٤٥٣
لسنة ١٩٥٤ تنص على أنه « لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام
هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص بذلك » . كما تنص المادة (٧)
على أن « الاشتراطات الواجب توافرها في المحال الخاضعة لأحكام هذا
القانون نوعان :

(١) اشتراطات عامة : وهي الاشتراطات الواجب توافرها في
كل المحال أو نوع منها وفي مواقعها . ويصدر بهذه الاشتراطات قرار
من وزير الشؤون البلدية والقروية . . .

(ب) اشتراطات خاصة : وهي التي ترى الجهة المختصة بصرف
الرخصة وجوب توافرها في المحل المقدم عنه طلب الترخيص والمدير
العام لإدارة الرخص أو من ينوب عنه بناء على اقتراح الجهة المختصة
إضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها في أى محل مرخص به « وأن
المادة (١) من قرار وزير الإسكان والموافق رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٦٩
تنص على أن « يفرض كل محافظ في دائرة اختصاصه مباشرة
الاختصاصات المخولة لوزير الإسكان والمرافق فيما يلي :

١ - الفقرة الأخيرة من البند (١) من المادة السابعة من القانون
رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه » .

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ اشترط
للترخيص بإقامة المحال الصناعية أو التجارية أو نحوها من المحال
المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة أن تتوافر لها اشتراطات عامة
يجب توافرها في كل المحال العامة أو في نوع منها أو في مواقعها ،
وأخرى خاصة يجب توافرها في المحال المقدم عنه طلب الترخيص .
وناط المشروع بوزير الإسكان والمرافق تحديد الاشتراطات العامة التي
يجب توافرها في هذه المحال التي فوض بدورها المحافظين في مباشرة
اختصاصاته في هذا الشأن وتعين هذه الاشتراطات .

ومن حيث أنه يستند من ذلك أصدر محافظ القاهرة القرار رقم
٣٨٨ لسنة ١٩٩٤ ونص في المادة الأولى منه على « عدم منح أو تجديد

تراخيص تلك المحلات الا بعد أن يقدم الطالب مخالصة معتمدة من الجهة المختصة بالهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة تفيد سداده اشتراك جمع ونقل القمامة والمخلفات من الهيئة المذكورة أو من تعهد اليه بذلك * فمن ثم فإن استلزام القرار قيام طالب الترخيص بأداء اشتراك جمع ونقل القمامة لدى هيئة نظافة وتجميل القاهرة - أو من تعهد اليه بذلك - كشرط لمنح أو تجديد الترخيص بباشرة النشاط يتفق وأحكام القانون بما ناطه بالمحافظين من وضع الاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحال الصناعية والتجارية ونحوها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، ودون الحاجة بأن الشركة تتولى نقل مخلفاتها بنفسها ، ذلك أن المشرع بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة ناط بها تنفيذ وتطبيق أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة بما في ذلك جمع القمامة ونقلها باعتبار الهيئة قوامة على مرفق النظافة العامة بالقاهرة ولتكون هي الرقيب على جمع القمامة والمخلفات وفقا للأسس الصحية وبما لا يضر بالبيئة ويحفظها من التلوث *

وإن الأصل في الشرط الذي يفرض القانون في استلزامه لمنح طالب الترخيص مركزه القانوني أن يكون شرطاً موضوعياً يتعلق باستيفاء أوصاف محددة أو تأهيل خاص أو توفير وضع معين ، وأنه يتعين الا يتجاوز الشرط خصائص القاعدة القانونية من العموم والتجريد ، والا يتطلب من طالب الترخيص التعامل مع شخص بذاته أو استيفاء الأوصاف المطلوبة والتأهيل اللازم من خلال جهات محددة ، لما يخل به هذا الأمر من خصائص القاعدة القانونية ولما يعنيه من تقييد إرادة طالب الترخيص في التعامل وجبره على ما لم يقيده به القانون ، إذا كان ذلك كله كذلك الا انه في الحالة المعروضة فإن شرط التعامل إنما ورد متعلقاً بهيئة عامة منحت القوامة والإشراف على مرفق عام ، مما يجوز به الشرط ويصح *

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى صحة اشتراط أن يقدم طالب الترخيص مخالصة من الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة - أو من تعهد له بذلك - تفيد أدائه اشتراك جمع القمامة ونقلها وذلك لمنح أو تجديده تراخيص المحال الصناعية أو التجارية أو نحوها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

(فتوى رقم ٣٣٦ في ٢٤/٤/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٤/٣ ملف رقم ١٧/٢/٣٧) *

(١٤٦)

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

عاملون مديون بالدولة - انتهاء الخدمة - سن الاحالة الى المعاش .
القانون رقم ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى .
سن الاحالة الى المعاش جزء من نظام التوظيف الذى يخضع له العامل عند دخوله الخدمة - هذا النظام قابل للتعديل فى أى وقت لنصالح العام .
الاصل انتهاء الخدمة ببلوغ سن الستين - الاستثناء للعاملين الذين كانت لوائح توظيفهم تجيز انتهاء خدمتهم بعد السن المذكورة مركزا ذاتي يخلوهم البقاء فى الخدمة حتى بلوغهم السن المقررة فى قوانين توظيفهم - هذا الحق المكتسب يجب ان يظل قائما فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١٩) من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « تنتهى خدمة الموظفين المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ، ويستثنى من ذلك ١ - الموظفون الذين تجيز قوانين توظيفهم استبقائهم فى الخدمة بعد السن المذكورة » وتنص المادة (٢٠) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات على أن « تسرى على المستخدمين والعمال المنتفعين بأحكام هذا القانون سائر الأحكام الواردة فى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم وتأييدا لسابق افتائها أن سن الاحالة للمعاش هو جزء من نظام التوظيف الذى يخضع له العامل عند دخوله الخدمة ، وهذا النظام قابل للتعديل فى أى وقت حسبما يقضى الصالح العام الذى يتطلب تفريده بعض الاستثناءات عند تحديد سن الاحالة الى المعاش ، وهو ما أخذ به المشرع فى القانون رقم ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ، اذ بعد أن قرر أصلا عاما يسرى على جميع المنتفعين بأحكامهما مؤداة انتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الستين خرج على هذا الأصل العام وأنشأ للعاملين الذين كانت تجيز لوائح توظيفهم انتهاء خدمتهم بعد السن المذكورة مركزا ذاتيا يخلوهم البقاء فى الخدمة حتى بلوغهم السن المقررة فى قوانين توظيفهم ، واعتبر بقاءهم فى الخدمة بعد الستين بمثابة حق مكتسب يظل قائما فى ظل العمل

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والحاصل أن أحقية العامل في البقاء في الخدمة بعد الستين هو بنص القانون استصحاب لحال العامل وقت صدور ذلك القانون ، ومن ثم يتعين أن يكون هذا هو وضع العامل عندما يدركه أى من القانونين سابق الإشارة إليهما رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ أو ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وهو ذاته الوضع الذى يستصحبه فى ظل القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى .

ومن حيث ان الثابت أن السيد / عين ابتداء بوظيفة عامل باب بسكك حديد مصر اعتبارا من ١٢/١١/١٩٥٥ ، واعتبارا من ١١/١٢/١٩٥٧ عين بوظيفة كاتب بسكك حديد مصر :الدرجة التاسعة ١٠٨/٧٢ بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ثم سوى وضعه وظيفيا الى أن نقل للدرجة العاشرة المكتبية بأقدمية من ١٢/١١/١٩٥٧ ، وذلك استنادا للقانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٤ و ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فانه اعتبارا من ١١/١٢/١٩٥٧ يكون قد خرج من عداد المعاملين بكادر العمال وخضع لنظام وظيفي يقرر انتهاء خدمته فى سن الستين ، وعلى هذا فانه عند العمل بأحكام القوانين أرقام ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ أو ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لم يكن فى مركز يتيح له الخروج على المعاش فى سن الخامسة والستين .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انتهاء خدمة المعروضة حالته ببلوغه سن الستين .

(فتوى رقم ٣٣٥ فى ١٩٩٦/٥/٦ جلسة ١٩٩٦/٤/٣ ملف رقم ٩٢٧/٣/٨٦) .

(١٤٧)

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - الحد الأعلى للأجور

قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور - قرار رئيس مجلس الوزراء.
رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ الصادر تنفيذا للقانون المذكور .

الجهات الخاضعة لأحكام القانون المذكور - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار هو أحد
الجهات الإدارية التابعة لوزارة شؤون مجلس الوزراء. ومن ثم فإن العاملين بها يعتبرون من
العاملين المدنيين بالدولة .

الحد الأعلى للأجور عشرين ألف جنيه سنويا - حسابه يكون على أساس ما يستحق
للمعامل في سنة ميلادية كاملة في نهاية شهر ديسمبر من كل عام طبقا لمصريح نص المادة
٣ من قرار رئيس مجلس الوزراء - أثر ذلك لا يجوز وقف صرف مستحقات العامل اذا
بلغت خلال جزء من السنة الحد الأقصى المشار اليه .

يتعين الأخذ في الاعتبار أن الحد اقصى المقرر بقرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه
يعدل في حدود ما قضت به القوانين المؤقتة للقطاعات الخاصة .

استعرضت الجمعية العمومية لقرارات لقرارات الفصول والتشريعات الاتية
السابق بجلستات ١٩٨٦/١١/٥ (ملف رقم ٥٥/٢/١٦) و ١٢/٢٠ /
١٩٩٢ (ملف رقم ١٢٥٩/٤/٨٦) ورقم (١٢٦٧/٤/٨٦) و ١٨/٧ /
١٩٩٣ ملف رقم ١٢٧٠/٤/٨٦) وجلسة ١٩٩٤/١١/١٦ ملف رقم
١٢٢٤/٤/٨٦ ، ولاحظت أن الحالة المروضة تجري في إطار القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتبار أن مركز
المعلومات ودعم اتخاذ القرار هو أحد الجهات الإدارية التابعة لوزارة
شؤون مجلس الوزراء ومن ثم فإن العاملين بها يعتبرون من العاملين
المدنيين بالدولة ، واستعرضت أحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن
الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي
والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات وتنص المادة الثانية
على أن « يضع مجلس الوزراء الحد الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون
في الحكومة او وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العامة
أو الشركات أو الجمعيات في صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت أو حوافز
أو بأي صورة أخرى ، كما استعرضت أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في
الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وهيئات
القطاع العام وشركاته والذي صدر استنادا للنص السابق الإشارة إليه ،
وتنص المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه

سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل فى الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو بأى صفة أخرى ، سواء صرفت اليه المبالغ بصفة مرتبسات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة أخرى ، كما تنص المادة ٣ من ذات القرار على أن « يحسب الحد الأعلى على أساس ما يستحقه العامل فى سنة ميلادية كاملة ، وتجربى الخحاسة فى نهاية شهر ديسمبر من كل سنة وبؤول الى الخزانة العامة المبلغ الذى يزيد على الحد الأعلى » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم - تأكيدا لسابق افتائها انه بغض النظر عما يثور من جدل حول قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ لتناوله أمورا تكفل القانون وحده بتطبيقها ومساسه بأموال هم يحكم مصدرها حق لصاحبها ولا يجوز حرمانه منها . وأيا كان وجه الرأى فى مدى التزام هذا القرار بحدود الشرعية وضوابط المشروعية ، فان أحكامه وأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ من قبله قد وضمت قودا على الملتبات والمكافآت التى يتقاضاها العاملون فى الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركاته ، المخاطبون كل فى نطاقه بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وأحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام والقانون لا يزال ساريا لم يُلغ من السلطة التى تملك ذلك وقرار رئيس مجلس الوزراء صدر فى إطار ذلك القانون ، والحاصل أن العاملين بمركز المعلومات أصليون أو منتدبون إنما يعتبروا فى عداد العاملين المدنيين بالدولة ومن ثم فانهم مخاطبون بأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر تنفيذا له باعتبار أن هذا المركز هو أحد الجهات التابعة للحياز الإدارى للدولة ، كما لاحظت الجمعية العمومية أن المبالذ اأشار اليها فى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ إنما تستحق للعاملين بسبب أداء عمل معين وهى تستحق بموجب المصهر التشريعى المقرر لها - قانونا كان أو قرارا لاأحما ولا يوحده ما يحول بين قيام السبب - وهو أداء العمل - وتحقق نتائجوه وهو استحقاق الآخر تطبيقا للحكم التشريعى المقرر للاستحقاق امتثالافقاعدة الأحر مقابل العمل .

وحيث أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ سالفهم المذكور لم تتضمن أى منهما حكما يحول بين

أداء العمل والأجر المستحق عنه بموجب أى من الأحكام التشريعية أو العقدية كما لا يتضمن ما يسوغ أداء عمل بغير أجر يقابله انما يتصل مناه تطبيق أحكامها بمجموع ما يتقاضاه العامل لدى الحكومة والقطاع العام خلال سنة ، وببيلوغ هذا المجموع الحد الأقصى على مدار سنة كاملة ، على هذا فان حساب جملة هذه المبالغ لا يتم الا على أساس سنة كاملة وفى نهاية شهر ديسمبر من كل عام طبقا لصريح نص المادة ٣ من قرار رئيس مجلس الوزراء ، ومن ثم فانه لا يجوز وقف صرف مستحقات العامل اذا بلغت خلال جزء من السنة الحد الأقصى المشار اليه .

الا انه يتعين الأخذ فى الاعتبار أن هذا الحد الأقصى الذى حددته قرار رئيس مجلس الوزراء (عشرون ألف جنيه) قد تعدل فى حدود ما قضت به القوانين المقررة للمعلاوات الخاصة بهذه من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ومرورا بالقوانين ارقام ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ و ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ ، ١٣ لسنة ١٩٩٠ و ١٣ لسنة ١٩٩١ و ٢٩ لسنة ١٩٩٢ ، ١٩٧٤ لسنة ١٩٩٣ ، ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ وانتهاء بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥ بمقتضى ما قرره من منح علاوات خاصة بنسبة معينة من أجر العامل اذ ان من شأن هذه الزيادات أن تجعل رواتب طائفة من العاملين تتجاوز الحد الأقصى الذى قرره قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٥ .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أولا : انطباق القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما فى حكمها وقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر نفاذا لهذا القانون رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ على العاملين بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء .
ثانيا : عدم جواز وقف مستحقات العامل اذا بلغت خلال جزء من السنة الحد الأقصى المنصوص عليه .

(فتوى رقم ٣٥٩ فى ١٩٩٦/٥/١٥ جلسة ١٩٩٦/٤/٣ ملف رقم ١٢٧٤/٤/٨٦) .

(١٤٨)

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

الجهاز المركزي للمحاسبات - مجال رقابته - قانون سرية الحسابات بالبنوك رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٩٢ - حظر الاطلاع على حسابات وودائع وأمانات وخزائن ومعاملات العملاء او الاصحاح عنها الا في الحالات المحددة بالقانون المذكور .

اختصاص الجهاز المركزي للمحاسبات بالرقابة القانونية على القراءات الصادرة في المخالفات المالية يوجب مواكباته بها مشفوعة بالأوراق والبيانات .

هذا الاختصاص اضحى مقيدا فيما يتعلق بالمخالفات المالية التي تقع بالبنوك بالخطر الوارد بقانون سرية الحسابات بالبنوك - الالتزام بموافاة الجهاز بأوراق الموضوع محل التحقيق يقتصر على تلك التي لا تتضمن بيانات او معلومات عن حسابات العملاء بالبنك .

استثناء - اذا الجهاز لوظيفته كمراقب لحسابات البنوك على حسابات العملاء - للجهاز الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات والبيانات اللازمة لاداء هذا الدور مع التزام السرية - نتيجة ذلك - سلطة الجهاز المركزي للمحاسبات في مراقبة القراءات الصادرة في شأن المخالفات المالية لا تجيز كشف سرية حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنهم لدى البنوك .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون سرية الحسابات بالبنوك رقم (٢٠٥) لسنة ١٩٩٠ تنص على أن « تكون جميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنهم في البنوك وكذلك المعاملات المتعلقة بها سرية ، ولا يجوز الاطلاع عليها أو اعطاء بيانات عنها بطريق مباشر أو غير مباشر الا بأذن كتابي من صاحب الحساب أو الدبحة أو الأمانة أو الخزينة أو من أحد ورثته أو من أحد الموصي لهم ، بكل أو بعض هذه الأموال . أو من النائب القانوني أو الوكيل المفوض في ذلك أو بناء على حكم قضائي أو حكم محكمين . ويسرى الحظر المنصوص عليه في الفقرة السابقة على جميع الأشخاص والجهات بما في ذلك الجهات التي يخولها القانون سلطة الاطلاع أو الحصول على الأوراق أو البيانات المحظور افشاء سريتها طبقا لأحكام هذا القانون ، وبظل هذا الحظر قائما حتى ولو انتهت العلاقة بين العميل والبنك لأي سبب من الأسباب » . وتنص المادة (٣) على أن « النائب العام أو من يفوضه من المنحامين العامين الأول على الأقل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب جهة رسمية أو أحد ذوي الشأن أن يطلب من محكمة استئناف القاهرة الأم بالاطلاع أو الحصول على أية بيانات

أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن المنصوص عليها في المادتين السابقتين أو المعاملات المتعلقة بها وذلك في أى من الحالتين الآتيتين :

(أ) إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جنابة أو جنحة قامت الدلائل الجدية على وقوعها .

(ب) التقرير بما في الذمة بمناسبة حجز موقع لدى أحد البنوك الخاصة لأحكام هذا القانون . وتفضل المحكمة منعقدة في عرفة المشورة في الطلب خلال الثلاثة الأيام التالية لتقديره بعد سماع أقوال النيابة العامة كما تنص المادة (٥) على أن « يحظر على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك ومديريها أو العاملين بها إعطاء أو كشف أية معلومات أو بيانات عن عملاء البنوك أو حساباتهم أو ودائعهم أو الأمانات أو الخزائن الخاصة بهم أو معاملاتهم في شأنها أو تمكين الغير من الاطلاع عليها في غير الحالات المرخص بها بمقتضى أحكام هذا القانون ويسرى هذا الحظر على كل من يطلع بحكم مهنته أو وظيفته أو عمله بطريق مباشر أو غير مباشر على البيانات والمعلومات المشار إليها » . وتنص المادة (٦) من ذات القانون على أن « لا تخل أحكام هذا القانون بما يأتي : ١ - الواجبات المنوط أداؤها قانونا بمراقبي حسابات البنوك وبالاختصاصات المخولة قانونا لكل من البنك المركزى المصرى أو وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع أحاط جميع حسابات العملاء بالبنوك وودائعهم وأماناتهم وخزائنها والمعاملات المتعلقة بها بسياج من السرية بحيث لا يجوز الاطلاع عليها أو الإفصاح عن بياناتها بطريق مباشر أو غير مباشر إلا باذن كتابى من صاحب الحساب أو الوديعة أو الأمانة أو الخزينة أو غيره من الأشخاص التى حددتهم المادة (١) من قانون سرية الحسابات بالبنوك ، لذلك حظر المشرع - فى غير الحالات المرخص بها - على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك ومديريها أو العاملين بها إعطاء أو الكشف عن أية بيانات أو معلومات فى هذا الشأن . ومد المشرع هذا الحظر الى كل من يطلع بحكم مهنته أو وظيفته أو عمله بطريق مباشر أو غير مباشر على البيانات والمعلومات المشار إليها وكذلك الى الجهات التى يخولها القانون سلطة الاطلاع أو الحصول على الأوراق أو البيانات التى كفل القانون سريتها ، وامعانا فى ذلك قرر المشرع استمرار الحظر حتى ولو انتهت العلاقة بين العميل والبنك لآى سبب من الأسباب صونا لسرية هذه

الحسابات وحفاظا عليها حتى يندرج في ماس من اى اقسام . وجعل المشرع هذا الواجب شاملا لكل شخص يعمل بالبنوك او على صلة بهذا العمل . ولم يبيح المشرع هتك سريه هذه الحسابات الا فى الاحوال التى حددتها القانون بنص خاص ، ومنها اجازته للتائب العام او من يفوضه من المحامين النعماني الاول - من تلقاء نفسه او بناء على طلب جهة رسميه او أحد ذوي الشأن - ان يطلب من محكمة استئناف القاهرة امر بالاطلاع او الحصول على أية بيانات تتعلق بحسابات العملاء او ودائعهم او اماناتهم او خزائهم او المعاملات المتعلقة بها اذا اقتضى الأمر ذلك عن الحقيقة فى جنابة او جنحة قامت دلائل جدية على وقوعها . او لسفر غير بسا فى النعمة حال توقيع حجز لدى أحد البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون . كذلك قيام مراقبو حسابات البنوك بأداء واجباتهم المنوطة بهم قانونا او مباشرة البنك المركزى للمصرى او وزارة الاقتصاد لاختصاصاتها المقررة .

ومن حيث ان المادة (٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « يمارس الجهاز انواع الرقابة الآتية :

١ - الرقابة المالية بشقيها المحاسبى والقانونى .

٢ - الرقابة على الاداء ومتابعة تنفيذ الخطة .

٣ - الرقابة القانونية على القرارات الصادرة فى المخالفات المالية . وتنص المادة (٣) على أن « يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية : ٢٠٠٠ - الهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته والمنشآت والجمعيات التعاونية التابعة لاي منها فى الأنشطة المختلفة بكافة مستوياتها طبقا للقوانين الخاصة لكل منها » . وتنص المادة (٥) من ذات القانون على أن « يباشر الجهاز اختصاصاته فى الرقابة المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا القانون على الوجه الآتى : ... ثالثا : فى مجال الرقابة القانونية على القرارات الصادرة فى شأن المخالفات المالية : يختص الجهاز بفحص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته فى شأن المخالفات المالية التى تقع بها وذلك للتأكد من أن الاجراءات المتنامية قد اتخذت بالنسبة لتلك المخالفات وأن المسئولية عنها قد حددت وتمت محاسبة المسئولين عن ارتكابها ويتعين موافاة الجهاز بالقرارات المشار اليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها مصحوبة بكافة أوراق الموضوع ورئيس الجهاز ما يأتى :

- ١ - أن يطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز إذا رأى وجها لذلك تقديم العامل الى المحاكمة التأديبية .
- ٢ - أن يطلب الى الجهة الادارية مصدرة القرار في شأن المخالفة المالية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز اعادة النظر في قرارها .
- ٣ - انظر في القرارات او الاحكام الصادرة من جهات التأديب في شأن المخالفات المالية .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تعلم ان المشرع ناط بالجهاز المركزي للمحاسبات سلطة الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والعائني والرقابة على الاداء ومتابعه تنفيذ الخطه والرقابة القانونية على القرارات الصادرة في المخالفات المالية . كما حدد الجهات التي يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة لها بتلك المشار اليها في المادة (٣) من قانون انشاء الجهاز المشار اليه ، وتمكينه من بسط رقابته القانونية على القرارات الصادرة في المخالفات المالية اوجب المشرع موافاه بهذه القرارات مشعوعة بما يطلبه من اوراق وبيان بيد أن هذا الاختصاص قد اضحى مقيدا - فيما يتعلق بالمخالفات المالية التي تقع بالبنوك - بالحظر الوارد بقانون سرية الحسابات بالبنوك رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ الذي احاط حسابات العملاء وودائعهم واماناتهم وخزائنها وكذلك المعاملات المتعلقة بها بالسرية ، ومن ثم يفرض الالتزام بموافاة الجهاز بأوراق الموضوع محل التحقيق قاصرا على تلك التي لاتتضمن بيانات أو معلومات عن حسابات العملاء بالبنك صونا لها من أي افشاء لما في ذلك من بالغ الأثر وعظيم الخطر التزاما بصريح نص القانون الذي ضرب على هذه البيانات والمعلومات بسياج من السرية والحيلة . كما لايسوغ أن يحظر القانون المشار اليه على النائب العام ، المنوط به تحريك الدعوى الجنائية في الجرائم الجنائية ، الاطلاع على حسابات العملاء أو وديعهم أو اماناتهم أو خزائنها أو المعاملات المتعلقة بها للكشف عن الحقيقة في جنائية أو جنحة قامت دلائل جده على وقوعها الا بعد الحصول على أمر بذلك من محكمة استئناف القاهرة بنما يجوز ذلك للجهاز المركزي للمحاسبات في المخالفات المالية ، وذلك دون اخلال بمقتضى أن دفع الأمر للنائب العام أو من يفوضه كى يطلب من المحكمة المشار اليها الأمر له بالاطلاع أو الحصول على أي بيانات أو معلومات تتعلق بحسابات العملاء بالبنك اذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جنحة أو جنحة قامت دلائل جده على وقوعها وفقا لحكم المادة (٣) من القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ آنف الذكر ، وغنى عن البيان أن اداه

الجهاز المركزي للمحاسبات لوظيفته كمراقبي لحسابات البنوك - وعلى ما انتهت اليه الجمعية العمومية في اقتائها الصادر بجلستها المنعقدة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٣ - هو استثناء من السرية المخروبة على حسابات العملاء بالبنوك وذلك بسند من قانون السرية ذاته انذى استثنى مراقبي الحسابات وبمقتضى كونه موصوفا بوصف مراقب حسابات في قانونه فيبقى محتفظا بحقه في الاطلاع على اوراق وبيانات ومستندات تلك البنوك التي تكفل له دوره ، من التزامه بالسرية . وهذه الرقابة تبتغى تحقيق الانضباط المالي لقطاع البنوك وتمثل ضمانه لحقوق اصحاب الحسابات والودائع والامانات والخزائن ، وليس فيها اخلال بالسرية التي يحظر على الجهاز بوصفه مراقبا للحسابات الكشف عنها او الخروج على مقتضياتها كما ان مراقب الحسابات يعتبر واحدة من هيئات البنك او شركة المساهمة التي يتولى الاشراف على حساباتها ويعرض نتائج مراقبته على الجمعية العمومية للبنك او للشركة عند نظرها في اعتماد الميزانية ، وهو في ذلك يعتبر وكلاء عن الجمعية العامة للشركة او البنك فلا يعتبر اطلعه على الحسابات افشاء لسريتها لجهة خارجة عن هيئات البنك غير مندرجة في صميم تكويناته .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن سلطة الجهاز المركزي للمحاسبات في مراقبة القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية لا تجيز للجهاز كشف سرية حسابات العملاء وودائعهم واماناتهم وخزائنتهم لدى البنوك .

(د فتوى رقم ٣٦٠ في ١٥/٥/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٤/٣ ملف رقم ٧٢/١/٥٨) .

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالثبوتة - مرتب - الحد الأعلى للأجور .

قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد ادخل للأجور - قرار رئيس مجلس الوزراء.
رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ الصادر تنفيذا للقانون المذكور .

مناط سريان القانون والقرارات المذكوران أن تكون المبالغ صرفت من إحدى الجهات الخاضعة لأحكامها يستوى في ذلك أن تكون في صورة مرتبات أو حوافز أو مكافآت أو بأي صورة أخرى طالما أنها صرفت لهؤلاء العاملين فظهر ما ادّوه من أعمال لهذه الجهة - المقصود بالمبالغ مجموع ما يتقاضاه العامل في الجهات المشار إليها - لا أثر للوصف الذي يتخذه المبلغ ولا أثر لنوع المصرف الذي يصرف منه هذا المبلغ مادام يصرف من أي من هذه الجهات .

الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من الجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ والقرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ خضوع المبالغ التي صرفت للعاملين بالهيئة لأحكام المشار إليها .

استعرضت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع اقتضاءها السابق بجلسات ١٩٨٦/١١/٥ (ملف رقم ٥٥/٢/١٦) و ١٢/٢٠ / ١٩٩٢ (ملف رقم ١٢٥٩/٤/٦٨) ورقم ١٢٦٧/٤/٨٦ (١٨/٧ / ١٩٩٣ (ملف رقم ١٢٧٠/٤/٨٦) و جلسة ١٩٩٤/١١/١٦ (ملف رقم ١٢٢٤/٤/٨٦ . كما استعرضت أحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة و وحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات حيث تنص المادة الثانية منه على أن : يضع مجلس الوزراء الحد الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات في صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت أو حوافز أو بأي صورة أخرى ، كما استعرضت أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة و وحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وهيئات القطاع العام وشركاته والذي صدر استنادا للقانون سابق الإشارة إليه ، وتنص المادة الأولى منه على أنه : لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أي شخص يعمل في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو بأي

صفة أخرى سواء صرفت اليه المبالغ بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة أخرى .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - تأييدا لسابق انتابها ، به
بفض النظر عما يتور من جدل حول قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥
لسنة ١٩٨٩ لتناوبه امورا تكفل القانون وحده يتناولها ومساسه باموال
فى بخدم مصدرها حق لصاحبها ولا يجوز حرمانه منها وآيا كان وجه الراى
فى مدى التزام هذا القرار بحدود الشرعية وضوابط المشروعيه ، فان
احكامه واحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ من قبله قد وضعت فيودا
على المرتبات والمكافآت وكل المبالغ التى يتقاضاها العاملون فى الخدمة
او وحدات احكم المحلى او الهيئات او المؤسسات العامة او هيئات القطاع
العالم وشركاته ، المخاطبون كل فى نطاقه باحكام قانون نظام العاممين
بالملولة واحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام كما ان القانون لايزال
ساريا لم يبلغ من السلطة التى تملك ذلك ، وقرار رئيس مجلس الوزراء
قد صدر تنفيذا لهذا القانون وفى اطاره وان مناط سريان احكام القانون
١٠٥ سابق الاشارة اليه ومن بعده قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر
تنفيذا له ان تكون المبالغ قد صرفت من أحد الجهات الخاضعة لاحكامها
ويستوى ان تكون فى صورة مرتبات أو حوافز أو مكافآت أو بأى صورة
أخرى طالما انها قد صرفت لهؤلاء العاملين نظير ما ادوه من أعمال لهذه
الجهة .

والظاهر من نص القانون والقرار التنفيذى له انهما يتعلقان
بمجموع ما يتقاضاه العامل فى الجهات المشار اليها بالنص ، فى صورة
رواتب وبدلات ومكافآت وحوافز أو بأى صورة أخرى . ومن ثم فلا اثر
للوصف الذى يتخذه المبلغ الذى تقاضاه العامل ولا اثر لنوع المنصرف
الذى يصرف منه هذا المبلغ مادام يصرف من أى من هذه الجهات . كما ان
الحد الأقصى يحسب على « المجموع » ولفظ المجموع يفيد عند الحساب
بتسوية بين المبالغ التى يتقاضاها العامل من حيث الوصف أو سببه
الاستحقاق .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ومادامت الهيئة العامة للاصلاح
الزراعى من الجهات المخاطبة باحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار
رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ وان المبالغ المنوه عنها بالوقائع
وبفض النظر عن مدى شرعية ما قامت به الهيئة العامة للاصلاح الزراعى
من فرض رسم وتحصيل مبالغ من طالبى الشراء دون سند واضح من

القانون انما صرفت للعاملين بالهيئة نظير ما بذلوه من جهد لقاء عملهم بها ومن ثم يتحقق مناط سرعان احكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سرعان احكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ على المجالس التي صرفت لبعض العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي بمناسبة تطبيق المادة السادسة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن تصفية بعض الاوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعي .

(فتوى رقم ٤٠٢ في ١٩٩٦/٦/٢ جلسة ١٩٩٦/٤/٣ ملف رقم ١٣٦٥/٤/٨٦) .

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

علمون مدنيون بالدولة - مرتب - الحد الأدنى للأجور .

قوانين العلاوات الخاصة ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ، ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ ، ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ ، ١٣ لسنة ١٩٩٠ ، ١٣ لسنة ١٩٩١ ، ١٩ لسنة ١٩٩٢ ، ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ ، ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ ، ٢٣ لسنة ١٩٩٥ قضت بمنح علاوة خاصة بنسبة معينة من أجر العامل الموجود بالخدمة في التاريخ المحدد بالقانون ، وبالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ بمنح هذه العلاوة الخاصة منسوبة الى أجره في تاريخ التمييز .

المشرع وان قرر ضم العلاوات المقررة بالقوانين المشار اليها الى الأجر الأساسي الا انه لم يتطرق الى تعديل بداية ونهاية مربوط الدرجات كما وردت بالجداول المرفقة بنظم التوظيف حيث تنال بداية ربط الدرجة كما هي واردة بالجداول القائمة - اثر ذلك بقاء الحد الأدنى للأجور كما هو .

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المسألة التي طرح بشأنها التساؤل من وزارة التأمينات وهي تحديد الحد الأدنى لأجر الاشتراك وفقا لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لم يعد لها محل ، وذلك بصدر القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن زيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي حيث حددت المادة الثالثة منه الحد الأدنى لأجر الاشتراك بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص بمبلغ ٤٥ جنية .

أن جميع القوانين المقررة للعلاوات الخاصة بدءا بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ والقوانين ارقام ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ و ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ و ١٣ لسنة ١٩٩٠ و ١٣ لسنة ١٩٩١ و ١٩ لسنة ١٩٩٢ و ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ و ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ ونهايتها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥ قضت جميعها بأن تمنح علاوة خاصة بنسبة معينة من أجر العامل الموجود بالخدمة في التاريخ المحدد بالقانون وبالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ يمنح هذه العلاوة الخاصة منسوبة الى أجره في تاريخ التمييز ، كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة وضم العلاوات الاضافية الى الأجور الأساسية نصت على أن : تضم الى الأجور الأساسية للخاضعين لأحكام هذا القانون العلاوات المقررة بالقوانين التالية في التاريخ المحدد قرين كل منها

ولو تجاوز العامل بها نهاية ربط الدرجة أو المربوط الثابت المقرر لوظيفته أو منصبه ، « ولا يترتب على الضم وفقا للفقرة السابقة حرمان العامل من الحصول على العلاوة الدورية أو الإضافية أو التشجيعية طبقا للأحكام المنظمة لها في القوانين أو اللوائح وذلك بافتراض عدم ضم العلاوات الخاصة المشار إليها »

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وإن قرر ضم العلاوات المقررة بالقوانين نابت الإشارة إليها إلى الأجر الأساسي للعامل إلا أنه لم يطرأ على تعديل بداية ونهاية مربوط الدرجات كما وردت بالجدول المرفقة بنظم التوظيف ، حيث تظل بداية ربط الدرجة كما هي واردة بالجدول القائمة حتى يمكن أن تنسب إليها العلاوة الخاصة المزمع منحها لمن يمين مستقبلا باعتبار أنها تحدد بنسبة معينة من هذه البداية . ولا يغير من ذلك أن العامل الذي يمين حديثا يمنع أجرا أساسيا يجاوز بداية الربط المحدد بالجدول الخاصة بنظم التوظيف إذ أن ذلك ليس من شأنه تعديل بداية الربط الوارد بالجدول ، بل أن الأجر ينصرف فقط إلى إمكانية استحقاق العامل لهذه الزيادة رغم تجاوزها لبداية أجر التعيين كما هو وارد بجدول المرتبات ، وهو الأمر الذي أجازه قانون العاملين المدنيين بالدولة كما هو المثال في نص المادة ٢٥ منه والتي أجازت احتفاظ العامل المعاد تعيينه في وظيفة من مجموعة نوعية أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها .

والحاصل أن ضم العلاوات المقررة بالقوانين المنوه عنها سابقا ليس من شأنه تعديل بداية أجر التعيين كما هو وارد بجدول نظم التوظيف وبمقدار هذه العلاوة بل يظل بداية أجر التعيين كما هو وارد بهذه الجداول ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يصبح هذا الحد الأدنى غير محدد تحديدا واحدا حيث يظل متحركا سنويا بمقدار ما يضم من علاوات خاصة إلى الأجر الأساسي منذ بداية الضم في ١٩٩٢/٧/١ كما أن هذا القول يؤدي إلى اختلاف الحد الأدنى من فرد إلى آخر حسب اختلاف الراتب المنسوب إليه بالإضافة المضمومة وهي نتيجة لو أرادها المشرع لنص دراحة على تعديل بداية الربط بمقدار ما يضم من علاوات خاصة إلى الأجر الأساسية أما وأنه لم يفعل فإن إرادته تكون قد انصرفت إلى الإبقاء على بداية الأجر كما هي وبالتالي على الحد الأدنى للأجر كما هو .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان ضمم
الملاوات الى الاجور وفقا لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ ليس من
شأنه تعديل بداية الربط المقرر بالجداول المرفقة بتنظم التوظيف .

(فتوى رقم ٤١٣ في ١٩٦/٦/٨ جلسة ١٩٩٦/٤/٣ ملف رقم ١٣٣١/٤/٨٦) .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٩٦

- مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاص - نزاع .
- قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المادة ٦٦ منه .
- قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكُن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - المادة (٥) منه .

الأسل اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض - المشرع خرج على هذا الأصل فى القانون المشار اليه فيما يتعلق بالمنازعات التى تنشأ عن تطبيق ومنها تلك المتعلقة بتحديد الأجر فئات الاختصاص فيها الى المحاكم العادية دون غيرها - نتيجة ذلك : انحصار اختصاص الجهة العمومية عن نظر النزاع - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبباً فى المسائل والموضوعات الآتية : (أ) ٠٠٠ (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين » .

فى حين تنص المادة (٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكُن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أن « تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أنه وان كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض الا أن المشرع فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، المشار اليهما خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التى تنشأ عن تطبيق أحكامهما ومنهما تلك المتعلقة

بتحديد الأجرة فئات الاختصاص فيها إلى المحاكم العادية دون غيرها ومن
ثم ينحصر عن الجمعية العمومية الاختصاص بنظر النزاع الماثل .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم
اختصاصها بنظر النزاع الماثل .

(فتوى رقم ٣٠٩ في ١٨/٤/١٩٩٦ جلسة ١٧/٤/١٩٩٦ ملف رقم ٢٠٨٥/٢/٣٢) .

(١٥٢)

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة - اجازة خاصة بدون مرتب .

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - الخلاف في كيفية حساب مدة الأربع سنوات المقررة بنص المادة ٦٩ من القانون المذكور ليس من شأنه ان يصبم القرار الصادر بالترقية على نقيض ما ورد بالحكم المستحدث للمادة المشار اليها بصيب المطالبة الجسيمة التي تهوى بالقرار الى الانضمام ، وانما يكون القرار مصيبا مادام مرجع المصيب الى التسليم الغاطي . غير التعمد للقانون - فلما غير التعمد لا يصح دكن القاية ولا ينشئ قصد مخالفة القانون بما يلحق قصدا متافيا للمصلحة العامة ، وبما ينهار به مبدأ تقي هذه المصلحة التي عليها مدار كسب الولاية العامة ، وانفاذ مشيئة مصدر القرار - بانقضاء المواعيد المقررة لحسب القرارات الادارية الباطلة بغضو القرار حصينا من السحب بمنجاة منه - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٦٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد تم تعديلها بموجب القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ حيث جرى النص في بندها الثاني على أنه « يجوز للسلطة المختصة منح العامل اجازة بدون مرتب للأسباب التي يريدها وتقديرها السلطة المختصة ووفقا للقواعد التي تبناها » ولا يجوز في هذه الحالة ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا الا بعد عودته من الاجازة ، كما لايجوز الترخيص بهذه الاجازة لمن يشغل احدى تلك الوظائف قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ شغلها . وفي غير حالة الترقية لدرجات الوظائف العليا لايجوز ترقية العامل الذي تجاوز مدة اجازته أربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت انامها او فصل بينها فاصل زمني يقل عن سنة . وتحدد اقسمة العامل عند عودته من الاجازة التي تجاوز مدتها أربع سنوات على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة الأربع سنوات أو جميع العاملين الشاغلين للدرجة الوظيفية عند عودته انما أقل .

وتبين للجمعية العمومية انه قد ثار خلاف في الرأي حول مدى سريان الحكم المستحدث في المادة ٦٩ بموجب القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على ما تم من حالات الترخيص بالاجازة قبل نفاذه ، وفي كيفية حساب مدة الأربع سنوات ، والاطر الزماني للتعديل الذي طرأ على

المادة ٦٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حيث نظر هذا الأمر أمام القضاء وصدرت بشأنه أحكام قضائية .

ولاحظت الجمعية العمومية أن الخلاف في كيفية حساب مدة الأربع سنوات والذي طرح أمام القضاء على ما سلف بين أنه ليس من شأنه أن يصرم القرار الصادر بالترقية على نقيض ما ورد بالحكم المستحدث للمادة ٦٩ يعيب المخالفة الجسيمة التي تهوى بالقرار الى الانعدام ، وانما يكون القرار معيبا مادام مرجع العيب الى التفسير الخاطئ غير المتعمد للقانون ، والخطأ غير المتعمد لا يمس ركن الغاية ، ولا ينشئ قصد مخالفة القانون بما يفيد قصدا منافيا للمصلحة العامة ، وبما ينهار به مبدأ تقي هذه المصلحة التي عليها مدار كسب الولاية العامة ، وانفاذ مشيئة مصدر القرار . ومن ثم فإنه بانقضاء المواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية الباطلة يفقد القرار حصينا من السحب بمنجاء منه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتقضى الفتوى والتشريع الى تحصن قرار الترقية في الحالة المروضة .

(فتوى رقم ٣٢٥ في ١٩٩٦/٤/٢٢ جلسة ١٩٩٦/٤/١٧ ملف رقم ٩١٢/٣/٨٦) .

(١٥٣)

جلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٩٦

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - منازعة .

انطأ المشرع بالجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع مهمة الافتاء فى المنازعات التى تقوم بين السلطة التنفيذية وفروعها ببدء الرأى مسبقا - رأى الجمعية العمومية فى نطق المنازعة ملزم للجانبين - هذا الرأى الملزم لا يتجاوز حدود الفتوى - الجمعية العمومية ليست من هيئات القسم القضائى بمجلس الدولة ولا تتبع عند طرح المنازعة عليها الاجراءات التى رسمها قانون المرافعات او أى قواعد اجرائية تنسم بصفة التقاضى - لا يجوز الرأى الذى تبديه فى المنازعة حجية الأمر القضى - نتيجة ذلك : يجب على الادارة اثناء ذلك ان تتجرد فى مثل هذه المنازعات عن المطالبة بالفوائد التأخيرية عن المبلغ محل المنازعة اخلا بمن. الاعتبار صحيح المقتضيات التى من اجلها قرب الصلح عن التمسك بالتقادم بين الجهات الادارية - تطبق .

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إفتاءها الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٥ وتبين لها أن عقدى الصلح المبرمين بين الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية وشركة الشرق للتأمين فى ١٩٧١/٢/١١ وشركة مصر للتأمين فى ١٩٧١/٢/٣١ ، والذى تم بناء عليهما نقل ملكية السندات الحكومية للهيئة كوسيلة للوفاء بالحق المتصالح عليه ، قد تضمننا النص صراحة على تنازل الشركتين عن هذه السندات وفوائدها من تاريخ تخصيصها لهما فى ١٩٦٤/٣/٢٤ ومن ثم فانه اعبارا من هذا التاريخ لم تعد الشركتان تملكان هذه السندات ، بل تملكها الهيئة . فتتحد المراكز القانونية للمتنازل والمتنازل اليه اعتبارا من هذا التاريخ الذى تلاقى على تحديده فى تحديد الملكية ارادة المتعاقدين . فاعتبارا من تاريخ انتقال الملكية فى ١٩٦٤/٣/٢٤ تكون السندات من أموال الهيئة : فنستحق فوائدها ، ويكون عليها الالتزام بدفع الضرائب المستحقة على هذه الفوائد . واذا كانت فوائد السندات باعتبارها مملوكة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مغطاة من الضرائب طبقا للمادة (١٢٣) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية فانه لا التزام عليها بأداء هذه الضرائب . فاذا كانت هذه السندات بعد التاريخ المذكور فى يد الشركتين لفترة ما ، وبناء على ذلك قامت بتسليم فوائدها ودفع

الضرائب المستحقة عنها ، فانها تلتزم بررد هذه الفوائد الى الهيئة ، وهو ما قررته الشركتان في محضرا الصلح المشار اليهما لكنهما قد ادعا الضرائب باعتبارهما ملتزمتان بهما على اعتبار انهما مالكتان للسندات ثم تبين من عقد الصلح ان السندات لم تكن خلال تلك الفترة في ملكيتهما ، فمن ثم يكون ما ادته كل من الشركتين من ضرائب عن هذه السندات اداء لضرائب غير مستحقة عليها من حقها استرداد قيمتها ، واذا تنازلت كل منهما عن هذا الحق في الاسترداد الى الهيئة التي طالبت مصلحة الضرائب بردها ، لذلك تلتزم المصلحة بأن ترد اليها ما استأدتته من الشركتين من ضرائب على فوائد هذه السندات ، ودون محاجة بسقوطها بالتقادم الذي لا يجوز اثارته أو التعلل به فيما بين الجهات الادارية اخذا بما أطرده عليه افتاء الجمعية العمومية في هذا الشأن . كذلك لا يسوغ للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية مطالبة مصلحة الضرائب برريع استثمار عن المبلغ محل المنازعة المائلة . ذلك لأن ربيع الاستثمار المشار اليه لا يمدو في حقيقته أن يكون فوائد تأخرية والتي اسنقر افتاء الجمعية العمومية على أن مناط القضاء بها هو أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار تتم المطالبة القضائية به وفقا لأحكام قانون المرافعات بتحرير صحيفة الدعوى ثم ايداعها قلم كتاب المحكمة ، واذا كان المشرع في قانون مجلس البولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد ناط بالجمعية العمومية مهمة الافتاء في المنازعات التي تقوم بين السلطة التنفيذية وفروعها بابتداء الرأي مسببا في شأنها الا انه لم يصف عليها ولاية القضاء في هذه المنازعات ودون أن يقدم في ذلك ما اضعاف المشرع على رأيها من صفة الالتزام للجانبين ، لأن هذا الرأي المزم لا يتجاوز حد الفتوى . كما أن الجمعية العمومية ليست من هيئات القسم القضائي لمجلس البولة ولا تتبع عند طرح المنازعة عليها الاجراءات التي رسمها قانون المرافعات أو أية قواعد اجرائية أخرى تقوم مقامها وتتوافر بها سمة اجراءات التقاضي وعلاماته ، كما لا يحوز الرأي الذي تبديه بشأنها حجية الأمر المقضى . ومن ثم فيجب على الادارة ازاء ذلك أن تتجرد في مثل المنازعة المائلة عن المطالبة بالفوائد التأخرية عن المبلغ محل المنازعة اخذا بعين الاعتبار صحيح مقتضيات التي من أجلها ضرب الصنف عن التمسك بالتقادم بين الجهات الادارية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى احقية الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية فى استرداد قيمة الضرائب والرسوم السابق خصمها من قيمة فوائد السندات الحكومية التى آلت اليها من شركتى مصر للتأمين والشرق للتأمين ، وذلك عن الفترة من ١٩٦٤/٣/٢٤ الى ١٩٧١/٣/٢٩ .

(لتوى رقم ٣٥٨ فى ١٩٩٦/٥/١٥ جلسة ١٩٩٦/٤/١٧ ملف رقم ٣٦٢٢/٢/٣٢) .

(١٥٤)

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٩٦

أموال الدولة العامة - الانتفاع بها - كيفية نقله - تغيير التخصيص لوجه النفع العام
للمال العام .

المادتان ٨٧ ، ٨٨ من القانون المدني - الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه استعمال للمال العام فيما أعد له نقل الانتفاع بين أشخاص القانون العام يكون بنقل التخصيص أو الإشراف الإداري على هذه الأموال بدون مقابل - أفراد الدولة بملكية الدومين العام ولو كان تحت يد غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة .

تغيير تخصيص وجه النفع العام للمال العام يكون دون مقابل باعتبار أن التخصيص تم من يملك المال - تخصيص الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة للمنفعة العامة لا يكون مقابل تمويش على نحو ما يتبع عند نزوح ملكية الأفراد للمنفعة العامة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٨٧) من القانون المدني تنص على أن « تعتبر أموالاً عامة ، المقارنات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص » . وأن المادة (٨٨) تنص على أن « تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة » . وينتهي التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل في ملكية الدولة ملكية عامة تخفى منها إدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استمالة للمال العام فيما أعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين أشخاص القانون العام بنقل التخصيص والإشراف الإداري على هذه الأموال بدون مقابل ، ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها . ذلك أنه لا يصح القول بتعدد الدومين العام استناداً إلى المادة ٨٧ من القانون المدني ، لأن هذه المادة وردت في شأن تحديد صفة المال العام المخصص للمنفعة العامة سواء كان تحت يد الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل أن نصوص القانون المدني تميز على القول بوحدة الدومين العام .

فالمادتين (٨٧) و (٨٨) حين تعرضتا لأحوال تخصيص المال للنفع العام أو انتهاء هذا التخصيص وفقده كمال عام ، قضتا بأن يكون التخصيص أو الانهاء بقانون أو مرسوم أو بقرار من الوزير المختص أو بالفعل . ومفاد ذلك أنه حيث يكون التخصيص أو الانهاء بعمل قانوني فإن المشرع حصر ذلك العمل في قانون أو مرسوم أو قرار وزارى وهى أدوات لاتصدر الا عن الحكومة ، وهو ما يعنى انفراد الدولة بملكية الدومين العام ولو كان تحت يد غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة . ومن ثم فان تغيير تخصيص وجه النفع العام للمال العام يكون دون مقابل اذ يعتبر التخصيص قد تم من يملك المال . كذلك فان تخصيص الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة - كما هو الحال فى خصوصية الحالة المروضة - للنفعة العامة ولئن تضمن هذا التخصيص تحويل الاراضى من الملكية الخاصة للدولة الى الملكية العامة فان ذلك لا يكون مقابل تعويض على النحو الذى يتبع عند نزاع ملكية الافراد للنفعة العامة ، فالدولة لاتستحق تعويضا من نفسها على نحو ما جرت به احكام المسئولية بين الافراد .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن الأرض محل النزاع المائل من الأملاك المخصصة لمحافظة المنيا ، ثم صدر قرار وزير الأشغال العامة والموارد المائية رقم ١٣٥٤١ لسنة ١٩٧٦ بإدخال هذه الأملاك ضمن الاراضى اللازمة لتنفيذ المشروع رقم ٤٣٢٨ رى الخاص بإنشاء وتعديل الجناينة اليسرى لترعة الحديقة بمرکزى مفاغة والعدوة ، فمن ثم تكون هذه الأرض قد عادت الى الدومين العام للدولة وخرجت من حوزة محافظة المنيا الأمر الذى لا يسوغ معه للمحافظة المطالبة بأى تعويض عن ذلك .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية محافظة المنيا فى مطالبة وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بالتعويض فم الحالة المروضة .

(فتوى رقم ٣٦١ فى ١٥/٥/١٩٩٦ جلسة ١٧/٤/١٩٩٦ ملف رقم ٣٦١٥/٢/٣٢) .

(١٥٥)

جلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٩٦

عاملون بالقطاع الخاص - خبراء - وطنيون - تحديد المكافاة المستحقة للخير .

قانون نظام العاملين بالقطاع الخاص - المادة (١١) منه اخصت مجالس ادارة الجهات الخاصة لاحكامه دون غيرها بوضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين .

لقد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثل الحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة لا يدعو ان يكون توجيهها اداريا للجهات التي يغطيها دون نية الزام قانوني بذلك - القرار مجلس ادارة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن لتواعد انقرار المشار اليه - وجوب تطبيقها .

المكافاة المستحقة للخير طبقا لحكم المادة الثانية من القرار المشار اليه تحدد بالفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتبات وحواجز ومكافآت وبدلات وغيرها من المميزات المالية المقررة لوظيفته السابقة وبين العاش المستحق له - مفهوم الاجر المشار اليه - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ١١ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بوصفه النظام الذي يسرى على العاملين بالهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن تنص على ان « يضع مجلس الادارة نظاما لتوظيف الخبراء الوطنيين والاجانب ولمن يقومون بأعمال عارضه او موسمية وللعاملين المتدرجين وذلك بما يتفق مع نشاط الشركة وظروفها وبما يساعد على تحقيق اهدافها وبمراعاة التشريعات التي تصدرها الدولة في هذا الشأن » .

واستظهرت الجمعية العمومية ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يسرى على العاملين بالهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن ، وذلك استنادا الى ان هذه الهيئة العامة اُنشئت بالمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ باعادة تنظيم الهيئات العامة في قطاع القطن ، ونصت المادة ١٢ من هذا القرار على ان « تسرى على العاملين بها احكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي حلت محلها اللائحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ثم قانون نظام العاملين بالقطاع العام الم ادة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ثم من بعده القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، واستظهرت الجمعية العمومية ان هذا القانون الآخر اخصه .

مجالس إدارة الجهات الخاضعة لأحكامه دون غيرها بوضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين ، ومن ثم فإن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثلي الحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة لا يعدو ان يكون توجيها من رئيس الوزراء للجهات التي يخاطبها دون ان يكون ثمة التزام قانوني بذلك ، وهو ما سبق انتهت اليه الجمعية العمومية في فتواها الصادرة بحسب ١٩٨٧/١/٧ ملف رقم ١٧٦/٢/٨٦ ، ومن جهة أخرى فإن الهيئة العامة للحكم واختبارات القطن رأيت تطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ سابق الإشارة اليه لتحديد المكافأة المستحقة للخبراء المتقاعدين معها ، ومن ثم تكون القواعد التي تضمنها هذا القرار هي الواحدة التطبيق ، ذلك بمراعاة اقرار مجلس إدارة الهيئة .

ومن حيث ان المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثلي الحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة تنص على ان « يجوز تشغيل العمالة الماهرة والحرفيين في الحكومة والقطاع العام بعد السن المقررة لترك الخدمة وفقا للضوابط الآتية : ٣٠٠٠ - يتم تحديد المكافآت التي يتقاضاها المتقاعد في ضوء الفرق بين المرتبات والمكافآت التي كان يتقاضاها والمعاش المستحق له » وان صياغة هذه المادة تفيد الصوم والشمول وليس في صياغتها ما يفيد ان المسميات الواردة بها جاءت على سبيل الحصر واستبعاد ما سواها وعلى ذلك فإن المكافأة المستحقة للخبير وفقا لهذه المادة تحدد بالفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتبات وحوافز ومكافآت وبدلات وغيرها من المميزات المالية المقررة لوظيفته السابقة دون تفرقة في ذلك بين راتب أو حافز أو مكافأة أو بدل وبين المعاش المستحق له ، طالما ان ما كان يتقاضاه العامل من هذه المميزات ناتج عن ممارسته لوظيفته السابقة مرتبطا بها وبظروف وأحوال العمل الذي يمارس فيه واجباتها وليس أمرا عرضيا لا يرتبط بالوظيفة ومهامها ارتباطا تلازم ولا يتصل بأدائها اتصال اعتياد ، وان هذا التحديد يمتد ليشمل الراتب والبدلات التي تم ضمها والبدلات التي ترتبط بشغل الوظيفة والحوافز ومكافأة الجهود غير العادية والمكافأة التشجيعية وذلك لارتبط هذا كله بممارسة العامة لوظيفته السابقة حين اضطراره بمهامها ، وتستبعد من ذلك ما يتقاضاه من أجور عن العمل الإضافي وما يتقاضاه من مقابل لمصارف فعلية مثلاً بدل الانتقال وذلك لعدم ارتباطه بنهام عمله الأصلي ولا تضالته بأداء وظيفته ونجاة الاعتقاد .

ومن حيث أن مفهوم الأجر بوصفه وحده قياس نطلي انما يستحق عن سنه مستقبليه فانه يتعين تحديد جملة المبالغ التي سبق وان كان يتقاضاها العامل خلال آخر سنه قبل انتهاء خدمته مقسومة على ١٢ شهر ، وبهذا يتحدد هذا المجموع على أساس موضوعي بتلاشي ما قد يصادفه آخر شهر قبل انتهاء الخدمة من عدم صرف حوافز أو مكافآت سبق وأن صرفت له عن أشهر سابقة خلال السنة ذاتها .

وغنى عن البيان أن العناصر التي تم حسابها كمصدر في تحديد جملة المرتبات والمكافآت التي كان يتقاضاها العامل لا يجوز أن يتم منح العامل مقابلا يمانلها بعد التعاقد معه والا كان هذا تكرارا لصرفها رغم وجبة السبب .

للك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن تحدد المكافأة المستحقة في الحالة المروضة بالفرق بين جملة ما كان يتقاضاه مقابل عمله الأصلي في العام الأخير قبل انتهاء خدمته وبين المعاش المستحق له .

(فتوى رقم ٣٦٥ في ١٩٩٦/٥/٢٢ جلسة ١٩٩٦/٤/١٧ ملف رقم ١٣٢١/٤/٨٦) .

(١٥٦)

جلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة - خبراء وطنيون - تحديد المكافاة المستحقة للخبير .
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ (مادة ١٤) -
قرار وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف الخبراء الوطنيين - كيفية
تحديد مكافاة الخبير .

المكافاة المستحقة للخبير تحدد بالفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتبات وحوافز ومكافآت
وبدلات وغيرها من المميزات الدالية المعروفة لوظيفته السابقة دون تفرقه في ذلك بين راتب
او حافز او بدل وبين المعاش المستحق له ، طالما ان ما كان يتقاضاه العامل من هذه المميزات
نانجا عن ممارسته لوظيفته السابقة مرتبعا بها وبطروف العمل واحواله ، وليس امرا
عرضا لا يربط بالوظيفة ومهامها ارباط تلازم ولا يتصل باذاتها اتصال اعتياد - استبعاد
الرجوع عن اعمل الاضاعي والمصاريف الشخصية مثل بدل الانتقال - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ١٤ من
نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
تنص على ان يوضع نظام توظيف الخبراء والموظفين الاجانب ولن يقومون
باعمال مؤقتة عارضه او موسمية وللعاملين المتدرجين وذلك بقرار من
الوزير المختص بالتنمية الادارية يصدر بناء على عرض لجنة شئون الخدمة
المدنية .

واستظهرت الجمعية العمومية ان المشرع أختص وزير التنمية
الادارية دون غيره بوضع نظام لتوظيف الخبراء الموظفين وأصدر الوزير
قراره رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف الخبراء الوطنيين ، ومن ثم كان
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضوابط
الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثل الحكومة والقطاع العام في
الشركات المشتركة لا يبدو ان يكون توجيهها من رئيس الوزراء للجهات
التي يخاطبها دون ان يكون ثمة الزام قانوني بذلك ، وهو ما سبق
انتهت اليه الجمعية العمومية في فتواها الصادرة بجلسته ١٩٨٧/١/٧
ملف رقم ١٧٦/٢/٨٦ ، وعلى أية حال فقد لاحظت الجمعية العمومية
ان ما تضمنه قرار رئيس مجلس الوزراء من تحديد لمكافاة الخبير
او المستشار في حدود الفرق بين مجموع ما كان يتقاضاه عند انتهاء
الخدمة وبين المعاش المستحق بما لا يجاوز مجموع ما يتقاضاه رئيس الوحدة

التي يلحق بها ، وهي في مضمونها ذات الأحكام التي تناولها قرار وزير التنمية الادارية رقم (١) لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف الحبراء الوطنيين العامل بالقرارين رقمي ٢٢٣٥ لسنة ١٩٨٢ ، ٤٦ لسنة ١٩٨٨ على ان ٠٠٠ فاذا كان الحبير ممن جاوز سن الستين حددت المكافاة التي تسحب له بما لايجاوز الفرق بين مجموع ما كان يتقاضاه عند انتهائه الخدمة وبين المعاش المستحق له . وفي جميع الاحوال لا يجوز ان يتجاوز المكافاة مجموع ما يتقاضاه رئيس الوحدة التي يلحق بها الخبير .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المكافاة المستحقة للخبير وفقا لهذه المادة تحدد بالفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتبات وحوافز ومدايات وبدلات وغيرها من المميزات المالية المقررة لوظيفته السابقة دون تعرفة في ذلك بين راتب أو حافز أو بدل وبين المعاش المستحق له ، طالما ان ما كان يتقاضاه العامل من هذه المميزات ناتجا عن ممارسته لوظيفته السابقة مرتبطا بها وبظروف العمل وأحواله ، وليس أمرا عرضيا لا يرتبط بالوظيفة ومهامها ارتباطا تلازم ولا يتصل بإدائها اتصال اعتياد ، وأن هذا التحديد يمتد ليشمل الراتب والمدايات التي تم ضمها والبدلات التي ترتبط بشغل الوظيفة والحوافز ومكافاة الجهود غير العادية والمكافاة التشجيعية وذلك لارتباط هذا كله بممارسة العامل لوظيفته السابقة حين اضطراره بمهامها ، ويستبعد من ذلك ما كان يتقاضاه من أجور عن العمل الاضافي وما يتقاضاه من مقابل لمصاريف فعلية مثل بدل الانتقال وذلك لعدم ارتباطه بمهام عمله الأصلي ولا اتصاله بأداء وظيفته على وجه الاعتياد .

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيد / فإن المكافآت التي كانت تصرف له عند انتهاء خدمته من صندوق تحسين الخدمة وبعض المشروعات المنفذة على الباب الثالث لا تدخل في مفهوم مجموع ما كان يتقاضاه وذلك لعدم اتصالها بصله الأصلي وذلك على التفصيل السابق . والحاصل أن مفهوم الأجر بوصفه وحدة قياس نمطي انما يستحق عن سنة مستقبله فانه يتعين تحديد مجموع ما كان يتقاضاه بجملة المبالغ التي سبق وأن كان يتقاضاها العامل خلال آخر سنة قبل انتهاء خدمته مقسومة على أشهر السنة كلها ، وبهذا يتحدد هذا المجموع على أساس موضوعي يتلافى ما قد يصادفه آخر شهر قبل انتهاء الخدمة من عدم صرف حافز ما أو مكافاة معينة سبق وأن صرفت له عن أشهر سابقة خلال السنة ذاتها . وغنى عن البيان أن العناصر التي تم حسابها كمعصر في تحديد جملة المرتبات والمكافآت التي كان يتقاضاها العامل لا يجوز

أن يتم منح العامل مقابلاً مماثلها بعد التقاعد معه والا كان هذا تكرر
لصرفها رغم وحدة السبب *

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تحدد
المكافأة المستحقة للمعروضة حالتهما في حدود الفرق بين مجموع ما كان
يتقاضاه كل منهما عند انتهاء خدمته مستبعداً منه الأجور عن الأعمال
الإضافية ومقابل المصروفات الفعلية وبين المعاش المستحق *

(فتوى رقم ٤٤٠ في ٨/٦/١٩٩٦ جلسة ١٧/٤/١٩٩٦ ملف رقم ١٣٣٠/٤/٨٦) *

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

جمارك - ضرائب ورسوم جمركية - اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية بين حكومتى
جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية •
المادتان ٥ ، ١٠١ من القانون المذكور - البند (٥) من الاتفاق المشار اليه •

المرجع وضع اصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب
الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية الاخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص
باعفائها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة - الاستثناء الافراج مؤقتا عن البضائع
دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير
الخزانة •

اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية المشار اليه اعلى الموظفين من مواطنى الولايات المتحدة
الأمريكية وعائلاتهم سواء كانوا من موظفى حكومتها أو إحدى وكالاتها أو الراد أو موظفى
أحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتحالفة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو أحد فى
وكالاتها من كافة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التصرف فى
المنقولات الشخصية بما فيها السيارات المدة لاستعمالهم الشخصى واعلى هؤلاء الموظفين
وعائلاتهم من كافة الرسوم والتعريفات الجمركية والرسوم الاخرى المفروضة على استيراد
وتصدير الامتعة الشخصية والمعدات التى تستورد لاستعمالهم الشخصى - اثر ذلك -
تطبيق •

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة
(٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن تخضع
البضائع التى تدخل أرضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى
التعريفية الجمركية علاوة على الضرائب الاخرى المقررة وذلك
الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها
من الضرائب والرسوم التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو
تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجوز الافراج عن
أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم
المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القانون • وتنص المادة (١٠١)
من القانون ذاته على انه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل
الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها
وزير الخزانة » • كما استبيان للجمعية العمومية أن البند (٥) من
اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية بين حكومتى جمهورية مصر العربية
والولايات المتحدة الأمريكية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨
لسنة ١٩٧٨ ينص على أنه « لضمان حصول شعب جمهورية مصر
العربية على أقصى قدر من فوائد المعونة المقدمة بموجب هذه الاتفاقية :

(ب) يعفى الموظفون من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء أكانوا :

- ١ - من موظفي حكومة الولايات المتحدة أو إحدى وكالاتها أو
- ٢ - أفراد متعاقدين مع حكومة جمهورية مصر العربية أو موظفي إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو أحد في وكالاتها أو ٠٠٠ من كافة ضرائب النقل والضمان الاجتماعي المقررة لقوانين جمهورية مصر العربية وكذلك من كافة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتلك واستعمال أو التصرف في المنقولات الشخصية (بما فيها السيارات المعدة لاستعمالهم الشخصي . ويعفى هؤلاء الموظفون وعائلاتهم من كافة الرسوم والتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد وتصدير الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن بما فيها المأكولات والمشروبات والسخان) التي تستورد إلى جمهورية مصر العربية لاستعمالهم الشخصي ومن أي رسوم أخرى .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفاؤها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة . واستثناء من ذلك أجاز المشرع الانراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة . وأن اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضع أساسا عاما للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى جمهورية مصر العربية ، وأعفى الاتفاق الموظفون من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء كانوا من موظفي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو إحدى وكالاتها ، أو أفراد أو موظفي إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو أحد في وكالاتها من كافة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتلك واستعمال أو التصرف في المنقولات الشخصية بما فيها السيارات المعدة لاستعمالهم الشخصي . كما أعفى الاتفاق المشار إليه هؤلاء الموظفون وعائلاتهم من كافة الرسوم والتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد أو تصدير الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن بما في ذلك المأكولات والمشروبات والسخان التي تستورد إلى مصر لاستعمالهم الشخصي .

ومن حيث أن التايث من الأوراق أن السيد / مارلى . ف . لاشى الخبير الأمريكى بمشروع التسويق التعاونى للخضر والفاكهة التابع لوزارة الزراعة قد قام باستيراد معدات وأدوات منزلية مشمول البيان الجمركى رقم ١٩٨١/٧٠٠٦ من الخارج لاستعماله الشخصى ، وأقرت وزارة الزراعة أن الخبير يعمل فى المشروع المشار اليه فى اطار اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية الموقع بين حكومتى - الولايات المتحدة الأمريكية ومصر الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ ، فمن ثم يضحى مشمول البيان الجمركى آنف الذكر متحصلا بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية الأمر الذى تفندو معه المطالبة الماثلة عارية من صحيح سندها قانونا حرية بالرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام وزارة الزراعة أداء مبلغ ٢٠١٩ر٢٣ (الفين وتسعة عشر جنيها وثلاثة وعشرين قرشا) كضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيان الجمركى رقم ١٩٨١/٧٠٠٦ الوارد من الخارج برسم السيد / مارلى . ف . لاشى الخبير الأمريكى بمشروع التسويق التعاونى للخضر والفاكهة التابع لوزارة الزراعة .

(فتوى رقم ٣٥٤ فى ١٤/٥/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٥/٨ ملف رقم ٢٠١٦/٢/٣٣) .

ضرائب ورسوم جمركية .

لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المادتين ٥ ، ١١٠ منه - الأصل خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات - الاعفاء لا يكون الا بنص - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التمريرة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى ، وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بنسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ٠ ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل تمام الاجراءات الجمركية وإداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ٠٠٠ » وأن المادة (١١٠) من ذات القانون تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالاعفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة تمفي من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة ٠٠٠ (١٣) الأشياء التي يصدر بإعفاؤها قرار من رئيس الجمهورية » .

واستظهرت الجمعية العمومية ماتقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص صريح ، مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ٠ كما حول المشرع رئيس الجمهورية في البند (١٣) من المادة (١١٠) المشار إليها سلطة إعفاء الواردات من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها .

ومن حيث أنه بسند من ذلك صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٨١ « بالتفويض من رئيس الجمهورية في مباشرة بعض اختصاصاته بمقتضى قراره ٤٤٦ لسنة ١٩٨٠ » بإعفاء السيارة محل المنازعة الماثلة شريطة ألا يتم التصرف فيها ما لم تؤد عنها الضرائب والرسوم الجمركية ، وفقا لحالتها وقيمتها في تاريخ

التصرف وطبقا للتعريف الجمركية السارية في هذا التاريخ . واذ ثبت من الأوراق أن مديرية الشؤون الصحية بمحافظة أسوان قامت ببيع السيارة المشار إليها ، فمن ثم تلتزم بأن تؤدي الى مصلحة الجمارك الرسوم الجمركية المقررة وفقا لقيمتها وحالتها في هذا التاريخ طبقا للتعريف الجمركية السارية وقتئذ والمقررة بمبلغ ٤٩٥٠ جنيها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام محافظة أسوان (مديرية الشؤون الصحية) اداء مبلغ ٤٩٥٠ جنيها (أربعة آلاف وتسعمائة وخمسين جنيها) الى مصلحة الجمارك كرسوم جمركية مستحقة على سيارة ماركة دودج شاسيه رقم ١٣٥٤١١ .
(فتوى رقم ٣٥٥ في ١٤/٥/١٩٩٦ جلسة ٨/٥/١٩٩٦ ملف رقم ٣٣/٢/٣٦٠٩) .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

إدارة محلية - تنظيم وإدارة المستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم وإدارة المستشفيات المذكورة - اللائحة الأساسية للمستشفيات المذكورة الصادرة بقرار رئيس الوزراء والوزير المختص بالحكم المحلي ووزير الصحة رقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ تعديد نطاق مجال أعمال كل منهما .

المادة الأولى من قرار رئيس الوزراء والوزير المختص بالحكم المحلي ووزير الصحة والمادة (٥) من اللائحة المذكورة كل منهما جاء مستويا بذاته منفردا بحكمه وموضوعه - حكم المادة الأولى متعلق بتعديد السلطة المختصة بتعديل أسعار العلاج وأجور الخدمات في السام العلاج بأجر والنسبة التي يجوز فيها هذا التعديل - المادة (٥) تتعلق بالأجور الرمزية التي يجوز للمستشفيات المشار إليها تلغيها في مقابل الخدمات الطبية التي تقدمها وبالترخيص لمجلس إدارة المستشفى في زيادتها عند التعاقد مع الهيئات والشركات بما لا يجاوز ٥٠٪ - لا مناص من تطبيق نص كل من المادتين في مجاله فيما نظمه وقرره بوصفه حكما قانونيا أمرا - أثر ذلك - تطبيق .

استبان للجريمة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم وإدارة المستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية نص في المادة (١) على أن « يكون للمستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية والتي يصدر بها قرار من وزير الإدارة المحلية ووزير الصحة استقلال مالي وإداري على النحو المبين بالمواد التالية » ، وفي المادة (٢) على أن « ينظم العمل بالمستشفيات والوحدات المشار إليها بالمادة الأولى لائحة أساسية يصدر بها قرار من وزير الإدارة المحلية ووزير الصحة يتضمن قواعد إدارتها والقواعد الفنية والمالية دون التقيد باللوائح والقواعد المالية وغيرها المنظمة للمصالح الحكومية » ، وأنه أعمالا لما تقدم صدرت اللائحة المذكورة بقرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالحكم المحلي ووزير الصحة رقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ الذي نص في المادة الأولى على أن « يعمل بأحكام اللائحة الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لوحدات الحكم المحلي المرفقة ، ويجوز للمحافظ المختص بعد موافقة وزير الصحة تعديل أسعار العلاج وأجور الخدمات الواردة بهذه اللائحة زيادة أو نقصا في حدود ١٠٪ » ، وتضمنت اللائحة النص في المادة (٥) على أنه « للمستشفيات التابعة للحكم المحلي والتي يصدر بتعديلها قرار من وزير الصحة أن

تتقاضى أجوراً رمزية نظير الخدمات الطبية التي تقدمها طبقاً للقواعد الواردة في هذه اللائحة والملاحق المرفقة بها . ولمجلس الإدارة زيادة هذه الأجور عند التعاقد مع الشركات والهيئات بما لا يجاوز ٥٠ % ، ٠٠٠ ، ٠ .

وأن قرار وزير الصحة ووزير الإدارة المحلية رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٩١ نص في المادة (١) على أن يفوض السادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه في تعديل أسعار العلاج في أقسام العلاج بأجر وأجور الخدمات الواردة في الملحق رقم (٣) المرفق باللائحة الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لوحدات الحكم المحلي الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالحكم المحلي ووزير الصحة رقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ ، ٠٠٠ ، ٠ .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة هذه الأحكام أن استظهار وجه الرأي في الموضوع المائل منوط بتحديد نطاق أعمال كل من نص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالحكم المحلي ووزير الصحة رقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ بإصدار اللائحة المشار إليها ، والمادة (٥) من مواد اللائحة المذكورة .

ومن حيث أن كلا من نصي المادتين سالفتي الذكر جاء مستويا بذاته منفردا بحكمه وموضوعه سواء بالنسبة إلى حكم المادة الأولى وهو متعلق بتحديد السلطة المختصة بتعديل أسعار العلاج وأجور الخدمات في أقسام العلاج بأجر والنسبة التي يجوز فيها هذا التعديل ، خاصة وقد وردت هذه المادة ضمن مواد إصدار اللائحة والتي لم يرد ضمن ملاحظتها سوى الملحق رقم (٣) بشأن أسعار العلاج في أقسام العلاج بأجر ، أو بالنسبة إلى حكم المادة (٥) وهو متعلق بالأجر الرمزية التي يجوز للمستشفيات المشار إليها تقاضيها في مقابل الخدمات الطبية التي تقدمها ، وبالترخيص لمجلس إدارة المستشفى في زيادتها عند التعاقد مع الهيئات والشركات بما لا يجاوز ٥٠ % ، وقد وردت هذه المادة ضمن أحكام اللائحة آتت البيان تحت عنوان « القواعد المنظمة للعلاج بأجر رمزي بالمستشفيات » .

ومن ثم فإنه لا مناص من تطبيق نص كل من المادتين في مجاله فيما نظمه وقرره بوصفه حكماً قانونياً آمراً ، وحينئذ يبرز أثر قرار وزير الصحة ووزير الإدارة المحلية رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٩١ في إطلاق سلطة المحافظ المختص في تعديل أسعار العلاج وأجور الخدمات في أقسام العلاج بأجر من قبلي موافقة وزير الصحة على التعديل أو تقييد التصديق بنسبة ١٠ % سالفة البيان ، وتبقى رخصة مجلس إدارة

المستشفى في زيادة الأجور الرمزية التي تتقاضاها المستشفى في مقابل الخدمات الطبية وذلك عند التعاقد مع الهيئات والشركات وبما لا يجاوز ٥٠٪ .

لذلك

- ١ - انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى :
للمحافظ المختص زيادة أسعار العلاج وأجور الخدمات في أقسام العلاج بأجر طبقا للتعديل الصادر بقرار وزير الصحة ووزير الإدارة المحلية رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٩١ .
 - ٢ - قصر سلطة المستشفيات المتعاقدة مع الهيئة العامة للتأمين الصحي في زيادة الأجور بما لا يجاوز ٥٠٪ على الأجور الرمزية للخدمات الطبية .
- (فتوى رقم ٣٩١ في ١٩٩٦/٦/٢ جلسة ١٩٩٦/٥/٨ ملف رقم ٤٩٠/٦/٨٦) .

(١٦٠)

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

جامعات - أعضاء هيئة التدريس - زيادة علمية *

قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ *

المشرع ناط بمجلس الكلية تشكيل لجان فنية من أعضاء هيئة التدريس لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه ومنها لجنة شئون الطلاب التي عهد اليها المشرع رسم سياسة علمية للطلاب لتوجيههم وحل مشاكلهم العلمية - تقسيم طلاب كل فرقة الى مجموعات لكل منها رائد من أعضاء هيئة التدريس على أن يعاونه أحد المدرسين المساعدين أو المعيدين *

همة الريادة يضطلع بها عضو هيئة التدريس بما له من خبرة علمية سابقة - انحصار المعاونة في هذا المجال على المدرسين المساعدين أو المعيدين باعتبارهم النواة التي ستتكون منها هيئة التدريس مستقبلا لا يجوز قياس مدرسي اللغات على المدرسين المساعدين والمعيدين لاختلاف وضعهم العلمي لتباين التنظيم القانوني للطائفتين - مدرسو اللغات يعتبرون من العاملين المدنيين بالدولة وتطبق عليهم احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة على خلاف المدرسين والمعيدين الذين تطبق عليهم احكام قانون تنظيم الجامعات - اثر ذلك - تطبيق *

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يشكل مجلس الكلية من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمنحصرين لجانا فنية لبحث الموضوعات التي تدخل اختصاصه وعلى الأخص اللجان الآتية : ١ لجان شئون الطلاب ٠٠٠ » ، كما تنص المادة ٢٨ من ذات اللائحة على أن تتولى لجان شئون الطلاب بصفة خاصة المسائل الآتية ٠٠٠ تنظيم سياسة علمية للطلاب بحيث يكون لكل مجموعة من طلاب الفرقة الدراسية بالقسم أو الكلية أو المعهد رائد من أعضاء هيئة التدريس يعاونه مدرس مساعد أو معيد ، يقوم بالالتقاء دوريا بطلاب مجموعته للوقوف على مشاكلهم العلمية وتوجيههم والعمل على حلها بمعرفة ادارة الكلية وأساقفتها » *

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع ناط بمجلس الكلية تشكيل لجان فنية من بين أعضاء هيئة التدريس لبحث الموضوعات

الى تدخل في اختصاصه ومنها لجنة شئون الطلاب والتي عهد اليها
المسرح رسم سياسة علمية للطلاب لتوجيههم وحل مشاكلهم العلمية ،
ونمطينا لهذه اللجان من أداء مهامها نضى بأن يقسم طلاب كل فرقة الى
مجموعات لكل منها رائد من أعضاء هيئة التدريس يقوم بالالتقاء دوريا
بمجموعته للوقوف على مشاكلها ائدراسية والعمل على حلها وذلك بما له من
خبرة في هذا المجال بوصفه عضو هيئة التدريس وعلى اعتبار ان مهامه
تستتر في حل المسائل العلمية وذلك وفقا لنصوص السابقة على أن يعاونه
احد المدرسين الساعدين أو المعيدين ، والحاصل ان مهمة الريادة العلمية
الما يضطلع بها عضو هيئة التدريس بما له من خبرة علمية سابقة على أن
تتحدو المعاونة في هذا المجال على المدرسين الساعدين أو المعيدين
باعتبارهم النواة التي ستتكون منها هيئة التدريس مستقبلا وحسب
يكتسبو الخبرة الكافية من خلال معاونتهم لعضو هيئة التدريس وليكونوا
مستعدين لتحمل اعباء هذه المهام مستقبلا ، ولا يجوز قياس السادة
مدرسي اللغات على المدرسين الساعدين والمعيدين لاختلاف وضعهم العلمي
لتباين التنظيم القانوني للطائفتين ، فمدرسي اللغات والتي اجازت
المادة ١٢٦ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تعيينهم تبعا
للحاجة انما يعتبروا من العاملين المدنيين بالدولة يسرى في شأنهم نظام
العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في حين
أن المدرسين الساعدين والمعيدين انما يعتبروا نواة أعضاء هيئة التدريس
نحري في حقهم النصوص الواردة في قانون تنظيم الجامعات وعلى هذا فان
قصر اسناد المعاونة في عملية الريادة العلمية عليهم انما قصد به توفير
الخبرة اللازمة لهم للقيام بمهام الريادة مستقبلا وعلى اعتبار أن وضعهم
القانوني يتيح لهم فرص الترقى للدخول ضمن أعضاء هيئة التدريس
باعتبارهم القدوة لهم ، وعلى هذا فانه لا يجوز اسناد الريادة العلمية
أو المعاونة فيها للسادة مدرسي اللغات العاملين بجامعة القاهرة وذلك
للاسباب السابقة ، الا أنه بالنسبة لما تم صرفه من مقابل نظير الاضطلاع
بهذه المهمة وبغض النظر عن عدم قانونية قرار اسنادها لهم فانه لا يجوز
استرداده وذلك باعتباره تعويضا عما بذلوه من جهود .

لذلك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
اسناد عملية الريادة العلمية أو المعاونة فيها لمدرسي اللغات العاملين بجامعة
القاهرة وذلك على التفصيل السابق .

(فتوى رقم ٤٠٧ في ١٩٩٦/٦/١ جلسة ١٩٩٦/١/٧ ملف رقم ١٣٣٢/٤/٨٦ ، -

(١٦١)

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

جامعات - جامعة الأزهر - رسائل علمية *

قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر - قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

المرع بمقتضى المادتين ٧٦ ، ٩٩ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ اختص اللائحة التنفيذية للقانون بتفصيل الدرجات العلمية ، نرى نمنحها جامعة الأزهر وشروط الحصول عليها ومن ثم يعد بالأحكام الواردة باللائحة في هذا الشأن - المادة ٢٢٥ من اللائحة تقضى بترخيص لمجلس الكلية بالإبقاء على تسجيل الوسائل الخاصة بدرجة التخصص والمالية للمدة التي يحددها في ضوء تفسير الأستاذ الدكتور علي الرسالة *

المادة ٢٠٩ من اللائحة والمتعلقة بإجازة وقف قيد الطلاب لمدة سنة دراسية حال تقديمه باعتذار مقبولة تضمنهم من الانتظام بالدراسة تقتصر في حكمها على طلاب الإجازة العائنه ان ذلك - تطبيق *

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان نقا ون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ينص في المادة (٧٦) على أن « تبين اللائحة التنفيذية تفصيل الدرجات العلمية والإجازات التي تمنحها جامعة الأزهر والشروط اللازمة للحصول على كل منها » وفي المادة (٩٩) على أن « تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسائل الآتية وغيرها مما وردت الإشارة إليه في هذا القانون ٧ - ٩٠٠٠٠ - الدرجات العلمية والشهادات التي تمنحها الجامعة وشروط كل منها » وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور ينص في المادة (١١٢) على أن - تصدر كل كلية أو معهد لائحة داخلية بقرار من شيخ الأزهر بناء على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد وموافقة مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للأزهر وتتضمن هذه اللائحة الموضوعات الآتية :

(١) (ب) تحديد شعب التخصص وأقسام

الدراسات وفروع الدرجات العلمية والشروط التفصيلية لكل منها *
وينص في المادة (٢٠٩) على أن « يجب على الطالب متابعة الدروس والاشتراك في التمرينات العملية ، ويجوز لمجلس الكلية أن

يوقف قيد الطالب لمدة سنة دراسية او اكثر اذا تقدم بعذر مقبول
يمنعه من الانتظام فى الدراسة » .

وينص فى المادة (٢٢٥) على ان « تحدد اللوائح الداخلية للكليات
اجراءات - تسجيل الرسائل الخاصة بدرجةى التخصص والعالية والمدة
التي يسقط التسجيل بعدها ، الا اذا رأى مجلس الكلية البقاء على
التسجيل لمدة اخرى يحددها بناء على تقرير الأستاذ المشرف » .

واستظهرت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المشرع
بمقتضى المادتين ٧ ، ٩٩ المشار اليهما اختص اللانصة التنفيذية
للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بتفصيل الدرجات العلمية التي تمنحها
جامعة الازهر وشروط الحصول عليها ، ومن ثم يمتد بالأحكام الواردة
باللائحة فى هذا الشأن . ومن بين هذه الأحكام ما تقضى به المادة (٢٢٥)
من الترخيص لمجلس الكلية بالابقاء على التسجيل للرسائل الخاصة
بدرجةى التخصص والعالية للمدة التي يقدراها فى ضوء تقدير الأستاذ
المشرف على الرسالة .

كما استظهرت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من
نص المادة (٢٠٩) من اللائحة المشار اليها - المتعلقة بإجازة وقف قيد
الطلاب لمدة سنة دراسية حال - تقديمهم بأعذار مقبولة تمنعهم من
الانتظام بالدراسة - انه حسب موضعه فى سياق نصوص اللائحة اذا
وردت تحت البند ثانيا وعنوانه الدراسة والامتحان ، يقتصر فى حكمه
على طلاب - الاجازة العالية ، خاصة وأن المواد السابقة لهذا النص
والتالية له تحت ذات العنوان قاطعة الدلالة فى اقتصار أحكامه على
هؤلاء الطلاب دون سواهم ، سيما وأن المشرع أفرد عنوانا آخر فى البند
ثالثا للدراسات العليا وردت تحته المادة (٢٢٥) آنف البيان ، وعدة
مواد أخرى تناولت بالتفصيل الدرجات التي تندرج ضمن الدراسات
العليا وهى الدبلومات والتخصص والعلمية ومواعيد القيد بها ومدته ،
وجواز مده بقرار من مجلس الكلية حسبما سلف بيانه ، وظاهر
النصوص المذكورة أنها مثبتة الصلة بحكم وقف القيد الوارد بنص
(٢٠٩) آنف البيان ، وهو ما يخلص منه أن الحكم الوارد بالمادة (٢٠٩)
بوقف قيد الطلاب لا يصدق على مدد تسجيل الرسائل .

لذاـــــــــئـك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى

- ١ - يجوز طبقا للمادة (٢٢٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الإبقاء على تسجيل الرسائل الخاصة بدرجة التخصـص العالـية بعد انتهاء مدته لمدة أو لمدد يقررها مجلس الكلية .
- (٢) الحكم الوارد في المادة (٢٠٩) من اللائحة المشار اليها بوقف قيد الطلاب لا يصح على مدد تسجيل الرسائل .

(فتوى رقم ٤١٧ في ١٩٩٦/٦/٩ جلسة ١٩٩٦/٥/٨ ملف رقم ٧١/١/٥٨) .

(١٦٢)

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

هبات عامة - هيئة قناة السويس - علاوات خاصة - اصحاب المعاشات العسكرية
العاملين بالهيئة كيفية معاملتهم ماليا فيما يتعلق بالعلاوات الخاصة .

حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ١٦ قضائية بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الأولى من المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ من حظر الجمع بين انعاش المتطابقين به ومرتباتهم - اذ - زوال ما عساه ان يكون مانعا بين صاحب المعاش العسكري الذي يعين بعد احالته للتقاعد باى جهة من جهات الدولة وحقه في الجمع بين معاشه العسكري وراتبه المستحق له من عمله بالدولة .

الطلاوة الخاصة المقررة بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ - حظر الجمع بينها وبين الزيادة المقررة في المعاش اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ .

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بضم هذه الطلاوة - الجزء الذى يضم هو الفرق بين قيمة الطلاوة المذكورة والزيادة المقررة في المعاش العسكري في حالة زيادة الطلاوة على الزيادة في المعاش - تطبيق .

تبين للمجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المحكمة الدستورية العليا قضت بتاريخ ١٩٩٥/٢/٤ في الدعوى رقم ٣ لسنة ١٦ القضائية بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الاولى من المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ من حظر الجمع بين المعاش المتطابقين به ومرتباتهم ، وعلى هذا فانه بصدر هذا الحكم زال ما عساه ان يكون مانعا بين صاحب المعاش العسكري الذى يعين بعد احالته للتقاعد باى جهة من جهات الدولة وحقه في الجمع بين معاشه العسكري وراتبه المستحق له من عمله في الدولة ، وعلى هذا فانه بصدر حكم المحكمة الدستورية العليا يفدو اصحاب الحالة المعروضة اصحاب معاشات عسكرية غير موقوفة الصرف ويجمعون بينها وبين ما عساه ان يكون مستحقا لهم من راتب في الجهة التى يعملون بها .

ولاحظت الجمعية العمومية ان المادة الثالثة من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « لا يجوز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها في

هذا القانون وبين الزيادة التى تقررت فى المعاشى اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٧ ، فإذا زادت قيمة العلاوة عن الزيادة فى المعاش ادى الى العامل الفرق بينهما من الجهة التى يعمل بها .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع بعد ان قرر علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام الموجبين بالخدمة وقت العمل باحكام هذا القانون أو الذين سيعينوا مستقبلا حظر الجمع بين هذه العلاوة وبين الزيادة التى تقررت فى المعاشى اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ فإذا زادت قيمة العلاوة عن الزيادة فى المعاش ادى الى العامل الفرق بينهما من الجهة التى يعمل بها ، وعلى هذا فانه اذا ما قضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بضم هذه العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ الى راتب العامل فان الجزء الذى سيضم للعامل هو الفرق بين قيمة العلاوة الخاصة بالزيادة التى تقررت فى معاشه العسكرية ، وذلك فى حالة زيادة هذه العلاوة على الزيادة فى المعاش .

وعلى هذا فان اصحاب المعاشات العسكرية المعينين بهيئة قناة السويس ينحصر حقهم فى ضم الفرق بين العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ والزيادة التى تقررت لمعاشاتهم العسكرية - وذلك اذا كانت قيمة هذه العلاوة تزيد على الزيادة التى لحقت بمعاشاتهم - وذلك تطبيقا لما قضت به المادة الثالثة من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية نفسها الفتوى والتشريع الى احقية اصحاب المعاشات العسكرية العاملين بهيئة قناة السويس فى ضم العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ الى الراتب الاساسى ، وذلك وفقا للضوابط الواردة بالمادة ٢ من القانون المشار اليه .

(فتوى رقم ٤٢٩ فى ١٨/١٩٩٦/١٩٩٦/٥/٨ ملف رقم ١٣٩٣/٤/٨٦) .

(١٦٣)

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - مناهج الخصومة - افتقار هذا المناط - حفظ .

مناط الخصومة المطروحة على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قيام النزاع الذي هو جوهرها واستمراره بين طرفيها - طرح الخصومة مفتقرة إياه يجعلها غير مقبولة - افتقارها هذا المناط أثناء نظر الخصومة يجعلها غير ذات موضوع - نتيجة ذلك حفظ الموضوع .

استعرضت الجمعية العمومية ما جرى به افتاؤها من أن مناط الخصومة قيام النزاع الذي هو جوهرها واستمراره بين طرفيها ، فإن هي طرحت مفتقرة إياه كانت في الأصل غير مقبولة ، وإن هي أقيمت متوافره عليه ثم افتقدته خلال نظرها أصبحت غير ذات موضوع وتعين حفظ الموضوع لاستغلاق باب المنازعة في شأنه .

وخلصت الجمعية مما تقدم إلى أنه لما كان الذئب من الأوراق أنه تم رفع الحجز على حسابات هيئة كهرباء مصر لدى البنوك قد تم في ١٩٩٣/١١/٢٢ بناء على طلب مديرية تموين القاهرة أي بعد طرح موضوع المنازعة على الجمعية العمومية بموجب كتاب الهيئة المشار إليه الأمر الذي تضحى معه المنازعة غير ذات موضوع مما يتعين معه حفظ الموضوع لاستغلاق باب المنازعة في شأنه .

لذاست

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع لاستغلاق باب المنازعة في شأنه .

فتوى رقم ٣٨٩ في ١٩٩٦/٦/١ جلسة ١٩٩٦/٥/٢٢ ملف رقم ٢٤١٢/٢/٣٢ ،

(١٦٤)

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - اختصاص - طلب عرض النزاع - صفة .
اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض - هذا الاختصاص يبدل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وقض المنازعات - وجوب تقديم طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانوناً - تطبيق .

تبين للمجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .
المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية : (أ)
(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين » ، وأن المادة (١) من قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « وحدات الإدارة المحلية هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية » ، في حين تنص المادة (٤) من ذات القانون على أن « يمثل المحافظة محافظها ، كما يمثل كل وحدة من وحدات الإدارة المحلية الأخرى رئيسها وذلك أمام القضاء وفي مواجهة الغير » .

يمفاد ما تقدم أن المشرع قرر أصلاً عاماً من مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - دون غيرها - بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، واختصاص الجمعية العمومية في هذا الشأن هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وقض المنازعات وقد حدد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها ومن ذلك أن يقدم

طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية مباشرة من صاحب الصفة في التقاضي طبقا للقانون وان يرجعه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا . ذلك ان الصفة شرط لقبول الدعرة او بديلها من وسائل حماية الحقوق .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان طلب عرض النزاع المائل لم يقدم من رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة ابو كبير صاحب الصفة في التقاضي قانونا عنها فمن ثم يتعين عدم قبوله .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب النزاع المائل .

فتوى رقم ٣٩٠ في ١٩٩٦/٦/١ جلسة ١٩٩٦/٥/٢٢ ملف رقم ٣٦٢١/٢/٣٢ ، .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٦

تأمينات إجتماعية - اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ -
إعلاوات .

الاتفاق المشار اليه وضع أساسا عامة للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية - أعلى الاتفاق الأفراد من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقدين مع حكومة جمهورية مصر العربية الموجودين بها للقيام بأعمال تتعلق بموضوع الاتفاقية من كافة فئات الدخل والضمان الاجتماعى المقررة وفقا للقوانين المطبقة فى جمهورية مصر العربية .

اتفاق المنحة المؤرخ بين الدولتين فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٩ الذى تعمل من خلاله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتسروع التوسع فى نظام الصرف الصحى بالإسكندرية أكد الإعلاء السابق - أثر ذلك - لا يجوز للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية تصعيد استراتيجيات التأمين الاجتماعى عن التكون الأجنبى فى العقد البرم تنفيذاً لأحكام الاتفاق المشار اليه - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن
البند (٥) من اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية المرقع بين حكومتى
جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموافق عليه بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ ينص على أنه « لضمان حصول
شعب جمهورية مصر العربية على أقصى قدر من فرائد المعونة المقدمة
بموجب هذه الاتفاقية : ٠٠٠ (ب) يعفى الموظفون من مواطنى الولايات
المتحدة وعائلاتهم سواء كانوا : ١ - من موظفى حكومة الولايات المتحدة
أو إحدى وكالاتها أو »

٢ - أفراد متعاقدين مع حكومة جمهورية مصر العربية أو موظفى
أحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر
العربية أو إحدى وكالاتها ، أو »

٣ - أفراد متعاقدين مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
أو ممولين منها أو يعملون لدى إحدى المؤسسات الخاصة أو الخاصة
المتعاقدة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو الممولة منها أو من

أحدى وكالاتها والموجودين في مصر بقصد القيام بأعمال تتعلق بهذه الاتفاقية من كافة ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي المقررة وفقا لقوانين جمهورية مصر العربية ... » .

كما تبين للجمعية العمومية أن اتفاق المنحة المؤرخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمشروع التوسع في نظام الصرف الصحي بالاسكندرية تضمن في بنده الخامس أن « المدفوعات التي يتم سددها بمعرفة وزارة الإسكان والمرافق العامة والتعمير والمجتمعات الجديدة ، الهيئة العامة للصرف الصحي بالاسكندرية للضرائب والتعريفات والجبايات الأخرى .

(أ) وبإعادة أنه إذا لم يمتد الإعفاء من الضرائب أو الرسوم أو التعريفات الجمركية أو غيرها من المبالغ التي تجبها الحكومة متى كان سهلا التعرف عليها (بما في ذلك مستحقات التأمينات الاجتماعية) والمفروضة بمقتضى القوانين السارية في جمهورية مصر العربية يمتد إلى الجوانب الآتية :

١ - أي مقال يتم تمويله بموجب المنحة .

٢ - أي عاملين يتعمون مثل هذا المداول ... » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية الموقع بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضع أساسا عاميا للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى جمهورية مصر العربية ، وأعفى هذا الاتفاق الأفراد من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقدين مع حكومة جمهورية مصر العربية الموجودين بها للقيام بأعمال تتعلق بموضوع الاتفاقية من كافة ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي المقررة وفقا للقوانين المطبقة في جمهورية مصر العربية وأكد هذا الإعفاء اتفاق المنحة المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٩ بين الدولتين .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن الهيئة العامة للصرف الصحي بالاسكندرية أبرمت مع شركة فركون للانشاءات العقد رقم (٢) لتطهير محطات التنقية الشرقية والغربية بها ، وذلك في إطار اتفاق المعونة

الاقتصادية والفنية انف البيان الذي أعفى الأفراد والمقاولين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية الممولين من المنحة والموجودين في مصر بقصد القيام بأعمال تتعلق بموضوع الاتفاقية من كانه الضرائب على الدخل والضمان الاجتماعي المقررة وفقا للقوانين المطبقة في جمهوريته مصر انعمية . وأكد ذلك اتفاق المنحة الموقع بين حكومتى الدولتين في ١٩ أغسطس سنة ١٩٧٩ ، فمن ثم لا يجوز للهيئة العمومية للتأمين الاجتماعي تحصيل اشتراكات التأمين الاجتماعي عن المكون الاجنبي في العقد المبرم بين الهيئة العامة للصرف الصحي بالاسكندرية وشركة فركون للانشاءات المشار اليه . واذ قامت بخضم هذه الاشتراكات من مستحقات الهيئة لديها بسند من التزامها بإدائها نيابة عن الممول الأمريكي وفقا لقرار وزارة التأمينات الاجتماعية رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٥ ، فمن ثم تلزم الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية برد هذه المستحقات اعمالا للمادتين ١٨١ و ١٨٢ من القانون المدني .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية برد مبلغ ٨٨٠.١١٣٨٢ جنيها (مائة وثلاثة عشر الفا وثمانمائة وعشرين جنيها وثمانية وثمانين قرشا) قيمة الرصيد الدائن المستحق للهيئة العامة للصرف الصحي بالاسكندرية .

(فتوى رقم ٤٠٩ في ١٩٩٦/٦/٦ جلسة ١٩٩٦/٥/٢٢ ملف رقم ٢٠٩١/٢/٣٢) .

(١٦٦)

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٦

غربية - ضريبة عامة على المبيعات .

مفهوم السلع والخدمات الخاضعة للضريبة - المشرع وضع تنظيما شاملا للضريبة على المبيعات عين بمقتضى السلع والخدمات الخاضعة للضريبة فأخضع السلع المحلية والمستوردة والغذائية التي أورد بيانها بالجدول المرافق للقانون لهذه الضريبة بحيث تستحق الضريبة سعناً رابعة يبيع السلع أو أداء الخدمة بمعرفة المالكين بتعويضها وتوريدها .

تعريف السلعة - كل منتج صناعي سواء كان معنيا أو مستوردا - المنتج الصناعي - كل شخص يمارس عملية تصنيع سواء كان الشخص طبيعيا أو معنويا وسواء كانت الممارسة اعتيادية أو عرضية وسواء كانت تتم بصفة رئيسية أو تبعية .

الهيئة القومية لسلك حديد مصر - مهامها - ورش ومطابع الهيئة تقوم بإمدادنا بالمنتجات اللازمة لتجهيز القطارات واعداد العمل على شبكات السكك الحديدية على مستوى الدولة فضلا عن صيانتها والمساهمة في تطويرها - هذه المنتجات لا تخضع للضريبة العامة على المبيعات لأنها ليست معلا للبيع أو التداول في الاتجار - من جانب الهيئة - الفائض من هذه المنتجات عن حاجة الهيئة يخضع للضريبة .

تساريج السفر المجانية للعاملين بالهيئة المقررة بقرار وزير المواد رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ لإدلاء مأموريات مصلحة كالتفتش على مرافق الهيئة ومعدات وشبكات المخططة المنتشرة في ربوع الدولة والاستيقاق من سلامتها وصلاحياتها وكفاءتها لسير القطارات بانتظام وأمان - عدم خضوع هذه التساريج المجانية للضريبة إذ أن القرض منها أداء خدمة مصلحة الهيئة وليست خدمة مؤداة للقر أو معلا للبيع - خضوع التساريج المجانية لقر العاملين بالهيئة لهذه الضريبة - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالانفاظ والمبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها :

المكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحويل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ، وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بفرض الاتجار مهما كان حجم معاملاته .

السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا او مستوردا .
 الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق .
 البيع : هو انتقال ملكية السلعة او أداء الخدمة من البائع ولو كان مستوردا الى المشتري .

المنتج الصناعي : كل شخص طبيعى او معنوى يمارس بصورة اعتيادية او عرضية وبصفة رئيسية او تبعية أية عملية تصنيع .
 مورد الخدمة : كل شخص طبيعى او معنوى يقوم بتوريد او أداء خدمة خاضعة للضريبة » .

وتنص المادة (٢) على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص وتنترض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون » .

وتنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقع بيع السلعة او أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لاحكام هذا القانون . ويعتبر في حكم البيع قيام المكف باستعمال السلعة او الاستفادة من الخدمة في اغراض خاصة او شخصية او التصرف فيها بأى من التصرفات القانونية » .

وتنص المادة (١٨) من ذات القانون على انه « على كل منتج صناعي بلغ او جاوز اجمالى قيمة مبيعاته من السلع الصناعية المنتجة محليا الخاضعة للضريبة والمعفاة منها خلال الاثنى عشر شهرا السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ٥٤ الف جنيه ، وكذلك كل مورد الخدمة الخاضعة للضريبة وفقا لاحكام هذا القانون اذا بلغ او جاوز المقابل الذى حصل عليه نظير الخدمات التى قدمها فى خلال تلك المدة هذا المبلغ ، ان يتقدم الى المصلحة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج المعد لهذا الغرض وذلك خلال المدة التى يحددها الوزير » .

كما تبين للجمعية العمومية ان المادة (٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « يراعى فى تطبيق احكام المواد (٤) و (٥) و (٦) من القانون ما يلى : ٣ - لا يعتبر استعمالا للسلعة فى اغراض خاصة او شخصية انتقال السلعة المصنعة من مرحلة انتاج الى مرحلة انتاج اخرى بين خطوط الانتاج داخل المصنع وخارجه » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيميا شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة تخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول المرافق للقانون لهذه الضريبة بحيث تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها . أما بالنسبة للسلع المستوردة فجعل استحقاق تلك الضريبة منوطا بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية . والزم المشرع كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة بتحصيلها وتوريدها لمصلحة الضرائب على المبيعات متى كان استيراده لها بغرض الاتجار فيها أيا كان حجم معاملاته . كما أوجب على كل منتج صناعي بلغ أجمالى مبيعاته من السلع المنتجة محليا أو مورد الخدمة الخاضعة للضريبة ، الحد المقرر للتسجيل أن يتقدم الى مصلحة الضرائب على المبيعات بطلب تسجيل اسمه وبياناته بصفة حصر السلع والخدمات المبعة والرقابة على تحصيل الضريبة المقررة وتوريدها . وأورد المشرع تعريفا للسلعة بأنها كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ، والمنتج الصناعي هو كل شخص يمارس عملية تصنيع سواء كان الشخص طبيعيا أو معنويا وسواء كانت الممارسة اعتيادية أو عرضية وسواء كانت تتم بصفة رئيسية أو تبعية . وغنى عن البيان أن المنتج بهذا التعريف الشامل لا يفلت منه أى مارس لى عمل أيا كان حتى ولو كان عملا منزليا الأمر الذى لا يظهر أن يكون قصد المشرع قد انصرف اليه لخضوع للضريبة عمل الإنسان لنفسه أو لخدمته الذاتية من صنوف الأنشطة الذاتية والمنزلية والأسرية ومن ثم فإن المنتج الصناعي يجد حده في عبارة المنتج الصناعي الذى عرفت به السلعة في النص ذاته والسلعة بمفهومها الاقتصادي هو ما ينتج بقصد التداول بحيث لا يدخل في مفهومها ما ينتجه الشخص لنفسه ولاستهلاكه واستعماله من مصنوعات هي مواد جرى تحويلها الى منتج جديد بتغيير في الحجم أو الشكل أو المكونات أو الطبيعة أو النوع حسبما عرف النص ذاته لفظه (التصنيع) ومن ثم ينسجم تعريف المنتج بهذا القيد نصا وعقلا مع تعريف السلعة وما أورده النص ذاته عن البيع نقلا للملكية أو أداء للخدمة ، كما ينسجم تعريف الإنتاج بهذا القيد مع تعريف الاستيراد الذى قيد (بغرض الاتجار) وذلك كله سواء كان التداول أو البيع أو الاتجار متعلقا بأعيان أو متعلقا بفوائد خضعت لقانون الضريبة على المبيعات . كذلك فإن انتقال السلعة أو مكونات المنتج الصناعي من مرحلة الى مرحلة أخرى من العملية الانتاجية بين خطوط الانتاج سواء داخل المصنع أو خارجه لا يخضع بمراحله لتلك الضريبة العامة على

المبيعات اذ أن ما يخضع لها هو المنتج النهائي أو السلعة التي جرى تشكيلها بقصد التداول أو البيع أو الاتجار .

ومن حيث أن المشرع ناطق بالهيئة القومية لسكك حديد مصر — وحدها دون غيرها — بمقتضى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ ، انشاء وتشغيل وتطوير شبكات السكك الحديدية على المستوى القومى وتدعيمها بما يتناسب مع دورها الرئيسى فى حركة النقل والعمل على مسايرتها لمتطلبات التوسع فى الانتاج والتعمير وفى سبيل تحقيق وانجاز هذه الاغراض عهد اليها بانشاء شبكات السكك الحديدية وتشغيلها وصيانتها وتقديم الخدمات الخاصة بها فى جميع انحاء الجمهورية وتنفيذ المشروعات المرتبطة بها وتطوير خدماتها . واذ كانت ورش ومطابع الهيئة تقوم بامدادها بالمنتجات اللازمة لتجهيز القطارات واعدادها للعمل على شبكات السكك الحديدية على مستوى الدولة ، فضلا عن صيانتها والمساهمة فى تطويرها ، فان هذه المنتجات لا تخضع للضريبة العامة على المبيعات لانها ليست محلا للبيع أو التداول أو الاتجار من جانب الهيئة ، وانما يعد كل منتج مرحلة من مراحل اعداد القطارات وتجهيزها وصيانتها كى تتمكن الهيئة بها ومن خلالها من تقديم خدمة النقل لجمهور الركاب التى هى محل للضريبة العامة على المبيعات . فان فاضت هذه المنتجات عن حاجة الهيئة وكانت محلا للبيع أو التداول أو الاتجار خضعت للضريبة متى بلغت مبيعاتها حد التسجيل المنصوص عليه فى القانون . وبذلك لا يعتبر حاصل نشاط الورش والمطابع بالهيئة منتجات ولا سلعا بالمعنى الذى اخضعه المشرع لقانون الضريبة العامة على المبيعات . والفصل فى ذلك هو بما اذا كان ناتج الورشة يشكل مرحلة من مراحل العملية الانتاجية الكلية للسلعة أو الخدمة التى يجرى عرضها فى التداول أما أنه يشكل منتجا مستقلا ومتفصلا بذاته عن تلك العملية .

ومن حيث أنه عن مدى خضوع تصاريح السفر المجانية للضريبة العامة على المبيعات ، فان الجمعية العمومية استظهرت من قرار وزير المواصلات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر بلائحة سفر موظفى ومستخدمى وعمال الهيئة ان هناك نوعين من التصاريح التى تمنح للعاملين بالهيئة لأداء مهامهم مصلحية كالتفتيش على مرافق الهيئة ومعدات وشبكتها المختلفة المنتشرة فى ربوع الدولة والاستيئاق من سلامتها وصلاحياتها وكماضها لسير القطارات بانتظام وأمان ، أو لكفالة ذهاب العاملين الى العمل والاياب منه للسكن ، وهذه التصاريح المجانية لا تخضع للضريبة العامة على المبيعات اذ أن الفرض منها أداء خدمة مصلحية للهيئة وليست خدمة مؤداة للغير أو محلا للبيع بما لا يسوغ معه اخضاعها للضريبة على

المبيعات . أما التصاريح المجانية التي تمنح لغير العاملين بالهيئة فهي — بحسب الأصل — محلا للبيع ومقابل خدمة تؤدي للغير وعدم أداء ثمنها — أيا كان سببه — لا يحول دون خضوعها للضريبة العامة على المبيعات التي لم يرد في قانون تقريرها نص يتاح على موجبها إعفاؤها من الضريبة وإن الفصيل بين ما يخضع وما لا يخضع من ضريبة المبيعات من هذه التصريحات هو بما إذا كان التصريح المجاني ممنوحا كخدمة للممنوح يخضع للضريبة وأنه يعطى إليه كفالة للعمل المؤدى بالسكك الحديدية واتماما للمهام المصلحة اللازمة للهيئة فلا يخضع للضريبة .

الذالك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا : ان حاصل نشاط الورش والمطابع بالهيئة لا يعتبر منتجا ولا سلعة بالمعنى الذى اخضعه قانون الضريبة العامة على المبيعات للضريبة .

ثانيا : ان تصاريح السفر المجانية التي تمنح لكفالة العمل المؤدى او لأداء المهام المصلحة المطلوبة أو للذهاب والاياب الدورى للعمل لا تخضع للضريبة العامة على المبيعات .

(فتوى رقم ٤١١ فى ١٩٩٦/٦/٨ جلسة ١٩٩٦/٥/٢٢ ملف رقم ٥٠٣/٢/٣٧) .

(١٦٧)

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٦

غربية - ضرائب ورسوم جمركية - افراج مؤقت .

لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المشرع وضع اصلا عاما بمقتضاه تخضع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات - الاعفاء. لا يكون الا بنص خاص - استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - جواز الافراج المؤقت دون تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب اذا وردت البضائع من الخارج برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية - انتهاء مدة الافراج - وجوب اداء الضرائب والرسوم الجمركية - القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير - احكامه لا تغلظ سوى القطاعين العام والخاص ولا تستعمل الى الوزارات والهيئات العامة - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان « تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الاخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ... وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة او تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ولا يجوز الافراج عن اية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على انه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والافوضاع التي يحددها وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع اننى ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تقيمها بالشروط والاجراءات التي يحددها » كما تنص المادة (٢) من قرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٠ الصادر بلائحة الافراج المؤقت عن البضائع المستوردة او المصدرة برسم وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات القطاع العام على انه « يجوز الافراج مؤقتا على البضائع الواردة برسم احدى الوزارات او المصالح الحكومية او الهيئات العامة او شركات القطاع العام دون تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة عليها اذا تعذر تقديم المستندات والفواتير الخاصة بها ... وفي جميع الاحوال تسوى الضرائب والرسوم على اساس

تقديرات مصلحة الجمارك إذا لم تقدم المستندات والفواتير الأصلية خلال ثلاثة شهور من تاريخ ورود البضاعة » .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص ان المشرع وضع أصلا عابا مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعنى منها الا بنص خاص . مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وإجاز المشرع الانراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية إذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وذلك وفقا للشروط والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير المالية .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان وزارة الاوقاف استوردت احدى وعشرين سيارة ماركه فولكس واجن طراز ميكروباس موديل ١٩٨٠ ، وتم الانراج عنها مؤقتا بموجب البيان الجمركى رقم ١٩٨١/١١٦ مقابل تعهد الوزارة بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها فى حالة عدم استصدار قرار باعفاؤها من أدائها . واذ انتهت صلاحية تسيير هذه السيارات داخل البلاد ولم تقدم الوزارة ما يثبت اعفاؤها من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة فمن ثم تفدو ملزمة بأدائها وقدرها ٤.١١.٢٥٥ جنية (أربعمائة وواحد ألف ومائة واثنين جنيها وخمسة وخمسين قرشا) اذ لا يتوافر سند يتيح لها التحلل من هذا الالتزام .

ومن حيث انه عن طلب مصلحة الجمارك الزام وزارة الاوقاف أداء مبلغ ١٥٢٢٥٠ جنية قيمة التعويض المقرر لوزارة التجارة لعدم تقديم وزارة الاوقاف الموافقة الاستيرادية عن السيارات محل النزاع المائل وفقا للمادة (١٥) من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ، فقد تبين للجمعية العمومية فى هذا الشأن ان المادة (١) من القانون آنف البيان تنص على أن « يكون استيراد احتياجات البلاد السلعية عن طريق القطاعين العام والخاص ، وذلك وفق أحكام الخطة العامة للدولة وفى حدود الموازنة النقدية السارية ، وللأفراد حق استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصى أو الخاص من مواردهم الخاصة ، وذلك مباشرة أو عن طريق الغير ويصدر وزير التجارة قرارا بتحديد الاجراءات والقواعد التى تنظم عمليات الاستيراد ... » وتنص المادة (١٥) من ذات القانون على أن « يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١) من هذا القانون أو القرارات المنفذة لها.

بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وتحكم المحكمة في جميع الأحوال بمصادرة السلع موضوع الجريمة . ولوزير التجارة أو من يفوضه وقبل رفع الدعوى الجنائية الانعراج عن السلع التي تستورد بالخالف لحكم المادة (١) أو القرارات المنفذة لها على أساس دفع المخالف تعويضا يعادل قيمة السلع المفرج عنها حسب تثمين مصلحة الجمارك ويحصل لصالح وزارة التجارة ... » .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص ان احكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير لا تخاطب سوى القطاعين العام والخاص ولا تستطيل الى الوزارات والهيئات العامة حين تستورد احتياجاتها من الخارج وعلى مقتضى ذلك فان احكام المادة (١٥) من القانون رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه التي تجيز لوزارة التجارة الانعراج عن السلع التي تم استيرادها بالمخالفة لحكم المادة (١) من هذا القانون مقابل دفع المخالف تعويضا يعادل ثمن البضاعة وفقا لتثمين مصلحة الجمارك لا تخاطب وزارات الحكومة ومصلحتها العامة أو الهيئات العامة ، ولا تسرى احكامها تبعا على ما تستورده تلك الجهات . ومن ثم يفدو طلب مصلحة الجمارك الزام وزارة الاوقاف باداء مبلغ ١٥٢٢٥٠ جنيه كتعويض لوزارة التجارة لنكولها عن تقديم الموافقة الاستيرادية عن السيارات محل المنازعة المأظفة ، مجرداً من صحيح سنده حرياً بالالتفات عنه ورفضه .

الذاتك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الاوقاف اداء مبلغ ٤٠١١.٢٠٥٥ جنيه (اربعمائة وواحد الف ومائة واثنين جنيها وخمسة وخمسين قرشاً) الى مصلحة الجمارك قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على مشمول البيان الجمركي رقم ١١٦ لسنة ١٩٨١ ورفض ما عدا ذلك .

(فتوى رقم ٤٢٢ في ١١/٦/١٩٩٦ جلسة ٢٢/٥/١٩٩٦ ملف رقم ٢٠٢٧/٢/٢٢) .

بنوك - اشتراك تاميني .

ادماج بنك الاعتماد والتجارة مصر في بنك مصر وشطب بنك الاعتماد والتجارة مصر من سجل البنوك لدى البنك المركزي .

عاملون بالبنك - احتفاظهم بالأجور وبدلات بصفة شخصية مع استهلاك الزيادة مما قد يتقرر مستقبلا من حوافز أو مكافآت أو بدلات أو علاوات أو أية اضافات أخرى .
مقتضى الاحتفاظ انه ينصرف الى هذه اثرواتب والبدلات مقدارا ووصلا فما كان يعتبر اجرا أساسيا للعامل يظل محتفظا بهذا الوصف وبذات المقدار اذ أنه بهذا وحده يتحقق ما قصد اليه بنك مصر من عدم المساس بالأوضاع المالية لهؤلاء العاملين .

المعاملة التامينية لهؤلاء العاملين تبصر من ضمن الوضع المالي الذي يتعين عدم المساس به اثر ذلك - الأجر الذي يتم على أساسه تأدية اشتراكات التأمين الاجتماعي عن هؤلاء العاملين هو الأجر المحتفظ به للعامل وفقا لسابق وضعه كاجر اساسي او اجر متفرع - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع انه بتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٩٣ أعلن مجلس ادارة البنك المركزي انه قرر بجلسته المنعقدة في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ ادماج بنك الاعتماد والتجارة / مصر في بنك مصر ، وشطب بنك الاعتماد والتجارة / مصر من سجل البنوك لدى البنك المركزي المصري اعتبارا من ٢٤ يناير سنة ١٩٩٣ ، ثم نص قرار رئيس مجلس ادارة بنك مصر والمفوض بإدارة بنك الاعتماد والتجارة / مصر بتنفيذ قرار مجلس ادارة البنك المركزي الصادر بجلسة ١٢/٢٤/١٩٩٢ بادماج بنك الاعتماد والتجارة / مصر في بنك مصر في المادة الخامسة منه على أن « ينقل العاملون الموجودون في خدمة بنك الاعتماد والتجارة / مصر في تاريخ الادماج الى بنك مصر وفقا لجدول الوظائف المعتمد من مجلس ادارة بنك مصر وتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٣ قرر مجلس ادارة بنك مصر - بعد أن عادل وظائف بنك الاعتماد والتجارة / مصر بالوظائف المرافقة للائحة العامة للعامة للعاملين وقام بتسكين العاملين ببنك الاعتماد والتجارة على هذه الوظائف « تصنيف أجور العاملين المنقولين من بنك الاعتماد والتجارة / مصر وفقا لنظام الأجور بينك مصر - ، ويحتفظ العامل المنقول بصفة شخصية بما كان يحصل عليه من أجور وبدلات ولو كانت تزيد على ما يستحقه طبقا لهذا النظام ،

على أن تستهلك الزيادة مما قد يتقرر مستقبلا من حوافز أو مكافآت أو بدلات أو علاوات أو أية اضافات أخرى .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أنه حرصا من بنك مصر على اشاعة الاطمئنان في نفوس العاملين بالبنك المنهج ، ودعما للشعور لديهم بالثقة بأن حقوقهم لن يرد عليها أى انتقاص بسبب الاندماج حتى ولو كان لهذا الانتقاص ما يبرره قانونا ، وتحفيزا لهم على مواصلة العطاء ومضاعفة الجهد لتنمية الموارد والمحافظة على العملاء واجتذابهم لتعويض الخسارة التي لحقت ببنكهم قبل الاندماج ، وحتى لا يترتب على الاندماج أية مشاكل تمس أوضاعهم المالية التي استقروا عليها فتصرفهم عن التفرغ لواجب العمل ، قرر الاحتفاظ لهم بذات رواتبهم وبدلاتهم التي كانوا يتقاضونها إبان عملهم بالبنك المنفصل على أن يتم استهلاك هذه الزيادة من العلاوات أو المكافآت التي ستمنح لهم مستقبلا .

ومن حيث أن مقتضى هذا الاحتفاظ أنه ينصرف الى هذه الرواتب والبدلات مقدارا ووصفا ، فما كان يعتبر اجرا أساسيا للعامل يظل محتفظا بهذا الوصف وبذات المقدار إذ أنه بهذا وحده يتحقق ما قصد اليه بنك مصر من عدم المساس بالأوضاع المالية لهؤلاء العاملين ومن حيث أن المعاملة التأمينية لهؤلاء العاملين تعتبر من ضمن الوضع المالى الذى يتعين عدم المساس به وعلى هذا فان الاجر الذى يتم على أساسه تادية اشتراكات التأمين الاجتماعى عن هؤلاء العاملين هو الاجر المحتفظ به للعامل وفقا لسابق وصفه كأجر أساسى أو أجر متغير وعلى هذا فان الاحتفاظ بذات الأوضاع السابقة انما ينسحب الى المعاملة التأمينية أيضا وذلك على التفصيل السابق وبمراعاة أن يكون الاستهلاك كل فى اطار وضعه التأمينى اجرا أساسيا كان أو اجرا متغيرا .

الذات

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الاجر الذى تتم على أساسه تادية اشتراكات التأمين عن العاملين المنقولين من بنك الاعتماد والتجارة مصر الى بنك مصر هو الاجر المحتفظ به لهم وفقا لسابق وضعه كأجر أساسى أو أجر متغير .

(فتوى رقم ٤٢٣ فى ١٣/١٢/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٥/٢٢ ملف رقم ١٣٣٥/٤/٨٦) .

(١٦٩)

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

عقد ادارى - تنفيذ .

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية -
المادة (٨١) من اللائحة - التزام المقاول بانهاء الأعمال موضوع التعاقد بحيث تكون
صالحة نهائيا للتسليم المؤقت في المواعيد المحددة - يجوز اعطائه مهلة اضافية لاتمام التنفيذ
اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك مع توقيع غرامة التأخير - اذا كان الدافع مرده حائث
فجائى او اسباب قهرية - اثر ذلك ليس الاعفاء من التنفيذ للالتزام بل وقف تنفيذه حتى
يزول الحادث - شروط الحادث الفجائى او القوة القاهرة - تطبيق .

تبين للمجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن
المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص على ان « (١) العقد شريعة
المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او للاسباب
التي يعررها القانون ٠٠٠ » وتنص المادة ١٤٨ من القانون ذاته على ان
« (١) يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه
حسن النية ٠٠٠ » كما تبين لها أن المادة ٨١ من اللائحه التنفيذية
للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات
تنص على ان « يلتزم المقاول بانهاء الأعمال مرضوع التعاقد بحيث
تكون صالحة نهائيا للتسليم المؤقت في المواعيد المحددة . فاذا تأخر جاز
للسلطة المختصة بالاعتماد اذا اقتضت المصلحة العامة اعطائه مهلة
اضافية لاتمام التنفيذ على ان توقع عليه غرامة عن المدة التي يتأخر
فيها ٠٠٠ ولا يدخل فى حساب مدة التأخير مدد التسوقف التي يثبت
لجهة الادارة نشوءها عن اسباب قهرية ٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن من المبادئ المسلمة
ان العقود تخضع لأصل عام من اصول القانون يقضى بأن يكون تنفيذها
بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ، وأنه فى مجال العقود بصفة عامة
يتعين ان يتم تنفيذ الالتزام فى الموعد المتفق عليه والا استنهضت
جهة الادارة حقها المخلول لها قانونا باقتضاء غرامة تأخير من التعاقد
المتعاس عن انتهاء الأعمال فى موعدها ، بيد أنه اذا تبين من واقع
الحال أن التأخير كان مرده حادثا فجائيا او اسبابا قهرية كان من

اثرهما لا الاعفاء من تنفيذ الالتزام بل وقف تنفيذه حتى يزول الحادث
مبني على الالتزام موهوما على ان يعود واجب المسئد بعد رول الحادث
وينحسر - في هذه الحالة - عن مده التوقف منطوق توقع غرامه التأخير ،
ومن الامور المسلمة انه يشترط في الحادث العجائبي او العود العاقره ان
يكون غير ممكن التوقع مستحيل الدفع فاداً امكن موقع الحادث حتى
لو استحاله دفعه او امكن دفع الحادث ولو استحاله توقعه لم يترتب
عليه اعفاء المدين من موقع غرامه التأخير على النحو السالف .

ومتى كان الثابت على ما تقدم ان هيئة المساحة تسلمت بتنفيذ
الاعمال المتعاقد عليها حتى ١١/١١/١٦٦٠ حيث انفجر نغم في احد
عابليها نظرا لعدم تطهير منطقة العمل تطهيراً كاملاً من الانسداد مما
ادى الى توقف الهيئة عن العمل حتى يقوم الجهاز بتوفير الأفراد
المتخصصين في الحشف عن الانسداد لمراقبه وباعين اهراد هيئة المساحة
وهو ما تم فعلاً في ١٦/٥/١٩٩١ وهو التاريخ الذي يعتمد به قانوننا
في حساب مدة تنفيذ الاعمال ، وتمبر الفترة من ٢٢/١١/١٩٩٠ حتى
١٦/٥/١٩٩١ مده توقف خارجة عن ارادة الهيئة بحسبان أن وجود
الفساد بمنطقة العمل امر غير ممكن التوقع كما انه يستحيل دفعه
بأى حال من الاحوال .

ولما كان الثابت ان هيئة المساحة قد سلمت آخر الاعمال المتعاقد
على تنفيذها في ١٦/٥/١٩٩٢ وبذلك تكون مده التنفيذ قد بلغت ٩ شهور
تقريباً ومن ثم فما كان يجوز لجهاز البحوث القيام بتوقيع غرامة تأخير
عن مده توقف الهيئة عن العمل للأسباب السالف ذكرها مما يتمتع معه
الزمام برد ما سبق خصمه من استحقاقات هيئة المساحة كغرامة تأخير .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية للقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية
جهاز البحوث والدراسات التابع لوزارة الدولة للمجتمعات العمرانية
الجديدة في توقيع غرامة تأخير عن عملية انتاج خرائط مساحية بمنطقة
شمال خليج السويس ، والزام الجهاز برد غرامة التأخير التي كان قد
خصمها من مستحقات الهيئة المصرية العامة للمساحة .

(فتوى رقم ٤٢٤ في ١٣/٦/١٩٩٦ جلسة ٢٢/٥/١٩٩٦ ملف رقم ٣٣٠/٢)

عقد - عقد نقل - مسؤولية أمين النقل طبقا لقانون التجارة (مادة ٩٥ ، ٩٧) .

بتلقى ارادتي طرفي العقد يصبح مضمونه ملزما لكل منهما - لا يجوز لأيهما التنصل من التزاماته الناشئة عنه بإرادته المنفردة - يتعين على كل منهما تنفيذ التزاماته طبقا لمضمون العقد متوخيا في ذلك حسن النية .

تذكرة النقل عقد مبرم بين الشاحن وأمين النقل تنتهي آثاره باستلام البضائع المنقولة ودفع اجرة النقل - اثر ذلك - مسؤولية الناقل في حالة هلاك البضاعة او تلفها - المسؤولية عقدية - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى العتوى والتشريع ان المادة ١٤٧ من القانون المدني تنص على ان « العقد شريمة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين . . . » وتنص في المادة ١٤٨ على ان « يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقه تنفق مع ما يوجبه حسن النية » كما تبين للجمعية ان المادة ٦٥ من قانون المجردة نص على ان « تذكرة النقل هي عبارة عن مشاركة بين المرسل وأمين النقل . . . » وتنص المادة ٩٧ من ذات القانون على ان « أمين النقل ضامن الاشياء المراد نقلها اذا تلفت او عدمت الا اذا حصل ذلك بسبب عيب ناشئ عن نفس الاشياء المذكورة . . . »

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم انه بتلقى ارادتي طرفي العقد يصبح مضمونه ملزما لكل منهما فلا يجوز لأيهما ان يتنصل من التزاماته الناشئة عنه بإرادته المنفردة وانما يتعين على كل منهما ان ينفذ التزاماته طبقا لمضمون العقد وان يتوخى في ذلك حسن النية ، ولقد اعتبر المشرع في قانون التجارة تذكرة النقل عقدا مبرما بين الشاحن وأمين النقل تنتهي آثاره باستلام البضائع المنقولة ودفع اجرة النقل وهو الامر الذي يستفاد منه ان مسؤولية الناقل في حالة هلاك البضاعة او تلفها هي مسؤولية تعاقدية تنشأ عن عقد النقل ويترتب على ذلك تطبيق القواعد العامة للمسؤولية التعاقدية بحيث انه يفرض خطأ الناقل في حالتي هلاك البضاعة او تلفها فلا يلتزم المرسل او المرسل اليه باقامة الدليل على هذا الخطأ .

ومتى كان ما تقدم وكان الثابت من الاوراق أن المحضر الذى جرى تحريره بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩١ بمذسبة وقوع اللنش تحت القطار بمسبب اهمال عمال الشعن والتفريغ التابعين لهيئة سكك حديد مصر وما تضمنه من معاينة مكان الحادث على الطبيعة قد جرى بمعرفة المختصين بمحطة السد العالى بأسوان فى غير وجود المرسل اليه وفى اليوم المسابق مباشرة على تاريخ الاستلام يفيد أن عملية الشعن والتفريغ قد تمت بواسطة الناقل وتحت مسؤوليته ومن ثم فإن هيئة سكك حديد مصر تكون مسئولة عما اصاب اللنش من تلفيات على نحو ما ثبت ويغذو متعينا القول بثبوت احقية مصلحة أمن الموانى فى استثناء قيمة التلفيات التى لحقت باللنش التابع لها .

ولا يجوز المجاج بأن المبلغ محل المطالبة سقط بالتقادم اذ ان الدفع بالتقادم لا يجوز اثارته أو التعلل به فيما بين الجهات الادارية اخذا بما اطرده عليه افتاء الجمعية العمومية فى هذا الخصوص بها يتمين معه اطراحه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة سكك حديد مصر بإداء مبلغ مقداره ٢٨٩٨٨ جنيها قيمة التلفيات التى لحقت باللنش التابع لمصلحة أمن الموانى .

(فتوى رقم ٤٢٦ فى ١٣/٦/١٩٩٦ جلسة ٢٢/٥/١٩٩٦ ملف رقم ٢٥٣٦/٢/٢٢) .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٦

تأمين اجتماعي - معاش - مواعيد تعديل الحقوق التأمينية - الاستثناء .

قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المادة (١٤٢) تقضي بعدم جواز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بالقانون المذكور بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية او من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق - الاستثناء - اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون او حكم قضائي نهائي - نتيجة ذلك - تعصن التسويات التي تمت أثناء الخدمة وعدم جواز اعادة تسوية المعاش استنادا الى تقاضي مبالغ قبل انتهاء الخدمة بالمخالفة للقانون طالما انقضت المدّة المقررة ولدرهما سنتين من تاريخ ربط المعاش - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه « مع عدم الاخلال باحكام المادتين ٥٦ و ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية او من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق ، وذلك فيما عدا حالات طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون او حكم قضائي نهائي ، وكذلك الاخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

« كما لا يجوز للهيئة المختصة المنازعة في قيمة الحقوق المشار اليها بالفقرة السابقة في حالة صدور قرارات ادارية او تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة بالنسبة للعاملين المشار اليهم بالبند ١ من المادة ٢ يترتب عليها خفض الاجر او المدد التي اتخذت أساسا لتقدير قيمة تلك الحقوق » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم انه حرصا من المشرع على حسن تنظيم العلاقة بين المؤمن عليه والهيئة القائمة على تطبيق قانون التأمين الاجتماعي وسدا لاجه الخلاف بينهما حظر على المؤمن عليه المطالبة بتعديل حقوقه الناشئة من تطبيق احكام هذا القانون بعد انقضاء سنتين على تاريخ ربط المعاش ، واستثنى من ذلك حالة المطالبة الناشئة من قانون او حكم قضائي والتي من شأنها ان تعدل المعاش

بالزيادة وفي المقابل حظر على الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي المنازعة في قيمة الحقوق المقررة بهذا القانون وذلك في حالة صدور قرارات أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك العاملين الخدمة ويكون من شأنها تخفيض الأجور أو المدة التي اتخذت أساساً لتقدير قيمة تلك الحقوق ، وبعبارة أخرى فإن المشرع أورد بذلك المادة حكماً بتحصن ما تم من تسويات ولو كان بعضها على أساس صحيح ، وذلك في شأن العاملين السابقين بالجهاز الإداري بالدولة واعتباراً من تاريخ تركهم الخدمة ، بحيث لا يجوز القول باعادة تسوية معاشاتهم استناداً الى تقاضيتهم مبالغ قبل انتهاء خدمتهم بالمخالفة للقانون طالما قد انقضت المدة التي حددتها هذه المادة وهي سنتين من تاريخ ربط المعاش .

من حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة وإذا كان الثابت ان مرت أكثر من سنتين على تاريخ ربط المعاش الخاص بالسيد / ابراهيم جمال الدين ، وبغض النظر عن مدى أحقيته في صرف المبالغ التي تم على أساسها ربط المعاش الخاص فإنه لا يجوز اعادة تسوية معاشه وذلك بحذف بعض المبالغ التي ثبت أنه قد قام بصرفها دون وجه حق وذلك لتحصن قرار ربط المعاش وعدم جواز المنازعة فيه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية ما قامت به الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي من تعديل معاش الأجر المتغير الخاص بالسيد / ابراهيم جمال الدين عباس وكيل وزارة التعليم بالشرقية سابقاً .

(فتوى رقم ٤٤٧ في ١٩٩٦/٦/٢٢ جلسة ١٩٩٦/٥/٢٢ ملف رقم ١٣٣٣/٤/٨٦) .

(١٧٢)

جلسة ٥ من يونيو سنة ١٩٩٦

أموال الدولة العامة - الانتفاع بها - كيفية نقله - تغيير التخصيص لوجه النفع العام
للمال العام وانتهائه .

المادتان ٨٧ ، ٨٨ من القانون المدني - الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه
استعمال للمال العام فيما أعد له - نقل الانتفاع بين أشخاص القانون العام يكون بنقل
التخصيص أو الإشراف الإداري على هذه الأموال بدون مقابل تغيير تخصيص وجه النفع العام
للمال العام يكون بدون مقابل إذ يعتبر التخصيص قد تم ممن يملك المال - تخصيص
الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة للمنفعة العامة لا يكون مقابل تمويل على النحو الذي
يتبع عنه نزاع ملكية الأفراد للمنفعة العامة - ليس هناك مقابل انتفاع ما لم يكن هناك
اتفاق بين الجهات الإدارية على ذلك - تطبيق .

تبين للمجموعة العمومية لمسمى التفسير والتشريع أن المادة
(٨٧) من القانون - المدني تنص على أن « تعتبر أموالاً عامة ، المقارنات
والمقرنات التي للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون
مخصصة للمنفعة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من
الوزير المختص ٠٠٠ » ، وأن المادة (٨٨) تنص على أن « تنقل الأموال
العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة » . وينتهي
التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو
بالفعل ، أو بانتهاء العرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة
العامة ٠ »

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن الأصل في ملكية الدولة
ملكية عامة أنها تعنى منها إدارة المرافق العامة التي تضطلع بإعطائها ،
وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه
استعمالاً للمال العام فيما أعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين أشخاص
القانون العام بنقل التخصيص والإشراف الإداري على هذه الأموال
بدون مقابل - ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف
فيها ، ذلك أنه لا يصح القول بتعدد الدرمين العام استناداً إلى
المادة (٨٧) من القانون المدني ، لأن هذه المادة وردت في شأن تحديد
صفة المال العام المخصص للمنفعة العامة سواء كان تحت يد الدولة
أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل أن نصوص القانون المدني تعين

على القزل بوحدة الدومين العام ، فالمايتين ٨٧ ، ٨٨ حين تعرضتا لأحوال تخصيص المال العام للنفع العام أو انتهاء هذا التخصيص وفقده مال عام ، قضتا بأن يكون التخصيص أو الانهاء بقانون أو مرسوم أو بقرار من الوزير المختص ، أو بالفعل .

ومفاد ذلك أنه حيث يكون التخصيص أو الانهاء بعمل قانوني فإن المشرع حصر ذلك العمل في قانون أو مرسوم أو قرار وزاري وهي أدوات لا تصدر إلا عن الحكومة ، وهو ما يعنى انفراد الدولة بملكية الدومين العام ولو كانت تحت يد غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، ومن ثم فإن تغيير تخصيص وجه النفع العام للمال العام يكون دون مقابل إذ يعتبر التخصيص قد تم بمن يملك المال . كذلك فإن تخصيص الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة - كما هو الحال في خصوصية الحالة المعروضة - للمنفعة العامة ولئن تضمن هذا التخصيص تحويل الأراضي من الملكية الخاصة للدولة الى الملكية العامة فإن ذلك لا يكون مقابل تمويض على النحر الذي يتبع عند نزح ملكية الأفراد للمنفعة العامة فاللدولة لا تستحق تمويضا من نفسها على نحو ما تجرى به احكام المسؤولية بين الأفراد ، ولا يستتدئ عنه مقابل انتفاع مالم يكن هناك اتفاق بين الجهات الادارية على ذلك .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الأرض محل النزاع ولئن كانت ملكيتها قد آلت الى الادارة العامة لبيت المال التي ضمت فيما بعد الى بنك ناصر ، الا أنه تم بالفعل بناء مدرسة عليها عام ١٩٧٩ ، بعد هدم العقار الذي كان عليها ، وقبل قيام البنك باشهار العقار لصالحه عام ١٩٨٥ ، وإذ كان ذلك فإن هذه الأرض تكون قد عادت الى الدومين العام للدولة وخرجت من حوزة البنك الأمر الذي لا يسرغ معه البنك المطالبة بمقابل الانتفاع بها .

ولايجاز في هذا الشأن بما ورد بمحضر حصر وتقدير الأرض المقام عليها مباني المدرسة والمحور بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٢ ، فهو في ذاته لا يصلح سنداً للقزل بوجود اتفاق بين البنك والمحافظة على أداء مقابل انتفاع عن الأرض محل النزاع ، فضلا عن أنه لم يعتمد من السلطة المختصة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
رفض مطالبة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى بالزام محافظة المنيا
باداء مبلغ ٩١٨٤ جنيها قيمة مقابل الانتفاع بأرض العقار محل
النزاع ،

• فتوى رقم ٤٧٥ فى ١٣/٦/١٩٩٦ جلسة ٥/٦/١٩٩٦ ملف رقم ١٩٩١/٢/٣٣ .

- غرائب ورسوم - ضريبة على المبيعات - الاستراتالات الواردة للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من الخارج - علم خضوعها للضريبة - الاستراتالات المشتركة من السوق المحل تخضع للضريبة - عقود مقاولات الانشاءات المدنية للمستراتالات التي تشنها الهيئة - علم خضوعها للضريبة .

- قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ - المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ من القانون .

المشرع وضع تنظيمًا شاملًا للضريبة عين بمقتضاها السلع والخدمات الخاضعة للضريبة - السلع المحلية والمستوردة والخدمات الواردة بالجدول المرفق بالقانون تخضع للضريبة تستحق الضريبة بواقعها تحقق بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعركة المكلين بتحويلها وتوريدها - السلع المستوردة تستحق الضريبة بالنسبة لها بتطبيق الواقعة المنشئة للضريبة الجبركية - كل شطص طبيعي أو معنوي يعوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج يخضع للضريبة متى كان استيراده لها يفرض الاتجار - أي: كان حجم معاملاته - تطبيق .

المستراتالات الواردة للهيئة ليست لفرض البيع أو الاتجار فيها وانما هي لزوم المرفق العام القائمة على ادارته وتستخدم في تشغله أو التوسع في مشروعاته أو تجديدها لتحفيظ نفع عام - علم خضوعها للضريبة .

- الجهات الادارية وأشخاص القانون العام تتزول منزلة الأفراد والأشخاص الخاصة في الخضوع للضريبة مادام لم يرد نص صريح يطعها من الخضوع للضريبة - الضريبة تستحق في أصل سريعتها بواقعها المتصرف في السلعة أو أداء الخدمة مما يتحقق في أنشطة الأشخاص الواردة نجته في غيرها دون مميزات يرد من طبيعة الأشخاص العامة في هذا الشأن - تطبيق خضوع منتجات المستراتالات الواردة للهيئة من السوق المحل للضريبة .

- المادة (٣) من القانون - قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ - بمقتضى المرافقة ٢٠ تعريفه .

القانون عرف المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) تعريفًا عامًا وخص مفهوم الكلمة بأنها كل خدمة وأداء بالجدول رقم (٢) المرفق للقانون بما يقتضيه أن المشرع عاين عن التعريف للخدمة بال مفهوم العام المجرى وشاء أن يضع لكل خدمة يري خضوعها للضريبة لها سببا ينفرد به على سبيل الاستعانة في الجدول المرفق باللائحة كالأفراد والهيئات والهيئات الجمهورية مكنم الإضافات إليه وتبديله - هذه المكنة تعين أنه تكون في الجاه ما يسميه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتعريف المعنى لها وليس بالتعريف العام المجرى - ينبغي لهم قرار رئيس الجمهورية المشار إليه في صوره ذلك بما يمتثل من الصفة ويجتمع من الفيس والقهص والتعريفات العامة - عرفت خدمة التشكيل للغير الخاصة بالجدول رقم (٢) المرفق للقانون تحريف بالنيق وتحويل في ظاهره وكذا من باب العموم الذي قصد به الجمهور باعتباره استخلاص من حكم النص الذي ليس امرا خاصا عنه - ملاحظة ذلك - المشرع

عن في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون عددا من الخدمات التي تدخل في عموم التشكيل للغير ثم صدر قرار رئيس الجمهورية المشار اليه بإضافة خدمات أخرى ثم أورد عبارة . خدمات التشكيل للغير . وهي عبارة تنص لكل الخدمات المذكورة بما ملاحظ أنه قصد بها سائر الخدمات المتعلقة بهذا النوع المشار اليه من قبل ومن ثم تخرج عنها عقود المقاولة إذ أنها ليست من جنس ما ذكر - لو قصد التشريع إخضاعها للضريبة ما أعوزه النص عليها صراحة - تطبيق .

تبيين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالالفاظ والعبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها :

• • • المكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ، وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بغرض الاتجار معها كان حجم معاملاته • السلعة : كل منتج صناعي - سواء كان محليا أو مستوردا • الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق • • • المنتج الصناعي : كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس بصورة اعتيادية أو عرضية وبصفة رئيسية أو تبعية أية عملية تصنيع • • • المستورد : كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة بغرض الاتجار ، وتنص المادة (٢) من ذات القانون وعلى أن تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص • وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول - رقم (٢) المرافق لهذا القانون . . » . كما تنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لأحكام هذا القانون • • • كما تستحق الضريبة بالنسبة إلى السلع المستوردة في مرحلة الأراج عنها من الجمارك - بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقا للإجراءات المقررة في شأنها • وتنص المادة (١٨) على أن « على كل منتج صناعي بلغ أو جاوز أجمالى قيمة مبيعاته من السلع الصناعية المنتجة محليا الخاضعة للضريبة والمغاة منها خلال الاثنى عشر شهر السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون » الف جنيه ، وكذلك على مورد الخدمة الخاضعة للضريبة وفقا لأحكام هذا القانون إذا بلغ أو جاوز المقابل الذي حصل عليه نظير

الخدمات التي قدمها في خلال تلك المدة هذا المبلغ ، أن يتقدم الى المصلحة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج المعد لهذا الغرض وذلك خلال المدة التي يحددها الوزير . . .

ومفاد ما تقدم ان المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، فأخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول المرافق للقانون لهذه الضريبة بحيث تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع للسلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلين بتحصيلها وتوريدها . أما بالنسبة الى السلع المستوردة فجعل استحقاق تلك الضريبة مفرطا بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية . وأخضع المشرع للضريبة كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة متى كان استيراده لها بفرض الانجاز فيها ايا كان حجم معاملاته . كما أوجب على كل منتج صناعي بائع اجمالي مبيعاته من السلع المنتجة محليا أو مورد الخدمة الخاضعة للضريبة الحد المقرر للتسجيل أن يتقدم الى مصلحة الضرائب على المبيعات بطلب تسجيل اسمه وبياناته بصفة حصر السلع والخدمات المبعة والرقابة على تحصيل الضريبة المقررة عليها وتوريدها .

وعرف المشرع السلعة بأنها كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ، ثم عرف المنتج الصناعي بأنه كل شخص يمارس عملية تصنيع ، سواء كان الشخص طبيعيا أو معنويا وسواء كانت الممارسة اعتيادية أو عرضية وسواء كانت تتم بصفة رئيسية أو تكميلية ،

ومن حيث أن المستقرات الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الواردة لها من الخارج ليست وأردت بفرض البيع أو الاتجار فيها ، وإنما جرى استيرادها للزومها للمرفق العام القائمة على ادارته وتستخدم في تشغيله أو التوسع في مشروعاته أو تجديدها تحقيقا لنفع عام ، فمن ثم تضحى هذه المستقرات غير خاضعة للضريبة العامة على المبيعات ، وذلك لقنوات غرض الاتجار فيها عن استيرادها .

ومن حيث أنه عن مدى خضوع منتجات المستقرات التي قامت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بشرائها من السوق المحلي للضريبة العامة على المبيعات ، فإن افتاء الجمعية العمومية استقر على

أن الجهات الادارية واشخاص القانون العام انما تنزل منزلة الأفراد والأشخاص الخاصة في خضوعهم للضريبة العامة على المبيعات ، ما دام لم يرد نص صريح في هذا القانون يعفى ايا من هذه الجهات من الخضوع لهذه الضريبة ، وذلك باعتبار أن هذه الضريبة تستحق في اصل شرعيتها بواقعة التصرف في السلعة أو أداء الخدمة ، مما يتحقق في أنشطة الأشخاص العامة تحققه في غيرها ، دون مميز يرد من طبيعة الشخصية العامة في هذا الشأن . وأية ذلك أن قانون الضريبة العامة على المبيعات عندما أراد أن يعفى سلعاً معينها نص على ذلك صراحة في المادة (٢٩) من القانون ، وناط الإعفاء لا بطبيعة الشخصية العامة ولكن ما يعرض في الاستعمال في أغراض التسليح للدفاع والأمن القومي ، وما يدخل من الخدمات في ذلك ، فنصت المادة - (٢٩) على أن « تعفى من الضريبة كافة السلع والأجهزة والخدمات المعينة في هذا القانون - اللازمة لأغراض التسليح والدفاع والأمن القومي ، كذلك الخدمات ومستلزمات الإنتاج والإجراءات الداخلة في تصنيعها » .

ومن حيث أن منتجات المسترالات المرددة للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من السوق المحلي يصدق في وصفها مفهوم السلعة ويتم شراؤها من السوق المحلي الذي هو تصرف اقل للملكية فمن ثم فان هذه المنتجات تخضع للضريبة العامة على المبيعات دون نظر الي من اقل اليه ملكيتها .

ومن حيث أنه عن مدى خضوع عقود مقاولات الانشاء المدنية للمسترالات التي تنشئها الهيئة لذات الضريبة ، فقد تبين للجنة العامة ان المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات تنص على أن « يكون سعر الضريبة على السلع ٤-٪ وذلك عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق للقانون فيكون سعر الضريبة على التحويلات المزدوجة كل منها ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات » كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) - المرفقين - . وبناء عليه يصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرفقين للقانون انك الذكر ونص في المادة (٢) على أن « تضاف الى الجدول رقم (٢) الخدمات الواردة بالكشف حركت (ب) المرفق به ومنها خدمات التشغيل للغير بنسبة ٤-٪ » . وبناء على ذلك ، تعدد الى قضاة قضاة

ومن حيث أن عقد المقاولة - ومقا لأحكام القانون المدني - من العقود المسماة التي ترد على العمل ، فإذا قدم المقاول مادة العمل كنها أو بعضها كان العقد مزيجاً من بيع ومقاوله ، فيقتضى البيع على السبده وتقع المقاولة على العمل والمميز للعمل في المقاولة أنه لا يجرى بحسب ادارة صاحب العمل واشرافه . ولما كان قانون الضريبة العامة على المبيعات عرف المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) - منه تعريف عاماً ، وخص مفهوم الخدمة بأنها كل خدمة وازدة بالمجدول رقم (٢) المرافق للقانون ، بما يعنى أن المشرع قد عزف عن التعريف للخدمة بالمعهوم العام المجرد وشاء أن يخضع لكل خدمة يرى مشمول الضريبة لها اسماً تتفرّد به على سبيل الحصر والتمييز في الجدول المرافق للقانون والذي يملك رئيس الجمهورية مكنة 'الإضافة إليه وتعديله' . بيد أن هنو المكنة يتعين أن تكون في إطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتفريـد المعنى لها وليس بالتعريف العام المجرد التي لم يشط المشرع ان يسلك سبيله فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق أحكام هذا القانون ، وفي ضوء من ذلك - ينبغي فهم قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ بما يحمله على الصحة ويبيعه عن اللبس والغموض والتعريفات العامة بما مؤداه أن عبارة « خدمات التشغيل للغير المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر تضبط بالمسياق وتحمل في اطاره ولوجاً من باب العموم الذي قصد به الخصوص باعتباره استخلاص عقلى لحكم النص الذي ليس أمراً خارجاً عنه ، ودلالة ذلك أن المشرع بعد أن عين في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر عدداً من الخدمات التي تدخل في عموم خدمات التشغيل للغير مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقل السياحي وخدمات التلكس والفاكس والنقل المكيف بين المحافظات وخدمات الوسطاء الفنيين لآتامة الحفلات العامة أو الخاصة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ بإضافة خدمات التليفون والتلفز المحلى - وخدمات الاتصالات الدولية وخدمات التركيبات والتوصيلات التليفزنية ثم أورد عبارة خدمات التشغيل للغير وهى عبارة تتسع لكل الخدمات المذكورة آنفاً وبما مفاده أنه قصد بها سائر الخدمات المتعلقة بهذا النوع المشار اليه من قبل ومن ثم تخرج عنها عقود المقاولة إذ أنها ليست من جنس ما ذكر ، ولو قصد المشرع اخضاعها للضريبة على المبيعات ما أعوزه النص على ذلك صراحة . وآية ذلك أيضاً أن رئيس الجمهورية أصدر بعد ذلك القرار رقم (٢٩٥) لسنة ١٩٩٣ بإضافة خدمات أخرى الى

ما يخضع للضريبة وهي تتعلق بتجدير السيارات والبريد السريع وشركات النظافة ، ولو كان يقصد من القرار السابق رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ عمرم خدمات التشغيل لما احتاج الى اصدار القرار الأخير . وبناء عليه لا تخضع عقود المقاولات التي تبرمها الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية - للضريبة العامة على المبيعات لعدم اشتغال احكم القرار رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ - عليها .

ولا وجه للقول بأن افتاء الجمعية العمومية المشار اليه انفا مقصّر على عقود مقاولات تنفيذ المرحلة الثانية لمطرو الأنفاق دون غيرها من عقود المقاولات . ذلك أن الجمعية العمومية اتبعت هذا التفسير وطبقته في العديد من الفتاوى التي نظرتها وأيدت بها سابق افتائها بشأن عقد مقالة مطرو الأنفاق ، وأن الجمعية العمومية في كل هذه الحالات مجتمعة أو منفردة إنما كانت تستخلص معنى عاما من النصوص مفاده أن قرار رئيس الجمهورية المعروض لا يشمل عقود المقاولات فيما شمله من خدمات التشغيل للغير ، وهو مفاد يصدق على مقالة مطرو الأنفاق كما يصدق على غيرها من المقاولات دون حصر .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى (١) عدم خضوع عقود قريرد منتجات السنترالات الواردة من الخارج للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية للضريبة العامة على المبيعات .

(٢) خضوع منتجات السنترالات الموردة من السوق المحلي للهيئة للضريبة العامة على المبيعات .

(٣) عدم خضوع عقود مقاولات الانتشاءات المدنية للسنترالات التي تنشئها الهيئة المذكورة للضريبة العامة على المبيعات .

(فتوى رقم ٧٢ : في ١٩٩٦/٦/٢٤ جلسة ١٩٩٦/٦/٥ ملف رقم ١٩٩٦/٦/٢٤) .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٩٦

الأزهر - أعضاء هيئة التدريس بالجامعة - تعيينهم .

لأنون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في شأن إعادة تنظيم الأزهر ولائحته التنفيذية .

حكم قضائي - مقتضى تنفيذه - الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية بالفاء، قرارات نزل المعروضة حالاتهم الى وظائف ادارية تنفى عودتهم الى ذات الوظيفة التي كانوا يشغلونها حال صدور هذه القرارات وهي وظيفة مدرس مساعد .
قرار - اداري - تعين - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٥٦ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في شأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها تنص على أن « أعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم :

(أ) الأساتذة (ب) الأساتذة المساعدون (ج) « المدرسون ونحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط تعيينهم » ونصت المادة ١٤٨ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ على أن « ويمين شيخ الأزهر أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى - مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن بداية التدرج في سلك أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر يكون بالتعيين في وظيفة مدرس وذلك بقرار من شيخ الأزهر على أن يبدأ شغل الوظيفة من تاريخ موافقة مجلس الجامعة .

ومن حيث أن مقتضى تنفيذ الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية بمجلس الدولة بالفاء قرارات تنفى المعروضة حالاتهم الى وظائف ادارية هو عودتهم الى ذات الوظيفة التي كانوا يشغلونها حال صدور هذه القرارات وهي وظيفة مدرس مساعد ، وهو ما قامت به الجامعة فعلا وأن القرارات الادارية التي التي تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لا يجوز سمحها في أى وقت متى صدرت صحيحة وذلك استجابة لدواعي المشروعة بحسبان صحة القرار واستقرار الأوضاع بحسبان ما أنشأ القرار من مراكز قانونية وما ولد من حقوق ، أما القرار المريب فيجوز

الطعن عليه من ذي مصلحة في هذا الطعن خلال الموعد الذي رسبه القانون ويجوز سحبه من الجهة التي أصدرته طوال مدة بقاء القرار المصيب قلقا مهندا بالالقاء سواه لافتتاح موعد الطعن عليه أو لاقامة الطعن حتى يفصل فيه ، فان انتهى ذلك الميعاد صار القرار حصينا من الالقاء والسحب معا ويترتب عليه ما يترتب على القرار الصحيح غير المشوب بأى عيب ، وذلك اقرارا بما ولد من حقوق .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على المعروضة حالتهم تبين أن قرارات تعيين أقرانهم في وظيفة مدرس وأن كانت غير مشروعة فيما تضمنته من نخطيهم في الترقية لوظيفة مدرس إلا أنهم لم يبادروا بالطعن فيما منذ تاريخ حصولهم على ذات الدرجة ، وكان ينبغي عليهم منذ ترقيةهم الى وظيفة مدرس أن يبادروا بالطعن على قرار ترقية زملائهم الحاصلين على ذات الدرجة العلمية في نفس النور الدراسي ومن حيث أن قرارات تعيين أقرانهم وقد باتت حصينة من السحب والالقاء لفوات أكثر من عامين على أحداثها ، الأمر الذي لا يجوز معه ارجاع أقدميتهم الى ذات أقدمية زملائهم وذلك على التفصيل السابق .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ارجاع أقدمية المعروضة حالتهم في وظيفة مدرس الى تاريخ تعيين أقرانهم في هذه الوظيفة .

(فتوى رقم ٤٧٤ في ١٩٩٦/٦/٢٦ جلسة ١٩٩٦/٦/٥ ملف رقم ٩٢٩/٣/٨٦) .

أموال الدولة العامة - الانتفاع بها - نقل الانتفاع .

المادتان ٨٧ ، ٨٨ من القانون المدني - استعمال المال العام يكون فيما أعد له من وجوه النفع العام - التخصيص للمنفعة العامة إنما يكون بالرصد للمنفعة العامة فعلا أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص - نقل الانتفاع بالمال العام بين أشخاص القانون العام يكون إما بنقل الإشراف الإداري على هذه الأموال أو بتغيير شخص المنتفع بهذه الأموال فعلا أو بالتعديل الفعلي في نوع الانتفاع العام من وجه نفع عام إلى وجه آخر - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفنى وللشريع أن المادة ٨٧ من القانون المدني تنص على أن « تعتبر أموالا عامة ، العقارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص » وأن المادة ٨٨ تنص على أن « تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة » وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص و بالفعل أو بانتهاء الفرض الذى من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن تقدم أن الأصل فى ملكية الدولة أو وحداتها المحلية أو مصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تنفيا منها إدارة المرافق العامة التى تضطلع بأعبائها ، وإن استعمال المال العام إنما يكون فيما أعد له من وجوه النفع العام ، وإن التخصيص للمنفعة العامة إنما يكون بالرصد للمنفعة العامة فعلا أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ، وإن نقل الانتفاع بالمال العام بين أشخاص القانون العام يكون إما بنقل الإشراف الإداري على هذه الأموال أو بتغيير شخص المنتفع بهذه الأموال فعلا ، أو بالتعديل الفعلي فى نوع الانتفاع العام من وجه نفع عام إلى وجه آخر .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قطعة الأرض موضوع النزاع التى كانت فى حيازة مصلحة الميكانيكا والكهرباء كجزء من محطة طلبات العريضة تم نقل الإشراف الإداري عليها وذلك بالقرار الوزاري المشترك رقم ٣ لسنة ١٩٧٢ لهيئة كهرباء مصر ، وظلت مخصصة للانتفاع بهذه

المحطة ولم يتم تغيير هذا التخصيص فعلا باستعمال شخص عام آخر غير هيئة كهرباء مصر لها ولو بسلور قرار بنقل الاشراف الادارى عليها لشخص عام آخر ، ومن ثم يكون من حق هيئة كهرباء مصر أن تستمر منتفعة بهذه المساحة ولا يغير من ذلك ما ادعته الوحدة الصحية بالعريزة من أن مصلحة الميكانيكا والكهرباء تنازلت عن هذه المساحة لصالح الوحدة وهو الأمر الذى نفته المصلحة المذكورة كما لم تقم الوحدة الصحية المذكورة كما لم تقم الوحدة الصحية الدليل على انها قامت بتغيير تخصيص هذه المساحة فعلا باستعمالها فى غرض آخر ، والثابت من الأوراق أن هذه المساحة لازالت أرضا فضاء غير مستخدمة ، ومن ثم تظل فى حيازة الشخص الذى خصصت لتخدم المرفق العام القائم عليه .

لذلك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية هيئة كهرباء مصر (منطقة كهرباء مصر الوجه القبلى فى بقاء (استمرار) تخصيص الأرض موضوع النزاع لمنفتتها العامة .

(فتوى رقم ٤٨٦ فى ١٩٩٦/٧/٢ جلسة ١٩٩٦/٦/٥ ملف رقم ٢٤٢٦/٢/٣٣) .

(١٧٦)

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم - ضريبة عامة على المبيعات - خدمات التكرير والتبريد بالتلاجات -
عدم خضوعها للضريبة .

قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ - المفاهيم والمصطلحات
الواردة بالقانون .

المشرع عزف عن تعريف الخدمة بالمفهوم العام المجرى وشاء ان يضع لكل خدمة يرى
سمول الضريبة لها اسما تفرده به على سبيل الحصر والتميز في الجدول المرافق للقانون
الذى يملك رئيس الجمهورية مكته الاضافة اليه وتعديله - هذه الكفة يتعين ان تكون في
إطار ما رسمه المشرع بان يكون بيان الخدمة بالتفريد العيني لها وليس بالتعريف العام
المجرى التى لم يشأ المشرع ان يسلك سبيلها فيما يتعلق بتحديد الخدمة .

القرار الجمهورى اداة تشريعية اقل من القانون فى نطاق فرض الضريبة التى لا تكون
بحسب الأصل الا بقانون لا يملك الخصاع الخدمة للضريبة الا بالتفريد العيني لها -
تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (١)
من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة
١٩٩١ تنص على أن « يقصد فى تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ
والعبارات الآتية . التعريفات الموضحة قرين كل منها : ٠٠٠ المكاف :
الشخص الطبيعى أو المعنوى المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة
سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلفظ
مبهمات حد التسجيل المنصوص عليه فى هذا القانون ٠٠٠ السلعة :
كل منتج صناعى سواء كان محليا أو مستوردا ٠٠٠ الخدمة : كل خدمة
واردة بالجدول رقم (٢) المرافق ٠٠٠ البيع : هو انتقال ملكية السلعة
أو أداء الخدمة من البائع أو لو كان مستوردا الى المشترك ٠٠٠ المنتج
الصناعى : كل شخص طبيعى أو معنوى يمارس بصورة اعتيادية أو
عرضية وبصفة رئيسية أو تبعية أية عملية تصنيع » . وتنص المادة
(٢) على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة
المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص » وتفرض الضريبة على
الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون » وتنص
المادة (٣) من ذات القانون على أن « يكون سعر الضريبة على السلع ١٠٪
وذلك على السلع المبينة فى الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر
الضريبة على النحر المحدد قرين كل منها » ويحدد الجدول رقم (٢)

المرافق سعر الضريبة على الخدمات. ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية اعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع. كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرفقين ٠٠٠ « كما تنص المادة (٥) على أن « يلتزم المكلفون بتحويل الضريبة وبالإقرار عنها وتوريدها للمصلحة في المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون » وتنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين ونسأ لأحكام هذا القانون » وبناء عليه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر. ونص في المادة (٢) على أن تضاف إلى الجدول رقم (٢) الخدمات الواردة بالكشف حرف (ب) المرفق به ، ومنها « خدمات التشغيل للغير » بفترة ضريبية ١٠٪ .

واستظهرت الخصمية الحكومية مما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٩١ وضع تنظيمًا شاملاً للضريبة العامة على المبيعات. عين بمقتضاء السبع والخدمات الخاضعة للضريبة فأخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة . وجعل مناه استحقاقها مجرد بيع السلعة أو تأدية الخدمة من المكلف ٠٠ كما حدد المشرع سعر الضريبة العامة على المبيعات بفترة ١٠٪ من قيمها وذلك فيما عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرفق بالقانون فجعل سعر الضريبة على النوع المحدد قرين كل سلعة مدرجة به ، بينما أفرد الجدول رقم (٢) للخدمات الخاضعة للضريبة وبنان سعرها ٠ وناط برئيس الجمهورية اعفاء بعض السلع من الضريبة أو تعديل سعرها ٠ كما أحاز له تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المشار إليهما حذفًا وإضافة ٠ وبسند من ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات وأضاف إليه « خدمات التشغيل للغير » بفترة ضريبة ١٠٪ .

ولما كان قانون الضريبة العامة على المبيعات قد عرض المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) منه تعريفًا عامًا ، وخص مفهوم الخدمة بأزبا كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون ٠ بما يعنى أن المشرع قد عزف عن تعريف الخدمة بالمفهوم العام المجرد وشاء أن يضع لكل خدمة يرى شمول الضريبة لها اسما تنفرد به على سبيل الحصر والتعريف في الجدول المرافق للقانون والذي يملك رئيس الجمهورية مكتة الإضافة

اليه ونصديله . بيد أن هذه المكنة يتعين أن تكون في إطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتفريد العيني لها وليس بالتصريف العام المجرد التي لم يشأ المشرع أن يسلك سبيلها فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق - أحكام هذا القانون - ومن ناحية أخرى فإن المشرع وقد ناط رئيس الجمهورية إضافة خدمات إلى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات ، فإن القرار الجمهوري باعتباره أداة تشريعية تقل من القانون في نطاق فرض الضريبة - التي لا تكون بحسب الأصل إلا بقانون - لا يملك إخضاع الخدمة للضريبة إلا بالتفريد العيني لها ، إذ أن إخضاعها بالتصريف العام المجرد للضريبة لا يملكه إلا المشرع ولا يكون إلا بقانون . وفي ضوء من ذلك ينبغي فهم قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) - لسنة ١٩٩٢ بما يحمله على الصحة ويعمده عن البس والفضوض والتعريفات العامة بما مؤداه أن عبارة « خدمات التشغيل للغير » المضافة إلى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر تضبط بالسياق وتحمل في إطاره ولوجاً من باب العموم الذي قصد به الخصوص باعتباره استخلاص عقلي لحكم النص الذي ليس أمراً خارجاً عنه . ودلالة ذلك أن المشرع بعد أن عين في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر عدداً من الخدمات التي تدخل في عموم خدمات التشغيل للغير مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقل السياحي وخدمات التلكس والفاكس والنقل المكيف بين المحافظات وخدمات الوسطاء الفنيين لإقامة الحفلات العامة أو الخاصة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) - لسنة ١٩٩٢ بإضافة خدمات التليفون والتلفراف المحلي وخدمات الاتصالات الدولية وخدمات التركيبات والتوصيلات التليفونية ثم أورد عبارة « خدمات التشغيل للغير » وهي عبارة تتسع لكل الخدمات المذكورة آنفاً بما مفاده أنه قصد بها سائر الخدمات المتعلقة بهذا النوع المشار إليه من قبل ، ومن ثم تخرج عنها خدمات التخزين والتبريد بالثلاجات إذ أنها ليست من جنس ما ذكر ولو قصد المشرع إخضاعها للضريبة على المبيعات ما أعوزه النص صراحة على ذلك . وأية ذلك أن رئيس الجمهورية أصدر بعد ذلك القرار رقم ٢٩١ لسنة ١٩٩٢ بإضافة خدمات أخرى إلى ما يخضع للضريبة وهي تتعلق بتأجير السيارات والبريد السريع وشركات النظافة ، ولو كان يقصد من القرار السابق رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ عموم خدمات التشغيل للغير لما احتاج إلى إصدار القرار الأخير . وبناء عليه لا تخضع خدمات التخزين والتبريد

جلسة ١٩ من يولية سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاص *

المشرع بمقتضى نص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وضع أصلاً عاماً مؤداه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض - جميعها من أشخاص القانون العام - بمقتضى اختصاص الجمعية العمومية إذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سبيل الحصر - تطبيق *

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المشرع بمقتضى نص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وضع أصلاً عاماً مؤداه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض وهى جميعها من أشخاص القانون العام بحيث يمنع اختصاصها إذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سبيل الحصر *

ولما كان أحد أطراف النزاع المائل هى شركة مياه الشرب بالبحيرة وهى إحدى شركات المساهمة وتمتد من أشخاص القانون الخاص ومن ثم فهى تخرج عن دائرة اختصاص الجمعية العمومية وفقاً لنص المادة ٦٦/د سالفة الذكر بحسبان أن أحد أطرافه ليس ضمن الجهات سابق الإشارة إليها ومن ثم ينحصر عن الجمعية العمومية الاختصاص بنظر هذا الموضوع *

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل *

(فتوى رقم ٤٨٢ فى ١٩٩٦/٦/٣٠ جلسة ١٩٩٦/٦/١٩ ملف رقم ٣٦٢٨/٧/٣٢) *

جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم - ضريبة على الاستهلاك - صندوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته .

القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك - خضوع السلع المنتجة محليا أو المستوردة الواردة بالجدول المرفق بالقانون للضريبة - الضريبة العامة على المبيعات - استهلاكها ضريبة الاستهلاك .

المشروع وسع من نطاق هذه الضريبة بمقتضى قانون الضريبة على المبيعات الذى أقره قانون الضريبة على الاستهلاك فأخضع للضريبة كل السلع الصنعة المحلية أو المستوردة إلا ما استثنى بنص خاص .

قرارات وقوانين فرض الرسوم والضرائب على الإنتاج أو التداول أو الاستهلاك أو المبيعات تعد ضرائب نصيب الإنفاق وتؤدى بمقتضى نفقة - رسوم الإنتاج يتوصل بها للمشروع لفرض الضريبة على المستهلكين الذين يصعب فرض الضريبة عليهم مباشرة لعدمهم وتفرغهم بينما الإنتاج مركز فى جهات معينة ومواطن محددة - ضريبة الاستهلاك تفرض على الدوائر واستهلاك السلع - الجامع بينها أنها ضرائب غير مباشرة بيد أن الضريبة العامة على المبيعات وسعت من نطاق الضريبة - ضريبة الاستهلاك استغرقت فى الضريبة الجديدة الأعم .

صندوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته التثنية بالتأثير رقم ه لسنة ١٩٥٧ - المخاض - موارد المالية - من بين موارد الصندوق المذكور الإعانة التى تؤدبها إليه الحكومة والتى تعادل ثلث رسم الإنتاج أو الاستهلاك المحصل على خيوط الحرير الصناعي واليائه - الإعانة المذكورة لا تؤدى بوصفها ضريبة وإنما بوصفها إعانة - التزام الحكومة بأداء ثلث ضريبة المبيعات للصندوق المذكور ليخضوع الفيوط والألياف المذكورة لهذه الضريبة .

تعيين اللجنة العمومية لفحص الفتوى والتشريع من المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٤ بمنح صندوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته تنص على أن « أغراض هذا الصندوق هي :

١- تشجيع تصريف غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته فى الأسواق الداخلية والخارجية .

٢- دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته .

وتنص المادة (٣) على أن تدير الصندوق لجنة دائمة تسمى « اللجنة الدائمة لدعم صناعة غزل الحرير ومنسوجاته » وتنص المادة (٤) على أن تخصص هذه اللجنة بتحقيق أغراض الصندوق ولها فى سبيل ذلك :

(أ) رسم سياسة لتنشيط تصدير الغزل والمنسوجات من الحرير الصناعي وخفض أثمان بيع الأقمشة الشعبية المصنوعة من حرير صناعي .
ولها أن تصدر من القرارات ما تراه كفيلا بتنفيذ هذه السياسة وأن تقترح على وزارة الصناعة إصدار القرارات اللازمة إذا اقتضى الأمر ذلك ،
كما تنص المادة (٨) من ذات القانون على أن : يحول الصندوق من : ٠٠٠
(ج) اعانة تؤديها الحكومة تعادل ثلث رسم الانتاج أو الاستهلاك المحصل على خيوط الحرير الصناعي واليافه .

ومفاد ما تقدم أن المشرع أنشأ صندوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته وناط به تشجيع تصريف غزل الحرير واليافه في الأسواق الداخلية وتنشيط تصديره الى الأسواق الخارجية ، والعمل على خفض اثمان بيع الأقمشة الشعبية المصنوعة منه . وحدد المشرع للصندوق موارد مالية تمينه على تنفيذ سياسته في دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته منها اعانة مالية تؤديها الحكومة له تعادل ثلث رسم الانتاج أو الاستهلاك المحصل على خيوط الحرير الصناعي واليافه .

واستعرضت الجمعية العمومية المادة (٢) من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك التي تنص على أن « تلغى القوانين والقرارات الصادرة بفرض أى ضريبة أو رسوم على الانتاج أو الاستهلاك ٠٠٠ » والمادة (١) من قانون الضريبة على الاستهلاك التي تنص على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد : ٠٠٠ السلعة : كل مادة منتجة محليا أو مستوردة ، وردت في الجدول المرافق لهذا القانون أو أضيفت طبقا لأحكامه ٠٠٠ » وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالثلاث الموضحة قرين كل منها ٠٠٠ » كما استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات التي تنص على أن « يلغى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك ٠٠٠ » والمادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات التي تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية ، التعريفات الموضحة قرين كل منها : ٠٠٠ السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ٠٠٠٠ الخشمة : كل خزمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق ٠٠٠ » والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص .

وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقدم أن المشرع دأب على فرض ضريبة على إنتاج السلع وتداولها واستهلاكها تقرر في البلد بقرارات وقوانين متعددة ثم ألغاه وأعاد تنظيمها بمقتضى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك الذي وضع تنظيمًا شاملاً للضريبة على الاستهلاك فأخضع للضريبة كل سلعة منتجة محلياً أو مستوردة وردت بالجدول المرفق به أو أضيفت إليه وفقاً لأحكامه وذلك بالفئات الموضحة قرين كل منها . ثم وسع المشرع من نطاق هذه الضريبة بمقتضى قانون الضريبة العامة على المبيعات الذي ألغى قانون الضريبة على الاستهلاك وأخضع للضريبة كل السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما استثنى بنص خاص ، بل اتسع نطاق الضريبة ليشمل الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون . فأصبحت القاعدة هي خضوع جميع السلع المحلية والمستوردة للضريبة العامة على المبيعات بعد أن كانت لا تخضع للضريبة على الاستهلاك إلا السلع الواردة بالجدول المرفق به أو أضيفت إليه طبقاً لأحكامه .

والراصد لقرارات وقوانين فرض الرسوم والضرائب على الإنتاج أو التداول أو الاستهلاك أو المبيعات يبين له أنها ضرائب تصيب الانفاق وتؤدي بنسبة نفقة ، وتفرض غالباً على إنتاج وتداول واستهلاك السلع . فرسوم الإنتاج يتوسل بها المشرع لفرض الضريبة على المستهلكين الذين يصعب فرض الضريبة عليهم مباشرة لتعدد وتفرقهم بينما الإنتاج يركز في جهات معينة ومواطن محددة كما أن ضريبة الاستهلاك تفرض على التداول واستهلاك السلع . كذلك فإن الجامع بينها أنها ضرائب غير مباشرة فهي واحدة من حيث الطبيعة وإن تميزت الضريبة العامة على المبيعات بأنها وسعت من نطاق الضريبة ، فأخضعت لها جميع السلع المحلية والمستوردة إلا ما استثنى بنص . الأمر الذي يكشف بجله عن استبدال المشرع الضريبة العامة على المبيعات بضريبة الاستهلاك هو استقناء عن ضريبة بأخرى أعم وأشمل منها لكنها من جنس طبيعتها بما يسوغ معه القول أن ضريبة الاستهلاك إنما انبثت من قبيل أحلال ضريبة المبيعات الأشمل منها محلها ، وأنها استقرت في الضريبة الجديدة الأعم ، فهي مستوعبة في نطاق جديد وبسعر جديد .

وبناء على ما تقدم ، ومن حيث أن المشرع خص صنوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته بموارد مالية تعينه على تنفيذ أغراضه

التي أنشأ من أجلها ، ومنها اعانة تؤديها الحكومة تعادل ثلث رسم الانتاج او الاستهلاك المحصل على خيوط الحرير الصناعي واليافه .

والحاصل أن ما يستحق للصنموق ليس هو الضريبة بوصفها الضريبي ولكنه اعانة تقدر بثلث الضريبة ، والضريبة لا يستحقها الصنموق ولكنها أداة تقدير لحجم الاعانة المستحقة ، كما أن الملتزم بالأداء ليس هو جهة جباية الضريبة ولكن الحكومة بشكلها العام وأن الضريبة العامة على المبيعات ، في نطاق تحديد هذه الاعانة الحكومية ، لا تخرج عن كونها وسيلة لتقدير هذه الاعانة وحسابها . فمن ثم يستحق صنموق دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته ثلث ضريبة المبيعات المفروضة على خيوط الحرير الصناعي واليافه كاعانة حكومية ، وتلتزم الحكومة بأدائها له بهذا الوصف . ولا يغير من ذلك أن الضريبة العامة على المبيعات لم تتضمن الكشف المرفقة بها سلعة خيوط الحرير الصناعي واليافه . ذلك أن هذه الخيوط والالياف خاضعة للضريبة بما استحدثه المشرع في القانون آنف الذكر من خضوع جميع السلع المحلية والمستوردة للضريبة العامة على المبيعات الا ما استثنى بنص خاص . ولم يرد في القانون وجداوله ما استثنى خيوط الحرير الصناعي واليافه من الخضوع للضريبة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى استمرار استحقاق صنموق دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته للاعانة المقررة التي تؤديها الحكومة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ في ظل احكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ .

د فتوى رقم ٤٨٣ في ١٩٩٦/٧/٢ جلسة ١٩٩٦/٦/١٩ ملف رقم ٤٤٨/٢/٣٧ ، .

(١٧٩)

جلسة ١٩ من يولية سنة ١٩٩٦

- ضرائب ودسوم - ضريبة الدمغة - مناه الضسوع لها - الملتزم بأدائها
- قانون الضريبة على الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠

المشرع فرض دمغة على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المملوكة لها سواء تم الصرف مباشره أو بطريق الإنابة - يتحمل بمب، الضريبة الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له لأن الأصل في فرض ضريبة الدمغة هو الالتزام بأدائها - الاستثناء من هذا الأصل يعفى نص في قانون إنتاج على موجب هذا الإعفاء، مثال - مادة ٨٢ من القانون بإعفاء ما يصرف نظير مشتريات مسعرة جبريا أو خدمات معددة مقابل أدائها بمعرفة إحدى الجهات الحكومية من الضسوع للضريبة .

الوجبات الفدائية لا تطى من ضريبة الدمغة ولو كانت مكوناتها أصنافا مسعرة جبريا إذ أن قيمة الوجبة ليست مجموع أسعار الأصناف المسعرة جبريا الكونة لها وإنما تشمل بجانب ذلك قيمة مضافة روعيت في تعديده لمن الوجبة - تطبيق .

نبين للجمعية العمومية نفسى الفتوى والتشريع أن المادة ٧٩ من قانون الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٩ تنص على أن « تستحق ضريبة نسبية على ما تصرفه الجهات الحكومية وشركات القطاع العام من المرتبات والأجور والمكافآت وما فى حكمها . . . » وتنص المادة ٨٠ من القانون المشار اليه على أن « . . . تستحق عن كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المملوكة لها وسواء تم الصرف مباشرة أو بطريق الإنابة - علاوة على الضريبة المبينة فى المادة السابقة - ضريبة إضافية مقدارها ثلاثة أمثال الضريبة المشار إليها . . . » وتنص المادة ٨٢ على أن « تعفى من الضريبة المنصوص عليها فى المادتين ٧٩ ، ٨٠ من هذا القانون المبالح التى تصرف فى الأحوال الآتية : (و) ما يصرف نظير مشتريات مسعرة جبريا . . . »

واسطظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن مفاد أحكام قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ أن المشرع فرض دمغة على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المملوكة لها ، سواء تم الصرف مباشره أو بطريق الإنابة ، ويتحمل بمب، هذه الضريبة الجهة أو الشخص الذى يتم الصرف له ، إذ الأصل فى فرض ضريبة الدمغة هو الالتزام بأدائها فيخضع لها كل من تعامل مع جهة حكومية وأتمر هذا التعامل عن استحقاقه

نبالغ من الأموال المملوكة لها ، فيخضع صرفها له لضريبة الدمغة النسبية والاضافية ، ولا استثناء من هذا الأصل الا بمقتضى نص في قانون يتاح على موجب هذا الاعفاء ، على نحو ما ورد بنص المادة (٨٢) من قانون ضريبة الدمغة الذى أعفى من ضريبة الدمغة النسبية والاضافية ما يصرف نظير مشتريات مسعرة جبريا أو خدمات محددة مقابل أدائها بمعرفة إحدى الجهات الحكومية . بيد انه اذا كان العقد محله توريد مشتريات يدخل فى مكوناتها أصناف مسعرة جبريا فلا تتمتع هذه المشتريات بالاعفاء المتاح بموجب حكم المادة (٨٢) من قانون ضريبة الدمغة ذلك أنه باندماج الصنف المسعر جبريا فى مكون آخر يزايه التسمير الجبرى ، باعتبار أن محل التوريد هو المكون الجديد وليس الصنف المسعر جبريا ، ومن ثم فاذا اشتمل العقد على توريد وجبات غذائية فانها لا تعفى من ضريبة الدمغة ولو كانت مكوناتها أصنافا مسعرة جبريا اذ أن قيمة الوجبة ليست مجموع أسعار الأصناف المسعرة جبريا المكونة لها وانما تشمل بجانب ذلك قيمة مضافة روعيت فى تحديد ثمن الوجبة عند تقديم المطاء ومؤدى ذلك عدم تمتع الوجبة الغذائية بحكم الاعفاء المقرر بنص المادة (٨٢) من قانون ضريبة الدمغة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان حكم المادة (٨٢) من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ على توريد الوجبات الغذائية وان تضمنت أصنافا مسعرة جبريا تأييدا لافتاء الجمعية العمومية السابق فى هذا الشأن .

(فتوى رقم ٤٨٤ فى ١٩٩٦/٧/٢ جلسة ١٩٩٦/٦/١٩ ملف رقم ٥١٨/٢/٣٧) .

(١٨٠)

جلسة ١٩ من يوتية سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاص *

المشرع وضع أصلا عاما يفتنى نص المادة ١٦/د من قانون مجلس الدولة باختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض - جميعها من أشخاص القانون العام - يتمتع اختصاص الجمعية العمومية إذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سبيل الضرر - تطبيق *

تبين للمجموعة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان " تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى المسائل الآتية :

د . . . - المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض *

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض وهى جميعها من أشخاص القانون العام بحيث يتمتع اختصاصها إذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سبيل الضرر *

ومن حيث أن النزاع المائل هو فى حقيقته نزاع بين الهيئة القومية للاستثمار عن بعد وعلوم الفضاء وبين شركات التأمين الأهلية اهدى أشخاص القانون الخاص ، التى قامت شركة مصر للبتروك بالقيامين

لديها لتفطية مسترليتها الناشئة عن تمويض الغير ، مما ينمسر بعد هذا النزاع عن اختصاص الجمعية العمومية وفقا لنص المادة ٦٦ سالفة الذكر بحسبان ان احد أطرافه لا يندرج ضمن الجهات سبق الاشارة اليها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(فتوى رقم ٤٨٥ في ١٩٩٦/٧/٢ جلسة ١٩٩٦/٦/١٩ ملف رقم ٢٦٠٤/٢/٣٣) .

جلسة ١٩ من يولية سنة ١٩٩٦

جامعات - استاذ متفرغ - مرتب - مناه استحقاق الربط المالي المقرود لنائب رئيس الجامعة .

قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ممدلا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ - مادة ١١٣ ، ١٢١ .

المشروع اجاز لعضو هيئة التدريس بالجامعة الاستمرار في الخدمة كاستاذ متفرغ بعد بلوغه سن انتهاء الخدمة لقاء جعل مالي قصد المشروع في بيان طريقة تعديده الا يقل ما يقاضاه الاستاذ المتفرغ عما يتقاضاه مثيله الذي لم يصل الى سن المعاش - المساواة بينهما في جميع الحقوق عدا تقلد المناصب الادارية .

المشروع استحدث حكما جديدا يمنح بحقضاه عضو هيئة التدريس الذي امضى ٥٠ عشر سنوات في وظيفة استاذ الربط المالي لنائب رئيس الجامعة - الاساقفة للمتفرغون بتدرجون في اعداد اعضاء هيئة التدريس ولهم كاصل عام ذات الحقوق والواجبات ومن ثم فان من امضى منهم هذه المدة في وظيفة استاذ قبل سن احواله الى المعاش في تاريخ سابق على نفاذ الحكم المستحدث يعق له الاستفادة من هذا الحكم بما يستتبعه من زياده المكافاة المعنوية بمقدار الزيادة التي طرأت على مرتب قريته - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية نقسسمى الفتوى والتشريع ان المادة ١١٢ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى اعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية ، ومع ذلك اذا بلغ عضو هيئة التدريس هذا السن خلال العام الجامعي فيبقى الى نهايته مع احتفاظه بكانة حقوقه ومناصبه الادارية » وان المادة (١٢١) من ذات القانون ممدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ تنص على انه « مع مراعاة حكم المادة (١١٢) من هذا القانون يعين بصفة شخصية في ذات الكلية او المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ويصبحون اساتذة مفرغين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة في المعاش ، ويتقاضون مكافاة مالية اجمالية توازي الفرق بين المرتب مضافا اليه الراتب والبدلات الاخرى المقررة وبين المعاش » وان المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار اليه الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه « مع مراعاة احكام قانون تنظيم الجامعات يكون للاستاذ

المتفرغ ذلت الحقوق المقررة للأستاذ وعليه واجباته ، وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية ، .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع أجاز لمهوى هيئة التدريس بالجامعة الاستمرار في الخدمة كأستاذ متفرغ بمعد بلوغه سن انتهاء الخدمة . وذلك لقاء جعل مالى قصد المشرع فى بيان طريقة تحديده الا يقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عما يتقاضاه مثيله الذى لم يصل الى سن المعاش . ولذلك يجرى هذا التحديد بأجمال العناصر المالية للوظيفة التى كانت تشغل عند بلوغ سن التقاعد من مرتب أصلى ورواتب وبدلات أخرى ثم يستنزل من الناتج مبلغ المعاش ويمنح الفرق ، واكد المشرع فى اللائحة التنفيذية المساواة بين الأستاذ المتفرغ وباقي الأعضاء فى الحقوق والواجبات وذلك فيما عدا المناصب الادارية التى لا يجوز له تقلدها . وبذلك يكون المشرع قد أفصح عن قصده فى الا يقل مجموع ما يتقاضاه العضو من معاش ومكافأة بمعد سن المستين عما يتقاضاه قرينه ومثيله الذى لم يصل الى تلك السن . وهو ما جرى عليه واكدته اجتهاد الجمعية العمومية من أن " المشرع انما اعتد فى حساب المكافأة بالمرتب والبدلات المقررة بجدول المرتبات المقررة للوظيفة وليس بتلك التى كان يتقاضاها العضو بالفعل عند بلوغه سن التقاعد . وهو ما يقتضى القول بزيادة هذه المكافأة كلما زاد المرتب والبدلات المقررة للوظيفة بينما تقل كلما زاد المعاش ان لا يسوغ الاعتداد بما يطرا على المعاش من زيادة واغفال هذه الزيادة اذا ما طرات على مرتب وبدلات الوظيفة لما ينطوى عليه ذلك من الانتفاص من الحقيق المالية للأستاذ المتفرغ عما هو مقرر لمثيله الاحدث منه . مما يتنافى مع ما أوجبه المشرع من التسوية بينهما فى جميع الحقوق عدا تقلد المناصب الادارية ، كما لا يجوز القول بتجميد المكافأة عند القدر الذى تصدحت به فى تاريخ بلوغ العضو سن المستين لأن فى ذلك اهدار للنص الذى يوجب حساب المكافأة على أساس الفرق بين المعاش المقرر للعضو وبين المرتب المقرر للوظيفة .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أن المشرع اذا استحدث حكما جديدا يمنح بمقتضاه عضو هيئة التدريس الذى أمضى مدة عشر سنوات فى وظيفة أستاذ الربط المسالى لنائب رئيس الجامعة ، وكان الاساتذة المتفرغين يندرجون فى عداد أعضاء هيئة

التدريس ولهم كاحصل عام ذات الحقوق والواجبات ومن ثم فان من امضى منهم هذه المدة فى وظيفة استاذ قبل سن احواله الى المعاش فى تاريخ سابق على نفاذ الحكم المستحدث يعق له الاستفادة من هذا الحكم بما يستتبعه ذلك من زيادة المكافاة الممنوحة بمقدار الزيادة التى طرات على مرتب قريته ، وهو ما ينطبق فى شأن المعروضة حالته .

فذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الاستاذ المتفرغ الذى امضى فى وظيفة استاذ عشر سنوات فى الاستفادة من حكم البند ثالثا من المادة (٧٠) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

(فتوى رقم ٥١١ فى ١٣/٧/١٩٩٦ جلسة ١٩/٦/١٩٩٦ ملف رقم ٢٥٢/٢/٨٦) .

تسميع جبرى - فروق أسعار مواد بناء .

المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسميع الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ سلطة تحديد الأسعار - مضاعفة البيع بلزيد من التسميع او الامتناع عن البيع - عقوبتها .

مفهوم الأسعار السيادية - قرارات الشركة القابضة بزيادة أسعار الاسمنت لا تتوافر لها ذات عناصر قرار التحدد او التسميع الجبرى سواء من حيث السلطة المختصة بإصداره او سنة هذا الاصدار واسبابه وغاياته او خاصة الالتزام وهو لا يبدو أن يكون تحديدا ل سعر البيع تجر به الجهة البائعة في إطار أوضاع السوق وبالمال لا يندرج في عداد ما يعرف بالقرارات السيادية - مقتضى ذلك عدم الاحقية في الزيادة العادية في أسعار الاسمنت بمعرفة الشركات المذكورة - تطبيق -

تبين للجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٤ مكرر) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٠ الخاص بالتسميع الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة المركزى سلطة تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية نص على أنه « استثناء من أحكام وزير الصناعة المركزى بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة - المحلية دون التقييد بالاجراءات المنصوص عليها في تلك المواد » ، وأن المادة (٩) منه تنص على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين : ١ - من باع سلعة مسعرة أو مميّنة الريح أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الريح المعين أو امتنع عن بيعها » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع حرصا منه على تجنب رفع أسعار المنتجات الصناعية المحلية رفعا باهظا لا يتناسب مع تكاليف الإنتاج ، وسد لوزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الأسعار للمنتجات الصناعية المحلية ومن بينها الاسمنت ، وأضفى المشرع على قرار التحدد باعتباره يمثل انصاحا عن الإرادة الملزمة لوزير الصناعة بما له من سلطة بمقتضى المرسوم بالقانون المشار اليه بقصد احداث اثر قانونى يعنى ابتغاء تحقيق مصلحة عامة أضفى عليه صفة الالتزام

على نحو يجب معه أن يسود على الكافة بما لا سبيل إلى الفكك مما قرره والا نعرض المخالف للمقالب الجنائي ، ومن ثم نعت قرار التحديد أو التسعير « بالسيادية » . والعال أن قرارات الشركات القابضة بزيادة أسعار الأسهمت ، لا تتوافر له ذات عناصر قرار التحديد أو التسعير الجبري المشار إليه ، سواء من حيث السلطة المختصة بإصداره ، أو سند هذا الإصدار وأسبابه وغاياته ، أو خاصية الالتزام ، وهو لا يعدو أن يكون تحديدا لسعر البيع تجريه الجهة البائعة في إطار أوضاع السوق ، وبالتالي لا يندرج في عداد ما يعرف بالقرارات « السيادية » التي يحق للمقاولين الاستناد إليها لاستثناء فروق الأسعار الناجمة عن تطبيقها ، ومن ثم فإنه لا يتهدد للمقاولين المعروضة حالتيهما الحق في الزيادة الحادثة في أسعار الأسهمت في الحالة المعروضة .

وأنه لا يقال مما تقدم ما ورد في كتاب وزير الدولة للتنمية الإدارية سالف البيان إذ أنه لاحق في صدوره على انتهاء الصليتين المسندتين إلى المقاولين المعروضة حالتيهما وعلى صرف الفروق اليهما فضلا عن أنه من قبيل الترجييزات الإدارية التي ليس من شأنها المساس بأحكام القانون التي سلف بيانها .

الملك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية المقاولين في الحالة المعروضة في صرف فروق أسعار الأسهمت .

(فتوى رقم ٥١٢ في ١٣/٧/١٩٩٦ جلسة ١٩/٦/١٩٩٦ ملف رقم ٣٧/٢/٧٨) .

جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

فرائب ورسوم - غريبة العقارات المبنية - رسم النظافة - مدى جواز فرض رسم النظافة على شغل العقارات المبنية الكائنة بالقرى التي لا يسرى عليها قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

ادارة محلية - سلطة المجالس المحلية في فرض رسم النظافة .

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة - المادة ٨ من القانون اجازت للمجالس المحلية فرض رسم اجباري يؤديه شاغلو العقارات المبنية لا يتجاوز ٢٪ من القيمة الاجبارية يخصص لشئون النظافة العامة يودع في الصندوق المخصص لذلك الغرض - مناط فرض الرسم وجود عقارات حددت قيمتها الاجبارية وفقا لاحكام قانون الفرائب على العقارات المبنية - نتيجة ذلك - عدم جواز فرض هذا الرسم في القرى الخارجة عن نطاق القانون المذكور .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن « يجوز للمجالس المحلية فرض رسم اجباري يؤديه شاغلو العقارات المبنية بما لا يتجاوز ٢٪ من القيمة الاجبارية وتخصص حصيلة هذا الرسم لشئون النظافة العامة وينشأ في كل مجلس محلي يفرض فيه هذا الرسم صندوق النظافة تودع فيه حصيلة هذا الرسم » .

وتنص المادة ١٠ من ذات القانون على أن « تسرى احكام هذا القانون في المدن كما تسرى في القرى التي يصدر بتحديدتها قرار من المحافظ المختص ولا يكون هذا القرار نافذا الا بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع ناط بالمجالس المحلية فرض رسم اجباري يؤديه شاغلو العقارات المبنية لا يتجاوز ٢٪ من القيمة الاجبارية تخصص حصيلته لشئون النظافة العامة وتنشأ لذلك صندوق تودى فيه حصيلة هذا الرسم وغيره من الموارد المشار اليها بالمادة المذكورة ، ولما كان المشرع قد حدد رسم النظافة بما لا يتجاوز ٢٪ من القيمة الاجبارية ، فمن ثم يكن مناط فرض الرسم هو وجود عقارات حددت قيمتها الاجبارية وفقا لاحكام القانون الخاص بالضرائب على العقارات المبنية في الجهات التي تسرى عليها تلك الضريبة ، فتكون هذه

القيمة الاجبارية للمقار وعاء رسم النظافة ومقتضى ذلك عدم جواز فرض هذا الرسم في القرى الخارجة عن نطاق القانون المذكور ، وبذلك لم تحدد قيمتها الاجبارية طبقاً لأحكامه .

وقد اكدت الجمعية العمومية بفتواها رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٩ ملف رقم ٤١٤/٢/٣٧ هذا المبدأ حيث اوضحت أن المشرع اتخذ من القيمة الاجبارية المعينة وفقاً لقانون الضريبة على العقارات المبنية وعاء لرسم النظافة بحيث يسرى على جميع المباني الخاضعة له . كما تأيد ذلك أيضاً بفتوى الجمعية العمومية رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٨ ملف رقم ٤٧٨/٣/٣٧ - بما اوردته من أن المشرع أجاز للمجالس المحلية فرض رسم اجباري يؤديه شاغلوا العقارات المبنية بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الاجبارية تخصص حصيلته لشئون النظافة ، وأن المشرع اتخذ من القيمة الاجبارية المعينة وفقاً لقانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ وعاء لهذا الرسم ، بحيث يسرى على جميع المباني الخاضعة له .

والحاصل أن افتاء الجمعية العمومية المستقر صدر قائماً على صحيح سنده وليس ثمة مستجدات واقعية ولا تشريعية من شأنها أن تغير من الأساس الذي يقرم عليه ذلك الافتاء والأسانيد التي تظاهره ، بما يقتضى معارضة تأييده والتأكيد عليه ، وبالتالي يقع ما ذهبت اليه محافظة النوفية من فرض رسم النظافة على قرى لا تبسط اليها أحكام القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ مخالفاً لصحيح حكم القانون . وأن ما طُلبت المحافظة اعادة العرض على الجمعية العمومية على أساسه ، وكان معروضاً على الجمعية العمومية عند اصدارها الفتوى وناقشته في فتواها ، وهي لم ترفيه وجه حجة تقوم على خلاف ما انتهت اليه من رأى ، وهي لا ترى فيه الآن وجه نظر صحيح يسوغ فيه العنول عن فتواها السابقة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأكيد سابق افتائها بعدم جواز فرض رسم النظافة المقرر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في القرى التي لا تنطبق عليها أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

(فتوى رقم ٥١٣ في ١٩/٧/١٩٩٦ جلسة ١٩/٦/١٩٩٦ ملف رقم ٣٧/٢١٥٠) .

مناقصات ومزايدات - عقد ادارى - جواز النزول عن العقد الادارى بموافقة طرفيه .

المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص بان العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او للأسباب التى يقرها القانون - انطبق هذه القاعدة على العقود المدنية والعقود الادارية على حد سواء - تميز العقود الادارية باستهداف المصلحة العامة وتغليبها على المصلحة الخاصة - مقتضى ذلك .

المادة (٧٥) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تحظر نزول المتعاهد مع الجهة الادارية عن العقد الى الغير - مجال هذا الحظر يوضح لاتفاق الطرفين فى سوء ما انصرفت اليه اودعتها المشتركة - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع ان المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص على ان « ١ - العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او للأسباب التى يقرها القانون » وتنص المادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية للقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ على ان « لا يجوز للمتعهد او المقاول النزول عن العقد او عن بعض المبالغ المستحقة له كلها او بعضها » كما ينص البند العشرون من العقد المشار اليه على ان « يحظر على الطرف الثانى التنازل عن هذا العقد للغير او التناجز من الباطن الا بموافقة الطرف الاول » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان القاعدة التى نصت عليها المادة ١/١٤٧ من القانون المدنى من ان العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او للأسباب التى يقرها القانون ، هذه القاعدة هى اصل من اصول القانون تنطبق فى العقود المدنية والعقود الادارية على حد سواء ، الا ان العقود الادارية تتميز عن العقود المدنية بطابع خاص مناطه احتياجات المرفق الذى يستهدف المقعد تسييره وتغليب وجه المصلحة العامة بشأنه على مصلحة الأفراد الخاصة ، فبينما تكون مصالح الطرفين فى العقود المدنية متساوية اذ بها فى العقود الادارية غير متكافئة ، اذ يجب ان يملو الصالح العام

على المصلحة الفردية الخاصة . وهذه الفكرة هي التي أملت الأصل المقرر
في تنفيذ العقود الادارية وفحواه عدم جواز تنازل المتعاقد مع الجهة
الادارية عن العقد ، بيد أن هذا الأصل يجوز للطرفين الخروج عليه
عند التعاقد خاصة اذا ما قدرت الجهة الادارية على مثل الحالة
المعرضة أن مقتضيات الصالح العام تبيح قبول نزول المتعاقد معها
عن العقد بهدف تسير المرفق العام الذي يستهدفه العقد ، ولا يحتاج
في هذا الصدد بما تنص عليه المادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون
المناقصات والمزايدات والتي يحظر نزول المتعاقد مع الجهة الادارية عن
العقد الى الغير اذ أن هذا النزول إنما يخضع لاتفاق الطرفين في ضوء
ما انصرفت اليه ارادتهما المشتركة ، ومقتضى اعمال ذلك في الحالة
المعرضة بقرونا بنص البند (٢٠) من العقد والذي يجري نصه بأنه
" يحظر على الطرف الثاني التنازل عن هذا العقد للغير أو التاجير من
الباطن الا بموافقة الطرف الأول ، انه يجوز للمتعاقد مع الادارة في
الحالة المعرضة النزول عن العقد الى الغير بموافقة الجهة الادارية
اعمالاً لاحكام العقد التي تلائمت عليها ارادة الطرفين .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
صحة النزول عن العقد بموافقة جهة الادارة في الحالة المعرضة ،

(فتوى رقم ٥١٤ في ١٦/٧/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٦/١٩ ملف رقم ٣٣٦/١/٥٤ ، .

استثمار - الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية - مدى تمتع الشركة الاستثمار باعتبار واسمائها رأس مال عربي مستثمر في مصر ويخضع لأحكام الاتفاقية - العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والشركات المتفرعة عنها بالمزايا بقانون الاستثمار باعتبار واسمائها رأس مال عربي مستثمر في مصر ويخضع لأحكام الاتفاقية المذكورة .

قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ قرر مزايا ضمانات للشركات الخاصة لأحكامه - واسمائها الشركة المذكورة واسمائها عربي مستثمر في مصر - خضوع لأحكام الاتفاقية المشار إليها - حدود النظام الوارد بالاتفاقية ومزاياه - المزايا الواردة في الاتفاقية تمثل الحد الأدنى الذي يتمتع به المال العربي المستثمر في الدولة المضيفة - تمتع المال المذكور بالنظام القانوني للدولة المضيفة إذا كان أكثر سخاء من النظام الذي توفره الاتفاقية .

أحكام الاتفاقية المنشأة للشركة والتي وافق عليها رئيس الجمهورية بالقرار رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٧٦ تعتبر أكثر سخاء من تلك الواردة بقانون الاستثمار بالنسبة للشركة - المزايا والضمانات الواردة بالاتفاقية وحدودها - نتيجة ذلك - خضوع الشركة للاتفاقية انشائها - للشركة ترمي تعديلات قانون الاستثمار المستقبلية التي قد تتضمن مزايا أو ضمانات أكثر سخاء من تلك الواردة بالاتفاقية - للشركة المطالبة بتطبيقها عليها - عدم احقية الشركة في التمتع بالمزايا الواردة بالباب الثاني من قانون الاستثمار .

تبين للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن المادة ٢ من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية الموقعة في عمان والتي صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٩٥ بشأن الموافقة على الانضمام لها على أن « تسمح الدول الأطراف في هذه الاتفاقية وفي إطار أحكامها بانتقال رؤوس الأموال العربية فيما بينها بحرية وتشجع وتسهل استثمارها ، وذلك وفقاً لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية في الدول الأطراف وبما يعود بالنفع على الدول المضيفة والمستثمر وتتعهد بأن تحمي المستثمر وتضمن به الاستثمار وعوائده وحقوقه وأن توفر له بقدر الامكان استقرار الأحكام القانونية » .

كما تنص المادة ٣ من ذات الاتفاقية على أن « ١ - تشكل أحكام هذه الاتفاقية حداً أدنى لمعاملة كل استثمار يخضع لها » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم وبعد أن استعرضت مجمل أحكام الاتفاقية سابقة الذكر أنه تحقيقاً للأهداف التي قام عليها

ميثاق جامعة الدول العربية والغايات التي ينشدها المجلس الاقتصادي للجامعة اقرت الدول الموقعة على هذه الاتفاقية توفير مناخ ملائم للاستثمار لتحريك الموارد الاقتصادية العربية في ميدان الاستثمار انعمى وذلك بوضع اطار لنظام قانونى واضح وموحد ومستقر يعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية وتوظيفها داخل الدول العربية ، تشمل حدود هذا النظام فى خلق نوع من المواطنة الاقتصادية العربية ذات الخصائص المشتركة والتي يبرمجها يعامل المستثمر العربى مهما كانت جنسيته بعض الأحكام التى تسمى فى أية دولة على مواطنيها مع تقرير حرية انتقال رؤوس الأموال العربية داخل الدول العربية وتحسينها بضمانات من المخاطر غير التجارية ونظام قضائى خاص اضافة الى المزايا والتسهيلات التى قد تمنحها الدولة المضيفة للاستثمار ضمن اطار سيادتها الوطنية وقد اوضحت أحكام الاتفاقية حدود هذه المزايا بأنها ذات المزايا والتسهيلات التى يتمتع بها المستثمر الوطنى ، الا أنه يجب الأخذ فى الاعتبار ان ما تقرره هذه الاتفاقية من مزايا انما هو يمثل الحد الأدنى الذى يمكن للمال العربى المستثمر أن يتمتع به فى الدول المضيفة بحيث اذا كان هذا المال خاضعا لنظام قانونى يمنحه مزايا أو تسهيلات أكثر سخاء من تلك التى توفرها له الاتفاقية (ذات المزايا والتسهيلات الممنوحة للمستثمر الوطنى) انحسرت تلك الأخيرة وظل المال العربى خاضعا للنظام الأكثر سخاء .

ومن حيث أن رأسمال الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والشركات المتفرعة عنها وهو رأسمال عربى مستثمر فى مصر ومن ثم فانه يخضع لأحكام الاتفاقية سابق الإشارة إليها وذلك فى حدود الحد الأدنى للمزايا والتسهيلات والضمانات التى توفرها له هذه الاتفاقية الا ان أحكام اتفاق انشاء الشركة سابق الإشارة إليها والتي وافق عليها رئيس الجمهورية بالقرار رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٧٦ قد منعت هذه الشركة والشركات المتفرعة عنها العديد من المزايا والضمانات هى بالمقارنة بتلك الواردة فى قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ تعتبر أكثر سخاء ، اذ قررت المادة الخامسة من أحكام انشاء الشركة اعفاؤها من كافة الضرائب والرسوم والاتارات طيلة مدة قيام الشركة ولحين انقضاءها نهائيا بما فى ذلك الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على كل ما تستورده الشركة ووكالاتها وفروعها والشركات المتفرعة عنها من أدوات أو معدات أو مواد تحتاج إليها كذلك فان الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية سابق الإشارة

اليها والتي تعتبر احكامها جزء مكملا لأحكام اتفاقية انشاء الشركة وفقا لنص المادة الرابعة منها تمنع في المادة التاسعة منها العديد من الضمانات هي ذات الضمانات التي يقرها قانون الاستثمار للبال المستثمر من حيث عدم جواز التأمين أو المصادرة أو الحجز عليه أو الاستيلاء عليه أو تجسيده أو التحفظ أو فرض الحراسة عليه من غير طريق القضاء وكذلك عدم جواز نزع الملكية الا للمنفعة العامة وطبقا للقانون ومقابل تعويض عادل .

والحاصل أنه مع تتبع المزايا والضمانات الواردة باتفاقية انشاء الشركة ومقارنتها بتلك الواردة بقانون الاستثمار يصفه الحد الأدنى الذي توفره أحكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية تبين انها هي في مجملها وتفصيلاتها أكثر سخاء وذلك مقارنة بمزية مزية وضمانة بضمانة ومن ثم فإنه لا مجال لأعمال أحكام قانون الاستثمار باعتبارها أقل كرمًا من تلك الواردة بالاتفاقية ومن حيث أن الشخص القانوني طبيعي أو معنوي لا يجوز له أن يختار النظام القانوني الذي يخضع له اذا ما كان مخاطبا بأحكام عامة مجردة تحدد حقوقه وواجباته في إطاره وعلى هذا فإن الشركة سابق الإشارة اليها والشركات المتفرعة منها ما انفكت خاضعة لأحكام اتفاقية انشاءها ولا يجوز لها أن تنتقل الى نظام قانوني آخر الا اذا منحها مزايا أو ضمانات أكثر سخاء من تلك الواردة بنظام انشاءها .

وعلى هذا فإن الشركة العربية للصناعات الدوائية تظل خاضعة لاتفاقية انشاءها ولها أن تتربص بأي تعديل في قانون الاستثمار مستقبلا قد يتضمن مزية أو ضمانة أكثر كرمًا من تلك الواردة باتفاقية انشاءها ومن ثم يكون لها أن تطالب بتطبيقها عليها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والشركات المتفرعة عنها في التمتع بالمزايا الواردة في الباب الثاني من قانون الاستثمار .

(فتوى رقم ٥١٥ في ١٦/٧/١٩٩٦ جلسة ١٩/٦/١٩٩٦ ملف رقم ٢٧/٢٠٠٢) .

جلسة ١٩ من يونيو سنة ١٩٩٦

شركات جمركية - نظام عبور بضائع الترانزيت - عدم خضوعها للمراقبة الجمركية .
 قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - مادة ٦٦ منه .
 اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣٦
 لسنة ١٩٨٩ - مادة ١٠٩ منها .

المشرع نظم عبور بضائع الترانزيت الى خارج البلاد بمقتضى المادة (٦٦) من قانون
 الجمارك التى أوجبت تقديم شهادة من جمارك البلد المصدرة اليه البضاعة بما يفيد استلامها .
 المادة ١٠١ من اللائحة المشار اليها اعتدت بتأشيرة جمرك التصدير على صورة الاقراء
 المصاحب للبضاعة كاتمام لعملية التصدير - اتمام عملية التصدير مقتضاه عدم جواز المطالبة
 بالمرائب الجمركية - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية للقسسمى الفتوى والتشريع أن المادة
 ٦٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك تنص
 على أن « ثبت وصول البضاعة الى وجهتها فى البلاد الأجنبية
 بتقديم شهادة من جمارك هذه البلاد باستلامها » . وتنص المادة ١٠١
 من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجلس
 الوزراء رقم ١٥٣٦ لسنة ١٩٨٩ على أن « يتبع فى شأن الرسائل المصدرة
 الى خارج البلاد ٠٠٠ الاجراءات التالية : ٠٠٠٠٠ » .

٤ - يؤثر جمرك التصدير على صورة اقرار المصادرات المصاحب
 للبضاعة بما يفيد اتمام عملية التصدير ويسلم الى صاحب الشأن الذى
 يقوم باعادته الى المنطقة الحرة « كما ينص الكتاب الدورى رقم ٦
 لسنة ١٩٩١ بشأن تنظيم مرور بضائع العبور عن طريق جمرك السلوم
 الى ليبيا على أن « ٥ - ٠٠٠ ويقوم جمرك السلوم بتحصيل اخطار من
 صورتين للجمارك الليبية بالبيانات الخاصة بالرسالة على النموذج رقم
 ١٩١ جمارك ٠٠٠ ويحتفظ جمرك السلوم بياقى مستندات الارمال لحين
 وصول الاخطار من الجمرك الليبى مؤشرا عليه باللائزم » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع نظم عبور
 بضائع الترانزيت الى خارج البلاد بمقتضى المادة ٦٦ من قانون الجمارك
 والتي أوجبت تقديم شهادة من جمارك البلد المصدرة اليه البضاعة بما

يفيد استلامها ، والمادة ١٠١ من قانون الاستثمار والتي اعتدت بتأشير
جمرك التصدير على صورة الاقرار المصاحب للبضاعة كاتمام لعملية
التصدير من جانب صاحب الشأن والذي ينتهي دوره بإعادة الاقرار مؤشرا
عليه الى المنطقة الحرة ، كما ناط الكتاب الدورى رقم ٦ لسنة ١٩٩١ المشار
اليه بجمرك السلوم تحرير اخطار ببيان مشمول الرسالة على النموذج
١٩١ جمارك يصاحب البضاعة لحين دخولها الاراضى الليبية ثم
موافاة جمرك الارسال بكمب طلب الارسال ومستند الاستلام مؤشرا عليه
من الجمرك الليبي بما يفيد وصول البضائع الى الاراضى الليبية ، الأمر
الذى يبين منه أن عملية التصدير تعتبر قد تمت بالنسبة لصاحب الشأن
والهيئة العامة للاستثمار بوصول البضائع الى جمرك التصدير وأن
مسئولية موافاة جمرك الارسال بالنموذج ١٩١ جمارك مؤشرا عليه
من الجمرك الليبي باستلام البضائع انما يقع على عاتق جمرك السلوم
الذى يتولى وحده دون غيره موافاة جمرك الارسال بالمستندات الدالة
على دخول البضائع المصدرة الى الاراضى الليبية .

ومتى كان الثابت من الأوراق أن الاقرارات المصاحبة للبضائع
المصدرة محل النزاع المائل قد تأسر عليها جميعا من جمرك السلوم
بما يفيد اتمام عملية التصدير الى الجمرك الليبي ، ومن ثم فلا محل
لمطالبة الهيئة العامة للاستثمار بقيمة الضرائب الجمركية عن هذه
البضائع لانتفاء مناط المطالبة دونما نظر الى ورود النموذج ١٩١ جمارك
من عدمه لاختصاص الجمرك المعنى بهذا دون غيره ، الأمر الذى
يتعين معه رفض المطالبة الماثلة .

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية لمقسمى الفتوى والتشريع الى
رفض مطالبة مصلحة الجمارك فى الحالة المعروضة بالزام الهيئة العامة
للاستثمار اداء مبلغ ٥٨٦٦٢٦٣ جنيه كضرائب ورسوم جمركية عن طلبات
الارسال المرسلة الى ليبيا .

(فتوى رقم ٥١٦ فى ١٦/٧/١٩٩٦ جلسة ١٩/٦/١٩٩٦ ملف رقم ٣٦٣/٢/٣٣) .

(١٨٧)

جلسة ١٩ من يونيو سنة ١٩٩٦

استيراد وتصدير - مخالفة أحكامه - تعويض - غرامة .

قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير - المادتان (١) ، (١٥) منه - أحكام القانون المذكور لا تطالب إلا القطاعين العام والخاص ولا تستلزم إلى الوزارات والهيئات العامة - يجوز لوزير التجارة الإفراج عن السلع التي تم استيرادها بالمخالفة لأحكام القانون مقابل دفع المبالغ تعويض يعادل ثمن البضاعة وفقا لتضمن مصلحة الجمارك - عدم سريان ذلك على ما تستورده الجهات المشار إليها .

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - الغرامة المقررة بالمادة ١١٨ منه - حالات تطبيقها .

عدم سريان أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ على الهيئات العامة مؤداة عدم جواز مطالبتها بتقديم الوافقات الاستيرادية لما تستورده من بضائع ويمتنع توقيع الغرامة المذكورة على سند من عدم تقديم هذه الوافقات - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير تنص على أن « يكون استيراد احتياجات البلاد السلمية عن طريق القطاعين العام والخاص وذلك وفق أحكام الخطة العامة للدولة وفي حدود الموافقة النقدية المسارية » وللأفراد حق استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصي أو الخاص من مواردهم الخاصة وذلك مباشرة أو عن طريق الغير ويصدر وزير التجارة قرارا بتحديد الإجراءات والقواعد التي تنظم عملية الاستيراد » كما تنص المادة ١٥ من ذات القانون على أن « يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١) من هذا القانون أو القرارات المنفذة لها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وتعكف المحكمة في جميع الأحوال بمصادرة السلع موضوع الجريمة » ولوزير التجارة أو من يفوضه وقبل رفع الدعوى الجنائية الإفراج عن السلع التي تستورد بالمخالفة لحكم المادة (١) أو القرارات المنفذة لها على أساس دفع المخالف تعويضا يعادل قيمة السلع المخرج عنها حسب تأمين مصلحة الجمارك يحصل لحساب وزارة التجارة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه لا تخاطب إلا القطاعين العام والخاص ،

ولا تستطيل الى الوزارات والهيئات المعنية حيث تستورد احتياجاتها من انخارج وبناء على ذلك فان احكم المادة (١٥) من هذا القانون والتي تجيز لوزير التجارة الانفراج عن السلع التي تم استيرادها بالمخالفة لحكم المادة (١) مقابل دفع المخالف تعويضا يعادل ثمن البضاعة وفقا للثمين مصلحة الجمارك لا تخاطب وزارات الحكومة ومصالحها العامة والهيئات العامة ومن ثم لا تسمى احكامها على ما تستورده تلك الجهات فيضحي ما قامت به مصلحة الجمارك من خصم مبلغ ٨٩٢٨٢١٢ جنيه من حساب جارى للهيئة العامة للسلع التموينية باعتباره غرامة مثل القيمة لحساب وزارة الاقتصاد غير مقفوق وصحيح حكم القانون مما يتعين عليها رده .

ومن حيث انه بالنسبة لقيام مصلحة الجمارك « جمرك العريش » بخصم غرامة فرق القيمة من حساب جارى الهيئة فان الثابت ان مصلحة الجمارك استندت الى المادة ١١٨ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والتي تنص على أن تفرض غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية للبضائع ولا تزيد عن مثلها في الأحوال الآتية :

١ - تقديم بيانات خاطئة عن منشأ البضاعة أو نوعها .

٢ - تقديم بيانات خاطئة عن القيمة اذا ظهرت فيها زيادة تجاوز عشرين في المائة .

٣ - تقديم بيانات خاطئة عن المتأخير اذا ظهرت في البضائع زيادة تجاوز خمسة في المائة .

٤ - مخالفته نظم العبور والمستودعات والمناطق الحرة والسماح المؤقت والانفراج المؤقت اذا كانت الضرائب الجمركية المعرضة للضياع تزيد عن عشرة جنيهاً .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان المشرع حدد الحالات التي يمكن أن تفرض فيها غرامة فرق القيمة على سبيل الحصر وليس من بينها ما يمكن نسبته الى الهيئة العامة للسلع التموينية اذ ان المصلحة استندت في توقيع هذه الغرامة الى عدم تقديم الهيئة للموافقات الاستيرادية في الميعاد اى على اعتبار سريان احكام قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ على الهيئة وهو ما سبق القول بعدم سريانه وعلى هذا فان ما قامت به مصلحة الجمارك من خصم مبلغ

٥٤٩٧٩٨ جنيه من حساب الهيئة العامة للسلع التموينية باعتباره غرامة
فرق القيمة لا يتفق وصحيح القانون مما يتعين عليه رده .

الملك

انتهت الجمعية العمومية للقسمى الفتوى والتشريع الى
الزام مصلحة الجمارك برد قيمة الغرامة التي سبق تحصيلها من الهيئة
العامة للسلع التموينية والتي تبلغ ٩٤٧٨٠١٠ جنيه .

(فتوى رقم ٥٨٥ في ١٩٩٦/٨/٣ جلسة ١٩٩٦/٦/١٩ ملف رقم ٢٥٦٨/٢/٣٣) .

لقانون تنظيم الجامعات - وحدات ذات طبيعة خاصة - مستشفيات جامعية - معاملة الأطباء، والصيدلة وأخصائي العلاج الطبيعي وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه المعاملة المقررة لشاغل الوظائف المعادلة من أعضاء هيئة التدريس - مفهوم ذوى التخصصات الأخرى - تفسير النصوص القانونية - الأعمال التطهيرية ومناقشات مجلس الشعب - وجوب استخلاص أحكام القانون في وجود الإرادة القاهرة المصصة عن ذاتها من نص عباراته .

القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ في شأن معاملة الأطباء، والصيدلة وأخصائي العلاج الطبيعي والتعريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات الجامعية المعاملة المقررة لشاغل الوظائف المعادلة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات - المادة الأولى منه .

المشرع انشا بالمستشفيات الجامعية التابعة للجامعات الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ طبقاً لنص المادة ٣٠٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور وظائف استشاري واستشاري مساعد وزميل يعين عليها الأطباء والصيدلة وأخصائيو العلاج الطبيعي وأخصائيو التعريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى التي تدخل في الوظيفة الأساسية التي تضطلع بها المستشفيات كوحدة علاجية - الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها - جواز انشاء هذه الوظائف في الوحدات ذات الطبيعة الخاصة غير المستشفيات الجامعية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعة المختصة - معادلة شاغل هذه الوظائف وزملائهم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات - مفهوم المساواة ونطاق مرياتها - مفهوم عبارة ذوى التخصصات الأخرى - الأعمال التطهيرية للقانون تلقى الضوء على أحكامه عند أعمالها بعد صدور القانون بمرأته ما يستخلص منها من أدراك للتوجهات العامة التي توضح مقاصد التشريع وأسباب اعلائه والتوجيهات العامة والسياسات العامة التي أريد بها تحقيقها ، والمسائل التي أريد بها علاجها - ما ورد في معانير أعمال مجلس الشعب عند مناقشة مشروع القانون المذكور والمذكرات الإيضاحية لا يمكن اعتباره بمثابة تفسير لنصوصه لأن النص الذي يولد بالقانون إنما يتطور ويتبلور وتتبدل ملامحه وأحكامه في مرحلة أعداده الأولى وفي مرحلة مناقشة نصوصه بحيث أن النص للولود إنما يكون تجاوزاً للعديد من الآراء التي احتلت به من مناقشيه عند أعداده - القانون يصدر عن إرادة جمعية تتألف من جمهور الوافدين عليه من المصوتين له في المجلس النيابي والأجهزة الأولية التي أعدت مسودته وطرحت ملامحات إصداره الأولى - ليس من السائغ حصر القانون في إرادة بائقة تستخلص من نية من ساهموا في تنشئه الأولى - الأليق استخلاص أحكامه في وجود الإرادة القاهرة المصصة عن ذاتها من نص عباراته وفي إطار أحكامه التفصيلية وصلته بالهيكل التشريعي العام والمراكز القانونية التي أنشأها وصلتها بسائر المراكز القانونية الأخرى .

عبارة ذوى التخصصات الأخرى ليست طليقة من كل قيد يضبط معناها - شايط المباشرة يتعلق بالوظيفة الأساسية التي تمارسها الجهة التي يعملون بها سواء من المستشفيات الجامعية أو الوحدات ذات الطبيعة الخاصة .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن معاملة الأطباء والصيادلة وأخصائى العلاج الطبيعى والتمرريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات الجامعية ، المعاملة المقررة لشاغلى الوظائف المعادلة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات تنص على أن « تنشأ بالمستشفيات التابعة للجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وظائف استشارى مساعد وزميل ، يعين فيها الأطباء والصيادلة وأخصائى العلاج الطبيعى وأخصائى التمرريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى من الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات انصرية فى تخصص يؤهله لمشغل الوظيفة أو من الحاصلين من جامع أخرى أو هيئة علمية أو معهد على معترف به فى مصر أو فى الخارج ، على درجة يعتبرها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك ، مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها » ، ويجوز بقرار جمهورى ، وبعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعة المختصة ، إنشاء هذه الوظائف بالوحدات ذات الطبيعة الخاصة والمتماثلة وطبقا لمقتضيات العمل فى الجامعات » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم وبعد أن استعرضت المناقشات التى صاحبت إصدار هذا القانون بمجلس الشعب أن المشرع أنشأ بالمستشفيات التابعة للجامعات الخاضعة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والمنشأة وفقا لنص المادة ٣٠٧ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون وظائف استشارى واستشارى مساعد وزميل يعين عليها الأطباء والصيادلة وأخصائى العلاج الطبيعى وأخصائى التمرريض من ذوى التخصصات الأخرى التى تدخل فى الوظيفة الأساسية التى تضطلع بها المستشفيات كوحدات علاجية — الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها ، سواء الموجودون منهم بالخدمة عند العمل بالقانون أو من يجرى تعيينهم بعد ذلك ، كما أجاز المشرع إنشاء هذه الوظائف فى الوحدات ذات الطبيعة الخاصة غير المستشفيات الجامعية وذلك بقرار رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعة المختصة ثم عادل بين شاغلى هذه الوظائف وزملائهم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والحاصل أن المشرع قصد المساواة بين الأطباء والصيادلة وأخصائى العلاج الطبيعى والتمرريض وغيرهم من الحاصلين على درجة الدكتوراه والشاغلى لوظائف تدخل فى النشاط الأساسى لمستشفيات الجامعة

وزملائهم أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب وذلك نظرا للتقارب الكبير في المهام التي يقوم بها أصحاب الطائفتين والتي تقوم في أساسها وجوهرها على علاج المرضى وعلى هذا فإن هذا النص وإن كان يصرى بحكم اللزوم على أصحاب التخصصات الواردة على مسيل الحصر بهذه المادة « الأطباء والصيادلة وأخصائيو العلاج الطبيعي وأخصائيو التمريض فإنه يمتد ليشمل غيرهم من ذوي التخصصات الأخرى التي ينشط بأصحابها أحد الوظائف التي تدخل في مفهوم العلاج باعتباره الوظيفة الأساسية للمستشفيات الجامعية بحيث ينحصر بالنسبة لذوي التخصصات الأخرى والمعنيين بهذه المستشفيات إذا ما كانت المهام التي يضطلعون بها مهام عرضية لا تدخل بطبيعتها في النشاط الأساسي الذي يزاوله المستشفى .

والحاصل أيضا أن أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٢ لا تنصرف إلى المستشفيات الجامعية فحسب ، وإنما تمتد لتشمل الوحدات ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بأشائها قرار من رئيس الجمهورية وذلك وفقا لصريح نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المشار إليه وإن عبارة « من ذوي التخصصات الأخرى » إنما وردت في سياق النص لتشمل كل ما يدخل بطبيعته فيما تزاوله كل وحدة من نشاط أساسي وتتصل بالخدمة الرئيسية التي تؤديها هذه الوحدة .

وإذا كان ورد في محاضر أعمال مجلس الشعب عند مناقشة مشروع القانون الذي صدر من بعد برقم ١١٥ لسنة ١٩٩٢ ، إذا كان ورد بها على لسان بعض أعضاء المجلس وبعض أعضاء اللجنة التشريعية عبارات تتعلق بمريان نصوص هذا القانون على كل من حصل على شهادة الدكتوراه من العاملين بالمستشفيات ، وإن كان ورد ذلك ، فإن الجمعية العمومية وفقا لما تراه مستقرا في أصول التفسير ، ترى أن الأعمال التحضيرية للقانون هي مما يلقي الضوء على أحكامه عند أعمالها بعد صدور القانون ، بمراعاة ما يستخلص منها من أدراك للتوجهات العامة التي توضح مقاصد التشريع وأسباب اعداده والتوجهات العامة والسياسات العامة التي أريد به تحقيقها ، والمسائل العامة التي أريد بها علاجها .

وكل ذلك لا يصل به الحال إلى اعتبار ما ورد بالذكرات الإيضاحية ولا بأقوال المناقشين لمشروع القانون ، اعتبارا بمثابة تفسير لنصوصه

لها وجه الزام أولها حجية ترجيح ونفليب لوجه تفسير على وجه تفسير آخر مما تتسع له نصوص القانون . ذلك أن النص الذي يولد بالقانون إنما يتطور ويتطور وتتعدل مفاهيمه وأحكامه في مرحلة اعداده الأولى وفي مرحلة مناقشة نصوصه ، بحيث أن النص المولود إنما يكون تجاوز العديد من الآراء التي احاطت به من مناقشيه عند اعداده ، كذلك فإن آراء من ساهموا في اعداده إنما هي محض آراء فردية أو اجتهادات شخصية لا تفيد أن لاحدهم أو لجماعتهم وجه ولاية في حصر معاني القانون بعد صدوره في تفاسيرهم وبؤاهم الذاتية ، والقانون إنما يصدر عن ارادة جماعية تنأت من جمهور الموافقين عليه المصوتين له في المجلس النيابي ومن الأجهزة الأولية التي سبقت أن أعدت مسودته وطرحت ملاءمات اصداره الأولى ، وكل ذلك لا تقوم قرينة قانونية لها وجه أرجحية على أن فرداً متحدثاً أو مذكراً ايضاحية قد استوعبته وحصرته في اطار مقرراتها . ولم يعد من السانغ حصر نطاق احكام القانون في ارادة فردية معبرة عنه وهو قد صدر عن ارادة جماعية شاملة ، كما أنه ليس من السانغ حصر القانون في ارادة باطنة تستخلص من نية فرد أو افراد ساهموا في تنشئته الأولى ، والاليق أن تستخلص احكامه في وجود الارادة الظاهرة المصححة عن ذاتها من نص عباراته وفي اطار التنظيم التماسك الذي صاغته احكامه التفصيلية ، وفي اطار صلته بالمهيكل التشريعي العام والاثار الموضوعية التي تترتب على المراكز القانونية التي انشأها وصلتها بسائر المراكز القانونية التي يسفر عنها اعمال الهيكل التشريعية المتداخلة من احكام القوانين الأخرى وصلاتها المتبادلة .

والحاصل انه اذا كانت المادة الأولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ أشارت الى انشاء الوظائف المسماة به المعادنة لوظائف أعضاء هيئة التدريس ، للأطباء والصيادلة . . . وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى من الحاصلين على درجة الدكتوراه . . . ، فإن هذه العبارة ينبغي أن تفهم لا بحسبانها مطلقة من كل قيد يضبط معناها ، إنما هي تضبط بمروعة الرطيفة الأساسية التي تمارسها الجهة التي يعملون فيها سواء كانت من المستشفيات المشارس إليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى أو من الوحدات ذات الطبيعة الخاصة الواردة في العبارة الأخيرة من الفقرة الثانية من المادة ذاتها ، وإن قراءة احكام ذلك القانون قراءة متصلة ومنسجمة ليكشف عن أن « غيرهم من ذوى التخصصات . . » إنما ترد مقيدة بضابط يتصلق بمدى اللزوم والملاءمة

بين التخصص المعنى وبين الطابع العام للنشاط الذى تقوم به الوحدة ذات الطابع الخاص *

الذات

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

اولا : فى تطبيق حكم القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ فان لفظ (التخصصات الأخرى) هى ما يدخل بطبيعته فيما تزاوله جهة العمل من نشاط أساسى وتتصل بالخدمة الرئيسية التى تؤديها هذه الجهة *

ثانيا : فى الحالة المعروضة فان عبارة « التخصصات الأخرى » إنما تنصرف الى التخصصات التى ترتبط بالموظيفة العلاجية التى تقوم بها المستشفيات *

(فتوى رقم ٦٢٨ فى ١٩٩٦/٨/٢ جلسة ١٩٩٦/٦/١٩ ملف رقم ١٣٣٩/٤/٨٦) *

جلسة ٣٠ من يولييه سنة ١٩٩٦

أموال الدولة العامة - الانتفاع بها - كيفية نقله - تغيير التخصيص لوجه النفع العام للمال العام .

لمادتان ٨٧ ، ٨٨ من القانون المدني - الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه استعمال للمال العام فيما أعده .

نقل الانتفاع بين اشخاص القانون العام يكون بنقل التخصيص أو الاشراف الإداري على هذه الأموال بدون مقابل - أفراد الدولة بملكية اليومين العام ولو كان تحت يد غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة .

تغيير تخصيص وجه النفع العام للمال العام يكون دون مقابل باعتبار أن التخصيص تم من يملك المال .

تخصيص الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة للمنفعة العامة لا يكون مقابل تعويض على نحو ما يتبع عند نزاع ملكية الأفراد للمنفعة العامة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن

المادة (٨٧) من القانون المدني تنص على أن « ١ - تعتبر أموالاً عامة ،

العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، والتي

تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفصل ١٩ بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار

من الوزير المختص » . وأن المادة (٨٨) من ذات القانون تنص على أن

« تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها لمنفعة العامة

وينتهي التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص

أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال

للمنفعة العامة » . وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٢

بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية معدلاً بالقرار رقم ٣٩٥

لسنة ١٩٩٥ ينص في المادة الأولى على أن « تنشأ هيئة عامة باسم الهيئة

العامة لتنمية الثروة السمكية تكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون

مقرها مدينة القاهرة وتتبع وزير الزراعة » وينص في المادة الثانية على

أن « تهدف الهيئة الى تنمية الاقتصاد القومي في مجال الثروة

السمكية » . وينص في المادة الثالثة على أن « للهيئة في سبيل

تحقيق أهدافها القيام بما تراه لازماً من أعمال ولها على الأخص » .

١ —

٣ — اقامة المشروعات التجريبية والنموذجية ... في مجال الثروة السمكية .

٨ — التعاون مع الهيئات الدولية والاقليمية في كل ما يتعلق بحفظ الثروة السمكية وتنميتها وذلك وفقا لما تقضى به اتفاقيات التساوت الفنى والاقتصادى المبرمة فى هذا الشأن ٠٠٠ ، ٠ . وينص فى المادة الخامسة على أن « أموال الهيئة أموال عامة ٠٠٠ ، ٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل فى ملكية الدولة ملكية عامة أنها تعنى منها ادارة المرافق العامة التى تضطلع بأعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيها اعد له ويكون نقل الانتفاع به بين اشخاص القانون العام بنقل التخصيص والاشراف الادارى على هذه الاموال بدون مقابل ، ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها — ذلك انه لا يصح القول بتعدد الدومين العام استنادا الى المادة (٨٧) من القانون المدنى ، لأن هذه المادة وردت فى شأن تحديد صفة المال العام المخصص للمنفعة العامة سواء كان تحت يد الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل أن نصوص القانون المدنى تعين على القول بوحدة الدومين العام ، فالمادتان ٨٧ و ٨٨ حين تعرضتا لأحوال تخصيص المال العام للنفع العام أو انتهاء هذا التخصيص وفقده صفته كمال عام ، قضتا بأن يكون التخصيص أو الانتهاء بقانون أو مرسوم أو بقرار من الوزير المختص ، أو بالفعل

ومفاد ذلك أنه حيث يكون التخصيص أو الانتهاء بعمل قانونى فإن المشرع حصر ذلك العمل فى قانون أو مرسوم أو قرار وزارى وهى أدوات لا تصدر الا عن الحكومة ، وهو ما يعنى انفراد الدولة بملكية الدومين العام ولو كانت تحت يد غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، ومن ثم فإن تغير تخصيص وجه النفع العام للمال العام يكون دون مقابل اذ يعتبر التخصيص قد تم ممن يملك المال ٠ كذلك فإن تخصيص الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة للمنفعة العامة ولئن تضمن هذا التخصيص تحويل الاراضى من الملكية الخاصة للدولة الى الملكية العامة فإن ذلك لا يكون مقابل تعويض على النحو الذى يتبع عند نزع ملكية

الأفراد للمنفعة العامة ، فالدولة لا تستحق تعويضا من نفسها على نحو ما تجرى به أحكام المسؤولية بين الأفراد ، ولا يستندى عنه مقابل انتفاع مالم يكن هناك اتفاق بين الجهات الادارية على ذلك .

والحاصل - فى الحالة المعروضة - ان الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية انطلاقا من الدور المنوط بها فى قرار انشائها لتنمية الاقتصاد القومى فى مجال الثروة السمكية اقامت مفرخات سمكية صناعية على المساحات التى خصصت لذلك الغرض من محافظتى بنى سرييف والمنيا واسيوط وسوهاج لمد نهر النيل والقرع والمرابى السمكية بزريرة واصبيعات الاسماك بالمجان ومن ثم فانه ايا كان الرأى فى مدى صحة قرارات التخصيص المشار اليها - بحسبان ان الاراضى المخصصة تتعقد ولاية التصرف فيها لادارة املاك الديلة بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى - فقد اضعت المفرخات المذكورة بالاراضى المخصصة لها من قبيل المنفعة العامة بالفعل وظاهرها صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٦٦ لسنة ١٩٩٤ باضافة مشروعات اقامة المفرخات السمكية الصناعية التى تنشئها الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة الحكومية الى اعمال المنفعة العامة فى مجال تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

ومن حيث ان الثابت خلو الأوراق من أى اتفاق بين الهيئة المذكورة وبين ادارة الاملاك على التعويض عن المساحات المخصصة ، وما ورد فى الأوراق فى هذا الصدد فى معرض بيان وجهة نظر الادارة المذكورة لم يقد دليل عليه فى الأوراق ، ولا يقال من ذلك صدر بعض قرارات التخصيص مشيرة الى التزام الهيئة بإداء الثمن اذ ان العبرة بقبول الهيئة ذلك وهو ما لم يتوافر فى الحالة المعروضة .

ولئن كان الأمر كذلك فان الاراضى المخصصة لاقامة المفرخات المذكورة تكون قد عانت الى الدومين العام للدولة وخرجت من حوزة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الأمر الذى لا يسوغ معه لها المطالبة بشئها أو مقابل الانتفاع بها .

الذالك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم احقية الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فى مطالبة الهيئة العامة
لتنمية الثروة السمكية بثمن او مقابل انتفاع الاراضى المقام عليها
المفرخات السمكية الصناعية .

(فتوى رقم ٥٩٠ فى ١٩٩٦/٨/٥ جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ ملف رقم ١٦٥/٢/٧)

(١٩٠)

جلسة ٣٠ من يولييه سنة ١٩٩٦

مسئولية - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة .

دوم المسئولية التصيرية على أركان ثلاثة الخطأ والضرر وعلاقة السببية - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة تتحقق متى صدرت هذه الأعمال عن التابع أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها - ضرورة توافر رابطة التبعية بين التابع والمتبوع - قوام هذه التبعية خضوع التابع لسلطة المتبوع الذي له حق رقابته وتوجيهه - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية نقسسمى الفترى وانتشريع ان
المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً
للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ، وتنص المادة ١٧٤ من القانون
ذانه على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمنه
غير المشروع متى كان واقفاً منه حال تدية وظيفته أو بسببها » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية القصيرية
تقوم على أركان ثلاثة هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن
الخطأ لا يفترض وإنما يجب على المضرور اثباته وبيان الضرر الذى
حاق به من جرائه ومن ناحية أخرى فإن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه
غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال
وظائفه أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة التبعية
التي قوامها خضوع الأول لسلطة الثانى الذى يكون له حق رقابته
وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد فتلك السلطة بشقيها هى
التي تجعل المتبوع مسئولاً عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على
المتبوع .

ومتى كان الثابت من الأوراق أن عمال مرفق مياه القاهرة الكبرى
أخطأوا أثناء قيامهم بأعمال الحفر اللازمة لإصلاح ماسورة المياه على
النحو الذى استظهره محضر المعاينة المحرر فى حينه وما أكدته كتاب
منطقة الاسكان بحى الشرايية والزاوية المؤرخ ١٩٩٠/٥/٢٧ من أن
الجهة القائمة بالحفر فى شارع ترعة الجلاء أمام مدرسة الامامية وجوار
مسجد الامامية هى هيئة مرفق مياه القاهرة الكبرى - فرع الخلفاوى -

وإن العمل كان بدون تصريح من الحى أو المحافظة وهو مالم يدحضه ، رفق المياه رغم حثه بالرد على مطالبة الهيئة وترتب على الخطأ المشار إليه الأضرار بمنشآت الهيئة وقامت علاقة السببية بين الخطأ والضرر الذى نتج عنه فإن المسؤولية تغدو قد تحققت وبالتالى تتوافر مسؤولية مرفق مياه القاهرة الكبرى باعتباره مسئولاً عن خطأ عماله التابعين له ومن ثم يلتزم بتعويض الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عن الضرر الذى لحق منشآتها نتيجة لهذا الخطأ والمقدرة قيمته بمبلغ ٢٨٧٤٢٥٠٠ جنيها .

الملك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى بأداء مبلغاً مقداره ٢٨٧٤٢٥٠٠ جنيها عوضاً عن التلفيات التى حاقّت بمنشآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

(فتوى رقم ٥٦٥ فى ١٩٩٦/٨/٣ جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ ملف رقم ٢٣٣١/٢/٣٢) .

(١٩١)

جلسة ٣٠ من يولييه سنة ١٩٩٦

مسئولية - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة •

تقوم المسئولية التقصيرية على ثلاثة أركان : الخطأ - الضرر - علاقة السببية - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة تقوم على أساس مقايير - يكفى اثبات وقوع الخطأ من التابع عند قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها - رابطة التبعية - قوامها - تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٢ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » وتنص المادة ١٧٤ من القانون ذاته على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المصرح متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن الخطأ لا يفترض وإنما يجب على المضرور اثباته وبيان الضرر الذى حاق به من جرائه ومن ناحية أخرى فإن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المصرح لا تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة تبعية قوامها خضوع الأول لسلطة الثانى الذى يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد فتلك السلطة بشقيها هى التى تجعل المتبوع مسئولاً عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع •

ومتى كان الثابت من الأوراق أن عمال الوحدة المحلية لمدينة القصير أخطأوا أثناء قيامهم بأعمال الحفر اللازمة لت تركيب مواسير مياه على النحر الذى استظهره محضر المعاينة فى حينه وما اكده حكم محكمة الجنح فى القضية رقم ١٩٨٩/٢٥ جنح أمن دولة طوارئ بثبوت الخطأ فى جانب العاملين تابعى الوحدة المحلية وتغريم كل منهما مبلغ ٥٠ جنيهاً والزامهما بتحمل قيمة الاتلاف الناجم عن الحفر ولم ينفه رئيس مدينة القصير فى كتابه رقم ١٥٠ المؤرخ ١٩٩٥/٤/٥ ومن ثم فإن

المسئولية تغدو قد تحققت وبالتالي تتوافر مسئولية الوحدة المحلية لمدينة القصير باعتبارها المسؤولة عن خطأ عمالها التابعين لها ويتعين إلزامها بتعريض الهيئة القومية للاتصالات السلوكية واللاسلكية عن الضرر الذي لحق منشأتها نتيجة لهذا الخطأ والمقدرة بمبلغ ٥٣٠ر.٤٥٠ جنيها .

ولا يحتاج بما قضى به الحكم الجنائي من إلزام العاملين التابعين للوحدة المحلية بإداء قيمة التلفيات لحجب الرجوع على المتبوع ، إذ أن المستقر عليه في افتاء الجمعية العمومية أن مسئولية التابع انحصاراً هي سند مطالبة المتبوع بالتعريض وللمضور الحق في الرجوع على المتبوع وحده دون التابع لما في ذلك من رجحان مصلحته في اقتضاء حقه .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إلزام الوحدة المحلية لمدينة القصير بإداء مبلغاً مقداره ٥٣٠ر.٤٥٠ جنيهاً عوضاً عن التلفيات التي حاققت بمنشآت الهيئة القومية للاتصالات السلوكية واللاسلكية .

(فتوى رقم ٥٦٦ في ٨/٣/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ ملف رقم ٢٤١٦/٢/٣٢ .

(١٩٢)

جلسة ٣٠ من يولييه سنة ١٩٩٦

مسئولية - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة .

تقوم المسئولية التقصيرية على ثلاثة أركان : الخطأ والضرر وعلاقة السببية - الخطأ لا يفترض وعلى الضرور اثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرائه - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة تتحقق متى صدرت هذه الأعمال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها .

تبين للمجمعية العمومية القسمى الفترى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض وتنص المادة ١٧٤ من القانون ذاته على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المصرح متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية وأن الخطأ لا يفترض وإنما على المضرور اثباته وبيان الضرر الذى حاق به من جرائه ومن ناحية أخرى فإن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها .

ومتى كان الثابت من الأوراق أن ادعاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بأن عمال حى الضواحي الحقوا أضرارا بمفشاتا أثناء قيامهم بالعمل بمنطقة منفذ المرشدين الجمركى ومنطقة الرسوة ببورسعيد وهذا الادعاء قام على محض قول مرسل من مهندس الشبكة الأرضية بمنطقة تليفونات بورسعيد فى محضرى الشرطة المحررين عن الواقعتين محل النزاع المائل ولم يشايحه فى ادعائه أى شهود أو دلائل جديّة لاثبات أن عمال حى الضواحي قد تسببوا فى أحداث التلفيات التى لحقت منشآت الهيئة لاسيما وأن اليين من الأوراق أن جهات عديدة قد تعاقبت على العمل فى مكان الواقعة مما يصعب معه تحديد التسبب فى أحداث التلفيات على وجه القطع واليقين ومن ثم تكون الهيئة قد أخفقت فى استظهار دليل يظاهر موقفها الأمر الذى لا يسرغ معه

نسبة الخطأ الى جانب حى الضواحي ببورسعيد او جانب تابعيه ، الى وجه اليقين بما تنتفى معه المسؤولية عن الأضرار التي لحقت بمنشآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتغدير مطالبتها الماثلة عارية من صحيح سندها حرية بالرفض .

الذاتك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالزام محافظة بورسعيد (حى الضواحي) اداء التعريض عن الأضرار التي لحقت بمنشآت الهيئة .

(فتوى رقم ٥٦٧ فى ١٩٩٦/٨/٣ جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ ملف رقم ٢٢٢١/٢/٣٢) .

(١٩٣)

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

اثبات - ع.ب. الاليات يقع على الدائن .

قانون الاليات فى المواد المدنية والتجارة الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يلغى
ع.ب. الاليات على الدائن طبقا لحكم المادة (١) منه - اخفاق الدائن فى اثبات مطالبته يجعلها
حرية بالرفض - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن
المادة (١) من قانون الاليات فى المواد المدنية والتجارية الصادر
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « على الدائن اثبات الالتزام
وعلى المدين اثبات التخلص منه » .

واستظهرت الجمعية العمومية من هذا النص ان المشرع القى بععبء
الاثبات على الدائن .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان الهيئة لم تقدم اية مستندات
رفق طلب عرض النزاع تظاهر ادعائها بسداد المبالغ المشار اليها ،
ومن ثم فان الهيئة تكون قد أخفقت فى تقديم سند مطالبتها بالزام المصلحة
برد المبالغ المذكورة مما يجعل المطالبة الماثلة حرية بالرفض .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
رفض مطالبة هيئة كهرياء مصر بالزام مصلحة الجمارك برد مبالغ
٧٤٤٠٥ جنيه قيمة الضرائب الجمركية المسددة للمصلحة عن السيارات
التابعة للهيئة .

(فتوى رقم ٥٧٠ فى ١٩٩٦/٨/٣ جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ ملف رقم ٣٦٤٠/٢/٣٣) .

(١٩٤)

جلسة ٣٠ من يولييه سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - اعفاء - مناهج .

وضع المشرع أصلاً عاماً بمقتضى النصوص الواردة بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات - لا يعفى منها إلا بنص صريح - استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - خول المشرع رئيس الجمهورية سلطة إعفاء الواردات من الضرائب الجمركية - صدور قرار رئيس الوزراء بصفته مفوضاً من رئيس الجمهورية في مباشرة اختصاصاته بأعمال السيادة محل النزاع من أداء الضريبة والرسوم الجمركية شريطة ألا يتم التصرف فيها إلا بعد السداد - بيع السيارة دون الالتزام بذلك - وجوب سداد الضرائب والرسوم الجمركية المقررة ودعا لعالة السيارة وقيمتها في تاريخ السداد وطبقاً للتعريفات الجمركية السارية في ذلك التاريخ .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات - المقررة في التعريفات الجمركية علامة على الضرائب الأخرى وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص ٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لها ٠ ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل اتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضريبة والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ... » وأن المادة (١٠) من ذات القانون تنص على أن « تسرى القرارات الجمهورية الصادرة بتعديل التعريفات الجمركية من وقت فنهاها على البضائع التي لم يكن قد أدت عنها الضرائب الجمركية ٠٠٠ » وتنص المادة (١١٠) على أنه « مع عدم الإخلال بالاغفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة يعفى من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة : - ٠٠٠٠ (١٣) الأشياء التي يصدر باعفاؤها قرار من رئيس الجمهورية » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلاً عاماً مقتضاه خضوع جميع الواردات والضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا بنص

صريح ، مع استحقاقه الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة . على أن تؤدي هذه الضرائب والرسوم وفقاً لمفشات التعريفية الجمركية السارية وقت الأداء . كما خول المشرع رئيس الجمهورية في البند (١٢) من المادة (١١٠) المشار إليها سلطة اعفاء الواردات من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها

ومن حيث أنه يستند من ذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٨٠ « بالتفويض من رئيس الجمهورية في مباشرة بعض اختصاصاته بمقتضى قراره - رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٠ « بإعفاء السيارة محل المنازعة الماثلة من الضرائب والرسوم الجمركية شريطة ألا يتم التصرف فيها ما لم تؤد عنها الضرائب والرسوم الجمركية وفقاً لاحتساب قيمتها في تاريخ السداد وطبقاً للتعريفية الجمركية السارية في هذا التاريخ . واذ ثبت من الأوراق أن محافظة كفر الشيخ قد قامت ببيع السيارة محل المنازعة الماثلة مخالفة بذلك أحكام القرار بإعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية ، فمن ثم تلتزم بأن تؤدي إلى مصلحة الجمارك الضرائب والرسوم الجمركية المقررة وفقاً لقيمتها وحالتها في تاريخ السداد وطبقاً للتعريفية الجمركية السارية في هذا التاريخ بما يتعين معه إلزام محافظة كفر الشيخ تبعا بأداء مبلغ ٤١١٥ جنيها كضرائب مستحقة على السيارة شاسيه رقم ١٢٦٢٣٧ موتر رقم ٢٦١١٧ .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إلزام محافظة كفر الشيخ أداء مبلغ ٤١١٥ جنيها (أربعة آلاف ومائة وخمسة عشر جنيها) إلى مصلحة الجمارك كضرائب ورسوم جمركية مستحقة على السيارة شاسيه رقم ١٢٦٢٣٧ موتر رقم ٢٦١١٧ .
(فتوى رقم ٥٧٣ في ١٩٩٦/٨/٣ جلسة ١٩٩٦/٧/٣ ملف رقم ٢٣٤٦/٢/٣٢) .

(١٩٥)

جلسة ٢٠ من يولييه سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - الافراج مؤقت - شروطه .

وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات - الاعاء. يكون بنص خاص - جواز الافراج المؤقت عن البضائع اذا وردت برسم أحد المعارض سريته اعاده تصدير البضائع المفرج تنه مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو الفرض منها: عدم اعاده التصدير للخارج - وجوب تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية - تطبيق .

تبيين للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص » وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أن « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالمعروف والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١) من قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « يفرج مؤقتا عن البضائع الواردة دون تحصيل الضرائب الجمركية ... في الحالات الآتية : ٢٠٠٠٠٠ - الآلات والمهمات المستوردة من الخارج برسم أحد المعارض ... وذلك بشرط أن يعاد تصديرها خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الفرض أو العمل المستورده من أجله ، وتكون هذه الضرائب والرسوم واجبة التحصيل عند عدم اعادة التصدير الى الخارج خلال تلك المدة » .

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص المتقدمة أن المشرع في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعنى منها الا بنص خاص ، بيد أن المشرع أجاز الافراج مؤقتا عنها اذا وردت من الخارج برسم أحد المعارض شريطة أن يتم اعادة تصدير البضائع المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء

مدة الافراج أو الغرض منها فإذا لم يتم إعادة التصدير للخارج اوضحت الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عنها واجبة التحصيل .

ومضى كان الثابت على ما تقدم ان مصلحة الجمارك افرجت عن مشمول البيانات الجمركية محل النزاع المائل برسم جناح شركة ارامكو بمعرض القاهرة الدولي افراجا مؤقتا لمحين انتهاء الغرض منها ولم يثبت من الأوراق ضمان الهيئة المصرية العامة للبتترول لمشمول البيانات المفرج عنها برسم الشركة المذكورة كما عجزت مصلحة الجمارك عن اقامة الدليل على هذا الضمان ومن ثم تضحى المطالبة بغير عمد تسندها عارية من الصحة حرية بالرفض .

ولا يحتاج بادعاء مصلحة الجمارك من أن شركة ارامكو قامت باهداء الأفلام السينمائية مشمول الشهادات الجمركية محل المنازعة الى الهيئة ، اذ لا ينال هذا الاهداء من بقاء التزام الجهة الأصلية الضامنة للافراج المؤقت بسداد الضرائب والرسوم الجمركية المقررة دون أن يستطيل هذا الالتزام الى الهيئة لعدم وجود سند قانوني يدعمه أو يتيح نقل عبء الالتزام بسداد الضرائب الى الهيئة .

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام الهيئة المصرية العامة للبتترول بأداء مبلغ مقداره ٥٦٨ جنيه كضرائب ورسوم جمركية عن مشمول البيانات الجركية أرقام ٢٣٨٠ و ١٢٨٠ و ٢٩٠ و ٥٥٥ و ٨٤٥ لسنة ١٩٥٩ الواردة من الخارج برسم شرمة ارامكو .

(فتوى رقم ٥٧٤ في ١٩٩٦/٨/٣ جلسة ٩١٩٦/٧/٣٠ ملف رقم ٢٣٠٢/٣٢) .

(١٩٦)

جلسة ٣٠ من يولييه سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - افراج مؤقت - اعفاء - مناهة .

وضع المشرع اصلا علما بمقتضى النصوص الواردة بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مفضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات - لا يعفى من هذه الضرائب الا بنص خاص - جواز الافراج المؤقت عنها اذا وردت من الخارج برسم الوزارات او المصالح الحكومية او المؤسسات العامة و الشركات التى تتبعها وفقا للشروط والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير المالية - تطبيق صدور قرار بالافراج المؤقت عن بضائع برسم شركة معينة لالامة معرضها بمعرض القاهرة الدولى للكتاب مقابل تعهد الهيئة باءاء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة فى حالة عدم اعادة تصدير شمول الافراج للخارج - نبوت عدم تصدير البضائع الى الخارج عقب انتهاء الغرض منها - التزام الهيئة باءاء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع ان المادة (٥) من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان « تخضع البضائع التى تدخل اراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريف الجمركية علاوة على الضرائب الاخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ... » وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على ان « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة ... التى ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية ... » كما تبين للجمعية ان المادة (١) من قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ تنص على ان « يفرج مؤقتا عن البضائع الواردة - دون تحصيل الضرائب الجمركية ... فى الحالات الآتية : ٢ - الآلات والمهمات المستوردة من الخارج برسم أحد المعارض ... وذلك بشرط أن يعاد تصديرها خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الغرض أو العمل المستوردة من أجله ، وتكون هذه الضرائب والرسوم واجبة التحصيل عند عدم اعادة التصدير الى الخارج خلال تلك المدة ... » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان المشرع فى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وضع اصلا علما بمقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص ، بيد ان المشرع اجاز الافراج

المؤقت عنها اذا وردت من الخارج برسم الوزارات او المصالح الحكومية او المؤسسات العامة او الشركة التي - تتبعها وذلك وفقاً للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية ، وقد صدر القرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بنظم الافراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية واورد شروط لذلك منها ان يتم اعادة تصدير البضائع المفرج عنها مؤقتاً فور انتهاء مدة الافراج او الغرض منه فاذا لم يتم اعادة التصدير للخارج اضحت الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عنها - واجبة التحصيل .

ومتى كان الثابت على ما تقدم ان مصلحة الجمارك كانت افرجت عن مشمول شهادتي الاجراءات رقمي ٢ ، ١٦ لسنة ١٩٧٧ افراجاً مؤقتاً برسم شركة مونييتب وفاج باقامة معرضهما بمعرض القاهرة الدولي مقابل تعهد الهيئة المصرية العامة للكتاب بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في حالة عدم اعادة تصدير مشمول الاجراءين للخارج ومن ثم فن ثبت عدم تصدير البضائع المشار اليها الى الخارج عقب انتهاء الغرض منها يضحى سنداً للزام الهيئة المصرية العامة للكتاب بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها ومقداره ٣٠٦٨ جنيها .

ولا يحاج بادعاء الهيئة المصرية العامة للكتاب من أن مشمول الشهادة رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ قد تم احوالها للمهمل لبيعها بالميزاد العلني ، فهذا الادعاء لم يظاھر سند يستوى على صحيح من الواقع أو القانون بما يجعله قولاً يرسلأ عارياً من الصحة .

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة المصرية العامة للكتاب بأداء مبلغ ٣٠٦٨ جنيها قيمة الضرائب والرسوم الجمركية عن مشمول الشهادتين رقمي ٢ ، ١٦ لسنة ١٩٧٧ لصالح مصلحة الجمارك .

(فتوى رقم ٥٧٥ في ١٩٩٦/٨/٣ جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ ملف رقم ٢٣٠٣/٢/٣٢) .

(١٩٧)

جلسة ٢٠ من يولييه سنة ١٩٩٦

غريبة - ضرائب ورسوم جمركية - إعفاء - مناطق .

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - اتفاقية البحث والتنقيب عن البترول واستنراجه
الصادق بها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ .

وضع المشرع أصلا عاما مقتصرا خصوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من
الضرائب الاضمانية الأخرى - الإعفاء يكون بنص خاص - الضرائب تحصل عند ورود
البضائع - يجوز الإفراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة بالشروط
والأوضاع اسي يحددها وزير الخزانة - للإعفاء المشار إليها تجيز للشركة الفاتية بتنفيذ
المصداق موسوع الاتفاقية الاستيراد من الخارج مع الاعفاء من الرسوم الجمركية الخاصة
باستيراد الآلات والمعدات والسيارات وغيرها من الأشياء الواردة بالاتفاقية - تقديم أفراد من
ممثل مسئول بانوسسه بان الأشياء معصور استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات التجارية
بمقتضى الاتفاقية - تطيق .

تبين للجمعية العمومية لمقسمى الفسوى والتشريع ان
المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان
تخضع البضائع التى تدخل أراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة
فى التعريفه الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما
يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من
الضرائب التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقسا
للقوانين والقرارات المنظمة لها ٠ ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل
اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص
على خلاف ذلك فى القانون ، وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على
انه « يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم
المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة » ، كما تبين
للجمعية أن المادة (٢) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بالترخيص
لوزير البترول فى التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة
أموكو للزيت مصر فى شأن البحث عن البترول واستغلاله فى مناطق
خليج السويس ٠٠ على أنه « تكوز للأحكام الواردة فى المواد ٠٠ (١٢)
من الاتفاقية قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من أحكام أى
تشريع مخالف لها » ، وتنص المادة (١٢) من الاتفاقية على أنه « (١) يسمح
للمؤسسة ولاموكو وللشركة القائمة بالعمليات ولقباوليهم
والمقاولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات منضوع هذه

الاتفاقية بالاستيراد من الخارج مع اعفائهم من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والمسيارات والمواد والواردات والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة بعد تقديم اقرار من ممثل مسئول للمؤسسة بأن هذه الأشياء المستوردة مقصور استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى هذه الاتفاقية ٠٠ (ج) لا يسرى الاعفاء المنصوص عليه فى الفقرة (١) من هذه المادة على أى أشياء مستوردة اذا كانت لها فى نظر المؤسسة نظائر مماثلة أو مشابهة الى حد كبير صنفا وجوده مما ينتج محليا ٠٠ »

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص ان المشرع وضع أصلا عاما فى قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضائية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة ، واستثناء من ذلك أجاز المشرع الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة ، وأن اتفاقية البحث والتقيب عن البترول واستخراجه الصادر بها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ قد أجازت للشركة القائمة بتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقية - الاستيراد من الخارج مع الاعفاء من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والمسيارات والامدادات والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة بعد تقديم اقرار من ممثل مسئول للمؤسسة بأن هذه الأشياء المستوردة مقصور استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى - الاتفاقية ، كما قررت الاتفاقية ذات الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على أى أشياء مستوردة - شريطة ألا يكون لها نظير مماثل أو مشابه مما ينتج محليا ٠

ومتى كان الثابت من الأوراق ان مشمول البائنين الجمركيين رقى ١٥٦٩ لسنة ١٩٨٣ و ٣٣٦٩ لسنة ١٩٨٣ عبارة عن أجهزة تكييف تم تركيبها بالمقر الإدارى للشركة بالقاهرة ، ومن حيث أنه لا تلازم بين تركيب هذه الأجهزة بالمقر الإدارى للشركة بالقاهرة وبين تنفيذ العمليات الجارية موضوع الاتفاقية إذ أن المقصود من الاعفاء المقرر بالمادة (١/١٢) من الاتفاقية هو الأجهزة والمعدات اللازمة للعمليات الجارية ومن ثم فإن الأمر يكون- مقصورا على ما يتم استخدامه من هذه الأجهزة فى مواقع العمل والمعسكرات الخاصة بالبحث والتقيب عن البترول الأمر الذى يخرج الأجهزة المستخدمة فى المقر الإدارى للشركة

من نطاق التمتع بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية ويفقدون متعينا الزام الهيئة المصرية العامة للبتروال بأداء مبلغ مقداره ١٢٨٧٢٢ جنيه كضرائب ورسوم جمركية عن مشمول البيانين الجمركيين انفى الذكر .

ومن حيث انه عن البيانات الجمركية ارقام ١٣٠٣ لسنة ١٩٨٥ ، ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٥ : ١٧٧٣ لسنة ١٩٨٤ فان الثابت من الاوراق ان مشمول تلك البيانات عبارة عن أدوات ومهمات مكتبية لازمة لعمال الحفر والاستكشاف حيث تستخدم فى رسم الخرائط المساحية والجيولوجية ومن ثم فهي تدخل فى مفهوم الاشياء اللازمة للعمليات الجارية للبحث والتنقيب فضلا عن اقرار الهيئة المصرية العامة للبتروال بعدم توافر نظائر مثيلة او مشابهة لتلك الأدوات محليا وهو ما لم تجعده مصلحة الجمارك او تقدم الدليل على عكسه ومن ثم فلا مناص من تمتعها بالاعفاء الجمركى المقرر بالمادة ١٢ من الاتفاقية المشار اليها وتقدر معه المطالبة الماثلة عارية من صحيح سندها قانونا حرية بالرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة المصرية العامة للبتروال بأداء مبلغ مقداره ١٢٨٧٢٢ جنيه الى مصلحة الجمارك كضرائب ورسوم جمركية عن مشمول البيانين الجمركيين رقمى ١٥٦٩ لسنة ١٩٨٣ و ٣٣٦٩ لسنة ١٩٨٣ ورفض ما عدا ذلك من طلبات .

(فتوى رقم ٥٧٧ فى ١٩٩٦/٨/٣ جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ ملف رقم ٢٢٨٣/٢/٣٢) .

(١٩٨)

جلسة ٣٠ من بوليه سنة ١٩٩٦

غربية - غرائب ورسوم جمركية - اعفاء - مناهج *

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٧ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية *

وضع المشرع اصلا عاما بمقتضى النصوص الواردة بقانون الجمارك مقتضاه خضوع جميع الواردات للغرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات - لا يعفى من هذه الضرائب الا بنص خاص - استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - حول المشرع رئيس الجمهورية سلطة اعفاء الواردات من الضرائب الجمركية - صدور قرار رئيس الوزراء بصفته مفوضا من رئيس الجمهورية في مباشرة اختصاصاته باعفاء السيارات محل النزاع من اداء الضرائب والرسوم الجمركية - شريطة الا يتم التصرف فيها الى الغير والا سددت عنها الضرائب والرسوم - مخالفة ذلك يؤدي الى الالتزام بسداد الضرائب والرسوم - تطبيق *

تبين للجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان تخضع البضائع التى تدخل اراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريف الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص - وتنص المادة (١١٠) من القانون ذاته على ان « مع عدم الاخلال بالاغفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة : ٠٠٠ (١٣) الأشياء التى يصدر بإعفاؤها قرار من رئيس الجمهورية » كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١١٣ لسنة ١٩٨٧ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية تنص على ان « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة بها ٣٥ سيارة جمع تسمية و ٥ سناديق قطع غيار للسيارات المفرج عنها مؤقتا بموجب البيان الجمركى رقم ٧٥٢ ٠٠٠ باسم الأمانة العامة للحكم المحلى (محافظة بورسعيد) » وتنص المادة (٢) من ذات القرار على ان « يحظر التصرف فى الأصناف المشار إليها من غير الأغراض - المعفاة من أجلها بأى ذرع من انواع التصرفات قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الاقتراح عنها من الجمارك ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تم الاعفاء منها وفى حالة التصرف فيها بعد مضي المدة المذكورة يتم الحصول على موافقة الجمارك وتسدد

عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة وفقا لحالتها وقيمتها في تاريخ السداد وطبقا للتعريفات الجمركية المسارية في هذا التاريخ ، *

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع في قوانين الجمارك رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٣ وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وخول المشرع رئيس الجمهورية في البند (١٣) من المادة (١١٠) — سلطة اعفاء الواردات من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليهما ، وبسند من ذلك صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١١١٣ لسنة ١٩٨٧ بالتفويض من رئيس الجمهورية في مباشرة اختصاصاته بمتنفي قراره رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٦ باعفاء السيارات محل النزاع المائل من اداء الضرائب — الرسوم الجمركية شريطة الا يتم التصرف فيها الى الغير والا سددت عنها الضرائب والرسوم التي تم الاعفاء منها اذا تم التصرف قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الانعراج عنها أما اذا تم التصرف فيها بعد مضي المدة المذكورة فتسدد عنها الضرائب والرسوم الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها في تاريخ السداد *

ومتى كان الثابت على ما تقدم ان مصلحة الجمارك كانت قد افرجت بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٣ عن عدد ٣٥ سيارة جمع قمامة ، و ٥ صناديق قطع غيار السيارات مشمول البيان الجمركي رقم ٧٥٢ لسنة ١٩٨٣ برسم الامانة العامة للحكم المحلي (محافظة بور سعيد) وكان الثابت ان محافظة بورسعيد قد قامت ببيع عدد ٥٤ سيارة من مشمول البيان سالف الذكر بالمزاد العلني بالمخالفة للحظر الوارد في المادة الثانية من قرار الاعفاء ومن ثم تستحق كافة الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على مشمول البيان الجمركي محل المنازعة وفقا لحالة السيارة وقيمتها وطبقا للتعريفات المسارية في تاريخ السداد الامر الذي يغور متعينا معه الزام محافظة بورسعيد ووزارة الادارة المحلية باداء مبلغ مقداره — ٦٤٧٩٦٤٠ جنيه كضرائب ورسوم جمركية عن مشمول البيان آنف الذكر ،

اللائحة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام محافظة بورسعيد ووزارة الادارة المحلية بأداء مبلغ ٦٤٧٩٦٤٠ جنيه الى مصلحة الجمارك كضرائب ورسوم جمركية على السيارات الواردة بمشمول البيان الجمركي رقم ٧٥٢ لسنة ١٩٨٣ .
(فتوى رقم ٥٧٨ في ١٩٩٦/٨/٣ جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ ملف رقم ٣٣٩٥/٢/٣٢) .

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاص - طلب عرض النزاع - الوجه
اليه النزاع - صفة .

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر النزاع بين جهتين أو أكثر من الجهات المتضررة عليها في الفترة د من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ونقض المنازعات - يجب أن يقدم طالب عرض النزاع الى الجمعية العمومية من صاحب الصلة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجهه الى من يمثل الموجه اليه قانوناً - ذلك أن الصلة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق - نتيجة ذلك : عدم قبول طلب عرض النزاع لتوجيهه لغير ذي صلة .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي في المسائل والموضوعات الآتية : - (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع قرر أصلاً عاماً من مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض . واختصاص الجمعية العمومية في هذا الشأن هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ونقض المنازعات ، وقد حدد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها - كما تقتصر ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يقدم طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية مباشرة من صاحب الصلة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجهه الى من يمثل الموجه اليه قانوناً - ذلك أن الصلة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

ومن حيث أن المنازعة المثلثة قوامها الزام جهات رئيس تنمية مدينة السادات بتوقيع عقد بيع أريمين وحدة سكنية بالمدينة كهيئة

كهرباء مصر ، وذلك لعدم أحقية الجهاز في استثناء فروق أسعار
أعباء التمويل عن الوحدات المباعة . واذ كان الجهاز المشار اليه
لا يتمتع بشخصية قانونية لكونه احدى الوحدات الادارية التابعة لهيئة
المجتمعات العمرانية الجديدة الذى يمثلها وفقا لقانون انشائها رقم
٥٩ لسنة ١٩٧٩ نائب رئيس مجلس الادارة . فمن ثم يدو طلب النزاع
المائل غير مقبول لتوجيهه الى غير ذى صفة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم قبول طلب النزاع المائل .

(فتوى رقم ٨١ فى ١٩٩٦/٨/٣ جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ ملف رقم ٣٦٤٩/٢/٣٢) .

(٢٠٠)

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

جامعات - المجلس الأعلى للجامعات - اختصاصه بتنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتحديد أعدادهم - الحاصلون على الثانوية العامة نظام حديث ونظام قديم - كيفية قبولهم للقيّد في الجامعات .

قانون تنظيم الجامعات الصادر بالتأنيون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ حول المجلس الأعلى للجامعات تنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتحديد أعدادهم - اللائحة التنفيذية للقانون تحدد شروط القبول بالجامعات ومن بينها الحصول على شهادة الثانوية العامة .

قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته آخرها انفانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ - المادة (٢) منه - قرار وزير التعليم رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن خطة الدراسة في مرحلة الثانوية العامة الصف الثاني والثالث العام من العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ - قراره ١٤٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن نظام امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية - قراره رقم ٣١٤ لسنة ١٩٩٥ بشأن السماح للطلاب الناجحين عامي ١٩٩٥/١٩٩٦ في الامتحان المذكور (نظام قديم) بتغيير المادة الاختيارية .

فريقا المتقدمين لشهادة اتمام الدراسة الثانوية في العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥ تقدم كل منهما للامتحان وفقا لمعطيات تنظيميه وتعليمية مقابلة للفريق الآخر - مقتضى ذلك وجوب استخلاص قائمة يتحدد بها التعامل بين كل من الفريقين على حده - كيفية ذلك - نسبة كل فريق الى الآخر ينبغي أن تعكس ارض طلبه كل فريق الى فرص طلبه الفريق الآخر - الفرص تتساوى بموجب التقدم للامتحان ومن ثم تفرز مقدرة كل فريق بنسبة عدده الى عدد المجموع الكلي للمتقدمين للامتحان - النجاح ائز من آثار الامتحان لا يصلح معيارا مجردا لتحديد ارض كل فريق للالتحاق بالجامعة - المعيار الجرد هو التقدم للامتحان - تطبيق .

عند تحديد اعداد المقبولين بالجامعات يراعى ترتيب درجات النجاح بحسبان كل فريق من فريقى الثانوية العامة يستقل بطلية في ترتيب النجاح بينهم - توزع اعداد المقبولين في كل كلية على الفريقين بنسبة عدد المتقدمين من كل فريق للامتحان الى مجموع المتقدمين لهذا الامتحان من الفريقين معا .

استبتيان للمجمعية العمومية للقسمى الفتوى والتشريع أن ان المادة ٤٩ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ قد تضمنت تفويل المجلس الأعلى للجامعات اختصاص تنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتحديد أعدادهم ، كما تضمنت المادة ١٩٦ تفويل رئيس الجمهورية اصدار اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر متضمنة وضع الاطار العام لتنفيذ احكامه ومن بينها شروط قبول الطلاب وقيدهم .

رقد اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون ونصت المادة ٧٤ منها على أن « يحدد المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي ٠٠ عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون في كل كنية أو معهد في العام الجامعي التالي من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ٠٠٠ » . كما نصت المادة ٧٥ من هذه اللائحة على أنه « يشترط في قيد الطالب في الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس ، أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافي وفقا لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات بعد أخذ رأى مجالس الجامعات ومجالس الكليات ٠٠٠ » . واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن فرض الالتحاق بالتعليم الجامعي وهو يمثل الجانب الرئيسى للتعليم العالى لا تنهيا لجميع الناجحين في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وانما تتوافر هذه الفرص لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي وقد تكفلت المادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ببيان ما ارتأته من شروط موضوعيه محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ولتساويهم لدى المفاضل حين ربطت العيول في التعميم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة مع مراعاة التوزيع الجغرافي ووفقا لما يقرره المجلس الاعلى للجامعات بما يراه محققا لأهداف التعليم الجامعي .

واستعرضت الجمعية العمومية في ضوء ما تقدم وفي اطار ما طرح من تساؤل حول نظام قبول الطلاب الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة هذا المسام للتقيد بالجامعات واستعرضت احكام قانون التعليم رقم ١٢٩ لسنة ١٦٨١ وما طرأ عليه من تعديلات اخرها القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ وتبين لها ان المادة ٢٢ منه يجرى نصها على أن تكون مدة الدراسة في مرحلة التعليم الثانوى ثلثه سنوات دراسية . وأن المادة ٢٨ من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٨ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ تنص على أن يعقد في نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوى العام امتحان عام ومن نور واحد يمنح الناجحون فيه « شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة » ، ثم عدلت تلك المادة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ ليصبح نصها « مع عدم الاخلال بحكم المادة ٢٢ من هذا القانون يجرى الامتحان للحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلتين الاولى في نهاية السنة الثانية والاخرى في نهاية السنة الثالثة » .

ويمنح الناجحون في جمع المواد المقررة للدراسة في المرحلتين المشار اليهما في الفقرة الأولى من هذه المادة شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة ، ويحسب للطلاب في نتيجة الثانوية العامة اعلى الدرجات التي حصل عليها في سنتين متتاليتين ٠٠٠ ، ٠ .

وقضت المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ المشار اليها بسريان التعديلات التي أدخلها هذا القانون على نظام الثانوية العامة المنصوص عليها في قانون التعليم على « من يكون مقيدا اعتبارا من العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ بالصف الثاني بالتعليم الشافري العام ويستمر العمل بالقواعد المعمول بها قبل العمل بهذا القانون على الطلاب المقيدين بالصف الثاني الثانوي في العام الدراسي ١٩٩٤/٩٣ والمقيدين بالصف الثالث الثانوي في السامين الدراسيين ١٩٩٤/٩٣ ، ١٩٩٥/٩٤ وذلك حتى نهاية العام الدراسي ١٩٩٧/٩٦ » .

وطالعت الجمعية العمومية ما أصدره وزير التعليم من قرارات تتعلق بنظام امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة (نظام حديث) وهو القرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن خطة الدراسة في مرحلة الثانوية العامة الصف الثاني والثالث العام اعتبارا من العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ ، والقرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن نظام امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة والنهايات الكبرى والصغرى وازمنة الاجابة ل مواد الامتحان اعتبارا من العام الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٤ والقرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٥ بشأن السماح للطلاب الناجحين عامي ١٩٩٥/١٩٩٦ في امتحان اتمام الدراسة الثانوية العامة (نظام قديم) بتغيير المادة الاختيارية .

وتبين للجمعية العمومية مما تقدم انه في السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦ تقدم فريقان لامتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية ، فريق تقدم للحصول على هذه الشهادة وفقا للنظام المنصرم الذي كان عليه العمل قبل نفاذ احكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ ، وفريق ثان تقدم للحصول على ذات الشهادة وفقا للنظام الذي استحدثه القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ . والقرارات المنفذة له فاذا كان الفريقان التقيا في التقدم لشهادة اتمام الدراسة الثانوية وحصل عليها من الفريقين من حصل ، الا ان كلا من الفريقين تقدم وفقا لمعطيات تنظيمية وتعليمية مغايرة للفريق الآخر .

والذى يبين من استقراء نظم التعليم بالمدارس حتى الثانوية العامة ونظم التعليم بالجامعات والمعاهد العليا ، أن الحصول على المؤهل الدراسى الواحد تتمد طرق الوصول اليه وأساليب الدراسة والامتحان المفضية اليه ، وقد تختلف العلوم كثرة وقلة ، وقد تتباين نوعا ومجالا علميا ، وقد تختلف أساليب الدراسة ونظم الامتحان ، ومع ذلك يبقى مستوى التأهيل واحدا . وطلاب القسمين العلمى والأدبى بالثانوية العامة يختلفان فى العلوم المدروسة عددا ونوعا ، ومع ذلك يبقى تساوى الناجحين منهم فى حصولهم على شهادة اتمام الثانوية العامة ، كذلك الشأن بالنسبة لمرحلة التعليم الجامعى يبقى مستوى المؤهل الممنوح واحدا لمن تخرج من أى من كليات الجامعة ، رغم اختلاف العلوم نوعا ومجالا ، واختلاف أساليب الدراسة ، واختلاف عدد السنوات اللازمة للحصول على المؤهل والمساواة فى مبدأ التأهيل تظل قائمة بتقدير المشرع لهذه المساواة رغم اختلاف نوعيات العلوم وعددها ونظم التدريس وسنواته .

الآن هذه المساواة فى أصل المؤهل لا يقوم بها تساوى بين الحاصلين على المؤهل الدراسى بالنسبة لشروط الالتحاق بأى عمل محدد انما يرد شرط الالتحاق مختلفا مع نوع التأهيل المطلوب لهذا العمل فلا يكفى فيه مستوى التأهيل وحده .

ومن جهة أخرى فان التساوى فى مبدأ الحصول على المؤهل لا يخل بالمفروق التى ترد بين الحاصلين على كل مؤهل من حيث ترتيبهم بين بعضهم البعض وتصنيفهم بين فاضل ومفضول بمعيار تقديرات النجاح ودرجات الحصول على هذه التقديرات ، ومع امكان تصدد أساليب التأهيل والوصول الى الدرجة العلمية الواحدة بطرق شتى ، الا انه لا يمكن القول بإمكان اجراء ترتيب واحد بين فاضل ومفضول ان اختلفت المناهج أو المقررات أو ان اختلف الامتحان المؤدى اسلوبا وأسئلة ، لأن تبين الافضليات والاولويات لا يتأتى الا بوحدة المقياس المنبئ بقدر الفروق بين المتقدمين للامتحان ، ونظام الامتحان الواحد هو ما به يصاغ المقياس الواحد الذى ينقسم به الطلبة بين ناجح وراسب ، لذلك يجب أن تتفرز لكل فريق من فريقى الثانوية العامة قائمة ترتيب مستقلة وفقا لدرجات نجاحهم ، يرتبون فيها طبقا لما حصل عليه كل ناجح من درجات حسب نظام الامتحان والمعطيات التعليمية الخاصة بهذا الفريق .

ومن جهة أخرى فإن الجمعية العمومية في نظرها الى مفهوم المساواة بين المتقدمين للامتحان ، انما ترى أن المساواة تتحقق بموجب ما يتاح من فرص لكل طالب متقدم للامتحان وفقا للنظام التعليمي الذي يندرج فيه هذا الطالب ، ثم تكون نتيجة الامتحان هي ما تتحقق به هذه الفرصة أو لا تتحقق وهي ما يكشف عن ترتيب الاوليات بين الطلبة حسب درجاتهم وتقديراتهم ، وأن مبدأ الحفاظ على الفرصة وكفالة توافرها انما يرد ويتحقق بموجب التقدم للامتحان وفقا لنظام محدد ، والطلبة كلهم متساوون في فرصهم عند التقدم للامتحان بموجب تساويهم في مركزهم القانوني كمتقدمين للحصول على المؤهل المطلوب .

والحاصل أن فرص الطلبة في الحصول على الثانوية العامة مكفول لهم بموجب التقدم للامتحان سواء في ذلك طلبة النظامين جميعا ، وأن وجوب استخلاص قائمة يتحدد بها التعامل بين طلبة كل من النظامين على حدة ، انما يعنى في التصور القانوني ، أن فرص النجاح والتأهيل انما تنفرز لأهل كل فريق فتتجمع لهم حسب النظام الذي يخضعون له ، بعد أن كانت فرصهم شائعة في المجموع الكلي مع غيرهم ، وهذا يفيد أن نسبة كل فريق الى الآخر ينبغي أن تعكس فرص طلبة كل فريق الى فرص طلبة فريق الآخر . ومادامت الفرص المتساوية تتأتى بموجب التقدم للامتحان ، فقد وجب أن يكون مجموع هذه الفرص المنفردة مقدرًا بنسبة عدد كل فريق من المتقدمين للامتحان الى نسبة عدد المجموع الكلي للمتقدمين للامتحان من الفريقين جميعا . والفرصة التي عليها الممول في تحديد هذه النسبة انما تنشأ بموجب التقدم للامتحان لا بموجب النجاح فيه ، لأن النجاح في الامتحان هو اثر من اثار الامتحان ووفقا لنظام تعليمي معين ، والفرص المتساوية ينبغي أن تحسب في تساويها المجرد وفقا لمعيار ثابت يضم الجميع ، وهو معيار التقدم للامتحان ، وليس وفقا لمعيار ناتج عن الأمر المفاير المختلف وهو النجاح في امتحان اختلفت أوضاعه حسب النظام التعليمي الذي أجرى وفقا له .

لذا نسلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى ما يلي :

أولا : أن المجلس الأعلى للجامعات وهو يحدد عدد الطلبة المقبولين في كل كلية أو معهد من الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها طبقا للمادتين ٧٤ و ٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

انما يراعى ترتيب درجات النجاح ويجرى ذلك بحسبان أن كل فريق من فريقي الثانوية العامة مستقل بطلبته فى ترتيب النجاح بينهم .

ثانيا : أن المجلس الأعلى للجامعات وهو يراعى قاعدة ترتيب درجات النجاح بين طلبة كل فريق على حده ، انما يوزع أعداد المقبولين فى كل كلية على فريقي الثانوية العامة بنسبة عدد المتقدمين من كل فريق لامتحان الثانوية العامة الى مجموع المتقدمين لهذا الامتحان من الفريقين جميعا .

(فتوى رقم ٥٨٧ فى ١٩٩٦/٨/٤ جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ ملف رقم ٧٦/١/٥٨) .

(٢٠١)

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

مسئولية - مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه .

تقوم المسئولية التقصيرية على اركان ثلاثة : الخطا والضرر وعلاقة السببية بينهما .
الخطا لا يفترض وعمل الضرر البات واستظهار وجه الضرر الذى حاق به من جراءه .
مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه تقوم على اساس مغاير اذ يكفى لقيام هذه المسئولية البات
وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تادية وظيفته وبسببها - رابطة التبعية - فوائدها -
تطبيق .

تبين الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان
المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على ان « كل خطأ سبب ضررا للغير
يلزم من ارتكبه بالتعويض » وتنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على ان
يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى
كان واقعا منه حال تادية وظيفته وبسببها . وتقوم رابطة التبعية
ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة
فعليه فى رقبته وتوجيهه » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان المسئولية التقصيرية
طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدنى تقوم على اركان ثلاثة هى الخطا
والضرر وعلاقة السببية بينما تقوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذى
الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع طبقا لنص المادة ١٧٤ من ذات
القانون على اساس مغاير اذ يكفى لقيام هذه المسئولية اثبات وقوع
العمل غير المشروع من تابع حال تادية وظيفته وبسببها وتقوم رابطة التبعية
ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية
فى الاشراف والتوجيه وعلى ذلك فان مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه
غير المشروعة هى مسئولية مردها العمل غير المشروع وهى لا تقوم فى
المتبوع الا حيث تتحقق مسئوليته بناء على خطأ واجب اثباته لا بناء على
خطا مفترض .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على وقائع النزاع فالثابت من الاوراق
ان تابعى الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى تسببوا فى حدوث
التلفيات بكابل التليفونات التابع للهيئة القومية للاتصالات وذلك أثناء

قيامهم باصلاح ماسورة المياه المارة بالمنطقة وقد شهد بذلك المقدم ماجد حامد سلطان والمقيم بالعمارة التى تم قطع الكابل امامها حيث قرر بالمحضر رقم ٥٣٤١ ادارى ١٩٩١ نقطة رابعة المدوية والذى حرر عن الواقعة ان تابعى الهيئة العامة لرفق مياه القاهرة الكبرى اثناء قيامهم باصلاح ماسورة المياه فى المنطقة تسببوا فى قطع الكابل الخاص بالعمارة الذى يقيم فيه ، مما يجعل عناصر مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه ثابتة على الهيئة العامة لرفق مياه القاهرة الكبرى الامر الذى يجعلها ملزمة بتعويض الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عن الاضرار التى لحقت بمنشأتها والتى قدرت بمبلغ ٩٦٢ر٦٠ جنيهه بعد خصم المصاريف الادارية .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لقدمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة لرفق مياه القاهرة الكبرى بأداء مبلغ ٩٦٢ر٦٠ جنيه للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عوضا عن التلفيات التى لحقت بمنشأتها من اضرار .

(فتوى رقم ٥٩٣ فى ١٩٩٦/٨/٥ جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ ملف رقم ٢٣٧٥/٢/٣٣) .

(٢٠٢)

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

حكم جنائي - وجوب تنفيذه - علم جواز المساس بحجيته .

قانون الاجراءات الجنائية - المادة ٣١٢ منه - جهة الادارة تتنزم بتنفيذ العقوبات التي يمكن أن تكون محلا للتنفيذ مما تقضى به الاحكام - صدور حكم جنائي بعزل الموظف - وجوب تنفيذه طالما صدر الحكم ابان وجود المحكوم ضده في الوظيفة - صدور قرار بانهاء خدمة المحكوم ضده لاحقا على صدور الحكم ليس من شأنه المساس بحجية حكم العزل ووجوب تنفيذه لوروده على غير محل باعتبار المحكوم ضده معزولا من الوظيفة من تاريخ صدور الحكم .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن قانون الاجراءات الجنائية ينص في المادة (٢٩٢) على أن « ينفذ من الحكم الغيابي كل العقوبات التي يمكن تنفيذها » .

واستظهرت الجمعية العمومية أنه يتعين على جهة الادارة تنفيذ العقوبات التي يمكن أن تكون محلا للتنفيذ مما تقضى به الاحكام الغيابية .
واذ كان الثابت من الاوراق أن الحكم الصادر من محكمة جنابات أمن الدولة العليا غيابيا بجلسته ١٦/٣/١٩٩٢ تضمن عزل المعروضة حالته ، واذا صادف الحكم المشار اليه المعروضة حالته وهو لايزال في الرظيفة فانه يتعين تنفيذ ما قضى به هذا الحكم من عزله من الوظيفة .

واذ صدر قرار انتهاء خدمة المعروضة حالته بتاريخ ١٨/٧/١٩٩٢ أي في تاريخ لاحق على الحكم المذكور فانه يكون قد ورد على غير محل بحسبان أن المعروضة حالته يعتبر معزولا من تاريخ الحكم المذكور .

ولا حاجة في هذا الصدد بما تضمنه القرار المشار اليه من ارجاع تاريخ انتهاء الخدمة الى تاريخ الانقطاع في ١٥/١٢/١٩٩١ لما يتضمنه ذلك من مساس بحجية الحكم المشار اليه وهو الأمر الذي لا يجوز قانونا .

الذلل

- انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى
انه :
- ١ - يقرين تنفيذ الحكم الجنائى فيما تضمنه من عزل المروضه حالته
من الوظيفة .
 - ٢ - قرار انتهاء خدمة المروضه حالته للانقطاع ورد على غير محل .
- (فتوى رقم ٥٥٩ في ١٩٩٦/٨/٨ جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ ملف رقم ٢٥٩/٢/٨٦) .

(٢٠٣)

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦ .

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاص - طلب عرض النزاع - صفة .

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر النزاع بين جهتين أو أكثر من الجهات المتضمن عليها في الفقرة د من قانون مجلس الدولة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات - يجب أن يقدم طلب عرض النزاع إلى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجهه إلى من يمثل الجهة الموجه إليها قانوناً - نتيجة ذلك : عدم قبول طلب عرض النزاع في حالة توجيهه إلى غير ذي صفة - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلاً عاماً من مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض واختصاص الجمعية العمومية في هذا الشأن هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات وقد حدد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها كيما تتحرك ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يقوم طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية بمباشرة من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجهه إلى من يمثل الجهة الموجه إليها قانوناً لأن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

ومن حيث أن النزاع الماثل ينبغي أن يقوم بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ووزارة الأشغال على اعتبار أن الإدارة العامة لرى المنوفية هى أحد الفروع الادارية بالوزارة وليست لها الشخصية الاعتبارية وعلى ذلك فان توجيه النزاع للإدارة دين وزارة الأشغال يجعله غير مقبول شكلا .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع الى
عدم قبول النزاع الماثل لتوجيهه لغير ذى صفة .
(فتوى رقم ٦٠٠ فى ١٩٩٦/٨/٨ جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ ملف رقم ٢٣٧٨/٢/٢٢) .

(٢٠٤)

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

املاك الدولة الخاصة - نقل ملكيتها الى المحافظات وصندوق اراضى الاستصلاح -
ان ذلك .

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الاراضى الواقعة فى امتلك الدولة الخاصة
الى المحافظات وصندوق اراضى الاستصلاح .

المادة الاولى منه تقضى بنقل ملكية هذه الاراضى من الهيئة العامة للاستصلاح الزراعى
او الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية الى الجهات المشار اليها من تاريخ تصرفها
فيها وحتى ١٩٨٢/١٠/٩ تصحيفا للتصرفات التى تمت فى شأنها .

صدور قرار تخصيص قطعة ارضى نقلت ملكيتها اعمالا لاحكام القانون المذكور لا يجيز
للهيئة العامة للاستصلاح الزراعى المطالبة بمقابل الانتفاع عنها بعد ان انصهرت عنها ملكية
الهيئة المذكورة - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان
المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الاراضى
الواقعة فى امتلك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق اراضى
الاستصلاح تنص على ان « تعتبر الاراضى الواقعة فى امتلك الدولة
الخاصة الثابتة للهيئة العامة للاستصلاح الزراعى او الهيئة العامة
لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التى تصرف فيها المحافظات
او صندوق اراضى الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٠/٩ مملوكة لملك المحافظات
او الصندوق فى تاريخ التصرف فيها » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان المشرع بمقتضى احكام
القانون المذكور تناول تصحيح التصرفات التى ابرمتها المحافظات على
ارض غير تابعة لها سواء كانت من امتلك الدولة الخاصة الثابتة
للهيئة العامة للاستصلاح الزراعى او الهيئة العامة لمشروعات التعمير
والتنمية الزراعية على ان يقتصر ذلك على التصرفات التى تمت قبل
١٩٨٢/١٠/٩ (بتاريخ مرافقة اللجنة العليا للسياسات والشؤون
الاقتصادية) ، حيث قضى بنقل ملكية الاراضى محل تلك التصرفات الى
المحافظات المتصرف فى تاريخ التصرف .

والحاصل فى الحالة المعروضة صدور قرار محافظ اسيوط رقم
١٣٧٤ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٨ بتخصيص قطعة الارض محل النزاع

لهيئة كهربية الريف لإنشاء مخازن للمهمات — والمعدات والمعدات الخاصة بانارة القرى ، وبتسليم قطعة الأرض للهيئة على أن تقوم بسداد الثمن للهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وهـ ما يعتبر فى حقيقته تصرفا بالبيع فى القطعة المذكورة من قبل المحافظة مع حواللة الثمن الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وهو تصرف صحيح فى ضوء ما سلف بيانه .

وإذ كان الثابت من الأوراق انه لا خلف بين طرفى النزاع فيما يتعلق بالثمن الواجب ادائه للهيئة العامة للإصلاح الزراعى وهو تسعة جنيهات عن كل متر حسبما قدرته اللجنة العليا لتأمين اراضى الدولة المنوط بها قانونا ذلك ، وإنما الخلاف بينهما فيما يتعلق — بمقابل اشغال المساحة المذكورة وقدره ٤٩٢٨١٩٩ جنيه ، ومتاخرات الضرائب العقارية وقدرها ٢٤٠٢٥٠٠ جنيه ، ومصاريف الاملاك وقدرها ٦٧٨٩٤٠٠ جنيه حيث تطالب الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بها على حين ترفض الهيئة المذكورة ذلك .

ومن حيث أن قرار التخصيص لقطعة الأرض — الذى صدر من الجهة التى أصبحت بمقتضى احكام القانون سائلة البيان مالكة لقطعة الأرض من تاريخ التخصيص — لم يتضمن الاشارة الى مقابل الاشغال فانه لا يكون ثمة سند لمطالبة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى به بعدما خرجت الأرض من حوزتها وملكيبتها حسبما سلف بيانه ولا يكون لها لدى الهيئة سرى الثمن المقدر بمعرفة اللجنة المذكورة .

لذلك فان متاخرات الضرائب العقارية المطالب بها لا تستحق للهيئة المذكورة — الا اذا قامت بسدادها بالفعل للجهة المنوط بها قانونا تحصيلها وهو ما خلت الأوراق من الاشارة — اليه ، وتكون هيئة كهربية الريف وشأنها مع الجهة المذكورة فيما يتعلق بادائها .

أما فيما يتعلق بمصاريف خدمات الاملاك فهى فى حقيقتها نوع من المصاريف الادارية جرى افتاء الجمعية العمومية على عدم جواز الالتزام بها فيما بين الجهات الادارية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم الزام هيئة كهربية الريف — بسداد مقابل الاشغال ومصاريف خدمات الاملاك عن قطعة الأرض المخصصة لها بحوض خارج الزمام بمحافظة اسيوط ، والهيئة وشأنها مع الجهة المنوط بها قانونا تحصيل متاخرات الضرائب العقارية ،

(٢٠٥)

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم جمركية - اتفاقية المونة الاقتصادية والفنية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية التي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ - اتفاقية منحه مشروع الاسكان الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ .

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص بإعفاؤها - جواز الإفراج المؤقت عن البضائع دون سداد الضرائب والرسوم بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية .

اتفاقية المونة الاقتصادية والفنية نصت على الاتفاق على كل مشروع على حده مع الالتزام بأسس الاتفاقية التي أعطت عمليات الاستيراد والتصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف في أي من المواد والمهمات المتعلقة ببرامج ومشروعات الاتفاقية من كافة الضرائب والرسوم الجمركية - امتداد الإعفاء إلى الممولين الأمريكيين ومواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم من موظفيها أو الأفراد المتقاعدين مع حكومة مصر وموظفي إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة معها والأفراد المتقاعدين مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الممولين منها أو الذين يعملون لدى إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة معها أو المونة منها أو إحدى وكالاتها والموجودين في مصر القيام بأعمال تتعلق بهذه الاتفاقية - الإعفاء يشمل الرسوم والتمريفات الجمركية على الاستيراد والتصدير دون الحلال بأحكام اتفاقية مشروع منحه الاسكان - اتفاقية المونة الاقتصادية والفنية واجبة الأعمال دائما ولو لم تتضمن الاتفاقية الأخرى نصا خاصا في هذا الشأن - تطبيق .

تبيين للمجموعة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أنه « يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الإفراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية

والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والإجراءات التي يحددها كما استبان للجمعية العمومية أن البند خامسا من اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية البرمة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموافق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ ينص على أنه « لضمان حصول شعب جمهورية مصر العربية على أقصى قدر من فوائد المعونة المقدمة بموجب هذه الاتفاقية :

(١) تعفى المواد والمهمات التي يتم تقديمها أو الحصول عليها بواسطة حكومه الولايات المتحدة الأمريكية أو بواسطة أى مفاوض أمريكى يعمل من قبلها لأغراض تتعلق بأى برنامج أو مشروع يجرى القيام به وسواء لهذه الأغراض وذلك أثناء استخدام هذه المعدات والمواد المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج من كافة الضرائب المقررة فى جمهورية مصر العربية على المصلحة أو استعمالها أو أى ضرائب أخرى تكون سارية المفعول بها كما تعفى عمليات استيراد وتصدير وشراء أو استعمال أو التصرف فى أى من المواد والمهمات والمعدات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية أو الضرائب المقررة على عمليات الاستيراد والتصدير أو التصرف أو أى ضرائب أو أعباء أخرى مضافة لذلك فى جمهورية مصر العربية - ولا يخضع أى مفاوض أمريكى وفقا لهذه الاتفاقية لأية ضرائب سواء كانت ضرائب على الدخل أو الأرباح أو الأعمال أو أى ضرائب أخرى أو رسوم أى كانت طبيعتها - ولغرض هذه الاتفاقية فإن تعريف مفاوض أمريكى يتضمن الأفراد والمواطنين أو المقيمين إقامة قانونية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أو الهيئات أو الشركات المساهمة أو التضامن المؤسسة طبقا للقانون الأمريكى أو الهيئات الأجنبية التى يملك غالبية رأس مالها المواطنين الأمريكيون والمشرعات المشتركة أو الشركات المندمجة التى تتكون بالكامل من أفراد أو هيئات أو شركات مساهمة ينطبق عليها أى نوع من الفروع السابقة .

(ب) يعفى الموظفون من مواطنى الولايات المتحدة وعائلاتهم سواء أكانوا :

- ١ - من موظفى حكومة الولايات المتحدة أو إحدى وكالاتها أو
- ٢ - أفراد متقاعدين مع حكومة جمهورية مصر العربية أو موظفى إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو أحد فى وكالاتها - أو

٣ - أفراد متعاقدين مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو ممولين منها أو يعملون لدى إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو المولة منها أو من إحدى وكالاتها والموجودين في مصر بقصد القيام بأعمال تتعلق بهذه الاتفاقية من كافة ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي المقررة وفقا لقوانين جمهورية مصر العربية وكذلك من كافة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتلك واستعمال أو التصرف في المنقولات الشخصية (بما فيها السيارات) المعدة لاستعمالهم الشخصي ويعنى هؤلاء المواطنين وعائلاتهم من كافة الرسوم والتعريفات الجبركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد وتصدير الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن (بما فيها الماكولات والمشروبات والدخان) التي تستورد إلى جمهورية مصر العربية لاستعمالهم الشخصي ومن أي رسوم أخرى .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن الموافقة على اتفاقية منحة لمشروع الاسكان ورفع مستوى المجتمعات لمذوى الدخل المنخفضة في مصر والتي قضت المادة (٤) منها بأن تعفى هذه الاتفاقية والمنحة من أي ضريبة أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية في إقليم الممنوح ، ويؤدى الأصل والفائدة معفيين من هذه الضرائب والرسوم - ب - لدرجة أن (١) أي متقاعد وأية هيئة استشارية وأي أفراد تابعين للمتعاقدين قد يمولون من المنحة وأي ممتلكات أو عمليات مرتبطة بهذه التعاقدات (٢) أي عملية شراء للسلع تمول من المنحة لا تعفى من الضرائب أو التعويضات والرسوم وغيرها من الضرائب المفروضة في ظل القوانين السارية في إقليم المقترض كما هو وارد في خطابات تنفيذ المشروع بسداد أو إعادة سداد نفس المبالغ التي دفعت من أموال بخلاف تلك المتاحة من هذه المنحة .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات مالم يرد نص خاص بأعفاؤها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الإمراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية وأن اتفاقية المونة الاقتصادية والفنية الموافق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضعت أساسا عامة للمعونة

الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية على ان يتم الاتفاق في شأن كل مشروع على حدة مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية التي أعفت عمليات الاستيراد والتصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف في أى من المواد والمهمات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية . كما أعفت أى مقاول أمريكى من أية ضرائب أو رسوم أيا كانت طبيعتها . وبسطة هذا الاعفاء على مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء من موظفى الولايات المتحدة الأمريكية أو الأفراد المتعاقدين مع حكومة جمهورية مصر العربية أو موظفى إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو أفراد متعاقدين مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو ممولين منها أو يعملون لدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة معها أو المولة منها أو من إحدى وكالاتها والموجدين فى مصر للقيام بأعمال تتعلق بهذه الاتفاقية ، واتسع هذا الاعفاء ليشمل بين ما يشمل الرسوم والتعريفات الجمركية المعروضة على استيراد وتصدير الامتعة الشخصية والمعدات والمؤن التى تستورد بقصد الاستعمال الشخصى بما فيها السيارات . وذلك دونما اخلال بما تضمنه نص الاتفاقية الموقعة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن منحه مشروع الاسكان ورفع مستوى المجتمعات لذوى الدخل المحدود التى ووفق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ فى البند ب - الضرائب من انه لو اسفر تطبيق القرانين المصرية عن التزام يدفع ضرائب أو رسوم أو غيره فالمعاهد - أى الحكومة المصرية - تتحملها . ذلك أن الأسس المحددة فى الاتفاقية الأولى واجبة الاعمال دائما وتسرى ولو لم تتضمن الاتفاقية الخاصة بمشروع الاسكان المتنازل اليه حكما خاصا فى هذا الشأن ، طالما لم تتضمن خروجها على هذه الأسس . فضلا عن أن ما قررتة الاتفاقية الثانية فى هذا الشأن لا يخرج فى صياغته عن أن يكون نصا احتياطيا يؤكد الاعفاء ولا يدحضه . بل يتم عن أن الاعفاء المقرر فى الاتفاقية الأولى ثم فى الثانية ، وحتى لو فرض رغم ذلك واستطقت ضرائب ورسوم فإن هذه الضرائب والرسوم يتحملها المتعاقد أى الحكومة المصرية .

ومن حيث أن مشمول البيانات الجمركية محل النزاع المائل الواردة من الخارج برسم الجهاز التنفيذى للمشروعات المشتركة بوزارة الاسكان فى إطار اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية واتفاقية منحة مشروع الاسكان ورفع مستوى المجتمعات لذوى الدخل المحدود المشار اليها

لا تعدو أن تكون معدات وأجهزة وردت لمشروع اسكان ورفع مستوى المجتمعات لنوى الدخل المحدود بحلول مثل مشمول البيانات الجمركية أرقام ٨٣/٧١٩٦ و ٨٣/٧٢١٢ و ٨٤/١٢٥٥ و ٨١/٢٦٩ و ٨٤/١١٨٦ و ٨٥/١٤٦٢ و ٨٦/١٩٥٨ . أو وردت برسم مقولتين أمريكيان مولين من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مثل مشمول البيانات الجمركية أرقام ٨٢/٢٥٢٢٧ و ٨٢/١٢٦٢٠ و ٨٢/٢٢٢٤٥ و ٨٢/١٢١٨٤ و ٨٢/١٢١٨٥ و ٨٢/١٠٢٥٨ و ٨٢/٢٢٢١٢ و ٨٢/١٥٨٢٠ و ٨٢/٢٩١٨٨ و ٨٢/٤٢٣٨٩ و ٨١/٤٥٤٢٩ . أو أمتعة شخصية وردت برسم خبراء أمريكيان مثل مشمول البيانات الجمركية أرقام ٨٢/٢٨٦٥٤ و ٨٢/٢٢٣١١ و ٨٢/٢٢٥٦١ و ٨٢/٢٣٠٣٠ و ٨٢/٢٧٥٧٣ و ٨٥ و ٨٢/١٨٤٣٠ و ٨٥/٣٥٧٥٥ و ٨٢/٢٢٣٠٧ و ٨٢/٢٥١ و ٨٤/٢٠٠٨٢ و ٨٢ و ٨٢/١٩٥٧١ و ٨٦/٧٧١٧ .

ومن حيث أن مشمول البيانات الجمركية المشار إليها قد استظلت بالاعفاءات الجمركية المقررة في اتفاق المعونة الفنية والاقتصادية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٨٧ ، فمن ثم تغدر مطالبة مصلحة الجمارك الماثلة لا سند لها من القانون متعينة الرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجمارك بالزام الجهاز التنفيذي للمشروعات المشتركة بوزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والسكان أداء مبلغ (٢١٨٦٣٣١ جنيه) واحد وعشرين ألفاً وثمانمائة وثلاثة وستين جنيهاً وواحد وثلاثين قرشاً كضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيانات الجمركية المشار إليها .

(فتوى رقم ٦٠٦ في ٨/٨/١٩٩٦ جلسة ٣٠/٧/١٩٩٦ ملف رقم ٢٣٣٦٣/٢/٣٣) .

(٢٠٦)

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

ايجار اماكن - قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر - خضوع المنازعات الخاصة بالعلاقة بين المؤجر والمستاجر لأحكامه - اثبات العلاقة ايجارية منوط بالحكمة المختصة بما لها من أدوات ومكنات طبقاً لأحكام القانون والفرد والمدالة .

عدم ملازمة تصدى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لطلب الرأى فى حالات انقضاء الخصومة القضائية - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية عناصر الموضوع واستظهرت من واقع الأوراق المرسلة اليها من الجهة طالبة الرأى أن هناك نزاعاً بين مجلس الشعب وورثة السيدة / مالكة الفيلا الذى يشغلها مجلس الشعب يدور حول مدى قيام علاقة ايجارية بشأنها وأن الأوراق لتكشف عن أن قراراً صدر بفرض الحراسة على أموال المالكة سنة ١٩٥٦ وتم شغل الفيلا بوزارة الحربية ثم صدر قرار الصارس المصام بالافراج عن أموال السيدة المذكورة حيث جرى تسليمها الفيلا بموجب محضر تسليم بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢١ إلا أن وزارة الحربية ظلت شاغلة لها وقامت بتسليمها الى مجلس الشعب ليشغلها من بعدها لاستخدامها نادياً للجلس وأن مجلس الشعب قد استخلص من بعض الأوراق قيام علاقة ايجارية ، فى حين أن ورثة المالكة ينفون قيام مثل هذه العلاقة بدلالة عدم أداء قيمة الايجار المستحق عن شغل الفيلا .

ومن حيث أن المادة ٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر تنص على أنه « تختص المحاكم المدنية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون » وتنص المادة ٢٤ من القانون ذاته على أنه « اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تبرم عقود الايجار كتابة ويجوز للمستاجر اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات » .

ومؤدى ذلك أن ولاية الفصل فيما عساه أن يشر من منازعات خاصة بالعلاقة الايجارية بين المؤجر والمستاجر واثبات هذه العلاقة معقود

للمحكمة المختصة بمالها من أدوات ومكتات طبقا لأحكام القانونين والعرف والعدالة .

والحاصل أن الأوراق تشير الى أن طلب الرأى المائل إنما يتعلق باثبات واقعة خاصة بتوافق إرادتين على إنشاء علاقة ملزمة لطرفيها وهذه العلاقة تستخلص اثباتا ونفيا من واقع الحال وما تستظهره المحكمة المختصة من الأدلة والقرائن المطروحة أمامها من كلا لاطرفين لتستبين طبيعة العلاقة من خلال موقف قضائى يختصم فيه الطرفان أحدهما الآخر لتتجلى الحقيقة القضائية بحسم الواقع فى هذا الشأن باعتبار أن عقد الايجار كغيره من العقود خاضع فى اثباته للقواعد العامة .

وأنه ولئن جرى افتاء الجمعية العمومية فى حالات انقضاء الخصومة القضائية فى موضوع طلب الرأى على عدم ملائمة التصدى له واستظهار رأى فى شأنه فإن هذا النظر يصدق على الواقع المختلف عليه الذى لا مناص فى اثباته إلا أن يحسم فى خصومة قضائية على مثل الحالة المعروضة .

ومن حيث أن مجلس الشعب يرى أن له حقا فى شغل الفيلا المتنازع عليها مستمدا من قيام علاقة ايجارية بينه وبين المسالكة لها ويدحض ورثة المالكية هذا النظر لعدم وجود سند من الواقع أو القانون يؤيده ومن وم يضفى الأمر فى ذلك معقودا للقاضى المختص دون غيره .

وإن الجمعية العمومية فيما تنتهى اليه لتأخذ بعين الاعتبار ن تبيان الرأى لا يجب الاختصاص الأصيل للقاضى المختص ولا يبيده بالنزول على مقتضى الرأى القانونى الذى تكشف للجمعية العمومية من مطالعتها لما عرض عليها من وثائق الموضوع من طرف واحد ، وأن ما يصدر عن الجمعية العمومية من رأى بغير خصومة قضائية تتعدى أمامها لا تكون له من الحجية فى حسم واقع النزاع ما ينزل منزلة الحقيقة القضائية ولا يلزم المحكمة بنظر محدد .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تقرير الحكم واجب الاتباع فى الحالة المعروضة - منوط بالقاضى المختص .

(٢٠٧)

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - سلطة تقدير قيمة البضاعة - عدم جواز اعادة
التقدير .

لانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وضع المشرع اصلا عاما مقتضاه خضوع جميع
الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة - الاعطاء . يكون بنص
خاص - استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - مصلحة الجمارك سلطة تقديرية
واسعة في سبيل تقدير قيمة البضاعة المستوردة للوصول الى الثمن الحقيقي الذي تساويه
في سوق منافسته في تاريخ تسجيل البيان الجمركي - المصلحة لا تتقيد بالفواتير المرفقة
ولها ان تعين وتحقق من النوع والقيمة والمنشأ - المائدة داخل الدائرة الجمركية - جواز
اعادة المائدة مادامت البضاعة تحت رقابة مصلحة الجمارك - متى قدرت الضرائب وسدحت
والخرج عن البضاعة لا يجوز معاودة التدفد طالما استنفدت المصلحة سلطاتها التقديرية في
هذا الشأن - تطبيق .

استنبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان
المادة (٥) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك تنص على
ان « تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات -
المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الاخرى المقررة وذلك
الا ما يستثنى بنص خاص ... » وتنص المادة (٢٢) على ان « تكون القيمة
الواجب الاقرار عنها في حالة البضائع الواردة هي الثمن الذي تساويه
في تاريخ تسجيل البيان الجمركي المقدم عنها في مكتب الجمرک
اذا عرضت للبيع في سوق منافسة حرة ... » وتنص المادة (٢٣)
على ان « على صاحب البضاعة ان يقدم الفاتورة الاصلية الخاصة
بها ... ولمصلحة الجمارك الحق في المطالبة بالمستندات والعقود
والكاثبات وغيرها المتعلقة بالصفقة دون ان تتقيد بما ورد فيها او
بالفواتير نفسها » . كما تنص المادة (٢٤) على انه « يجب ان يقدم
للجمرك بيان تفصيلي (شهادة اجراءات) عن اية بضاعة قبل البدء
في اتمام الاجراءات ... ويجب ان يتضمن هذا البيان جميع المعلومات
والايضاحات والعناصر التي تمكن من تطبيق الانظمة الجمركية واستيفاء
الضرائب عند الاقتضاء ... » . وتنص المادة (٥٠) من ذات القانون على
ان « يتولى الجمرك بعد تسجيل البيان معاينة البضاعة والتحقق
من نزعها وقيمتها ومنشئها ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة

به ٠٠٠ ، وتنص المادة (٥٣) على أن « للمجرك في جميع الأحوال إعادة معاينة البضاعة ما دامت تحت رقابته » .

ومناد ما تقدم أن المشرع وضع في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - أصلا عابا مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة . و دخول المشرع مصلحة الجمارك وهي بسبيل تقدير قيمة البضاعة المستوردة سلطة تقديرية واسعة بغية الوصول الى الثمن الحقيقي الذي تساويه في سوق منافسة في تاريخ تسجيل البيان الجمركي المقدم عنها . والمصلحة وهي تباشر هذه المهمة غير مقيدة بما ورد من بيان بالفواتير التي يقدمها صاحب البضاعة أو بغيرها من مستندات أو عقود ولو قدمت بناء على طلبها ، وانما لها أن تباين البضاعة وتتحقق من نوعها وتندقق في قيمتها وتؤكد من منشئها ومدى مطابقة ذلك لما ورد من بيانات بشهادة الاقراج الجمركي والمستندات المتعلقة بها . وأوجب القانون أن تتم معاينة البضائع - الواردة داخل الدائرة الجمركية ، وأجاز إعادة المعاينة ما دامت البضاعة تحت رقابة مصلحة الجمارك . ومن ثم فإذا قامت المصلحة بممارسة سلطتها التقديرية في معاينة البضاعة ومطابقتها - للبيان الجمركي والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشأها الى غير ذلك بما يمكنها من تقدير ثمنها وتحديد البند الجمركي الخاضعة له وقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة وتحصيلها والاقراج عن البضاعة ، فانها تكون قد استنفدت سلطاتها بما لا يجوز لها من بعد أن تعاود النظر في تقدير قيمتها مرة أخرى بدعوى أن المستورد لم يذكر القيمة الحقيقية للبضاعة أو نوعها أو غير ذلك من بيانات في شهادة الانقراج الجمركي طالما كان بكفة المصلحة بما لها من سلطة تقديرية حولها لها القانون أن تتحقق من صحة البيانات ومطابقتها للبضاعة الواردة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن هيئة كهربية الريف قد استوردت مشمول البيان الجمركي رقم ٨٩/٢م٤٩٣١ ، وقامت مصلحة الجمارك بمعاينته واخضاعه للبند الجمركي ٨٥/١٩/٢٨ من التعريفات الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ - لسنة ١٩٨٦ بفئة ١٤٪ ، ثم أقرجت عنه بعد أن قامت الهيئة المذكورة بإداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة ، فمن ثم لا يجوز معاودة النظر في تقدير الضرائب

والرسوم الجمركية بسند محض ظن قام لديها قوامه انه يمكن للمهيئة المستوردة طمس اى بيانات لتضليل مصلحة الجمارك عن تطبيق البند الجمركى الصحيح . وهو ظن لا ظل له من واقع ولا سند له من قانون . وهو امر ينبغى أن تتجرد عنه مصلحة الجمارك سيما أن المستورد فى الحالة الماثلة هيئة عامة . الأمر الذى تغذو معه المطالبة الماثلة عارية من صحيح سندها متعينة الرفض .

الذالك

انتهت الجمعية العمومية للقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك الزام هيئة كهربية الريف أداء مبلغ (٣٩٨٠٠٠٠٠٠) تسعة وثلاثين الفا وثمانمائة جنيه وخمسة وتسعين قرشا كقرى ضرائب ورسوم جمركية عن مشمول البيان الجمركى رقم ٨٩/٢م٤٩٣١ .

(فتوى رقم ٦٥٦ فى ١٩/٨/١٩٩٦ جلسة ٣٠/٧/١٩٩٦ ملف رقم ٢٢٧٠/٢/٣٢) .

(٢٠٨)

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

عقد ادارى - اخلال بالالتزام العضى - جواز توقيع غرامة التأخير والمطالبة بالتعويض .

قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية - المادة ٩٢ منها - جواز اعطاء المتعاقد مهلة اضافية للتنفيذ مع توقيع غرامة التأخير المقررة عليه - اعلان المتعاقد فى عدم التنفيذ يجيز لجهة الادارة سحب الأعمال والتنفيذ على حسابه - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع ان المادة (١٤٧) من القانون المدنى تنص على أن « العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه أو تعديله الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التى يقرها القانون » . وتنص المادة (١٤٨) على أنه « يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية » . كما تبين للجمعية العمومية أن البند الأول من العقد المبرم بين برنامج الغذاء العالمى امتداد ٢٢٧٠ مطروح والمشروع الاستثمارى للتجارة بمحافظة مطروح بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٨ ينص على أن « يتعهد الطرف الثانى بتنفيذ عملية تصنيع وتوريد ٢٥٦٠ — باب مقاس ٩٠ × ٢١٠ سم و ١٥٦٠ شبك ٨٠ × ٨٠ و ٥٩٠ شبك ٥٠ × ٥٠ حسب الشروط والمواصفات والأسعار الواردة بالعطاء المقدم منه طبقا للرسومات ودفتر اشروط والمواصفات وتعليمات المهندس المصمم للمقايسة » وينص البند الخامس على أنه « يجوز للطرف الأول فسخ العقد مع مصادرة التأمين النهائى المستحق وقت الفسخ والحصول على جميع ما يستحقه من غرامات وتعويضات وما يلحق به من اضرار كما يجوز للطرف الأول سحب العملية من الطرف الثانى وتنفيذها على حسابه بطريق المناقصة العامة أو المحدودة أو المحلية أو الممارسة وذلك اذا اخل الطرف الثانى بأى شرط من شروط العقد أو أحد التزاماته المقررة بالمواصفات والرسومات ولم يصلح ذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بكتساب موسى عليه بمسلم الوصول بضرورة الاصلاح » وينص البند السادس من العقد على أن « يلتزم الطرف الثانى بتنفيذ العملية فى موعد غايته أربعة شهور من تاريخ استلامه أمر التوريد ويتم تطبيق اللوائح المالية وما يتضمنه القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية الخاصة بتنظيم المناقصات والمزايدات بشأن غرامة التأخير بعد انتهاء الميعاد

المحدد الى أن يتم التسليم المؤقت ، وتوقع الغرامة بمجرد حدوث التأخير ولو لم يترتب عليه أى ضرر دون الحاجة الى تنبيه أو اذار من الطرف الأول وتحسب مدة الغرامة من تاريخ تجاوز الميعاد المحدد (أربعة شهور) الى أن يتم تسليم ختامى العملية كليا ، كما ينص البند الثامن على أن «تعتبر الشروط والمواصفات وقانون رقم ٨٣/٩ ولائحته التنفيذية الخاصة بتنظيم المناقصات والمزايدات وأى تعديل يطرا عليه مكملا لهذا العقد » . وتنص المادة (٩٢) من - اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ على أنه « اذا تأخر المتعهد فى توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها فى الميعاد المحدد بالعقد - ويدخل فى ذلك الأصناف المرفوضة - فيجوز للسلطة المختصة بالاعتماد اذا اقتضت المصلحة العامة اعطائه مهلة اضافية للتوريد على أن ترفع عليه غرامة قدرها ١٪ عن كل أسبوع تأخير أو جزء من أسبوع من قيمة الكمية التى يكون المتعهد قد تأخر فى توريدها - بعد أقصى ٤٪ من قيمة الأصناف المذكورة . وفى حالة عدم قيام المتعهد بالتوريد فى الميعاد المحدد بالعقد أو خلال المهلة الإضافية فيكون لجهة الادارة أن تتخذ أحد الاجرائين التاليين وفقا لما تقتضيه مصلحة المصل : (١) شراء الأصناف التى يتم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه سواء بالممارسة أو بمناقصات محلية أو عالية أو محدودة بنفس الشروط والمواصفات الملن عنها والمتعقد عليها . ويخصم من التامين المودع من المتعهد أو من مستحقاته لدى الجهة أو أية جهة ادارية أخرى قيمة الزيادة فى الثمن مضافا اليها مصروفات ادارية بواقع ١٠٪ من قيمة الأصناف المشتراة على حسابه وما يستحق من غرامة عن مدة التأخير فى التوريد وذلك مع عدم الاخلال بحق الجهة فى مصادرة التامين المودع بما يوازى ١٠٪ من قيمة هذه الأصناف والمصنوع على جميع ما تستحقه من غرامات وتعويضات واسترداد جميع ما تكبدته من مصروفات وخسائر وزيادة على قيمة العقد نتيجة تنفيذه على حساب المتعهد » .

ومفاد ما تقدم أن تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع حسن النية اصل عام من اصول القانون يقضى بأن يكون تنفيذ العقد طبقا لما اشتملت عليه نصوصه وتضمنته أحكامه وهذا الاصل يطبق فى العقود الادارية والعقود المدنية سواء بسواء وأوجب المشرع بمقتضى

قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية ، ضمانا لحسن سير المرافق العامة بانتظام واخضرار - على المقاول المتعاقد مع الادارة تنفيذ الاعمال موضوع التعاقد في الميعاد المعين لذلك . واجاز لها اذا تراخى في التنفيذ اعطائه مهلة اضافية لاتمام التنفيذ متى اقتضت المصلحة العامة ذلك على ان توقع عليه غرامة عن مدة التأخير - عينت اللائحة التنفيذية المشسار اليها حدودها . فاذا أمن المقاول في عدم التنفيذ كان لجهة الادارة سحب العملية موضوع العقد وتنفيذها على حسابه والرجوع عليه بقيمة الزيادة في الثمن والمصروفات الادارية وما استحق لها من غرامة عن مدة التأخير في التوريد وجميع ما انفقته من مصروفات وتكبده من خسائر زيادة على قيمة العقد نتيجة تنفيذه على حساب المقاول المقصر في تنفيذ التزاماته العقدية .

ومن حيث أن الثابت أن المشروع الاستثماري للتجارة بمحافظه مطروح قد أخل بالتزامه في توريد الكميات المتعاقد عليها مع برنامج الغذاء العالمي بوزارة التعمير بالرغم من العديد من الانذارات بالتزام المواصفات المتعاقد عليها ومراعاة مواعيد التسليم ، وبلغ ما تم تسليمه حتى ١٩٩٠/١/١٥ أى بعد حوالى عشرين شهرا من استلام امر التشغيل والدفعه المقدمة حوالى ٤٧٪ من اجمالى قيمة العملية المتعاقد عليها . الامر الذى حدا بالبرنامج الى امهال المشروع مدة شهرا اعتبارا من ١٩٩٠/١/١٥ لتسليم باقى الكميات ، والا سيتم سحب العملية وتنفيذها على حسابه . بيد أن المشروع استمر في تراخيه واوغل في عدم التنفيذ فأصدر البرنامج القرار رقم (٨) فى ١٩٩٠/٢/٢٨ يسحب باقى توريد الكمية من المشروع وشرائها على حسابه واخطر المشرع بذلك فى ١٩٩٠/٣/١ الذى لم يحرك ساكنا . واذا ترتب على اخلال المشروع الاستثماري للتجارة بالتزامه بالتوريد الحاق الضرر ببرنامج الغذاء بوزارة التعمير قوامه استحقاقه لباقى قيمة الدفعة المقدمة وقدرها ٨٠٠ جنيها .

وقيمة الزيادة فى الثمن ومصروفات اعادة طرح العملية فى مناقصة وقدرها ٩٠٥٤٥ر١٥٠ جنيها .

وغرامة تأخير فى التنفيذ ونفا لاحكام العقد قدرها ٨٠٧٦ر٢٠ جنيها كما ترتب على ذلك أن فات على المشروع تحصيل القيمة الاجبارية للمساكن المورد لها الاعمال موضوع العقد قدرها ٣٣٤٦٠ جنيها الامر الذى تضدو معه محافظة مطروح ملتزمة بداء مبلغ ١٦٥٤٣٢ر١٥ جيبها الى وزارة

التمير ، وذلك عدا المصروفات الادارية التي لا تستحق بين الجهات الادارية الا نظير خدمات عملية ومقا لللائحة المالية وهو ما اجذبت الاوراق عن بيانه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام محافظة مطروح (المشروع الاستشارى للتجارة) اداء مبلغ (١٦٥٤٣٢١٥ جنيه) مائة وخمسة وستين الفا واربعمئة واثنين وثلاثين جنيها وخمسة عشر قرشا الى مشروع الغذاء العالمى بوزارة التعمير عوضا عن عدم تنفيذ العملية محل النزاع المائل ، .

(فتوى رقم ٦٥٧ في ١٩/٨/١٩٩٦ جلسة ٣٠/٧/١٩٩٦ ملف رقم ٢٢٤٦/٢/٣٢ ، .

(٢٠٩)

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

محميات طبيعية - ممارسة الأنشطة في مناطق المحميات الطبيعية - التصريح بمباشرتها - حدوده .

لقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتنفيذ بعض احكام القانون المذكور .

المشرع بمقتضى احكام القانون المذكور ضرب سياجا من الحماية على مساحات الاراضي او المياه التي تشملها المحمية الطبيعية والتي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس مجلس الوزراء - حدود هذه الحماية وصورها - الأنشطة المخطورة في منطقة المحمية والسماح بها بمقتضى ترخيص من جهاز شئون البيئة - الترخيص محدود في مداه بعدم الترخيص بنشاط معطوق في القانون - خروج الترخيص على هذه الحدود يجعله مخالفا للقانون - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقمسمى الفتوى والتشريع ان المادة (١) من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية تنص على انه « يقصد بالمحمية الطبيعية في تطبيق احكام هذا القانون اى مساحة من الارض او المياه الساحلية او الداخلية تتميز بما تضمه من كائنات حية نباتات او حيوانات او اسماك او ظواهر طبيعية ذات قيمة ثقافية او علمية او سياحية او جمالية ويصدر بتحديدتها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء » وتنص المادة (٢) على أن « يحظر القيام بأعمال او تصرفات او أنشطة او اجراءات من شأنها تدمير او اتلاف او تدهور البيئة الطبيعية ، او الاضرار بالحياة البرية او البحرية او النباتية او المساس بمسئراها الجمالى بمنطقة المحمية . ويحظر على وجه الخصوص ما يلى :

- صيد او نقل او قتل او ازعاج الكائنات البرية او البحرية او القيام بأعمال من شأنها القضاء عليها .

- صيد أو أخذ أو نقل أى كائنات أو مواد عضوية مثل الصدئات أو الشعب المرجانية أو الصخور أو التربة لأى غرض من الأغراض .
- اتلاف أو نقل النباتات الكائنة بمنطقة المحمية .

- اتلاف أو تدمير التكريئات الجيولوجية أو الجغرافية . أو المناطق التى تعتبر موطناً لفصائل الحيوان أو النبات أو لتكاثرها .

— ادخال اجناس غريبة لمنطقة المحمية .

— تلويزت تربة او مياه او هواء منطقة المحمية باى شكل من الاشكال .

— كما يحظر اقامة المباني او المنشآت او شق الطرق او تسير المركبات او ممارسة اية أنشطة زراعية او صناعية او تجارية فى منطقة المحمية الا بتصريح من الجهة الادارية وفقا للشروط والقواعد والاجراءات التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس مجلس الوزراء .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٢ بتنفيذ بعض احكام القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن المحميات الطبيعية تنص على أن « يكرن جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء الجهة الادارية المختصة بتنفيذ احكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ » وأن المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥١١ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء محميتين طبيعيتين فى نبق وأبو جالوم بمحافظة جنوب سيناء على خليج العقبة ... » وتنص المادة الثانية على أن « يتولى جهاز شئون البيئة مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه وفى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٢ بالنسبة لمناطق المحميتين » وتنص المادة الثالثة على أنه « ... يحظر اقامة المباني والمنشآت أو شق الطرق لتسيير المركبات أو ممارسة اية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية فى مناطق المحميتين الا بتصريح من جهاز شئون البيئة وفقا للشروط والأوضاع والاجراءات التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس مجلس الوزراء » . كما تنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٤ بالشروط والقواعد والاجراءات الخاصة بممارسة الأنشطة فى مناطق المحميات الطبيعية على أنه « لا يجوز اقامة المباني أو المنشآت أو شق الطرق أو تسير مركبات أو ممارسة اية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية فى مناطق المحميات الطبيعية الا بتصريح من جهاز شئون البيئة وفقا للشروط والقواعد الآتية ... » .

ومناد ما تقدم أن المشرع ادراكا منه لأهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها وتوفير الظروف اللازمة للحياة الطبيعية للأحياء النباتية والحيوانية على البر والشواطئ وفى مياه الخليج والبحار والأنهار ، أصدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية المحميات الطبيعية

وضرب سيلجا من الحماية على مساحات الأرض أو المياه التي يصدر بتعديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وتضم كائنات حية نباتية أو حيوانية أو أسماك ، أو تضم تكوينات طبيعية ذات قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية . وحفاظا على هذه الحيوانات والقيم حظر المشرع القيام بأعمال أو الاتيان بتصرفات أو مباشرة أنشطة أو اتخاذ اجراءات من شأنها تدمير أو اتلاف أو تدهور عناصر البيئة الطبيعية أو الاضرار بالحياة البرية أو البحرية أو النباتية أو المساس بمستواها الجمالى بالمناطق المحمية ، ولم يبيح المشرع على وجه الخصوص صيد أو اخذ أو نقل أو اتلاف أى كائنات برية أو نباتية أو بحرية أو مواد عضوية مثل الصدغيات أو الشعب المرجانية أو الصخور أو التربة لاي غرض من الاغراض . ولم يجز تدمير التكوينات الجيولوجية أو الجغرافية أو المناطق التي تعتبر موطناً لفصائل الحيوان أو النبات أو لتكاثرها ، أو ادخال أجناس غريبة للمناطق المحمية حفاظاً على التوازن البيئي فيها ، أو تلويث ترابها أو مياهها بأي شكل من الأشكال . كما منع المشرع اقامة المباني أو المنشآت وشق الطرق أو تسيير المركبات أو مباشرة اية أنشطة زراعية أو تجارية في مناطق المحميات الطبيعية الا بتصريح من جهاز الادارية في ضوء الشروط والقواعد والاجراءات التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس الوزراء . إنفاذاً لذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٤ بالشروط والقواعد والاجراءات الخاصة بممارسة الأنشطة في مناطق المحميات الطبيعية ، وحظر اقامة المباني والمنشآت أو شق الطرق أو تسيير المركبات أو مباشرة اية أنشطة زراعية أو تجارية في مناطق المحميات الطبيعية الا بتصريح من جهاز شئون البيئة .

ومن حيث أن التصريح بمباشرة الأنشطة المشار اليها في المناطق المحمية يجد حده ومدها في الترخيص بنشاط ليس محظور في القانون أي مباشرة نشاط سمح به القانون رأياحه ، والرقابة القانونية على النشاط محل الترخيص هي رقابة مرجعها تفسير نصوصه وبيان ارادة المشرع من تقريرها في ضوء العلة منها .

والتصريح بمباشرة النشاط لم يعهد به المشرع لجهة الادارة استثناء من أحكام القانون ، انما عهد به اليها بحسبانها القوامة على تنفيذه الصارمة على تحقيق مقاصده ومن ثم لا يكون التصريح صحيحا الا اذا صدر مراعيًا ضوابط القانون وحدود ما اباح وأبتعد عما منع منه

القانون من انواع نشاط محظور ، والا كان تصريحاً مشوباً بعبء مخالفة القانون .

ومن حيث أن السند الثاني من مشروع التصريح - محل المراجعة - إبان عن أن النشاط المراد مباشرته هو إدارة مفرخ ومزارع لتربية الجعبرى والأسماك على مساحة مائة وعشرين فدانا فى منطقة محمية نبق . واذ حظر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ أنف الذكر نقل الكائنات الحية أو البرية أو النباتية أو البحرية أو المواد العضوية مثل الصدقات أو الشعب المرجانية من وإلى المناطق المحمية أو ازعاجها أو ادخال أجناس غريبة إليها حفاظاً على التوازن البيئى فيها . فمن ثم فإن مباشرة نشاط تربية الجعبرى والأسماك فى المناطق المحمية يعد مخالفاً للقانون . ذلك أن المنطقة المحمية إذ كان بها مثل هذه الكائنات فإن الاكثار منها بطريقة تجارية يؤدى الى الاخلال بالتوازن البيئى فيها . أما ان كانت المحمية ليست موطناً لها فلا يعدر النشاط أن يكون ادخالاً لأجناس غريبة إليها وكلاهما أمر محظور فى القانون ونهى عنه المشرع . وبذلك يتعارض النشاط المطلوب ممارسته بمقتضى التصريح المراد مراجعته مع أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار النشاط المطالب ممارسته بمقتضى التصريح المراد مراجعته ، نشاطاً يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن الحميات الطبيعية .

(فتوى رقم ٦٥٨ فى ١٩/٨/١٩٩٦ جلسة ٣٠/٧/١٩٩٦ ملف رقم ٣٣٧/١/٥٤) .

جلسة ٣١ من يولية سنة ١٩٩٠

عقد ادارى - تنفيذ - العقد شريعه المتعاقدين - قانون تنظيم المناقصات والمزايدات
ولائحه التنفيذية .

ينبغى تنفيذ العقود بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية - يتعين تنفيذ الالتزام
المتصور عليه في العقد في الموعد المتفق عليه - التأخر في ذلك يوجب على جهة الادارة
القبض، غرامة التأخر المقررة في القانون المذكور وللائحه التنفيذية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة
(١٤٧) من القانون المدنى تنص على ان « ١ - العقد شريعة المتعاقدين
فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقررها
القانون ٠٠٠ » ، وان المادة (١٤٨) من القانون ذاته على ان « يجب تنفيذ
العقد طبقا لما اشتمل عليه بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ٠٠٠ » ،
وان اللائحه التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة
بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ تنص فى المادة (٩٢) على
ان « اذا تأخر المتعهد فى توريد كل الكميات المطلوبة او جزء منها فى
الميعاد المحدد بالعقد ويدخل فى ذلك الاصناف المرفوضة - فيجوز للسلطة
المختصة بالاعتماد اذا اقتضت المصلحة العامة اعطاء مهلة اضافية
للتوريد على ان توقع عليه غرامة قدرها ١٪ عن كل اسبوع تأخير
او جزء من اسبوع من قيمة الكمية التى يكون المتعهد قد تأخر فى
توريدها بعد اقصى ٤٪ من قيمة الاصناف المذكورة ٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان من المبادئ المسلمة ان
العقود تخضع لأصل عام من اصول القانون يقضى بان يكون تنفيذها
بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ، أما فى مجال العقود بصفة عامة
يتعين ان يتم تنفيذ الالتزام فى الميعاد المتفق عليه ، والا استتضت جهة
الادارة حقها المخول لها قانونا باقتضاء غرامة التأخر من المتعاقد
التعاس عن التوريد فى الموعد المحدد .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن أمر التوريد الصادر من الهيئة
العامة للخدمات البيطرية نص على ان يتم التسليم بمخازن المطابع وانه
يتعين على الهيئة المتعاقد تجهيز الاصناف لعين حضور لجنة الفحص

والاستلام ومعهما شيك بكامل القيمة للاستلام ، وأن الموعد المحدد للتسليم هو شهر من تاريخ استلام البرونات معتمدة من الهيئة .

واذ كان الثابت من الأوراق انه تم اعتماد البوستر بتاريخ ١٩٩٢/١/١٢ ولم تتوجه لجنة الفحص والاستلام لاستلام المطبوعات الا بتاريخ ١٩٩٣/٢/٣٠ حيث تم استلام المطبوعات ولم يثبت من الأوراق توجه اللجنة المذكورة قبل ذلك التاريخ على الرغم من المراسلات العديدة الصادرة الى الهيئة لاستحثاثها على الحضور للاستلام ، ومن ثم فان الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية تكون قد أوفت بالالتزام المقرر عليها وفقا للمعد . ولا يكرن ثمة تأخير في جانبها ، الأمر الذي يكون معه خصم غرامة التأخير المشار إليها قد تم بلا سند من القانون أو الواقع وهو ما يتعين معه إلزام الهيئة العامة للخدمات البيطرية برد المبلغ المخصوم الى الهيئة الطالبة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إلزام الهيئة العامة للخدمات البيطرية برد مبلغ ٨٨٤٠٠ جنيه المخصصة من مستحقات الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية كغرامة تأخير في عملية المطبوعات .

(فتوى رقم ٥٩١ في ١٩٩٦/٨/٥ جنة ١٩٩٦/٧/٣١ ملف رقم ٣٦٥٠/٢/٣٣) .

ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - الاعفاء منها - هدية - إعفاؤها من الضرائب الجمركية .

وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلاً عاماً يقضى بغضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية - الإعفاء، منها يكون بنص - المشرع أعلى الهدايا والهبات والعينات الواردة لوزارات الحكومة ومصارفها ووحدات الحكم المحل والهيئات العامة من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة وبشرط قبول السلطة المختصة بالإعفاء - وجوب صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء، إذا كانت القيمة للأشياء، الهدية تزيد على عشرة آلاف جنيه - صدور القرار بقبول الهدية بموجب الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ » وتنص المادة (٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية على أن « تعفى من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط المعاينة الأشياء الآتية والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص : ١٣ - الهدايا والهبات والعينات الواردة لوزارات الحكومة ومصارفها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ٠ كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٨) من قرار وزير المالية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٣ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه على أن « يشترط لتطبيق الإعفاء المقرر في البند (١٣) من المادة (٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ما يأتى : (١) أن تتحقق مصلحة الجمارك من تطبيق أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن الهدايا والهبات والمنح وعلى وجه الخصوص التأكيد من قبول السلطة المختصة للاهداء سواء الوزير المختص أو رئيس الجهة فى حالة ما اذا كانت قيمة الأشياء فى حدود عشرة آلاف جنيه ، فاذا كانت اكثر من ذلك فيجب موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول الاهداء » .

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص المتقدمة أن المشرع في قانون الجمارك وضع أصلاً عاملاً مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية ما لم يرد نص خاص بإعفاؤها كما قرر إعفاء الهدايا والهبات والعمينات الواردة لوزارة الحكومة ومصارفها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة وبشرط قبول السلطة المختصة الإهداء والذي يتعين أن يصدر من رئيس مجلس الوزراء إذا كانت قيمة الأشياء المهداة تزيد على عشرة آلاف جنيه .

ومتي كان الثابت على ما تقدم أن مشمول الشهادات الجمركية محل النزاع المائل قد وردت على سبيل الهدية من هيئة العين الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مستشفى الخليفة العام بالقاهرة وأنه صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٧ لسنة ١٩٨٥ بقبولها ومن ثم يعد مشمول الشهادات الجمركية أنفة الذكر متمتعاً بالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة وتضحي مطالبة مصلحة الجمارك غير قائمة على عمد تسندها حرية بالرفض .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام مستشفى الخليفة العام أداء مبلغ مقداره ٤٧٠٢١٠٠ جنيه كضرائب ورسوم جمركية على مشمول الشهادات الجمركية أرقام ١٨٧ و ١١٤١ و ٢٠٤٢٤ لسنة ١٩٨٤ ليرودها على سبيل الهدية مستوفاة الإجراءات القانونية المقررة للإعفاء .

(فتوى رقم ٦٠٩ في ١٠/٨/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٨/٦ ملف رقم ٢١٨٣/٢/٢٢) .

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاص - جهات خاصة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام .

وضع الشرع بمقتضى نص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة أصلا عاما ملتصقا باختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض - جميعها من أشخاص القانون العام - ولاية الجمعية العمومية تنحصر عن المنازعات التي يكون أحد أطرافها شخص من أشخاص القانون الخاص - هيئات القطاع العام وأصبحت خاصة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقتض على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠ ، (د) المنازعات التى تنشأ بين الرزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع فى المادة (٦٦) فقرة (د) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بدرا غيرهما بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض ، وهى جميعها من أشخاص القانون العام ، ومن ثم فإن ولاية الجمعية العمومية بتفتر المنازعات تنحصر عن تلك التى يكون أحد أطرافها شخص من أشخاص القانون الخاص ولو كان الطرف الآخر من أشخاص القانون العام .

ومن حيث أن التمهيد الصادر لمصلحة الجمارك بإداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على مشمول البيانات الجمركية محل النزاع

صادر عن مركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية الذي نقلت تبعيته الى هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية الالكترونية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن نقل تبعية مراكز البحوث التابعة للهيئة العامة للتصنيع الى هيئات القطاع العام الصناعية التي اُضحت خاضعة لاحكام قانون قطاع الأعمال العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ . فمن ثم فان الاختصاص بنظر المنازعة الماثلة يخرج عن ولاية الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم اختصاصها بنظر المنازعة الماثلة .

د فتوى رقم ٦١٠ في ١٠/٨/١٩٩٦ جلسة ٦/٨/١٩٩٦ ملف رقم ٢٦٧٣/٢/٣٢ ، .

ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - إعفاء .

وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات - الإعفاء، منها يكون بنص خاص - استحقاق الضرائب والرسوم عند ورد البضاعة - لرئيس الجمهورية سلطة الإعفاء بشرط المعاينة - صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بصفته مفوضا في هذا الاختصاص بالإعفاء. شريطة عدم التصرف إلى الغير - التصرف بالمخالفة لذلك - وجوب سداد الضرائب والرسوم الجمركية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التى تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفية الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص » وتنص المادة (١١٠) من القانون ذاته على أن « مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة : ٠٠ (١٢) الأشياء التى يصدر بإعفائها قرار من رئيس الجمهورية » كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٨٠ بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية تنص على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم خمسون سيارة جمة قمامة ٠٠ » وتنص المادة (٢) من ذات القرار على أن « يحظر التصرف فى سيارات الخمسين المعفاة بموجب هذا القرار ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة بالنسبة لحالة السيارة فى تاريخ التخليص أو التصرف حسبما يفيد الخزافة العامة وطبقا للتعريفية الجمركية السارية فى ذلك التاريخ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع فى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة وخول المشرع رئيس الجمهورية فى البند (١٢) من المادة (١١٠) سلطة إعفاء الواردات من الضرائب والرسوم

الجمركية المقررة عليها بشرط المعاينة ، ويسند من ذلك صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٨٠ - بالتفويض من رئيس الجمهورية في مباشرة بعض اختصاصاته بمقتضى قراره رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٠ باعفاء السيارة محل المنازعة الماثلة ضمن سيارات أخرى من أداء الضرائب والرسوم الجمركية - المقررة شريطة ألا يتم التصرف فيها الى الغير ما لم تؤد عنها الضرائب والرسوم الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها في تاريخ التصرف وطبقا للتعريف الجمركية السارية في هذا التاريخ .

ومتى كان الثابت من الأوراق أن مجلس محلي مركز طنطا قد قام ببيع السيارة محل المنازعة بالمزاد العلني بالمخالفة للحظر الوارد في قرار الاعفاء آنف الذكر ، ومن ثم وترتيباً على ذلك يتعين إلزام محافظة الغربية بأن تؤدي الى مصلحة الجمارك الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على تلك السيارة وفقاً لقيمتها وحالتها في هذا التاريخ طبقاً للتعريف الجمركية السائدة وقتئذ والتي بلغت قيمتها ٢٧٧٢ جنيه .

ولا يقدح فيما تقدم أن السيارة محل النزاع قد استند الغرض منها وتم تكبيتها لعدم جدوى الإصلاح فضلاً عن ارتفاع تكاليفه ، إذ أن هذا التكهين لا يعنى عدم أداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها والتي صدر قرار الاعفاء مشروط بأدائها في حالة التصرف فيها الى الغير .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إلزام محافظة الغربية بأداء مبلغ مقداره ٢٧٧٢ جنيه كضرائب ورسوم جمركية عن السيارة محل النزاع الماثل .

(نوى رقم ٦١٣ في ١٠/٨/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٨/٦ ملف رقم ٢٣٤٣/٢/٣٢) .

عقد ادارى - تنفيذ - العقد شريعة المتعاقدين - تنفيذ العقد يجب ان يتفق مع ما يوجبه حسن النية الالتزام بمبارات العقد متى كانت واضحة الدلالة على ارادة المتعاقدين - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (٤٧/١) من القانون المبنى تنص على ان « العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ، او للأسباب التى يقررها القانون » . وان المادة (١٤٨) من ذات القانون تنص على ان « ١ - يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية » .

٢ - ولا يقتصر العقد على الزام المتعاقدين بما ورد فيه ، ولكن يتناول ايضا ما هو من مستلزمات وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام ، وان المادة (١/١٥٠) منه تنص على ان « اذا كانت عبارة العقد واضحة ، فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين » . وأن المادة (٤٣) منه تنص على أن « يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التى كان عليها وقت البيع » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلاً من أصول القانون ينطبق فى العقود المدنية والادارية على حد سواء فهذان الصنفان من العقود سواء فى أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقررها القانون وأن تنفيذه يجب أن يكون طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية وأنه اذا كانت عبارات العقد واضحة فى الدلالة عن ارادة المتعاقدين تعين الالتزام بصريح العبارات وأن التزام البائع بتسليم المبيع يتعين أن يكون بالحالة التى كان عليها المبيع وقت إبرام العقد .

ومن حيث أن الثابت من نصوص القعقد المبرم بين طرفى النزاع أن البيع للعمارة محل النزاع تم بثمن اجمالى قدره ١٨٦٠٠٠ جنيهه

وهذا الثمن مقابل المباني فقط دون الأرض التي تظل ملكا للمحافظة وهو ما ورد في نص البند الخامس من العقد . وتأكدت صفة هذا البيع الجزافي بما ورد في نص البند السادس من العقد من انه اذا اتضح وجود زيادة او عجز في المساحة المقررة فلن يكون لذلك اى تاثير على البيع او الثمن المتفق عليه .

وان كان ما تقدم ولم تتضمن العقد اى اشارة الى ارجاء تحديد الثمن حتى الحساب الفتامى لعملية انشاء العمارات فانه لا مناص من الالتزام بما ورد في العقد ويكون البيع في الحالة المعروضة بيعا ناجزا مقطوعا فيما يتعلق بالثمن ، وهو الأمر الذى يجعل مطالبة المحافظة بفرق الثمن فاقدة لسندها حرية بالرفض .

ومن حيث انه فيما يتعلق بمصاريف توصيل الكهرباء الى العمارة محل البيع فان الثابت من الأوراق ان التسليم للعمارة تم بتاريخ ١٩٩١/٩/٥ . واذ كانت المقايضة الواردة للمحافظة عن العمارات جميعا ومن بينها العمارة محل النزاع تتضمن اعمالا تمت قبل ١٩٩١/٦/٣٠ تمثل قيمها الجزء الغالب فى التكلفة . وان لم يتضمن محضر التسليم اى تحفظ فيما يتعلق بمصاريف توصيل الكهرباء او أية مرافق أخرى . فانه لا سبيل للزام الهيئة بأية مبالغ فى هذا الصدد وتكون مطالبة المحافظة جديرة بالرفض .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم التزام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بفروق اسعار وقيمة توصيل الكهرباء للعمارة السكنية المشتراة من محافظة البحر الأحمر .

تتوى رقم ٦١٥ فى ١٠/٨/١٩٩٦ جلسة ٨/٨/١٩٩٦ ملف رقم ٢٤٠٧/٢/٢٢ ،

جلسة ٦ من أغسطس سنة ١٩٩٦

مسئولية تصيرية - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه .

تقوم المسئولية التصيرية على ثلاث أركان الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما -
مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة التي تصدر منه حال قيامه بأعمال وظيفته
أو بسببها مشروطة بتوافر رابطة التبعية بين التابع والمتبوع - فإمام هذه الرابطة خضوع
التابع لسلطة المتبوع - تحقق الضرر نتيجة لهذه الأفعال غير المشروعة - وجوب التمييز .

عدم حدوث تلميحات أو إصلاحات - رفض المطالبة - تمييز الجهات الادارية عما عانتها
من كسب يتبغى التجرد عن المطالبة به أعمالا لصحیح المتعضيات التي من أجلها ضرب
الصالح عن المطالبة بالالفوائد التخيرية في انزعة الجهات الادارية بعضها البعض - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ان
المادة (١٦٢) من القانون المدني التي تنص على أن « كل خطأ سبب
ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتصويض » ، والمادة (١٧٤) من ذات
القانون التي تنص على أن « ١ - يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي
يحدثه تابعه - بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية
وظيفته أو بسببها » .

٢ - وتقوم علاقة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه
متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه » .

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص السابقة ان المسئولية
التصيرية تقوم على اركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعقدية السببية
بينهما ، وان مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه تتحقق متى صدرت
الأفعال غير المشروعة عن التابع أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها
شرطية أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة تبعية قوامها خضوع الاول
لسلطة الثاني متى كان له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به من
أعمال لحسابه من عمل محدد ، وأن تؤدي تلك الأفعال الغير مشروعة
الى الحاق الضرر المطالب بالتعويض عنه .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق انه ولئن قضى حكم المحكمة
العسكرية العليا بالسويس الصادر في الجناية رقم ٣ لسنة ١٩٨٧
عليا السويس بجلسة ١٩٨٧/٣/٢٢ بثبوت خطأ الجندي المذكور

لرهونته وعدم تعوطه أثناء عبوره المزلقسان مكان الحادث مما أدى إلى اصطدامه بالجرار الملوك للهيئة ، إلى أن الأوراق خلت من أى تلفيات حدثت للجرار ، الا - اعوجاج بسيط ، ولم تقدم الهيئة ما يفيد أن اصلاحا أجرى للجرار ، ولم تورد أى تكاليف فى هذا الشأن ، ومن ثم فإن ما تطالب به الهيئة من الزام الوزارة بالمبلغ المشار اليه يقدوا فاقدا لسنده حريا بالرفض .

ولا ينال من ذلك ما اشارت اليه الهيئة من تقدير لقيمة تأخير الدقة طبقا للمصرعة التجارية فذلك من قبيل التعويض عما فاتها من كسب نتيجة لتعطل الجرار بسبب الحادث مما ينبغي عليها أن تتجرد عن المطالبة به اعمالا لصحيح المقتضيات التى من أجلها ضرب الصفع عن المطالبة بالفوائد التأخرية فيما يثور من نزعة بين الجهات الادارية بعضها البعض على نمو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية الى رفض مطالبة الهيئة القومية لسكك حديد مصر بالزام وزارة الدفاع بمبلغ ٥٦٥٣٨٠ جنيه كتعويض عن تأخير الدقة بسبب الحادث المعروضة وقائمه .

د فتوى رقم ٦١٨ فى ١٩/٨/١٩٩٦ جلسة ٦/٨/١٩٩٦ ملف رقم ٢٢/٢٤٤٤ ، .

جلسة ٦ من أغسطس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم جمركية - اتفاقية المونة الاقتصادية والفنية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية التي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ .

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات - الاستثناء، ورود نص خاص بالإعفاء - الاتفاقية وضعت أساسا عامة للمونة الاقتصادية والفنية على أن يتم الاتفاق في شأن كل مشروع على حده مع الالتزام بالأسس المذكورة والتي اعطى عملات الاسبراد أو التصدير أو شراء، أو استعمال أو التصرف في أى من المواد أو الهبات المتلفة بهذه البرامج والشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية - إعطاء المفاوضين الأمريكيين من الضرائب والرسوم - امتداد الإعفاء إلى الموظفين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم أو المتقاعدين مع حكومتها أو مواطني فيها أو يعملون لدى إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة معها أو الممولة منها أو من إحدى وكالاتها والموجودين في مصر للمباني أعمال تتعلق بهذه الاتفاقية - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ن
المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن تخضع
البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات - المقررة
في التعريفية الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا
ما يستثنى بنص خاص . وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من
الضرائب والرسوم التي تستحق بمنااسبة ورود البضاعة أو تصديرها
وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الإفراج عن أى
بضاعة قبل اتمام الإجراءات الجمركية وإداء الضرائب والرسوم
المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون « وتنص المادة (١٠١) {
من القانون ذاته على أنه « يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون نحصيل
الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشرط والأوضاع التي يحددها وزير
الخزانة ، ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الإفراج
عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية المؤسسات
العامة والشركات التي تتبعها بالشرط والإجراءات التي يحددها .
كما استبيان للجمعية العمومية أن البند خامسا من اتفاقية المعونة
الاقتصادية والفنية المبرمة بين - حكومتى جمهورية مصر العربية
والولايات المتحدة الأمريكية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم
٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ ينص على أنه « لضمان حصول شعب جمهورية مصر

العربية على أقصى قدر من فوائد المعونة المقدمة بموجب هذه الاتفاقية :
 (١) تعفى المواد والمهمات التي يتم تقديمها أو الحصول عليها بواسطة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو بواسطة أى مقاول أمريكي يمل من قبلها لأغراض تتعلق بأى برنامج أو مشروع يجرى القيام به وفقا لهذه الاتفاقية وذلك أثناء استخدام هذه المعدات والمهمات والمواد المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج من كافة البرامج - المقررة فى جمهورية مصر العربية على الملكية أو استعمالها أو أى ضرائب أخرى تكون سارية المفعول بها ، كما تعفى عمليات استيراد وتصدير وشراء أو استعمال أو التصرف أى من المواد والمهمات والمعدات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية أو الضرائب المقررة على عمليات الاستيراد والتصدير أو الشراء أو التصريف أو أى ضرائب أو اعباء أخرى مماثلة لذلك فى جمهورية مصر العربية ، ولا يخضع أى مقاول أمريكي وفقا لهذه الاتفاقية لأى ضرائب أخرى أو رسوم أيا كانت طبيعتها .

ولغرض هذه الاتفاقية فإن تعريف ، مقاول أمريكي ، يتضمن الأفراد والمواطنين أو المقيمين إقامة قانونية فى الولايات المتحدة الأمريكية ...
 (ب) يعنى الموظفون من مواطنى الولايات المتحدة وعائلاتهم سواء أكلتوا :
 ١ - من موظفى حكومة الولايات المتحدة أو إحدى وكالاتها ...
 ٢ - أفراد متقاعدين مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو ممولين منها أو يعملون لدى أحد المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو الممولة منها أو من إحدى وكالاتها والموجودين فى مصر - بقصد القيام بأعمال تتعلق بهذه الاتفاقية ...
 ويعفى هؤلاء الموظفون وعائلاتهم من كافة الرسوم والتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد وتصدير الامتعة الشخصية والمعدات والمؤن (بما فيها المأكولات والمشروبات والدخان) التى تستورد إلى جمهورية مصر العربية لاستعمالهم الشخصى ومن أى رسوم أخرى ،

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما فى قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص بإعفاؤها ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى

يحددها وزير الخزانة . وأن اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٦٧٨ وضعت أساسا عامة للمعونة - الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية على ان يتم الاتفاق على شأن كل مشروع على حدة مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية التي اعفت عملية الاستيراد أو التصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف في أي من المواد أو المهات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية . كما اعفت أي مسؤول أمريكي من أي ضرائب أو رسوم أيا كانت طبيعتها . وبسبب هذا الاعفاء على الموصدين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم أو المتعاقدين مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو ممولين منها أو يعملون لدى إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة معها أو الممولة منها أو من إحدى مقاولاتها والموجودين في مصر للقيام بأعمال تتعلق بهذه الاتفاقية . واتسع هذا الاعفاء ليشمل بين ما يشمل الرسوم والتعريفات الجمركية المفروضة على استيراد وتصدير الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن التي تستورد بقصد الاستعمال الشخصي .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مصلحة الجمارك أقرت عن ثلاثة ماركات أدميرال سعة ١٩ قدم مشمول البيان الجمركي رقم ٨٨/٨٦٢ الوارد برسم السيد راسل جورديون الخبير الاقتصادي الأمريكي بالأمانة الفنية لبرامج التنمية المحلية الممول من المعونة الفنية والاقتصادية الأمريكية . فمن ثم يضحى مشمول البيان الجمركي المشار إليه معنى من الضرائب والرسوم الجمركية الأمر الذي تغدو معه مطالبة مصلحة الجمارك الماثلة عارية من - صحيح سندها حرية بالرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجمارك لالزام وزارة الادارة المحلية أداء مبلغ (٢٠٦٦٢٥ ج) الفين وستة وستين جنيها وخمسة وعشرين قرشا كضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيان الجمركي رقم ٨٨/٨٦٢ .

(فتوى رقم ٦٢٠ في ١١/٨/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٨/٦ ملف رقم ٣٦٨١/٢/٣٣) .

أموال الدولة العامة - تخصيص - انتهاء التخصيص - أدائه - نفع التخصيص
للجمال العام في وجوه النفع العام بدون مقابل .

الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه استعمال للجمال العام فيما أعد له - نفل
الانتفاع بين أشخاص القانون العام يكون بنقل التخصيص والإشراف الإداري على هذه
الأموال بدون مقابل - لا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها -
تخصيص المال العام وانهاؤه يكون بقانون أو مرسوم أو قرار وزاري - تخصيص الأراضي
الملوكة للدولة ملكية خاصة للمنفعة العامة لا يكون مقابل تمويش على النحو الذي يتبع
عند نزع ملكية الأفراد للمنفعة العامة - الدولة لا تستحق تعويضا من نفسها - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن
المادة (٨٧) من القانون المدني تنص على أن « تعتبر أموالا عامة ،
المقارنات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص - الاعتبارية العامة
والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم
أو قرار - من الوزير المختص . . . » وأن المادة (٨٨) من ذات القانون
تنص على أن « تفقد الأموال - العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها
للمنفعة العامة - وينتهي التخصيص بمقتضى قانون أو - مرسوم أو قرار
من الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت
تلك الأموال للمنفعة العامة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل في ملكية
الدولة ملكية عامة أنها تبتغي منها إدارة المرافق العامة التي تضطلع
بإعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن
كونه استعمالا للجمال العام فيما أعد له . ويكون نقل الانتفاع به بين
أشخاص القانون العام بنقل التخصيص والإشراف الإداري على هذه
الأموال بدون مقابل . ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة
أو التصرف فيها ، ذلك أنه لا يصح القول بتعدد الدومين العام استنادا
إلى المادة (٨٧) من القانون المدني ، لأن هذه المادة وردت - في شأن
تحديد صفة المال العام المخصص للمنفعة العامة سواء كان تحت يد
الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل أن نصوص القانون المدني
تعين على القول بوحدة الدومين العام ، - فالمادتين ٨٧ ، ٨٨ حين

تعرضنا لأحوال تخصيص المال العام للنفع العام أو انتهاء هذا -
التفصيل وفقده كمال عام ، قضنا بأن يكون التفصيل أو الانتهاء
بقانون أو مرسوم أو بقرار من الوزير المختص أو بالفصل .

ومفاد ذلك أنه حيث يكون التفصيل أو الانتهاء بعمل قانوني فإن
المشرع حصر ذلك العمل في قانون أو مرسوم أو قرار وزارى وهى أدوات
لا تصدر إلا عن الحكومة ، وهو ما يعنى أفراد الدولة بملكية الدومين
العام ولو كانت تحت يد غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة .
ومن ثم فإن تغيير تخصيص وجه النفع العام للمال العام يكون دون
مقابل إذ يعتبر التفصيل قد تم ممن يملك المال ، كذلك فإن تخصيص
الأرض المملوكة للدولة ملكية خاصة - كما هو الحال في خصوصية
العالة المعروضة - للمنفعة العامة ولئن تضمن هذا التفصيل
تحويل الأرض من الملكية الخاصة للدولة الى الملكية العامة فإن ذلك
لا يكون مقابل تعريض على النحو الذى يتبع عند نزاع ملكية الأفراد
للمنفعة العامة ، فالدولة لا تستحق تعويضاً من نفسها على نحو
ما تجرى به أحكام المسؤولية بين الأفراد . وهى فى رصدها المال العام
المملوك لها ملكية خاصة ، فى رصدها هذا المال العام للمنفعة العامة
وفى اقامتها للمشروعات العامة عليه ، لا تتبع وسيلة نزاع الملكية
ولا يرد وجه لتصور أن الدولة تصدر قراراً بنزع ملكية عين تملكها للمنفعة
العامة ، والحال أن التعويض لا يستحق عن التفصيل للمنفعة
العامة أنها يستحق عن نزاع الملكية المترتب على ذلك فيما يتصل بملكية
أشخاص القانون الخاص فقط .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الأرض محل النزاع ولئن كانت
ملكيتها قد آلت الى إدارة الأموال المستردة التابعة للهيئة العامة
للخدمات الحكومية بمقتضى أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٢
صالح البيان إلا أنه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٨٠
باعتبار مشروع ازدواج الخط الحديدى ما بين سوهاج والاقصر من أعمال
المنفعة العامة وبالإستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأرض
والعقارات اللازمة لإقامة المشروع . ومن بينها الأرض محل النزاع - ومن
ثم فإن هذه الأرض تكون قد آلت الى الدومين العام للدولة وخرجت
من حوزة الإدارة المذكورة بالهيئة المشار إليها ، الأمر الذى لا يسوغ
معه للهيئة العامة للخدمات الحكومية المطالبة بالتعويض عن الأرض
المشار إليها .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية للجمعية الفتوى والتشريع الى
رفض مطالبة الهيئة العامة للخدمات الحكومية بالزام الهيئة القومية
للسكك الحديدية بالتمويض عن قطعة الأرض محل النزاع .

(فتوى رقم ٦٢٧ في ١٢/٨/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٨/٦ ملف رقم ٢٢٣٦/٢/٢٢) -

جلسة ٦ من المجلس سنة ١٩٩٦

عربية - ضرائب ورسوم جمركية - الاعطاء - منها - اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية
بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨
لسنة ١٩٧٨ .

وضع للشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا علما بنص بوضوح
جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاستثنائية الأخرى المقررة على
الواردات - الاعطاء - منها يكون بنص خاص - جواز الإفراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل
الضرائب والرسوم المقررة بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة - اتفاق المعونة
الاقتصادية والفنية وضع أسس هذه المعونة - اعطاء المواطنين من مواطني الولايات المتحدة
الأمريكية وعائلاتهم سواء من موظفي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو إحدى وكالاتها
أو أفراد أو موظفي إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر
العربية أو أحد وكالاتها من كافة الضرائب المقررة على عمليات شراء وتملك واستعمال
أو التصرف في التحويلات الشخصية - والاعطاء - وكذلك من الرسوم والتعريفات الجمركية
والرسوم الأخرى المقررة على استيراد أو تصدير الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن بما في
ذلك الماكولات والمشروبات والتدخين التي تستورد إلى مصر لاستعمالهم الشخصي - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع 'أ'
المادة ٥١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن
" تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات
المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك
إلا ما يستثنى بنص خاص ... وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من
الضرائب والرسوم التي تستحق بمعاملة ورود البضاعة أو تصديرها
وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها " ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة
قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة
ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون " وتنص المادة (١٠١) من القانون
ذاته على أن " يجوز الإفراج - مؤقتا عن البضائع دون تحصيل
الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير
الخزانة " كما استبيان للجمعية العمومية أن البند (٥) من اتفاق المعونة
الاقتصادية والفنية بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات
المتحدة الأمريكية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة
١٩٧٨ ينص على أن " لضمان حصول شعب جمهورية مصر العربية
على أقصى قدر من فوائد المعونة المصممة بموجب هذه الاتفاقية : ...

(ب) يعنى الموظفون من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء اكتسبوا : ١ - من موظفى حكومة الولايات المتحدة أو احدى وكالاتها أو ٢ - أفراد متملقين مع حكومة جمهورية مصر العربية أو موظفى احدى المؤسسات العامة أو الخصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو احدى وكالاتها أو .. من كافة ضرائب الدخل والضمان الاجتماعى المقررة فى قوانين جمهورية مصر العربية وكذلك من كافة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التصرف فى المنقولات الشخصية (بما فيها السيارات المعدة لاستعمالهم الشخصى . ويعنى هؤلاء الموظفين وعائلاتهم من كافة الرسوم والتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد وتصدير الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن بما فيها المأكولات والمشروبات والدخان التى تستورد الى جمهورية مصر العربية لاستعمالهم الشخصى ومن أى رسوم أخرى ،

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصل عام - مقنضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص بإعفاؤها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة . واستثناء من ذلك أجاز المشرع الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة ، وأن اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضع أسسا عامة للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية ، وأغفى الاتفاق الموظفين من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء كانوا من موظفى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو احدى وكالاتها أو أفراد أو موظفى احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو احدى وكالاتها من كافة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التصرف فى المنقولات الشخصية بما فيها السيارات المعدة لاستعمالهم الشخصى كما أغفى الاتفاق المشار اليه هؤلاء الموظفين وعائلاتهم من كافة الرسوم والتعريفات الجمركية - والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد أو تصدير الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن بما فى ذلك المأكولات والمشروبات والدخان التى تستورد الى مصر لاستعمالهم الشخصى .

ومبى كان الثابت على ما تقدم أن مصلحة الجمارك قد أفرجت عن مشمول البيان الجمركى رقم ٦٧٤٢ لسنة ١٩٩٢ باسم دوجلاس

روبرتس الخبير بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إطار اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ ، ومن ثم يسمى مشمول البيان أنف الذكر متمتعاً بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية ويفقد متعينا رفض المطالبة الماثلة .

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام وزارة التعاون الدولي بإداء مبلغ مقداره ٢٤١٧ جنيها قيمة ضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيان الجمركي رقم ٦٧٤٢ لسنة ١٩٩٢ باسم دوجلاس روبرتس الخبير بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

فتوى رقم ٦٣٦ في ١٢/٨/١٩٩٦ جلسة ٦/٨/١٩٩٦ ملف رقم ٣٦٧٦/٢/٢٢ .

جلسة ٦ من أغسطس سنة ١٩٩٦

عربية - ضرائب ورسوم جمركية - المراج مؤتت - اطلاق المعونة الاقتصادية والفنية
الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ .

وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الانفسائية الأخرى المقررة على الواردات - الاعطاء منها يكون بنص خاص - تحصل الضرائب عند ورود البضاعة - اطلاق المعونة الاقتصادية والفنية وضع أسسا عامة لهذه المعونة المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى حكومتها جمهورية مصر العربية - اعطى الاطلاق للتوطين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء من موطنها أو احدى وكالاتها أو افراد أو موظفي احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتحالفة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو احد وكالاتها من كلفة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التصرف في التملكات الشخصية - اعطاء هؤلاء التوطين من كلفة الرسوم والتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد أو تصدير الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن بما في ذلك الماكولات والمشروبات والدخان التي تستورد الى مصر لاستعمالهم الشخصي - المراج وفقا للاطلاق - انزه الاعطاء من الضرائب والرسوم الجمركية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص ... وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وإداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » .

وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أن « يجوز المراج مؤتتت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة » كما استبان للجمعية العمومية أن البند (٥) من اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ ينص على أن « لضمان حصول

شعب جمهورية مصر العربية - على أقصى قدر من فوائد المعونة بمرجيب هذه الاتفاقية : ٠٠٠ (ب) يعفى الموظفون من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء أكانوا : ١ - من موظفي حكومة الولايات المتحدة أو إحدى وكالاتها أو ٢ - أفراد متعاقدين مع حكومة جمهورية مصر العربية أو موظفي إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو إحدى وكالاتها أو ٠٠٠٠ من كافة ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي المقررة في قوانين جمهورية مصر العربية وكذلك من كافة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التصرف في المنقولات الشخصية (بما فيها السيارات المعدة لاستعمالهم الشخصي . ويعفى هؤلاء الموظفون وعائلاتهم من كافة الرسوم والتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد وتصدير الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن بما فيها المأكولات والمشروبات والدخان) التي تستورد إلى جمهورية مصر العربية لاستعمالهم الشخصي ومن أي رسوم أخرى » .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلاً عاماً مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص بإعفاؤها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة . واستثناء من ذلك أجاز المشرع الإفراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، وأن اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضع اسماً عاماً للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء كانوا من موظفي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو أحد وكالاتها أو أفراد أو موظفي إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو أحد وكالاتها من كافة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التصرف في المنقولات الشخصية بما فيها السيارات المعدة لاستعمالهم الشخصي ، كما أعطى الاتفاق المشار إليه هؤلاء الموظفون وعائلاتهم من كافة الرسوم والتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد أو تصدير الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن بما في ذلك المأكولات والمشروبات والدخان التي تستورد إلى مصر لاستعمالهم الشخصي .

ومضى كان الثابت على ما تقدم ان مشمول شهادات الاجراءات الجمركية محل النزاع المثلل مشتراة من الاسواق الحرة من بعض الخبراء الأمريكيين وانه تم الافراج عنها وفقا لاتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية المبرمة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية الصادر بهما قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ تحت نظام الافراج المؤقت ، واذ لم تضعد مصلحة الجمارك تبعية هؤلاء الخبراء الأمريكيين للمشروعات المتعلقة باتفاق المعونة المشار اليه ، فمن ثم يضمن مشمول البيانات الجمركية انف الذكر متمتعاً بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية الأمر الذي تغدو معه المطالبة الماثلة على غير سند من القانون حرية بالرفض .

المذكرة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام وزارة التعمير اداء مبلغ مقداره ٥٢٢٢٤٠٠ كضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيانات الجمركية ارقام ١٢٤٩١ لسنة ١٩٨٤ ، ٤٣١٠ لسنة ١٩٨٦ ، ١٢٨٠٣ لسنة ١٩٨٣ ، ٥٤٨ لسنة ١٩٨٣ ، ٢٣٢٧ لسنة ١٩٨٤ ، ٤٢١٣ لسنة ١٩٨٤ ، ٢٩٤٩ - لسنة ١٩٨٣ المفرج عنهم لصالح بعض الخبراء الأمريكيين التابعين لاتفاق المعونة الأمريكية على النحو المشار اليه بالاسباب .

(فتوى رقم ١٣٣ في ١٢/٨/١٩٩٦ جلسة ٦/٨/١٩٩٦ ملف رقم ٣٢/٢/٣٦٧٠) .

عقد إداري - إبرامه - التعبير عن الإرادة - عقد البيع عقد رضائي - الإطلاق على البيع والمبيع والتمتع يؤدى الى تمام البيع دون حاجة الى ورقة رسمية أو عرقية - متى انعقد البيع ترتبت كافة آثاره بالنسبة للمشتري والمبايع - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (٨٩) من القانون المدنى تنص على ان « يتم العقد بمجرد ان يتبادل طرفان التعبير عن ارادتين متطابقتين مع مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من اوضاع معينة لانعقاد العقد » وتنص المادة (٩٠) من ذاته على ان « التعبير عن الإرادة يكون باللفظ وبالكتابة وبالإشارة المتداولة عرما ، كما يكون باخذ مواف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على حقيقة المقصود » كما تبين للجمعية العمومية ان المادة (٤١٨) من القانون المشار اليه تنص على ان « البيع عقد يلتزم به المبيع ان ينقل للمشتري ملكية شيء او حقا ماليا اخر فى مقابل ثمن نقدى » .

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص المقدمة ان المشرع استن أصلا عاما فى القانون المدنى مقتضاه ان العقد يتم بتعبير كل من المتعاقدين عن ارادته بقصد احداث اثر قانونى معين هو انشاء الالتزام شريطة توافق الارادتين . وأن التعبير عن الادارة وهو مظهرها الخارجى وعنصرها المادى المحسوس قد يكون باللفظ او بالكتابة او بالإشارة أو باتخاذ أى موقف آخر لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على حقيقة المقصود ، والعبرة فى التعبير عن الإرادة بوجود القانونى لأن هذا الوجود وحده هو الذى تترتب عليه الآثار القانونية للتعبير ويتم ذلك باتصاله بعلم من وجه اليه .

ومن جهة أخرى فان عقد البيع ليس له شكل خاص فهو ليس بعقد شكلى بل هو عقد رضائى فمتى تم الاتفاق على البيع والمبيع والتمتع فقد تم البيع دون حاجة الى ورقة رسمية أو عرقية فمجرد تطابق الإيجاب والقبول يكفى ، شأن البيع فى ذلك شأن كل عقد من عقود التراضى ، ومتى انعقد البيع ترتبت عليه كافة الآثار فالمشتري يلتزم بإداء

الشن والبائع يلتزم بنقل ملكية المبيع الى المشتري دون حاجة الى ثمة اجراء اخر .

ومتى كان الثابت على ما تقدم انه بناء على كتاب هيئة كهرباء مصر - منطقة الاسكندرية - المؤرخ ١١/١٢/١٩٨٨ الموجه الى المحافظة برغبتها فى شراء عدد من الوحدات السكنية حررت المحافظة كتابها المؤرخ ١١/١٦/١٩٨٨ تفيد الهيئة بأسعار الوحدات المراد شراؤها ووافقت الهيئة على شراء عمارتين بالشروط والأسعار الواردة فى الكتاب المشار اليه وحررت للمحافظة الشيك رقم ٦٠١٩٢ بتاريخ ٥/٣/١٩٨٩ بكامل الثمن ومقداره ٦٨٧.٠٠٠ جنيه وتسلمت الهيئة الوحدات السكنية المباعة بموجب محضر التسليم المؤرخ ٢/٩/١٩٨٩ ، ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ علم المحافظة بقبول الهيئة شراء الوحدات السكنية بالثمن المسمى بينهما وهـ الامر الذى تم بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٨ بموجب كتاب رئيس منطقة كهرباء الاسكندرية الى محافظ مرسى مطروح يعتبر عقد البيع قد تم صحيحا مستوفيا كافة اركانها القانونية التى ينشأ بها الالتزام . اذ ان اثر القبول يكون اكثر وضوحا من اثر الايجاب فالقبول اذا انتج اثره بوصوله الى علم من وجه اليه كان هذا الاثر هو تمام العقد فلا يجوز التحلل منه أو الرجوع فيه ويلتزم كل من الطرفين بتنفيذ اشارته بأن يلتزم المشتري بإداء الثمن ويلتزم البائع بنقل ملكية الشيء المباع الى المشتري .

والحاصل ان هيئة كهرباء مصر قد أوفت بالتزامها التعاقدى بإداء ثمن الوحدات السكنية المشتراة الى محافظة مرسى مطروح والتى يتعين عليها تنفيذ التزامها المقابل بأن تنقل ملكية الوحدات السكنية المباعة الى الهيئة .

ولا يجوز الحجاج بأن الثمن الذى تم الاتفاق عليه كان بصفة مسبقة لبعين عمل الحساب الختامى للوحدات السكنية ، اذ انه فضلا عن خلو الأوراق من دليل يساند هذا الدال فان الثابت من المكاتبات المتبادلة بين الطرفين ان الثمن الذى تم الاتفاق عليه كان بصفة اجمالية ومقطوعة ونهائية وغير معلق على أى شرط اخر من شأنه المغايرة فى سعر الوحدات السكنية مما يجعل مطالبة المحافظه بفرق الثمن عارية من صحيح صندھا القانونى حرية بالالتفات عنها .

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى
 صحة التعاقد الذى تم بين هيئة كهرباء مصر ومحافظه مرسى مطروح
 لشراء عدد ٣٠ وحدة سكنية بالتمن المتفق عليه ومقداره ٨٦٧٠٠٠ جنيه
 . ودن اية زيادة فى الثمن .

د فتوى رقم ٦٣٤ فى ١٣/٨/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٨/٦ ملف رقم ٢٢٧٢/٢/٢٢ ، .

جلسة ٦ من أغسطس سنة ١٩٩٦

ضريبة - غرائب ورسوم جمركية - إعطاء *

وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا علما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات - الإعطاء. منها يكون بنص خاص - استعطاء الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - ناط المشرع بمقتضى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن الغاز الطبيعى بالهيئة العامة للبتترول واحدى شركات القطاع العام للبتترول امداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى - إعطاء الآلات والمعدات والسيارات والمهمات وقطع الغيار والنفقات الأخرى اللازمة لتنفيذ هذه العمليات والتي تستوردها الهيئة من الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة - بشرط القرار الهيئة المصرية العامة للبتترول بأنها مستوردة وللازمة لهذا الغرض سواء تم الاستيراد عن طريق الجهة القائمة بذلك او احد مفاويلها - اعادة تنظيم هذا الاعطاء بمقتضى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعطاءات الجمركية - تطبيق *

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٢ تنص على ان « تخضع البضائع التى تدخل اراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص * وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة او تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها * ولا يجوز الاقتراح عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسوم المستحقة مالم ينص على خلاف ذلك فى القانون . » وتنص المادة (١) من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن الغاز الطبيعى على ان « تتولى الهيئة المصرية العامة للبتترول واحدى شركات القطاع العام للبتترول امداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمناطق السكنية والمصانع ومحطات القوى التى يصدر بتحديد لها قرار من وزير البترول » وتنص المادة (٧) على انه « مع عدم الإخلال بأية اعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون آخر تمنحها الجهة القائمة على امداد وتوصيل الغاز الطبيعى المشار اليها فى المادة الأولى من الضرائب والرسوم الآتية :

(١) جميع انواع الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الانتاج والاستهلاك والدمغة المستحقة على الغازات الطبيعىة سواء كانت منتجة

محليا أو مستوردة وكذا المستحق منها على المستورد من السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة لتنفيذ اغراضها ٠٠٠ (٥) الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة على الآلات والمعدات والسيارات والمهمات وقطع الغيار والمنقولات الأخرى اللازمة لتنفيذ عمليات امداد وتوصيل الغاز الطبيعى فيما عدا الآثا و سيارات الركوب وذلك بناء على اقرار من الهيئة المصرية العامة للبترول بانها مستوردة ولازمة لهذا الغرض وذلك سواء تم الاستيراد عن طريق الجهة القائمة على توصيل و امداد الغاز الطبيعى أو عن طريق مقاوليها ، كما تنص المادة (٢) من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ على أن : تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها وبشرط المعاينة ما يأتى :

أولا : ما تستورده الجهات المينة فيما بعد من الآلات ومعدات وادوات واجهزة فنية ووسائل نقل لازمة لتنفيذ وتشغيل مشروعاتها بما فى ذلك قطع الغيار اللازمة ٠٠٠ (٥) الجهات القائمة على امداد وتوصيل الغاز الطبيعى المنصوص عليها فى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ (٦) الهيئة المصرية العامة للبترول .

ومناد ما تقدم أن المشرع فى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة . وناط المشرع بمقتضى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن الغاز الطبيعى بالهيئة العامة للبترول واحدى شركات القطاع العام للبترول امداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمناطق السكنية والمصانع ومحطات القرى التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير البترول وأعطى المشرع بموجب القانون المشار اليه الجهة القائمة على امداد وتوصيل الغاز الطبيعى من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة على ما تستورده من الآلات والمعدات والسيارات والمهمات وقطع الغيار : المنقولات الأخرى اللازمة لتنفيذ عمليات امداد وتوصيل الغاز الطبيعى شريطة اقرار الهيئة المصرية العامة للبترول بانها مستوردة ولازمة لهذا الغرض وسواء تم الاستيراد عن طريق الجهة القائمة على توصيل و امداد الغاز الطبيعى أو عن طريق مقاوليها . ثم أعاد المشرع تنظيم هذا الاعفاء بمقتضى القانون

رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم الاعفاءات الجمركية واعفى الجهات القائمة على امداد وتوصيل الغاز الطبيعي المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها وبشرط المعاينة على ما تستورده من آلات ومعدات وادوات واجهزة فنية ووسائل نقل لازمة لتنفيذ وتشغيل مشروعاتها بما في ذلك قطع الغيار اللازمة .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان مشمول البيانات الجمركية محل المنازعة الماثلة قد وردت من الخارج برسم الهيئة المصرية العامة للبتترول التي اقرت بلزومها لتنفيذ عمليات امداد وتوصيل الغاز الطبيعي . وورد بعض هذه البيانات في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ والبعض الآخر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ المشار اليهما فمن ثم تكون هذه البيانات مشمولة بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في كل منهما الأمر الذي تفشى معه المطالبة الماثلة لا سند لها من القانون متعينة الرضى .

الذات

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك الزام الهيئة المصرية العامة للبتترول اداء مبلغ ٨٣٢٢٤٠٦٧ جنيها (ثلاثة وثمانون ألفاً ومائتين وأربعة وثلاثين جنيهاً وسبعة وستين قرشاً) كضرائب ورسوم جمركية عن سبعة عشر بيتاً جمركياً محل المنازعة الماثلة .

(فتوى رقم ٦٥٤ في ١٩٩٦/٨/١٨ جلسة ١٩٩٦/٨/٦ ملف رقم ٣٣١٥/٢/٣٣) .

جلسة ٦ من أغسطس سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ودسوم جمركية - تقدير قيمة البضاعة والضرائب الجمركية -
التحصيل والافراج عنها - عدم جواز معاودة النظر في تقدير قيمة البضاعة مرة أخرى .
وضع التشريع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا علما بمقتضاه لخصوع
جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاصلية المقررة على الواردات -
الاعفاء لا يكون الا بنص - استحقاق الضرائب لدى ورود البضاعة - لمصلحة الجمارك
سلطة تقديرية في تقدير قيمة البضاعة للوصول الى الثمن العائلي - المعانة يجب ان
تتم داخل الدائرة الجمركية - جواز اعادة المعانة طالما ان البضاعة تحت رقابة الجمارك -
متى قدرت الضرائب والرسوم الجمركية وجرى تصيلها والافراج عن البضائع لا يجوز
معاودة النظر في تقدير القيمة - تطبيق .

استنبان للمجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع أن المادة (٥)
من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك تنص على أن « تخضع البضائع
التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات - المقررة في التعريف
الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى به
خاص ٠٠٠ » وتنص المادة (٢٢) على أن « تكون القيمة الواجب الاقرار
عنها في حالة البضائع الواردة هي الثمن الذي تساويه في تاريخ تسجيل
البيان الجمركي المقدم عنها في مكتب الجمرک اذا عرضت للبيع في سوق -
منافسة حرة ٠٠٠٠ » ونص المادة (٢٣) على أن « على صاحب البضاعة
أن يقدم الفاتورة الأصلية الخاصة بها ٠٠٠ ولمصلحة الجمارك الحق في
المطالبة بالمستندات والعقود والمكاتبات وغيرها المتعلقة بالصفة دون أن
تتقيد بما ورد فيها أو بالفواتير نفسها » . كما تنص المادة (٤٣) على أنه
« يجب أن يقدم للجمرك بيان تصيلي (شهادة اجراءات) عن اية بضاعة
قبل البدء في اتمام الاجراءات ٠٠٠٠٠ ويجب أن يتضمن هذا البيان جميع
المعلومات والاضاحات والعناصر التي تمكن من تطبيق الأنظمة الجمركية
واستيفاء الضرائب عند الاقتضاء ٠٠٠٠ » وتنص المادة (٥٠) من ذات
القانون على أن « يتولى الجمرک بعد تسجيل البيان معاينة البضاعة والتحقق
من نوعها وقيمتها ومشاها ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة
به ٠٠٠٠ » وتنص المادة (٥٣) على أن « للجمرك في جميع الأحوال اعادة
معاينة البضاعة ما دامت تحت رقابته » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة وخول المشرع مصلحة الجمارك وهي بسبيل تقدير قيمة البضاعة المستوردة سلطة تقديرية واسعة بغية الوصول الى الثمن الحقيقي الذي تساويه في سوق منافسة في تاريخ تسجيل البيان - الجمركي المقدم عنها - والمصلحة وهي تباثر هذه المهمة غير مفيدة بما ورد من بيان بالفواتير التي يقدمها صاحب البضاعة أو غيرها من مستندات أو عقود ولو قدمت بناء على طلبها ، وإنما لها أن تعين البضاعة وتتحقق من نوعها وتدفق في قيمتها وتتأكد من منشأها ومدى مطابقة ذلك لما ورد من بيانات بشهادة الافراج الجمركي والمستندات المتعلقة بها . وأوجب القانون أن تتم معاينة البضائع الواردة داخل الدائرة الجمركية . وأجاز إعادة المعاينة ما دامت البضاعة تحت رقابة مصلحة الجمارك . ومن ثم فإذا قامت المصلحة بممارسة سلطتها التقديرية في معاينة البضاعة ومطابقها للبيان الجمركي والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشأها الى غير ذلك مما يمكنها من تقدير ثمنها وتحديد البند الجمركي الخاضعة له وقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة وتحصيلها والافراج عن البضاعة ، فإنها تكون قد استنفدت سلطتها بما لا يجوز لها من بعد معاودة النظر في تقدير قيمتها مرة أخرى بسند من أن المستورد لم يذكر القيمة الحقيقية للبضاعة أو نوعها أو غير ذلك من بيانات شهادة الافراج الجمركي طالما كان بمكنة المصلحة بما لها من سلطة تقديرية خولها لها القانون أن تتحقق من صحة البيانات ومطابقتها للبضاعة الواردة .

ومن حيث أن هيئة كهرباء مصر استوردت مشمول البيانين الجمركيين رقمي ١٩٣٥ م ٩١/٥ ، ١٩٤٠ م ٩١/٥ وقامت مصلحة الجمارك بمعاينتهما الأول للبند الجمركي رقم ١٩/٨٥ بفئة ١٠/١ واخضاع البيان الثاني للبند الجمركي ١٢/٧٦ بفئة ٥٠٪ واعمال التزويل المقرر للهيئة وخفض الفئة الجمركية المقررة للبند المشار اليه لفئة ٢٠٪ وتم ذلك بعد معاينة مشمول السائين وأداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة والافراج عن الواردات فليس ثم لا يجوز لمصلحة الجمارك معاودة النظر في تقدير الضرائب والرسوم الجمركية بسند من أن الهيئة لم توافيها بكتالوج الواردات وبيان بأن الوارد سبيكة من الألومنيوم إذ كان للمصلحة ألا تفرج عن هذه الواردات إلا بعد استيقاها من ذلك ، فان فلتت فليس لها أن تماود النظر من بعد

في تقدير الضرائب والرسوم الجمركية المقررة . الأمر الذي تخلف معه المطالبة المائلة عارية من صحيح سندها متعينة الرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك الزام هيئة كهرباء مصر اداء مبلغ (٥٤٨٠٨٣ر١٩) خمسمائة وثمانية واربعين ألفا وثلاثة وثمانين جنيها وتسعة عشر قرشا كعرق ضرائب ورسوم جمركية . على مشمول البيانين الجمركيين رقمي ١٩٣٥ م ٥ و ١٩٤٠ م ٥ / ١٩٩١ .

(فتوى رقم ٦٥٥ في ١٨/٨/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٨/٦ ملف رقم ٣٦٣/٢/٣٢) .

(٢٢٣)

جلسة ٦ من أغسطس سنة ١٩٩٦

جمعية عمومية - نزاع - سلفة انتهاء خدمة - البات - فوائد قانونية .

عجز الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي عن تقديم الدليل على صحة ادعائها بسداد المبلغ الى هيئة الارصاد الجوية عن طريق نظام الصرفيات الجماعية وقرارها بتعذر الاستدلال على الجهة التي تم سداد السلفة اليها - اثر ذلك التزامها بسداد المبلغ .

عدم جواز المطالبة بالفوائد القانونية بين الجهات الادارية وببعضها البعض اخذا بعين الاعتبار بصحح التقنيات التي من اجلها ضرب الصلح عن التمسك بالتقدم بين الجهات الادارية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لنفسى العنوى والتشريع ان هيئة الارصاد الجوية قامت بصرف المبلغ المذكور للسيد/ محمود صدفى عياد ، واستندت الى احكام قرار وزير التأمينات رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٧ الذى يقضى بان تقوم الوحدات الادارية بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة بصرف سلفة فى حالة انتهاء الخدمة لأصحاب الشأن عن الفترة من تاريخ استحقاق المعاش حتى الشهر الذى يتم فيه الصرف فعلا والأشهر الثلاثة التالية له . وتقوم الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى عند مراجعة تقدير الحقوق التأمينية بخضم قيمة السلفة من مستحقات أصحاب الشأن وسدادها للجهة الادارية .

ومن حيث ان الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى قد عجزت عن تقديم الدليل على صحة ادعائها بأنها قامت بسداد المبلغ موضوع النزاع الى هيئة الارصاد الجوية عن طريق نظام الصرفيات الجماعية ، بل أنها أقرت فى ردها على النزاع بأنه يتعذر عليها الاستدلال على الجهة التي تم سداد السلفة الخاصة بالعامل المذكور اليها .

ومن حيث أنه ناسيسا على ما تقدم فانه يتعين على الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى سداد المبلغ موضوع النزاع الى الهيئة العامة للارصاد الجوية حيث أن ما ذكرته من فقد الدفاتر والسجلات لا ينفض دليلا على عدم التزامها بأداء المبلغ المشار اليه .

ومن حيث أنه عن الفوائد القانونية عن المبلغ موضوع النزاع فقد جرى افتاء الجمعية العمومية على عدم جواز المطالبة بها بين الجهات الادارية

بعضها البعض وأنه ينبغي على الجهات الإدارية أن تتجرد عن المطالبة بها
أخذاً بعين الاعتبار صحيح المقتضيات التي من أجلها ضرب الصفع عن
التمسك بالتقادم بين الجهات الإدارية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة
القومية للتأمين الاجتماعي (صندوق العاملين بالقطاع الحكومي أداء مبلغ
٣٤٩٩٩ ج للهيئة العامة للأرصاء الجوية .

(فتوى رقم ٧٧٤ في ١٠/٨/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٨/٦ ملف رقم ٢/٣٢/٢٤٢٢ ، .

جلسة ٦ من أغسطس سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة - العلماء، وخريجو الأزهر - القصور بالعبارة - مناهج الاستفاد
من حكم الاحالة الى المعاش في سن الخامسة والستين .

لقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد سن التقاعد للعلماء وخريجي الأزهر
المعدل بالقانونين رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ ورقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ - الطلاب حول مفهوم العالم -
القانون المذكور جعل مد سن الاحالة الى المعاش الى سن الخامسة والستين بالنسبة لخريجي
الأزهر الشريف السابق حصولهم على ثانوية الأزهر الموجودون في الخدمة وقت العمل بهذا
القانون او من التحقوا بالمعاهد الأزهرية قبل العمل بالقانون المشار اليه ثم توافرت في
شأنهم الشروط المنصوص عليها في المادة (١) من القانون - جدول الجمعية العمومية عن
الغاية السابق بجلستي ١٩٨٨/٣/٢ ، ١٩٩٢/١٠/١٨ .

اسباب للجمعية العمومية لتسمى القوى والشرع ان المادة (١)
من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد سن التقاعد للعلماء
وخريجي الأزهر ومن في حكمهم المعدل بالقانونين رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤
ورقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ الذي يقضى بأنه ، استثناء من أحكام القوانين
التي تحدد سن الاحالة الى المعاش تنتهي خدمة العاملين المدنيين بالجهاز
الاداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة
والمعاهد الاقتصادية التابعة لها والهيئات القضائية والجامعات والمعاهد
العلمية ومراكز البحوث وغيرها من الجهات ، من العلماء وخريجي الأزهر
وخريجي دار العلوم من حملة ثانوية الأزهر او تجهيزية دار العلوم
وخريجي كلية الآداب من حملة ثانوية الأزهر وحامل الصلابة المؤقتة
او العالمية على النظام القديم غير المسبوق ثانوية الأزهر ببلوغهم سن
الخامسة والستين .

كما استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢) التي تنص على أن
« يسرى حكم المادة السابقة على الطوائف المشار اليها فيها اذا كانوا في
الخدمة وقت العمل بهذا القانون او كانوا قد التحقوا بالمعاهد الأزهرية
قبل العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر ثم
توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة بعد تاريخ العمل
بهذا القانون . »

ولاحظت الجمعية العمومية أنه بالنسبة الى مدى احقية الحاصلين
على الاجازة العالية من جامعة الأزهر في البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة

والستين في ظل الصل بأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه فقد تار خلاف في الرأي في شأنه تم استطلاع رأى الجمعية العمومية في خصوصه ، فصدرت فتاوى تباينت الآراء فيها ، فضلا عن نظره أمام القضاء وصدرت بشأنه أحكام قضائية عديدة .

ولاحظت الجمعية العمومية أن هناك مشكل في نص المادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ يتعلق بمفاد عبارة (العلماء خريجي الأزهر) أساسه ما يذهب إليه النظر من أن العالم هو من بيده شهادة العالمية طبقا لأحكام قوانين الأزهر السابقة على القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ، وأن القوانين السابقة على القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، كانت تطلق اسم شهادة العالمية على الشهادة التي يحصل عليها المتخرج من كليات الأزهر المماثلة لكليات الجامعات الأخرى ، فلما صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها خص اسم شهادة العالمية بالشهادة المماثلة للدكتوراه ، فلما استخدم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ لفظ (العلماء من خريجي الأزهر) انصرف معنى العبارة في أذهان البعض إلى أن المقصود بها هو حملة شهادة الدكتوراه ، وظهر بهذا تباين شديد في حكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ ، إذ يفهم منه طبقا لهذه الوجة من النظر أن من يستفيد من حكم البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والستين هم حملة الدكتوراه من خريجي الأزهر وحملة الليسانس والكالوريوس من خريجي كلية دار العلوم وكليات الآداب متى كان هؤلاء جميعا من حاملي ثانوية الأزهر ، ووجه المفارقة فيما أففى إليه هذا الفهم أن سوى بين حملة الدكتوراه من الأزهر وحملة الليسانس والكالوريوس من كليات الآداب ودار العلوم ، وأنه جعل مناه الحكم في الحالي هو الحصول على ثانوية الأزهر ، وإذا جاز الاعتبار بثانوية الأزهر بشأن الشهادة التالية لها وهى الليسانس والكالوريوس فلا يظهر مسوغ ولا مبرر فعل يجعل شهادة الثانوية لها هذا التأثير مع شهادة الدكتوراه التي يحصل عليها الدارس بعد الليسانس والماجستير .

وحلا لهذا المشكل يذهب رأى آخر إلى أن عبارة (العلماء من خريجي الأزهر) إنما تصدق أيضا على حملة الشهادة العالمية بحسبان أن تلك العبارة تجرى مجرى الغالب في الاستخدام العام ، وأن مناه تطبيق حكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ هو الحصول على ثانوية الأزهر وأن أساس هذا القانون إنما يرتكز على انصاف خريجي جامعة الأزهر الذين يقضون في المراحل الدراسية السابقة على التعليم العالي فترة تزيد على

تلك التي يقضيها أقرانهم في هذه المراحل من التعليم العام وذلك عوضا لهم عن التأخر في الالتحاق بالوظائف وحفزاً للطلاب على الالتحاق بالمراحل المختلفة للتعليم في الأزهر الشريف .

والحاصل أن المستفيد من حكم الاحالة الى المعاش في الخامسة والستين هم خريجو عدد من الكليات المحددة الأزهرية وغير الأزهرية متى كانوا جميعا من حملة الثانوية الأزهرية فشرط استفادة هؤلاء الخريجين من حكم مد السن الى الخامسة والستين هو سابقة حملهم لثانوية الأزهر وهذا هو الشرط الفارق بين !لاستفادة من الحكم وعدم الاستفادة منه . وهو يكشف أن حمل ثانوية الأزهر هو مناط الحكم ، مما يوجب التنبيه الى أن ليست الدكتوراه ما يصلح مناطا للحكم ، ومما يوجب ضرورة استبقاء التسوية بين من ينظر في امر توافر المناط أو عدم توافره في شأنهم . وهم خريجو الأزهر ودار العلوم وكليات الآداب .

وإذا كان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن إعادة تنظيم الأزهر قد نقل اسم شهادة (العالمية) من أن تكون شهادة اتمام الدراسة العالية بالجامعة الى أن تكون اسما على الشهادة المعروفة بالدكتوراه ، فإن ذلك لم يكن من شأنه أن ينقل مفهوم (العالم) من حامل الليسانس والبيكالوريوس الى حامل الدكتوراه في تطبيق القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ والا يكون هذا القانون الأخير قد سسوى بين دكتوراه الأزهر وبيكالوريوس الجامعات الأخرى الأمر الذي لا يظهر أن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ قصد اليه ، والذي يستتبعه النظام التشريعي للدولة كله فيما حرص عليه وأكده من المساواة بين الشهادات العالية لجامعة الأزهر والشهادات العالية للجامعات الأخرى . والحاصل أنه إذا كان لفظ (عالم) صار مدلوله متشابها فان اجلاء معناه يكون في اطار ترجيح المعنى الذي يتفق مع المستفاد من الهيكل التشريعي العام وأحكامه .

وإذا كان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ على ما سبق البيان خاطب خريجي كليات معينة بحكم مد سن المعاش الى الخامسة والستين ، وجعل مناط استفادتهم من هذا الحكم حصولهم على ثانوية الأزهر بحسبان أنها الشهادة السابقة على شهادة التخرج ، فليس يجوز في منطق القانون ذاته أن تكون شهادة الثانوية هي ذاتها مناط تطبيق حكم لا يخضع له الا حملة الدكتوراه ، وخاصة أن الدكتوراه شهادة ليس للحصول عليها عدد سنوات محدد مقرر سلفا بمنهج سنة بسنة كشأن شهادات التخرج فلا يرد وجه المقارنة بينها وبين غيرها على أساس سنوات الاعداد لها انما أورد القانون

حدا أدنى وحدا أقصى لسنوات اعدادها بغير تعيين سنوات منهجية محددة .
ومن ثم فإن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ يفيد نصه مد سن الاحالة الى
المعاش الى سن الخامسة .والستين بالنسبة لخريجي الأزهر الشريف
السابق حصولهم على ثانوية الأزهر الموجودون في الخدمة وقت العمل
بهذا القانون أو من التحقوا بالمعاهد الأزهرية قبل العمل بالقانون رقم
١٠٣ لسنة ١٩٦١ ثم توافرت في شأنهم الشروط المنصوص عليها في المادة
(١) من العمل بالقانون .

وبتطبيق ما تقدم على المعروضة حالاتهم ، واذ ثبت حصولهم على
الاجازة العالية من كلية الشريعة بالأزهر الشريف المسبوقة بالثانوية
الأزهرية ، فمن ثم فانهم يفيدون من حكم الاستثناء المشار اليه بالمادة (١)
من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانونين رقمي ٤٥ لسنة ١٩٧٤
و ٤٢ لسنة ١٩٧٧ .

والجمعية العمومية وهي تستظهر وجه الرأي السابق شرحه وترجحه
لنستعيد افتتاحها الصادر بجلستها المنعقدتين بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة
١٩٧٥ و ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ في هذا الشأن ، وتمدل عن افتتاحها
الصادر بجلستي ٧ من مارس سنة ١٩٨٨ و ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى احقية المعروضة
حالاتهم في البقاء في الخدمة حتى بلوغهم سن الخامسة والستين .
(فتوى رقم ٧٩٠ في ١٩٩٦/١٠/٥ جلسة ١٩٩٦/٨/٦ ملف رقم ١٣٣٤/٤/٨٦ ،) .

(٢٢٥)

جلسة ٦ من أغسطس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم - ضريبة الطائرات المبنية - رسم النظافة - منط فرضه - هذا الرسم دهن بعدى خضوع المطار للضريبة على الطائرات المبنية .

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن النظافة العامة - قانون الضريبة على الطائرات المبنية - المادة (٢١) منه تقضى باعفاء الطائرات المملوكة للدولة من الضريبة - منط الاعفاء للطائرات المملوكة للدولة هو تخصيصها للمنظمة العامة ايا كانت الجهة التي تملكها - تطبيق .

استنبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشرىق أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن النظافة العامة تنص على أنه « يجوز للمجالس المحلية فرض رسم اجبارى يؤديه شساغلو العقارات المبنية بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الايجارية وتخصص حصيلة هذا الرسم لشئون النظافة العامة ويشأ فى كل مجلس محلى بمرض قيمة هذا الرسم صندوق للنظافة يودع فيه حصيلة المبالغ المصصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة التاسعة وكذلك الاعساعدات التى تدرج فى ميزانية المجالس للصرف منها على أعمال النظافة » .

واستظهرت الجمعية العمومية بما تقدم أن المشرع ناط بالمجالس المحلية فرض رسم اجبارى يؤديه شاغلر العقارات المبنية بنسبة لا تجاوز ٢٪ من القيمة الايجارية تخصص حصيلته لشئون النظافة العامة ، وينشأ لذلك صندوق فى كل مجلس محلى يودع فيه حصيلة هذا الرسم وغيره من الموارد المشار اليها بالمادة المذكورة .

واستمرصت الجمعية العمومية سابق افتائها الصادر فى شأن مرض رسم النظافة المقرر بالقانون سالف الذكر وذلك بجلستها فى ٢٠/١١/١٩٨٥ (ملف رقم ٣٧/٢/٣١٥) وجلستها المتعقده فى ١٩/٣/١٩٩٣ (ملف رقم ٣٧/٢/٤١٤) وبتاريخ ٢٨/٤/١٩٩٤ (ملف رقم ٣٧/٢/٤٨٧) واخيرا جلستها المتعقده فى ١٦/٧/١٩٩٦ (ملف رقم ٣٧/٢/٣١٥) فتبين أن الافاء قد تواتر على أن مناط فرض هذا الرسم وهو وجود عقارات حددت قيمتها الايجارية وفقا لاحكام القانون الخاص بالضرائب على العقارات المبنية فى الجهات التى تسرى عليها تلك الضريبة

وأن فرض هذا الرسم رهين بمدى خضوع المقار للضريبة على المقارات
المبنية المقررة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

ولاحظت الجمعية العمومية أن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة
١٩٥٤ في شأن الضريبة على المقارات المبنية تنص على أن « يسفى من أداء
الضريبة :

(أ) العقارات المملوكة للدولة . . . »

وطبقا لما تقدم فإن مناط إعفاء العقارات المملوكة للدولة وفقا لهدا
النص أيا كانت الجهة التى تملكه هو تخصيصه للمنفعة العامة .

ولما كان المشرع أعفى العقارات المملوكة للدولة من أداء الضريبة
المفروضة طبقا للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ومن ثم فإنها تعفى نبطا من
الخضوع لرسم النظافة المقرر وفقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧
بشأن النظافة العامة .

وإذا كانت الهيئات العامة تدخل فى مفهوم الحكومة بمعناها الواسع
ومن ثم فإن العقارات المملوكة لها تتمتع بالإعفاء الوارد بالمادة سابق
الإشارة إليها .

فمن ثم تفدو مطالبة الوحدة المحلية لمدينة قها هيئة كهرباء مصر
أداء رسم النظافة فى الحالة الماثلة على غير سند من القانون الأمر الذى
تتعين معه رفضها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية تقضى العتوى والنشريع الى رفض المطالبة
المقدمة من الوحدة المحلية لمدينة قها بالزام هيئة كهرباء مصر أداء رسم
النظافة فى الحالة الماثلة .

د فتوى رقم ٨١٥ فى ١٢/١٠/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٨/٦ ملف رقم ١٨٧٧/٢/٣٣ .

(٢٢٦)

جلسة ٦ من أغسطس سنة ١٩٩٦

عهد اداری - تنفیذ - الالتزام بالتسليم - تبعه الهلاك تنتقل بالتسليم - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢٠٧ من القانون المدني تنص على أنه « ١ - إذا التزم المدين أن ينقل حقا عينيا أو أن يقوم بعمل وتضمن التزامه أن يسلم شيئا ولم يتم بتسليمه بعد إن أعذر فإن هلاك الشيء يكون عليه ولو كان الهلاك قبل الاعتذار على المائن » .

واسطهزت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما يقضي بأن تبعه الهلاك تنقل بتسليم الشيء، سواء كان هذا التسليم نقلا لحق عيني أو تأسيسا على عقد مقاوله فإذا لم يجر التسليم بقيت تبعه هلاك الشيء، موضوع التعاقد على مسئولية الملتزم بالتسليم .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وقائع النزاع ومن حيث أن جهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة قد دفع مسئوليته عن هلاك المعدات موضوع النزاع بأنه تم التسليم النهائي للأعمال موضوع التعاقد مع الهيئة القومية للاتصالات في ١٥/١٠/١٩٨٣ وأن الواقعة التي حدثت أثناءها التلفيات قد حدثت وفقا للمحضر المحرر عنها في ٢٣/١/١٩٨٤ أي بعد تمام التسليم ومن ثم فإن تبعه الهلاك تكون قد انتقلت للهيئة منذ تاريخ التسليم النهائي .

ومن حيث أن الهيئة القومية للاتصالات قد عجزت عن دفع مسئوليتها عن تبعه الهلاك وذلك بتقديم ما يفيد أن التسليم النهائي للعقد تم في تاريخ آخر غير ما ذكره جهاز الخدمة الوطنية الأمر الذي يضحى معه طلبها حريا بالرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلوكية واللاسلكية بالزام جهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة أداء مبلغ ٣٦١٧٦٤٥٠ جنية .

(فتوى رقم ٨١٧ في ١٢/١٠/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٨/٦ ملف رقم ٢/٣٢٦٦) .

جلسة ٧ من أغسطس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم جمركية - اتفاق التعاون الفني بين حكومتى مصر واليابان
١٩٨٣/٦/١٥ الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨٣ .

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - الأصل خضوع جميع الواردات للضرائب
الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات - الاستثناء ورود نص
بالإعفاء - الاتفاق وضع أسس التعاون الفني بين البلدين ومن بينها إعفاء المعدات والآلات
والمواد التى تزود بها حكومة اليابان لجمهورية مصر العربية من الضرائب والرسوم
الجمركية - تطبيق .

نئين للجمعية العمومية لندسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من
قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع اسى
تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفات الجمركية
علاوة على الضرائب الأخرى المقررة . وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ...
وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تسحق
بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها
ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء
الضرائب والرسوم ما لم ينص على خلاف ذلك فى القانون . كما تبين
للجمعية العمومية أن المادة (١) من اتفاق التعاون الفني بين حكومتى
جمهورية مصر العربية واليابان الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٥
والموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على
أن « تجتهد الحكومتان فى تنمية التعاون الفني بين البلدين » وتنص المادة
(٢) على أن « تقوم الحكومتان بعمل ترتيبات منفصلة بمقتضى هذا الاتفاق
بصيغة مكتوبة لتنفيذ البرامج الخاصة بالتعاون الفني ويتم الاتفاق عليها
بين الحكومتين » . وتنص المادة (٣) على أن « تقوم حكومة اليابان
بمقتضى القوانين واللوائح السارية فى اليابان وبناء على الترتيبات المشار
إليها فى المادة الثانية من هذا الاتفاق بالتعاون الفني فى المجالات التالية
على نفقتها ... » (د) تزويد حكومة جمهورية مصر العربية بالمعدات
والآلات والمواد ... » كما تنص المادة (٧) من ذات الاتفاق على أنه
« ١ - فى حالة تزويد حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية
بالمعدات والآلات والمواد تصبح ملكا لحكومة جمهورية مصر العربية ...

٢ - تقوم حكومة جمهورية مصر العربية باعفاء المعدات والآلات والمواد المشار إليها في الفقرة (١) عالية من الرسوم القنصلية والرسوم الجمركية والضرائب المحلية وغيرها من الالتزامات ذات الطبيعة المشابهة ٠٠٠ ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلاً عاماً في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص بإعفاؤها . وإن اتفاق التعاون الفني بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨٣ وضع أساساً عاماً للتعاون الفني بين البلدين ومن بينها إعفاء المعدات والآلات والمواد التي تزود بها حكومة اليابان حكومة جمهورية مصر العربية من الضرائب والرسوم الجمركية .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٤ بالموافقة على الخطاب المتبادل بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة قيمتها ٥٧٨٩ مليون يابانى تستخدم في سبيل المرحلة الثانية من مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب بمدينة الجيزة ، وهو اتفاق مبرم بين حكومتى الدولتين واستوفى إجراءات الدستورية . فمن لم يكون من تلك الترتيبات المنفصلة لتنفذ البرامج الخاصة بالتعاون الفني بين الحكومتين ويستظل تبعاً بالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في اتفاق التعاون الفني بينهما الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨٣ ودون الحاجة بأن الخطاب المتبادل بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٣ المشار إليه قد ورد خلافاً مما يفيد إعفاء المستلزمات والمعدات الواردة لمشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب بالجيزة من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة . إذ أن النص على ذلك في الخطاب لا يخرج عن كونه نصاً احتياطياً يؤكد الإعفاء وعدم النص عليه لا يعنى إعفاؤها المقرر بموجب اتفاق التعاون الفني المشار إليه .

لذلك

أسهمت الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع إلى إعفاء المعدات والمستلزمات الواردة لمشروع مياه الشرب والصرف الصحى لمنطقة المنيب بالجيزة من الضرائب والرسوم الجمركية .

(فتوى رقم ٥٩٨ في ١٩٩٦/٨/٨ جلسة ١٩٩٦/٨/٧ ملف رقم ٥٣٥/٢/٣٧)

جلسة ٧ من المحفل سنة ١٩٩٦

رسوم - رسم مساعدة الطلاب - عدم احقية بنك ناصر الاجتماعي في اقتضاء الرسم
واحقية صناديق التكافل الاجتماعي بالجامعات والمعاهد في اقتضاء هذا الرسم .

لقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ في شأن الرسم المذكور - لقانون تنظيم الجامعات ولائحته
التنفيذية - القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء بنك ناصر الاجتماعي كهيئة عامة .

التطور التشريعي لصندوق مساعدة الطلاب - إنشاء صناديق التكافل الاجتماعي - ولاية
تحصيل الرسم انتقلت الى هذه الصناديق - عدم احقية بنك ناصر الاجتماعي في اقتضاءها -
امر ذلك - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتواها
الصادرة بجلسة ١٩٨٤/١/٤ (ملف رقم ٢٧/٢/٢٤١) فيما انتهت
اليه من عدم احقية بنك ناصر الاجتماعي في اقتضاء الرسم المنصوص
عليه بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ من احقية صناديق التكافل
الاجتماعي بالجامعات والمعاهد المختلفة في اقتضاء هذا الرسم تنفيذاً
لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المعدلة بالقرار رقم ٢٦٥ لسنة
١٩٧٩ وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذه اللائحة وذلك تاسيساً على
أن البين من التطور التشريعي لصندوق مساعدة الطلاب أنه انشئ
بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ ثم ألغى بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١
بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي الذي حل محل الصندوق
في حقوقه والتزاماته ومن بينها اقتضاء الرسم الاضافي الذي تحصله
الكيانات والمعاهد من الطلاب ، ثم صدر قانون تنظيم الجامعات
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وناط باللائحة التنفيذية تحديد الرسوم التي يؤديها
الطلاب ، وصدرت تلك اللائحة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة
١٩٧٥ والمعدلة بالقرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ وعلى موجب من هذا
التعديل انشئت صناديق للتكافل الاجتماعي يكون من مواردها رسو ،
صندوق مساعدة الطلاب التي يؤديها طلاب الكلية أو المعهد . فأوضحت
ولاية تحصيل هذه الرسوم والصرف منها على الأغراض الاجتماعية
للطلبة معقودة للجامعات والمعاهد المختلفة ولم يعد لبنك ناصر
الاجتماعي أصل حق في اقتضاءها .

وتبين للجمعية العمومية مما تقسم انه لما كانت المعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم العالي - في النزاع المائل - قد أدت بطريق الخطأ الرسوم المحصلة من الطلاب لصالح صندوق مساعدة الطلاب الى بنك ناصر الاجتماعي بالمخالفة لاحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٩ وانه لا يسوغ اصدار حكم اللائحة في هذا السياق وانما يتعين احترامه والتقييد به فقد تعين ومن ثم على البنك رد هذه المبالغ الى الوزارة والتي يفتقر الاحتفاظ بها الى صحيح سند فأتونا .

ومن حيث انه عن المبالغ التي يتعين ردها وفقا لما هو ثابت بسجلات البنك ذاته ولم تقم وزارة التعليم العالي الدليل على عدم صحة ما ورد بها من بيانات في كالاتى : المعهد الفنى التجارى بقويسنا مبلغ ٢٦٨٧ر٥ جنيه ، والمعهد الفنى الصناعى للبصريات مبلغ ٦٨٨ جنيه ، المعهد الفنى الصناعى بالصنعاة مبلغ ٥٠٦٥ر٥ جنيه المعهد الفنى الصناعى لغزل ونسيج الحريف بامبابية ١١٠٣ جنيه . المعهد الفنى الصناعى للتليفزيون بدار السلام مبلغ ٢٠٢٧ر٨٥ جنيه . المعهد الفنى التجارى بالبروضة مبلغ ٠٩٤٤٤ جنيه ، المعهد الفنى الصناعى والحرف والمساحة بالجيزة مبلغ ٣٠٤١ر٥ جنيه المعهد الفنى التجارى بشبرا مبلغ ٤١١٧ر٥ جنيه فيكون مجموع المبلغ الذى يلتزم البنك برده هو ٢٨٦٦٤ر٨٥ جنيه .

الذات

اقتضت الجمعية العمومية للجمعية القومية للتشريع الى الزام بنك ناصر الاجتماعي برد مبلغ مقداره ٢٨٦٦٤ر٨٥ جنيه قيمة رسوم مساعدة الطلاب الى وزارة التعليم العالي .

(فتوى رقم ٦٠٢ في ١٩٩٦/٨/٨ جلسة ١٩٩٦/٨/٧ ملف رقم ٣٢٢/٢/٣٢) .

جلسة ٧ من أغسطس سنة ١٩٩٦

غرائب ورسوم جمركية - اتفاقية ملحقه بقانون - اعطاء من الضرائب والرسوم
الجمركية - اراج مؤقت *

قانون انجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ - المادتين ١٠١ و ١٠٢ منه - الاصل خضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الاخرى ما لم يرد نص بالاعفاء - جواز الافراج المؤقت دون تحصيل الضرائب والرسوم طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة - اتفاقيات الترخيص للبحث عن البترول الملحقه بالقوانين ١٥ لسنة ١٩٧٦ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٠ ، ٩٠ لسنة ١٩٨١ تجوز للشركات القائمة بالعمليات ولقاوليهم والمقاولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات باسيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والادوات والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والسلكات الثقولة من الخارج مع اعانهم من الضرائب والرسوم الجمركية المفردة عليها سريفة تقديم القرار من ممثل مسئول بالهيئة بان الرسية. الوارده من الخارج مقصور استعمالها على المراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى الاتفاقية الملحقه بكل قانون من تلك القوانين - تطبيق *

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان
المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن
" تخضع البضائع التي تدخل اراضى الجمهورية لضرائب الواردات
المقررة فى التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك
الا ما يستثنى بنص خاص " وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من
الضرائب والرسوم التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها
وفقا للقوانين والقوانين المنظمة لها " ولا يجوز الافراج عن اية
بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسوم المستحقة
ما لم ينص على خلاف ذلك فى القانون " وتنص المادة (١٠١) من القانون
ذاته على أنه " يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل للضرائب
والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة " ،
وتبين للجمعية العمومية أن المادة (١١٢) من الاتفاقية الملحقه بكل
من القوانين ارقام ١٥ لسنة ١٩٧٦ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٠ ، ٩٠ لسنة
١٩٨١ فى شأن الترخيص لموزير البترول فى التعاقد مع الهيئة المصرية
العامة للبترول وبعض الشركات للبحث عن البترول واستغلاله تنص
على أن " يسمح للهيئة وللمقاول وللشركة القائمة بالعمليات ولقاوليهم
والمقاولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقية
بالاستيراد من الخارج ويمفقون من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد

الآلات والمعدات والسيارات والمواد والامدادات والسلع الاستهلاكية والممتلكات المنقولة بعد تقديم اقرار من ممثل مسئول للهيئة بأن هذه الأشياء مقصور استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى هذه الاتفاقية .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع فى قانون الجمارك قد وضع أصلاً عاماً يقضى بخضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة ما لم يرد نص خاص باعفاؤها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة . وأن المشرع فى القوانين أرقام ١٥ لسنة ١٩٧٦ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٠ ، ٩٠ لسنة ١٩٨١ أجاز للشركات القائمة بالعمليات والتعامل معهم والمقاولين من الباطن الذين يعملون بسبيل العمليات باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والامدادات والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة من الخارج مع إعفائهم من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها شريطة تقديم اقرار من ممثل مسئول بالهيئة بأن الأشياء الواردة من الخارج مقصور استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى الاتفاقية الملحقه بكل قانون من تلك القوانين .

ومضى كان الثابت على ما تقدم أن مشمول البيانات الجمركية ارفاء - ١٠٧٥ ، ١٠٦٦ ، ٤٥٦ ، قد تم إعادة تصديرهم للخارج بالفعل وأن مشمول البيانات أرقام ٥٨٢ ، ١٧١٨ ، ١٨٠٣ قد تم إعادة تصديرهم مشمولهم وهو ما أقرت به مصلحة الجمارك بموجب - كتابها رقم ٨٢٠٥ بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٢ و ٨٠٩ بتاريخ ١٩٩٤/١/١٢ .

ومن حيث أنه عن مشمول البيانين الجمركيين رقمى ٧٥٣ ، ٧٥٤ فالأمر من الأوراق أنه تم إعادة تصدير مشمولها للخارج بموجب الاقرار الجمركى عن البضائع المصدرة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٥ الصادر من شركة بترول خليج السويس والمعتمد من الهيئة المصرية العامة للبترول .

ومن حيث أنه عن مشمول البيان الجمركى رقم ٥٨٤٦ وهو عبارة عن سيارة شيفروليه بيك اب ومهملات ومعدات حفر آبلر ، ومشمول

البيان رقم ٥٦١٨ وهو عبارة عن ورشة عائية وإن استيرادها ككلن بقصد تنفيذ العمليات الجارية بشأن البحث عن البنزول واستغلاله وتم الافراج عنها بضمنان الهيئة المصرية العامة للبتزول ومن ثم تحقق في هذا الشأن مناط الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية ويضمي مشمول البيانين انفى الذكر متمتعاً بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية الامر الذى تخدو معه المطالبة الماثلة عارية من صحيح سندها قانوناً حرية بالرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام الهيئة المصرية العامة للبتزول بأداء مبلغ مقداره .

(فتوى رقم ٦١٢ فى ١٠/٨/١٩٩٦ جلسة ٧/٨/١٩٩٦ ملف رقم ٢٢/٢٣٠٨) .

(٢٣٠)

جلسة ٧ من أغسطس سنة ١٩٩٦

اثبات - عب. الاثبات يقع على الدائن .

قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ -
عب. الاثبات على الدائن احكام الدائن في اليات مطالبه - اثر ذلك - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .
قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٦٨ ينص في المادة (١) أن على « الدائن اثبات الالتزام وعلى
المدين اثبات التخلص منه » .

واستظهرت الجمعية العمومية من النص المتقدم انه على الدائن
اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلص منه وهو تطبيق لاصل جوهرى
- معناه أن مدعى الحق عليه اثبات وجوده لصالحه قبل من يبدى الزامه
بمقتضاه ، فاذا اقام المدعى الدليل الكافى على ذلك كان على المدعى عليه
أن يقيم الدليل الداحض لأدلة المدعى النافى لدعواه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن البنك المركزى المصرى قام
بخصم المبلغ محل النزاع من حساب منطقة كهرباء القاهرة على أساس
أنه رصيد قديم منذ عام ١٩٦٤ باسم ادارة الكهرباء والفاز . ودون
أن يقدم سنداً لهذا الدين رغم استحقاقه من قبل ادارة الفتوى متذرعاً
بأنه جارى الكشف عن حساب الادارة المذكورة وأنه سيتم الموافة
فى حينه .

وإذا كان الثابت من الأوراق أنه ليس ثمة مطالبات فى شأن
المبلغ من قبل البنك قبل اجراء الخصم فى ١٩٩٢/٣/٤ على الرغم من
مضى أكثر من ثلاثين عاماً على وجود هذا الرصيد فى حساب ادارة
الكهرباء والفاز لمدينة القاهرة ، ولم تكن هناك أية اشارة اليه
فى المراجعات والمصادقات السنوية لحساب الهيئة لدى البنك ، وحلول
المؤسسات الثلاث المشار اليها محل الادارة المذكورة ثم ادماجها فى
مؤسسة واحدة هى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء عام ١٩٦٤ ثم

حلول الهيئة محل المؤسسة الأخيرة علم ١٩٧٦ ، ودون صدور أية مطالبات لأى من هذه الجهات .

وإذ كان ما تقسم ولم يتم البنك المركزى المصرى الدليل على استحقاق هذا المبلغ قبل الهيئة ولم يتم باثبات أصل هذا الدين ، فإن قيامه بالخصم من حساب منطقة كهرباء مصر للمبلغ محل النزاع يغدو فاقداً لمسنده . متعيناً والحال كذلك إلزامه برد المبلغ الى الهيئة .

ولا حاجة فى هذا الصدد بما أشار اليه البنك من أن فتح أو إلغاء الحسابات للجهات الحكومية يتم بموافقة الإدارة المركزية لحسابات الحكومة وإنها وافقت على ما تم فى النزاع المائل بحسبان أن الموافقة على فتح أو إلغاء الحساب لا علاقة لها بانبيات الحقون فيما بين الجهات الادارية بعضها البعض التى تبقى محكمة بالقواعد العامة فى الاثبات .

المُلحَظ

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إلزام البنك المركزى المصرى برد مبلغ ١٠ و ٨٩١١٢٧ المخصوم من حساب منطقة كهرباء القاهرة فى النزاع المائل .

(فتوى رقم ٦١٩ فى ١١/٨/١٩٩٦ جلسة ٧/٨/١٩٩٦ ملف رقم ٢٤٤٦/٢/٣٢) .

(٢٣١)

جلسة ٧ من المحسطن سنة ١٩٩٦

مناقشات ومزايدات - ملاوطة صاحب العطاء الأقل - الهدف منها وآثارها في تحديد القيمة الحقيقية للعطاء، للوقوف على العطاء الأقل سعرا - انتحطت ذات القيمة المالية تصاف قيمتها الى العطاء .

قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ - المواد ٢ ، ١٦ ، ١٨ منه - كلفة الملائمة والمعاونة بين المتنافسين لتعيين صاحب العطاء الأقل على اساس موضوع - الاساس القيمة الرقمية للمطاولات اذ خلت من اى تحططات او اشتراطات يمكن تقييمها ماليا - وجود تحططات او اشتراطات يستوجب الحافة القيمة المالية لها قبل المظارنة - خطأ مادي في حراسة الشروط - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٣ ينص في المادة (٢) على ان ، تخضع المناقصة العامة لمبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة ، ، وينص في المادة (١٦) على ان ، لا يجوز بعد فتح المظاريف الدخول في مفاوضات مع احد مقدمى العطاءات في شأن تعديل عطاءه . ومع ذلك يجوز للجنة البت بموافضة مقدم العطاء الأقل المقترب بتحفظ أو تحفظات للنزول عن كل تحفظاته أو بعضها بما يجعل عطاءه متفقا مع شروط المناقصة بقدر الامكان ، كما يجوز للجنة مفاوضة صاحب العطاء الأقل غير المقترب بتحفظات للنزول بسعره الى مستوى أسعار المديق .

وتجرى المفاوضة في الحالتين المشار اليهما بقرار من السلطة المختصة ، وينص في المادة (١٨) على ان ، يجب ارساء المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شروطا الأقل سعرا ، .

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص المتقدمة وعلى ما جرى عليه افتاؤها بجلسة ١٩٨٧/١٢/١٩ ملف رقم (٣٦٠/١/٥٤) والذي تأيد بافتاءها في جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨ ان من الاسس التي يقرم عليها تعاهد الإدارة عن طريق أسلوب المناقصات ان يخضع هذا التعاهد لاعتبارات تتعلق بمصلحة المرفق المائية التي تتمثل في ارساء المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شروطا والأقل سعرا . وأن المشرع لذلك أجاز للجنة البت - بعد فتح المظاريف - مفاوضة صاحب العطاء الأقل

إذا كان مقترنا بتحففظ أو تحفظات للزول عن كل تحفظته أو بمعناها بما يجمع عطاءه متفقاً مع شروط المدققة بقدر الإمكان ، وإذا كان صاحب العطاء الأقل له هذه الأهمية لذلك يمين أن مجرى المفاضلة والمقارنة بين المتنافسين لتعيينه على أساس موضوعي بما يحق المساواة بين المتنافسين للوصول إلى صاحب أقل العطاءات - وترتيب أولويته بين العطاءات تبعاً لذلك وقد يكون هذا الأساس هو القيمة الرقمية لبندود العطاءات حينما تدخل جميع العطاءات من أي تحفظات أو اشتراطات يمكن تقييمها مالياً . يبي أن هذا الأساس لا يكفي وحده في حالة وجود تحفظات أو اشتراطات مالية مقترنة بكل - العطاءات أو ببعضها دون البعض الآخر ، ففي هذه الحالة لا يكفي بالقيمة الرقمية للعطاء لتحديد أولويته الحقيقية وما يترتب عليها من آثار ، بل يمين إضافة قيمة التحفظات والشروط الخاصة التي يمكن تقييمها مالياً أو ذات الأثر المالي إلى قيمة العطاء الرقمية للوصول إلى القيمة الحقيقية والفعلية للعطاء مما يؤدي في النهاية إلى تحديد صاحب العطاء الأقل سعراً والذي أجاز المشرع مفاوضته للزول عن كل أو بعض تحفظاته وهي مرحلة تالية لتحديد أولوية العطاءات للوصول إلى صاحب أقل العطاءات سعراً وأفضلها شروطاً . وإن مؤدى ما سبق إعلاء المساواة بين المتنافسين والمفاضلة بينهم على أساس موضوعية فلا تكون الأولوية التي يجري ترتيب العطاءات على أساسها محض أولوية خادعة تستند إلى قيمة لا تعبر عن حقيقة الحقوق المالية المطلوبة للمعاقد ، وإنما يبتغى كل متناقض من ورائها أن يظفر بمزية التفاوض مع جهة الإدارة باعتباره صاحب العطاء الأقل سعراً من حيث القيمة الرقمية ثم ينزل بعد ذلك عن تحفظاته ذات القيمة المالية أثناء التفاوض أو يتمسك بها تبعاً لما يتكشف له من موقف بقيمة المتنافسين . وأنه يمين لما تقدم الاعتداد بالتحفظات والشروط الخاصة بالعطاءات والتي يمكن تقييمها مالياً في مجال المقارنة بفيه تحديد صاحب العطاء الأقل .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه ولئن كانت كراسة الشريط والمواصفات للعملية المطروحة قد تضمنت - على سبيل الخطأ المادي - النص على توريد مصب خرسانة بالقائمة (٢) صفحة (٧٩) بند رقم (٩) على أن تكون بسمك ١٠ سم على حين تضمنت الرسومات التنفيذية أن يكون التنفيذ بسمك ١٠ سم ، وهذا الخطأ المادي هو من قبيل الخطأ البواح الذي يسهل على كافة المشتغلين بالنشاط معرفته ، وأثبت من الأوراق أن كل متناقض حدد سعره على أساس من هذا الفهم

لطبيعة العملية ، وبناء على ذلك تحفظ من تحفظ ، وسكت عن التحفظ من شاء ذلك .

وإذا كان التحفظ المشار إليه قيمة مالية من خلال التنسيب بين ما ورد في منطق البند في الكراسة وبين ما ورد في الرسومات التنفيذية فقد قامت لجنة البت بإضافة القيمة المالية للتحفظ إلى القيمة الرقمية لمطاعى الشركتين اللتين أوردتا تحفظاً في هذا الصدد وهما الشركتين صاحبتى العطاء رقم ٤/٢ ، ٤/٤ . ولم تقم اللجنة بعملية التنسيب هذه بالنسبة لمطاعى الشركة رقم ٤/١ بحسبان أن العطاء جاء خلواً من أى تحفظ في هذا الصدد ، وهو ما يتفق والفهم الصحيح لأحكام القانون سالفة البيان ، يظهر ذلك ويؤكد ما ثبت من أن - السعر الذى وضع لهذا البند في العطاء الذى تمت الترسية عليه وحسب منطق البند هو (١٢) جنيه . وقد أوردت الشركة صاحبة العطاء رقم ٤/٢ السعر حسب منطق البند ١٧ جنيه ثم تحفظت في شروطها ، ومن خلال التقرير الفنى والمالى في العملية أصبح قيمة السعر لهذه الشركة بعد حساب ١٧ جنيه للبند وهذا التقارب بين الرقمين يعطى دلالة على وضع الشركة في الحساب أن التنفيذ سيكون على أساس ما ورد في الرسومات التنفيذية وقد تأيد ذلك بمسلكها في المفاوضة حين قبلت التنفيذ بالسعر الوارد في العطاء وعلى أساس الرسومات التنفيذية .

ولا يغير مما تقدم ما أبدته الشركة صاحبة العطاء رقم ٤/٤ من رغبتها في التنازل عن التحفظ فذلك من قبيل التمديل في العطاء بعد فتح المظاريف وهو ما لا يجوز في ضوء أحكام القانون آنفة البيان .

وإذا كان ما تقدم فانه لا صحة لما اشارت إليه شعبة الجهاز المركزى للحسابات بمحافظة اليوم من أن لجنة البت لم يتم بتوحيد أساس التقييم بين المطاعى المقبولة ، ويكون ما انتهت إليه لجنة البت لم يتم بتوحيد أساس التقييم بين المطاعى المقبولة ، ويكون ما انتهت إليه لجنة البت من التوصية بإرساء المناقصة على الشركة هـ ما يتفق وهائب أحكام القانون .

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية للقسمى الفتوى والتشريع الى
صحة ما قامت به لجنة البيت من التوصية بارساء مناقصة انشاء
محطة المعالجة بالعدوى بمحافظة الفيوم على شركة هليو مصر
للمقاولات .

(فتوى رقم ٦٣٥ في ١٣/٨/١٩٩٦ جلسة ٧/٨/١٩٩٦ ملف رقم ٣٣٣/١/٥٤) .

أموال الدولة العامة - الانتفاع بها - كيفية نقله - مفهوم المال العام والمال الخاص .
 المادتين ٨٧ ، ٨٨ من القانون المدني - نقل الانتفاع بين الأشخاص القانون العام يكون
 بنقل الاشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل - لا يعتبر ذلك نزولا عن اطلاق الدولة
 او تصرفا فيها انما هو نقل للتخصيص من وجه من وجوه النفع العام الى وجه آخر من
 هذه الوجوه - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن
 المادة (٨٧) من القانون المدني تنص على أن « (١) تعتبر أموالاً عامة .
 المعارات والمنقولات التي للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة ،
 والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل او بمقتضى قانون أو مرسوم
 أو قرار من الوزير المختص » (٢) وهذه الأموال لا يجوز التصرف
 فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم ، وتنص المادة (٨٨) من القانون
 ذاته على أن « تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها
 للمنفعة العامة . وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار
 من الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتهاء الفرض الذى من أجله حصلت
 تلك الأموال للمنفعة العامة » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن الأصل في ملكية
 الدولة أو وحداتها أو مصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة
 معباً عنها إدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها وأن
 الاسماع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالاً
 للمال العام فيما أعد له ويتم رصدتها للمنفعة العامة بالفعل أو بمقتضى
 قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص كما يكون نقل الانتفاع بالأل
 العام بين أشخاص القانون العام نقل الاشراف - الادارى على هذه
 الأموال بدون مقابل ، ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن اطلاق الدولة ، -
 التصرف فيها انما هو نقل للتخصيص من وجه من وجوه النفع العام
 الى وجه آخر من هذه الوجوه وأن مفهوم المال العام يختلف من حيث
 الطبيعة عن مفهوم المال الخاص لأن المال العام ليس مملوكاً للدولة
 بذات السلطات التي تملكها الدولة أو الأفراد بالنسبة لما يملكونه ملكية
 خاصة لأن المال العام خارج عن إطار التعامل بموجب تخصيصه للذم

العام ويد الدولة عليه تقرب الى يد الامانة والرعاية منها الى يد التصرف والاستغلال وذلك حتى تنتهى صفته كمال علم بانتهاء تخصيصه لاي من وجوه النفع العام بموجب سند قانوني بذلك أو بالفصل اذ ان المال العام يتبع التخصيص نشأة وتغيراً وانقضاء .

ومتى كان الثابت على ما تقدم ان مصلحة الميكانيكا والكهرباء قد سلبت قطعة الأرض محل النزاع المائل والبالغ مساحتها ٢م١٢٤ مبنية الحدود والمسلم والمقامة عليها محطة محولات العريزية بإسنا محافظة قنا الى منطقة كهرباء الوجه القبلى التابعة لهيئة كهرباء مصر وذلك بفرض إقامة مساكن للعاملين بمنطقة الكهرباء بمرجب محضر التسليم المؤرخ ٧ . ٨ من يونيو سنة ١٩٨٠ ومنذ هذا التاريخ والهيئة تضع يدها عليها وانها مازالت مرصودة للأغراض المنوط بالهيئة تحقيقها وإن وجه المنفعة الذى أصبح على هذه الأرض لم ينحصر عنها بمقتضى سند قانوني يعتد به ولا كشفت ظروف الحال عن انقطاع تخصيصها للمنفعة العامة بالمعمل ومن ثم فلا يجوز لمديرية الشئون الصحية بقنا المطالبة بقطعة الأرض محل النزاع اذ أنه فضلاً عن تراخيها فى تقديم سند يستقيم به ادعائها بتلك المطالبة فان مصلحة الميكانيكا والكهرباء قد أقرت بقيامها بتسليم قطعة الأرض محل النزاع الى هيئة كهرباء مصر وأن ما يدعيه مديرية الشئون الصحية بقنا ليس له أساس من الصحة الأمر الذى تفدو منه مطالبتها هيئة كهرباء مصر بتسليمها هذه الأرض لا سند له من صحيح القانون .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى احقية هيئة كهرباء مصر (منطقة كهرباء مصر الوجه القبلى) فى بقاء استمرار تخصيص الأرض موضوع النزاع لمنفعتها العامة .

(فتوى رقم ٦٣٨ فى ١٩٩٦/٨/١٤ جلسة ١٩٩٦/٨/٧ ملف رقم ٢٤١١٧/٢/٣٣) .

ضرائب ورسوم جمركية .

لانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المادتين ٥ . ١٠١ منه - الأصل خضوع جميع البضائع التي تدخل ارض الجمهورية للضرائب والرسوم المقررة الا ما استثنى بنص خاص - جواز الاتراج المذهب عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية بقرار من وزير المالية - تطبيق

بين للجمعية العمومية لقسمى العتوى والتشريع ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل اراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما استثنى بنص خاص وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الافراج عن أية بضعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القانون . وتنص المادة (١٠١) من ذات القانون على أنه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بانشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسر الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما فى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مؤداه خضوع جميع البضائع التي تدخل اراضى الجمهورية للضرائب والرسوم المقررة الا ما استثنى بنص خاص ، ولم يجز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة . وغول المشرع وزير المالية الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية المقررة وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها فى هذا الشأن .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن النادى الاسماعيلى قام باستيراد مشمول البيانين الجمركيين رقمى ٢٩٥٤٤ لسنة ١٩٨٧ و ١٩٢ لسنة

١٩٨٩ . وقامت مصلحة الجمارك بتقدير الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها بمبلغ ٠٠٠٠ جنيها للبيان الأول ، للبيان الثاني وتم الافراج عنهما بضمان محافظة الاسماعيلية واذ قام النادي المشار اليه باصدار الشيك رقم ٠٠٠٠٠٠ بمبلغ ٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيها اداء لقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على البيانين الجمركيين آنفي الذكر . فمن ثم يكون النادي قد اوفى بمديونيته قبل مصلحة الجمارك وبرئت ذمته بما لا يسوغ مطالبة محافظة الاسماعيلية - بصفتها ضامنة للنادي المذكور بالمبلغ محل المنازعة الماثلة . ولا يقدر في ذلك ما ذهبت اليه المصلحة من تأشيرها على شهادة الافراج المؤقت للبيان الجمركي رقم ٠٠٠٠ لسنة ٠٠٠٠ من أنه في حالة عدم صدور قرار الاعفاء سيزاد مبلغ الضريبة من ٠٠٠٠ جنيها الى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ، اذ لا اثر لهذه الزيادة لانقضاء السبب الموجب لها من القانون أو الأوراق . الأمر الذي تفادى معه المطالبة الماثلة لا سند لها من اتفاق متعينة الرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام محافظة الاسماعيلية اداء مبلغ (١١٧٦٠٣٠٣ جنيها) الف ومائة وستة وسبعين وثلاثة قروش كفرق ضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيان الجمركي رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٩ محل المنازعة الماثلة .
(فتوى رقم ٦٥٣ في ١٨/٨/١٩٩٦ جلسة ٧/٨/١٩٩٦ ملف رقم ٢٣٠١/٢/٢٢) .

(٢٣٤)

جلد ٧ من اعداد سنة ١٩٩٦

اموال عامة - نقل ملكيتها .

هيئة البريد - قرار انشائها رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ - تحديد اصول الهيئة بالقرار الجمهوري رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ - قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة القومية للبريد - حلول الهيئة محل هيئة البريد في حقوقها والتزاماتها - انتقال العقار الى ملك الهيئة القومية للبريد يتبين اعتبارا من صيرورته اصلا من اصولها بالقرارات سالفة البيان - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (١) منه على ان « تنشأ مؤسسة عامة يطلق عليها هيئة البريد وتلحق بوزارة المواصلات يكون مركزها القاهرة ويجوز انشاء فروع لها بالأقاليم بقرار من وزير المواصلات » وتنص المادة (٨) على ان « يحدد رأس مال الهيئة بمجموع قيمة الاصول التي تعتمد لهذا الغرض بقرار من رئيس الجمهورية » كما تنص المادة (١٥) على ان « يعهد الى لجنة تعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير المواصلات بتقييم اصول البريد » ونفاذا لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بتشكيل اللجنة المشار اليها التي اقرت ان « انه فيما يخص بالأراضي والمباني ان تشريعات اعادة تنظيم المرفق لم نخرج به كونه ملكا للدولة ولهذا الاعتبار فضلا عن اعتبارات اخرى ضمنيتها اللجنة تقريرها ، ان تقيد الأراضي التي تشغلها الهيئة بسجلات مصلحة الاملاك الامرية وان يتم استلام الهيئة لها بمحضر تسليم وتسلم بمعرفة لجنة تشكل من مندوبين يمثلون الهيئة والمصلحة وان يكون استئصال الهيئة للأراضي عن طريق ايجار اسمى قدره جنيه واحد سنويا لمدة ٩٩ عاما قابلة للمديد وان يطبق ذلك على ما يستجد من اذاعات مستقبلا وبذلك تظل الأراضي التي تشغلها الهيئة ملكا للدولة واما المباني فتضاف قسمتها لرأس المال وقد بلغت ٣٥٢٧٣٤ جنيهها وانتهت اللجنة في تقريرها الى اعتبار مكتب بريد قاويوب ضمن اصول المؤسسة وقد وافق رؤس الجمهورية على هذه المذكرة في ١٩٥٨/٧/٣٠ وصدر به قرار رئيس الجمهورية ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ وبسند من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتعويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ وتنص في المادة (١) منه على ان « يحدد رأس مال هيئة البريد بمبلغ ٥٨١٤٠٠٠ جنيه فقط (خمسة ملايين

وثمانمائة وأربعة عشر ألف جنيه لا غير) . وقد تضمنت المذكرة المرفقة بهذا القرار « أن القرار يحدد رأس مال الهيئة في ١٩٦٨/٦/٣٠ بناء على ما انتهت اليه لجنة تقييم أصول وخصوم الهيئة » . واعتبرت اللجنة أرض ومبنى مكتب بريد قلوب ضمن أصول الهيئة . وأخيرا صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة القومية للبريد ونص في المادة (٣) منه على أن « يتكون رأس مال الهيئة من ١ - أموال هيئة البريد المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ » وتضمن المادة (٢٦) على أن « تحل الهيئة محل هيئة البريد المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أنه بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ بتقييم أصول هيئة البريد تكون قد آلت ملكية المباني التي تشغلها هيئة البريد - والواردة بالحصص الذي قامت به لجنة تقييم الأصول - ومن بينها مكتب بريد قلوب محل النزاع - للهيئة القومية للبريد وما انفك المكتب المشار اليه أصلا من أصولها بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ بتحديد رأس مال هيئة البريد وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة القومية للبريد بما لا يسوغ معه ادعاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر ملكية المكتب محل المنازعة الماثلة . ودون الحجاج بالعلاقة الإيجارية مع الهيئة وقيام الهيئة القومية للبريد بأداء قيمة الإيجار عن المكتب حتى ١٩٨٦/٦/٣٠ . إذ أن ملكيتها له ثبتت اعتبارا من أيلولته أصلا من أصولها وبذلك انتهت العلاقة الإيجارية بآيلولة المنفعة بشأنها أصلا من أصول الهيئة القومية للبريد . الأمر الذي بناه لها على موجب عدم مبنى المكتب محل النزاع الماثل وبيع انقاضه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الهيئة القومية للبريد في مبنى مكتب بريد قلوب المحطة وما يؤول عنه أرضا وانقاضا .

(فتوى رقم ٧١٧ في ١٩٩٦/٩/١ جلسة ١٩٩٦/٨/٧ ملف رقم ٣٣٧٧/٢/٣٣)

تخطيط عمراني - حظر البناء على الاراضي الزراعية - الاستثناء منه - مفهوم التقسيم في قانون التخطيط العمراني القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني - المادة (٣) منه تقضي بحظر إقامة مباني أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتغالا أي اجراءات في شأن تقسيمها - الاستثناء، الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ والأراضي الواقعة داخل الحيز العمراني للقري - سريان احكام القانون المذكور على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرار باعتمادها حتى تاريخ العمل باحكامه - مفهوم التقسيم في تطبيق احكام القانون المذكور - المشرع اخذ بالدلول المطلق للمفهوم التقسيم بأنه أية تجزئة للقطعة ارض داخل نطاق المدن الى اكثر من قطعتين حتى ولو كان ذلك لغرض المراض البناء والتعمير - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٢) من القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني تنص على أن « تحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ، أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي ، ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات في الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء .

(ب) الأراضي الواقعة داخل الحيز العمراني للقري « « وتضيف المادة (٣) من مواد اصدار القانون المشار اليه « تسري احكام القانون المرافق على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرارا باعتمادها حتى العمل به » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع حظر بموجب المادة (٢) المشار اليها إقامة أية مبان أو منشآت على الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات من شأنها تقسيم الأراضي الزراعية . واعتبر المشرع الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية في حكم الأراضي الزراعية . بيد أنه استثنى من هذا الحظر الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ . مع عدم الاعتداد بأية تعديلات يجري ادخالها على الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء . وغني عن البيان

أن الحظر والاستثناء منه هو ذاته ما نصت عليه المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . وتقضى المادة (٢) من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر بـسريان أحكامه على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرار باعتمادها حتى تاريخ العمل به في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٢ .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قطع التعاملات المطلوب شهرها في هذا الموضوع مشتقة من القطعة رقم (٢٢) الكائنة بحوض صالح أبو شنب رقم (٢٤) بزماء الخانكة وأفادت الوحدة المحلية لمركز ومدينة الخانكة بكتابها رقم ١٣٢ المؤرخ ١٩٨٩/٤/٦ الى مأمورية الشهر العقاري بالخانكة أن أراضي هذا الحوض هي أرض زراعية تقع داخل كردون مدينة الخانكة المعتمد بموجب القرار الوزاري رقم ٢٧٢ الصادر بتاريخ ١٩٧١/٦/١٧ ، فمن ثم تضحى هذه القطع من الأراضي الزراعية مستثناء من الحظر بعدم اقامة أية مباني أو منشآت عليها أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيمها ويندو من الجائز اتخاذ هذه الإجراءات في شأن تقسيمها باعتبار أن كردون مدينة الخانكة - الذي تقع هذه القطع داخله - معتمده من قبل ١٩٨١/١٢/١ .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالاجراء الذي اتخذته مأمورية الشهر العقاري بالخانكة بوقف إجراءات شهر مشروعات التعامل على هذه القطع لحين تقديم أصحاب الشأن في هذه المشروعات صورة مصدقا عليها من القرار الصادر بالموافقة على تقسيم هذه الأرض . فقد تبين للجمعية العمومية أن المادة (١١) من قانون التخطيط العمراني المشار اليه تنص على انه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالتقسيم كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن الى أكثر من قطعتين ، كما يعتبر تقسيما اقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المبنى متصلة أو منفصلة » . وتنص المادة (١٢) على انه « لا يجوز تنفيذ مشروع تقسيم أو ادخال تعديل في تقسيم معتمد أو قائم الا بعد اعتماده وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون أو لائحته التنفيذية » . وتنص المادة (١٣) على أن تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المعدلات التخطيطية والقواعد والشروط والأوضاع الواجب مراعاتها في تقسيم الأراضي وعلى الأخص في المجالات الآتية :

(١) نسبة المساحة اللازم تخصيصها للطرق والميادين والحدائق

والمتنزهات العامة دون مقابل من أرض التقسيم المعدة للبناء والتعمير . . .

(ب) عروض الشوارع بالتقسيم بمراعاة ما يحتمل من ازدياد السكن وحركة المرور وغيرها من الاعتبارات المتصلة بال عمران بالمنطقة التي يقع بها التقسيم والمناطق المجاورة لها « ٠٠٠ » كما تنص المادة (١٧) على أنه « اذا كان التقسيم لغرض أغراض البناء والتعمير أو كان واقعا أو مطلا على شوارع قائمة أو مستطرفة أو كان لا يتطلب إنشاء شوارع مستجدة فيكفى لاعتماده موافقة الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم للوحدة المحلية متى تحققت من استيفائه للشروط والأوضاع التي تعددها اللائحة التنفيذية ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه » وتنص المادة (٢٢) على أن « يحظر على المقسم بنفسه أو بواسطة غيره الاعلان عن مشروع التقسيم أو التعامل في قطعة أرض من أراضيه أو أى شطر منه الا بعد أن يودع بمكتب الشهر العقارى صورة مصدقا عليها من الفرار الصادر باعفاء التقسيم ومرفقانه وشهادة من الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم تثبت انمام تنفيذه للمرافق العامة على الوجه المبين في قرار اعتماد التقسيم واللائحة التنفيذية أو أدائه نفقات المرافق العامة المذكورة أو تقديمه ضمانا مصرفيا بتكاليف تنفيذها » على أنه في حالة التقسيم طبقا للمادة (١٧) من هذا القانون فيكتفى بتقديم صورة مصدق عليها من الموافقة على التقسيم الى مكتب الشهر العقارى » .

ومفاد ما نقسم ان المشرع حدد المقصود بالتقسيم فى تطبيق احكام قانون التخطيط العمرانى بأنه كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن الى أكثر من قطعتين . كما اعتبر تقسيما اقامة أكثر من مبنى واحد وملحقانه على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني متصلة أم منفصلة وحظر تنفيذ مشروع التنفيذ أو ادخال أى تعديل فى تقسيم معتمد أو قائم الا بعد اعتماده وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون أو لائحته التنفيذية . ومن ثم يكون المشرع قد أخذ بمبدل مطلق لمفهوم التقسيم فاعتبر أية تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن الى أكثر من قطعتين تقسيما حتى ولو كان ذلك لغرض أغراض البناء والتعمير حسبما نصت على ذلك المادة (١٧) من القانون . الأمر الذى يقف مع التعامل الوارد على القطع المشتقة من النقط (٢٢) من حوض صالح أبو شنب رقم (٢٤) بزماء الخانكة قد ورد على قطع مجزأة من قطعة أصلية ويشملها مفهوم التقسيم الذى أطلقه المشرع فى قانون التخطيط العمرانى . واذ تم هذا التعامل بعد العمل بالقانون حسبما أفصحت عن ذلك الأوراق . لذلك تضحى مطالبة مأمورية الشهر العقارى بالخانكة أصحاب الشأن بتقديم صورة مصدق عليها من الموافقة على التقسيم متفقة واحكام القانون المشار اليه . سيما وأن المشرع فى المادة (٦٧) من القانون المذكور قد نص

على أن يعاقب بالحبس أو بالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من يخالف أحكام المادة الثانية والعشرين سالف الإشارة إليها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع
الطلبين رقمي ٣٨٨ لسنة ١٩٨٨ و ٣٨٩ لسنة ١٩٨٨ بأشهار ارث وبيع
بناحية الخانكة بمركز الخانكة - حوض صالح أبو شنب / ٢٤ لأحكام
القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون التخطيط العمراني .
فتوى رقم ٧١٨ في ١٩٩٦/٩/١ جلسة ١٩٩٦/٨/٧ ملف رقم ٨٧/١/٧ .

(٢٣٦)

جلسة ٧ من أغسطس سنة ١٩٩٦

فرائب ودسوم جمركية - الاعفاء منها تطبيقا لاتفاقيات مبرمة مع جهات اجنبية -
بقا. الاعفاء. في ظل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ تنظيم الاعفاءات الجمركية .
المادة (١٣) من القانون الفت الاعفاءات الجمركية المنصوص عليها في القوانين السابقة
عليه في غير ما اخلال بالاعفاءات الجمركية المقرره بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية
والجهات الاجنبية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١)
من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بالتخصيص لوزير البترول في التعاقد
مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة أموكو للزيت مصر في شأن
البحث عن البترول واستغلاله في مناطق خليج السويس والصحراء
الغربية ووادي النيل تنص على أن « يرخص لوزير البترول في التعاقد
مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة أموكو للزيت مصر بصفتها
مقاولا في شأن البحث عن البترول واستغلاله في مناطق خليج السويس
والصحراء الغربية ووادي النيل وذلك وفقا للشروط المرفقة والخريطة
الملحقة بها » . وأن المادة (٢) تنص على أن « تكون الأحكام الواردة في
المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ والملاحق
(ج) من الاتفاقية قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من أى تشريع
مخالف لها » . وتنص المادة الخامسة من اتفاقية البحث عن البترول
واستغلاله في بعض مناطق خليج السويس والصحراء الغربية ووادي النيل
بين حكومة جمهورية مصر العربية والمؤسسة المصرية العامة للبترول
وشركة أموكو للزيت مصر على أن « تكون شركة بترول خليج السويس
(جابكو) التي أنشأتها المؤسسة وأموكو في ٣١ يوليو سنة ١٩٦٥ كشركة
مصرية من شركات القطاع الخاص لا تحقق أرباحا والمسجلة في ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٦٦ برقم ١٣٢٦٨٠ هي الشركة القائمة بالعمليات » . وتنص
المادة الثانية عشرة من الاتفاقية على أن « (أ) يسمح للمؤسسة وللأموكو
وللشركة القائمة بالعمليات وللقانونيين والمقاولين من الباطن ، الذين
يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقية بالاستيراد من الخارج ،
مع اعفائهم من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات
والسيارات والمواد والامدادات والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية
والممتلكات المنقولة بعد تقديم اقرار من ممثل مسئول للمؤسسة بأن هذه

الأشياء المستوردة مقصور استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى هذه الاتفاقية ٠٠٠٠ (ج) تشمل الرسوم الجمركية في خصوصية استعمالها في هذه الاتفاقية كافة الرسوم الجمركية أو الضرائب أو الفرائض الضريبية (باستثناء ما يدفع للحكومة نظير خدمات فعلية أدت) التي يستحق أداؤها بسبب استيراد الشيء أو الأشياء المقصودة •

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالإعفاءات الجمركية بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية الإقليمية والجهات الأجنبية ، يعمل بالأحكام المنظمة للإعفاءات الجمركية الواردة بهذا القانون ويلقى كل ما يخالف ذلك من إعفاءات جمركية وعبرها من الضرائب والرسوم الملحق بها المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية ٠٠٠٠ » •

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع أجاز للهيئة المصرية العامة للبترول - التي حلت محل المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة أموكو للزيت وشركة بترول خليج السويس (جابكو) ولقاوولهم والمقاولين من الباطن . الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقية باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والإمدادات والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة من الخارج معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة وذلك بعد تقديم أقرار من ممثل مسئول بالهيئة بأن هذه الأشياء مقصور استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى الاتفاقية المبرمة في هذا الشأن والتي أسبغ عليها المشرع قوة القانون واستثنائها من أحكام أى تشريع مخالف •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن شركة بترول خليج السويس قامت باستيراد مشمول البيانات الجمركية محل النزاع المائل من الخارج بفرض تنفيذ العمليات الجارية بموجب الاتفاقية المشار إليها وأقرت الهيئة المصرية العامة للبترول ، فمن ثم يكون قد تحقق في شأنها مناهات الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية • وغنى عن البيان في هذا الشأن أنه لا وجه لمظنة أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية ألغى الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في القوانين السابقة عليه وإعادة تنظيمها دون أن يتضمن إعفاء الآلات والمعدات والمواد والإمدادات اللازمة لشركات البترول العاملة في مصر • ذلك أن المادة (١٣) من القانون صالط البيان إنما ألغت الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في القوانين

والقرارات المشار إليها بهذه المادة في غير ما اخلل بالاعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والجهات الأجنبية ولم تتضمن هذه المادة إلغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ الذى نص على أن تكون للمادة (١٢) من الاتفاقية المرفقة بها قوة القانون ويجرى نفاذها بالاستثناء من أحكام أى تشريع يخالف الأمر الذى يقتضى له أعمال حكمه وتنفيذ مقتضاه نزولا عند القاعدة الثابتة من أن الخاص يقيد العام ولا عكس . وعليه تغدو مطالبة مصلحة الجمارك الماثلة مجردة من صحيح سندها حرية بالالتفات عنها ورفضها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك الزام الهيئة المصرية العامة للبتروك اءاء مبلغ ١٥١٠٩١ جنيها (مائة وواحد وخمسين ألفا وواحد وتسعين جنيها) كضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيانات الجمركية المشار إليها .

(فتوى رقم ٧١٩ فى ١٩٩٦/٩/١ جلسة ١٩٩٦/٨/٧ ملف رقم ٢٢٩٣/٢/٢٢) .

جلسة ٧ من أغسطس سنة ١٩٩٦

مسئولية مدنية - مسئولية حارس الاشياء - اركانها .

القانون المدني - المادة ١٧٨ منه - الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير - الاخلال بذلك - الخطأ مفترض في جانبه - وجوب التعويض - كيفية الاعطاء - الالتزام بالتعويض - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٧٨ من القانون المدني تنص على أن « كل من يتولى حراسة اشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من اضرار » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير ، فإذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتمتع بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعفى من هذا الالتزام الا اذا أثبت أن الضرر وقع بسبب اجنبى رغم ما بدله من عناية في الحراسة كما أن المسؤولية تتحقق بتولى شخص حراسة شيء تقتضى حراسته عناية خاصة وبوفور الضرر بفعل الشيء ، فعند ذلك يكون الحارس مسئولا عن الضرر ويلتزم من ثم بالتعويض . وبتطبيق ما تقدم على وقائع النزاع يبين أن كابل الكهرباء المخصص لانارة المنطقة التي وقع بها الحادث هو من الاشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة وهو في حراسة هيئة نظافة وتجميل القاهرة ومن ثم فاذا تسبب احتراق هذا الكابل في اتلاف منشآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية التزمت هيئة نظافة وتجميل القاهرة بتعويضها عما أصابها من اضرار باعتبارها الشخص المعنوي المسئول عن حراسة هذا الكابل ولا يعفيها من هذه المسؤولية الا اثبات أن هذا الاحتراق كان بسبب اجنبى . ومن حيث أن هيئة نظافة وتجميل القاهرة قد دفعت مسئوليتها بأن دفاترها لم يثبت بها وقوع أية أعطال في هذه المنطقة في هذا التاريخ ، وهذا الأمر لم يثبت عدم صحته حيث ورد في محضر الشرطة الذي حرر عن الواقعة أن احراق الكابل نتج عنه هذه التلفيات ، ومن حيث أن كابل الكهرباء سبب الحادث هو في حراسة الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة

فإنها باتت مسئولة عن تمويل الهيئة القومية للاتصالات السلوكية واللاسلكية عما لحق بمنشأتها من أضرار وهو ما قدرته بمبلغ ٠٠٠٠٠٠٠

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة بأن تؤدي للهيئة القومية للاتصالات السلوكية واللاسلكية مبلغ ٠٠٠٠٠٠٠ عوضا لها عما لحق بمنشأتها من أضرار .

(فتوى رقم ٧٧١ في ١٠/٥/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٨/٧ ملف رقم ٢٢٩٨/٢/٣٢) .

(٢٣٨)

جلسة ٧ من أغسطس سنة ١٩٩٦

عقد اداری - تنفيذه - العقد شريعة المتعاقدين - وجوب تنفيذ ما اشتمل عليه العقد
بمسن نية المادتين ١٤٧ ، ١٤٨ من القانون المدني •
تطبيق

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٤٧ من القانون المدني تنص على أنه « العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ٠٠٠٠ » كما تنص المادة ١٤٨ من ذات القانون على أن « يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن مقتضى هاتين المادتين أنه بتلاقى إرادتي طرفي العقد يصبح مضمونه ملزما منهما ، فلا يجوز لأيهما أن يتنصل من التزاماته الناشئة عنه بإرادته المنفردة وإنما يتعين على كل منهما أن ينفذ التزاماته طبقا لمضمون العقد وأن يتوخى في ذلك حسن النية •

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وقائع النزاع ومن حيث أن التنازع من الأوراق أن هيئة كهرباء الريف تعاقدت مع محافظة الغربية على توصيل التيار الكهربائي لمملكتي مياه بهيت الحجارة والناوية • وبلغت التكاليف النهائية لعملية توصيل التيار الكهربائي لمحطة مياه الناوية مبلغ ١١٦١٥ جنيه قامت المحافظة بسداد مبلغ ٧٥٩٠ جنيه ومن ثم يستحق للهيئة مبلغ ٤٠٢٥ جنيه وهو الادعاء الذي لم تدحضه المحافظة ومن ثم باتت ملزمة بسداد مبلغ ٤٠٢٥ باقى تكاليف العملية •

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام محافظة الغربية بأداء مبلغ ٤٠٢٥ جنيه لبيشة كهرباء الريف كباقي قيمة توصيل التيار الكهربائي لمحطة المياه التابعة للمحافظة •

جلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٩٦

مجلس الدولة - تعيين في وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة - تحديد الأقدمية .

قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المادتين ٨٣ ، ٨٥ منه -
التعيين في وظيفة نائب رئيس المجلس ووكيل المجلس يكون بقرار من رئيس الجمهورية
بعد موافقة الجمعية العمومية للمجلس ويكون تاريخ التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة
الجمعية العمومية - تحديد الأقدمية في وظيفة نائب رئيس المجلس يكون بالنظر الى تاريخ
الموافقة المشار إليها - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (٨٣)
من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصت على أن « ٠٠ يعني
نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة
الجمعية العمومية للمجلس ٠٠ ، ويكون تاريخ التعيين والترقية من وقت
موافقة الجمعية العمومية أو المجلس المشار اليه حسب الأحوال » . كما أن
المادة (٨٥) تكفلت ببيان كيفية تحديد أقدمية التعيين في وظائف مجلس
الدولة فنصت على أن « تعين الأقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين
أو الترقية ٠٠ ، وتحدد أقدمية من يعينون من خارج المجلس في قرار
التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية ، ويجوز أن
تحدد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا
الدولة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في
وظائف مجلس الدولة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات
وبشرط الا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم في المجلس ٠٠ » .

وفي ضوء أحكام هاتين المادتين استعرضت الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع ما قرره الجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة
في ١ من يولية ١٩٩٦ من الموافقة على تعيين المعروضة حالته في وظيفة
نائب رئيس مجلس الدولة ، والسؤال عن تحديد أقدميته وفقا للقانون .
والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لتستفيد من ذلك أن الجمعية
العمومية لمستشاري مجلس الدولة قد اعتبرت أقدمية سيادته محددة في
وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة طبقا للمادة (٨٣) من قانون مجلس الدولة
من تاريخ موافقتها على تعيينه في هذه الوظيفة أى اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١
وتكون تالية على أقدمية المعينين معه في هذا التاريخ طبقا للمادة (٨٥)
من القانون المشار اليه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفى ضوء ما تقدم الى أن أقدمية السيد الأستاذ المستشار المروضة حالته محددة بتاريخ موافقة الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة على تعيين سيادته فى ١/٧/١٩٩٦ وتاليه لمن عينوا معه فى ذات التاريخ .

(فتوى رقم ٧٥٨ فى ٣/١٠/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٩/٢٥ ملك رقم ٩٣٦/٣/٨٦) .

قريبة - ضرائب ورسوم جمركية - الاعطاء، منها - جواز الافراج المؤقت .

وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات - الاعطاء، منها يكون بنصر خاص - استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - جواز الافراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات أو المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تتبعها وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار - من وزير المالية - الافراج مؤقت مقابل تمهيد بالسداد حال عدم صدور قرار بالاعطاء - عدم صدور القرار - التزام بالأداء - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تسفل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنصر خاص » وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للنوانين والقرارات المنظمة لها - ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل تمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أن « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لايعنى منها الا بنصر خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة وأجاز المشرع الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات أو المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية .

ومتى كان الثابت على ما تقدم أن مصلحة الجمارك قد أفرجت عن سيارة بيجو اسماعيل مشمول البيان الجمركي رقم ٢١٩٣٨/١٩٨١ أفرجا

مؤقتا برسم وزارة الداخلية - الإدارة العامة لامداد الشرطة دون تخصيص الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها وفقا للقوانين واللوائح نظير تمهدها بسداد تلك الضرائب والرسوم في حالة عدم صدور قرار باعفائها ، واذا الثابت أن السيارة سالفة الذكر لم يصدر قرار باعفائها من الضرائب والرسوم كما لم يتم اعادة تصديرها للخارج فمن ثم تفقد الضرائب والرسوم المستحقة عليها واجبة الاداء لصالح مصلحة الجمارك والمقدرة بمبلغ ١١٣٥٢ر٢٥٠ جنيه .

للك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الداخلية اداء مبلغ مقداره ١١٣٥٢ر٢٥٠ جنيه الى مصلحة الجمارك كضرائب ورسوم جمركية مستحقة على مشمول البيان الجمركي رقم ١٩٨١/٢١٩٣٨ .
(فتوى رقم ٧٩٦ في ١٠/٩/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٩/٢٥ ملف رقم ٣٦١٣/٢/٣٣) .

(٢٤١)

جلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٩٦

اصلاح زراعى - اختصاصات الهيئة - ولاية الهيئة بالنسبة للأراضي الزراعية والأراضي
البور الواقعة داخل الزمام - حدود تصرفات الهيئة .

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الإصلاح الزراعى وتعديلاته - قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - قانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير الطائرات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها .

المرتع قصر ولاية الهيئة العامة للإصلاح الزراعى على الأراضي الزراعية والبور الواقعة
داخل الزمام والأراضي الممتدة خارج الزمام الى مسافة كيلو مترين فى البيع والإيجار فقط -
ليس هنالك تفويض تسمح للهيئة بالمساهمة فى رأس مال الشركات أيا كان نوعها أو غايتها .
اختصاص الهيئة فى مجال رفع مستوى الانتاج الزراعى مقصور على من تؤول اليهم
ملكية الأراضي المستولى عليها ونظافة معبد فى تحسين حال المتعطلين بتلك الأراضي - انشاء
الشركات أو المساهمة فى رأس مالها يعين أن يكون فى حدود ذلك - الخروج على هذه
الأحكام - اثره عدم جواز قيام الهيئة بالتصرف - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى العنوى والتشريع أن المادة ٥٣ من
القانون المدنى تنص على أن « (١) الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع
الحقوق الا ما كان منها لازما لصفة الانسان الطبيعية وذلك فى الحدود
التي يقررها القانون » (٢) فيكون له ١ - ذمة مالية مستقلة .

٢ - اهلية فى الحدود التي يمينها سنده انشائه أو التي يقررها
القانون » . واستعرضت أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
وتعديلاته ، والذي تنص المادة (١٢) منه على أن تنشأ هيئة عامة تسمى
الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تكون لها الشخصية الاعتبارية وتبعية
وزارة الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضي ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس
الجمهورية وتكون لها ميزانية خاصة تلحق بالميزانية العامة للدولة .
وتتولى الهيئة عمليات الاستيلاء والتوزيع وإدارة الأراضي المستولى عليها
الى أن يتم توزيعها وفقا للقانون .

ويجوز للهيئة أن تمارس نشاطها اما بذاتها أو بواسطة ما تشرف
عليه أو تنشئه أو تساهم فى رأس ماله من شركات المساهمة والجمعيات
التعاونية .

وتسرى بالنسبة الى شركات المساهمة التي تساهم الهيئة في رأس مالها الأحكام المقررة بالفقرة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه . . . »

كما استعرضت أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الذي تنص المادة (١) منه على أن « تختص الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بما يأتي :

أولاً : تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي . . .

ثانياً : القيام بأعمال الاستيلاء والتوزيع . .

ثالثاً : تنفيذ ما يعهد به اليها من أعمال التوسع الأفقي بإصلاح الأراضي واستزراعها وتعميرها والتصرف فيها وفقاً للقانون .

سادساً : تعمير مناطق الأراضي التي تتولى الهيئة توزيعها . . . »

وتنص المادة (٤) منه على أن « مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وإدارتها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها في إطار الخطة العامة وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت الهيئة من أجله وفقاً لأحكام القانون ودون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية . . . »

واستعرضت أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها الذي ينص في المادة (٢) على أن « تنقسم الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة الى ما يأتي :

(أ) الأراضي الزراعية : وهي الأراضي الواقعة داخل الزمام والأراضي المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين التي تكون مزروعة بالفعل وكذلك أراضي طرح النهر . .

(ب) الأراضي البور : وهي الأراضي غير المزروعة الواقعة داخل الزمام والأراضي المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين . .

وتنص المادة (٤) على أن « تؤجر الأراضي الزراعية وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ، وفي المادة (٨) على أن « يتم التصرف بالبيع في الأراضي الزراعية وملحقاتها الخاضعة لأحكام هذا القانون بمعرفة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالممارسة أو بالمزاد العلني واستثناء من أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه تتضمن

اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافرها في المتصرف اليهم والمساحات التي يجوز التصرف فيها الى كل منهم وقواعد تقدير الثمن ومئة سداده وفوائده » ، وتنص المادة (٤٥) على أن « يجوز التصرف في الاراضي المبنية أو المشغولة بمنشآت ثابتة أو غير ثابتة الى شاغليها وذلك بطريق الممارسة وفقا للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية » ، وفي المادة (٤٦) على أن « يكون تأجير الاراضي الفضاء والتصريف فيها بطريق الممارسة أو المزاود العلني وفقا للقواعد والاجراءات والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية » ، وفي المادة (٥١) على أن « يجوز لوزير الاصلاح الزراعي واصلاح الاراضي أن يرخّص في تأجير بعض العقارات التي تسرى عليها أحكام هذا القانون أو في التصرف فيها بدون التقيد باحكامه وذلك اذا كان التاجر أو البئع الى الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد بالنسبة الى ما يحتاجونه من تلك العقارات لتنفيذ مشروعات تفيده في تنمية الاقتصاد القومي أو لدعم مشروعات قائمة منها ، أو لاقامة مشروعات ذات نفع عام عليها وذلك بمد موافقة الجهة الادارية المختصة . ويكون التاجر أو البئع في هذه الحالات بالأجرة أو الثمن وبالشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

واستظهرت الجمعية العمومية لقسمي الفئوي والنسريع من نص المادة (٥٣) سالفة البيان أن الأشخاص الاعتبارية تكون لها من أهليتي الوجوب والاداء ما يعينه لها سند انشائها أو نص القانون ولا تتجاوز أهليتها هذا التعين ، وأن البئع من استعراض أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع قصر ولاية الهيئة العامة للاصلاح الزراعي على الاراضي الزراعية والبور الواقعة داخل الزمام والاراضي الممتدة خسارج الزمام الى مسافة كيلو مترين في البئع أو الايجار فقط طبقا للشروط والأوضاع الواردة تفصيلا في القانون المذكور ولائحته التنفيذية ، وأنه ليس في نصوص القانون المذكور أو في قرار انشاء الهيئة ما يبيح لها المساهمة في رأس مال الشركات أيا كان نوعها أو غايتها .

كما تبين للجمعية العمومية ان اختصاص الهيئة العامة للاصلاح الزراعي طبقا لقوانين الاصلاح الزراعي وقرار انشائها في مجال رفع مستوى الانتاج الزراعي مقصود على من تؤول اليهم ملكية الاراضي المستولى عليها طبقا للقوانين المشار اليها ، وأن نطاقه محدد في تحسين حال المتفعين بتلك الاراضي ، ومن ثم فان انشاء الهيئة المذكورة للشركات أو المساهمة في رأسمالها يتعين أن يكون في حدود الاطار المشار اليه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قيام الهيئة بالمشاركة في رأس مال الشركة العالمية للثروة الحيوانية (التونسي سابقا) بحصة قدرها قيمة الأرض المرخص للشركة المذكورة بتملكها بسعرها المقرر عام ١٩٨٨ ومقابل حق الانتفاع وضع يدعا حتى عام ١٩٨٩ وما يستجد حتى تاريخ تحرير العقود في هذا الشأن لا يندرج ضمن التصرفات الموكولة الى الهيئة على سبيل الحصر في العوائق المشار اليها أو في قرار انشائها ، ويخرج عن الأغراض المنوطة بها حسبما سلف بيانه ، أخذا في الاعتبار أن الأرض المشار اليها ليست من أراضي الاستيلاء ، وأن الفرض من قيام الشركة لا يستهدف تحسين حال المنتفعين بالأراضي المستولى عليها ، الأمر الذي من مؤداه عدم جواز قيام الهيئة بهذا التصرف .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جوار مشاركة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في رأس مال الشركة العالمية للثروة الحيوانية (التونسي سابقا) .

(فتوى رقم ٨١٦ في ١٢/١٠/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٩/٢٥ ملف رقم ١٩٦/١/٤٧) .

(٢٤٢)

جلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٩٦

جامعات - استاذ متفرغ - كيفية تحديد المكافأة المستحقة له - الاستاذ القليل للأستاذ المتفرغ - استحقاق عضو هيئة التدريس الذي أمضى عشر سنوات في وظيفة استاذ الربط للمالي نائب رئيس الجامعة - عدم سريان هذا الحكم على الاستاذ المتفرغ الذي شغل وظيفة استاذ لمدة تقل عن عشر سنوات لا يستفيد من ذلك .

قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ مدلا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ استحدث بالمادة (٧٠) منه حكما يقضى بمنع عضو هيئة التدريس الذي أمضى عشر سنوات في وظيفة استاذ الربط المالي لنائب رئيس الجامعة - مناد استقالة الاستاذ المتفرغ من هذا الحكم هو شغله وظيفه استاذ ليل إحالته الى المعاش مدة عشر سنوات - لا يجوز استكمال المدة بعد الإحالة الى المعاش بعد انقطاع الخدمة بالإحالة - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لتقسي الفتوى والنشريع أن المادة (٦٤) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاضعة لهذا القانون هم (أ) الأساتذة (ب) الأساتذة المساعدون (ج) المدرسون « وينص البند ثالثا من المادة (٧٠) من ذات القانون المضاف بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ على أن « يستحق الأستاذ الذي مضى على شغله لوظيفة أستاذ مدة عشر سنوات الربط المالي لنائب رئيس الجامعة ما لم يكن يتقاضى مرتبا فعلياً يزيد على ذلك » وتنص المادة (١١٣) على أن « سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية » كما تنص المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه المستبدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ على أنه « مع مراعاة حكم المادة ١١٣ من هذا القانون يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة في المعاش ، ويتقاضون مكافأة مالية اجمالية توازي الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش ، مع الجمع بين المكافأة والمعاش » كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون للأستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للأستاذ وعليه واجباته ، وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع أجاز لعضو هيئة التدريس بالجامعة الاستمرار في القيام بالتدريس بها كأستاذ متفرغ بعد بلوغه سن انتهاء الخدمة ، وذلك لقاء جعل مالى قصده المشرع في بيان طريقة تحديده ألا يقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ لدى بلوغه سن الإحالة الى المعاش عما يتقاضاه مثيله . ومن ثم فإن هذا التحديد يجرى بأجال العناصر المالية للوظيفة التي كان يشغلها الأستاذ المتفرغ لدى بلوغه سن التقاعد من مرتب أصلي ورواتب وبدلات أخرى ، ثم يستنزل من الناتج مبلغ المعاش ويمنح الفرق كمكافأة لقاء استمراره في القيام بالتدريس بالجامعة وقد أكد المشرع في اللائحة التنفيذية المساواة بين الأستاذ المتفرغ وبأى أعضاء هيئة التدريس في الحقوق والواجبات وذلك فيما عدا المناصب الإدارية التي لا يجوز له تقلدها . وهو ما جرى عليه وأكده افتاء الجمعية العمومية من أن « المشرع إنما اعتد في حساب المكافأة بالمرتب والبدلات المقررة بجدول المرتبات للوظيفة وليس بتلك التي كان يتقاضاه العضو بالفعل من بلوغه سن التقاعد ، وهو ما يقتضى القول بزيادة هذه المكافأة كلما زاد المرتب والبدلات المقررة للوظيفة بينما تقل كلما زاد المعاش إذ لا يسوغ الاعتداد بما يطرأ على المعاش من زيادة وإغفال هذه الزيادة إذا ما طرأت على مرتب وبدلات الوظيفة لما ينطوى عليه ذلك من الانقصاص من الحقوق المالية للأستاذ المتفرغ عما هو مقدر لمثيله الأحدث منه مما يتنافى مع ما نوجبه المشرع من التسوية بينهما في جميع الحقوق عدا تقلد المناصب الإدارية » . بيد أن هذه المساواة التي أكدها المشرع بين الأستاذ المثيل لعضو هيئة التدريس والأستاذ المتفرغ في الحقوق والواجبات لا تحول دون التمييز بينهما بسننه من اختلاف مدلول الأستاذ المتفرغ عن مدلول الأستاذ إذ أن المركز القانوني الأول يخالطه عنصر السن ولا ينفصل عنه ، بمعنى أن الأستاذ المثيل للأستاذ المتفرغ هو حال من يتفق مع الأستاذ المتفرغ في المركز القانوني الذي كان يشغله لدى بلوغه السن المقررة للإحالة للمعاش دون ما يتراكم على هذا الحال من بعد من سنوات خدمة وبعلاواتها أو من ترقيات فهذا الأستاذ المثيل هو قرين الأستاذ المتفرغ الذي يتساوى به عند حساب مكافآته ، فإن اختلف الحالان امتنعت المساواة لاختلاف المراكز القانونية بينهما .

ولما كان ذلك وكان البند ثالثاً من المادة (٧٠) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليها استحدثت حكماً جديداً يمنح بمقتضاه المشرع عضو هيئة التدريس الذى أمضى مدة عشر سنوات في وظيفة أستاذ الربط المالى لئلا يترتب رئيس الجامعة . فمن ثم كان منطوق إفادة الأستاذ المتفرغ من هذا الحكم هو شغله وظيفة أستاذ قبل سن إحالته الى المعاش مدة عشر سنوات

فإذا شغلها مدة تقل عن عشر سنوات قبل إحالته الى المعاش فلا يكون الأستاذ عضو هيئة التدريس الشاغل لوظيفة أستاذ المدة المذكورة مثلاً له اختلاف مركزها القانوني لدى بلوغ الأستاذ المتفرغ سن الاحالة الى المعاش بما يتمتع معه قانونا المساواة بينهما * كما لا يسوغ قانونا السماح للأستاذ المتفرغ الذي لم يشغل وظيفة أستاذ عشر سنوات استكمال هذه المدة بعد إحالته الى المعاش اذ بهذه الاحالة تنقطع مدة خدمته بما لا يجوز له استكمالها حال كونه محالاً الى المعاش حيث لا مناصب وظيفية يشغلها او يتقلدها من بعد * ومن ثم فلا يفيد الأستاذ المتفرغ الذي لم يمض مدة عشر سنوات في وظيفة أستاذ قبل إحالته الى المعاش من حكم البند ثالثاً من المادة (٧٠) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ *

البيان

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية الاساتذة المتفرغين الذين أحيلوا الى المعاش قبل استكمالهم مدة عشر سنوات في وظيفة أستاذ من حكم البند ثالثاً من المادة (٧٠) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ *

(فتوى رقم ٨٤٣ في ٢٢/١٠/١٩٩٦ جلسة ٢٥/٩/١٩٩٦ ملف رقم ٢٦١/٣/٨٦)

- قطاع الأعمال العام - الشركات القابضة والتابعة - اختصاص مجلس إدارة الشركة للقبضة والجمعية العامة غير العادية ببيع أسهم الشركات التابعة لها - حدود كل منهما - عدم جواز التصرف بما يؤدي إلى خفض رأس المال عن ٥١٪ بمزول عن الجمعية العامة للشركة القابضة - مجلس الإدارة هو الذي يقوم بالبيع - موافقة الجمعية العامة غير العادية لا تعدو أن تكون إذنًا للمجلس المذكور الذي يقوم بالبيع .

قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولأجله التنفيذية - قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - سريان أحكام قانون قطاع الأعمال العام على الشركات القابضة والتابعة التي تتخذ شكل شركة المساهمة انخفاض نسبة المال العام في رأسمال الشركة التابعة عن نسبة ٥١٪ - اثره انحصار أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام عن الشركة وخضوعها لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثل الحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة - عدم سريان أحكامه على شركات قطاع الأعمال العام اعتبارًا من تاريخ صدور لوائحها الخاصة - سريان أحكامه فيما يتعلق بضوابط اختيار ممثليها في البنوك والشركات المشتركة حينما يسرى أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ - تطبيق .

استبان الجمعية العمومية لإقليمي الفتوى والتشريع أن المادة (٦) من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « لمجلس إدارة الشركة مباشرة كل السلطات اللازمة لتصرف أمور الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله . وذلك فيما عدا ما تختص به الجمعية العامة للشركة وللمجلس الإدارة في سبيل ذلك على الأخص ما يأتي : ٢٠٠٠ - إدارة محفظة الأوراق المالية للشركة ببيع وشراء بما تتضمنه من أسهم وصكوك تمويل وسندات وأية أدوات وأصول مالية أخرى ٤٠٠٠ - شراء أسهم الشركات المساهمة أو بيعها أو المساهمة في رأس مالها ٥٠٠ وتنص المادة (١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ على أن « يختص مجلس إدارة الشركة القابضة بتكوين وإدارة محفظة الأوراق المالية للشركة واستثمار أموالها سواء بنفسها أو من خلال الشركات التابعة لها وذلك في أي مجال يراه المجلس محققًا لأغراض الشركة وتنمية مواردها . وتكون محفظة الأوراق المالية من الاستثمارات الآتية : ٣٠٠٠ (٣) التصرف بالبيع في الأسهم التي

تملكها في الشركات التابعة وغيرها من الشركات ، كما تنص المادة (٢٥) من ذات اللائحة على أن « تختص الجمعية العامة غير العادية بما يأتي : ٠٠٠ خامسا : بيع كل أو بعض أسهم الشركة التابعة بما يؤدي الى خفض حصة الشركة القابضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام في رأس مالها عن ٥١٪ » .

واستظهرت الجمعية العمومية من أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية أن المشرع خول كلا من مجلس إدارة الشركة القابضة وجميعيتها العامة مجتمعة بهيئة غير عادية الحق في بيع أسهم الشركات التابعة لها ، بيد أنه عقد لكل منهما اختصاصا مستقلا في هذا النطاق ، فناطق بمجلس إدارة الشركة القابضة الاختصاص باستثمار أموالها وإدارة محفظة أوراقها المالية فيما وشراء بما تتضمنه من أسهم الشركات التابعة لها وغيرها من الشركات المساهمة في رأس مالها - إلا أن حدود هذه الكنة لا تتجاوز ما عقده المشرع من اختصاص الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة من بيع كل أو بعض أسهم الشركة التابعة بما يؤدي الى خفض حصة الشركة القابضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو بنوك القطاع العام في رأس مالها عن نسبة ٥١٪ باعتبار أن الجمعية العامة للشركة القابضة ، كممثلة لصاحب المال العام - وهو الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة - تمتد ولايتها الى متابعة الأموال التي تستثمر من خلال الشركة التابعة سواء من حيث ضمان تحقيق الاستثمار الأمثل لها أو من حيث استمرارها أصلا على ذمة مالكيها الأصليين . ومن ثم فإن تقرير التصرف في أسهم الشركة التابعة بما يخفض ملكية المال العام في رأس مالها عن ٥١٪ يجب الا يتم بمنأى عن ممثل المالك الأصلي لرأس المال وهو الجمعية العامة للشركة القابضة التي اتاح لها المشرع سلطات واسعة في القيام على شئون الشركة واستثمار رأس مالها والهيمنة عليه سواء باشرت الشركة القابضة الاستثمار بنفسها ، أم جرى ذلك من خلال الشركات التابعة لها بيد أن اختصاص الجمعية العامة غير العادية ببيع كل أسهم هذه الشركات أو بعضها بما يؤدي الى خفض حصة المال العام في رأس مالها عن نسبة ٥١٪ لا يعنى ان هذه الجمعية تجري البيع بنفسها وانما اختصاصها في هذا الشأن لا يعدو أن يكون اذنا لمجلس إدارة الشركة الذي يجري البيع ، باعتبار ذلك عملا من أعمال إدارة محفظة أوراقها المالية المنوطة به وشأن من شؤونها الذي يتولى تصريفه بمقتضى المادة (٦) من قانون الشركات قطاع الأعمال العام فيباشر المجلس ما هو مأذون فيه على ضوء السياسة العامة للشركة .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام تنص على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيتها شكل شركات المساهمة ، ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ » . وتنص المادة (١٦) من قانون شركات قطاع الأعمال العام على أن « تعتبر شركة تابعة في تطبيق أحكام هذا القانون الشركة التي يكون لاحدى الشركات القابضة ٥١٪ من رأس مالها على الأقل ٠٠٠ » كما تنص المادة (١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة » .

ومعاد ما تقدم أن قانون شركات قطاع الأعمال العام تسرى أحكامه على الشركات القابضة والشركات التابعة التي تتخذ شكل (شركة المساهمة) وتسرى أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على تلك الشركات فيما لم يرد بشأنه نص في قانون قطاع الأعمال العام باعتباره الشريعة العامة لها والإطار المرجعي الحاكم . ومن ثم فانه بانخفاض نسبة المال العام في رأس مال الشركة التابعة عن نسبة ٥١٪ تنحصر أحكام قانون شركات قطاع الأعمال عن هذه الشركات وتسير خالصة الخضوع لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه باعتباره الشريعة العامة الحاكمة لنشاط الشركات المساهمة ، على أن تتولى أجهزة الشركة المختلفة توفيق أوضاعها بما يتفق وخضوعها لأحكام هذا القانون . فتقوم بتعديل البيانات الخاصة بالمساهمين ورأس المال وتعاود النظر في نظامها الأساسي ولوائحها الداخلية في ضوء من ذلك .

ومن حيث انه عن مدى التزام شركات قطاع الأعمال العام بتطبيق أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثل الحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة ، فإن المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلي الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنوك المشتركة وشركات

الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية ، تؤول إلى الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام - بحسب الأحوال - جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التي تؤدي بها بما في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لمثل هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة في مجالس إدارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة في الداخل والخارج التي تساهم أو تشارك تلك الجهات في رأس مالها ، وتستثنى من ذلك المبالغ التي تصرف مقابل قيام الممثل بأعمال رئيس مجلس الإدارة التنفيذي أو عضو مجلس الإدارة المنتخب أو مقابل نفقات فعلية مؤداة في صورة بدل سفر أو بدل مصاريف انتقال أو إقامة متى كان صرفها في حدود القواعد والنظم المعمول بها في الجهة التي تباشر فيها مهمة التمثيل » وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تحدد كل جهة المكافآت التي تصرفها لممثلها سنويا سواء كانوا من العاملين بها أو من غيرهم وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى الذي يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء » وتنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه على أنه « مع مراعاة أحكام القوانين أرقام ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ و ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المنسار إليها ، تكون الاستعانة بالخبراء والمستشارين أصحاب الخبرة والكفاءة النادرة في الحكومة والقطاع العام بعد السن القانونية المقررة لترك الخدمة وفقا للضوابط الآتية : ... » وتنص المادة الثانية على أنه « يجوز تشغيل العمالة الماهرة والحرفيين في الحكومة والقطاع العام بعد السن المقررة لترك الخدمة وفقا للضوابط الآتية : ... » كما تنص المادة الرابعة على أن « يكون اختيار ممثلي المال العام في البنوك والشركات المشتركة وفقا للضوابط الآتية : ... » ٦ - تؤول كافة المبالغ - وأيا كانت صورتها أو تسميتها - التي تستحق لمثلي المال العام بالشركات المشتركة إلى جهاتهم التي يمثلونها ، وعلى أن تصرف لهم هذه الجهات مكافأة تمثيل بحد أقصى ٦٠٠٠ جنيه سنويا للشخص .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثلي الحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة قد صدر نفاذا لحكم القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه وتضمن نوعين من القواعد ، الأول يتعلق بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين والعمالة الماهرة والحرفية بعد بلوغهم السن المقررة لترك الخدمة في الحكومة والقطاع

العام . والنوع الثاني من هذه القواعد يتعلق بضوابط إختيار ممثل المال العام في البنوك والشركات المشتركة .

ومن حيث انه عن مدى التزام شركات قطاع الأعمال العام بقرار رئيس مجلس الوزراء آنف البيان فيما يتعلق بضوابط الاستماعة بالخبراء والمستشارين والعماله الماهره والحرفية بعد بلوغهم السن المقررة آنذك الخمسة ، فان المادة الرابعة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام تنص على أن « ينقل العاملون بكل من هيئات القطاع العام وشركاته الموجودون بالخلمعة نى تاريخ العمل بهذا القانون الى الشركات القابضة أو الشركات التابعة لها بذات أوضاعهم الوظيفية ... وتستمر معاملة هؤلاء العاملين بجميع الأنظمة والقواعد التى تنظم شئونهم الوظيفية وذلك الى أن تصدر لوائح أنظمة العاملين بالشركات المنقولين اليها طبقا لأحكام القانون المرافق خلال سنة من التاريخ المذكور » . وتنص المادة الخامسة من ذات القانون على أنه « مع عدم الإخلال بما ورد فى شأنه نص خاص فى هذا القانون أو فى القانون المرافق لا يسرى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالشركات الخاضعة لأحكام القانون المرافق وذلك اعتبارا من تاريخ العمل باللوائح المشار اليها » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع استصحب الأنظمة الوظيفية التى كانت تطبق أحكامها على العاملين بهيئات القطاع العام وشركاته وأخضع لها العاملين بالشركات القابضة والتابعة وذلك الى حين أن تصدر هذه الشركات لوائحها الخاصة . ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ صدور هذه اللوائح لا تسرى الأنظمة الوظيفية الخاصة بالعاملين بالقطاع العام على العاملين بشركات قطاع الأعمال العام ، كما لا تسرى عليهم - تبعا - الأنظمة الوظيفية المرتبطة بها ومنها القواعد التى تتعلق بضوابط الاستماعة بالخبراء والمستشارين والعماله الماهره والحرفية بعد بلوغهم السن المقررة كترك الخدمة الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه ، ذلك أن لشركات قطاع الأعمال العام ، فى نطاق مباشرة نشاطها ، طبيعة مميزة تفرقها عن شركات القطاع العام وتقربها من شركات المساهمة الخاصة ، ولذلك مكن المشرع لها بقدر كبير من الاستقلال فى ادارة شئونها وتصريف امورها وقدر أقل من هيمنة السلطات الوصائية عليها . ولا ريب أن الضوابط التى تضمنتها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ فيما يتعلق بالاستماعة بالخبراء والمستشارين والعماله الماهره والحرفية يعتبر من صميم أعمال الادارة التى هدف القانون

رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار اليه الى اسنادها الى الأجهزة المختلفة للشركات الخاضعة له .

ومن حيث انه عن مدى سريان قواعد اختيار ممثل المال العام في البنوك والشركات المشتركة الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ على شركات قطاع الأعمال العام ، فان الجمعية العمومية استعرضت افتتاحها السابق الصادر بجلستها المنعقدتين في ٦ يولية سنة ١٩٩٤ و ٥ اكتوبر سنة ١٩٩٤ في هذا الشأن وتبين لها أن احكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتببات ممثل الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع في البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات - والتي صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ نفاذا له - تسري على ممثل شركات قطاع الأعمال العام في مجالس ادارة شركات الاستثمار او غيرها من الشركات . وذلك تأييدا لافتاء الجمعية العمومية المستقر على أن شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخلية في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام باعتبار المفهوم القانوني والتنظيمي للملكية الشعب المعرفة بكونها الملكية العامة ، فيعتبر من القطاع العام ما يعبر من الاشكال القانونية عن الملكية العامة . اذ أن قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وان حدد في مادة اصداره الاولى الشركات الخاضعة له من مجال تطبيق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فقد قضت مادة اصداره الثانية بحلول الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام التي نظمها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وبحلول الشركات التابعة محل شركات القطاع العام وانتقال ما لهيئات القطاع العام وشركاته الملقاة من حقوق الى الشركات القابضة والشركات التابعة لها ودل حكما هاتين المادتين على أن القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ استبدل تشكيلا بتشكيل وتنظيما بآخر دون أن يغير بذاته اوضاع الملكية العامة ولا صفة الملكية العامة للأموال التي تقوم عليها هذه التشكيلات ولا نسبتها الى الشعب طبقا للمفهوم الدستوري المشار اليه في المادتين ٢٩ و ٣٠ منه . ومن ثم فان انتقال عدد من الشركات من الخضوع للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته الى الخضوع لقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لا يفيد بذاته انحسار وصف القطاع العام عن هذه الشركات كما ان عدم انطباق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على هذه الشركات لا يفقدها بذاته ذلك الوصف ما بقيت به اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة ٢٩ من الدستور . وبناء عليه فان احكام القانون

رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبآت ممثل الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات تسري على ممثل شركات قطاع الأعمال في مجالس إدارات الشركات المشتركة . ولما كان ذلك وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ قد صدر نفاذا لحكم المادة الثانية من القانون المشار إليه ، فمن ثم فانه يسرى أينما يسرى القانون وتطبق أحكامه أينما يطبق ، الأمر الذي يتعين معه على شركات قطاع الأعمال الصام الالتزام بقرار رئيس مجلس الوزراء آنف الذكر وأعمال مقتضاه فيما يتعلق بضابط اختيار ممثل المال العام في البنوك والشركات المشتركة . وجدير بالذكر أن أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ لا تسري على شركات المساهمة الخاضعة لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ سواء ما تعلق منها بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وتشغيل العمالة الماهرة والحرفية أو ما تعلق بضوابط اختيار ممثليها في الشركات التي تساهم في رأس مالها . ذلك أنها تستقل بوضع نظامها الأساسي ولوائحها الداخلية وفقا للمادة ٥٤ من القانون المشار إليه آنفا بعيدا عن أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ أو قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا : اختصاص مجلس إدارة الشركة القابضة ببيع أسهم الشركات التابعة لها في حدود نسبة ٤٩٪ من رأس مالها .

ثانيا : للجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة أن تاذن ببيع كل أسهم الشركات التابعة لها أو بعضها بما يؤدي الى خفض حصة الشركة القابضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام في رأس مالها عن ٥١٪ .

ثالثا : انخفاض حصة المال العام في رأس مال الشركة التابعة عن ٥١٪ يخرجها عن نطاق أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ويجعلها خالصة في الخضوع لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات

المسئولية المخفضة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بما يوجب عليها توفيق أوضاعها وفقا لأحكامه .

وابعا : أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من ضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين والعمالة الماهرة والحرفية لا تسرى أحكامه على شركات قطاع الأعمال العام اعتبارا من تاريخ صدور لوائحها الخاصة ، وتسرى أحكامه فيما يتعلق بضوابط اختيار ممثليها في البنوك والشركات المشتركة حيثما يسرى أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه .

(فتوى رقم ٨٤٤ في ٢٢/١٠/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٩/٢٥ ملف رقم ٤١٩/٢/٤٧) .

جهاز المدعى الاشتراكي - مصروفات الحراسة - وجوب ادراجها بالخصاب الختامي لموازنة الجهاز - المختص بالجهاز المركزي للمحاسبات بالرقابة على هذه الاموال - انتهاء الجمعية السابق في ١٩٩٥/٥/٤ بوجوب ادراج مصروفات الحراسة بالخصاب الختامي لموازنة الجهاز المذكور واختصاص الجهاز المركزي للمحاسبات بخصها - تأييد هذا الاقتاء لعدم طروء موجبات للمدول عنه .

قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المادة ٦٦ - الفرق بين الفتوى والتزاع عند العرض على الجمعية العمومية للسمى الفتوى والتشريع - جواز تصدى الجمعية العمومية للموضوع عند احالته اليها في صورة التزاع بين جهتين اداريتين بعد سبق ابدائها الراى فى شأنه كحظ راي .

فاستعرضت فتواها السابقة التى انتهت الى وجوب ادراج المصروفات اللازمة لادارة الاموال المفروضة عليها الحراسة والتى جرى قضاء محكمة القيم على تقديرها بواقع ٥٪ من صافى ايرادها السنوى بالحساب الختامي لموازنة جهاز المدعى العام الاشتراكي ، واختصاص الجهاز المركزي للمحاسبات بخصها .

واستندت الجمعية العمومية فى هذه الفتوى الى أن ما وكل الى المدعى الاشتراكي من مهام انما يخضع جميعه لرقابة مجلس الشعب وفقا لتصریح المادة ١٧٩ من الدستور بحيث لا يسوغ على أى وجه من الوجوه التحلل منها أو افرانها من مضمونها ، واذ عهد الى الجهاز المدعى العام الاشتراكي مهمة الاشراف على أعمال الحراسة طبقا للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وذلك بالصفة العامة التى يتصف بها أى بالصفة الوظيفية له ودون أن يرتبط ذلك بالشخص القائم عليها وهو مباشر تلك المهمة باعتبار ما نيط به من ولاية عامة مصدرها القانون وكونه ممثلا للسلطة العامة ويعاونه فى ذلك بعض الجهات العامة ، وان قيامه بأعمال ادارة تلك الاموال واستقلالها انما تتم لصالح المجتمع ، ومن ثم فان سلطته فى هذا الشأن ليست حرة طليقة دون قيود او ضابطات وانما تخضع لرقابة مجلس الشعب . وأنه اذا كانت المصروفات التى يحكم بها لمواجهة أعمال ادارة الاموال المفروضة عليها الحراسة انما يزيانها وصف المال الخاص بمجرد الحكم بها فلا تدخل ضمن الاموال المفروضة عليها الحراسة ، ومن ثم تضحى ايرادا أو موردا لجهاز المدعى العام

الاشتراكي ، مما يتعين القول بوجود إدراجها في الحساب الختامي لموازنة المدعى العام الاشتراكي حتى يمكن لمجلس الشعب أن يبسط رقابته على تلك الموازنة ايرادا ومصروفا ، كما لا مفر من أن يبسط الجهاز المركزي للمحاسبات ورقابته على تلك الأموال فمقتضيات حماية أموال الدولة تفرضه ، وذلك التزاما بأحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ الذي حل محل القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ مما لا وجه لاعادة ترديدها من جديد . والجهاز المركزي للمحاسبات هو القوام على الرقابة المالية على أموال الدولة كلها والأشخاص العامة كافة وعلى المساهمات الصامة في عدد من الهيئات الأهلية وذلك كله بوصفه المراقب العام على حسابات الدولة بكل هئاتها وجميع أنشطتها وهو عين السلطة التشريعية ووكيلها في أعمالها لرقابتها الدستورية على النشاط المالي للدولة وهيئاتها .

ولاحظت الجمعية العمومية أنه لم يطرأ من الموجبات ما يمكن معه المدول عن رأيها في فتاها السابقة ، كما لم ترفيما ساقه جهاز المدعى العام الاشتراكي حججا يدافع بها عن وجهة نظره ، لم تر في ذلك ما يتيح له التحلل من تلك الرقابة أو بغير وجه النظر في الموضوع المطروح الأمر الذي يتعين معه تأكيد الفتوى السابقة .

والحاصل أن الفتوى تتضمن بيانا لحكم القانون ، وهي تكشف حكم التشريع عند تحريك النص التشريعي الثابت بلفظة وعباراته على الواقع المغير المتنوع ، ووجه الالتزام في تطبيقها إنما يتأتى من أن حكم القانون ملزم واجب لإتباع ، في الحالات التي تعرض . ووجه الالتزام بشأنها يستمد من واجب الالتزام بحكم القانون ، الذي يسرى على الخاضعين لأحكامه وتمازسه جهات التنفيذ دون حاجة إلى صدور حكم قضائي في كل حالة بعينها ، ولا يجوز لخاضع لقانون أن يحاول التخفف من هذا الخضوع بدعوى أن له وجهة نظر في مدى انطباق حكم القانون عليه ، وأن وجهة نظره هي ما يتعين إتباعها والأخذ بها في تعاملاته ، أن الأمر في تقدير دلالة الأحكام إنما تتناوله الجهات المختصة والمنحصصة التي ناط بها النظام القانوني للدولة بيان وجه الصواب .

وإذا كان هذا الأمر يصدق على طلبات الرأي الواردة إلى الجمعية العمومية طبقا للمادة ٦٦ / ١ من قانون مجلس الدولة فإنه طبقا للمادة ٦٦/د تختص الجمعية بأبداء الرأي في الأنزعة التي تنشعب بين الجهات الإدارية بعضها البعض وذلك بدلا من استعمال الدعوى كوسيلة لحماية

الحقوق وفض المنازعات واضفى المشرع على رأيها صفة الفصل الذى يحسم النزاع بين جهتين ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على هذا الفصل أو معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية ، والرأى الصادر من الجمعية العمومية فى مجال المنازعة هو رأى نهائى حاسم للنزاع واجب النفاذ •

وقد استقرت الجمعية العمومية على أن مفهوم المنازعة بين الجهات الادارية لا تنحصر فحسب فى المنازعة على حق مالى وانما تتسع لتشمل المنازعة بين تلك الجهات حول تفسير نصوص القانون •

والجمعية العمومية وان نظرت الموضوع المائل طبقا للمادة ١/٦٦ فان ذلك لا يحول دون الاحتكام اليها طبقا للمادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة اذا ما ارتأى الجهاز المركزى للمحاسبات وجها لذلك •

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد افئاءها السابق الصادر بجلسة ٤ من مايو ١٩٩٥ وهو وجوب ادراج مصروفات الحراسة بالحساب الختامى الموازنة المدعى العام الاشتراكى • واختصاص الجهاز المركزى للمحاسبات بفحصها •

(فتوى رقم ٧٧٥ فى ١٠/٥/١٩٩٦ جلسة ٣٦/٩/١٩٩٦ ملف رقم ٣١٩/١/٥٤) •

(٢٤٥)

جلسة ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ودسوم جمركية - الانعفاء منها - اتفاقية .

وضع الشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ اصلا علما مؤداه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات - الانعفاء يكون بنص خاص - تحصل الضرائب عند ورود البضاعة - جواز الافراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة - اتفاق التعاون الفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ اعطى المعدات والمركبات ذات المحركات التي تقدمها هولندا والمرتبطة بمشروعات التعاون من كافة الضرائب والرسوم المقررة على الواردات - انتقال ملكيتها الى حكومة جمهورية مصر العربية بانتهاء التعاون بين الحكومتين - القرار مصلحة الجمارك بأن محل النزاع المخرج عنه شمولاً بالانعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية بحسبانه وابتداء من الخارج لاستخدامه في إطار الاتفاق المشار اليه - اثره - مطالبة الجمارك بالضرائب والرسوم تكون فائدة لسندها - تطبيق .

ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التشريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص . . . وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمنااسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل تمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أن « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة » كما تنص المادة (٥) من اتفاق التعاون الفنى بين جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ على أن « ستعفى حكومة ج . م . ع المعدات (المركبات ذات المحركات) والمعدات الأخرى التي تقسمها للحكومة الهولندية والمرتبطة بمشروع ما من كافة الرسوم على الواردات أو أى رسوم عامة أخرى » . وتنص المادة (٦) من ذات الاتفاقية على أن « ستظل كافة الآلات والمعدات التي تقدمها الحكومة الهولندية مملوكة لها طوال مدة المشروع وستنتقل ملكيتها الى حكومة ج . م . ع عندما ينتهى التعاون بين الحكومتين في هذا

المشروع ما لم تكن تلك الآلات والمعدات مطلوبة لبعض مشروعات التعاون الفني الأخرى التي تشترك فيها الحكومتين » .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك مؤداه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص بإعفاؤها ونحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الامراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة . كما تبين للجمعية أن اتفاق التعاون الفني بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا الموافق عليه بمرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ قد أعفى المعدات والمركبات ذات المحركات التي تعلمها الحكومة الهولندية والمربطه بإحدى مشروعات التعاون من لاهه الضرائب والرسوم المقررة على الواردات كما نفل ملكية هذه الآلات والمعدات الى حكومه جمهورية مصر العربية بانتهاء التعاون بين الحكومتين .

ومنى كان الشايت أن محل النزاع المائل قد أفرج عنه مشمولوا بالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية بحسبانه واردا من الخارج لاستخدامه في مشروع البان دمياط « ديلاو » في إطار اتفاق التعاون الفني بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ وهو ما أقرت به مصلحة الجمارك ذاتها ولم تضجده فمن ثم فانه يضحي متمتعا بالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة الأمر الذي تغدو معه مطالبة مصلحة الجمارك عادية من صحيح سننلها قانونا حرية بالرفض .

ولا ينال من ذلك قيام محافظة دمياط ببيع السيارات مشمول البيان الجمركي آنف الذكر بنقل ملكية الآلات والمعدات المعفاة عند نهاية التعاون بين الحكومتين الى جمهورية مصر العربية ومن ثم يضحي تصرف محافظة دمياط في السيارات محل المنازعة صادرا ممن يملكه وليس من شأنه زوال الإعفاء الجمركي عن تلك السيارات التي نقلت ملكيتها الى المحافظة متمتعة به وفقا لنصوص الاتفاقية سالفة البيان .

للك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجمارك بالزام محافظة دمياط اداء الرسوم الجمركية على مشمول البيان الجمركي المشار اليه .

(فتوى رقم ٢٧٧ في ١٠/٧/١٩٩٦ جلسة ١٩٩٦/٩/٢٦ ملك رقم ٢٤١٩/٢/٢٣) .

الفهـ كـ ارس

الفهرس الهجائى

رقم
المصلحة

رقم
القاعدة

(١)

اتحاد :

١ - اتحاد الإذاعة والتليفزيون

- ★ اتحاد الإذاعة والتليفزيون - هيئة عامة اقتصادية - محاسبة حكومية - رقابة مالية قبل الصرف .
- ★ المادتان ١ ، ٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية - المادة (٢٣) من ذات القانون قبل استبدالها بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ .
- ★ قانون المحاسبة الحكومية المنسار اليه أحض لسلطانه جميع وحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية - سبب ذلك : تدعيم الرقابة المالية على الانفاق قبل الصرف بالجهات الإدارية واحكام الرقابة على المال العام ايرادا ومصروفا - المشرع بسط نطاق الرقابة بحيث مد نطاق اختصاص وزارة المالية فى اعمال الرقابة المالية قبل الصرف الى حسابات جهات لم تكن تخضع أصلا لقانون المحاسبة الحكومية - نتيجة ذلك : خضوع الهيئات العامة الاقتصادية للقواعد المالية المطبقة - اتحاد الإذاعة والتليفزيون هيئة اقتصادية - خضوعه للرقابة المالية من قبل وزارة المالية وذلك طبقا للقواعد المالية الواردة بلوائح هذا الاتحاد ونظمه المالية دون القواعد الحكومية - تطبيق .

١٢٠

١١٣

٢ - الاتحاد المصرى للتأمين

- ★ الاتحاد المصرى للتأمين - اتحاد مهنى - رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .
- ★ المادة (١) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ - المادة (٣) من ذات القانون - المادة (٢٥) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر .
- ★ خضوع الاتحاد المصرى للتأمين لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات باعتباره اتحادا مهنيا - أساس ذلك : ناط المشرع بالجهاز المركزى للمحاسبات الرقابة على الأموال العامة كما حدد الجهات التى يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة لها على سبيل الحصر - نتيجة ذلك : تحصر رقابة الجهاز اذ لم تكن أموال الجهة أموالا عامة أو لم

رقم
الصفة

يرد ذكرها ضمن الجهات المحددة في نص المادة (٣)
سالف الإشارة إليها - عمدة النظر في الموضوع المروض
هو تقدير ما اذا كان الاتحاد المصري للتأمين يلحق به
وصف المهني أم ينحصر عنه - سبب ذلك : أن الاتحاد
لا يندرج ضمن أي من الجهات المنصوص عليها في
البند ١ ، ٢ ، ٣ من هذه المادة - المستفاد من نص
المادة (٢٥) سالف الذكر أن المشرع أجاز لشركات
التأمين أن تنشئ فيما بينها اتحادا تكون عضويته قاصرة
على الشركات العاملة في مجال التأمين - توافق وصف
المهني للاتحاد - تطبيق .

٨٢

(٢٨)

آثار :

★ آثار - طرق عامة - حماية الآثار - نزاع - المنافع
المقصودة من حماية الآثار بإنشاء سور حوله متقدمة على
الأضرار المألوف بترتيبها على إقامته .

★ المواد ١٠ ، ١٢ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن
الطرق العامة - المواد ٣ ، ٥ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢١ من
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون حماية
الآثار - المواد الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية
رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار -
المادة (١) من قرار وزير الثقافة والإعلام رقم ٣٦٢
لسنة ١٩٧٢ بشأن إخضاع قطعة أرض بناحية أبو زعبل
عرب المليقات والصوالحة مركز شبين القناطر للقانون
رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥١ في شأن حماية الآثار .

★ المشرع بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ أولى الأراضي
الواقعة على جانبي الطرق الصبامة والطرق الرئيسية
والطرق الاقليمية رعاية خاصة - دليل ذلك : عدم جواز
إقامة أية منشآت على تلك الأراضي - صيب ذلك :
حتى لا تحدد تلك المنشآت من خط النظر لقائدي
السيارات - المشرع في الوقت ذاته بموجب قانون حماية
الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ كفل رعاية وحماية خاصة
للآثار - دليل ذلك : إنشاء مجلس أعلى للآثار يقوم على
حمايتها وحفظها - نتيجة ذلك : حظر إقامة منشآت
أو مرافق أو شق قنوات أو إعداد طريق في المواقع
أو الأراضي الأثرية - الحظر ورد بصيغة مطلقة على نحو
ينبسط الى استحداث الطرق وأعدادها ابتداء أو إجراء

رقم القاعدة	رقم المادة
(٢٠)	٥٨

اية توسعات على طرق قائمة وموجودة بالنقل - مؤدى
ذلك - أن المشرع قدم الحفاظ على المواقع والأراضي
الأثرية على المصلحة المتحققة من اعداد طريق في منطقة
معينة - تطبيق .

البيات :

١ - يراجع المبدأ رقم ٢٣٠ ص ٦٣٢

★ البات - عبه الاثبات يقع على الدائن .

★ قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يلقي بعبه الاثبات على
الدائن طبقاً لحكم المادة (١) منه - اخفاق الدائن
في اثبات مطالبته يجعلها حرة بالرفض - تطبيق .

(١٩٢) ٥٣٦

★ المادة (٢) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن
المنشآت الفندقية والسياحية .

★ المشرع حظر انشاء أو اقامة أو استغلال أو ادارة المنشآت
الفندقية والسياحية بغير ترخيص بذلك من وزارة
السياحة - وعلى وزارة السياحة اعتبار مشروع شاليهات
يود توفيق التابع لمحافظة السويس من المشروعات
السياحية - الهيئة المدعية في النزاع أخفقت في اقامة
الدليل على الأغراض السياحية لهذا المشروع ولم تنجح
في اثبات حقها - نتيجة ذلك : تندو مطالبتها عارية
من صحيح سندها حرية بالاتعات عنها - تطبيق .

(١٩١) ٣٦٦

اختصاص :

ما لا يدخل في اختصاص الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع .

١ - المنازعات المتعلقة بهيئة الاوقاف المصرية

- يراجع المبدأ رقم (٦٣) ص ١٧٢ .

★ الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - نزاع -
عدم اختصاص .

★ المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ .

رقم
الصفحة

رقم
الفتوى

★ المشرع قرر أصلاً عاماً مفضلاً اختصاص الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في
المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات
العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها
البعض وهي من أشخاص القانون العام - نتيجة ذلك :
الجمعية العمومية لا تختص بنظر المنازعة التي تشمل فيها
هيئة الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف -
سبب ذلك : نشاط الهيئة في قيامها على شؤون الأموال
الموقوفة إنما هو نشاط ناظر الوقف وهو من أشخاص
القانون الخاص فلا يتحقق للهيئة بهذه المثابة الوصف
القانوني المطلوب في المادة ٦٦/د سالف الذكر - تطرق .

٢٤٧

(٩٠)

★ الأصل اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى
والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات
أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين
المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه
الجهات بعضها البعض - استثناء من ذلك : استثنى
المشرع في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم
الضريبة طريقاً خاصاً للطعن فيها إذ ناط ذلك بالمحكمة
التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب
الأحوال وذلك أيما كان أطراف النزاع - نتيجة ذلك :
انحصار الاختصاص عن الجمعية - نشاط وزير الأوقاف
ومن بعده هيئة الأوقاف في قيامها على شؤون
الأموال الموقوفة إنما هو نشاط ناظر الوقف وهو من
أشخاص القانون الخاص - نتيجة ذلك - انحصار
الاختصاص عن الجمعية العمومية طبقاً لنص المادة
٦٦/د سالف الذكر - الإحالة طبقاً لحكم المادة ١١٠
سالف الذكر لا تكون إلا من معكيتين تابعتين لجهة قضائية
واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين في حين أن الجمعية
العمومية لا تعد محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة
المذكورة وإنما هي جهة فتوى لا يتجاوز رأيها الملزم حد
الفتوى - تطبق .

١٩٦

(٧٣)

٢ - المنازعات التي يكون طرفها شخص من
أشخاص القانون الخاص : يراجع المبدأ رقم
(١٧٧) ص ٤٩٥ .

★ المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ .

رقم
الصفحة

رقم
الفتاوى

★ المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة وبين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض وهى جميعها من أشخاص القانون العام بحيث يتمتع اختصاصها إذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سبيل الحصر - تطبيق -

٣٠١ (١٠٩)

★ المادة ٦٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ -

★ المشرع وضع أصلا عاما . مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض وهى من أشخاص القانون العام بحيث لا اختصاص للجمعية العمومية إذا كان أحد الأفراد لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سبيل الحصر - نزاع بين الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى والشركة الأمريكية المسند إليها تنفيذ العملية - خروج ذلك من دائرة اختصاص الجمعية - تطبيق -

٢٩٤ (١٠٧)

★ المادة (٣/٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ -

★ المواد (١٢٥ . ١٥٧ . ١٦١) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ -

★ لئن كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض إلا أن المشرع فى قانون الضرائب على الدخل المشار اليه خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التى تنور حول الضريبة على الدخل استحقاقا ومقدارا فاستقرى خريقا خاصا للطنن فيها أمام لجنة الطنن والتى يجرى الطنن فى قراراتها بدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة وفق المواعيد والاجراءات التى عينتها النص - نتيجة ذلك : عدم اختصاص الجمعية بنظر النزاع - تطبيق -

١٤١ (٥١)

رقم القاعدة	رقم المادة
	<p>★ المادة (د/٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .</p> <p>★ الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض - استثناء من ذلك : للشرع في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكامه وأما اختصاص بالفصل فيها الى المحاكم العادية دون غيرها - تطبيق .</p>
٢٦٢	(٩٧)
	<p>★ المادة (د/٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .</p> <p>★ مناطق اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض - لما كان أكاب من استعراض عناصر النزاع المائل في ضوء ما تنص عليه المادة (٣٧) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ من أنه يجوز للجهات الخاضعة لأحكامه عند الاقتضاء أن تنوب عن بعضها في مباشرة إجراءات التعاقد في مهمة معينة وفقا للقواعد المعمول بها في الجهة الطالبة - اذا كان النزاع في حقيقته بين المصلحة المذكورة ومقابل تنفيذ العملية - نتيجة ذلك : ينحصر الفصل فيه عن اختصاص الجمعية العمومية - تطبيق .</p>
٣١٠	(١١٣)
	<p>★ قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المادة ٦٦ منه .</p> <p>★ قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - المادة (٥) منه .</p> <p>★ الأصل اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات</p>

رقم
القاعدة

رقم
المادة

أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض - المشرع خرج على هذا الأصل في القانون المشار إليه فيما يتعلق بالنزاعات التي تنشأ عن تطبيقه ومنها تلك المتعلقة بتحديد الأجرة فئات الاختصاص فيها إلى الحاكم العادية دون غيرها - نتيجة ذلك : انحصار اختصاص الجمعية العمومية عن نظر النزاع - تطبيق .

٤٦

(١٥١)

إدارات قانونية :

★ المواد (١٢) من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، (٢٧) و (٢٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المشرع تحقيقاً منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية وضماناً لحيديهم في أداء أعمالهم أفرد لهم تنظيمًا قانونيًا خاصاً نظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة إذ عين هذه الوظائف على سبيل الضرر واشترط فيمن يشغلها فوق الشروط المقررة للتمييز في قانون «عاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن يكون مقيداً بجدول المحامين المشتغلين طبقاً للقواعد والمدة المبينة قرين كل وظيفة - المشرع اعتد في هذا الصدد بمدد الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظرة طبقاً لقانون المهنة - نتيجة ذلك : حسابها ضمن المدد المترتبة للتمييز في هذه الوظائف - يترتب على ذلك عدم جواز حسابها ثانية كمدة خبرة عملية طبقاً للمادة ٢٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة - سبب ذلك : حتى لا تضاف مدة سبق ضمها - لا ينال من ذلك استثناء حكم المادة ٢٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الخاص بالاحتفاظ بالمرتبة السابق الذي كان يتقاضاه عضو الإدارة القانونية - سبب ذلك : اعتبار هذا الحكم مكملًا لما ورد بنظام توظيفهم الخاص - تطبيق .

٢٥

(٩)

★ أعضاء الإدارات القانونية - عذوة تشجيعية - قرار إداري - تحسين القرار باتخاذ الترتيبات المقررة لسحب القرارات الإدارية الباطلة .

رقم القائمة	رقم المادة	
٤٢٩	(١٢٠)	<p>★ الخطأ في بيان مدى أحقية أعضاء الإدارات القانونية في المصالحات والتشجيعية ، والذي اقتضى العرض على الجمعية العمومية ولنظره أمام القضاء ليس من شأنه أن يهضم القرار الصادر على تقضى ذلك بعيب المخالفة الجسدية التي تهوى بالقرار الى الانعدام ، وإنما يكون مميهاً مادام مرجع العيب الى التفسير الخاطيء غير المتمدد للقانون ، نتيجة ذلك : بانتضاء المواعيد المقررة لسحب القرارات الإدارية الباطلة يفقد القرار المييب حصينا من السحب بمنجاة منه - تطبيق .</p>
		<p>★ الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية - أعضاء الإدارات القانونية - أجر - أحقية عضو الإدارة القانونية في الاحتفاظ بما كان يتقاضاه إبان عمله السابق .</p>
		<p>★ المادة (٨٠) من اللوائح العامة للجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية المقابلة للمادة (٢٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .</p>
٣٥٥	(١٢٧)	<p>★ انه ولئن كان الأصل أن العامل يستحق عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة فإن اللوائح العامة للجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية مسائرة في ذلك أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة خرجت على هذا الأصل حينما احتفظت لمجموعة من العاملين من بينهم العاملين بنظم خاصة الذين يصاد تعيينهم في الهيئة وكذلك العاملين المدنيين بكافة شاملة عند تعيينهم في وظائف دائمة بأجورهم التي كانوا يتقاضونها في وظائفهم السابقة إذا كانت تزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها أي منهم - شرط ذلك : ألا يجاوز نهاية هذا الأجر وأن تكون مدة خدمته متصلة - نتيجة ذلك : سريان حكم المادة (٢٥) سالفة الذكر على أعضاء الإدارات القانونية - تطبيق .</p>

إدارة محلية :

- سلطة المحافظ في التفويض في الاختصاص

- ★ إدارة محلية - مناقشات ومزايدات - تفويض - اختصاصات المحافظ في شأن وزارة الأوقاف .

رقم
الاصلة

رقم
القاعدة

★ المواد ٦ ، ١٢ ، ١٣ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ -
الواد ٢٧ ، ٣١ ، ٤٦ ، ٤٨ من قرار وزير المالية
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ الصادر باللائحة التنفيذية لقانون
تنظيم المناقصات والمزايدات المشار اليه .

★ المادة ٢٧ مكرر (١) من قانون نظام الادارة المحلية
الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمضافة بالقانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

★ المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية
المشار اليه الصادر بقرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧
لسنة ١٩٧٩ .

★ المشرع ناط بالسلطة المختصة في قانون المناقصات
والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تشكيل لجنة تتولى
اجراءات الممارسة تضم عناصر فنية وعالية وقانونية
يشارك في عضويتها مندوب من وزارة المالية اذا تجاوزت
القيمة عشرين الف جنيه وعضو من مجلس المولة اذا
جاوزت القيمة مائة الف جنيه - المشرع في المادة ٢٧
مكررا (١) من قانون نظام الادارة المحلية المشار اليه
نصب المحافظ رئيسا لجميع العاملين - مؤدى ذلك :
الاصل انه اذا ما نيط بسلطة من السلطات اختصاص
معين فلا يجوز لها ان تنزل عنه او تفوض فيه سلطة
اخرى - استثناء من ذلك : يجوز التفويض استثناء
اذا تضمن القانون نصا ياذن به - شرط ذلك : ان
يكون قرار التفويض محددا - نتيجة ذلك : لويزر
الأوقاف أميلا عن نفسه كسلطة ادارية تفويض بعضا
من اختصاصه الى المحافظين - أثر ذلك : على المحافظ
في هذه الحالة أن يباشر الاختصاص بنفسه دون غيره -
سبب ذلك : لا يجوز أن يرد تفويض على تفويض -
تطبيق .

- حظر تخصيص أراضي لأعضاء المجالس
الشعبية المحلية .

★ ادارة محلية - مجالس شعبية محلية - تخصيص اراض
بالمحافظة لأعضاء المجالس الشعبية - حظر التخصيص -
وجوب اسقاط الطوية عن المخالف .

★ المواد ١٢ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٦ من قانون نظام الادارة
المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل
بالتأويل رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ .

رقم
القاعدة

رقم
المادة

★ المشرع ناط بالمجالس التسمية المحلية للمحافظات في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة - نتيجة ذلك : حظر على أعضائها أثناء مدة عضويتها ما هو مباح لغيرهم وعدم الإفادة خلال مدة العضوية من أية منفعة شخصية - مؤدى ذلك : عدم جواز - كأصل عام - التعاقد بالذات أو بالواسطة مع المحافظة - إلا عند الضرورة وفي حالة وجود مصلحة محقة للمحافظة شريطة موافقة أغلبية أعضاء المجلس والمحافظة المختصين - تطبيق .

٢١٢

(٧٧)

— موارد عالية للمدن .

★ ادارة محلية - أسواق عامة في نطاق المدن - إيراداتها من الموارد المالية للمدن - أيلولة تلك الإيرادات الى الموازنة العامة للدولة - طلب الجهة الادارية اعادة النظر فيما انتهت اليه الجمعية الصومية من رأى .

★ المادة (٥٩) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ .

★ المادتان (١ و ٣) من قرار محافظ الفيوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية لسوق الخضار والفاكهة بمدينة الفيوم وإشارته في ديباجته الى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن أسواق البصلة - انطلاقاً من حق الدولة الأصل في جباية الضرائب والرسوم والإيرادات العامة اعتبر المشرع إيرادات الأسواق العامة الواقعة في نطاق المدن مورداً من مواردها المالية تقوم بتحصيلها وتزول الى موازنتها - تطبيق .

٣٣٤

٠,٢٢,

★ ادارة محلية - تنظيم وإدارة المستشفيات والوحدات الملحقه بالمجالس المحلية .

★ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم وإدارة المستشفيات المذكورة - اللائحة الأساسية للمستشفيات المذكورة الصادرة بقرار رئيس الوزراء والوزير المختص بالحكم المحل وزير الصحة رقم ٢ ح لسنة ١٩٨٨ تحديد نطاق مجال أعمال كل منها .

رقم
القاعدة

رقم
المادة

★ المادة الأولى من قرار رئيس الوزراء والوزير المختص
بالحكم المحل ووزير الصحة والمادة (٥) من اللائحة
للاكووة كل منهما جاء مستويا بذاته منفردا يحكمه
وموضوعه - حكم المادة الأولى متعلق بتحديد السلطة
المختصة بتعديل أسماء العلاج وأجر الخدمات في أقسام
العلاج بأجر والنسبة التي يجوز فيها هذا التعديل -
المادة (٥) تتعلق بالأجور الرمزية التي يجوز
للمستشفيات المشار إليها تقاضيها في مقابل الخدمات
الطبية التي تقدمها وبالترخيص لمجلس إدارة المستشفى
في زيادتهما عند التصاقد مع الهيئات والشركات
بما لا يجاوز ٥٠٪ - لا مناص من تطبيق نص كل من
المادتين في مجاله فيما نظمه وقرره بوصفه حكما قانونيا
أمرا - أثر ذلك - تطبيق .

٢٤٦

(١٥٩)

أراضي صحراوية :

★ أراضي - أراضي صحراوية - أراضي صحراوية بوادي
النطرون - اختصاص الهيئة العامة لمشروعات التعمير
بإدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية بوادي
النطرون .

★ المواد (١ ، ٢ ، ٣ ، ١٠) من القانون رقم ١٤٢ لسنة
١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية .

★ المواد (٢ ، ٤) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن
بعض الأحكام المتعلقة بأحكام الدولة الخاصة - المادة
(٣٦) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار
بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

★ المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ بضم
بعض المناطق الى المحافظات المتاخمة لها - المادة الأولى
من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٢
في شأن ما يحد محافظات صحراوية .

★ الشرع أفرد للأراضي الصحراوية تنظيما خاصا بموجب
القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ بأنها «الأراضي المملوكة
للدولة ملكية خاصة والواقعة خارج الزمام يد مسافة
كيلو مترين ، ويقصد بالزمام أنه حد الأرض التي تمت
مساحتها مساحة قصيلية وحشرت في سجلات المساحة
وفي سجلات الملكيات وخضعت للضريبة العقارية على
الأحيان - نتيجة ذلك : اختصاص المحافظات الصحراوية

رقم
القائمة

بحكم خاص بأن اعتبر بموجب كردون للفن والقرى القائمة بتلك المحافظات في تاريخ العمل بالقانون والتي ستقام وحتى مسافة كيلو مترين زماما - بناء عليه : عدد الجهات المنوط بها ولاية ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي الخاضعة لأحكامه وجعل الهيئة المسماة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية - ودون غيرها - هي جهاز الدولة المسئول عن التصرف واستغلال وإدارة الأراضي الصحراوية في أغراض الاستصلاح والاستزراع - استحدث المشرع بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ جهات جديدة أسند اليها ولاية ادارة واستغلال والتصرف في جزء من الأراضي الصحراوية كالهيئة العامة للتنمية السياحية - اذا كان وادى التطرون قد ضم الى محافظة البحيرة بقرار رئيس الجمهورية صالف الذكر وكانت لا تمتد من المحافظات الصحراوية طبعا لقرار رئيس مجلس الوزراء صالف الذكر - نتيجة ذلك : زمام تلك المحافظة بما فيها وادى التطرون يعد مدها في حد الأراضي التي تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحشرت في سجلات المساحة وفي سجلات الكلفات وخضمت للضريبة على الألبان - مسبب ذلك : انحصار مجال الرجوع الى الكردون بصريح النص على المحافظات الصحراوية فقط - تطبيق .

٢٠٣

(٧٥)

استثمار .

★ قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ قرر مزايا وضمانات للشركات الخاضعة لأحكامه - رأسمال الشركة المذكورة رأسمال عربي مستثمر في مصر - خضوعه لأحكام الاتفاقية المنسار اليها - حدود النظام الوارد بالاتفاقية ومزاياه - المزايا الواردة في الاتفاقية تشمل الحد الأدنى الذي يتمتع به المال العربي المستثمر في الدولة المضيفة - تمتع المال المذكور بالنظام القانوني للدولة المضيفة اذا كان أكثر سخاء من النظام الذي توفره الاتفاقية .

★ أحكام الاتفاقية المنشئة للشركة وادى وافق عليها رئيس الجمهورية بالقرار رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٧٦ تعتبر أكثر سخاء من تلك الواردة بقانون الاستثمار بالنسبة للشركات - المزايا والضمانات الواردة بالاتفاقية وحدودها - نتيجة ذلك - بطوع الشركة لاتفاقية

رقم
اللائحة

٥١٣

(١٨٥)

انشائها - للشركة ترحى تعديلات قانون الاستثمار المستقبلية التي قد تتضمن مزايا أو ضمانات أكثر كرمًا من تلك الواردة باللائحة - للشركة المطالبة بتطبيقها عليها - عدم أخية الشركة في التمتع بالمزايا الواردة بالباب الثاني من قانون الاستثمار .

استيراد وتصدير :

★ قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير - المادتان (١) ، (١٥) منه - أحكام القانون المذكور لا تطبق إلا القطاعين العام والخاص ولا تستعمل إلى الوزارات والهيئات العامة - يجوز لوزير التجارة الأفراج عن السلع التي تم استيرادها بالمخالفة لأحكام القانون مقابل دفع المخالف تمويضا يماثل ثمن البضاعة وفقا لتضمن مصلحة الجمارك - عدم سريان ذلك على ما تستورده الجهات المشار إليها .

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - الفقرة المقررة بالمادة ١١٨ منه - حالات تطبيقها .

★ عدم سريان أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ على الهيئات العامة مؤداة عدم جواز مطالبتها بتقديم الموافقات الاستيرادية لما تستورده من بضائع ويستتبع توقيع الفرامة المذكورة على سند من عدم تقديم هذه الموافقات - تطبيق .

٥١٨

(١٨٧)

أسواق :

راجع المبدأ رقم ١٢٢ ص ٣٣٤ .

اصلاح ذواحي :

- الأفراج عن الأفيان .

★ المادة (١٠١) من قانون الإنشآت في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٨ مصادرة أرض أحد الأشخاص من قبل محكمة الثورة ، ثم صدور المغير عن كافة الآثار والمقوبات - نتيجة ذلك : ضرورة رد أموال وممتلكات هذا الشخص طالما لم تزل هذه الأموال والممتلكات على ملك الدولة أما ما تم التصرف فيه فيحكمه تاريخ التصرف وما إذا كان قبل المغير

رقم
الصفحة

٢٥٢ (١٣٨)

أو يملكه - أرض المعروضة حالته لم يكن قد بيع منها شيء - مفاد ذلك - تنفيذ حكم المحكمة لا يمكن أن تشمل فيه جهة الإفناء نظرا لما له من قوة الأمر المحكوم به وحجيته - رد الأموال عينها أو التعويض عنها في جميع الأحوال إنما يكون في حدود ما تقضي به قوانين الإصلاح الزراعي المتعاقبة بما تضمنته من تنظيم لأحكام الملكية العارضة - تطبيق .

- اختصاص هيئة الإصلاح الزراعي بالنسبة للأراضي البور الواقعة داخل الزمام .

★ اصلاح زراعي - اختصاصات الهيئة - ولاية الهيئة بالنسبة للأراضي الزراعية والأراضي البور الواقعة داخل الزمام - حدود تصرفات الهيئة .

★ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي وتعديلاته - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير المقار والمملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها .

★ المشرع قصر ولاية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على الأراضي الزراعية والبور الواقعة داخل الزمام والأراضي الممتدة خارج الزمام إلى مسافة كيلو مترين في البيع والإيجار فقط - ليس هناك تخصيص مساح للهيئة بالمساحة في رأس مال الشركات إما كان نوعها أو لمائها .

★ اختصاص الهيئة في مجال رفع مستوى الانتاج الزراعي مقصور على من تؤول اليهم ملكية الأراضي المستولى عليها ونطاقه محدد في تحسين حال المنتجين بتلك الأراضي - انشاء الشركات أو المساهمة في رأسمالها يتعين أن يكون في حدود ذلك - الخروج على هذه الأحكام - أثره عدم جواز قيام الهيئة بالتصرف - تطبيق .

٦٥٨ (٩٤١)

- تصفية بعض الأوضاع المترتبة على موثائق الإصلاح .

★ اصلاح زراعي - تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعي - التصرف في أراضي الإصلاح الزراعي .

رقم
الصفحة

★ المادة (٦) من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن
تصفية بعض الأوضاع الخيرية على قوانين الإصلاح
الزراعي .

★ المشرع رغبة منه في استقرار الأوضاع الناجمة عن
تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بتعيين حد أقصى للملكية
ويحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية أجاز للهيئة
العامة للإصلاح الزراعي بيع أراضي الإصلاح الناشئة عن
استيلاء الحكومة على الأراضي بالتطبيق للقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ لوائح اليد بالممارسة وبالشئ الذي تقدمه
اللجنة العليا لتقدير أثمان أراضي الدولة - المشرع
حشا للجهة الإدارية على سرعة التنفيذ قرر تحديد مدة
سنتين - تراخي الجهة الإدارية عما أوصى به المشرع
لا يفل يدها عن الاستمرار في التنفيذ بما كلفها به
المشرع - دليل ذلك : عدم تعيين جزاء رتب المشرع
على البيع بمد هذا المبدأ - نتيجة ذلك : أنه ليس هناك
ما يفيد أن الموعد المخروط ينتهي بانتهائه ترخص جهة
الإدارة في البيع بشروط هذا القانون وأوضاعه -
تطبيق .

٣٧٥

(١٣٥)

أكاديمية :

★ أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - رئيس
الأكاديمية - تعيينه - مدة شغله الوظيفة .

★ المواد ١ ، ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة
١٩٧١ في شأن تنظيم أكاديمية البحث العلمي معدلة
بالقرار رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٠ .

لمشرع أنشأ أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وناطت
لائحة تنظيمها برئيس الجمهورية تعيين رئيس الأكاديمية
لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد - خلو قرار تعيين
رئيس الأكاديمية من تحديد مدة تعيينه لا يفيد تأييدا
أو خروجا على مدة شغلها للمصار إليها بلائحة تنظيم
الأكاديمية - مؤدى ذلك : قرار التعيين يفتح العلاقة
الوظيفية بين المنصب ووجه عمله ويحدد بمقتضاه حقوقه
الوظيفية ومنها مدة شغله الوظيفة المقتضى بأربع سنوات
وهو أمر ترخص بتقريره التشريعي لائحة الأكاديمية -
نتيجة ذلك : لا يجوز بمد ذلك إصدار قرار فردي مخالف
لما أوردته اللائحة من أحكام عامة ومجردة - تطبيق .

٩٢

(٣٣)

رقم
اللائحة

رقم
المادة

أحكام الدولة :

★ أحكام الدولة الخاصة - نقل ملكيتها الى المحافظات
وصندوق أراضي الاستصلاح - أثر ذلك .

★ قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ ينقل ملكية بعض الأراضي
الواقعة في أملاك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق
أراضي الاستصلاح .

★ المادة الأولى منه تنص بنقل ملكية هذه الأراضي من الهيئة
العامة للاستصلاح الزراعي أو الهيئة العامة لمشروعات التعمير
والتنمية الزراعية الى الجهات المشار اليها من تاريخ
نصرها فيها وحتى ١٩٨٢/١٠/٩ تصحيفا للتصرفات
التي تمت في شأنها .

★ صدور قرار تخصيص قطعة أرض نقلت ملكيتها اعمالا
لأحكام القانون المذكور لا يجيز للهيئة العامة للاستصلاح
الزراعي المطالبة بمقابل الانتفاع عنها بعد أن انحسرت
عنها ملكية الهيئة المذكورة - تطبيق .

٥٦٣ (٢٠٤)

أموال الدولة العامة :

★ ١ - أموال الدولة العامة - الانتفاع بها - كيفية نقله -
مفهوم المال العام والمال الخاص .

★ المادتان ٨٧ ، ٨٨ من القانون المدني - نيل الانتفاع
بين أشخاص القانون العام يكون بنقل الاشراف الاداري
على هذه الأموال بدون مقابل - لا يعتبر ذلك نزولا عن
أملاك الدولة أو تصرفا فيها أما هو نقل للتخصيص
من وجه من وجوه النفع العام الى وجه آخر من هذه
الوجوه - تطبيق .

٦٢٨ (٢٣٢)

٢ - راجع المبدأ رقم (٩٢) ، (١٥٤) .

★ أموال الدولة العامة - الانتفاع بها - نقل الانتفاع .

★ المادتان ٨٧ ، ٨٨ من القانون المدني - استعمال المال
الصام يكون فيما أعد له من وجوه النفع الصام -
التخصيص للمنفعة العامة إنما يكون بالرصد للمنفعة
العامة فعلا أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من
الوزير المختص - نقل الانتفاع بالمال العام بين أشخاص

رقم
القاعدة

رقم
السلطة

القانون العام يكون اما ينقل الاشراف الادارى على هذه
الاموال او بتغيير شخص المنفع بهذه الاموال فعلا
او بالتعديل الفعلي في نوع الانتفاع العام من وجه
نعم عام الى وجه آخر - تطبيق *

٤٨٩

(١٧٥)

٣ - راجع المبدأ رقم (١٣٣) *

★ اموال الدولة العامة - تخصيص - انتهاء التخصيص -
اداته - تغيير التخصيص للمال العام في وجوه النفع
العام بدون مقابل *

★ الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لانه استعمال
للمال العام فيما أعد له - نقل الانتفاع بين اشخاص
القانون العام يكون بنقل التخصيص والاشراف الادارى
على هذه الاموال بدون مقابل - لا يعد ذلك من قبيل
النزول عن اموال الدولة او التصرف فيها - تخصيص
المال العام وانهاؤه يكون بقانون او مرسوم او قرار
وزارى - تخصيص الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة
للمنفعة العامة لا يكون مقابل تموين على النحو الذى
يتبع عند نزح ملكية الافراد للمنفعة العامة - الدولة
لا تستحق تمويناً من نفسها - تطبيق *

٥٩٨

(٢١٧)

٤ - راجع المبدأ رقم (١١٤) *

★ اموال الدولة العامة - الانتفاع بها - كيفية نقله -
تغيير التخصيص لوجه النفع العام للمال العام *

★ المادتان ٨٧ ، ٨٨ من القانون المدنى - الانتفاع بالمال
العام يكون بدون مقابل لانه استعمال للمال العام فيما
أعد له *

★ نقل الانتفاع بين اشخاص القانون العام يكون بنقل
التخصيص او الاشراف الادارى على هذه الاموال بدون
مقابل - افراد الدولة بملكية الدومين العام ولو كان
تحت يد غيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة *

★ تغيير تخصيص وجه النفع العام للمال العام يكون دون
مقابل باعتبار أن التخصيص تم من يملك المال *

★ تخصيص الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة للمنفعة
العامة لا يكون مقابل تموين على نحو ما يتبع عند
نزح ملكية الافراد للمنفعة العامة - تطبيق *

٥٦٦

(١٨٩)

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

★ ٥ - أموال الدولة العامة - الانتفاع بها - كيفية نقله -
تغيير التخصيص لوجه النفع العام للمال العام وانتهائه .

★ المادتان ٨٧ ، ٨٨ من القانون المدني - الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه استحصال للمال العام فيما أعد له - نقل الانتفاع بين أشخاص القانون العام يكون بنقل التخصيص أو الإشراف الإداري على هذه الأموال بدون مقابل - تغيير تخصيص وجه النفع العام للمال العام يكون بدون مقابل إذ يعتبر التخصيص قد تم من يملك المال - تخصيص الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة للمنفعة العامة لا يكون مقابل توظيف على النحر الذي يتبع عند نزاع ملكية الأفراد للمنفعة العامة - ليس هناك مقابل انتفاع ما لم يكن هناك اتفاق بين الجهات الإدارية على ذلك - تطبيق .

١٧٨

(١٧٢)

★ ٦ - أموال عامة - نقل ملكيتها .

★ هيئة البريد - قرار انشائها رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ -
تحديد أصول الهيئة بالقرار الجمهوري رقم ٨٦٢ لسنة ١٩٥٨ - قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة القومية للبريد - حلول الهيئة محل هيئة البريد في حقوقها والتزاماتها - انتقال المقار إلى ملك الهيئة القومية للبريد يتحقق اعتباراً من صدوره أصلاً من أصولها بالقرارات سالفة البيان - تطبيق .

٦٤٢

(٢٣٤)

(ب)

بنك :

★ ادماج بنك الاعتماد والتجارة مصر في بنك مصر وشطب
بنك الاعتماد والتجارة مصر من سجل البنوك لدى البنك المركزي .

★ عاملون بالبنك - استقاضيهم بالأجور والبدلات بحسبة شخصية مع استهلاك الزيادة مما قد يتقرر مستقبلاً من حوافز أو مكافآت أو بدلات أو علاوات أو أية اضافات أخرى . مقتضى الاحتفاظ أنه ينصرف إلى هذه الروايب والبدلات مقدارا ووصفاً كما كان يعتبر أجراً أساسياً

رقم
القاعدة

للمعامل يظل محتفظاً بهذا الوصف وبذات المقدار إذ أنه بهذا وحده يتحقق ما قصد إليه بنك مصر من عدم المساس بالأوضاع المالية لهؤلاء العاملين .

★ المعاملة التأمينية لهؤلاء العاملين تعتبر من ضمن الوضع المالي الذي يتعين عدم المساس به - أثر ذلك - الأجر الذي يتم على أساسه تأدية اشتراكات التأمين الاجتماعي عن هؤلاء العاملين هو الأجر المحفوظ به للمعامل وفقاً لسابق وضعه كأجر أساسي أو أجر متغير - تطبيق .

١٧٠ (١٦٨)

(ت)

تأمين اجتماعي :

★ ١ - تأمين اجتماعي - معاش - مواعيد تعديل الحقوق التأمينية - الاستثناء .

★ قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المادة (١٤٢) تغطي بعدم جواز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بالقانون المذكور بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق - الاستثناء - إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي - نتيجة ذلك - تحسن التسويات التي تمت أثناء الخدمة وعدم جواز إعادة تسوية المعاش استناداً إلى تقاضي مبالغ قبل انتهاء الخدمة بالمخالفة للقانون طالما انقضت المدة المقررة وقدرها سنتان من تاريخ ربط المعاش - تطبيق .

١٧٦ (١٧١)

٢ - نظم التأمين الأفضل تحديد نطاق المستفيدين .

■ المواد ١٨ ، ٧٠ ، ٧١ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٥ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - المادة ٢/١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . المشرع خير أصحاب الأعمال المرتبطين مع عمالهم بنظام تأميني أفضل بين الخسوف الكامل

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

لنظامه التأميني أو الإبقاء على نظمهم الخاصة - نتيجة ذلك : من اختار نظامه التأميني حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ يلزم بأداء قيمة الزيادة التي كان يتحملها في تلك الأنظمة - يشترط للاستفادة من المادة ٨٩ سائلة الذكر شرطان أولهما : أن يختار رب العمل الإبقاء على نظامه الأفضل عند العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ • ثانيهما : أن يرتبط العامل مع رب العمل بهذا النظام في ظل العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وحتى ١٩٦٤/٣/٢٢ التاريخ الذي اعتد به المشرع في القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ للاستفادة من المادة ٨٩ سائلة الذكر - نتيجة ذلك : التزام رب العمل بأداء قيمة الزيادة الناتجة من النظام الأفضل إلى هيئة التأمينات عند انتهاء علاقته بالعمل بنقله إلى جهة أخرى أو بتعيينه فيها أو لأي سبب من أسباب انتهاء الخدمة - تطبيق •

١٠٨

(٢٩)

★ ٣ - تأمينات اجتماعية - اتفاق المونة الاقتصادية والفنية بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ - إعفاءات •

★ الاتفاق المشار إليه وضع أساسا عامة للمونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى جمهورية مصر العربية - أعفى الاتفاق الأفراد من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية المتفاعدين مع حكومة جمهورية مصر العربية الموجودين بها للقيام بأعمال تتعلق بموضوع الاتفاقية من كافة غرائب الدخل والضمان الاجتماعي المقررة وفقا للقوانين المطبقة في جمهورية مصر العربية •

★ اتفاق المنحة المؤرخ بين الدولتين في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٩ الذي تصل من خلاله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمشروع التوسع في نظام الصرف الصحي بالاسكندرية أكد الإعفاء السابق - أن ذلك - لا يجوز للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية تسجيل اشتراكات التأمين الاجتماعي عن المكون الأجنبي في العقد المبرم تنفيذًا لأحكام الاتفاق المشار إليه - تطبيق •

٤٥٩

(١٦٥)

رقم
القاعدة

رقم
المادة

★ ٤ - سلفة انتهاء خدمة - اثبات - فوائد قانونية .

★ عجز الهيئة القومية للمناجم الاجتماعي عن تقديم الدليل على صحة ادعائها بسداد المبلغ الى هيئة الارصاد الجوية عن طريق نظام الصرفيات الصناعية والقواعدا يتمدد الاستدلال على الجهة التي تم سداد السلفة اليها - اثر ذلك التزامها بسداد المبلغ .

★ عدم جواز المطالبة بالغوائد القانونية بين الجهات الادارية وبعضها البطني اخذاً بمعني الاعتبار بصحيح مقتضيات التي من اجلها ضرب الصلح عن التسكك بالتقدم بين الجهات الادارية - تطبيق .

٦٦٦

(٢٢٢)

تخطيط عمراني : -

■ تخطيط عمراني - حظر البناء على الارض الزراعية - الاستثناء منه - مفهوم التقسيم في قانون التخطيط العمراني - القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني - المادة (٣) منه تقضي بحظر اقامة مباني او منشآت في الاراضي الزراعية او اتخاذ أي اجراءات في شأن تقسيمها - الاستثناء الاراضي الواقعة داخل كردون المدن للمتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ والاراضي الواقعة داخل الحيز العمراني للمقرى - سريان احكام القانون المذكور على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرار باعتمادها حتى تاريخ المل باحكامه - مفهوم التقسيم في تطبيق احكام القوانين المذكور - المشرع اخذ بالمدلول المطلق لمفهوم التقسيم بأنه أية تجزئة لقطعة ارض داخل نطاق المدن الى أكثر من قطعتين حتى ولو كان ذلك لغير اغراض البناء والتعمير - تطبيق .

٦٤٤

(٢٢٥)

ترخيص محلات : -

★ ترخيص - ترخيص المحلات التجارية والصناعية - شروطها .

★ (الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة) - اختصاصها بتنفيذ وتطبيق احكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات التجارية والصناعية - القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن النظافة .

رقم
القاعدة

رقم
المادة

★ الإذاعات العامة لترخيص المحال التجارية - اختصاص وزير الإسكان بتجديدها - توقيف المحافظين في مباشرة هذا الاختصاص - صدور قرار من المحافظ المختص بضرورة تقديم مخالصة معتمدة من الهيئة المذكورة أو من تعهد له بذلك بإدائه اشتراك جمع القمامة أو نقلها كشرط لمنح أو تجديد ترخيص المحال الصناعية أو التجارية - صحة ذلك - تطبيق .

١٠٧ (١٤٥)

(ج)

جامعة :-

أولاً : أعضاء هيئة التدريس :

★ ١ - جامعات - أعضاء هيئة التدريس - الأستاذ المتفرغ - مكافآته .

★ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .

★ مكافآة الأستاذ المتفرغ - عدم دخول بدل تمثيل الوظائف التي شغلها الأستاذ المتفرغ قبل إحالته الى المعاش ضمن عناصر حساب المكافآة التي تستحق له كاستاذ متفرغ - تطبيق .

٢٨٨ (١٣٩)

★ ٢ - جامعات - أعضاء هيئة التدريس بالجامعات - مدرس - بلوغ السن القانونية لانتهاء الخدمة - استاذ متفرغ .

★ المادة (٦٤) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ . المادة (١٢١) من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ - المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

★ اذا كان عضو هيئة التدريس يشغل وظيفة مدرس حتى تاريخ بلوغه سن الاحالة الى المعاش فانه يضمن استاذاً متفرغاً اعتباراً من هذا التاريخ دون أن يعد ذلك بمثابة ترقية له وعلى أن يستصحب وضعه السابق على بلوغه السن ويعامل بذات الحقوق والواجبات المقررة لعضو هيئة التدريس من درجة مدرس دون أن يتعداه الى

رقم القائمة	رقم المادة
٢٥٧	(١٢٨)
	الحقوق للقررة لأعضاء هيئة التدريس من درجة أستاذ وأستاذ مساعد - مسبب ذلك : انه بطلوه السن القانونية يخرج من عدد المحاضرين بأحكام الترتيبات المنصوص عليها بقانون تنظيم الجامعات - تطبيق .
	★ ٣ - قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ .
	★ المشروع ناطق بمجلس الكلية تشكيل لجان فنية من أعضاء هيئة التدريس تبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه ومنها لجنة شؤون الطلاب التي عهد اليها المشروع رسم سياسة علمية للطلاب لتوجيههم وحل مشاكلهم العلمية - تقسيم طلاب كل فرقة الى مجموعات لكل منها رائد من أعضاء هيئة التدريس على أن يعاونه أحد المدرسين الساعدين أو المعيدين .
٤٤٩	(١٦٠)
	★ مهمة الريادة يضطلع بها عضو هيئة التدريس بما له من خبرة علمية سابقة - انصار المعاونة في هذا المجال على المدرسين الساعدين أو المعيدين باعتبارهم النواة التي ستكون منها هيئة التدريس مستقبلا - لا يجوز قياس مدرسي اللغات على المدرسين الساعدين والمعيدين لاختلاف وضعهم العلمي لتباين التنظيم القانوني للطائفتين - مدرسو اللغات يعتبرون من العاملين المدنيين بالدولة وتطبق عليهم أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة على خلاف المدرسين والمعيدين الذين تطبق عليهم أحكام قانون تنظيم الجامعات - اثر ذلك - تطبيق .
	★ ٤ - جامعات - رئيس الجامعة ونوابه - كيفية حساب مكافآت الساعات الزائدة عن النصاب .
	★ للواد (١/٢٩ ، ٦٤ ، ١١٢ مكررا) من مواد القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ .
	★ للواد (١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٨١) من مواد اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

رقم المادة	رقم القاعدة	
		<p>★ لتن كانت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات قد اعترت رئيس الجامعة ونوابه الثلاثة مترفعين للقيام بوظائفهم طوال مدة عمل الواحد منهم رئيسا للجامعة أو نائبا للرئيس بها ، إلا أن هذا التفويض ينبغي ألا يكون من شأنه حرمان أي منهم من لقاء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية في كليته - مفاد ذلك : ألا يلتزم أي من رئيس الجامعة ونوابه بما يلتزم به الأستاذ العادي من التقيد بنصاب معين عند لقاء هذه الدروس أو المحاضرات - سبب ذلك : أن قيام رئيس الجامعة أو أي من نوابه بعمله الأصل إنما يحل محل النصاب المقرر لحصة التدريس - نتيجة ذلك : ما يلقيه من محاضرات يعد عملا اضافيا زائدا عن النصاب يستحق عنه مكافأة مالية - تطبيق .</p>
٧٢	(٢٣)	<p>★ هـ - جامعات - أعضاء هيئة التدريس - أساقفة الجامعات - منح الربط المالي المقرر لنائب رئيس الجامعة - كيفية حساب مكافأة الساعات الزائدة .</p>
		<p>★ المادة (٧٠) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ - المشرع قصد فتح السبيل أمام عضو هيئة التدريس الذي مضى على شغله لوظيفة أستاذ مدة عشر سنوات استحقاق الربط المالي المقرر لنائب رئيس الجامعة - الأمر ذلك : الأستاذ الذي ينسب إليه ذلك الحكم وإن كان قد لحق الراتب الذي يحصل عليه زيادة إلا أن أول مربوط الفئة التي يشغلها « أستاذ » ما انفك كما هو - نتيجة ذلك : المكافأة المالية المقررة مقابل ساعات الدروس أو المحاضرات أو التمارين العملية الزائدة إنما يتخذ أساسا لحسابها أول مربوط الفئة المالية للوظيفة التي يشغلها من يلقي هذه المحاضرات - تطبيق .</p>
٨	(٢)	<p>★ ٦ - جامعات - أعضاء هيئة التدريس - تعيين - مرتب - إعادة تعيين - الاحتفاظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه .</p>
		<p>★ المادة (٥٦) مكررا) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها والمضافة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ .</p>

رقم
اللائحةرقم
القائمة

- ★ المادة (١٩٥) من قانون تنظيم الجامعات الصادر
بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .
- ★ المادة (٣) من القواعد الملحقة بالجدول المرافق للقانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ للتشار إليه .
- ★ المادة (٢٣) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .
- ★ المشرع في قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
احتفظ لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين للمساعدين
والمعيدين ممن كانوا يشغلون وظائف بالحكومة
أو الهيئات العامة أو القطاع العام بأخر مرتب كانوا
يتقاضونه في هذه الوظائف متى كان يزيد على بداية
مربوط الوظيفة المعين عليها شرط ذلك : ألا يتجاوز
المرتب المحتفظ به نهاية الرتب المقرر للدرجة . ولم
يتطلب المشرع للأفادة بهذا الحكم أن يتم التمييز في
وظائفهم الجديدة دون وجود أي فاصل زمني بين تعيينهم
في هذه الوظائف وترتيبهم لوظائفهم السابقة - معنى
ذلك : أن حكم هذه القاعدة قد جاء مطلقاً غير مقيد
بهذا الشرط - نتيجة ذلك : أن يفيد منه كل موظف
سابق بالحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام إذا
ما تم تعيينه بوظيفة معيد أو مدرس مساعد أو باحث
وظائف هيئة التدريس ولو كان هناك فاصل زمني بين
تركه الخدمة بأحدى هذه الجهات وبين تعيينه في وظيفته
الجديدة - مؤدى ذلك : سريان نص المادة ٢٣ من قانون
نظام العاملين المدنيين سالف الذكر على أعضاء هيئة
التدريس بالجامعات - تطبيق .

١٩٠

(٧١)

- ★ ٧ - جامعات - أستاذ متفرغ - مرتب - مناصب استحقاق
الربط المالي المقرر لنائب رئيس الجامعة .
- ★ قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٢ مددلاً بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ - مادة
١١٣ ، ١٢١ .
- ★ للمشرع إيجاز لضو هيئة التدريس بالجامعة الاستمرار
في الخدمة كأستاذ متفرغ بعد بلوغه سن انتهاء الخدمة
لقاء جعل مالي قصد المشرع في بيسان طريقة تحديده
ألا يقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عما يتقاضاه مثيله
الذي لم يصل إلى سن المعاش - المساواة بينهما في
جميع الحقوق عدا قلده المناصب الإدارية .

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

★ المشرح استحدث حكما جديدا يمنح بمقتضاء عضو هيئة التدريس الذي أطي مدة عشر سنوات في وظيفة أستاذ الربط للمالي لنائب رئيس الجامعة - الأستاذة المتفرغون يتدرجون في عداد أعضاء هيئة التدريس ولهم كأصل هام ذات الحقوق والواجبات ومن ثم فإن من إحدى منهم هذه المدة في وظيفة أستاذ قبل سن حالته الى المعاش في تاريخ سابق على نفاذ الحكم المستحدث يحق له الاستفادة من هذا الحكم بما يستتبعه من زيادة المكافأة المتوقعة بمقدار الزيادة التي طرأت على مرتب قريته - تطبيق .

٥٠٤

(١٨١)

★ A - جامعات - أستاذ متفرغ - كيفية تحديد المكافأة المستحقة له - الأستاذ المثيل للأستاذ المتفرغ - استحقاق عضو هيئة التدريس الذي أطي عشر سنوات في وظيفة أستاذ الربط للمالي لنائب رئيس الجامعة - عدم مريان هذا الحكم على الأستاذ المتفرغ الذي شغل وظيفة أستاذ لمدة تقل عن عشر سنوات لا يستفيد من ذلك .

★ قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ استحدث بالمادة (٧٠) منه حكما بمنح عضو هيئة التدريس الذي أطي عشر سنوات في وظيفة أستاذ الربط للمالي لنائب رئيس الجامعة - مناط الاستفادة الأستاذ المتفرغ من هذا الحكم هو شغله وظيفة أستاذ قبل حالته الى المعاش مدة عشر سنوات - لا يجوز استكمال المدة بعد الاحالة الى المعاش بعد انقطاع الخدمة بالاحالة - تطبيق .

٦٦٢

(٢٤٢)

ثانيا : طلبية الجامعات :

★ ١ - جامعات - طلبية الجامعة - توقيع الطلبة للرشي على تذاكر العلاج باستلامهم الأدوية - اعفاء من ضريبة الممطة النوعية .

★ المواد ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ من قانون ضريبة الممطة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ .

رقم
الصفحةرقم
الفاصلة

★ المشرع فرض ضريبة نوعية قدمها عشرون قرشا على كل إيصال أو مخالصة أو فاتورة مؤثرا عليها بالتخليص لا تقل قيمتها عن مائة قرش على أن يتحمل بهذه الضريبة من يسلم الإيصال أو المخالصة - استثناء من ذلك : أعلى المشرع الإيصالات الداخلية المتبادلة بين موظفي المنشأة الواحدة أو أقسامها أو بينها وبين فروعها من الضريبة - شرط ذلك : أن يكون القصد من الصرف تنظيم العمل الداخلي - صرف تذاكر السلاج للطلبة المرعى قصد منه تنظيم العمل الداخلي بالمرافقة الطبية بالجامعة - نتيجة ذلك : تعد التذاكر من قبيل الإيصالات الداخلية للمطاة من الضريبة - تطبيق .

١٥١

(٥٥)

★ ٢ - جامعات - المجلس الأعلى للجامعات - اختصاصه بتنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتحديد أعدادهم - الحاصلون على الثانوية العامة نظام حديث ونظام قديم - كيفية قبولهم للتعليم في الجامعات .

★ قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ حول المجلس الأعلى للجامعات تنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتحديد أعدادهم - اللائحة التنفيذية للقانون تحدد شروط القبول بالجامعات ومن بينها الحصول على شهادة الثانوية العامة .

★ قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتديلاته آخرها القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ - المادة (٢) منه - قرار وزير التعليم رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن خطة الدراسة في مرحلة الثانوية العامة الصف الثاني والثالث العام من العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ - قرار ١٤٤٥ لسنة ١٩٩٤ بشأن نظام امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية - قراره رقم ٣١٤ لسنة ١٩٩٥ بشأن السماح للطلاب الناجحين عامي ١٩٩٥/١٩٩٦ في الامتحان المذكور (نظام قديم) بتغيير المادة الاختيارية .

★ فريقا التقييم لشهادة اتمام الدراسة الثانوية في العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥ تقدم كل منهما للامتحان وقفا لمسطبات تنظيمية وتعليمية مفارقة للفريق الآخر - مقتضى ذلك وجوب استخلاص قائمة يتحدد بها التعامل بين كل من الفريقين على حده - كيفية ذلك - نسبة كل فريق الى الآخر ينبغي أن تمكس فرص طلبة كل فريق الى فرص طلبة الفريق الآخر - الفرص تتساوى بموجب

رقم	رقم
الصفحة	القاعدة

التقدم للامتحان ومن ثم تتقرر مقدرة كل فريق بنسبة عدده الى عدد المجموع الكلي للمتقدمين للامتحان - النجاح أثر من آثار الامتحان لا يصلح مقياسا مجردا لتحديد فرص كل فريق للالتحاق بالجامعة - الميزان المجرد هو التقدم للامتحان - تطبيق .

★ عند تحديد أعداد المقبولين بالجامعات يراعى ترتيب درجات النجاح بحسبان كل فريق من فريقي الثانوية العامة يستقل بطلبته في ترتيب النجاح بينهم - توزع أعداد المقبولين في كل كلية على الفريقين بنسبة عدد المتقدمين من كل فريق للامتحان الى مجموع المتقدمين لهذا الامتحان من الفريقين مما .

٥٥١

(٢٠٠)

ثالثا : عاملون بالجامعة : -

★ جامعات - جامعة القاهرة فرع الخرطوم - عاملون بالفرع - بدل سفر ومصاريف انتقال - انتهاء ندب - مقابل نقدي .

★ المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، المادة ٧٨ مكررا من ذات اللائحة المضافة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ مدلة بقراريه رقمي ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ و ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ .

★ المشروع رغبة منه في تشجيع العاملين على العمل في المناطق النائية والسودان رخص لهم بالسفر هم وعائلاتهم بالمفهوم الذي عناه ذهابا وايابا الى الجهة التي يختارونها عددا معينا في المرات سنويا بالمجان او بربح اجرة واعطى لهؤلاء العاملين الخيسار بين التصريح لهم باستثمارات السفر المجانية او بربح اجرة وبين صرف مقابل نقدي عن عدد مرات السفر المقررة - شرط ذلك : أن يكون هذا المقابل ماددا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة - مناطق استحقاق المقابل النقدي : يتوافر مناطق الاستحقاق متى اختاره مع بداية كل عام - نتيجة ذلك - انتهاء ندب العامل خلال العام الذي يجري فيه الصرف لا يخل بحقه في الصرف وتلغى باقي الأقساط - عن هذا العام - تطبيق .

١٦٨

(٥٤)

رقم
القاعدة

وأما : مستشفيات جامعية :

★ قانون تنظيم الجامعات - وحدات ذات طبيعة خاصة -
مستشفيات جامعية - معاملة الأطباء والصيادلة وأخصائيي
العلاج الطبيعي وغيرهم من ذوي التخصصات الأخرى
الحاصلين على درجة الدكتوراه المادلة المقررة لشاغل
الوظائف المادلة من أعضاء هيئة التدريس - مفهوم
ذوي التخصصات الأخرى - تفسر النصوص القانونية -
الأعمال التحضيرية ومناقشات مجلس الشجب - وجوب
استخلاص أحكام القانون في وجود الإرادة الظاهرة
للصحة عن ذاتها من نص عباراته - القانون رقم ١١٥
لسنة ١٩٩٣ في شأن معاملة الأطباء والصيادلة
وأخصائيي العلاج الطبيعي والتمريض وغيرهم من ذوي
التخصصات الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات
الجامعية المادلة المقررة لشاغل الوظائف المادلة من
أعضاء هيئات التدريس بالجامعات - المادة الأولى منه -
★ المشرع أنشأ المستشفيات الجامعية التابعة للجامعات
الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٢ طبقاً لنص المادة ٣٠٧ من اللائحة التنفيذية
للقانون المذكور وظائف استشاري واستشاري مساعده
وزميل يعين عليها الأطباء والصيادلة وأخصائيو العلاج
الطبيعي وأخصائيو التمريض وغيرهم من ذوي التخصصات
الأخرى التي تدخل في الوظيفة الأساسية التي تضطلع
بها المستشفيات كوحدة علاجية من الحاصلين على
درجة الدكتوراه أو ما يعادلها - جواز انشاء هذه
الوحدات ذات الطبيعة الخاصة غير المستشفيات الجامعية
بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى
للجامعات ومجلس الجامعة المختصة - معادلة شاغل
هذه الوظائف وزملائهم أعضاء هيئة التدريس
بالجامعات - مفهوم المساواة ونطاق سريانها - مفهوم
عبارة ذوي التخصصات الأخرى - الأعمال التحضيرية
للقانون تلقي الضوء على أحكامه عند أعمالها بعد صدور
القانون بمرعاة ما يستخلص منها من إدراك للتوجهات
العامة التي توضح مقاصد التشريع وأسباب اعداده
والتوجيهات العامة والسياسات العامة التي أريد بها
تنفيذها ، والمسائل التي أريد بها علاجها - ما ورد في
محاضر أعمال مجلس الشجب عند مناقشة مشروع
القانون المذكور والمذكرات الإيضاحية لا يمكن اعتباره
بمثابة تفسير لنصوصه لأن النص الذي يولد بالقانون
أما يتطور ويتبلور وتمتدل مفاهيمه وأحكامه في مرحلة

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

اعداده الأولى وفى مرحلة مناقشة نصوصه بحيث أن النص المولود لما يكون تجاوز العديد من الآراء التى أحاطت به من مناقشيه عند اعداده - القانون يصدر عن ارادة جماعية تتأتى من جمهور الوافقين عليه من المصوتين له فى المجلس النيابى والأجهزة الأولية التى أعدت مسودته وطرحت ملاحظات اصداره الأولى - ليس من السانغ حصر القانون فى ارادة باطنة تستخلص من نية من ساهموا فى تنشئته الأولى - الأليق استخلاص أحكامه فى وجود الارادة الظاهرة المصححة عن ذاتها من نص عباراته وفى اطار أحكامه التفصيلية وصلته بالهيكل التشريعى العام والمراكز القانونية التى أنشأها وصلتها بسائر المراكز القانونية الأخرى -

★ عبارة ذوى التخصصات الأخرى ليست طليقة من كل قيد يضبط مضاعها - ضابط العبارة يتملق بالوظيفة الأساسية التى تمارسها الجهة التى يعملون بها سواء من المستشفيات الجامعية أو الوحدات ذات الطبيعة الخاصة -

٥٢١ (١٨٨)

جامعة الأزهر :

١ - أعضاء هيئة التدريس

★ أزهر - أعضاء هيئة التدريس بالجامعة - تعيينهم -
★ قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن اعادة تنظيم الأزهر ولائحته التنفيذية -

★ حكم قضائى - مقتضى تنفيذه - الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية بإلغاء قرارات نقل المروضة حالاتهم الى وظائف إدارية تقضى عودتهم الى ذات الوظيفة التى كانوا يشغلونها حال صدور هذه القرارات وهى وظيفة مدرس مساعد -

٤٨٧ (١٧٤)

★ قرار - إدارى - تحصن - تطبيق -

٢ - رسائل علمية

★ قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور -

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

★ المشرع بمقتضى المادتين ٧٦ ، ٩٩ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ اخصى اللائحة التنفيذية للقانون بتفصيل الدرجات العلمية التي تمنحها جامعة الأزهر وشروط الحصول عليها ومن ثم يمتد بالأحكام الواردة باللائحة في هذا الشأن - المادة ٢٢٥ من اللائحة تقضى بالتعيين لمجلس الكلية بالابقاء على تسجيل الرسائل الخاصة بدرجة التخصص والمالية للمدة التي يقدرها في ضوء تقدير الأستاذ المشرف على الرسالة .

★ المادة ٢٠٩ من اللائحة والمتعلقة بإجازة وقف قيد الطلاب لمدة سنة دراسية حال تقدمهم بأعداد مقبولة تمنحهم من الانتظام بالدراسة اقتصر في حكمها على طلاب الإجازة المالية أثر ذلك - تطبيق .

٤٥١

(١٦١)

٣ - طلاب :

★ المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٨٠ بمرين الأحكام المطبقة في جامعات جمهورية مصر العربية في شأن الريادة العلمية وصناديق التكافل الاجتماعي والاتحادات الطلابية على جامعة الأزهر المعد بالقرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٢ - المواد (١١٦) من الجند رابعا ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات - المادة (٢٤٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن الأزهر . جامعة الأزهر اعتبارا من تاريخ المعد بقرار رئيس الجمهورية سالف الإشارة اليه صارت فيما يتعلق بتنظيم الشؤون الاجتماعية لطلابها مخاطبة بالأحكام المشار إليها يشملها الصندوق المركزي للتكافل الاجتماعي للطلاب الجامعات المنشأ بالمجلس الأعلى للجامعات شأنها في ذلك شأن الجامعات الخاصة لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - نتيجة ذلك : صار الصندوق الفرعي للتكافل الاجتماعي بدلا عن صندوق الخطة الاجتماعية المنشأ بجامعة الأزهر - مؤدى ذلك : ان انشاء صندوق مركزي للتكافل الاجتماعي مستقل بجامعة الأزهر يكون بتمديد قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٢ واللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في الحدود المشار إليها - تطبيق .

٤٥

(١٥)

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

٤ - عاملون بالجامعة :

★ المادة (٥٦ مكررا) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها المضافة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ .

★ المادة (١٩٥) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

★ المواد (١ ، ٢ ، ٣) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة .

★ المشرع رغبة منه في تخفيف السبب عن كاهل العاملين بالدولة نتيجة للزيادة المطردة في الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة زاد بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه في مرتبات العاملين في الدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة الموجودين بالخدمة في ١٩٨٤/٦/٣٠ بواقع ستين جنيها - دليل ذلك : - وتأكيدا من المشرع على حقيقة مقصده من الزيادة وانها زيادة حقيقية لا صورية قرر من ناحية منع هذه الزيادة بعد الملاءة المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقرر قانونا ، ومن ناحية ثانية زاد بداية ربط الأجر السنوي الوارد بجدول أحوال العاملين المخاطين بأحكام هذا القانون حتى ينضم بها كل من يعين بعد تاريخ العمل به ، ومن ناحية ثالثة وأخيرة سمح بتجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة عند منح العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بما لا يجاوز الزيادة المقررة به - نتيجة ذلك : - يحتفظ لمن يعين في وظيفة من وظائف أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين أو المحيدين من كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أو القطاع العام بأثر مرتب كانوا يتقاضونه وبما لا يجاوز نهاية الربط المقرر للدرجة مضافا اليه إذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة للمعين عليها الزيادة المقررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر - تطبيق .

رقم
الصفحة

جمعيات تعاونية :-

١ - قرارات التأسيس :

★ صيادلة - جمعيات - جمعيات تعاونية انتاجية - صحة
قرار تأسيس وشهر الجمعية التعاونية الانتاجية
لصيادلة الشرقية .

★ المواد (١ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٧٢) من قانون التعاون
الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ .
قرار وزير الدولة للحكم المحلي رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٦
بتعريف الحرفي .

★ المادة (٣/٣٩) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥
في شأن مزاولة مهنة الصيدلة المدلل بالقانونين رقمي
٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ ، ٦١ لسنة ١٩٥٩ .

★ المادة (٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء
نقابة الصيدلة .

★ الجمعيات التعاونية الانتاجية التي ينظمها القانون رقم
١١٠ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر نوعان : - الأول :
الجمعيات التعاونية الانتاجية للصناعات الحرفية . -
والثاني : الجمعيات التعاونية الانتاجية للخدمات -
المشروع فرق بين النوعين في الشروط الواجب توافرها
فبين يكون عضوا بكل نوع من النوعين - نتيجة ذلك :
استلزم في النوع الأول من الجمعيات أن يكون العضو
حرفيا طبقا للإطار الذي رسمه قرار وزير الدولة للحكم
المحلي رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ، بينما أطلق
النوع الثاني من ذلك الفيد اكتفاء بأن تكون المهنة
الاصولية للعضو مباشرة النشاط المحدد في النظام
الداخل للجمعية - المعامل أن الجمعية التعاونية
الانتاجية لصيدلة الشرقية تندرج ضمن النوع الثاني
من الجمعيات المشار إليها وهي الجمعيات التعاونية
الانتاجية للخدمات - صحة قرار تأسيس وشهر هذه
الجمعية - تطبيق .

٢ - الإعفاء من الرسوم والضرائب .

★ المادة (١) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن
الضريبة على المقارنات المبنية .

المادة (٣٩) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم
١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية .

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

★ المادة (٥١) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر
بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالقانونين رقمي
٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ .

★ المادة (٣) من قانون التعاون الإنتاجي الصادر
بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ - المادة (٤٠) من
ذات القانون .

★ المشرع فرض ضريبة سنوية على المقارنات المبنية أيا
كانت المادة التي بنيت منها أو الفرض الذي أعدت له
وسواء كانت هذه المقارنات دائمة أو أقيمت بصيغة
مؤقتة أو عارضة وسواء أقيمت على سطح الأرض
أو تحته أو على سطح الماء وسواء شغلت بمقابل
أو بدونها - المشرع أبقى على هذه الضريبة من حيث
كونها ضريبة عامة وإن اعتبر حصيلتها مورداً من موارد
المدينة كوحدة من وحدات الإدارة المحلية - المشرع أغفى
بموجب قانون التعاون الإنتاجي للجمعيات التعاونية
الإنتاجية الأساسية من الضرائب والرسوم التي تقرها
المجالس المحلية طبقاً لقانون الإدارة المحلية - نتيجة
ذلك : إعفاء هذه الجمعيات يقتصر نطقه على تلك
الفرافض المالية دون غيرها من الضرائب العامة ويغفو
بذلك الإعفاء المقرر بموجب المادة (٤٠) سالف الذكر
لا يشمل الضريبة على المقارنات المبنية باعتبارها ضريبة
عامة - تطبيق .

٢٣١

(١٢١)

٣ - عاملون بالجمعيات التعاونية الزراعية .

★ المادة (٤٢) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم
١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

■ المادة (٧٢) من قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون
رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ .

★ المادتان (١ و ١٩) من لائحة نظام العاملين بالجمعيات
التعاونية الزراعية المحلية متعددة الأغراض الصادرة
بقرار وزير الزراعة رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٨٧ .

★ المشرع رعاية منه لأوضاع العاملين المالية بالمتنشات التي
يزيده عدد العاملين فيها على خمسة عمال وحماية لهم
من تجدد أوضاعهم المالية قرر منح العامل من تاريخ
صدور قانون العمل أو من تاريخ تعيينه لمن يمتنع بعد
تاريخ العمل به علاوة دورية سنوية لا تقل عن 7٧٪
من الأجر الذي تحسب على أساسه اشتراكات التأمين

رقم الصفحة	رقم اللائحة
---------------	----------------

الاجتماعي - الملاوة المذكورة تشمل الحد الأدنى الواجب منه للمعامل دوريا وستويا - نتيجة ذلك : حكم المادة (٤٢) للشار إليها لا يكون في حالة عدم وجود حكم في النظام اللاتحي للماملين بالمتشاة ينظم منح الملاوات الفورية وانما يكون واجب الاعمال أيضا في حالة عدم وجود نظام مالي أفضل للماملين بالمتشاة - سبب ذلك : لا يجوز لاحكام اللائحة الوارد بها احكام الملاوة الفورية ان تخرج على احكام قانون العمل لأنها أدنى مرتبة في سلم التدرج التشريعي - تطبيق .

٣٢٩ (١٢٤)

جهاز المدعي الاشتراكي :

★ جهاز المدعي الاشتراكي - مصروفات الحراسة - وجوب ادراجها بالحساب الختامي لموازنة الجهاز - اختصاص الجهاز المركزي للمحاسبات بالرقابة على هذه الأموال - افتاء الجمعية السابق في ١٩٩٥/٥/٤ بوجوب ادراج مصروفات الحراسة بالحساب الختامي لموازنة الجهاز المذكور واختصاص الجهاز المركزي للمحاسبات بفحصها - تأييد هذا الافتاء لعدم طرؤه موجبات للمدول عنه .

★ قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المادة ٦٦ - الفرق بين الفتوى والنزاع عند العرض على الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع - جواز تصدى الجمعية العمومية للموضوع عند احالته إليها في صورة النزاع بين جهتين اداريتين بعد سبق ابدائها الرأي في شأنه كطلب رأي .

٦٧٢ (٢٤٤)

الجهاز المركزي للمحاسبات :

★ الجهاز المركزي للمحاسبات - مجال رقابته - قانون سرية الحسابات بالبنوك رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٢ - حظر الاطلاع على حسابات وودائع وأمانات وخزائن ومعاملات الملاوة أو الإفصاح عنها الا في الحالات المحددة بالقانون المذكور .

★ اختصاص الجهاز المركزي للمحاسبات بالرقابة القانونية على القرارات الصادرة في المخالفات المالية بوجوب موافقاته بها مشفوعة بالأوراق والبيانات .

★ هذا الاختصاص أضحي مقيدا فيما يتعلق بالمخالفات المالية التي تقع بالبنوك بالحظر الوارد بقانون سرية

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

الحسابات بالبنوك - الالتزام بموافقة الجهاز بأوراق الموضوع محل التحقيق يقتصر على تلك التي لا تتضمن بيانات أو معلومات عن حسابات العملاء بالبنك .

★ استثناء - أداء الجهاز لوظيفته كمراتب لحسابات البنوك على حسابات العملاء - للجهاز الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات والبيانات اللازمة لأداء هذا الدور مع التزام السرية - نتيجة ذلك - سلطة الجهاز المركزي للحسابات في مراقبة القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية لا تجيز كشف سرية حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنها لدى البنوك .

٤١٥ (١٤٨)

(ح)

حكم قضائي :

★ حكم جنائي - وجوب تنفيذه - عدم جواز المساس بحجته .

★ قانون الإجراءات الجنائية - مادة ٣٩٢ منه - جهة الإدارة ملتزم بتنفيذ العقوبات التي يمكن أن تكون محلاً للتنفيذ مما تقضى به الأحكام - صدور حكم جنائي بمنزل الموظف - وجوب تنفيذه طالما صدر الحكم أبان وجود المحكوم ضده في الوظيفة - صدور قرار بانتهاء خدمة المحكوم ضده لاحقاً على صدور الحكم ليس من شأنه المساس بحجة حكم المنزل ووجوب تنفيذه لو روده على غير محل باعتبار المحكوم ضده ممزولاً من الوظيفة من تاريخ صدور الحكم .

٥٥٩ (٢٠٢)

(خ)

خبراء :

راجع المبدأ رقم (١٥٦) ص ٤٣٨ .

★ قانون نظام العاملين بالقطاع العام المادة (١١) منه اختصت مجالس إدارة الهيئات الخاضعة لأحكامه دون غيرها بوضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين .

★ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثل الحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة لا يعدو أن يكون توجيهاً إدارياً للجهات التي يخاطبها دون أي إلزام قانوني بذلك - إقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات التكنن لقواعد القرار المتدرج إليه - وجوب تطبيقها .

رقم
الصفحة

رقم
القائمة

★ المكافأ المستحق للغير طبقا لحكم المادة الثانية من القرار المشار اليه تعدد بالفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتبات وجوافز ومكافآت وبدلات وغيرها من الميزات المالية المقررة لوظيفته السابقة وبين الماشي المستحق له - مفهوم الأجر المشار اليه - تطبيق .

٢٣٥

(١٥٥)

(د)

وسوم :

١ - رسم تنمية :

★ المواد (٣٠١) من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ يفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ .

★ المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بقرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ . المشرع اخضع البيع بالمزاد لرسم تنمية الموارد المالية للدولة بسبة ٥٪ من قيمة البيع . وهذا الرسم عيني يلحق حسيلة البيع بالمزاد فلا يتغير استحقاقه بتغير وصف البائع بكونه شخصا عاما او خاصا وذلك متى كان محل البيع خاضعا للضريبة - المشرع قرن استحقاق الرسم بخضوع محله لضريبة مقررة بقانون رسم تنمية موارد الدولة المالية وذلك بمراعاة أن التصرفات التي تجريها الأشخاص العامة الإقليمية او إقليمية على الأموال التي تمتلكها ملكية خاصة يفرض استغلالها والحصول على ما تنتجه من موارد مالية عن طريق البيع أو الشراء أو الإيجار أو المائدة تخضع لما تخصص له تصرفات الأفراد العاديين سواء بسواء نظرا لوحدة الطبيعة القانونية للنشاط في الحالتين - نتيجة ذلك : أن الخضوع للضريبة مرجعه كنه المال الخاضع لوعاء الضريبة هل هو مال عام فيخرج من مجال فرض الضرائب أو مال خاص فيدخل في هذا المجال وليس المبرة يكون الشخص المعنوي شخصا عاما أو شخصا خاصا - تطبيق .

٩٤

(٣٣)

٢ - رسوم جمركية :

★ جمارك - ضرائب ورسوم جمركية - اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية .

رقم
الصفحة

رقم
القائمة

★ المادتان ٥ ، ١٠١ من القانون المذكور - البند (٥) من الاتفاق المشار اليه .

★ المشرع وضع أصبلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص بإعفاؤها وتحصيل هذه الضرائب عند ورود البضاعة - الاستثناء الإلزامي مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة .

★ اتفاق المونة الاقتصادية والفنية المشار اليه أعفى الموظفين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء كانوا من موظفي حكومتها أو إحدى وكالاتها أو أفراد أو موظفي إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو إحدى وكالاتها من كافة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتبيلك واستعمال أو التصرف في المنقولات الشخصية بما فيها السيارات المدة لاستعمالهم الشخصي وأعفى هؤلاء الموظفون وعائلاتهم من كافة الرسوم والتمريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد وتصدير الامتعة الشخصية والمعدات التي تستورد لاستعمالهم الشخصي - أثر ذلك - تطبيق .

٤٤١ (١٥٧)

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ - المادتين ٥ ، ١١٠ منه - الأصل خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات - الإعفاء لا يكون إلا بنصي - تطبيق .

٤٤٤ (١٥٨)

★ مادته (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ - المشرع وضع أصبلا عاما يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية استثناء من ذلك : المادة ١٠١ من القانون ذاته - أجاز المشرع الإلزام مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة - شرط ذلك : أن يتم بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية - اتفاق التعاون الفني بين جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ - مفاده : إعفاء المركبات ذات المحركات والمعدات الأخرى المقتناة من الحكومة الهولندية للحكومة المصرية من كافة الرسوم على الواردات - نتيجة ذلك : إعفاء سيارات الركوب الخاصة من الرسوم الجمركية - تطبيق .

٢١ (٧)

رقم
القائمة

رقم
الصفحة

★ القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٦ بشأن الدفعة - القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ يفرض رسم اضافي على التذاكر المبيعة في المباريات الرياضية والاحتفالات التي تفرس عليها ضريبة الدفعة - التذاكر المبيعة لرواد مدينة الملاهي بشاطئ المصورة - تكييفها - لا تعد تذاكر أو أجرة مكان وإنما هي مقابل استخدام رواد المدينة للانساب الموجودة بها وليست تذاكر دخول مباشرة أو حفلة مما تفرس عليه ضريبة الدفعة .

★ نتيجة ذلك : عدم خضوع التذاكر المبيعة لرواد مدينة الملاهي بشاطئ المصورة للرسم الاضافي المقرر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ - تطبيق .

٣٩١ (١٤٠)

٣ - رسوم محلية :

★ رسوم - رسوم محلية - تحصيل رسوم محلية - تحديد نسبة ١٠٪ مصاريف ادارية مقابل عملية التحصيل - تكاليف اداء خدمة التحصيل .

★ المادة (٥٧١) من اللائحة المالية لتجارية والحسابات - المادة (٢) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ .

★ مجال اعمال المادة ٥١٧ المشار اليها فيما تفرده من اضافة نسبة ١٠٪ الى تكاليف الخدمات كمصاريف ادارية يتحدد نطاقه بالخدمات التي تتم بين الجهات والمصالح العامة - استثناء من ذلك : اذا كان اضطلاع أى من الجهات السابقة بأداء الخدمة نزولاً على التزام تشريعى - نتيجة ذلك : قيام أحد أشخاص القانون الخاص بتأدية الخدمة لأحدى الجهات أو المصالح العامة لا يدخل ضمن نطاق تطبيق المادة السابقة وبالتالي يخفض تحديد المقابل للملافة القائمة بين الطرفين وما جرى الاتفاق عليه بينهما - تطبيق .

١٤٦ (٥٢)

★ القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الادارة المحلية مدلاً بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية .

★ المشرع اختص المجلس الشعبي المحلي للمحافظة يفرض الرسوم ذات الطابع المحلي أو تعديلها أو تصير أجل

رقم
القاعدة

سرياتها أو الاعفاء منها أو الفائها بعد موافقة مجلس الوزراء - اختصاص المجالس التسمية المحلية بفرض الرسوم المحلية طبقا لقانون الإدارة المحلية أضحي مقيدا بما تضمنته المادة الرابعة من قانون الإصدار - من النص على استمرار العمل بأحكام قرار وزير الإدارة المحلية المشار إليه حتى تعدد الموارد والرسوم طبقا لأحكام القانون المذكور - جواز زياده الرسوم الواردة بقرار وزير الإدارة المحلية المشار إليه بما لا يحاوز مثل الفئات المنصوص عليها في هذا القرار - وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالإدارة المحلية واقتراح المجلس التسمي المحلي للمحافظة المختص طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون المذكور - صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٩٠ بزيادة فئات الرسوم المنصوص عليها في القرار المشار إليه بمقدار مثليها - لا يسوغ قانونا تجاوز هذه الزيادة مثل الرسوم الواردة بقرار وزير الإدارة المحلية وفقا للمداول المرفقة به في تاريخ العمل بالقانون المذكور .

٤٠٤

(١٤٤)

★ الواد ٤ . ١٢ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدلة بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ . ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم المحلية - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٩٠ بزيادة الرسوم المحلية .

★ اختصاص المجلس التسمي المحلي للمحافظة بفرض الرسوم ذات الطابع المحلي أو تعديلها أو تقصير أجل سرياتها أو الاعفاء منها أو الفائها بعد موافقة مجلس الوزراء - شرط ذلك : وجوب تحديد الموارد والرسوم المحلية وفقا لأحكام هذا القانون - نتيجة ذلك : يجوز زيادة فئات الرسوم الواردة بقرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم المحلية وفقا للضوابط الواردة بنص المادة الرابعة من مواد إصدار قانون الإدارة المحلية أما استحداث رسوم جديدة وهو ما ناطه التشريع بالمجالس التسمية المحلية للمحافظات فإنه معلق على صدور تحديد للموارد والرسوم المحلية وإلى حين صدور هذا التحديد سواء بقانون أو بقرار لائمي فإنه يستتبع على هذه المجالس ممارسة هذا الاختصاص - مؤدى ذلك : أنه في الإطار التشريعي القائم لا يجوز استحداث أوعية أخرى للرسوم المحلية

رقم
الصفحة

١٦٢

(٥٩)

عبر ما ورد بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة
١٩٧١ - تطبيق .

★ قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظام العامة -
المادة ٨ من القانون أجازت للمجالس المحلية فرض رسم
احباري يؤديه شاغلو المقارات المبنية لا يجاوز ٢٪ من
القيمة الايجارية يخصص لشئون النظافة العامة يودع
في الصندوق المخصص لذلك الفرض - مناط فرض
الرسم وجود عقارات حددت قيمتها الايجارية وفقا لأحكام
قانون الضرائب على المقارات المبنية - نتيجة ذلك -
ندم جواز فرض هذا الرسم في القرى الخارجة عن
نطاق القانون المذكور .

٥٠٩

(١٨٣)

٤ - رسم مساعدة الطلاب

★ رسوم - رسم مساعدة الطلاب - عدم احقية بنك ناصر
الاجتماعي في اقتضاء الرسم واحقية صناديق التكافل
الاجتماعي بالجامعات والمعاهد في اقتضاء الرسم واحقية
صناديق التكافل الاجتماعي بالمعاهد والمعاهد في اقتضاء
هذا الرسم .

★ قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ في شأن الرسم المذكور -
قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية - القانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء بنك ناصر الاجتماعي
كهيئة عامة .

★ التطور التشريعي لصندوق مساعدة الطلاب - إنشاء
صناديق التكافل الاجتماعي - ولاية تحصيل الرسم
انتقلت الى هذه الصناديق - عدم احقية بنك ناصر
الاجتماعي في اقتضاها - اثر ذلك - تطبيق .

٦٢٧

(٢٢٨)

٥ - رسم تسمي

★ المواد ٩ ، ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم
الشهر القاري - المواد ١ ، ١٨ من القانون رقم ٧٠
لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والتشهير - المادة
٥ ٣٤ مكررا - من القانون ذاته معدلا بالقانون رقم ٦
لسنة ١٩٩١ .

★ اعتبار عقد القصة من المحررات المنصوص عليها بالمادة
(٣٤ مكررا) المشار اليها يبقى ما سبقه من تصرفات

رقم
اللائحة

لم تظهر محرراتها من الرسوم النسبية - أساس ذلك : أن جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق المدنية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ومن بينها البيع يجب شهرها بطريق التسجيل وكذلك الحال بالنسبة للتصرفات المقررة لحق من تلك الحقوق ومن بينها عقد القسمة - سبب ذلك : ما يحقعه عقد القسمة من افراز نصيب كل شريك مشتت في المسار - نتيجة ذلك : عدم التسجيل يؤدي إلى عدم شاة أو نقل أو زوال أو تغيير لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة لغيرهم بينما عدم تسجيل عقد القسمة يؤدي إلى عدم حجته على الغير - مناط الاستفادة من خطن الرسم النسبي المستحق على المحررات الخاصة بطلبات الشهر أن تكون قائمة في ١٤/٣/١٩٩١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ - مناط التمتع بالاعفاء من أداء الرسم النسبي أن يكون التصرف محل الحرر المطلوب شهره في تاريخ سابق - نتيجة ذلك - لا يشترط الأسبقية في الافراز العقد في الحرر طالما ثبتت أسبقية انعقاد العقد الذي يحدث بمجرد تلاقي الإيجاب والقبول - تطبيق .

٨٦

(٢٠)

٦ - رسوم قضائية :

★ ميثاق عامة - الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان - عدم استحقاق الرسوم القضائية ورسوم الشهر والتوثيق .

★ المادتان ١ ، ١١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بشأن الهيئات العامة - للمادة (٥٠) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية - المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر .

★ المشرع اعفى الحكومة من أداء الرسوم القضائية ورسوم الشهر والتوثيق - الهيئة العامة تنشأ لإدارة مرفق عام بهدف تحقيق الصالح العام لا تخرج عن كونها مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وكفل لها استقلالاً اقتضته طبيعة المرافق القائمة وإن كانت لها ميزانية مستقلة إلا أن هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة - نتيجة ذلك : دخولها في عموم لفظ الحكومة وبالتالي يتحقق في شأنها مناط الإعفاء - تطبيق .

١١٢

(٤٠)

رقم
المادة

رقم
القاعدة

وقاية :

راجع المبدأ رقم (٢٨) ، (٤٣) .

(ش)

ـ شركات استثمار : ـ

ـ انتهاء عقود شركات الاستثمار من رسوم
التوثيق والشهر .

★ شركات ـ شركات استثمار ـ عقود شركات الاستثمار ـ
اعفاء من رسوم التوثيق والشهر ـ رسم التصديق على
توقيعات الشركاء .

★ المادة (١) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن
رسوم التوثيق والشهر ـ المادة (١٤) من قانون
الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ـ
المادة (٥٣) من ذات القانون المدة بالقانون رقم ١٩
لسنة ١٩٩٥ ـ تمتع عقود تأسيس مشروعات الاستثمار
بالاعفاء من رسوم التوثيق والشهر ـ استثناء من ذلك :
رسم التصديق على توقيعات الشركاء أساس ذلك :
مطالبة المشرع للمشروعات التي تقام بنظام الاستثمار
بالعديد من المزايا والاعفاءات ـ تطبيق .

ـ زيادة رأس المال

★ شركات ـ شركات استثمار ـ الزيادة في رأس المال ـ
ضريبة الدفعة النسبية ـ اعفاء .

★ المواد (١ ، ٢ ، ١١) من قانون الاستثمار الصادر
بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .

★ المادتان (٨٣ ، ٨٧) من قانون ضريبة الدفعة الصادر
بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

★ المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ بتعديل
بعض أحكام قانون ضريبة الدفعة الصادر بالقانون رقم
١١١ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر .

★ تمتع أسهم الزيادة في رأس المال بالاعفاء من ضريبة
الدفعة النسبية في ظل قانون الاستثمار رقم ٢٣٠
لسنة ١٩٨٩ ـ أساس ذلك : ـ أن المشرع اعتبر
مشروعاً استثمارياً كل نشاط اقتصادي أياً كان شكله

رقم
الصفحة

رقم
الطبعة

القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨٩م يسم مباشرة في مجالات استصلاح واستزراع الأراضي البور والأراضي الصحراوية والصناعية والسياحة والإسكان والتنمية وتقديراً من المشرع لأهمية إقامة مشروعات في هذه المجالات أعفاها من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الأموال بحسب الأحوال كما أعفى توزيعاتها من الأرباح من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ومن الضريبة العامة على الدخل وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية لبدء الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال كما أعفاها من ضريبة النعمة النسبية لمدة خمس سنوات - ضريبة النعمة النسبية تستحق على الأسهم المصدرة لدى التأسيس كما تستحق لدى كل إصدار جديد للأسهم لزيادة رأس المال - الإعفاء يشمل الحالتين - تطبيق .

٢٤٢

(٨٨)

- شركات قطاع أعمال عام :

★ ١ - شركات - شركات قطاع عام - شركات قطاع الأعمال العام - اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة - سلطة مجلس إدارة الشركة - انحصار ولاية الاعتماد المقودة للوزير المختص من تاريخ العمل بقانون قطاع الأعمال العام .

★ المادة (٨) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المادة (٣٣) من قانون هيئات القطاع العام وشركائه الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ - المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١م بامداد قانون شركات قطاع الأعمال العام - المواد ٤ ، ١٣ من ذات القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩١ .

★ لئن كان المشرع بقانون نظام العاملين بالقطاع العام جعل سلطة مجلس إدارة شركة القطاع العام في اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة نهائية غير خاضعة لتصديق سلطة أعلى - استثناء من ذلك : استحدث القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بعض القيود منها على المجلس مراعاة الضوابط التي يضمنها مجلس إدارة هيئة القطاع العام المختصة ، وجوب اعتماد ما يتعلق بالوظائف العليا بالهيكل من الوزير المختص - نتيجة ذلك : لا يجوز

رقم القائمة	رقم المادة
----------------	---------------

٩٦	(٣٤)	<p>قانونا اضافة احدى الوظائف العليا للهيكل التنظيمي لشركة قطاع عام الا بعد موافقة الوزير المختص - باصدار القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار اليه انحصر نطاق سريان احكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته عن الشركات القابضة والشركات التابعة - نتيجة ذلك : استقر مجلس اداره شركة قطاع الاعمال ولايته في وضع الهيكل التنظيمي للشركة - تطبيق .</p>
		<p>★ ٢ - شركات - شركات قطاع عام - شركات قطاع الاعمال العام - سندات حكومية - مدى جوار استرداد شركات قطاع الاعمال المصام للمبالغ التي سبق تجنبها من ارباحها الصافية لشراء سندات حكومية .</p>
		<p>★ المادة (٦٣) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ٩ قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٦ لسنة ١٩٦٧ .</p>
		<p>★ المادة (٥٨) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام . المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٤ .</p>
		<p>★ المادتان (٢/٤١ ، ٢/٤) قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .</p>
		<p>★ المادة الأولى فقرة ثانية من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن قانون شركات قطاع الاعمال العام . اعتبارا من تاريخ المصل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر حلت الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام ، كما حلت الشركات التابعة محل شركات القطاع العام - خلو هذا القانون من أية نصوص تلقى عل كامل شركات قطاع الاعمال العام التزام بتجنب نسبة من ارباحها الصافية لشراء سندات - نتيجة ذلك : شركات قطاع الاعمال العام غير مكلفة من حيث الاصل بتجنب أية نسبة من ارباحها الصافية لشراء السندات الحكومية او ايداعها البنك المركزي في حساب خاص - عكس ذلك : شركات القطاع العام التي لا زالت مخاطبة باحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المنوه عنه - كافة القوانين والقرارات سالف الذكر سكنت عن أن تتناول بالتنظيم مدى أحقية الشركات المخاطبة بحكم التجنب</p>

رقم القاعدة	رقم المادة
----------------	---------------

في استرداد المبالغ المبنية أو في تغيير الغرض الذي تستغل أو تستثمر فيه - نتيجة ذلك : لا فكاك من الإبقاء على المبالغ المبنية للغرض الذي بنيت من أجله ويبقى حقها عليها مقيدا بما خصصها به المشرع على نحو يحث من حركتها ويقيد من أوجه استثمارها - تطبيق .

١٨٦ (٧٠)

٣ - التزامها بالنقل عن طريق الشركة القابضة العاملة في مجال النقل البحري .

★ شركات - شركات قطاع الأعمال العام - نقل بحري - التزام الشركات بالنقل عن طريق الشركات التابعة للشركة القابضة العاملة في مجال النقل البحري .

★ المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن إنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري .

★ التزام شركات قطاع الأعمال العام طبقا لأحكام المادة ٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بنقل البضائع والركاب بحرا عن طريق الشركات التابعة للشركة القابضة التي حلت محل المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري .

٢١٥ (٧٨)

٤ - أحقية الشركات في إدارة المرفق العام عن طريق الالتزام .

★ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن إدارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات - شركات قطاع الأعمال العام يتحقق في شأنها وصف الشركات المساهمة - نتيجة ذلك - يتوفر في شأن شركات قطاع الأعمال العام مناطق انطباق المادة ٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ يجوز الترخيص لشركات قطاع الأعمال العام بإدارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات عن طريق الالتزام إذا تقدمت بأفضل العروض في المزايدة أو الممارسة التي تطرح لهذا الغرض - تطبيق .

٣٦٩ (١٤٣)

★ - قطاع الأعمال العام - الشركات القابضة والتابعة - اختصاص مجلس إدارة الشركة القابضة والجمعية العامة غير العادية ببيع أسهم الشركات التابعة لها - حدود

رقم
القائمة

رقم
المادة

كل منهما - عدم جواز التصرف بما يؤدي الى خفض رأس المال عن ٥١٪ يمتد عن الجمعية العامة للشركة القابضة - مجلس الادارة هو الذي يقوم بالبيع - موافقة الجمعية العامة غير العادية لا تكون اذنا للمجلس المذكور الذي يقوم بالبيع .

★ قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية - قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - سريان أحكام قانون قطاع الأعمال العام على الشركات القابضة والتابعة التي تتخذ شكل شركة المساهمة انخفاض نسبة المال العام في رأسمال الشركة التابعة عن نسبة ٥١٪ - أثره انحسار أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام عن الشركة وخضوعها لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

★ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بضوابط الاستمانة بالخبراء والمستشارين وممثل الحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة - عدم سريان أحكامه على شركات قطاع الأعمال العام اعتبارا من تاريخ صدور لوائحها الخاصة - سريان أحكامه فيما يتعلق بضوابط اختيار ممثلها في البنوك والشركات المشتركة حيثما يسرى أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ - تطبيق .

★ ٦ - شركات قطاع الأعمال العام - عقد مقالة الأعمال - زيادة في الأسهم - قرارات سيادية - ظروف طارئة .

★ المادة (٤ مكرر و ٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير الجبري وتحديد الأرباح المدلل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة المركزي سلطة تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية .

★ لنشر حرصا منه على تجنب رفع أسعار المنتجات والمسا باعظا لا يتناسب البتة مع تكاليف الإنتاج وسد الى وزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية ومن بينها الأسمنت وأغنى المشرع على قرار التحديد صفة الالتزام على نحو يجب منه أن يسود على الكافة بما لا سبيل الى الفكاه مما قرره والا تعرض

رقم
القاعدة

رقم
المادة

المحالف للجزء الجنائي ومن ثم تمت فرار الحديد أو التسمير « بالسيادة » - الزيادة في سعر الأسمنت قد تمت بموجب قرارات غير سيادية - نتيجة ذلك - لا حق للشركة في المطالبة بالفروق كما لا يمكن الاستناد الى نظرية الظروف الطارئة لعدم توافر شروطها - تطبيق -

٢٧٧ (١٣٦)

- شركات قطاع عام :

★ شركات - شركة الاتحاد العربي للنقل البحري - طبيعتها القانونية - شركات قطاع عام - مكافآت أعضاء مجلس الادارة - صرية مرتبات -

★ المادتان (١ ، ٧) من قرار اتحاد الجمهوريات العربية بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء شركة الاتحاد العربي للنقل البحري -

★ المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية -

★ المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن الشركات الاتحادية ودورها العاملة في مصر -

★ ادارة شركة الاتحاد العربي للنقل البحري قد آلت الى الحكومة المصرية بموجب مساهمتها في رأس مال هذه الشركة وذلك بعد استجابتها من اتحاد الجمهوريات العربية بما يسوغ معه قانوناً حملها على كونها وحدة من وحدات القطاع العام - قانون الضرائب على الدخل فرض ضريبة بسر ٧٠ ودون أي تخفيض على المبالغ التي يحصل عليها الماملون الخاضعون للضريبة في وحدات الجهاز الإداري للدولة والحكم المحلي والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والماملين بكافرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أي وراثة أو حصة عامة أو جهة إدارية أو وحدة من وحدات الحكم المحلي أو القطاع العام - مفاد ذلك : لابد من توافر شرطان للمضوع لمثل هذه الضريبة أولهما : أن يكون الخاضع على هذه المبالغ من الماملين الخاضعين لضريبة المرتبات ، وثانيهما : أن تؤدي هذه المبالغ علاوة على المرتب الأصل من إحدى الجهات السالفة ذكرها - نتيجة ذلك : مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة المذكورة تخضع للضريبة المشار إليها - تطبيق -

٢٨٧ (١٠٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

(ص)

صندوق :

١٥

(١٥)

راجع المبدأ رقم (١٥) ص ٤٥ .

(ض)

ضريبة :

١ - ضريبة رأسمالية :

★ ضرائب - اللجنة الأولمبية المصرية - حوافز للعاملين -
ضريبة على الدخل - إعفاء .

★ المادتان (٤٩ ، ٣/٥١) من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

★ المادة (٤٤) من لائحة تنظيم شئون العاملين باللجنة الأولمبية .

★ المشرع وضع أصلا عاما مفتضاء سريان الضريبة على الدخل على المرتبات التي تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد إلى أي شخص عن دفعات أدت في مصر - استثناء من ذلك : إعفاء حوافز الانتاج التي تصرفها الجهات السابقة في الحدود المشار إليها في المادة ٥١ سالفة الذكر - حوافز الانتاج لم يعرفها المشرع وإنما وصفها بالوصف السابق - نتيجة ذلك : المبرة في تعديدها بحقيقة الواقع وهي انها مبالغ تؤدي بالزيادة على المرتب الأدنى لحفز العامل لبذل غاية الجهد وأقصاء في أوقات العمل الرسمية وغير الرسمية - الحافز المقرر للعاملين باللجنة الأولمبية لا يعمد أن يكون حافز انتاج - طالما أخضع المشرع مرتبات العاملين باللجنة للضريبة على الدخل فإن ذلك يستتبع بحكم اللزوم سريان الإعفاء الخاص بحوافز الانتاج على المبالغ التي تدفعها اللجنة

٣٦٨

(١٣٢)

الأولمبية - تطبيق .

٢ - ضريبة دخل :

★ ضريبة - ضريبة أرباح رأسمالية .

★ للمادتان ١١١ ، ١١٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

★ المشرع الضريبي وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع الأرباح التي حققتها شركات الأموال مصرية كانت أو أجنبية العاملة في مصر أيا كان الغرض من نشاطها للضريبة المفروضة على شركات الأموال وقضى بمرئان هذه الضريبة على البنوك والشركات والمنشآت الأجنبية وذلك بالنسبة لأرباحها المحقة من نشاطها في مصر - وعاء الضريبة الأرباح التي تتحقق عند بيع أصل من أصول الشركة .

★ اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر - نطاق سريانها - تطبيق .

٣٩٦

(١٤٢)

٣ - ضريبة استهلاك

★ ضرائب ورسوم - ضريبة على الاستهلاك - صندوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته .

★ القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك - خضوع السلع المنتجة محليا أو المستوردة الواردة بالجدول المرفق بالقانون للضريبة - الضريبة العامة على المبيعات - استغراقها ضريبة الاستهلاك .

★ المشرع وسع من نطاق هذه الضريبة بمقتضى قانون الضريبة على المبيعات الذي ألغى قانون الضريبة على الاستهلاك فأخضع للضريبة كل السلع المصنعة المحلية أو المستوردة إلا ما استثنى بنص خاص .

★ فوائين فرض الرسوم والضرائب على الانتاج أو التداول أو الاستهلاك أو المبيعات وضرائب تصيب الإنفاق وتزدى بمناسبة نفقة - رسوم الانتاج يتوسل بها المشرع لغرض الضريبة على المستهلكين الذين يصعب فرض الضريبة عليهم مباشرة لتقدمهم وتفرقهم بينما الانتاج مركز في جهات معينة ومواطن محددة - ضريبة الاستهلاك تفرض على التداول واستهلاك السلع - الجامع بينها انها ضرائب غير مباشرة بيد أن الضريبة العامة على المبيعات وسعت من نطاق الضريبة - ضريبة الاستهلاك استغرقت في الضريبة الجديدة الأعم في صندوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته المنشأ بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ - أغراضه - موارده المالية - من بين موارد الصندوق المذكور الإعانة التي تزودها اليه

رقم
القرار

٤٦٦

رقم
القرار

(١٨٧)

الحكومة والتي تعادل ثلث رسم الانتاج أو الاستهلاك
المحصل على خيوط الحرير الصناعي والياقة - الاعانة
المذكورة لا تؤدي بوصفها ضريبة وانما بوصفها اعانة -
التزام الحكومة بإداء ثلث ضريبة للمبيعات للمستعوق
المذكور لضخوع الخيوط والألباس المذكورة لهذه
الضريبة .

٤ - ضريبة إيرادات رؤوس الأموال *

★ حيثات عامة - الهيئة العامة للسلع التموينية - سندات
على الخزنة العامة - الفوائد المتحصلة من تلك
السندات - عدم خضوعها للضريبة على إيرادات رؤوس
الأموال المنقولة .

★ المادة الثانية من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩١ يربط
الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ .

★ المادة (١) من قانون الضرائب على الدخل الصادر
بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

★ الفوائد المتحصلة عن السندات التي أصدرتها وزارة
المالية في شهر يونية سنة ١٩٩٢ لسداد مديونية الهيئة
العامة للسلع التموينية للبنوك التجارية لا تخضع
للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة - لا يجوز
الحجاج بأن التزام وزارة المالية قبل البنوك الدائنة
نشأ بطريق التجديد بدلا من التزام هيئة السلع
التموينية (المدين الأصلي) وبذلك تضحى العلاقة بين
وزارة المالية والبنوك الدائنة مستقلة عن العلاقة السابقة
بين هذه البنوك والهيئة - نتيجة ذلك : الفائدة التي
تفعلها السندات التي أصدرتها وزارة المالية للدولة
بالمديونية تخضع للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال
المنقولة - سبب ذلك : أن هذه الأوراق صدرت منفردة
لخصائص السندات وبالتالي لا يمكن أن يطلق عليها
لفظ سندات الوارد. بالمادة (١) من القانون رقم ١٥٧
لسنة ١٩٨١ المشار إليه - تطبيق *

١٢٣

(٤٤)

٥ - ضرائب جمركية :

★ وضع للشرع أصلا عاما بمقتضى النصوص الواردة بقانون
الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مقتضاة خضوع جميع
الواردات للضرائب الجمركية وفروعها من الضرائب
الإضافية المقررة على الواردات - لا يعفى عنها إلا بعض

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

صريح - استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود
البضاعة - خول المشرع رئيس الجمهورية سلطة اعفاء
الواردات من الضرائب الجمركية - صدور قرار رئيس
الوزراء بصفته مفوضاً من رئيس الجمهورية في مباشرة
اختصاصاته باعفاء السيارة محل النزاع من أداء الضريبة
والرسوم الجمركية شريطة ألا يتم التصرف فيها الا بعد
السداد - بيع السيارة دون الالتزام بذلك - وجوب
سداد الضرائب والرسوم الجمركية المقررة وفقاً لحالة
السيارة وقيمتها في تاريخ السداد وطبقاً للتعريفة
الجمركية السارية في ذلك التاريخ - تطبيق *

(١٩٤٠)

٣٧٥

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - اتفاقية البحث
والتفتيش عن البترول واستخراجه الصادر بها القانون
رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ *

★ وضع المشرع أصلاً عاماً مقتضاه خضوع جميع الواردات
للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية
الأخرى - الاعفاء يكون بنص خاص - الضرائب تحصل
عند ورود البضاعة - جواز الافراج المؤقت عن البضائع
دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة بالشروط
والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة - الاتفاقية المشار
إليها تجيز للشركة القائمة بتنفيذ العمليات موضوع
الاتفاقية الاستيراد من الخارج مع الاعفاء من الرسوم
الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والسيارات
وغيرها من الأشياء الواردة بالاتفاقية - تقديم أقرار من
ممثل مسئول بالمؤسسة بأن الأشياء مقصود استعمالها
على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى الاتفاقية -
تطبيق *

(١٩٧٧)

٥٤٣

★ وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة
١٩٦٣ أصلاً عاماً مقتضاه خضوع جميع الواردات
للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة
على الواردات - الاعفاء منها يكون بنص خاص -
استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - ناطق
المشرع بمقتضى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن
الغاز الطبيعي بالهيئة العامة للبترول وواحدى شركات
التقاع العام للبترول امداد وتوصيل وتسويق الغاز
الطبيعى - اعفاء الآلات والمعدات والسيارات والمهمات
وقطع الفسار والمنقولات الأخرى اللازمة لتنفيذ هذه
العمليات والتي تستوردها الهيئة من الضرائب والرسوم

رقم
المادة

رقم
المادة

الجمركية المستحقة - بشرط اقرار الهيئة المصرية العامة
لليترول بأنها مستوعدة ولازمة لهذا الغرض سواء تم
الاستيراد عن طريق الجهة القائمة بذلك أو أحد
مقاوليها - اعادة تنظيم هذا الاعفاء بمقتضى القانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية -
تطبيق .

٦١٠ (٢٢١)

★ ضرائب ورسوم جمركية - اتفاق التصاون الفنى بين
حكومتى مصر واليابان فى ١٩٨٣/٦/١٥ الموافق عليه
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨٣ .

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - الأصل خضوع
جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب
الإضافية الأخرى المقررة على الواردات - الاستثناء ورود
نص بالاعفاء - الاتفاق وضع أسس التصاون الفنى بين
البلدين ومن بينها اعفاء المعدات والآلات والمواد التى
تؤود بها حكومة اليابان لجمهورية مصر العربية من
الضرائب والرسوم الجمركية - تطبيق .

٦٢٥ (٢٢٧)

★ وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة
١٩٦٣ أصلا عاما مؤداء خضوع جميع الواردات للضرائب
الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة
على الواردات - الاعفاء يكون بنص خاص - تحصل
الضرائب عند ورود البضاعة - جواز الإفراج المؤقت عن
البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة بالشروط
والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة - اتفاق التصاون
الفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا
الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة
١٩٧٧ أعلى للمعدات والمركبات ذات المحركات التى
تقدمها هولندا والمربطة بمشروعات التصاون من كافة
الضرائب والرسوم المقررة على الواردات - انتقال ملكيتها
إلى حكومة جمهورية مصر العربية بانتهاء التصاون بين
الحكومتين - اقرار صلحة الجمارك بأن محل النزاع
أفرج عنه مشغولا بالاعفاء من الضرائب والرسوم
الجمركية بحسبانته وإردا من الخارج لاستخدامه فى
إطار الاتفاق المشار إليه - أثره - مطالبة الجمارك
بالضرائب والرسوم تكون فاقدة لسندها - تطبيق .

٦٧٦ (٢٤٥)

★ ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - الاعفاء منها -
اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية بين مصر والولايات

رقم
اللائحة

المتحدة الأمريكية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم
٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ .

★ وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة
١٩٦٣ أصلا عاما يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب
الجمركية وغيرها من الضرائب الاضائية الأخرى المقررة
على الواردات - الإعفاء منها يكون بنص خاص - جواز
الافراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب
والرسوم المقررة بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير
الخزينة - اتفاق للمعونة الاقتصادية والفنية وضع أسس
هذه المعونة - إعفاء الموظفين من مواطنى الولايات المتحدة
الأمريكية وعائلاتهم سواء من موظفى حكومة الولايات
للمتحدة الأمريكية أو إحدى وكالاتها أو أفراد أو موظفى
إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدت مع حكومة
جمهورية مصر العربية أو أحد وكالاتها من كافة الضرائب
المفروضة على عمليات شراء وتسلق واستعمال أو التصرف
فى المنقولات الشخصية - والإعفاء كذلك من الرسوم
والتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على
استيراد أو تصدير الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن
بما فى ذلك الماكولات والمشروبات والدخان التى تستورد
الى مصر لاستعمالهم الشخصى - تطبيق .

٦٠١ (٢١٨)

★ ضرائب ورسوم جمركية - الإعفاء منها تطبيقا لاتفاقيات
مبرمة مع جهات أجنبية - بقاء الإعفاء فى ظل القانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ تنظيم الإعفاءات الجمركية .

★ المادة (١٣) من القانون ألغت الإعفاءات الجمركية
الممنوحة عليها فى القوانين السابقة عليه فى غير
ما اخلل بالإعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات
مبرمة بين الحكومة المصرية والجهات الأجنبية -
تطبيق .

٦٤٨ (٢٣٦)

★ ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - الإعفاء منها -
هدية - إعفاءها من الضرائب الجمركية .

★ وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة
١٩٦٣ أصلا عاما يقضى بخضوع جميع الواردات
للضرائب الجمركية - الإعفاء منها يكون بنص - المشرع
أعطى الهدايا والهيايات والمؤسسات الواردة لوزارات
الحكومة ومصلحتها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة
من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة وبشرط قبول

رقم
اللائحة

السلطة المختصة الإهداء - وجوب صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء إذا كانت قيمة الأشياء المهداة تزيد على عشرة آلاف جنيه - صدور القرار بقبول الهدية وجوب الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية - تطبيق .

٥٨٥ (٢١١)

★ ضرائب ورسوم - ضرائب ورسوم جمركية - استيراد - الواقعة الناشئة للظريبة الجمركية .

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص بإعفاؤها - مناطق الاستحقاق - عند ورود البضاعة للأقاليم الجمركية الوطنية - نتيجة ذلك : لا تبرأ ذمة المستورد إلا بالأداء أو الإعفاء وفقا لأحكام التشريعات السارية في هذا الحين - سبب ذلك : أصلا للأثر المباشر للقانون - تطبيق .

٢٣ (٨)

★ ضرائب جمركية - نظام عبور بضائع الترانزيت - عدم خضوعها للظريبة الجمركية .

★ قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - مادة ٦٦ منه .

★ اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار المصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣١ لسنة ١٩٨٩ - مادة ١٠١ منها .

★ المشرع نظم عبور بضائع الترانزيت إلى خارج البلاد بمقتضى المادة (٦٦) من قانون الجمارك التي أوجبت تقديم شهادة من جمارك البلد المصدرة إليه البضاعة بما يفيد استلامها .

★ المادة ١٠١ من اللائحة المشار إليها اعتمدت بتأشيرة جمرک التصدير على صورة الاقرار المصاحب للبضاعة كإتمام لعملية التصدير - إتمام عملية التصدير مقتضاه عدم جواز المطالبة بالضرائب الجمركية - تطبيق .

٥١٦ (١٨٦)

★ ضرائب ورسوم جمركية - اتفاقية المعونة الاقتصادية واللفية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية التي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ .

رقم
اللائحة

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات - الاستثناء ورود نص خاص بالأعضاء - الاتفاقية وضمت أسما عامة للمعونة الاقتصادية والفنية على أن يتم الاتفاق في شأن كل مشروع على حده مع الالتزام بالأسس المذكورة والتي أعطت عمليات الاستيراد أو التصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف في أي من المواد أو المهام المختلفة بهذه البرامج والمشتريات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية - إعفاء المقاتلين الأمريكيين من الضرائب والرسوم - امتداد الإعفاء إلى الموظفين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم أو المتقاعدين مع حكومتها أو ممولين فيها أو يصلون لدى إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة معها أو الممولة منها أو من إحدى وكالاتها والموجودين في

مصر للقيام بأعمال تتعلق بهذه الاتفاقية - تطبيق .
★ ضرائب ورسوم جمركية - اتفاقية ملحقه بقانون -
إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية - إفراج مؤقت .

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المادتين ٥ ، ١٠١ منه - الأصسل خضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى ما لم يرد نص بالإعفاء - جواز الإفراج المؤقت دون تحصيل الضرائب والرسوم طبقا لشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة - اتفاقيات الترخيص للبحث عن البترول للملحة بالقوانين ١٥ لسنة ١٩٧٦ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٠ ، ٩ لسنة ١٩٨١ تجيز للشركات القائمة بالمصنوعات والمقاتلين والمقاتلين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ المصنوعات باستيراد الآلات والعدات والسيارات والمواد والامدادات والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة من الخارج مع إعفائهم من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها شريطة تقديم القرار من ممثل مسئول بالهيئة بأن الأشياء الواردة من الخارج مقصود استعمالها على أغراض تنفيذ المصنوعات الجارية بمقتضى الاتفاقية الملحقه بكل قانون من تلك القوانين - تطبيق .

(٢١٦) ٥٩٥

(٢٢٩) ٦٢٦

رقم
القاعدة

رقم
السلطة

★ شرائب ورسوم جمركية - اتفاقية للمونة الاقتصادية
والقنية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية التي صدر
بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ -
اتفاقية منحة مشروع الإسكان الصادرة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ .

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - خضوع جميع
الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب
الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص
خاص بإعفاؤها - جواز الإفراج المؤقت عن البضائع دون
سداد الضرائب والرسوم بالشروط والأوضاع التي
يحددها وزير المالية .

★ اتفاقية المونة الاقتصادية والقنية نصت على الاتفاق على
كل مشروع على حده مع الالتزام بأسس الاتفاقية التي
أعفت عمليات الاستيراد والتصدير أو شراء أو استعمال
أو التصرف في أي من المواد والمعدات المتعلقة ببرامج
ومشروعات الإنفاقية من كافة الضرائب والرسوم
الجمركية - امتداد الإعفاء إلى المقاولين الأمريكيين
ومواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم من
موظفيها أو الأفراد المتقاعدين مع حكومة مصر وموظفي
أحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة معها والأفراد
المتقاعدين مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الممولين منها
أو الذين يعملون لدى إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة
المتعاقدة معها أو الممولة منها أو إحدى وكالاتها
والمرجودين في مصر للقيام بأعمال تتعلق بهذه الاتفاقية -
الإعفاء يشمل الرسوم والتمريفات الجمركية على
الاستيراد والتصدير دون إخلال بأحكام اتفاقية مشروع
منحة الإسكان - اتفاقية المونة الاقتصادية والقنية
واجبة الأعمال دائما ولو لم تتضمن الاتفاقية الأخرى
نصا خاصا في هذا الشأن - تطبيق .

(٢٠٥)

٥٦٥

- الإفراج المؤقت :

★ ضريبة - شرائب ورسوم جمركية - افراج مؤقت .
★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المشرع وضع
أصلا عاما بنقضاء تخضع جميع الواردات للضرائب
الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على
الواردات - الإعفاء لا يكون إلا بنص خاص - استحقاق

رقم اللائحة	رقم الصفحة
	<p>الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - جواز الافراج المؤقت دون تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب اذا وردت البضائع من الخارج يرسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية - انتهاء مدة الافراج - وجوب اداء الضرائب والرسوم الجمركية - القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير - احكامه لا تغايب سوى القطاعين العام والخاص ولا تستطيل الى الوزارات والهيئات العامة - تطبيق .</p>
٤٦٧	(١٦٧)
	<p>★ ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - افراج مؤقت - شروطه .</p>
	<p>★ وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات - الاعفاء يكون بنص خاص - جواز الافراج المؤقت عن البضائع اذا وردت يرسم أحد المعارض شريطة إعادة تصدير البضائع المقرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو الغرض منها - عدم إعادة التصدير للخارج - وجوب تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية - تطبيق .</p>
٥٣٦	(١٩٥)
	<p>★ ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - افراج مؤقت - اعفاء - ماطه .</p>
	<p>★ وضع المشرع أصلا عاما بمقتضى النصوص الواردة بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات - لا يعفى من هذه الضرائب الا بنص خاص - جواز الافراج المؤقت عنها اذا وردت من الخارج يرسم الوزارات أو المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تنبها وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية - تطبيق صدور قرار بالافراج المؤقت عن البضائع يرسم شركة معينة لاقامة ممرضها بمرض القاهرة الدولي للكتاب مقابل تصد الهيئة بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في حالة عدم إعادة تصدير مشمول الافراج للخارج - ثبوت عدم تصدير البضائع الى الخارج عقب انتهاء الغرض منها - الزام الهيئة بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة .</p>
٥٤١	(١٩٦)

رقم
اللائحة

رقم
الصفحة

☆ ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - افراج مؤقت - اتفاق المونة الاقتصادية والفنية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ .

☆ وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا علما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات - الإعفاء منها يكون بنص خاص - تحصل الضرائب عند ورود البضاعة - اتفاق المونة الاقتصادية والفنية وضع أساسا عامة لهذه المونة المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى حكومة جمهورية مصر العربية - أعفى الاتفاق الموظفين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء من موظفيها أو إحدى وكالاتها أو أفراد أو موظفي إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو أحد وكالاتها من كافة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التصرف في المنقولات الشخصية - إعفاء هؤلاء الموظفين من كافة الرسوم والتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد أو تصدير الأمتعة الشخصية والمعدات والأذن بما في ذلك المأكولات والمشروبات والمخازن التي تستورد الى مصر لاستعمالهم الشخصي - الافراج وفقا للاتفاق - أثره الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية - تطبيق .

٦٠٤ (٢١٩)

☆ ضرائب ورسوم جمركية .

☆ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المادتين ٥ ، ١٠١ منه - الأصل خضوع جميع البضائع التي تدخل أرض الجمهورية للضرائب والرسوم المقررة الا ما استثنى بنص خاص - جواز الافراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية بقرار من وزير المالية - تطبيق .

٦١٠ (٢٣٣)

☆ ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - الإعفاء منها - جواز الافراج المؤقت .

وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا علما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة

رقم القائمة	رقم المادة
٦٥٦	(٢٤٠)
<p>على الواردات - الاعفاء منها يكون بنص خاص - استحقاق الضرائب. والرسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات أو المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تتبعها وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية - أفراج مؤقت مقابل تمهد بالسداد حال عدم صدور قرار بالاعفاء - عدم صدور القرار - التزام بالأداء - تطبيق *</p>	

- عدم جواز إعادة النظر في تقدير قيمة
البضاعة *

★ ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - سلطة تقدير قيمة
البضاعة - عدم جواز إعادة التقدير *

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وضع المشرع
أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب
الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة - الاعفاء
يكون بنص خاص - استحقاق الضرائب والرسوم لدى
ورود البضاعة - مصلحة الجمارك سلطة تقديرية واسعة
في تسجيل تقدير قيمة البضاعة المستوردة للوصول إلى
التمن الحقيقي الذي تساويه في سوق منافسته في
تاريخ تسجيل البيان الجمركي - المصلحة لا تتلبد
بالفواتير المقدمة ولها أن تمايز وتتحقق من النوع
والقيمة والمنشأ - المعينة داخل الدائرة الجمركية -
جواز إعادة المعينة مادامت البضاعة تحت رقابة مصلحة
الجمارك لا يجوز معاودة التقدير طالما استندت المصلحة
إلى سلطتها التقديرية في هذا الشأن - تطبيق *

٥٧٢ (٢٠٧)

★ ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - تقدير قيمة البضاعة
والضرائب الجمركية - التحصيل والإفراج عنها - عدم
جواز معاودة النظر في تقدير قيمة البضاعة مرة أخرى *

★ وضع المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة
١٩٦٣ أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات
للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة
على الواردات - الاعفاء لا يكون إلا بنص - استحقاق
الضرائب لدى ورود البضاعة - مصلحة الجمارك سلطة
تقديرية في تقدير قيمة البضاعة للوصول إلى التمن
الحقيقي - المعينة يجب أن تتم داخل الدائرة الجمركية -

رقم
اللائحة

٦١٣

(٢٢٢)

جواز إعادة المايعة طالما أن البضاعة تحت رقابة
الجمارك متى قدرت الضرائب والرسوم الجمركية وجرى
تحصيلها والاخراج عن الضائع لا يجوز معاودة النظر
في تقدير القيمة - تطبيق .

٦ - ضريبة دمغة :

★ ضرائب (ضريبة الدمغة - منافع استحقاقها - إعفاء
منها - السندات الصادرة على الخزنة العامة الوفاء
بقيمتها عند استردادها أو استبدالها بسندات أخرى .

★ المادتان (٨٠ ، ٨١) من قانون ضريبة الدمغة الصادر
بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

★ المشرع جعل من واقعة صرف الجهات الحكومية لأي
مبالغ من الأموال المملوكة لها منافع لاستحقاق ضريبة
الدمغة المقررة قانونا يستوي في ذلك أن يكون الصرف
تم مباشرة أو بطريق الإنابة - أعلى المشرع من الخضوع
لهذه الضريبة المبالغ التي تصرفها تلك الجهات ردا
لمبالغ سبق صرفها - وردت عبارة الإعفاء عامة مطلقة
في لفظي الرد والصرف على نحو يتيسر إلى رد ما سبق
صرفه سواء منها أو إليها فلا يقتصر الأمر على ما يجرى
رده بعد سبق صرف من لديها لم يتوج بوفاء لغيرها
وإنما يشمل أيضا ما ترده بعد أن صرف إليها من
لدى غيرها - نتيجة ذلك : عدم استحقاق ضريبة الدمغة
على التبعة الاستردادية للسندات لشمولها بالإعفاء
المقرر بالمادة ٨٢/أ من قانون ضريبة الدمغة - تطبيق .

٢٦٦

(١٩)

★ ضرائب ورسوم - ضريبة الدمغة - منافع الخضوع لها -
الملتزم بإدائها .

★ قانون الضريبة على الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

★ المشرع فرض دمغة على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية
من الأموال المملوكة لها سواء تم الصرف مباشرة
أو بطريق الإنابة - يتحمل بسبب الضريبة الجهة
أو الشخص الذي يتم الصرف له لأن الأصل في فرض
ضريبة الدمغة هو إلزام بإدائها - الاستثناء من هذا
الأصل بمقتضى نص في قانون يحتاج على موجهه هذا .

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

الإعفاء مثال - مادة ٨٢ من القانون بإعفاء ما يصرف
نظير مشتريات مسعرة جبريا أو خدمات محددة مقابل
أدائها بمعرفة إحدى الجهات الحكومية من الخسوع
لضريبة .

★ الوجبات الغذائية لا تخفى من ضريبة المصفاة ولو كانت
مكوناتها أصنافا مسعرة جبريا إذ أن قيمة الوجبة
ليست مجزوع أسعار الأصناف المسعرة جبريا المكونة
لها وإنما تشمل بجانب ذلك قيمة مضافة روعيت في
تحديد ثمن الوجبة - تطبيق .

٥٠٠ (١٧٩)

★ حيثات عامة - هيئة قناة السويس - نزاع - ضريبة
دمغة .

★ المواد ١ و ١٢ و ١٤ من قانون ضريبة الدمغة الصادر
بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

★ المشرع فرض ضريبة دمغة على المعدرات والمطبوعات
والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المشار
إليها بالقانون المشار إليه - استثناء من ذلك : إعفاء
المعاملات التي تجرى بين الجهات الحكومية أو بينها
وبين شخص مسمى من أداء ضريبة الدمغة - هيئة
قناة السويس من الهيئات العامة - نتيجة ذلك : القصد
المجرم بينها وبين هيئة ميناء دمياط يكون مشمولاً
بالإعفاء - تطبيق .

★ حيثات عامة - هيئة قناة السويس - رسوم محلية -
دمغة نقابة المهن الهندسية - دمغة نقابة المهن التطبيقية .

★ المواد ٢ و ١٢ من قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

★ المواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤
بشأن نقابة المهندسين .

★ المادة ٥٢ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء
نقابة المهن التطبيقية الممثل بالقانون رقم ٤٠ لسنة
١٩٧٩ .

★ المشرع ناط بالمجلس التشريعي المحل للمحافظة فرض
الرسوم ذات الطابع المحل أو تعديلها أو تصدير أجل
سريانها أو الإعفاء منها أو إلغائها شريطة موافقة مجلس

رقم
القائمة

رقم
الصفحة

الوزراء نتيجة ذلك : عدم استيفاء هذه الاشتراطات باستصدار موافقة مجلس الوزراء فمن ثم لا يجوز خصصها من مستحقات هيئة قناة السويس - تطبيق -

★ المشرع أوجب لصق دفعة نقابة المهن الهندسية والتطبيقية على الأوراق والدفاتر والرسومات الهندسية والطقود - حظر قبول الأوراق من قبل الوزارات والمصالح والهيئات الا بعد استيفاء رسم الدفعة المقررة - تحمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بقيمة الدفوعات المستحقة في الأحوال المقررة قانونا - تطبيق -

١٥٢

(٥٦)

★ شمس عسارى وتوثيق - عقود الكفالة المصرفية - توثيقها - تحديد قيمة ضريبة الدفعة المستحقة على عقود الكفالة المصرفية عند توثيقها اذا أعطيت في محرر مستقل -

★ المواد (١ ، ٢ ، ٥٨) من قانون ضريبة الدفعة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ -

★ المادة (١) من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون ضريبة الدفعة -

★ المادة الأولى من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٨٩ بتعديل قانون ضريبة الدفعة -

★ المشرع فرغى بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ضريبة دفعة على الأعمال والحركات المصرفية بقرار ضريبة دفعة نوعية قدرها خمسمائة مليون على خطاب الضمان وعقد الكفالة وضمان الأوراق التجارية أيا كان نوعه اذا فرغ في محرر مستقل ، ثم زاد بمقتضى القانون ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فئات ضريبة الدفعة النوعية بمقدار الثلث فيما عدا الأوعية للبنية في الجدول المرفق به فقرر لها ضريبة جزائية - ورد خطاب الضمان بين الأوعية الضريبية التى اشتمل عليها هذا الجدول وعين له المشرع ضريبة دفعة مفروضة قدرها عشرة جنيهات بحيث تستحق هذه الضريبة الجزائية اذا تحقق في المحرر وصف خطاب الضمان - تخلف هذا الوصف يؤدى الى عدم استحقاق الضريبة الجزائية وانما زاد الضريبة على الأوعية الخاضعة لها بمقدار الثلث لحسب -

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٢٣	(٨١)	نتيجة ذلك : أن تدفع ضريبة الدفعة المستحقة على عقد الكفالة آنذاك مائة حلیم - سبب ذلك : أنها ليست من بين تلك الأوعية الواردة بالجداول المرفقة بالقانون التي قدر لها ضريبة جزافية - تطبيق *
		★ عقد إداري - عقد توريد - توريد الوجبات الغذائية - ضريبة دفعة - توريد مشتريات يدخل في مكوناتها أصناف مسخرة جبريا *
		★ المواد ٩ ، ٨٠ ، ٨٢ من قانون ضريبة الدفعة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ *
١٢٨	(٤٦)	★ المشرع فرض ضريبة دفعة على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المملوكة لها سواء تم الصرف مباشرة أو بطريق الأمانة ويتحمل بدئها الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له - استثناء من ذلك : يعفى من ضريبة الدفعة النسبية والإضافية ما يصرف نظير مشتريات مسخرة جبريا أو خدمات محددة مقابل أدائها بصفة إحدى الجهات الحكومية - إذا كان محل عقد التوريد مشتريات يدخل في مكوناتها أصناف مسخرة جبريا - نتيجة ذلك : عدم تمتع هذه الأصناف بالإعفاء المشار إليه - سبب ذلك : بأنعدام الصنف المسخر جبريا في مكون إزاياله التسمير الجبري باعتبار أن محل التوريد هو المكون الجديد وليس الصنف المسخر جبريا - إذا كان محل المقد توريد وجبات غذائية فإنها لا تعفى من ضريبة الدفعة - تطبيق *
		V - ضريبة عقارية
		★ ضرائب ورسم - ضريبة المقارنات المبنية - رسم النظافة - منافع فرضه - هذا الرسم معين بمدة خضوع للضريبة على المقارنات المبنية *
٦٢٢	(٢٢٥)	★ قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن النظافة العامة - قانون الضريبة على المقارنات المبنية - للادة (٢١) منه تنفي بإعفاء المقارنات المملوكة للدولة من الضريبة - مناط الإعفاء للمقارنات المملوكة للدولة هو تخصيصها للمصلحة العامة أي كانت الجهة التي تملكها - تطبيق *

رقم
القائمة

٨ - ضريبة مبيعات :

★ مفهوم السلع والخدمات الخاضعة للضريبة - للشرع وضع تنظيمًا شاملًا للضريبة على المبيعات حين بمقتضاء السلع والخدمات الخاضعة للضريبة فأخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول المرافق للقانون لهذه الضريبة بحيث تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها .

★ تعريف السلعة - كل منتج صناعي سواء كان محليًا أو مستوردًا - المنتج الصناعي - كل شخص يمارس عملية تصنيع سواء كان الشخص طبيعيًا أو منويًا وسواء كانت الممارسة اعتيادية أو عرضية وسواء كانت تتم بصفة رئيسية أو تلبية .

★ الهيئة القومية لسكك حديد مصر - مهامها - ورش ومطابع الهيئة تقوم بإمدادها بالمنتجات اللازمة لتجهيز القطارات وإعدادها للعمل على شبكات السكك الحديدية على مستوى الدولة فضلًا عن صيانتها والمساهمة في تطويرها - هذه المنتجات لا تخضع للضريبة العامة على المبيعات لأنها ليست محلًا للبيع أو التداول أو الاتجار - من جانب الهيئة - الفاض من هذه المنتجات عن حاجة الهيئة بخضع للضريبة .

★ تصاريح السفر المجانية للعاملين بالهيئة المقررة بقرار وزير المواصلات رقم ١٩ لسنة ١٩٦٠ لإداه مأموريات مصلحة كالتفتيش على مرافق الهيئة ومعدات وشبكاتها المختلفة المنتشرة في ربوع الدولة والاستيثاق من سلامتها وصلاحياتها وكفائها لسير القطارات بانتظام وأمان - عدم خضوع هذه التصاريح المجانية للضريبة إذ أن الفرض منها أداء خدمة مصلحة للهيئة وليست خدمة مؤداة للغير أو محلًا للبيع - خضوع التصاريح المجانية لغير العاملين بالهيئة لهذه الضريبة - تطبيق .

١٦٦ () ٦٢

★ ضرائب ورسوم - ضريبة عامة على المبيعات - خدمات التخزين والتبريد بالتلاجات - عدم خضوعها للضريبة .

★ قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩٦ - المفاهيم والمصطلحات الواردة بالقانون .

رقم
الصفحة

رقم
الفاصلة

٤٩١

(١٧٦)

★ المشرع عزف عن تعريف الخدمة بالمفهوم العام المنجود وشاء أن يضع لكل خدمة يرى شمول الضريبة لها اسما تنفرد به على سبيل الضريبة والخصم في الجدول المرافق للقانون الذي يملك رئيس الجمهورية مكنه الاضافة اليه وتعديله - هذه المكنه يتعين أن تكون في اطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتفريد العيني لها وليس بالتعريف العام المنجود التي لم يشأ المشرع أن يسلك سبيلها فيما يتعلق بتعديد الخدمة .

★ القرار الجمهوري اداة تشريعية اقل من القوانين في نطاق فرض الضريبة التي لا تكون بحسب الاصل الا بقانون لا يملك اخضاع الخدمة للضريبة الا بالتفريد العيني لها - تطبيق .

★ ضرائب ورسوم - ضريبة عامة على المبيعات - السنترالات الواردة للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من الخارج - عدم خضوعها للضريبة - السنترالات المشتراه من السوق المحلي تخضع للضريبة - عقود مقاولات الاتشاءات المدنية للسنترالات التي تنشئها الهيئة - عدم خضوعها للضريبة .

★ قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ - المواد ١ ، ٢ ، ٦ ، ١٨ ، ٢٩ من القانون .

★ المشرع وضع تنظيمها شاملا للضريبة عين بمقتضاها السلع والخدمات الخاضعة للضريبة - السلع المحلية والمستوردة والخدمات الواردة بالجدول المرفق بالقانون تخضع للضريبة - تستحق الضريبة بواقع تحقق بيع السلعة أو اداء الخدمة ومعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها - السلع المستوردة تستحق الضريبة بالنسبة لها بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية - كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج يخضع للضريبة متى كان استيراده لها يفرض الاتجار - أيما كان حجم معاملاته - تطبيق .

★ السنترالات الواردة للهيئة ليست لغرض البيع أو الاتجار فيها وإنما هي لزوم المرفق العام القائمة على ادارته وتستخدم في تشغيله أو التوسع في مشروعاته أو تجديدهما تحقيقا لنفع عام - عدم خضوعها للضريبة .

رقم
اللقعة

★ الجهات الادارية واشخاص القانون العام تنزل منزلة الافراد والاشخاص الخاصة فى الخصوع المصرية مادام لم يرد نص صريح يعفيها من الخصوع للضريبة - الضريبة تستحق فى اصل شرعيتها بواقعة التصرف فى السلعة أو أداء الخدمة مما يتحقق فى أنشطة الاشخاص العامة تحققه فى غيرها دون مميز يرد من طبيعة الأشخاص العامة فى هذا الشأن - تطبيق - خضوع منتجات السنترالات الموردة للهيئة من السوق المحلى للضريبة •

★ المادة (٣) من القانون - قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ - عقد المناقولة - تعريفه •

★ القانون عرف المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) تعريفا عاما وخص مفهوم الخدمة بأنها كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون بما يعنى ان المشرع عزف عن التعريف للخدمة بالمفهوم العام المجرد وشاء ان يضع لكل خدمة يرى شمول الضريبة لها اسما تنفرد به على سبيل الحصر والنميين فى الجدول المرافق للقانون والذي يملك رئيس الجمهورية مكنته الاضافة اليه وتعديله - هذه المكنته يتعين ان تكون فى اطار ما رسمه المشرع بان يكون بيان الخدمة بالتعريف العيى لها وليس بالتعريف العام المجرد - ينبغى فهم قرار رئيس الجمهورية المشار اليه فى صور ذلك بما يحمله على الصمة ويبيعهه عن اللبس والغموض والتعريفات العامة - عبارة خدمات التشغيل للغير المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق للقانون تضبط بالسياق وتعمل فى اطاره ولوجا من باب العموم الذى قصد به الخصوص باعتباره استخلاص عقلى لحكم النص الذى ليس أمرا خارجا عنه •

★ ضرائب - ضريبة عامة على المبيعات - اتفاقية التعاون الفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة هولندا - اعفاء المركبات ذات الحركات •

★ المادة الرابعة من مواد اصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ •

★ المادتان (٢ ، ٦) من مواد قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ •

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

المادتان (٨ ، ٥) من مواد قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الفني بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة هولندا .

المشرع فى قانون الضريبة العامة على المبيعات وضع تنظيمها شاملا لهذه الضريبة عين بمقتضاء السلع والخدمات الخاضعة لها فإخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التى أورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة وجعل استحقاقها على السلع المستوردة منوطا بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وذلك أيا كان الغرض من استيرادها وبدون إخلال بالإعفاءات المقررة بموجب الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية - إذا كانت المادة (٥) سالفة الذكر قد تضمنت إعفاءا لكافة المركبات ذات المحركات من كافة الرسوم على الواردات أو أية رسوم عامة أخرى - نتيجة ذلك :

إعفاء تلك المركبات من الخضوع للضريبة العامة على المبيعات - تطبيق .

٧٨

(٢٦)

ضرائب - ضريبة عامة على المبيعات - عقود المقاولات - عدم الخضوع لضريبة المقاولات - وجوب أعمال افتاء الجمعية العمومية - تنفيذ أحكام القانون لا يتوقف على إذن أو اعتماد من جهة ما .

تنفيذ الفتاوى الصادرة من هيئات الإفتاء بمجلس الدولة لا يتوقف على موافقة وزير المالية بل يجرى أعمال مقتضاها باعتبار أن الفتوى تكتف عن صحيح حكم القانون فى المسألة التى طلب الإفتاء بشأنها وأن الفتوى تترجم عن المشرع وتبين حكمه فيما يعرض من حالات - تنفيذ حكم القانون على المسائل التى تعرض لا يحتاج الى موافقة وزير المالية ولا يتوقف تنفيذ حكم القانون على إذن أو اعتماد من الوزير ولا على سماح منه وإذنه واعتصاده ليس عنصرا من عناصر استكمال المراكز القانونية وتوقيعة الحقوق المستمدة من التشريعات التى سنتها سلطة التشريع ولم يقل أحد أن العبء الذى يراه وزير المالية من شأنه أن يوجب من أصحاب الحقوق التى كفلتها القوانين .

رقم
القائمة

— ضباط شرطة :

★ ضباط الشرطة وأفرادها — عاملون بالبحر الأحمر —
المقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية .

★ المادة الأولى من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨
— المادتان ٢٦ ، ٧٧ من قانون هيئة الشرطة رقم
١٠٩ لسنة ١٩٧١ — المادة ٧٨ من ذات اللائحة
السابقة معدلة بقرار رئيس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة
١٩٧٥ — المادة ٧٨ مكرراً من ذات اللائحة المضافة
بقرار رئيس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ معدلة
بقراريه رقمي ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ و ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ .

★ المشرع يخص للعاملين ومن بينهم أفراد هيئة الشرطة
بمناطق معينة بقصد تشجيعهم على العمل فيها بالسفر
هم وعائلاتهم ذهاباً وإياباً إلى الجهة التي يشاءونها
هدداً محدداً من المرات سنوياً بالجان أو ببيع أجرة
— لهؤلاء العاملين حق الخيار بين الحصول على
استثمارات السفر المجانية أو صرف مقابل نقدي عن
عدد مرات السفر — شرط ذلك : أن يكون هذا المقابل
معادلاً لتكاليف سفر العامل وأسرته — أفراد هيئة
الشرطة يتمتعون بميزة السفر المجانية أو نصف
المقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية — تطبيق .

١١٠ (٢٦)

(ع)

عاملون بالقطاع العام :

— أجازات

★ عاملون بالقطاع العام — أجازات — الأجازة لا ترد
على أجازات أخرى .

★ المواد (٦٥ ، ٦٧ ، ٦٩) من قانون نظام العاملين
بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

★ المشرع أورد تنظيماً متكاملاً للاجازات الاعتيادية والمرضية وغيرها مما يجوز منحه للعاملين بالقطاع العام عند توافر سبب منح أي منها - بناءاً عليه :
الاجازة تعتبر انقطاعاً مشروحاً عن العمل طبقاً للقانون وللأسباب التي يراها المشرع - نتيجة ذلك :
لا تستحق للعامل إلا إذا توافرت الأسباب التي تتيح له الحصول عليها - الاجازة الاعتيادية لا تستحق إلا بدوران الحول على العامل مؤدياً عمله وهي مقررة بدوران الحول للرعاية من أداء العمل - نتيجة ذلك : لا يجوز للعامل الحاصل على اجازة مرضية مدة السنة ذاتها - سبب ذلك : لعدم توافر سبب استحقاقها فيه بعدم انخراطه في العمل مدة الحول - تطبيق *

٢٢٩

(٨٣)

- إعادة التعيين

★ عاملون بالقطاع العام - إعادة تعيين - حكم قضائي -
- بدل التجاريين - العبرة في استحقاقه *

★ المادة (١٩) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ *

★ المشرع وإن احتفظ لمن يصاد تعيينه في وظيفته السابقة أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الشركة أو من شركة أخرى بكامل المدة التي قضاهما في الوظيفة في الألفية إلا أنه عند تعيين المعاملة المالية له لم يحتفظ له من وضعه المالي السابق إلا بما كان يتقاضاه في وظيفته السابقة كمرتب أصلي فحسب دون غيره من توابيع المرتب كإبدلات أيما كان سند صرفها في ذلك الوقت ومنها البدل المهني « بدل التجاريين » -
نتيجة ذلك : يفصح الحق في صرف هذا البدل موهونا بالمركز القانوني الناشئ للمعاد تعيينه - تطبيق *

٢٣٥

(١١٨)

عاملون بقطاع الأعمال العام :

★ عاملون مدنيون بالدولة - عاملون بالقطاع العام -
عاملون بالجهاز المركزي للمحاسبات *

رقم
القاعدة
الصفحة

★ شركات قطاع الأعمال العام - الشركة القابضة للنقل
البحري - شركات أجنبية مملوكة للشركة القابضة -
بدلات سفر وانتقال *

★ المواد ٤٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٥ من قانون
نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٧٨ والمادة (١) ، ٧/١٠ من لائحة
بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بقرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ١٢٧٤ لسنة ١٩٨٥ ، والمادتان
٢ ، ٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع
العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩
لسنة ١٩٦٧ *

فالمشروع في كافة النصوص سالفة الذكر حرص على
تعميم الموظف أي العامل عما يتكبد من نفقات
ومصروفات فعلية وضرورية في سبيل أداء أعمال
وظيفته أو فيما يكلف به من مهام من قبل جهة عمله
وما قد يتطلبه السفر من ظهور في بعض الحالات
وما يقتضيه تشييل الجهة الموفدة - مؤدى ذلك - وجوب
النظر إلى جوهر الإيفاد وحقيقته وغرضه - نتيجة
ذلك وجوب التقيد بأحكام بدل السفر ومصاريف
الانتقال والإقامة الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف
الانتقال المطبقة في الجهة الموفدة طالما كان إيفاد
الموظف أي العامل لعمل من أعمال وظيفته طالما كان
الهدف من الإيفاد مصلحة مباشرة للجهة الموفدة تعود
عليها بالمنفعة خاصة - مفاد ذلك : أهلية الجهة الموفدة
فيما ورد بلائحة الشركة الموفدة لديها من بدلات والجهة
الموفدة هي من تمنح المولد ما تقدره من بدلات سفر
واقامة في حدود لوائحها المنظمة لذلك - تطبيق *

١٢٤

(٤٩)

★ عاملون بشركات قطاع الأعمال العام - انتهاء خدمة
العاملين بسبب الانتطاع عن العمل - عدم لزوم العرض
على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في قانون
العمل *

المواد (٤ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٨) من القانون رقم ٢٠٢
لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال
العام *

رقم
القاعدة
رقم
المادة

★ المادة (٨٥) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ .

★ تضمن القانون سالف الذكر وكذا اللائحة التنفيذية الصادرة تنفيذا له على سبيل التفصيل الأحكام المتعلقة بإنهاء الخدمة للاستقالة الصريحة أو الضمنية - نتيجة ذلك : لا وجه لاستمارة الأحكام الواردة بقانون العمل ومن ضمنها وجوب عرض حالات انتهاء الخدمة للاستقالة على اللجنة الثلاثية - سبب ذلك : وجوب التفرقة بين إنهاء الخدمة للاستقالة وبين الفصل من الخدمة كمقوبة تأديبية التي يتعين عرضها على اللجنة الثلاثية - تطبيق .

٢٨٠ (١٣٧)

عقد إداري :

- إبرامه :

راجع المبدأ رقم (١٠٤)

١ - عقد إداري - إبرامه - التعبير عن الإرادة - عقد البيع عقد رضائي - الاتفاق على البيع والمبيع والضمن يؤدي إلى تمام البيع دون حاجة إلى ورقة رسمية أو عرفية - متى انعقد البيع ترتبت كافة آثاره بالنسبة للمشتري وللبائع - تطبيق .

٦٠٧ (٢٢٠)

٢ - مناقصات ومزايدات - ومفاوضات صاحب المطاء الأقل - الهدف منها وإثرها في تحديد القيمة الحقيقية للمطاء للوقوف على المطاء الأقل سعرا - التحفظات ذات القيمة المالية تضاف قيمتها إلى المطاء .

قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ - المواد ٢ ، ١٦ ، ١٨ منه - كيفية المفاضلة والمساواة بين المتنافسين لتعيين صاحب المطاء الأقل على أساس موضوعي - الأساس القيمة الرقمية للمطاءات إذا خلت من أي تحفظات أو اشتراطات يمكن تقييمها حاليا - وجود تحفظات أو اشتراطات يستوجب إضافة القيمة المالية لها قبل المقارنة - خطأ مادي في كراسة الشروط - تطبيق .

٦٢٤ (٢٢١)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

— تنفيذ —

★ عقد ادارى — تنفيذه *

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية — المادة (٨١) من اللائحة — التزام المقاول بإنهاء الأعمال موضوع التعاقد بحيث تكون صالحة تماما للتسليم المؤقت لى المواعيد المحددة — يجوز إعطائه مهلة اضافية لاتمام التنفيذ اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك مع توقيع غرامة التأخير — اذا كان التأخير حربه حادت فجائى أو مسبب قهريه — اثر ذلك ليس الاعفاء من التنفيذ للالتزام بل وقف تنفيذه حتى يزول الحادث — شروط الحادث الفجائى أو القوة القاهرة — تطبيق *

(١٦٩) ٣٧٢

★ عقد ادارى — تنفيذه — العقد شريعة المتعاقدين — تنفيذ العقد يجب أن يتفق مع ما يوجبه حسن النية بعبارات العقد متى كانت واضحة والدالة على ارادة المتعاقدين — تطبيق *

(٢١٤) ٥٩١

★ عقد ادارى — تنفيذه — العقد شريعة المتعاقدين — قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية *

★ ينبغي تنفيذ العقود بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية — يتعين تنفيذ الالتزام المنصوص عليه فى العقد فى الموعد المتفق عليه — التأخر فى ذلك يوجب على جهة الادارة اقتضاء غرامة التأخير المقررة فى القانون المذكور ولائحته التنفيذية — تطبيق *

(٢١٠) ٥٨٢

★ عقد ادارى — تنفيذه — العقد شريعة المتعاقدين — وجوب تنفيذ ما اشتمل عليه العقد بحسن نية المادتين ١٤٧ ، ١٤٨ من القانون المدنى *

(٢٨) ٦٥٢

تطبيق *

★ عقد ادارى — عقد توريد — تنفيذ العقد *

نص المادة (١٤٨) من القانون المدنى *

من المبادئ المسلمة أن العقود تخضع لاصول عام من اصول القانون يقضى بأن يكون تنفيذها بطريقة تتفق

رقم
الصفحة

مع ما يوجب حسن النية وهذا الأصل مطبق في العقود جميعها سواء المدنية أو الادارية ولا يخل بذلك ان العقود الادارية تتقيد بطابع خاص مناطه احتياجات المرفق الذي يستهدف العقد تمسييره وتغليب المصلحة العامة على مصلحة الأفراد - تطبق (٤٧)

★ عقد ادارى - تنفيذ العاد - مبدأ حسن النية - نص المادة ١٤٨ من القانون المحلى على وجوب أن يكون تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجب حسن النية - لا يقتصر العقد على الزام المتعاقدين بما ورد فيه ولكن يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام (٤٥) ١٢٧

★ عقد ادارى - عقد توريد - تنفيذ العقد - تأخر في التنفيذ - فوائد تأخير

المادتان (١٤٧ ، ١٤٨) من القانون المدنى
المادة الاولى من مواد اصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢

★ المادة (٦١) من لائحة الشراء والبيع الخاصة بالمهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٣

★ المشرع وضع اصلا عاما سواء بالنسبة للعقود المدنية أو العقود الادارية وهو أن العقد شريفة للمتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للاسباب التي يقرها القانون وان تنفيذه يجب أن يكون طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجب حسن النية - مقتضى ذلك : ضرورة مراعاة حسن النية في تنفيذه فلا يتمسك أى طرف في المطالبة بحقوقه الناشئة منه والمنبثقة عنه - اما عن المطالبة والفوائد التأخيرية فان مناط القضاء بها أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار تتم المطالبة القضائية به وفقا للمادة ٦٢ من قانون المرافعات - الجمعية المصرية ليست لها ولاية القضاء نتيجة

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

ذلك : يجب على الإدارة أن تتجرد عن المطالبة
بالقوائد التأخيرية عن المبلغ محل المنازعة لهذا يعين
الاعتبار صحيح المقتضيات التي من أجلها ضرب الصلح
عن التمسك بالتقادم بين الجهات الإدارية دون إخلال
بحقها في طلب التعويض إذا توافرت موجباته قانونا
وتكاملت أركانه - تطبيق .

١١٥ (٤١)

★ عقد إداري - تنفيذه - الالتزام بالتسليم - فيه
الهلاك تنتقل بالتسليم - تطبيق .

٦٢٤ (٢٣٦)

★ عقد إداري - إخلال بالالتزام المقضى - جواز توقيع
غرامة التأخير والمطالبة بالتعويض .

قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون
رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية - المادة ٩٢
منها - جواز إعطاء المتعاقدين مهلة إضافية للتنفيذ
مع توقيع غرامة التأخير المقررة عليه - أمعان
المتعاقدين في عدم التنفيذ يجيز لجهة الإدارة سحب
الأعمال والتنفيذ على حسابه - تطبيق .

٥٧٥ (٢٠٨)

★ عقد إداري - عقد مقاول الأعمال - تعديل حجم
الأعمال موضوع العقد - مدى جواز أعمال شرط
أولية العطاء - محاسبة المقاول عن الأعمال
الزائدة التي كلف بتنفيذها .

★ المادة (١٨) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات
الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ .

★ المادة (٧٦ مكررا) من اللائحة التنفيذية للقانون
المناقصات والمزايدات الصادر بقرار وزير المالية رقم
١٥٧ لسنة ١٩٨٣ المضافة بقرار وزير المالية رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٨٤ .

★ المشرع نظم أحكام المناقصة العامة كأحدى وسائل
الإدارة في اختيار أفضل المتنافسين - نتيجة ذلك -
أوجب ترسية المناقصة على صاحب العطاء الأفضل
شروطا والأقل سعرا - يجوز للجهة الإدارية إجراء
تعديل في كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص
في حدود النسب الواردة بنص المادة ٧٦ مكررا
المالك الإشارة إليها وذلك بذات الشروط والأسعار

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

المتعاقد عليها مع المساوئ الفائز دون موافقته أو
حقه في التعويض - استثناء من ذلك : يجوز لجهة
الإدارة تعديل كميات أو حجم العقد ينسب تتجاوز
النسب المشار إليها مطلقاً - شرط ذلك : في حالة
الضرورة الملحة وموافقة المتعاقد معها شريطة ألا
يؤثر ذلك على أولوية التعاقد - سبب ذلك : أن
ذلك يعد تعاقداً جديداً - تطبيق .

٢٢٠ (٨٠)

- صور العقد

★ عقود - عقد نقل - مسئولية أمين النقل طبقاً
لقانون التجارة (مادة ٩٥ ، ٩٧) .

بتقاضي اراضى طرفى العقد يصبح مضمونه ملزماً
لكل منهما - لا يجوز لأيهما التنصل من التزاماته
الناشئة عنه بإرادته المنفردة - يتعين على كل منهما
تنفيذ التزاماته طبقاً لمضمون العقد متوخياً في ذلك
حسن النية .

تذكرة النقل عقد مبرم بين الشاحن وأمين النقل تنتهى
بإثارة باستلام البضائع المنقولة ودفع أجرة النقل - أثر
ذلك - مسئولية الناقل في حالة هلاك البضاعة أو
تلفها - المسئولية عقدية - تطبيق .

٤٧٤ (١٧٠)

- عقد مدنى

★ عقد - عقد مدنى - عقد الإيجار - عقد إيجار أرض
فضاء بين الشركة المصامة لمنتجات الخزف والصيني
وشركة النصر لصناعة الزجاج والبللور التسابعتين
للشركة القابضة للمتعدين والحراريات وبين مجلس
خدمات مدينة شبوا الخيمة - فسخ العقد - مدى
جواز فسخ عقد الإيجار .

٢٢٦ (٨٢)

- استحقاق فروق الأسعار

★ تسمير جبرى - فروق أسعار مواد بناء .

المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير
الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢
لسنة ١٩٥٩ سلطة تحديد الأسعار - مخالفة البيع
بأزيد من التسميرة أو الامتناع عن البيع - عقوبتها .

٥٠٧ (١٨٢)

رقم
القاعدة

٥١١

(١٨٤)

★ المادة ١٤٧ من القانون المدني تنص بأن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نفيه ولا تغييره الا بائض الطرفين أو للأسباب التي يقرها القانون - انطباق هذه القاعدة على العقود المدنية والعقود الادارية على حد سواء - تتميز العقود الادارية باستهداف المصلحة العامة وتقليبها على المصلحة الخاصة - مقتضى ذلك - المادة (٧٥) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تحظر نزول المتعاقد مع الجهة الادارية عن العقد الى الغير - مجال هذا الحظر يخضع لاتفاق الطرفين في ضوء ما انصرت اليه ارادتهما المشتركة - تطبيق *

فوائده :

راجع المبدأ رقم (٤٤)

★ اناط المشرع بالجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع مهمة الانتهاء في المنازعات التي تقوم بين السلطة التنفيذية وفروعها بابداء الرأي مسيبا - رأى الجمعية العمومية في نطاق المنازعة علم للجانبين - هذا الرأي الملزم لا يتجاوز حدود الفتوى - الجمعية العمومية ليست من هيئات القسم القضائي بمجلس الدولة ولا تتبع عند طرح المنازعة عليها الاجراءات التي رسمها قانون المرافعات أو أي قواعد اجرائية تنص بصفة التقاضي - لا يحوز الرأي الذي تبديه في المنازعة حجية الامر المقضى - نتيجة ذلك : يجب على الادارة ازاء ذلك أن تتجرد في مثل هذه المنازعات عن المطالبة بالوفاء التأخيرية عن البليغ محل المنازعة اخذا بعين الاعتبار صحيح مقتضيات التي من اجلها ضرب الصنف عن التمسك بالتقادم بين الجهات الادارية - تطبيق

(ق)

قرار اداري :

ب - القرارات الادارية التي تولد حقا أو تنفي مركزا ذاتيا لا يجوز سحبها متى ضمرت صحيحة أما

رقم القاعدة	رقم المادة
----------------	---------------

القرار المعيب فيجوز الطعن عليه من ذي الصلحة خلال الموعد الذي رسمه القانون ، ويجوز سحب من الجهة الادارية التي أصدرته طوال مدة بقاء القرار المعيب قائما مهددا بالالغاء فإذا انتهى ذلك صار القرار حصينا من السحب والالغاء معا ويترتب عليه ما يترتب على القرار الصحيح - القرار المنعقد انما يكون في حالات غضب السلطة ، والغش وكذلك حالة فقدان القرار لركن الحل كتميين موظف على غير وظيفة - النتيجة : ان القرار الصادر بالترقية بناء على تسوية خاطئة قرارا معيبا يعيب لم يصل به الى حد الانعدام بالتالي فهو يتحصن بفوات المواعيد - تطبق

(م)

مال عام :-

- نقل الاشراف على المال العام بين اشخاص القانون العام .

★ مال عام - الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل - نقل الانتفاع بين اشخاص في القانون العام يكون بنقل الاشراف الاداري على هذه الاموال بدون مقابل .

المادة (٨٧) من القانون المدني - المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بإنشاء الهيئة العامة لموانئ البحر الاحمر .

★ المشرع انشأ الهيئة العامة لموانئ البحر الاحمر وناط بها دون غيرها ادارة موانئ البحر الاحمر وغولها انشاء واستغلال المخازن والمستودعات والمساحات داخل الموانئ والملاحق المقررة لها خارجها - نتيجة ذلك : يحظر على الجهات والمنشآت والشركات والافراد العمل داخل الموانئ التي تديرها الهيئة الا بترخيص منها - الاصل في ملكية الدولة انها ملكية عامة تنفي منها ادارة المرافق العامة - نتيجة ذلك : الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لانه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال فيما اعد له - نقل الانتفاع به بين اشخاص القانون العام بنقل الاشراف الاداري على هذه الاموال بدون مقابل -

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

لا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها - استثناء من ذلك : للجهة الصامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالأموال الصام في الفرض الذي أعد له بمقابل - شرط ذلك : أن يكون أداء هذا المقابل رهيناً بموافقة الجهة المستفيدة - لا يعد الاتفاق تأجيلاً بل هو عقد انتفاع بمال عام - نتيجة ذلك : يسرى عليه القواعد الصامة في العقود - تطبيق .

٨٠

(٢٧)

مجتمعات عمرانية جديدة :

★ مجتمعات عمرانية جديدة - حصيلة الاستغلال والإدارة والتصرف في الأراضي - الهولة الفاضحة المستحق بموازنة الهيئة إلى الموازنة العامة - نطاقه . المواد (٢ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة .

المادتان (٢ ، ٣) من مواد القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية .

المادة (٢) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بملك الدولة الخاصة - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة دون غيرها هي جهاز الدولة المسئول عن إنشاء هذه المجتمعات وقد جعل المشرع من مواردها بيع وإيجار ومقابل انتفاع بالأراضي والمعارات المملوكة لها وهذه الأراضي تتمثل فيما يقع عليه الاختيار وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وفيما تخصصه للدولة من أراضي أخرى للهيئة - نتيجة ذلك : أسند المشرع للهيئة المذكورة ولاية الاستغلال والإدارة والتصرف في أراضي الاستصلاح والاستزاد في الأراضي الصحراوية ويجري ذلك لحسابها ويعد مورداً من مواردها وفي ظل هذه الحالة لا الزام على الهيئة في توريد فائض موازنتها إلى الخزنة العامة - المشرع بموجب القانون رقم (٧) لسنة ١٩٩١ سالف الذكر عدل عن هذا المسلك على نحو يات معاملة الهيئة المذكورة في الاستغلال والإدارة والتصرف في الأراضي الصحراوية تنحصر فيما يخص بقرار رئيس

رقم
الصفحة

رقم
المادة

الجمهورية لاقامة مجتمعات عمرانية جديدة - نتيجة ذلك - ما يتحقق من فائض من هذه الموارد يؤول سنويا الى الخزانة العامة - طمس ذلك مجال اعمال هذا الحكم يدور في حدود ما تحققه انهية من فائض الاستغلال والادارة والتصرف في الاراضي المخصصة اعمالا لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ المشار اليه لا يتعداه الى ما سواه من موارد اخرى - تطبيق .

٢٧٠

(١٠١)

مجلس الدولة :

أعضاء المجلس

★ مجلس الدولة - تعيين في وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة - تجديد الالتمية .

★ قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المادتان ٨٢ ، ٨٥ منه - التعيين في وظيفة نائب رئيس المجلس ووكيل المجلس يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الجمعية العمومية للمجلس ويكون تاريخ التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة الجمعية العمومية - تجديد الالتمية في وظيفة نائب رئيس المجلس يكون بالنظر الى تاريخ الموافقة المشار اليها - تطبيق .

٦٥٤

(٢٢٩)

★ مجلس الدولة - رئيس مجلس الدولة - نواب رئيس مجلس الدولة - مرتب - مدى جواز اعادة تسوية مرتباتهم .

★ المواد ١ ، ٢ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة - لا كان مرتب رئيس مجلس الدولة المعد بالجدول المرفق بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ قد استغرق جميع الزيادات المقررة بالقوانين السابقة عليها ومن ضمنها تلك المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ - نتيجة ذلك : لا وجه لاعادة حسابها من جديد - سبب ذلك : لانه من نرى الربط الثابت بعد تاريخ العمل بالقانون المشار اليه - اثر ذلك : الطلبات المقدمة من نواب رئيس مجلس الدولة بشأن اعادة تسوية مرتباتهم بمنحهم هذه الزيادة مفتقدة الى صحيح سندها من القانون - تطبيق .

٥٢

(١٧)

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :
- ما يتعلق باختصاص الجمعية *

★ المشرع بمقتضى نص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٦ وضع أصلاً عاماً مؤداه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الهيئات بعضها البعض من أشخاص القانون العام - يتمتع اختصاص الجمعية العمومية إذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سبيل انحصار - تطبيق *

٤٩٥

(١٧٧)

★ المشرع وضع أصلاً عاماً بمقتضى نص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة باختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض - جميعها من أشخاص القانون العام - يتمتع اختصاص الجمعية العمومية إذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سبيل انحصار - تطبيق *

٥٠٢

(١٨٠)

★ وضع المشرع بمقتضى نص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة أصلاً عاماً مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض - جميعها من أشخاص القانون العام - ولاية الجمعية العمومية تنحصر عن المنازعات التي يكون أحد أطرافها شخص من أشخاص القانون الخاص - هيئات القطاع العام أصبحت خاضعة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ - تطبيق *

٥٨١

(٢١٢)

دوم
الخاصة

١ - المساحة والصفة شرطان لطرح النزاع على الجمعية .

★ الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - نزاع - اختصاص - فقدان عنصر المساحة في النزاع - عدم قبول نظره .

المادة (٦٦/د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

★ مناط اختصاص الجمعية بإبداء الرأي الملزم في المنازعات هو بما ينشأ منها بين الوزارات وبين المصالح العامة وبين المؤسسات العامة وبين الهيئات المحلية وبين هذه الجهات وبعضها البعض - إذا حكم بالالغاء فإن جهة الإدارة تلتزم بتنفيذ الحكم دون أن يكون لها أن تحتج عن التنفيذ أو تتقاعس عنه على أي وجه كان - سبب ذلك : أن حكم الالغاء حجة على الكافة وهو يعم بذاته الأثر القانوني المباشر للقرار منذ تفريره دون أن يتوقف ذلك على تدخل جهة الإدارة - نتيجة لذلك : أن صدور حكم المحكمة الإدارية العليا بعدم الاعتداد بقرار الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالاستيلاء على المساحة المتنازع عليها ومن ثم فقد بات أثر القرار معقوماً وبالقابل لم يعد للهيئة مصلحة قانونية تصلح مفعلاً لاستمرارها كطرف في المنازعة مما يؤدي إلى عدم قبول نظر النزاع لفقدان الهيئة عنصر المساحة - تطبيقاً .

١٢٩ (٥٠)

★ الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - طلب عرض النزاع - وجوب تقديمه من صاحب الصفة .

★ المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

★ اختصاص الجمعية بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها بالفقرة (د) من المادة (٦٦) هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفرض المنازعات - نتيجة ذلك : يجب أن يقدم طلب النزاع إلى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجهه إلى من يمثل الجهة الموجه إليها قانوناً - سبب ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق - تطبيقاً .

٥٦ (١٩٩)

رقم
المادة

رقم
المادة

★ الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - نزاع - وجوب أن يكون طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقاضي قانوناً .
المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

★ الصفة شرط لقبول الدعوى أو بطلانها من وسائل حماية الحقوق وإذا قدم طلب النزاع للمثل من مدير عام الشؤون القانونية بوزارة للداخلية وهو ليس صاحب الصفة في التقاضي قانوناً عن وزارة الداخلية - نتيجة ذلك - عدم قبول الطلب - تطبيق .

٧٥ (٢٤)

★ الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - نزاع - مصلحة الجمارك - صاحب الصفة في طلب عرض النزاع عدم قبول طلب عرض النزاع المائل لتقييمه من غير ذي صفة .

★ المادة (٦٦ / د) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

★ المشرع قرر أصلاً عاماً من مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض - اختصاص الجمعية في هذه الحالة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ولحل المنازعات وقد حدد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها كيما تتحرك ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يقدم طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية مباشرة من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجهه إلى من يمثل الوجهة إليها قانوناً - سبب ذلك : أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بطلانها من وسائل حماية الحقوق - تطبيق .

١٨٢

(٦٨)

★ الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - نزاع - عدم اختصاصها بنظر المنازعات التي تمثل فيها

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

الأوقاف باعتبارها ناشئة عن الوزير ناظر الوقف
صفة في التقاضى - عدم جواز نظر النزاع -

★ المادة (٦٦ / د) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
بشأن مجلس الدولة •

استقر افتاء الجمعية العمومية في هذا الشأن على
عدم اختصاصها بنظر المنازعة التي تمثل فيها
الأوقاف باعتبارها ناشئة عن الوزير ناظر الوقف -
سبب ذلك : ان نشاط وزير الأوقاف ومن بعده
هيئة الأوقاف في قيامها على شؤون الأموال الموقوفة
انما هو نشاط ناظر الوقف وهو من أشخاص القانون
الخاص فلا يتحقق للهيئة بهذه المثابة الوصف القانونى
المتطلب في نص المادة ٦٦ سالفة الذكر - كما استقر
افتاء الجمعية العمومية أيضا على ان اختصاصها
بنظر المنازعات بين الجهات المحددة بالمادة ٦٦/د هو
بدل عن استئصال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ونفى
المنازعات - نتيجة ذلك : انه يجب ان يقدم طلب
النزاع الى الجمعية من قبل صاحب الصفة في
التقاضى طبقا للقانون وأن يوجهه الى من يمثل الجهة
الموجه اليه قانونا - سبب ذلك : أن الصفة شرط
لقبول الدعى أو بدله من وسائل حماية الحقوق -
تطبيق •

٢٢١

(٨٤)

★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - طلب
عرض النزاع - صاحب الصفة • المادة ٦٦ من قانون
مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •

★ اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بإبداء الراى فى المسائل الدولية والدستورية
والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينغذ
الا اذا احيلت المسألة على الجمعية العمومية ممن
حدد النص على سبيل الحصر وهم رئيس الجمهورية
ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء
والوزراء ورئيس مجلس الدولة - نتيجة ذلك : لم يخول
النص غير هؤلاء احوالة هذه المسائل أو بعضها الى
الجمعية العمومية - ليس للجمعية أن تخوض فيما
طلب فيه الراى اذا ورد عن غير السبيل الذى رسمه
القانون - تطبيق •

٢٥٩

(٩٥)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع -
طلب عرض النزاع - صاحب الصفة -

★ المادة ١٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٧ -

المرجع قرر أصلاً عاماً من مقتضاه اختصاص الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل
في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح
العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية
أو بين هذه الجهات بعضها البعض واختصاص
الجمعية العمومية في هذا الشأن هو بديل عن استعمال
الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفرض المنازعات وقد
حدد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض
عليها كيما تتحرك ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن
ذلك أن يقدم طلب عرض النزاع على الجمعية
العمومية مباشرة من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً
للنانون وأن يوجهه إلى من يمثل الجهة الموجه إليها
قانوناً - صيب ذلك : أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو
بديلها من وسائل حماية الحقوق - تطبيق -

٢١١

(١٦١)

★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
- اختصاص - طلب عرض النزاع - صفة -

★ اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بالمفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين
المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين
الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه
الجهات وبعضها البعض - هذا الاختصاص بديل عن
استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفرض
المنازعات - وجوب تقديم طلب عرض النزاع على
الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً
للنانون وأن يوجهه إلى من يمثل الجهة الموجه
إليها قانوناً - تطبيق -

٤٥٧

(١٦٤)

★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاص
- طلب عرض النزاع - الموجه إليه النزاع - صفة -

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بنظر النزاع بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

عليها في الفقرة د من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ونقض المنازعات - يجب أن يقدم طلب عرض النزاع إلى الجمعية العمومية طبقاً لصفة صاحب الصلة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجهه إلى من يمثل الوجهة إليه قانوناً - ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق - نتيجة ذلك - عدم قبول طلب عرض النزاع لتوجيهه لغير ذي صفة -

٥٨٩

(١٩٩)

اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بنظر النزاع بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها في الفقرة د من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ونقض المنازعات - يجب أن يقدم طلب عرض النزاع إلى الجمعية العمومية من صاحب الصلة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجهه إلى من يمثل الجهة المتوجه إليها قانوناً - نتيجة ذلك : عدم قبول طلب عرض نزاع في حالة توجيهه إلى غير ذي صفة - تطبيق -

٥٩١

(٢٠٣)

★ الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - مناهة الخصومة - افتقار هذا المناط - حفظ مناهة الخصومة المطروحة على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع قيام النزاع الذي هو جوهرهما واستمراره بين طرفيهما - طرح الخصومة مفتقرة إياه يجعلها غير مقبولة - افتقارها هذا المناط أثناء نظر الخصومة يجعلها غير ذات موضوع - نتيجة ذلك : حفظ الموضوع -

٤٥٦

(١٦٣)

★ سلطة الجسمة أثناء نظر نزاع معروض عليها
★ الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - طلب رأى - دعاوى قضائية - عدم ملائمة إبداء الرأي -
إذا كان كلا من مستحق لراضى الاستصلاح والشركة المصرية لإنتاج اللحوم والألبان قد لجأ إلى القضاء بإقامة الدعاوى المشار إليها بغية انتصافه والمحكم

رقم
القاعدة

١٩ (٣٥)

لصالحه ضد الطرف الآخر وإذا كان موضوع تلك
الدعوى هو عين موضوع طلب الرأي المرفوع على
الجمعية - نتيجة ذلك : يفرض من غير اللجوء التفسري
بإبداء الرأي في شأنه - تطبيق .

★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع -
رأى ملزم - عدم جواز معاودة طرحه مرة أخرى .

المادة (٦٦ د) من قانون مجلس الدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

★ المشرع ناظ بالجمعية العمومية الاختصاص بإبداء
الرأي مسببا في المنازعات التي تنشأ بين الجهات
التي حددها على أن يكون رأيها ملزما للجانبين حسا
لأوجه النزاع وقطعا له ولم يسط لجهة ما حق التعقيب
على ما تنتهي اليه الجمعية العمومية من رأى ملزم -
نتيجة ذلك : الرأي الصادر من الجمعية في مجال
المنازعات هو رأى نهائى حاسم لأوجه النزاع تستند
ولايتها بإصداره . ولا يجوز معاودة طرحه مرة
أخرى حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية -
تطبيق .

١١٨ (٤٢)

★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع -
رأى ملزم - عدم جواز إعادة عرض الموضوع لمناقشة
إبداء الرأي فيه .

★ المادة (٦٦ د) من قانون مجلس الدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

★ المشرع ناظ بالجمعية الاختصاص بإبداء الرأي مسببا
في المنازعات التي تنشأ بين جهات حددها على أن
يكون رأيها ملزما للجانبين حسا لأوجه النزاع وقطعا
له ولم يسط لجهة ما حق التعقيب على ما تنتهي
اليه الجمعية العمومية في هذا الشأن - نتيجة
ذلك : الرأي الصادر من الجمعية العمومية في مجال
المنازعة هو رأى نهائى حاسم للنزاع تستند ولايتها
بإصداره ولا يجوز معاودة طرحه مرة أخرى حتى لا
يتجدد النزاع الى ما لا نهاية - تطبيق .

١٢٢ (٤٨)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

★ ايجار أماكن - قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر - خضوع المنازعات الخاصة بالعلاقة بين المؤجر والمستأجر لأحكام - اثبات العلاقة الاجبارية عن طريق المحكمة المختصة بما لها من أدوات ومكتات طبقا لأحكام القانون والعرف والعدالة .

★ عدم ملائمة تصدى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لطلب الرأى فى حالات - انعقاد الخصومة القضائية - تطبيق .

٥٧٠

(٧٠٦)

★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع - سابقا ابداء الرأى الملزم فيه - عدم جواز نظره .

★ المادة (٦٦ د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

★ المشرع اختص الجمعية العمومية بإبداء الرأى مسببا فى الأنزعة التى تنشعب بين الجهات الادارية بعضها البعض ، وذلك بديلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ونقض المنازعات وأخفى المشرع على رايها صفة الإلزام للجانبين حسما لأوجه النزاع . وقطعا له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب عليه أو معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية - الرأى الصادر عن الجمعية العمومية فى مجال المنازعة هو رأى حاسم للنزاع ويكون فيه فصل الخطاب - اذا خلت أوراق طلب إعادة نظر النزاع من أية مستجدات من شأنها أن تغير وجه الرأى فيه - نتيجة ذلك : عدم جواز نظر الموضوع المائل لسابقة الفصل فيه - تطبيق .

١٤٤

٥٢

★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - طلب رأى - ضريبة المبيعات - حفظ الموضوع .

طلب وزير الاعلام من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تحديد النسبة التى تقتصر على أساسها ضريبة المبيعات على اشركة الفيديو التى تتولى شركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات تصويرها لصالح جامعتى القاهرة والاسكندرية وسمى خضوع مقابل استخدام استوديوهات هذه الشركة لذات الضريبة وذلك وفقا لأحكام قانون الضريبة العامة .

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

الاعلام الذي - طرح الموضوع أصلا يطلب منها - بعد
أن قامت بالاتفاق على الضريبة المستحقة الذي تم
بين مصلحة الضرائب على المبيعات وشركة صوت
القاهرة للصوتيات والمرئيات - نتيجة ذلك -
استفلاق باب الخلاف في شأنه - تطبيق -

١٧٩

(٦٦)

★ الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - طلب
رأى - منازعات قضائية - عدم ملامة إبداء الرأي -

★ استطلاع رأى الجمعية العمومية حول جواز زيادة قيمة
اقتسام الوحدات السكنية والإدارية التي أقامتها إحدى
المحافظات وذلك بإضافة الفوائد المستحقة لذلك
الاستثمار القومي إلى التكلفة الفعلية التي يلتزم بها
مشغرو تلك الوحدات - تبين للجمعية العمومية أن
عددًا من المواطنين مستأجرو الوحدات السكنية محل
طلب الرأي أقاموا دعاوى أمام المحاكم المختصة على
مستوى الجمهورية وقد صدرت عدة أحكام وتم تنفيذها
بالفعل الأمر الذي يحول بين الجمعية العمومية وبين
نظر الموضوع لاستظهار وجه الرأي بشأنه حسبما
يجرى عليه العمل بالجمعية العمومية وقسم الرأي
بمجلس الدولة - مؤدى ذلك : عدم ملامة إبداء الرأي
في الموضوع المائل - تطبيق -

٢١٩

(٦٩)

★ الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - طلب
رأى - عدم ملامة إبداء الرأي - طلب الرأي من
الجمعية العمومية في شأن مدى جواز ترقيّة أحد
العاملين إلى وظيفة رئيس قطاع بأحدى شركات قطاع
الأعمال العام - الجمعية العمومية وهي بصدد بحث
الموضوع تبين لها أن المروضة حالته أدركته سن
الاحالة إلى المعاش وانتهت خدمته من الجهة التي
يعمل بها وأضحى يتقاضى معاشا بعد أن زایلته
صفته كعامل وهي ركن المحل في القرار الذي يصدر
بالترقية - نتيجة ذلك : يفرض من غير الملائم
استمرار الجمعية العمومية في بحث مدى جواز
ترقيته إلى وظيفة رئيس قطاع - تطبيق -

٢٣٧

(٨٦)

★ الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - نزاع -
نزاع مطروح على القضاء - عدم ملامة إبداء الرأي -

رقم
القاعدة

٢٦٥ (٢٨)

إذا كان هناك نزاعاً يُلحق بالمشروع معروض على القضاء إضافة إلى أن هناك أحكاماً صادرة لصالح بعض المواطنين ضد الوزارة بشأن بعض التصرفات التي أجرتها المحافظة على أجزاء من قطعة الأرض - نتيجة ذلك : من غير الملائم أن نخوض الجمعية العمومية فيما طلب فيه الرأي تقديماً للأجراءات القضائية التي اتخذت بشأنه - تطبيق -

محميات طبيعية :

★ المادة ١٥٩ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ -

★ إمكان طلب الرأي من غير وزارة التأمينات فيما سبق أن طلبت وزارة التأمينات الرأي فيه - سبب ذلك سبق طلب الرأي من وزارة التأمينات في مسألة من مسائل قانون التأمينات إنما يعبر عن سابق موافقتها على طرح هذه المسألة على جهات الفتوى المختصة - تطبيق -

١٠٨ (٢٩)

★ محميات طبيعية - ممارسة الأنشطة في مناطق المحميات الطبيعية - التصريح بمباشرتها - هدفه -

★ قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن المحميات الطبيعية - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٢ بتنفيذ بعض أحكام القانون المذكور -

★ المشرع بمقتضى أحكام القانون المذكور صرّح سياجاً من الحماية على مساحات الأراضي أو المياه التي تشملها المحمية الطبيعية والتي يصدر بتعديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء - حدود هذه الحماية وصورتها - الأنشطة المحظورة في منطقة المحمية والمسموح بها بمقتضى ترخيص من جهاز شئون البيئة - الترخيص محدود في مدها بعدم الترخيص بنشاط محظور في القانون - خروج الترخيص على هذه الحدود يجعله مخالفاً للقانون - تطبيق -

٥٧٩ (٢٩)

رقم
القاعدة
للصفحة

مقايير عامة : -

- تحديد الفئة المصادلة لوظائف المخابرات العامة .

★ مقايير عامة - وظائف المخابرات العامة - نقل -
تحديد الفئة المصادلة - اعادة تعيين - حساب
الاقدمية .

★ المواد (١١ و ١٤ و ٤٠) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة المعدل بالتأريين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨١ في شأن معادلة وظائف المخابرات برتب ضباط القوات المسلحة .

★ المادة (٥) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالفرد المخابرات العامة المضافة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ .

★ الشرع يحد أن بين وظائف المخابرات العامة بتقسيماتها المختلفة ، والمؤهلات العلمية المطلوبة لشغل كل منها عالج بموجب المادة (٥) صائفة الذكر الآثار المترتبة على حصول افراد المخابرات العامة الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس المخابرات العامة من شأغلى الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية على شهادات عليها اثناء الخدمة . ووجب عند نقلهم الى الجهاز الادارى للدولة أو القطاع العام أن يتم النقل الى الوظائف التي تلائم مؤهلاتهم العليا التي حصلوا عليها - تطبيق .

٣٠

(١٢٩)

مسئولية :

مسئولية تقصيرية :

★ مسئولية ، مسئولية تقصيرية - خطأ مشترك - تعويض .

★ المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية - مسئولية المتعرج عن أعمال تايه تقوم على اساس مقايير - مفاده : يكفى أن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع من التابع كان حال تاديبه وظيفته أو بسببها - نتيجة ذلك : قيام هذه المسئولية

رقم
القاعدة

رقم
المادة

ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه - شرط
ذلك : أن يكون للتابع سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه -
اشتراك كل من وزارة الدفاع والهيئة الترمية للاتصالات
السلكية واللاسلكية في الخطأ - نتيجة ذلك : جواز
انقاس القاضي لمقدار التعويض أو لا يحكم بتعويض إذا
كان الدائن بخطئه قد اشترك في أحداث الضرر أو زاد
فيه - تطبيق *

٢٨ (١٠)

★ مسئولية تقصيرية - أركانها - تعويض *

★ المادة (١٦٢) من القانون المدني *

المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة : الخطأ
والضرر وعلاقة السببية بينهما والخطأ لا يفترض
وانما يجب على المضرور اثباته ويبران الضرر الذي
حاق به من جرائه اخفاق الهيئة في اقامة الدليل على
ثبوت الخطأ في جانب مرفق الصرف الصعي - نتيجة -
ذلك قيام مسئولياتها عن الاضرار - تطبيق *

٤٤ (١٤)

★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع -
مسئولية تقصيرية - عدم ثبوت الخطأ *

★ المادة ١٦٢ من القانون المدني * المادة ١٧٤ من القانون
المدني *

★ المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ
والضرر وعلاقة السببية بينهما ، والخطأ لا يفترض
وانما على المضرور اثباته واستظهار وجه الضرر الذي
حاق به من جرائه - مسئولية المتبوع عن الضرر الذي
يحدثه تابعه بعمله غير المشروع تقوم على اساس
مضاير اذ يكفي لقيام هذه المسئولية أن يثبت وقوع
العمل غير المشروع من المتبوع حالة تامة وتبينته
أو يسببها وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع
حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة
فعلية في رقابته وتوجيهه - تطبيق *

١٩٤ (٧٧)

★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع -
مسئولية تقصيرية - أركانها - رفض المطالبة
المادتان (١٦٢ ، ١٧٤) من القانون المدني *

المسئولية التقصيرية تقوم على ثلاثة عناصر هي
الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ويكفي لقيام

رقم القاعدة
رقم الصفحة

مستولية المتبوع عن الأضرار التي يحدثها تابعه بعمله غير المشروع أن يثبت أن العمل غير المشروع وقع من التابع أثناء تادية وظيفته أو بسببها - تتوافر علاقة السببية متى كان للمتبوع سلطة فعلية في توجيهه ورقابته وتقوم مسئولية المتبوع عن أعمال التابع على أساس الخطأ المفترض في جانب المتبوع - أساس ذلك : فكرة الضمان القانوني ويعتبر المتبوع في حكم الكليل بالتضامن كفالة مصدرها القانون - تطبيق .

٢٤٥

(٨٩)

★ مسئولية تقصيرية - شيوخ الفعل - قيام علاقة التبعية - توافر عناصر المسئولية التقصيرية - تعريض .

★ المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينما تقوم مسئولية المبعوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على أساس مفاهيم أذ يكفى لقيام هذه المسئولية لثبات وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تادية وظيفه وبسببها وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في الاشراف والتوجيه - نتيجة ذلك . مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية مردها العمل غير المشروع وهي لا تقوم في المتبوع الا حيث تتحقق مسئوليته بناء على خطأ واجب اثباته لا بناء على خطأ مفترض - قيام حكم النقص على أساس براءة المتهم لشيوخ الفعل بين عدد من الأفراد ممن تشملهم جميعا علاقة التبعية لوزارة الدفاع لا يمنع من توافر عناصر المسئولية التقصيرية في جانبهم - تطبيق .

٢٥٤

(٩٣)

★ مسئولية تقصيرية - عناصرها - تعويض

★ المادتان ١٦٣ ، ١٧٤ من القانون المدني

المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي 'الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينما تقوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على أساس مفاهيم أذ يكفى لقيام هذه المسئولية أن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها . وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقبته وتوجيهه - تطبيق .

٢٦٨

(٩٠٠)

رقم
الصفحة

★ الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع - نزاع -
مسئولية تقصيرية - التزام بتنفيذ تعهد *

★ المادة (٤/٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ *

★ انه ولئن كان اصل الالتزام بالاداء هو التعويض عن
تلفيات ترتبت من فعل الشركة المنفذة مما يثير أركان
المسئولية التقصيرية بنصها المقررة وهي الخطأ
والضرر وعلاقة السببية وما يترتب ذلك من وقوع
المسئولية أساسا على عاتق مرتكب الخطأ - اذا
التزمت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي
وتعهدت بسداد المبالغ المستحق عن تلك التلفيات
ومن ثم يكون مصدر الالتزام بالاداء هو هذا التعهد
ذاته وتكون الهيئة هي الطرف الملتزم بالوفاء - نتيجة
ذلك : لا تقوم المسئولية التقصيرية في هذه الحالة
باعتبارها مصدر الالتزام - تطبيق *

٢٠٨ (١١٢)

★ مسئولية تقصيرية - تواجر عناصر المسئولية -
تعويض *

★ المادتان (١٦٣ - ١٧٤) من القانون المدني *

★ المسئولية التقصيرية تقوم على ثلاثة عناصر هي
الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينما تقوم بمسئولية
المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير
المشروع على أساس مضايير اذ يكفى لقيام هذه
المسئولية ان يثبت ان وقوع الفعل غير المشروع من
التابع حال تأنيه وظيقته أو بسببها ، وتقوم وبسطة
التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه
متى كانت له عليه سلطة فعلية في رعايته وتوجيهه -
تطبيق *

٣٢٧ (١١٩)

- مسئولية حارس الأشياء :

★ مسئولية - مسئولية مدنية - مسئولية حارس
الأشياء - تعويض - فوائد تأخيرية - مصاريف
إدارية *

★ المادة (١٧٨) من القانون المدني *

رقم
المادة

رقم
المادة

★ الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للمعبر فإذا ما أخل بهذا الالتزام افتقرض الخطأ في جانبه والتمزم بالتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا تنقل اليه تاييده المتوط به استعمال الشيء - سبب ذلك : لأنه وأن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله إلا أنه يعمل لحساب متبوعه وأصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته - نتيجة ذلك . المتبوع وحده هو الحارس على الشيء - تطبيق .

٢٠٦ (١١١)

★ مسئولية مدنية - مسئولية حارس الأشياء - أركانها .

★ القانون المدني - المادة ١٧٨ منه - الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير - الإخلال بذلك - الخطأ مفترض في جانبه - وجوب التعويض - كيفية الإعفاء من الالتزام بالتعويض - تطبيق .

٦٥١ (٢٢٧)

- مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه

★ مسئولية - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه .

★ تقوم المسئولية التقصيرية على أركان ثلاثة الخطأ والضرر وعلاقة السببية - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عن التابع أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها - ضرورة توافر رابطة التبعية بين التابع والمتبوع - قوام هذه التبعية خضوع التابع لسلطة المتبوع الذي له حق رقابته وتوجيهه - تطبيق .

٢٢٠ (١٩٠)

★ مسئولية - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه .

★ تقوم المسئولية التقصيرية على ثلاثة أركان : الخطأ - للضرر - علاقة السببية - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه تقوم على أساس مفاهيم - يكفى إثبات وقوع الخطأ من التابع عند قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها - رابطة التبعية - قوامها - تطبيق .

٥٢٢ (١٩١)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

★ مسئولية - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه .

تقوم المسئولية التقصيرية على ثلاثة أركان : الخطأ والضرر وعلاقة السببية - الخطأ لا يفترض وعلى المضرور اثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرائه - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه تحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها .

٥٢٤ (١٩٢)

★ مسئولية - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه .

تقوم المسئولية التقصيرية على أركان ثلاثة : الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما - الخطأ لا يفترض وعلى المضرور اثباته واستظهار وجه الضرر الذي حاق به من جرائه - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه تقوم على أساس مفاير أنه يكفي لقيام هذه المسئولية اثبات وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تادية وظيفته وبسببها - رابطة التبعية - قوامها - تطبيق .

٥٥٧ (٢٠١)

★ مسئولية تقصيرية - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه .

تقوم المسئولية التقصيرية على ثلاثة أركان الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة التي تصدر منه حال قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها مشروطة بتوافر رابطة التبعية بين التابع والمتبوع - قوام هذه الرابطة خضوع التابع لسلطة المتبوع - تحقق الضرر نتيجة لهذه الأفعال غير المشروعة - وجوب التعويض .

★ عدم حدوث تلفيات أو إصلاحات - رفض المطالبة -

تعويض الجهات الادارية عما فاتها من كسب يذهب للجرد عن المطالبة به أعمالا لصحيح انتقضيات التي من أجلها ضرب الصنف عن المطالبة بالتوائد التأخيرية في أنزعة الجهات الادارية بعضها البعض

٥٩٢ (٢١٥)

- تطبيق

رقم
القاعدة
الصفحة

موظف :

١ - التعيين

- التعيين فى الوظائف القيادية :

★ المادتان (١ و ٥) من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١
فى شأن الوظائف المدنية القيادية فى الجهاز الادارى
للدولة والقطاع العام .

★ المادة (٣) من قرار رئيس الوزراء رقم ١٥٩٦ لسنة
١٩٩١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١
المشار اليه .

★ المشرع استحدث احكاما جديدة لشغل الوظائف
المدنية القيادية فى الحكومة وحدات الادارة المحلية
وغيرها من الجهات المنصوص عليها - مقتضى ذلك :
اضحى من الجائز قانونا ان يجرى شغل اى من
هذه الوظائف من بين العاملين بالوحدة او من غيرهم
بالجهات الاخرى متى استوفوا الشروط المترتبة قانونا
لشغلها ما لم تقرر السلطة المختصة بالتعيين قصر
شغلها على العاملين بالوحدة ذاتها دون غيرها -
اذا كان البطالان لا يهوى بالقرار الى درك الانعدام
وانما يصممه بعيب مخالفة القانون - نتيجة ذلك :
انقضاء المواعيد الموجبة لمسهبه تكسبه حصانة
تعصمه من المسحب والالفاء استجابة لدواعى
الاستقرار - تطبيق .

٢٤٨

(١٣١)

- تعيين المعوقين

★ المواد ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥
بشان تاهيل المعاقين المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٨٢ - رعاية من المشرع لطائفة المعاقين وصونا
لكرامتهم الانسانية وحماية لهم من ألوان المعاملة
غير اللائقة وتاكيدا لحقهم فى ان يتالوا المساعدة
والوقاية وفرص التاهيل اللائمة - نتيجة ذلك :
تخصيص عددا من الوظائف داخل كل وحدة من
وحدات الجهاز الادارى للدولة لى الهيئات الصامة
فى القطاع العام لا يزيد على ٥% من مجموع عدد
العاملين بكل وحدة - على وزير الشؤون الاجتماعية
اصدار قرار بتحديد الوظائف القاصرة عليهم - شرط

رقم
القاعدة

٢١

(١١)

نلك : أن يكون نلك في حدود النسبة المشار إليها -
أي ذلك : النسبة تحسب على أساس عمود
العاملين بالوحدة الانتاجية أو الخدمية ككل وليس على
أساس عدد الوظائف الواردة بقرار وزير الشؤون
الاجتماعية - تطبيق *

- تحديد تاريخ الميلاد الذي يعامل به الموظف

المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية
للقانون المشار اليه - المواد (٢٠) ، (٢١)
من لائحة القومسيونات الطبية الصادرة بقرار وزير
الصحة رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ - المادة (١١) من
القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن الاحوال المدنية -
المادة (٢٥) من اللائحة التنفيذية لقانون الاحوال
المدنية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ١١٢١ لسنة
١٩٩٥ - الممول عليه كأصل عام في اثبات من
العاملين المدنيين بالدولة هو البيانات الواردة بسجلات
قيد واقعات الاحوال المدنية بمصلحة الاحوال المدنية
فروعها - استثناء من ذلك : اذا كان العامل من
ساقطى القيد ، حالة تمزق السجلات القيد بها
العامل وعجزه عن تقديم المستندات الرسمية - أساس
ذلك : البند ٢/ج من المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية
السالف الاشارة اليها - نتيجة نلك أن يقع ما تصدره
الجهات الصحية أو المجالس الطبية من قرارات بتقدير
سن العامل في غير الحالتين المشار اليهما ، فاقدة
لغوتها وحجيتها في اثبات السن - تطبيق *

٤٩

(١٦)

٢ - المرتب

- مناطق استحقاق الزيادة في المرتب

المادة (٢) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل
جدولى مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام
وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام -
الشرح ان زاد في مرتبات العاملين الموجودين بالخفصة
المعينين قبل اول يوليو سنة ١٩٨٢ - نتيجة ذلك :
استفادة العاملين الموجودين فعلا بالخفصة في التاريخ
المشار اليه - أساس نلك . ما عبر عنه المشرع

رقم
الصفحة

رقم
القائمة

بصريح نمه بـ « العاملين الحاليين » - أثر ذلك :
عدم استفادة من عين اعتباراً من ١٩٨٢/٧/١ ولو
ردت أقدميته حكماً الى تاريخ سابق - لا ينال من
ذلك تحديد القوى العاملة لأقسية العاملين في
تاريخ سابق اذ لا بد من الوجود الفعلى بالخدمة -
تطبيق *

٩٩

(١)

- متى استحقاق العامل للأجر عن المدة من
تاريخ تقديمه بطلب العودة للعدل الى تاريخ
تسليمه العمل فعلاً *

★ العامل بتقديمه طلب العودة الى العمل بعد قد وضع
نفسه تحت امره جهة العمل ومكنها من استدعائه
وتكليفه بواجبات وظيفته - تراخى جهة الإدارة في
إعادة العامل لعمله أكثر من ستة أشهر - نتيجة
ذلك : عدم إخلال ذلك بحق العامل في العودة منذ
تقديمه الطلب ولا يخل من استحقاقه ما يقابل أجره
عن تلك المدة - تطبيق *

١٥٧

ب/٥٧

- الحد الأعلى للأجور

★ قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦
الصادر تنفيذاً للقانون المذكور *

★ الجهات الخاضعة لأحكام القانون المذكور - مركز
المعلومات ودعم اتخاذ القرار هو أحد الجهات
الإدارية التابعة لوزارة شؤون مجلس الوزراء ومن
ثم فإن العاملين بها يعتبرون من العاملين المدنيين
بالدولة *

★ الحد الأعلى للأجور عشرين ألف جنيه سنوياً - حسابه
يكون على أساس ما يستحق للعامل في سنة ميلادية
كاملة في نهاية شهر ديسمبر من كل عام طبقاً
لمصريح نص المادة ٢ من قرار رئيس مجلس الوزراء -
أثر ذلك لا يجوز وقف صرف مستحقات العامل إذا
بلغت خلال جزء من السنة الحد الأقصى المشار
إليه *

يُتبعين الأخذ في الاعتبار أن الحد الأقصى المقرر بقرار
رئيس مجلس الوزراء المشار إليه تعدل في حدود
ما قضت به القوانين المقررة للملاحة الخاصة *

٤١٢

(١٤٧)

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة

★ قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ الصادر بتنفيذا للقانون المذكور .

★ منط سريان القانون والقرار المذكوران ان تكون المبالغ من احدى الجهات الخاضعة لاحكامها يستوى في ذلك ان تكون في صورة مرتبات او حوافز او مكافآت او باى صورة اخرى طالما انها صرفت لمؤلاء العاملين نظير ما ادوه من اعمال لهذه الجهة - المقصود بالمبالغ مجموع ما يتقاضاه العامل في الجهات المشار اليها - لا اثر للوصف الذى يتخذه المبلغ ولا اثر لنوع المصرف الذى يصرف منه هذا المبلغ مادام يصرف من اى من هذه الجهات .

★ الهيئة العامة للإصلاح الزراعى من الجهات الخاضعة لاحكام القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ والقرار ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ خضوع المبالغ التى صرفت للعاملين بالهيئة للاحكام المشار اليها .

٤٢٠ (١٤٩)

★ قوانين العلاوات الخاصة ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ، ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ ، ١٩٢٣ لسنة ١٩٨٩ ، ١٢ لسنة ١٩٩٠ ، ١٣ لسنة ١٩٩١ ، ١٩ لسنة ١٩٩٢ ، ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ ، ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ ، ٢٣ لسنة ١٩٩٥ قضت بمنح علاوة خاصة بنسبة معينة من اجر العامل الموجود بالخدمة في التاريخ المصدد بالقانون ، وبالنسبة لمن يمين بعد هذا التاريخ بمنح هذه العلاوة الخاصة منسوبة الى اجره في تاريخ التعيين .

★ المشرع وان قرر ضم العلاوات المقررة بالقوانين المشار اليها الى الاجر الاساسي الا انه لم يتطرق الى تعديل بداية ونهاية مربوط الدرجات كما وردت بالجداول المرافقة بنظم التوظيف حيث تظل بداية ربط الدرجة كما هي واردة بالجداول القائمة - اثر ذلك بقاء الحد الأدنى الأجور كما هو .

٤٢٣ (١٥٠)

العلاوة الدورية :

★ المادة ٣٧ مكرر من قرار وزير المواصلات رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٨٢ الصادر بثلاثة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

★ المادة ٤١ مكرر من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ استحقاق العلاوة الدورية في أول يوليو من كل عام أما هو عن سنة سابقة بدأت في أول يوليو وانتهت في الثلاثين من يونيو - مؤدى ذلك : أن اليوم الأول من يوليو هو يوم العيد في استحقاق العلاوة وأنه يحسب ضمن أيام الشهر الذي تستحق عنه العلاوة كما يحسب اليوم الأول من العمل ضمن الأيام التي يستحق عنها عدم حساب أى يوم سبق حسابه من أيام السنة أجر العامل - نتيجة ذلك : يتعين في حساب السنة والا يتكرر أحد الأيام في حساب تمام الحول والا تدخلت السنوات بقدر عدد الأيام المتكررة من دورة الحول - مفاد ذلك : يتعين عند حساب مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٢٧ مكرر من اللائحة سالف الذكر مراعاة أن حساب مدة السنة إنما تكتمل بانتهاء اليوم السابق على اليوم المقابل ليوم بدئها - تطبيق .

١٦٠

(٥٨)

★ المادة (٤١ مكررا) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ .

★ اليوم الأول من يوليو هو يوم العيد في استحقاق العلاوة ، وأنه يحسب ضمن أيام الشهر الذي تستحق عنه العلاوة كما يحسب اليوم الأول من العمل ضمن الأيام التي يستحق عنها أجر العامل ، وكما يحسب الوظيفة المرتقى إليها أو المنقول لها - نتيجة ذلك : اليوم الأول لتنفيذ الترقية أو النقل ضمن أيام شغل يتعين في حساب السنة عدم حساب أى يوم سبق حسابه من أيام السنة ومن ثم يتعين عند حساب مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٤١ مكرر سالف الذكر مراعاة أن حساب مدة السنة إنما تكتمل بانتهاء اليوم السابق على اليوم المقابل ليوم بدئها - تطبيق .

١٧٧

(٦٥)

— علاوات ومكافآت تشجيعية :

★ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد والضوابط الخاصة بشروعات البحث

رقم
القاعدة
الصفحة

المشتركة مع جهات اجنبية ودولية بقرار وزير الصحة
رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة المالية
والادارية للمشروع .

★ خضوع المكافآت التشجيعية ومكافآت التدريب التي
تمنح للعاملين بمشروع هيئة التنمية الدولية لتنظيم
الأسرة للحد الأقصى المنصوص عليه في المراسم
سألفي الذكر - أساس ذلك : ان قرار رئيس الجمهورية
رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ وضع ضوابط لما يحصل عليه
العاملون بمشروعات التنمية من مكافآت مالية بان
وضع هذا أقصى لمجملة ما يتقاضاه العامل بالمشروع
بحيث لا تزيد عن ٢٠٠٪ من الراتب الأساسي في حالة
العمل بمشروع واحد و ٣٠٠٪ من الراتب الأساسي في
حالة العمل في أكثر من مشروع - نتيجة ذلك : يتعين
عدم مخالفة ذلك - تفويض الوزير المختص في وضع
اللوائح المالية لهذه المشروعات - صدور قرار وزير
الصحة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٢ أعمالاً لهذا التفويض
خاصاً على ان الحد الأقصى لمكافأة العاملين بالمشروع
هو ٢٠٠٪ من الراتب الأساسي - مؤدى ذلك :
قرار التفويض - المكافأة التشجيعية ومكافآت التدريب
ممارسة اختصاص التفويض من صاحب السلطة
الأصلية إنما يجب ان يتم في الحدود التي رسمها
قرار التفويض - المكافآت التشجيعية ومكافآت التدريب
التي أجاز قرار وزير الصحة سالف الإشارة اليه
منها تدخل ضمن الحد الأقصى للمكافآت المالية
الذي حدده قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢
- تطبيق .

١٦٧

(٦١)

★ المادتان (٢٨ ، ٥٢) من قانون نظام العاملين
المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

★ المواد (٣٠ ، ٣١) من مواد اللائحة التنفيذية للقانون
سألف الذكر الصادر بقرار لجنة شؤون الخدمة
الدنية رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ المعدلة بقرار وزير
شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية
رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

★ المواد (١٠٥) من مواد القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٩ في شأن الوظائف المدنية القيادية .

★ المادة (١٨) من مواد قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٦ لسنة ١٩٩١ باللائحة التنظيمية للقانون المشار اليه .
أضخ المشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه العاملين من شاغلي الوظائف العليا لنظام قياس كفاية الاداء على اساس ما يبيده الرؤساء بشأنهم سنويا شأنهم في ذلك شأن العاملين من شاغلي وظائف الدرجة الاولى فمادونها وذات الامر في شأن العلاوة التشجيعية - نتيجة ذلك : جواز منح شاغلي وظائف الادارة العليا من الوظائف القيادية دون الدرجة الممتازة العلاوة التشجيعية - شرط ذلك : متى توافرت في شأنهم شروط منحها - تطبيق .

٢٩٦

(١٠٨)

★ المادة (٥٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

★ المادة (٣٩) من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة .

★ المادة الاولى من قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى ورئيس مجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٨١ .

المادة الاولى من قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى ورئيس مجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٨١ .

★ قواعد صرف المكافآت والعوافز للعاملين بدوام عام ووزارة الاسكان والتعمير وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والصادر بها قرار وزير التعمير سالف الذكر اللذان حددا نطاق مريان احكامها وقصرها على العاملين بوزارة التعمير او هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة او احدى الجهات التابعة لهما اداريا وتنظيميا - نتيجة ذلك : العاملون بالادارة العامة لشرطة التعمير وهى احدى الادارات المتخصصة التابعة لوزارة الداخلية لا يندرجون ضمن المخاطبين باحكام القراريين سالف الذكر - سبب ذلك : اختفاء تبعية الادارية الجديدة - تطبيق .

٢٠٢

(١١٠)

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

١٠٤ - علاوة ترقية

★ المادتان (١ ، ٢) من مواد القانون رقم ٥٣ لسنة

١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام

والكادرات الخاصة .

★ احقية المرقى في زيادة أجره بمناسبة الترقية بما

لا يتجاوز نهاية ريع الأجر المقرر للوظيفة المرقى إليها

مضافا إليها ما سبق الحصول عليه من زيادة تقررت

بالمقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ - المشرع نص في

قانون العاملين على استحقاق العامل بمناسبة

الترقية بداية الأجر المقرر للوظيفة المرقى إليها أو

علاوة من علاواتها - هذه العبارة الأخيرة إنما تشير

صراحة وعلى ما جرى به الفناء الجمعية 'لما سبق إلى

منح العلاوات الدورية للوظيفة المرقى إليها وتفيد

استحقاق هذه العلاوة الدورية استحقاقا معجلا بموجب

الترقية - نتيجة ذلك : خضوع استحقاق هذه العلاوة

للحكام المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون ٥٣

لسنة ١٩٨٤ - تطبيق .

(٢٩)

١٠٥ - بدل التمثيل

★ المواد ١٢ ، ٤٢ من مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

★ المشرع حينما أجاز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل

لشاغلي الوظائف العليا وفقا للقواعد التي يتضمنها

القرار الذي يصدره في هذا الشأن غاير في الصياغة

وهو بصدد تعيين مستحق هذا البدل فتارة أطلق عليه

« شغل الوظيفة » وتارة أخرى نمته بين « يقوم

بأعبائها » - مفاد ذلك : أن لكل منهما مدلوله الخاص

به - دليل ذلك : أن شغل الوظيفة يكون باحدى طرق

أربعة هي التعيين والترقية والنقل والتدب بينما القيام

بأعبائها لا يستلزم أن يتم باحدى هذه الطرق - نتيجة

ذلك : منح بدل التمثيل يكون للقائم بأعباء الوظيفة

كما هو لشاغلها - تطبيق .

(٦٧)

١٨٠

رقم
المساعدة

رقم
الصفحة

١ - بدل السفر

★ عاملون مدنيون بالدولة - بدل سفر ومصاريف انتقال -
(لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال) - حكم -
تنفيذه مناط صرف بدل السفر ومصاريف الانتقال
المخصوص عليه بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال
مرهون بقيام الموظف فعلا بأعباء الوظيفة المقرر لها هذا
البذل أو ذلك - لا يكفي مجرد شغل الوظيفة حكما -
استقلال بدل الانتقال الثابت عن المرتب من حيث شروط
استحقاقه وموانع تقاضيه ترقية أحد العاملين بأثر رجعي
من تاريخ صدور القرار المحكوم بالغائه مع ما يترتب
على ذلك من آثار شاملة الفروق المالية عن المرتب
الأساسي للوظيفة وملحقاته - لا يدخل ضمن هذه
الملحقات ما يكون منها مرهونا بالأداء الفعلي لأعمال
الوظيفة - نتيجة ذلك - عدم اندراج البذل ضمن الآثار
المالية المترتبة على الحكم - تطبيق .

٣٩٤

(١٤١)

★ المادتان (٧٨ / ٢ ، ٧٨ مكررا) من لائحة بدل السفر
ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم
٤٩ لسنة ١٥٨ والممددة بالقرار رقم ١٤٦٠ لسنة
١٩٦١ ، وقراري رئيس مجلس الوزراء رقمي ٤٩٣
لسنة ١٩٧٧ و ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ .

★ المشرع رغبة منه في تشجيع العاملين على العمل بالمناطق
النائية وذلك بالمساهمة في نفقات سفرهم وأسره من
والى مقر عملهم وفي سبيل ذلك قرر منحهم ميزة السفر
باستمارات سفر مرتين مجانا والثالثة برىح أجرة ،
كما زاد في رعايتهم بأن خرم بين استعمال تلك
الاستمارات أو الحصول على مقابل نقدي لها - يكفي
لصرف هذه الاستمارات لأفراد أسرة العامل أن يكونوا
من أفراد أسرته أى من ذوى قرياء الذين يجمعهم أصل
مشترك وتلك النسبة تتحقق بإعالة العامل لهم فعلا -
نتيجة ذلك : لا يؤثر في ذلك المفارقة في صياغة المادتين
(٧٨ و ٧٨ مكررا) في اللائحة حينما استخدم المشرع
في الأولى لفظ « العائلة » وفي الثانية لفظ « الأسرة » -
مادام العامل يمول والدته وهي من ذوى قرياء الذين
يشملهم مفهوم الأسرة فمن ثم يفرض متعيينا أحقيته في
سرف المقابل عنها - تطبيق

٣٦٤

(١٣٠)

رقم
العدد

١ - اعانة التهجير

★ المادة الأولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للمسلمين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة .

★ المشرع رعاية منه للظروف التي مرت بها محافظات سيناء وقطاع غزة قرر منح من كانوا يعملون بها حتى ٥ يونيو ١٩٦٧ اعانة شهرية بواقع ٢٠٪ من الراتب الأصلي الشهري بعد أدنى قدره ثلاثة جنيهات - مناطق استحقاقها : أن يكون العامل من أبناء سيناء أو قطاع غزة وأن يكون خاضعا لأحد النظم الواردة بهذه المادة هل سبيل الحصر وأن يكون قد خدم في هذه المناطق في ٥ يونيو ١٩٦٧ - نتيجة ذلك : اذا كان العامل من المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فمن ثم يتخلف أحد الشروط مما يؤدي الى عدم احقيقه في تقاضى اعانة التهجير - تطبيق .

١٠٣ (٣٧)

★ المواد ١ ، ٢ ، ٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للمسلمين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة .

★ المشرع رتب على نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة خارج هذه المناطق بعد ١٢/٣١/١٩٧٥ حرمانهم من الاعانة - سبب ذلك : زوال صفة الخاضعين للقانون ألف البيان على وجه ينتفى به وجه احقيتهم في هذه الاعانة - مؤدى ذلك : أن الاثر الواقف لصرف هذه الاعانة ينصرف الى ذات مفهوم النقل كما سبق تحديده - نتيجة ذلك : النقل بين هذه المناطق بعضها البعض لا ينفي احقية العامل في استصحاب هذه الاعانة - تطبيق .

١٠٥ (٣٨)

★ المادتان الأولى والثانية من مواد القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للمسلمين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة .

★ المشرع رعاية منه لطائفة من العاملين الذين كانوا يعملون بسيناء وقطاع غزة او محافظات القناة قرر منحهم اعانة مالية خاصة لمواجهة الظروف التي كانت قائمة في ذلك الوقت - شرط ذلك : الوجود بالخدمة في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ بالنسبة لمن كانوا يعملون بسيناء وقطاع

رقم المادة	رقم القاعدة
---------------	----------------

غزة أو الوجود بالخدمة في ١٩٧٥/١٢/٢٩ لمن كانوا يعملون في محافظات القناة . ومن لم يكون شرط استحقاق هذه الاعانة مختلفا بالنسبة لتاريخ الوجود في الخدمة باختلاف المنطقة التي يخدم بها العامل - كون العامل - خضوع العامل لأحد النظم المذكورة في هاتين المادتين على سبيل المحر لا يستتبع بالضرورة حصوله على هذه الاعانة بل يتعين التأكد من توافر شرط الاستحقاق بالنسبة له وهو الوجود في الخدمة في التاريخ الذي حصدته الشوارع بالنسبة للمنطقة التي يخدم بها - تطبيق .

٢٩١ (١٠٦)

مدة الخدمة :

- استقاط مدة الحبس من مدة الخدمة .

★ المواد ٨٤ ، ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

★ الحبس نفاذا لحكم قضائي جنائي قاطع في دلالة على تأنيب العامل وادانته جنائيا آثار هذا الحكم يجب ألا تنحصر تماما عقوبته الإفراج عنه بعد قضاء مدة العقوبة وإنما يجب أن تلاحقه وترتد عليه - مؤدى ذلك : أن تستنزل مدة الحبس المؤتم بقضاء نهائي في جريمة غير مخلة بالشرف أو الأمانة من مدة خدمته - سبب ذلك : لما لمدة الحبس المؤتم من طبيعة خاصة لا يمكن معها أن ترقى إلى حد اعتبارها مدة خدمة فعلية لكون العامل لم يضطلع خلالها بأعباء وواجبات الوظيفة - نتيجة ذلك : لا يحق له صدعا وعدلا أن يستجمع حقوقها ومزاياها شاملة اتصال مدة خدمته واستحقاق العلاوات الدورية عن مدة الحبس - تطبيق .

١٥٧ (٥٧)

- حساب فترة الانقطاع ضمن مدة الخدمة .

★ المواد (٣٦ ، ٦٢ ، ٧٤ ، ٩٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

★ امتناع الجهة الإدارية عن ضم مدة الانقطاع ومن ثم التخطي في الترقية كان مرجعه إلى رأى سابق للجسمية المصومية خلصت إلى وجوب استقاط مدة انقطاع العامل عن العمل من مدة خدمته ذلك أن هذا الافتاء لا يعدو أن يكون محض رأى كاشف لحكم القانون وليس منشأ أو مقررا له الأمر الذي لا يحول دون لجوء صاحب

رقم
القاعدة

٣٣٣

(١١٧)

الشان الى المحكمة المختصة للمطالبة بما يانسه
حسا له - نتيجة ذلك : ليس من شان ما صدر
من افتاء للجمعية الصومية الذي حمل تفسيراً
مفائراً لما سبق وانتهى اليه رأى الجمعية الصومية فى
هذه المسألة القانونية أن يفتح للمروضة حالته ميعاداً
جديداً للظن فى قرار تطبيقه فى الترقية لتحسن هذا
القرار بغوات المواعيد المقررة قانوناً ، كما أنه ينفل
يد الجهة الادارية فى أن ترتب أى أثر فى مجال ما تم
تحسنه من قرارات - تطبيق .

١ - حساب مدة الخبرة السابقة عند التعيين فى
الوظائف القيادية .

★ المادة (١٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة -
المادة ٢/٢٧ من ذات القانون المعدل بالقانون رقم ١١٥
لسنة ١٩٨٣ .

★ قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم (١) لسنة
١٩٨٠ .

★ القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩١ فى شان الوظائف
المدنية القيادية فى الجهاز الادارى للدولة .

★ اتفاقية المئينين طبقاً للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ الصالف
الاشارة اليه فى حساب مدة الخبرة السابقة الزائدة
طبقاً للمادة ٢/٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى حالة توافر شروطها -
سميح ذلك : أن شاغل الوظائف القيادية بالجهاز
الادارى للدولة وان تفردوا بقواعد خاصة فى مجال
تعيينهم بهذه الوظائف الا أنهم ما انفكوا عاملين بالجهاز
الادارى للدولة ينتظم وضمهم اللائحى القواعد الواردة
بنظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومن بينها الأحكام الخاصة بضم مدد
الخبرة الزائدة - تطبيق .

٢٤٩

(٩١)

٢ - ضم مدة المحاماة

★ المادة ٢/٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المواد الأولى والثانية من قرار
وزير التنمية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ - تضمنت
المادة ٢/٢٧ حكمان : الأول يتعلق بعدد الصلاوات التى
يجوز منحها للعامل ، الثانى : عدد سنوات الخبرة

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

الجائز حسابها - شرط ذلك : مراعاة قيد الزميل وفقا
للقواعد الواردة بقرار وزير التنمية الادارية المشار
اليه - مؤدى ذلك : أن ثلاثة أرباع مدة الخبرة المعبدة
التي اكتسبت من ممارسة المحاماة تحسب كاملة للمعامل
وذلك سواء مارس مهنة المحاماة على استقلال أو بالاشتراك
مع الغير أو لحسابه - تطبيق .

٥

(١)

- الالتزام بمراعاة قيد الزميل عند ضم مدة
الخدمة العامة .

★ المادة (١) من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن
الخدمة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية المنحل
بالقانونين رقمي ٩٨ لسنة ١٩٧٥ ، ١٩ لسنة ١٩٧٧ .

★ المشرع في القانون العام للتوظيف عن أصلا عاما من
مقتضاه أن أقدمية العامل في الوظيفة المعين عليها تحدد
اعتبارا من تاريخ هذا التعيين ، وهو وإن كان عدل
عن هذا الأصل العام في ذات القانون لصالح العامل
حيثما أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٢٧ منه حساب
مدة الخبرة المصلى التي تزيد على مدة الخبرة والمطلوب
توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية
أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة
علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة
الوظيفة المعين عليها العامل ، متى توافرت فيه شروط
حسابها ، واستهدف المشرع من ذلك مصلحة العامل في
عدم الاضرار به بإسقاط مدة عمل سابقة له متفقة مع
طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها شريطة ألا يضر بمصلحة
الزميل مسابق التعيين - راعى المشرع التوفيق بين
مصلحة العامل في الضم ومصلحة زميله الأقدم منه في
ألا يضار من جراء هذا الضم وبذلك يكون قد أرسى
مبدأ عاما يجب مراعاته ولو لم ينص عليه صراحة شأن
الحال في قانون الخدمة العامة بحسبان أن هذا المبدأ
قد أمثلته المفاهيم المستخلصة من أحكام قانون نظام
العمالين وأكدته المادة ٤٤ من قانون التجنيد وفي مفاهيم
تأبى أن يسبق الأحدث الأقدم في أقدمية الوظيفة بسبب
ضم مدة خدمة اعتبارية لم تغطي فعلا في الوظيفة -
تطبيق .

٦٨

(٢٢)

رقم
المادة

ضم مدة الخدمة العسكرية

★ المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ - المشرع رعاية منه للمجنّد وهو يقوم بواجب مقدس ورغبة منه أن يرفع عنه ضرر فوات فرصة مثيله من أتيح له فرصة الالتحاق بأحدى الوظائف الشاغرة قبل زميله المجنّد - نتيجة ذلك : اعتبر مدة خدمته العسكرية في مقام الخدمة المدنية كأصل عام - استثناء من ذلك : أورد المشرع قيداً وحيداً على ذلك هو ألا يسبق المجنّد الذي ضمت له الخدمة العسكرية زميله في التخرج المصنّف معه في ذات الحجة في الأقدمية - مفهوم الزميل - يقصد بالزميل الذي يعدّ قيداً على المجنّد هو الزميل المصنّف معه في ذات المجموعة الوظيفية دون غيرها من المجموعات الأخرى من ذات الجهة التي يعملان فيها - نتيجة ذلك : عدم اقتصار مفهوم الزميل على من يعمل ذات الاسم العمل للزميل الحاصل عليه المجنّد وإنما يتسع ذلك ليشمل الحاصل على ذات درجة المؤهل وإن تباير اسمه - تطبيق .

٩٢ (٤)

★ المادة (٢) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام - مناط الاستفادة من الزيادة هو الوجود للفصل في الخدمة في ١/٧/١٩٨٣ بينما مناط الاستفادة من الزيادة المقررة بالمادة الأولى من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ هو الوجود بالخدمة في ٣٠ يونيو ١٩٨٤ أو تعيين العامل في تاريخ سابق على العمل بالقانون - عدم توافر مناط الاستفادة - أثر ذلك - انقضاء حق العامل في الاستفادة - لا ينال من ذلك ارجاع أقدميته إلى تاريخ سابق على العمل بالنص أعمالاً لحكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المدلّ بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ - تطبيق .

٩٦ (٥)

★ المادة (٢٧) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ -

★ يفترض للاستفادة من أحكام اللوائح سائلتي المذكور أو أيهما أن يكون العامل مصنفاً على وظيفة خاتمة وله أقدمية فيها - دليل ذلك : أن المشرع قيد حساب

رقم
القاعدة

رقم
المادة

الأولى بالا يسبق العامل زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر وكذلك الثانية - شغل العامل وظيفة معام ثالث بمقد مؤقت - نتيجة ذلك : عدم استفادة العامل بأحكام حساب مدة الخبرة العملية وكذلك العسكرية الى أن يتم تنسيته على وظيفة دائمة - تطبيق .

(٣١)

٨٩

★ المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

★ المشرع رعاية منه للمجنّد وهو يقوم بواجب من أقدم الواجبات وأشرفها ورغبة منه في أن يرفع عنه ضرر فوات فرصة مثيله ممن آتحت له فرصة الالتحاق بأحدى الوظائف الشاغرة قبل زميله المجنّد اعتبر مدة خدمته العسكرية في مقام الخدمة المدنية فتحسب كمدة أندية بالنسبة الى الماملين في الجهاز الإداري للدولة وتحسب كمدة خبرة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام - شرط ذلك : ألا يسبق المجنّد الذي ضمت له مدة الخدمة العسكرية زميله في التخرج المعين معه في ذات الجهة في الأقدمية - حساب مدة التجنيد يتعين أن يكون عند التحيين الأول في إحدى الجهات الواردة بنص هذه المادة سواء أثناء مدة التجنيد أو بعد انقضاءها ، نتيجة ذلك : متى طبق هذا النص وحسبت مدة التجنيد بقيد الزميل فإن العامل يكون قد استنفد حقه المقرر بالمادة المذكورة ولا يجوز له طلب إعادة حسابها عند تمييزه مرة أخرى أو نقله الى جهة أخرى - تطبيق .

(٧٦)

٢٠٩

★ المادة (٤٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن قانون الخدمة العسكرية والوطنية .

★ المواد ١٧ ، ٦٦ ، ١٢٥ ، ١٦٥ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ .

★ ضابط الاحتياط من طائفة المجندين ذوي المؤهلات يمد طوال فترة خدمته العسكرية الإلزامية - بما فيها مدة الاستشفاء في ذات المركز القانوني لقرينه المجنّد كجندى - سبب ذلك : أن أساس الزامهما بالخدمة العسكرية هو قانون الخدمة العسكرية - نتيجة ذلك : حساب مدة خدمته العسكرية بما فيها مدة الاستشفاء يتقيد بقيد الزميل الوارد بالمادة ٤٤ لمتساو إليها - الاستدعاء

رقم المادة	رقم القاعدة
---------------	----------------

بالنسبة لطائفة المجندين قوى المؤهلات يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وفي هذه الحالة تضم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية اذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء - تطبيق .

٢٥٦ (٩٤)

٢ - ترقية

١ - القرار الصادر بالترقية وان بنى على تسوية خاطئة انما يشكل قرارا اداريا منشئا لمركز قانوني ذاتي لا يجوز سحبه الا خلال المواعيد المقررة للظعن القضائي ، ومن ثم يتمتع بفوات تلك المواعيد مهما كان وجه الخطأ او مخالفة القانون في شأنه طالما لم تتعذر المخالفة به الى حد الانهدام بما يقدمه صفة القرار ويحيله الى مجرد عمل مادي لا يتمتع بشيء من الحصانة المقررة للقرارات الادارية وذلك كله استجابة لدواعي المصلحة العامة التي لا تستقيم موجباتها الا باستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرارات الادارية المعنية بعد فوات المواعيد المقررة لسحبها والنأي بها عن الزعزعة وأسباب الاضطراب بمراعاة الاتساق بين الميعاد المنصوص عليه قانونا والذي يجيز لصاحب الشأن طلب الفاء القرار ويحيله الى مجرد عمل مادي لا يتمتع بشيء من الحصانة المقررة للقرارات الادارية وذلك كله استجابة لدواعي المصلحة العامة التي لا تستقيم موجباتها الا باستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرارات الادارية المعنية بعد فوات المواعيد المقررة لسحبها والنأي بها عن الزعزعة وأسباب الاضطراب بمراعاة الاتساق بين الميعاد المنصوص عليه قانونا الذي يجيز لصاحب الشأن طلب الفاء القرار الاداري بالطريق القضائي وللميعاد الذي يباح فيه للادارة سحب هذا القرار .

٢٤٢ (١٢٥)

★ المواد ١ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام - للمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الإشارة اليه الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٦ لسنة ١٩٩١ - المادة (١٥٠) من لائحة شئون العاملين بالهيئة المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات الصادرة بقرار رئيس مجلس ادارة الهيئة

رقم
الجلسة

رقم
الجلسة

رقم ٧١ لسنة ١٩٨١ - المشرع استحدث بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ المشار اليه ولائحته التنفيذية أحكاما جديدة لشغل الوظائف المدنية القيادية - نتيجة ذلك : بات اتباع هذه الأحكام دون غيرها هو السبيل الى شغل تلك الوظائف - التقيد بالترتيب النهائي للمرشحين لشغل الوظائف المذكورة ومن بينها وظائف مديري الصوم - نتيجة ذلك : أن أي إخلال بالقاعدة السابقة يعد منسوخا طبقا لنص المادة ٦ من القانون المشار اليه - كما ينمى على قرار الترقية من مخالفة تتمثل في أن الترقية تمت على الرغم من عدم محو الجزاءات الموقعة على المرقى الا في تاريخ لاحق هو معنى غير سديد - سبب ذلك : عدم المحو لا يحول دون الترقية - صدور قرار الترقية في تاريخ لاحق نحو الجزاء يؤدي الى صحة هذا القرار - نتيجة ذلك : عدم جواز سحب مثل هذا القرار الصحيح اذ في سببه نفسه مخالفة اذ بقاء القرار لمدة سبعة أشهر دون الطعن عليه قضاء - مؤذاه : صيرورة القرار حصينا عصيا على السحب نتيجة ذلك : القرار الساحب معيبا في صله - مؤدى ذلك : اعدام ركن المحل من شأنه أن يصير القرار منعدم - تطبيق -

تقرير كفاية

★ المواد (٢٨ ، ٣٢ ، ٣٣) من مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ .

★ الأصل في التقارير التي توضع لتقدير كفاية العاملين خلال مدة معينة انها تستهدف تقييم أعمالهم في خلال هذه الفترة والحكم عليها وعلى كفاءة الموظف خلالها فإذا ثبت أن الموظف لم يؤد عملا في الفترة التي وضعت التقرير عنها فإن - المشرع يسلك واحدا من نهجين : - النهج الأول : أن يتدخل ويقرر للعامل مرتبة كفاية حكيمية حتى وإن كانت تزيد على مرتبة آخر تقرير وضع عنه كما في حالة المجند وكذلك حالة المريض الذي بلغت مدة مرضه ثمانية أشهر فأكثر - والنهج الثاني : أن يمتد للمشرع بإثر تقرير كفاية وصح عن العامل أيا كانت مرتبة هذا التقرير وذلك كما في حالات الإعارة للخارج والتصريح للعمل بأجازة خاصة وانتخاب العامل كعضو بالمنظمة النقابية - أما في غير هذه الحالات فإن انتهاء مجلس الدولة وقضاه مستقران على أنه اذا ثبت أن الموظف لم يؤد عملا خلال الفترة التي وضعت

رقم
القاعدة

رقم
المادة

عنها التقرير لأمر خارج عن إرادته كقرار صدر بوقفه عن العمل أو في حالات البنات والإجازات الدراسية فإنه يمتنع على جهة الإدارة أن تضع عنه تقريراً خلال هذه الفترة إذ ليست هناك أعمال أدلها تكون محلاً للتقييم ومتى استحال وضع تقرير كفاية عن الموظف لسبب لا يرجع إلى تقصير منه أو إهمال أو إتيان عمل ينفي إلى الإخلال بواجبات وظيفته فإنه يؤخذ بأمر تقرير كفاية عنه - الحبس المؤقت تستنزل مدته من مدة خدمة العامل ولذلك لا يثور أمر تقرير الكفاية لسقوط المدة - التقدير الحكمي تقدير لا يرد اجتهداً وإنما يرد بنص صريح - مصادر الاعتماد للتقدير الأخير بالنسبة لمن بأجازة دراسية بمرتبة أو لمن هو محبوس احتياطياً أو نفاذاً لحكم غير نهائي هو الاستصحاب - أما المنقطع بغير إذن والذي لم تنته خدمته فإنه لا يستصحب تقريره السابق على الانقطاع لأن الغياب بإرادته - تطبيق .

٢٧٩

(١٠٢)

★ المادتان (٣٤ ، ٣٥) من مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام المأمنين المدنيين بالدولة المصدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

★ المشرع رتب على حصول العامل على مرتبة ضعيف في التقرير السنوي المقدم عنه حرمانه من نصف مقدار العلاوة الدورية ومن الترقية في السنة التالية للسنة المقدم عنها التقرير ، ويستوى لأعمال هذا الأمر أن ترد هذه المرتبة في التقرير الموضوع عنه بالفعل أو أن تكون استصحاباً لتقرير سابق في الحالات التي اعتد فيها المشرع بالتقرير السابق عند وضع تقرير الكفاية - بيد أنه يشترط لأعمال الأمر المنصوص عليه بالمادة ٣٥ سالف الذكر أن تكون مرتبة العامل قد وردت في تقريرين موضوعين عن العامل وهو ما لا يتأتى إلا حيث يكون مستمراً في القيام بأعمال وظيفته ولا يكتفى في هذا الصدد أن يكون التقرير الثام استصحاباً - تطبيق .

٢٧٤

(١٠٢)

- أجازات

★ عاملون مدنيون بالدولة - أجازات - أجازة خاصة لمرافقة الزوج - ترقية - حكم للمنع من الترقية - أجازة وجوبية - ارتفاع حكم المنع من الترقية - الأمر المباشر للقانون .

رقم
المادة

رقم
المادة

★ المادة ١/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بمد تعديلها بموجب القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ - المشرع حرصا منه على جمع شمل الأسرة والمحافظة على بنيتها وبفئة تجسيما في مكان واحد استحدث حكما جديدا - مؤدى ذلك : وجوب الترخيص للزوج أو الزوجة من العاملين بالوحدات الخاصة لأحكام قانون العاملين المشار اليه بأجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج الآخر سواء كان الأخير من العاملين بتلك الوحدات أو بقطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص - نتيجة ذلك : الأجازة الخاصة لمرافقة الزوج اذا ما تفرقت للعامل بوصف كونها جوازية طبقا للفقرة (٢) من المادة ٦٩ المشار اليها ثم صارت وجوبية اعتبارا من ١٩٩٤/٧/١ ترقب على ذلك ارتفاع حكم المنع من الترقية - سبب ذلك : الأمر المباشر للقانون - تطبيق .

١٠

(٢)

★ قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - الخلف في كيفية حساب مدة الأربع سنوات المقررة بنص المادة ٦٩ من القانون المذكور ليس من شأنه أن يسم القرار الصادر بالترقية على نقيض ما ورد بالحكم المستحدث للمادة المشار اليها بمبب المخالفة الجسيمة التي تهوى بالقرار الى الانضمام ، وانما يكون القرار معيبا مادام مرجع العيب الى التفسير الخاطئ غير المتمم للقانون - الخطأ غير المتمم لا يمس دكن الغاية ولا ينشئ قصد مخالفة القانون بما يفيد قصدا منافيا للمصالح العامة ، وبما ينهار به مبدأ نفى هذه الصلحة التي عليها مدار كسب الولاية العامة ، وانفاذ مشيئة مصدر القرار - بانتضاء المواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية الباطلة يفقد القرار حصينا من السحب بنبجاة منه - تطبيق .

٢٢٨

(١٥٢)

— إحالة للمعاش —

★ تحديد سن الإحالة الى المعاش هو جزء من نظام الوظيفة العامة الذي يخضع له الموظف لدى دخوله الخدمة ، وهو نظام قابل للتعديل باعتبار أن علاقة الموظف بجهة الإدارة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح وليس للموظف من سبيل في تعيين الأسباب التي تنتهي بها خدمته ومن بينها تحديد سن إحالته الى المعاش ،

رقم
القاعدة

رقم
المادة

وانما تحديد نظم التوظيف هذه السن حسبما يوجب
الصالح العام مما قد يقتضى تقرير بعض الاستثناءات
لدى تحديد سن الاحالة الى المعاش وهو ما نهجه المشرع
فى القانونين رقمى ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ اذ قرر أصلا
عاما يسرى على العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم
٣٦ لسنة ١٩٦٠ بانهاء خدمتهم لدى بلوغهم سن
الستين - استثناء من ذلك : استثنى المشرع من هذا
الأصل الموظفين الموجودين بالخدمة فى تاريخ العمل
بأحكام القانون الذين تجيز لهم توظيفهم بقاءهم فى
الخدمة بعد بلوغهم هذه السن فيحق لهم الاستمرار فى
الخدمة بسنهما حتى بلوغهم السن المحددة لانهاء خدمتهم
فى القوانين المعملين بها فى ذلك التاريخ كما أمد هذا
الاستثناء ليسرى على مستخدمى الدولة وعمالها الدائمين
وذلك بمقتضى حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة (٢٠)
من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وأضحت المبررة فى
الاستفادة من حكم هذا الاستثناء هى بالمراكز القانونية
الناتجة فى ١/٢/١٩٦٠ - تطبيق .

(١٢٣) ٣٣٧

★ القانونان رقما ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن العاملين
والمعاشات - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين
الاجتماعى .

★ سن الاحالة الى المعاش جزء من نظام التوظيف الذى
ينضج له العامل عند دخوله الخدمة - هذا النظام قابل
للتعديل فى أى وقت للصالح العام .

★ الأصل انهاء الخدمة ببلوغ سن الستين - الاستثناء
للعاملين الذين كانت لوائح توظيفهم تجيز انتهاء خدمتهم
بعد السن المذكورة مركز ذاتى يخولهم البقاء فى الخدمة
حتى بلوغهم السن المقررة فى قوانين توظيفهم - هذا
الحق المكتسب يجب أن يظل قائما فى ظل العمل
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم
٧٩ لسنة ١٩٧٥ - تطبيق .

(١٤٦) ٤١٠

★ قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد سن
التقاعد للمعاش وخريجي الأزهر للمعدل بالقانونين رقم
٤٥ لسنة ١٩٧٤ ورقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ - الخلاف حول
مفهوم المال - القانون المذكور جعل عد سن الاحالة
الى المعاش الى سن الخامسة والستين بالنسبة لخريجي
الأزهر الشريف السابق حصولهم على ثانوية الأزهر

رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

الموجودون في الخدمة وقت العمل بهذا القانون أو من التحقوا بالمعاهد الأزهرية قبل العمل بالقانون المشار إليه ثم توافرت في شأنهم الشروط المنصوص عليها في المادة (١) من القانون - عدول الجمعية عن اقتناعها السابق بجلستى ١٩٨٨/٣/٢ ، ١٩٩٢/١٠/١٨ .

٦١٨ (٢٢٤)

(ن)

نزاع :

★ المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ .

★ اصدار وزير التعمير والدولة للاستسكان واستصلاح الأراضي قراره بتكليف شركة النصر للمباني والانشاءات بتنفيذ بعض الأعمال الميكانيكية اللازمة لتطوير مشروع الصرف الصحي بمدينة شبين الكوم - نتيجة ذلك : قيام الشركة بهذه الأعمال استنادا لهذا القرار - استقلال الشركة في القيام بهذه الأعمال عن الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي - مطالبة الوحدة المحلية لمركز ومدينة شبين الكوم للهيئة برد تكاليف رد الشيء لأصله (رد أعمال الحفر) غير قائمة على سند صحيح جديرة بالرفض - تطبيق .

١٨٤ (٦٩)

★ الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي - الهيئة العامة للاستصلاح الزراعي - نزاع - التركات الشاغرة .

★ المادة (٤) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموارد ، القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية .

★ مناطق إيلولة التركة أو ما بقي منها الى الخزنة العامة هو عدم وجود وريثة فإذا انتفى المناطق امتنع أنزال الحكم - استيلاء الهيئة العامة لبنك ناصر على تركة المعروضة حالته رغم وجود وريثة له في تاريخ غير قائم على سند صحيح من القانون وبالتالي فإن قرارها بضمها يفتو مخالفا لأحكام القانون حريا بالانقضاء عنه - استيلاء الهيئة العامة للاستصلاح الزراعي على المساحة محل النزاع نفاذا لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان باعتبار أنها كانت مملوكة لأجنبي في تاريخ العمل به قائمة على سند صحيح من القانون مما يفتو منه طلب التمسك بالبقاء قراري إزالة التمسك.

رقم
القاعدة

رقم
المادة

سألفي الذكر جديراً بالرفض - مؤدى ذلك : رفض
طلب البنك بشأن قطعتي الأرض المتنازعه اليها -
تطبيق .

هيئة عامة :

- هيئة قناة السويس

★ حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة
١٦ قضائية بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الأولى
من المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين للغوات المسلحة
الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ من حظر الجمع
بين المعاش المخاطبين به ومرتباتهم - أثره - زوال
ما عساه أن يكون مانعاً بين صاحب المعاش العسكري
الذي يعين بعد إحالته للتقاعد بأي جهة من جهات الدولة
وحقه في الجمع بين معاشه العسكري وراتبه المستحق
له عن عمله بالدولة .

★ الملاوة الخاصة المقررة بالمادة الثالثة من القانون رقم
١٠١ لسنة ١٩٨٧ - حظر الجمع بينها وبين الزيادة
المقررة في المعاش اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ .

★ القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٢ يضم هذه الملاوة - الجزء
الذي يضم هو الفرق بين قيمة الملاوة المذكورة والزيادة
المقررة في المعاش العسكري في حالة زيادة الملاوة على
الزيادة في المعاش - تطبيق .

- هيئة قومية للاتصالات السلكية واللاسلكية

★ المواد (١١١ ، ١١٢ ، ١١٤) من قانون الضرائب على
الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل
بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

★ المشرع أنفذ ضريبة أرباح شركات الأموال على الهيئات
العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة
لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ولم يستثن من
ذلك إلا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع
بنص صريح مما يدل على أنه لو لم يستثن صراحة
لخضع للضريبة - وعاء هذه الضريبة : هو مساهمة
الربح الذي تحققه الهيئة العامة أو الشخص الاعتباري
العام وهو ما يعد منافع المضموع لهذه الضريبة -

رقم
اللائحة

رقم
اللائحة

الاعتبارية العامة ربح وبين الهدف الأساسي من قيامها
لا تناقض بين أن تحقق تلك الهيئات العامة أو الأشخاص
الأ وهو تقديم الخدمة العامة - نتيجة ذلك : أنه لا
حققت تلك الهيئات ربحاً معين نظموه لتلك الفريبة -
تطبيق .

١٩٩

(٧٤)

١- هيئة قومية للاستثمار عن بعد

★ المواد ٨ ، ١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن
نظام الباحثين الملمحين في المؤسسات العلمية .

★ المشرع قضى بأن أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية الواردة
بالجدول المرافق للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ أو التي
ستضاف الى هذا الجدول - سريان قانون الجامعات
على الباحثين الملمحين بهذه المؤسسات العلمية فيما لم يرد
بشأنه نص في لوائح هذه المؤسسات - سبب ذلك :
اقرار المساواة بين شاغل الوظائف الفنية في المؤسسات
العلمية ونظرائهم الشاغليين لوظائف معادلة في التدريس
بالجامعة وتمتع الأولين بذات المزايا المقررة للآخرين -
سريان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ على الهيئة القومية
للاستثمار عن بعد وعلوم الفضاء واعتبارها من
المؤسسات العلمية - نتيجة ذلك : تعادل وظيفة رئيس
الهيئة مع وظيفة رئيس الجامعة من حيث المراتب
والمعاش - مقتضى ذلك : سريان ذات القواعد التي تحكم
المركز القانوني لرئيس الجامعة من حيث المراتب والمعاش
على رئيس الهيئة - تطبيق .

١٧٤

(٦٤)

٢- هيئة كهرباء مصر

★ المادتان (١ ، ٨) من قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

★ المواد (٢ ، ١١ ، ١٢) من مواد القانون رقم ١٢ لسنة
١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر .

★ المادتان (٢ ، ٣) من مواد لائحة نظام العاملين بهيئة
كهرباء مصر الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم
٤١٦ لسنة ١٩٧٧ .

★ لائحة نظام العاملين بالهيئة نصت صراحة على سلطة
مجلس الإدارة في وضع جداول وظائف الهيئة وبعلاقات

رقم
الصفحة

رقم
التقديم

وصف كل منها بينما خلت من النص على سلطته في
اعادة تقييم هذه الوظائف - ليس مؤدى ذلك أن سلطته
مقصورة على وضع هذه الجداول بداية إذ أن منحه مكنة
وضع الجداول وبطاقات وصف كل وظيفة من مقتضاء
الاقرار له في ذات الوقت بسلطته في اعادة تقييم هذه
الوظائف باعتبار أن من يملك الكل يملك الجزء -
تطبيق .

٣١٤

(١١٥)

ـ الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار

★ المادة (٤) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ في شأن
محو الأمية وتعليم الكبار .

★ المادة (١٤٩) من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن
شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدلة
بالقانونين رقمي ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ و ٤٩ لسنة ١٩٧١ .

★ المشرع ناظر برئيس الجمهورية تعيين رئيس الجهاز
التنفيذي للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وتحديد
معاملته المالية في ذات قرار تعيينه وذلك لمدة ثلاث
سنوات قابلة للتجديد - حدد المشرع بموجب المادة ١٤٩
المشار اليها كيفية تحديد المعاملة الوظيفية والمالية لمن
ينتقل من ضباط القوات المسلحة الى حجة مدنية - تحديد
مركز العامل بالنسبة الى الوظيفة التي يشغلها منوطا
بالقرار الاداري الصادر باستنادها اليه - نتيجة ذلك :
ان المعبرة في ازالة حكم القانون على العامل تكون
بقرار تعيينه وحده وبحسب الوصف الذي أسبغه عليه
ولا يؤثر في هذا القرار أو يغير من طبيعته معاصرته
لاى اجراء يتعلق بانهاء علاقة العامل بوظيفته السابقة -
تطبيق .

١٧٠

(٦٢)

هيئة قضايا الدولة :

★ المادة (١) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل
بعض أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل
جدول مرتبات العاملين بالدولة - منح بدلات الوظيفة
الأعلى - مفادها : بلوغ مرتب العضو نهاية الرتب
الوظيفية المقرر بجدول الوظائف الملحق بالقانون رقم ١٧
لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات
القضائية - أساس ذلك : استبدال المشرع بموجب
القانون ٣٢ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه جدول مرتبات

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

القانون ٨٩ لسنة ١٩٧٣ - استثناء من ذلك : حالتين :
الأولى : تتعلق بالقواعد الملحق بالجدول الملحق بالقانون
رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ - الثانية : - تتمثل في استحقاق
الحضور في السلاوات والبهلات المقررة للوظيفة الأعلى
مباشرة متى بلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة وفقا
لجدول القانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ وليس الجدول الملحق
بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٨٣ - دليل ذلك : ما يستفاد
من اختلاف اسمي الاشارة هذا ، وذلك بما يفيد
اختلاف المشار اليه - القول بغير ذلك : يؤدي الى عدم
اعمال نص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ - سبب ذلك :
كل زيادة تطرأ على بداية مربوط تلحق أيضا بنهايته -
تطبيق .

(١٨) ٥٤

★ المواد ١ ، ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن
تنظيم هيئة قضايا الدولة المعدل بالقانون رقم ١٠
لسنة ١٩٨٦ - المادة ٣ من مواد اصدار القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارة القانونية - المواد ١ ، ٣
من مواد ذات القانون السالف الاشارة اليه - المواد
١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من مواد قرار رئيس الجمهورية رقم
٣٤ لسنة ١٩٧٧ بانشاء صندوق اراضي الاستصلاح
المعدل بالقرار رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٧٧ .

★ المشرع ناطق بهيئة قضايا الدولة نيابة القانونية عن
الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها
او عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها
ودرجاتها - صندوق اراضي الاستصلاح يتمتع بالشخصية
الاعتبارية العامة - نتيجة ذلك : نيابة هيئة قضايا
الدولة عنه نيابة قانونية وهي ليست هيئة بأرادة هيئة
قضايا الدولة ولا بأرادة الصندوق - الأصل أن الهيئة
لا تتقاضى مقابلا اتفاقيا عن اضطلاعها بالدور المنوط بها
قانونا كما لا تملك أن تعرض مقابلا تقرره على الجهات
المعاملة - مؤدى ذلك : لا الزام على صندوق اراضي
الاستصلاح بأداء مقابل لألتصاف الى هيئة قضايا الدولة
عن الدعاوى التي تبأشرها نيابة عنه - تطبيق .

(٢١) ٦٣

فهرس التشريعات

اولا : الدساتير والقوانين والتفسيرات التشريعية :

١ - الدساتير : « لا يوجد »

٢ - القانون المدني « ق ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ »

المادة	البدا
٤٣	٢١٤
٤٧	١١٤
٥٣	٢٤١
٨٧	٢٧ ، ٩٢ ، ١١٤
	١٥٤ ، ١٣٤ ، ١٣٣
	١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٨٩
	٢٣٢ ، ٢١٧
٨٨	٩٢ ، ١١٤ ، ١٣٣
	١٣٤ ، ١٥٤ ، ١٧٢ ،
	١٧٥ ، ١٨٩ ، ٢١٧ ،
	٢٣٢
٨٩	٢٢٠
٩٠	٢٢٠
١٤٧	٤١ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ،
	١٨٤ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ،
	٢٣٨
١٤٨	٤١ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ١٦٩
	١٧٠ ، ٢٠٨ ، ٢١٠
	٢٣٨ ، ٢١٤
١٥٠	٢١٤
١٦٤	٩٣
١٧٤	١٠٠ ، ٨٩ ، ٧٢ ، ١٠
	١١٩ ، ١١٠ ، ١٦١
	١٩٢ ، ٢٠١ ، ٢١٥

المادة	البند
١٧٨	١١٩ ، ٢٢٧
١٨١	١٦٥
١٨٢	١٦٥
٢٠٧	٢٢٦
٢١٦	١٥
٤١٨	٢٢٠
٥٥٨	٨٢
٥٦٢	٨٢
٥٦٣	٨٢

٣ - قانون الاجراءات الجنائية « ق ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ »

المادة	البند
٢٦٢	٢٠٢

٤ - قانون المرافعات المدنية والتجارية « ق ١٣ لسنة ١٩٦٨ » :

المادة	البند
٦٣	٤١
١١٠	٧٣ ، ٩٠

٥ - قانون الإلزام « ق ٢٥ لسنة ١٩٦٨ » :

المادة	البند
١	١١٣ ، ٢٣٠
١٠١	١٢٨

٦ - قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ :

المادة	البند
٦٦	١٩ ، ٢٤ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٢٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٥١ ، ١٦٤ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢١٢ ، ٢٤٤

المادة	الجدد
٨٣	٢٢٦
٨٥	٢٢٦

٧ - قانون العاملين المدنيين بالمولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ :

معدلا بالقانون ١١٥ لسنة ١٩٨٣

وبالقانون ٣٤ لسنة ١٩٩٢

وبالقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤

المادة	الجدد
١	١١٥
٨	١١٥
١١	١٢٩
١٢	٦٧
١٤	١٥٦
١٥	١١
٢٠	١٦
٢٣	٧١
٢٤	٢٢
٢٥	١٢٧ ، ٩
٢٧	٣١ ، ٢٢ ، ١
٢٨	١٠٨ ، ١٠٣
٢٧	١٠٣
٣٣	١٠٣
٣٤	١٠٢
٣٥	١٠٢
٣٦	١١٧
٣٨	٢٦
٤١ مكررا	٦٥ ، ٥٨
٤٢	٦٧
٤٧	٤٩
٥٠	١١٠

المادة	العدد
٥٢	١٠٨
٦٢	١١٧
٦٩	٣
٨٤	٥٧
٨٥	١٣
٩٤	٥٧
٩٨	١١٧

٨ - التفسيرات التشريعية :

القرار التفسري :

العدد	القرار التفسري
٧١	قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ . - مدعلا بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٩ .

ثانيا : القوانين والمراسيم بقوانين الأخرى :

(١) القوانين :

القانون	العدد
القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموازنات .	٦٠
القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية .	٧٣ ، ٤٠
القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر المغاري .	٣٠
القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسمير الجبرى .	١٨٢
- مدعلا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .	٣٠
القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حماية الآثار .	١٤٠
القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن المصفاة .	٢٤١ ، ١٣٨ ، ١٣٥
القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاسلاص الزراعى .	٢١٧
القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن مصدرة اموال أسرة محمد على وممتلكاته .	
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .	

العدد

القانون

- مدلا بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ .
- ومدلا بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ .
- ومدلا بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
- القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على المقاربات
البنية .
- ٢٢١ ، ١٨٣ ، ٢٢٥
- القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية
وغيرها من المحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة
والخطرة .
- ١٤٥
- القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة .
- مدلا بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ .
- مدلا بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ .
- ١٤٣
- القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجماعات التماونية .
- القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن انشاء صندوق دعم صناعة
غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته .
- ١٧٨
- القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن قانون المؤسسات العامة .
- ٧٨
- القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان .
- مدلا بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ .
- ١٤٨
- القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن التصرف بالبيع في
الأراضي الزراعية .
- ٢٤١
- القانون الملغى رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن الجامعات .
- مدلا بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ .
- ٧٩
- القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية .
- مدلا بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ .
- ٣٩
- القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم البعثات والإجازات
الدراسة والمنح بالجمهورية المربية للتحفة .
- ١٠٣
- القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن توزيع الأراضي الزراعية
على صغار الفلاحين .
- ٥٢
- المدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ .
- القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شريك الخدمة والترقية
لضباط القوات المسلحة .
- ٦٢
- مدلا بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ، ٤٩ لسنة
١٩٧٩ .

القانون	الرقم
القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة . - مدلا بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ .	٩٤
القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة .	١٢٢ ، ١٤٦
القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها المدنيين .	١٢٢ ، ١٤٦
القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي .	٧٨
القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأفرع والهيئات التي يشملها . - المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ .	١٥ ، ٧١ ، ٨٧ ، ١٦١ ، ١٧٤ ، ٢١٤
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بشأن الحد الأقصى للملكية الفردية من الأراضي الزراعية .	١٣٨
القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ بشأن المؤسسات العامة للنقل البحري .	٧٨
القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن تفويض مجالس إدارة المؤسسات العامة سلطة الجمعية العمومية بالنسبة للشركات التابعة لها .	٢٤١
القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن الشركات الصغيرة .	٦٠
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية .	٦٠ ، ١٣٥
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين .	١٢٢ ، ١٤٦
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات القضائية .	٤٠
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك .	٧ ، ٨ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٧ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٥

الرقم	القانون
٢٦	القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم هيئة قضايا الدولة . - المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ .
٧٨	القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري .
٢٣	القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن الأمراض المزمنة .
٢٩ ، ١٥٣	القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية .
٢٥ ، ٣٠ ، ٤٠	القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر .
٢٤١	القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تأجير المقارنات المملوكة للدولة .
٣٧	القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود .
٢٠٤	القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجهاز المركزي للحسابات . - معدلا بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ .
٧٠	القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .
٢٣٥	القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن الزراعة . - معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .
١٤٥ ، ١٨٣ ، ٢٢٥	القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة .
٢٢٨	القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن رسم مساعدة الطلاب .
٢٠	القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة وبالنسبة للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن الطرق العامة .
٨٥	القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بشأن إنشاء نقابة الصيادلة .
١٣٨	القانون رقم ٥٠ لسنة ٦٩ بشأن تعيين حد أقصى للملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية .
١٥٥	القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن القطاع العام . - المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .
٧٠	القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .
٢٢٨	القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بشأن إنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي .
١٢٢	القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ بشأن أسواق الجملة .

القانون	العدد
القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام المحابر العامه . - ممدلا بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ .	١٢٩
القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة .	٣٦
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن قانون السلطة القضائية .	١٨
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات . - ممدلا بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ . - وممدلا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ .	٢ ، ١٥ ، ٢٣ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٨٧ ، ١٢٨ ، ١٣٦ ، ١٦٠ ، ١٨١ ، ١٨٨ ، ٢٠٠ ، ٢٢٨ ، ٢٥٢
القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المشات الفندقية والسياحة .	١٣٩
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد سن التقاعد للمعلماء وغيرهم الأزهري . - ممدلا بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ . - وبالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ .	٢٢٤
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات التابعة لها .	١٢٧ ، ٢١ ، ٩
القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية .	٦٤
القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الخدمة العامة للشباب . - ممدلا بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ . - وممدلا بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٧ .	٢٢
القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن الأحكام الخاصة بأعضاء هيئة قضايا الدولة .	١٨
القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء شركة الاتحاد العربي للنقل البحري .	١٠٥
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن اصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة . - ممدلا بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .	١٤٣
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة للمهندسين .	٥٦
القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة للمهن التطبيقية . - ممدلا بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ .	٥٦

القانون	العدد
القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بأفراد المخابرات العامة .	١٢٩
- مودلا بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ .	
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .	١٢٥
القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام هيئة قناة السويس .	٥٦
القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأميل الموقين .	١١
- مودلا بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ .	
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم المحلي .	٥٣
القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام منح التزامات إدارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات .	١٤٣
القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي .	٣٩ ، ١٢٣ ، ١٥٠ ، ١٤٦ ، ١٧١
- مودلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .	
- مودلا بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .	
القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين للقوات المسلحة .	١٦٢
القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجي .	٨٥
القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام .	٧٨
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .	١٦٧ ، ١٨٧
القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن انشاء هيئة كهرباء مصر .	١١٥
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن الترخيص لوزير البترول فى التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول .	١٩٧ ، ٢٢٩ ، ٢٢٦
القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام قوائم الهيئات القضائية .	١٨
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين وقطاع غزة ومحافظة القناة .	٣٧ ، ٣٨ ، ١٠٦
القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح علاوة اضافية للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام .	٦

القانون	الرقم
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .	٩٧ ، ١٥١ ، ٩٦ ، ٩٧
— ممدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩١ .	
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام الصاملين المدنيين بالدولة .	١٥٢
— ممدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .	
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام الصاملين المدنيين بالتطاع العام .	٨٣ ، ٤٩ ، ٣٤ ٢٤٢ ، ١١٨
القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن انشاء اتحاد الادامة والتليزيون .	٤٣
— ممدلا بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٩ .	
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الادارة المحلية .	١٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٢٥٩ ، ٧٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤٤ ، ١٦٤ ، ٢٤٣
— ممدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .	
— وممدلا بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ .	
القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن انشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .	١٠١ ، ١١٠ ، ١٩٩
القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ بشأن الترخيص لوزير البترول، في التصافد مع الهيئة المصرية العامة للبترول .	٢٢٩
القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن حرية الصحافة على الاعمال والمحارارات المصرفية .	٨٩ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٨٨ ، ١٧٩ ، ٩٩
— ممدلا بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ .	
— وممدلا بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٩ .	
— وممدلا بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٣ .	
القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن الممان الزراعي .	١٢٤
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية .	٣١ ، ٢٢ ، ٥ ، ٩٤ ، ١٦
— ممدلا بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ .	
القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة .	٩٨ ، ١٧ ، ٥
— ممدلا بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ .	

القانون	الرقم
القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن إنشاء وتشغيل وتطوير شبكات السكك الحديدية .	١٦٦
القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن انشاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .	٧٤
القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الغاز الطبيعي بالهيئة العامة للبترول .	٢٢١
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الترخيص لوزير البترول في التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول .	٢٢٩
القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨١ بشأن قانون الاشراف والرقابة على التأمين .	٢٨
قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ بشأن فرض رسم اضافي على التذاكر .	١٤٠
القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والعاملين يكادرات خاصة .	١٧ ، ٦
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية . - ممدلا بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ .	٤٣
القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن اصدار الفريضة العامة على الاستهلاك .	١٧٨
القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر .	٨٢
القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بشأن العمل .	١٣٧ ، ١٢٤
القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم . - ممدلا بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ . - وممدلا بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ .	٢٠٠
القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الاراضي الصحراوية .	١٠١ ، ٧٥
القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل . - ممدلا بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .	٤٤ ، ٥١ ، ٧٤ ، ١٠٥ ، ١٣٢ ، ١٤٢
القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات لتساعمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .	٢٤٣ ، ٧٠ ، ٢٤
القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط المبراني .	٢٣٥

الرقم	المادة	القانون
١٢ ، ٨٠ ، ١١٣ ، ١٨٤ ، ٢٠٨ ، ٢٣١		القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات .
٢٣٤		القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن إنشاء الهيئة القومية للبريد .
٦		القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بشأن تعديل جدول مرتبات العاملين بالحكومة والهيئات والقطاع العام .
٢٤٣		القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثل الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها .
٢١١ ، ٢٢١ ، ٢٣٦		القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بشأن الإعفاءات الجمركية .
٧٥ ، ٧٨ ، ١٤٣ ، ١٨٣ ، ٢٤٣		القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته .
٢٠٩		القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية .
٢٥		القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .
٢٠		القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حماية الآثار .
٢٠٤		القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن نقل ملكية بعض الأراضي الواقعة في أملاك الدولة الخاصة إلى المحافظات وصناديق أراضي الاستصلاح .
٨٧ ، ٢٦ ، ٥		القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن زينة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة .
١٠٥		القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن انسحاب جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية .
٣٣		القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن فرض رسم تنمية للموارد المالية للدولة .
		— ممدداً بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ .
١٤٧ ، ١٤٩		القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات .
١٣٥ ، ١٤٩		القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعي .

القانون	العدد
القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بشأن التلاوات الخاصة .	١٥٠ ، ٤٧ ، ١٦٢
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ بشأن ضم اعادة التهجير الى المرتب والمعيش للمعلمين الخاصين للقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ .	٣٨
القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن الجهاز المركزي للحسابات .	٢٨
القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ من شأن الملاوات الخاصة .	١٤٧ ، ١٥٠
القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ في شأن الملاوات الخاصة .	١٤٧ ، ١٥٠
القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بشأن الاستثمار .	٢٥ ، ٨٨ ، ١٨٥
- ممدلا بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٥ .	
القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .	١٨٩
القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ في شأن الملاوات الخاصة .	١٥٠ ، ١٤٧
القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية الحسابات بالبنوك .	١٤٨
القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام .	١٣ ، ٩١ ، ١٠٨ ، ١٢٦
القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الاحكام المتعلقة باملاك الدولة الخاصة .	٧٥ ، ١٠١
القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ بشأن منح الامية وتعليم الكبار .	٦٢
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات مضافا اليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ .	٢٦ ، ٦٦ ، ١١٦ ، ١٦٦ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٨
ومضافا اليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ .	
القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩١ بشأن ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩١/١٩٩٢ .	٤٤
القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الاعمال العام .	٣٤ ، ٧٠ ، ٧٨ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٩٢ ، ٢٤٣

القانون

الرقم

- القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ في شأن الملاوات الخاصة .
١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٦٢
- القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .
١٠٨
- القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن ربط موازنة الهيئة وأدراجها ضمنها على أنه قانون حكومي .
١٠٩
- القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ بشأن معاملة الأطباء والصيادلة وأخصائي العلاج الطبيعي الحاصلين على درجة الدكتوراه .
١٨٨
- القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .
١٣٢
- القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٩٣ في شأن الملاوات الخاصة .
١٤٧ ، ١٥٠
- القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن معاملة رئيس الجامعة معاملة الوزير من حيث المعاش .
٦٤
- القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن الأحوال المدنية .
١٦
- القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ في شأن الملاوات الخاصة .
١٤٧ ، ١٥٠
- القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن زيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي .
١٥٠
- القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥ بشأن الملاوات الخاصة .
١٤٧ ، ١٥٠
- القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥ بشأن ربط الموازنة الصافية للدولة .
١١٦

(ب) المراسيم :

المرسوم

الرقم

- المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسمير الجبري وتحديد الأرباح .
١٠٥ ، ١٣٦
- مدلا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

ثالثا : قرارات رئيس الجمهورية :

القرار	المبدأ
قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن إنشاء مؤسسة عامة لشئون بريد مصر .	٢٣٤
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن التصرف بالمجان في المقارات المملوكة للدولة والنزول على أموالها المنقولة في الاقليم المصري .	١٣٤
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بشأن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .	٣٦ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ١٣٠ ، ١٤١
— ممددا بالقرار رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ .	
— وممددا بقراري رئيس الوزراء رقمي ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ ، ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ .	
قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن تحديد اصول هيئة البريد .	٢٣٤
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن اصدار قانون نظام الادارة المحلية .	١٢١
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ بشأن إنشاء معهد التخطيط القومي .	٩٦
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .	١٥
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧ لسنة ١٩٢٦ بشأن تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية .	٦٩
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الهيئة العامة للاصلاح الزراعي .	٢٤١
قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ بشأن اعادة تنظيم الهيئات العامة في قطاع التران .	١٥٥
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم وادارة المستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية .	٥٩
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٦٦ بشأن ضم بعض المناطق للمحافظات المتاخمة لها	٧٥

الرقم	القوانين
٩٦	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٦ لسنة ١٩٦٦ بشأن اعتبار المعهد القومي للتخطيط هيئة عامة .
١٥٥	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .
١٠	قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد نسبة ٥٪ تجنب من الأرباح الصافية بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام لشراء سندات حكومية أو تودع بالبنك المركزي في حساب خاص .
٣٢	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا . - معدلا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٥ .
٧٠	قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن تحديد النسبة التي تجنب من الأرباح الصافية بشركات القطاع العام لشراء سندات حكومية .
١٧٤ ١٦١	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .
٢ ٢٣ ، ١٢٨ ، ١٦٠ ، ١٨١ ، ٢٠٠ ، ٢٢٨ ، ٢٤٢	قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .
٥٣	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن اعتبار مرفق الكهرباء من المرافق ذات الطبيعة الخاصة .
٢٣٤	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن تفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصاته .
١٨٥	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن الموافقة على اتفاقية إنشاء الشركة العربية للصناعات الدوائية .
٥٤	قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٣ بشأن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال . - معدلا بقراريه رقمي ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ و ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ .
٢١	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء صندوق أراضي الاستصلاح . - معدلا بالقرار ٥٩٢ لسنة ١٩٧٧ .

العدد	القرار
٢٤٥ ، ٧	قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن إعفاء المركبات ذات المحركات والمعدات الأخرى التي تقدمها الحكومة الهولندية للحكومة المصرية من الجمارك .
٢٦	قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وهولندا .
٢٧	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن إنشاء الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر .
١٥٨ ، ١٦٥ ، ٢٠٥ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية .
٢٠٥	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن الموافقة على اتفاقية منحه لمشروع الاسكان ورفع مستوى الاجتماعات لذوى الدخل المنخفضة فى مصر .
١٩٤ ، ٢١٣	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن التفويض لـ نائب رئيس مجلس الوزراء فى مباشرة بعض اختصاصاته .
٢١٧	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن اعتبار مشروع ازدواج الخط الحديدى ما بين سوهاج والأقصر من أعمال النفقة العامة .
١٥	قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن سريان الأحكام المطبقة فى جامعات مصر على طلاب جامعة الأزهر .
	— مدلا بالقرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٢ .
٢٩	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨١ بشأن معادلة وظائف المغابرات برتب ضباط القوات المسلحة .
٦١	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد والضوابط الخاصة بشروعات البحوث المشتركة مع جامعات أجنبية ودولية .
١٨٩	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن إنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .
	— مدلا بالقرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٩٥ .

الرقم	القانون
١٤٥	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن إنشاء الهيئات العامة لنظافة وتجميل القاهرة .
٧٨	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن إنشاء هيئة القطاع العام للنقل البحري .
٢٢٧	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن اتفاقية التعاون الفني بين حكومتى مصر واليابان .
٢١٢	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن نقل تبعية مراكز البحوث التابعة للهيئة العامة للصناعات الى قطاع القطاع الصناعي .
٢٠٧	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بشأن الترخيص الجمركية .
١٩٨	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن تخفيض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصاته .
١٧٦ ، ١٧٣	قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بشأن تعديل الجداول المرافقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات .
١٧٦	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٩٢ بشأن اضافة خدمات اخرى الى ما يخضع للضريبة على المبيعات .
١٧٢	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ بشأن اضافة خدمات تأجير السيارات والتوريد السريع وشركات النظافة للضريبة العامة على المبيعات .
٢٢٧	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٤ بشأن التبادلات التجارية بين حكومتى مصر واليابان .
٢٠	قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للآثار .
٦٤	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٩٤ بشأن اعادة تنظيم الهيئة القومية للاستثمار عن بعد وعلوم الفضاء .
١٠٥	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن الشركات الاتحادية وفروعها العاملة في مصر .
١٨٥	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٩٥ بشأن الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية .

رابعاً : قرارات رئيس الوزراء :

القرار	العدد
قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام .	٤٩
قرار رئيس الوزراء رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تعديل المادة ٧٨ من لائحة قانون هيئة الشرطة	٢٦
قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ بشأن اضافة مادة ٧٨ مكررا الى لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .	٣٦
- معدلا باقراءين رقمي ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ ، ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ .	
قرار رئيس الوزراء رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد رأس مال هيئة البريد .	١٣٤
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية .	١٢ ، ١٢٢
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي .	٤٣
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن الهدايا والهبات والمنح .	٢١١
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن المحافظات الصحراوية .	٧٥
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن الطبيعة .	٢٠٩
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثل الحكومة والقطاع العام في الشركات لتشيكة .	١٥٥ ، ١٥٦ ، ٢٤٣
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن الحد الاعلى للاجور وما في حكمها .	١٤٧ ، ١٤٩
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١١٣ لسنة ١٩٨٧ بشأن تقرير بعض الاعضاء الجبركية .	١٩٨
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٢١ سنة ١٩٨٩ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار .	١٨٦

العدد	القرار
١٤٤ ، ٥٩	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن زيادة فئات الرسوم المخصوص عليها في قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بمثلها .
٢٤٢ ، ١٣٧	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ بشأن اصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الاعمال العام .
١٢٦ ، ١٠٨ ، ١٣	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٦ لسنة ١٩٩١ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الاداري .
٢٠٩	قرار رئيس الوزراء رقم ١٥١١ لسنة ١٩٩٢ بشأن التشاء محيتين طبيعتين في تيق وأبو جالوم بمحافظة جنوب سيناء على خليج العقبة .
٢٠٩	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن الشروط والقواعد والاجراءات الخاصة بمصادرة الأنشطة في مناطق المحميات الطبيعية .
١٨٩	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٦٦ لسنة ١٩٩٤ بشأن اضافة مشروعات اقامة المرفحات السبكة الصناعية الى اعصان النفعة العامة .
١١٦	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥١٦ لسنة ١٩٩٥ بشأن ترشيد الانفاق الحكومي .
٢١٣ ، ١٩٤	قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن اعفاء بعض السلع من الضرائب الجمركية .

خامسا : قرارات الوزراء

العدد	القرار
١٤٠	قرار وزير المالية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ .
١٦٦	قرار وزير المواصلات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر بلائحة سفر موظفي ومستشفى وعمال هيئة السكك الحديدية .
١٩٥ ، ١٦٦	قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن الافراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية .

الرقم	القرار
١٤٥	قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون النظافة العامة .
١٤٥	قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٦٩ بشأن تفويض المحافظين في بعض اختصاصات وزير الإسكان .
١٦٧	قرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٠ الصادر بلامحة الافراج المؤقت عن الضائع المستوردة أو المصدره برسم وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات القطاع العام .
٥٩ ، ٢٤٤	قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن للوارد المالية والرسوم المحلية .
١٧٥	قرار وزير الكهرباء رقم ٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن نقل الاشراف الادارى لمحطة كهرباء المزينة لهيئة كهرباء مصر .
٤١	القرار الوزاري رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن لائحة الشراء والبيع الخاصة بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .
١٦	قرار وزير الصحة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن القومسيونات الطبية .
٨٥	قرار وزير الدولة للحكم المحل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعريف الحرلى .
٢٢٣	قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن قيام الوحدات الادارية بالجهاز الادارى للدولة بصرف سلفة في حالة انتهاء الخدمة .
١٥٦	قرار وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف المخبراء الوطنيين .
	- معدلا بالقرارين رقمي ٢٢٤٥ لسنة ١٩٨٢ ، ٤٦ لسنة ١٩٨٨ .
٥٨	قرار وزير المواصلات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن لائحة الحاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية . ١٩٨٨ .
٦١	قرار وزير الصحة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٩ بشأن اصدار اللائحة المالية والادارية لمشروع هيئة التنمية الدولية لتنظيم الأسرة .
١٢ ، ٤١ ، ٨٠ -	قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات .

البيدا

القرارات

- قرار وزير المالية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بشأن الاعفاءات الجبركية . ٢١١
- قرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حساب مدة الخبرة العنلية . ٢١٠ ، ٢١
- مددلا بالفرازين رقمى ٧١ لسنة ١٩٨٨ ، ٥ لسنة ١٩٨٩ .
قرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد الوظائف المخصصة للموقوفين . ١١
- قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ . ٢٢
- قرار وزير الزراعة رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن لائحة نظام العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعيه المحلية متعددة الأغراض . ١٢٤
- قرار وزير الصحة رقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ بشأن اصدار اللائحة الاساسية بتنظيم العمل بالمستشفيات والرسدات الملحقه بالمجالس المحلية . ١٥٩
- قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات . ١٠٧ ، ١٠٩
- قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات . ١٦٦
- قرار وزير الصحة والادارة المحلية رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٩١ بشأن تفويض السادة المحافظين كل فى دائرة اختصاصه فى تعديل اسماء العلاج . ١٥٩
- قرار وزير التعليم رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن خطة الدراسة فى مرحلة الثانوية العامة للمصنفين الثانى والثالث . ٢٠٠
- قرار وزير التعليم رقم ١٤٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن نظام امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة والنهايات الكبرى والفسرى وازمنة الاجابة لمواد الامتحان اعتبارا من السنام الدراسى ١٩٩٥/١٩٩٤ . ٢٠٠
- قرار وزير التعليم رقم ٣١٤ لسنة ١٩٩٥ بشأن السماح للطلاب الناجحين عامى ١٩٩٦/١٩٩٥ فى امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة بتغيير المادة الاختيارية . ٢٠٠

القرار	الجدد
قرار وزير الداخلية رقم ١١٢١ لسنة ١٩٩٥ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الأحوال المدنية	١٣

سادسا : قرارات لجنة شؤون الخدمة المدنية :

القرار	الجدد
قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .	١٠٨
- مدلا بقرار وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتشريع الادارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ .	
قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٠ .	٢٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٥٦٣٩ / ٢٠٠١

ISBN — 977 — 01 — 7200 — 6

Bibliotheca Alexandrina



0286018

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب